

رماح

للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية
تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح الأردن

العدد 23 ربيع الثاني 2017

ISSN : 2392- 5418 الورقي

ISSN:2520- 7423 الالكتروني

الإيداع القانوني 24352015

رماح

للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية
تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح الأردن

العدد 23 ربم تبس 2017

ISSN : 2392- 5418 الورقي

ISSN:2520- 7423 الالكتروني

الإيداع القانوني 24352015

رماح للبحوث والدراسات مجلة دولية علمية محكمة
متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية
تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح عمان الأردن
مدير المجلة: الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب
رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني
هيئة التحكيم العلمي:

- أ.د. فرنسوا بونو
- أ.د. جون بيار ديتري
- أ.د. وليام أنطوني
- أ.د. فليب جيمس
- أ.د. أوكيل محمد السعيد
- أ.د. عبد الحميد مانع الصيخ
- أ.د. محمود الوادي
- أ.د. عبد الرزاق الشحادة
- أ.د. عبد السلام أبو قحف
- أ.د. سماح سيد محمد المرسي
- أ.د. رمضان الشراح
- أ.د. حيدر عباس
- أ.د. ماضي بلقاسم
- أ.د. فريد كورتل
- أ.د. كمال رزيق
- أ.د. رامز الطنبور
- أ.د. درمان سليمان
- أ.د. إبراهيم توهامي
- أ.د. أحمد زكريا صيام
- أ.د. عبد الحفيظ بلعربي
- أ.د. سالي محمد فريد
- أ.د. وائل جبريل
- أ.د. شاهر عبيد
- أ.د. مروان درويش
- أ.د. زاهد الديري
- أ.د. خالد الخطيب
- أ.د. فرنسوا
- أ.د. فرنسوا
- الولايات المتحدة الأمريكية
- الولايات المتحدة الأمريكية
- السعودية
- جامعة الملك فهد
- اليمن
- جامعة صنعاء
- الأردن
- جامعة الزرقاء
- الأردن
- جامعة الزيتونة
- مصر
- جامعة الإسكندرية
- مصر
- جامعة القاهرة
- الكويت
- جامعة الكويت
- سوريا
- جامعة دمشق
- الجزائر
- جامعة عنابة
- الجزائر
- جامعة سكيكدة
- الجزائر
- جامعة البليدة
- لبنان
- جامعة الجنان
- العراق
- جامعة الموصل
- الإمارات
- جامعة الشارقة
- الأردن
- جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا
- الإمارات
- جامعة القاهرة
- مصر
- جامعة عمر المختار
- ليبيا
- جامعة القدس المفتوحة
- فلسطين
- جامعة القدس المفتوحة
- فلسطين
- مركز رماح
- الأردن
- مركز رماح
- الأردن

شروط النشر:

- تقدم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.
- ألا تتجاوز صفحات البحث 20 صفحة ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية ان لم تكن هي لغة البحث ، ويكتب عنوان البحث باللغة الانجليزية رفقة الكلمات المفتاحية.
- تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب لمسافة 4.5 سم، وأن يكون الخط (Traditional Arabic) قياس 14 باللغة العربية ويكون الخط (Times New B Roman) قياس 12 باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج (Microsoft Word).
- يرقم التهميش والحالات و يعرض في نهاية المقال بالترتيب التالي: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة.
- تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث: أحدهما باللغة العربية والآخر بلغة أجنبية ثانية إنجليزية ، فرنسية ،ألمانية، إيطالية، روسية إن كان البحث محرر بالعربية،على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة.منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع،أسلوب إم إل أي(MLA) أو أسلوب شيكاغو (Chicago)في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي(APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوافرة على الأنترنت.
- المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها.
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع .
- ترسل الأبحاث على البريد الإلكتروني التالي:

remah@remahtainingjo.com أو khalidk_51@hotmail.com

أو إلى العنوان البريدي: شارع الجاردنز عمان الأردن

هاتف: 00962799424774 أو 00962795156512

موقع المجلة: www.remahtainingjo.com

موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية :

- قاعدة ebsco الأمريكية على الموقع: [http /www. ebsco.com](http://www.ebsco.com)
- قاعدة EcoLink المتواجدة على الموقع [http www.mandumah.com](http://www.mandumah.com)
- قاعدة بيانات المنهل [http// www.almanhal.com](http://www.almanhal.com)
- قاعدة ASKZED على الموقع [http/www.ASKZED.com](http://www.ASKZED.com)
- قاعدة معرفة على الموقع <http://www.maarifa.com>
- قاعدة بوابة الكتاب العلمي: <http://www.theleambook.com>

إفتاحية العدد

يصدر العدد 23 لشهر سبتمبر 2017، والمجلة تخطو خطوات ناجحة نحول التميز والصدارة، الجديد هو قرب دخول المجلة لقواعد بيانات عالمية أخرى، الجهود دوما مستمرة والإجتهاد لم يتوقف والمسعى لن تنهيا الصعاب، فريق مجلة رماح للبحوث والدراسات عقد العزم على الوصول بالمجلة لمصف العالمية، وستكون هناك نقلة نوعية باذن الله في السنة 13 عشرة بداية من شهر جانفي 2018، نحن بمركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح نؤمن بأن رحلة الالف ميل تبدأ بخطوة، والخطوة حتما تليها خطوات على درب النجاح، وخاصة إذا تعلق الامر بالنجاح في ميدان دعم البحث العلمي، نحن فخورين بأننا نسير نحول هدف نبيل، هدف المساهمة في الإرتقاء بالبحث العلمي ودعمه بالمملكة الأردنية الهاشمية وسائر البلدان. ونسعى لكسب ثقة الباحثين حيثما كانوا.

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني

فهرس المحتويات

معوقات التأجير التمويلي في فلسطين.....	الأستاذ الدكتور طارق الحاج	جامعة النجاح الوطنية نابلس	فلسطين
علاقة أنظمة المعلومات الإدارية في تحسين الأداء الإداري في مؤسسات الوقف في محافظات شمال الضفة الغربية.....	أ. د. شاهر محمد عبيد فلسطين	جامعة القدس المفتوحة	فلسطين
أسلوب البيع المباشر بالنظم ألكترونية و أثره على المستهلكين السعوديين بمدن " الرياض ، جدة ، الدمام "			
د. حسان محمد حس محافظ	جامعة الطائف	المملكة العربية السعودية	
أوراق العمل التحضيرية لتقييم استثمار البنك الإسلامي في رأسمال شركة صناعية.....			
د. عبدالله إبراهيم نزال	د. فؤاد الفسفوس	جامعة الزرقاء الأهلية	الأردن
دراسة بعض العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم للشركات المساهمة السعودية.....			
الباحثة : في الراجحي	المشرف: وليد المناسي		السعودية
العوامل المؤثرة في اكتشاف الاخطاء والغش من وجهة نظر المدقق الداخلي دراسه ميدانيه على أمانة عمان الكبرى.....			
الدكتور ياسر حسين السليحات			الأردن
قياس وتقييم الأداء المستدام في القطاع العمومي المحلي في إطار الحوكمة المحلية باستعمال الموازنة الصفرية دراسة لعينة من المجالس الشعبية الجزائرية.....			
د.عريوة محاد	د.القرى عبد الرحمان	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الجزائر
الأهمية الاقتصادية لصناديق الاستثمار الاسلامية كأداة لتنشيط سوق الأوراق المالية.....			
أ.ناصرى وهيبه	أ.د. هوام جمعة	جامعة باجي مختار عنابة	الجزائر
البحث والتطوير كأداة لتجديد الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية.....			
أ.فيصل قوري	جامعة باجي مختار عنابة،		الجزائر
دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة: 1990-2013.....			
الدكتور هارون العشي	جامعة باتنة		الجزائر
الطاقة المتجددة: فعالية الاقتصادية وإيجابية بيئية "			
د. هشام طراد خوجة	جامعة سوق أهراس		الجزائر
الدور الذي تلعبه التغيرات في أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.....			
الدكتورة غفيف هناء	جامعة باجي مختار عنابة		الجزائر
أثر التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات - الدور الوسيط لتحقيق النجاح الاستراتيجي في جامعة الحدود الشمالية أمودجا			
عبدالرزاق سالم الرحاحله	جامعة الاسطرلاب الدولية		تركيا

- مستوى توفر الصحة التنظيمية في المؤسسات الخدمائية الجزائرية دراسة ميدانية بمؤسسة اتصالات
الجزائر بمدينة عنابة.....
- د. مراد بومنقار أ. لمين وادي جامعة باجي مختار عنابة الجزائر
- تقييم واختيار البدائل الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية باستعمال البرمجة الخطية بالأهداف
الليكسيكوغرافية دراسة حالة على إحدى الشركات لصناعة مادة الاسمنت بالجزائر.....
- الدكتور: قازي أول محمد شكري جامعة جيلالي لباس سيدي بلعباس
- التحرير المالي وعدوى الأزمات دراسة حالة أزمة الرهن وأثرها على الأسواق المالية الخليجية
- د. صباغ رفيقة د. لزرق محمد د. مهداوي هند المركز الجامعي عين تموشنت جامعة سيدي بلعباس
- السياحة كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات في الجزائر.....
- الدكتورة مريم آيت بارة مخبر LFIEGE جامعة باجي مختار عنابة
- أثر جاذبية بيئة أداء الأعمال على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي.....
- د. هوام لمياء أ. د ربحان الشريف جامعة باجي مختار عنابة

معوقات التأجير التمويلي في فلسطين

Restrictions on financial leasing in Palestine

الأستاذ الدكتور طارق الحاج

Pr. Tarek El Hajj

جامعة النجاح الوطنية

نابلس فلسطين

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى معوقات التأجير التمويلي في فلسطين ، ولتحقيق هذا الهدف تم توزيع (85) استبانة على أصحاب القرار من الشركات المساهمة الفلسطينية ، أعيد منها (62) استبانة وقد تمت معالجتها إحصائياً باستخدام تحليل التباين الأحادي (On Way ANOVA) واختبار شففيه (Sheffe Test) للمقارنات البعدية بين المتوسطات، وكذلك تحليل الانحدار الخطي (R^2). توصلت الدراسة إلى وجود معوقات للتأجير التمويلي وهي في معظمها معوقات مالية وقانونية وثقافية . وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد في فهم التأجير التمويلي وتعالج معوقاته .

الكلمات المفتاحية: التأجير التمويلي، ريجأت ل اتاقو عم .

Abstract

The financial leasing abstacles in Palestine The aim of this study to identify the financial leasing abstacles in Palestine . The study instrument used to collect data was a questionnaire distributed over (85) decision-makers in Palestinian companies, (62) questionnaires were collected and from which data was processed and analyzed using One Way ANOVA, Sheffe test and R^2 . The study concludes the exsistence of financial leasing abstacles. Besides it shews that most of them are said to be finacial law and cultural.The study recommends the understandis of financial leasing and the approach of such abstacles.

Keyword : Leasing, Leasehold constraints

مقدمة الدراسة:

تعتبر عملية حصول المشروعات على الأصول الرأسمالية عند إنشاءها أو عملية إحلال وتجديد معداتها وأصولها القائمة من أكبر المشاكل التي تواجه تلك المشروعات ، نظرا لما تتطلبه العملية من توافر أموال ليس من السهل توفيرها ، و لهذا كان أمام هذه المشروعات مصدرين من التمويل ، أولهما عن طريق حقوق الملكية كإصدار الأسهم ، وثانيهما عن طريق الاقتراض ، ولما كان توفير الأموال عن طريق المصدرين السابقين ليس بالشيء السهل حيث يواجه ببعض الصعوبات ،

لذلك فقد ظهر التأجير التمويلي للأصول Financial Leasing والذي من خلاله تحصل المشروعات على ما تحتاجه من تجهيزات رأسمالية دون دفع كامل لقيمة تلك التجهيزات أو حتى دفع دفعة مقدمة كبيرة من الثمن ، إذ لا يتعدى الأمر غير مبلغ نقدي يدفع دوريا يسمى الإيجار rent مع الحفاظ في نفس الوقت على حقوق المؤجر في استرجاع تلك الأصول عند امتناع المستأجر عن أداء الإيجار ، لهذا فقد تزايدت عمليات التأجير عالميا بصورة كبيرة خلال الثلاث عقود الماضية ، لدرجة أنها أصبحت تمارس في معظم الصناعات وتتعامل في حجم كبير من الأصول التي يتم تأجيرها وذلك لفترات زمنية متباينة .

وقد ظهر التأجير التمويلي في فلسطين في المجال الخدمي كتأجير السيارات والفنادق ، وبعض المؤسسات تقوم بتأجير الأصول الإنتاجية التي لا تحتاج إلى ذلك التمويل الكبير وطويل الأجل ، علما بان مؤسسات التأجير هذه لا تقوم بتقديم خدمات التأجير كالصيانة والاستشارات الفنية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم انتشار التأجير التمويلي في فلسطين ، مما حدا ببعض إدارات الشركات بعدم التعاون الإيجابي مع الباحث ، وعدم وجود الدراسات السابقة في فلسطين حول التأجير التمويلي . من هنا كان لا بد من الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- 1 -هل يوجد إدراك لدى مدراء الشركات المساهمة العامة في فلسطين إلى وجود معوقات التأجير التمويلي ؟
- 2 -هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين معوقات التأجير التمويلي ومتغير الجنس؟
- 3 -هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين معوقات التأجير التمويلي ومتغير العمر؟
- 4 -هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين معوقات التأجير التمويلي والمركز الوظيفي ؟
- 5 -هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين معوقات التأجير التمويلي والمستوى الوظيفي ؟
- 6 - ما أكثر المعايير قدرة على تفسير معوقات التأجير التمويلي في فلسطين ؟

أهمية الدراسة وأهدافها:

تأتي أهمية هذه الدراسة من حيث كونها الأولى التي تبحث في معوقات التأجير التمويلي في الشركات المساهمة العامة في فلسطين ، وتزداد أهميتها لما للتأجير التمويلي من دور في تمويل المشروعات المختلفة، والذي انتشر بشكل سريع في الدول الصناعية في العقود الأخيرة ، وما زال في بداياته في الدول النامية ، التي ما زالت تعتمد على استئجار الأراضي والمباني ، فكان لا بد من التطرق إلى الاستئجار التمويلي ، بوصفه أحد أهم الأساليب التمويلية الرأسمالية ، للتعريف به وبأهميته ، وليزيد من وعي القائمين على أمور الشركات المساهمة الفلسطينية بفوائده ، وللمقارنة بينه وبين اتخاذ قرار التملك ، وللتعرف على معوقاته في فلسطين ، وكيفية العمل على تذليل تلك المعوقات . كل هذا له كبير الأثر في دعم جهود الإصلاح الاقتصادي في فلسطين من خلال إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص الفلسطيني للدخول في مشاريع إنتاجية كبيرة وذلك من خلال حصوله على كافة المعدات اللازمة لتشغيل تلك الأعمال دون الحاجة إلى رؤوس أموال ضخمة ريثما تعزز تلك المشاريع وجودها على قواعد صلبة يمكن بعدها الانطلاق والتوسع .

الإطار النظري والدراسات السابقة:

التأجير : هو اتفاقية قانونية يحصل بموجبها المستأجر على حق استخدام أحد الأصول الثابتة لمدة معينة مقابل دفع مبالغ محددة ، وبمواعيد محددة متفق عليها ، لمالك هذا الأصل أو المؤجر (Emery&Finnerty, 1997). فهو عبارة عن طريقة أو أسلوب تمويلي يشبه الاقتراض طويل الأجل تستطيع بمقتضاه المنشأة الحصول على استخدام أصول ثابتة معينة مقابل دفعات نقدية دورية تم الاتفاق عليها ما بين المؤجر (المالك) والمستأجر وهو المستخدم لهذه الأصول . كما عرفه (هندي ، 1998) بأنه اتفاق بمقتضاه يقوم مستخدم الأصل أي مستأجره بدفع القيمة التجارية المتفق عليها لمالك ذلك الأصل أي المؤجر ، وعادة ما تستحق الدفعة الأولى من الإيجار فور توقيع العقد ، أما قيمة كل دفعة فتتوقف على الاتفاق ما بين المؤجر والمستأجر .

أما عقد التأجير : فهو عبارة عن اتفاقية بين طرفين المؤجر (المالك) والمستأجر وهو المستخدم . وتبدأ عملية الاستئجار عندما تقوم المنشأة الاقتصادية باتخاذ قرار يتعلق بالأصل المراد استخدامه أو تكون بحاجة إليه ومن ثم تقوم هذه المنشأة بالتفاوض مع مؤسسة متخصصة بالتأجير من أجل استخدام هذا الأصل ويتم عقد اتفاقية ما بين الطرفين والتي تسمى بعقد الإيجار .

أما بالنسبة للمؤجر : فعادة ما يكون المؤجر شركة، فان عليها أولا شراء الأصل من المنتج ثم تأجيره للمستأجر حتى يتمكن من استخدامه ، وبهذه الصورة تدخل اتفاقية التأجير حيز التنفيذ بعد تسليمه للمستأجر .

أنواع التأجير :

تقوم مؤسسات التأجير بشراء الأصول الإنتاجية وذلك من قبل شركات أخرى ، حيث تقوم إحدى المؤسسات المالية مثلا بشراء أصول إنتاجية مثل الآلات والسيارات وتمكين شركات أخرى من استخدامها مثل المصانع وشركات النقل للقيام بإنتاج سلع معينة أو استخدامها في النقل، حيث تقوم هذه الشركات بالحصول على مبالغ نقدية تعادل ثمن هذه الآلات أو السيارات مضافا إليها فائدة بسعر السوق ، وذلك خلال مدة زمنية معينة (Maxwell , 1994) .

ونتيجة لمخاطر تقلبات الزمن من حيث سعر الصرف ومعدلات الفائدة فان الفكر التجاري الحديث والمتمثل بشركات التأجير المعاصرة تتجه نحو عملية تقصير مدة التأجير من اجل ضمان تحقيق الأرباح من عملية التأجير .

ومن أهم الأصول التي يتم تأجيرها (الآلات الإنتاجية ، معدات النقل ، المعدات الطبية ، ومعدات الحفر عن المياه والبترو ، الخ) ، وهناك العديد من أنواع التأجير التي تستخدمها المنشأة وهي حسب تقسيم (Emery&Finnerty,1997) استئجار تشغيلي ، والبيع ثم إعادة الاستئجار ، والاستئجار المالي . أما (توفيق ، والحناوي ، 1980) و(هندي، 1998) ، فقد اشاروا الى الانواع التالية للتأجير التمويلي:

1. البيع ثم إعادة الاستئجار : (Sales and Leaseback)

حيث تقوم المنشأة ببيع الأصل ومن ثم تقوم بإعادة استئجاره ، وفي هذا النوع من التأجير تقوم المنشأة مالكة الأصل مثل أراضي أو معدات ببيعها إلى شركة أخرى والحصول على ثمنها ، ثم تقوم باستئجارها من الشركة المشتري في نفس الوقت من خلال عقد أو اتفاقية يتم بمقتضاها توضيح عدد الدفعات ومقدارها والوقت أو الفترة الزمنية للسداد ، وتكون الشركة المشتري شركة تأجير أصول ثابتة أو مستثمر فردي .

ويعتبر هذا النوع البديل للقروض من اجل شراء هذه الأصول ورهنها مقابل هذا القرض ، وهنا يبقى الأصل المستأجر في حوزة البائع المؤجر لاستخدامه وكأنه اقترض ورهن هذا الأصل كضمان لهذا القرض . (Brigham , 1995)

ومن خلال هذا النوع من التأجير تتمتع المنشأة بوفورات ضريبية لم تكن ستتاح لها لو أنها بقيت مالكة لهذا الأصل ، حيث تبدو المنشأة وكأنها استهلكت قيمة هذا الأصل على فترة تعادل الفترة التي يغطيها عقد الإيجار .

2. التأجير التشغيلي / استئجار الخدمة : Operating Lease /Service

ويعتبر هذا النوع من التأجير مصدر تمويل للمستأجر يزوده بالأصل المطلوب دون الحاجة إلى شرائه ، ويؤمن له خدمة الصيانة التي عادة ما يتم أخذ تكلفتها بالحسبان عند تقدير قيمة دفعات الإيجار . وبهذا يتضمن هذا النوع خدمات التمويل والصيانة كاستئجار سيارات النقل والآلات والتي بحاجة مستمرة إلى الصيانة، شرط أن يتضمن قسط الاستئجار تكلفة تلك العملية (الصيانة ويتميز هذا النوع من التأجير : أن دفعات الإيجار غير كافية لتغطية قيمة أو تكلفة الأصل الكلية ، وذلك لأن عقد الإيجار لا يستمر لنهاية العمل الافتراضي للأصل ، وبالتالي فإن المنشأة مالكة الأصل تستطيع تأجير الأصل إلى منشأة أخرى مما يؤدي إلى تغطية تكلفة الأصل الكلية ، أي أنه يعطي المالك فرصة الحصول على فرق القيمة بإعادة تأجير الأصل بعد نهاية العقد نظير أقساط جديدة أو بيعه ، إضافة إلى أن التأجير التشغيلي يتضمن حق إلغاء العقد للمستأجر وإرجاع هذا الأصل إلى المالك قبل انتهاء العقد ، وبذلك يعطي المستأجر ميزة التخلص من هذا الأصل في حالة التطور التكنولوجي والاختراعات الجديدة أو في حالة انتهاء حاجته من هذا الأصل ، أو عدم حاجته لهذا الأصل نتيجة حالة من الكساد مثلا .

3. التأجير الرأسمالي : Financial Leas

يعتبر مصدرا تمويليا للمنشأة المستأجرة يعوضها عن شراء الأصل ، و يتميز هذا النوع من التأجير بأنه لا يتضمن خدمات الصيانة ، ولا يمكن إلغاء العقد من قبل المستأجر ، ويجب على المستأجر أيضا سداد قيمة الأصل بالكامل ، وفي حال تضمن العقد شرط الصيانة فإنه يسمى عقد تأجير وصيانة (Mathur , 1979) .

أما الشروط الواجب توافرها في هذا النوع من التأجير كما يراها (Brigham , 1995) : يكون في عقد الإيجار نص على إعادة الأصل إلى مالكة المؤجر في نهاية مدة الاستئجار . أن يكون لدى المستأجر القدرة على شراء الأصل أو تجديد عقد الإيجار عند نهاية مدته وذلك بقيمة تقل عن قيمة الأصل السوقية في نهاية مدة العقد . يجب أن لا تقل مدة الإيجار عن ثلاثة أرباع مدة حياة الأصل .

أن لا تقل القيمة للدفعات الإيجارية عن 90% من قيمة الأصل عند شراؤه أو عند توقيع عقد التأجير .

ويتم هذا النوع من الإيجار من خلال الخطوات التالية :

تقوم المنشأة المستفيدة (المستأجر) للأصل باختياره والتفاوض مع منتجه أو موزعه وذلك في كل الأمور المتعلقة بالسعر وشروط التسليم ومواعيد الدفعات .

تقوم المنشأة بعد ذلك بالاتفاق مع أحد البنوك أو المؤسسات المالية المتخصصة لشراء هذا الأصل وتسديد ثمنه بالكامل على أساس أنها ستقوم باستئجاره بمجرد شراؤه.

ومن خلال عقد الإيجار في هذا النوع من التأجير تعفى المنشأة المستأجرة من مهمة تدبير الأموال لشراء الأصل حيث تقتصر التزاماتها على دفع إيجار دوري للمؤجر يضمن له تغطية تكلفة الأصل، وتحقيق عائد بمعدل يماثل معدل الفائدة على قرض مضمون كان بالإمكان أن يحصل عليه المستأجر لتمويل شراء الأصل (Brigham & Gapenski , 1987) .

ويختلف هذا النوع من التأجير عن التأجير التشغيلي في أن المؤجر لا يقدم خدمة الصيانة، وأنه لا يجوز للمستأجر إلغاء العقد، وأن قيمة الإيجار المحددة في العقد تكفي لتغطية قيمة الأصل إضافة إلى تحقيق عائد، وأن التامين على الأصل وما يستحق عليه من ضرائب تكون على مسؤولية المستأجر.

ولا يختلف أيضا عن التأجير بالبيع وإعادة الاستئجار في أن التأجير ينصرف إلى الأصول الجديدة ويشتري من المنتج أو الموزع وليس من المنشأة المستأجرة ، ولذلك ينظر إلى البيع ثم إعادة التأجير على أنه حالة خاصة للتأجير .

4. التأجير الرفعي : Leveraged Leasing

هذا النوع من التأجير مرتبط بتلك الأصول التي تمتاز بارتفاع قيمتها ، حيث أن لهذا النوع من التأجير ثلاثة أطراف وهم المستأجر والمؤجر والمقرض ، ولا يختلف وضع المستأجر في هذا النوع عنه في الأنواع الأخرى ، أما المؤجر فوضعه مختلف وخاصة أن شراء الأصل بمول جزئيا من حقوق الملكية والباقي من أموال مقترضة ، وعادة ما يوضع الأصل كرهن لقيمة القرض، ولزيادة من الضمان يقوم المؤجر والمستأجر بالتوقيع على عقد القرض وهذا لا يغير من حقيقة أن المؤجر هو المقرض وأن المستأجر مستخدم الأصل فيوقع بوصفه ضامنا للسداد.

ويرى (هندي ، 1998) أيضا أن من حق المؤجر أن يخصم قسط الإهلاك من الإيرادات لغرض حساب الضريبة ، ويضيف كذلك أن المؤجر عرضه لنوعين من التدفقات النقدية، خارجية متمثلة في ذلك الجزء من حقوق الملكية المستخدم في تمويل الأصل ،أو داخلية متمثلة في دفعات الإيجار

مخصوصا منها فوائد القرض، ويرى أيضا انه وبسبب تناقص أوفورات الضريبة في بعض الفترات من عقد الإيجار تكون دفعات الإيجار مضافا إليها الوفورات الضريبة على الفوائد اقل من قيمة الفوائد ، وهذا يعني صافي تدفق نقدي خارج ، وان كانت هناك قيمة للأصل في نهاية عقد الإيجار فان حصيللة البيع تكون من حق المؤجر .

أما (Van Horne , 1998) فانه لا يفضل استخدام معدل العائد الداخل لتقييم قرار التأجير وذلك عندما يكون صافي العائد المتحقق للمؤجر يتغير من سالب إلى موجب بسبب التدفق النقدي الخارج لشراء الآلة ومن ثم إلى سالب بسبب انخفاض أوفورات الضريبة ، حيث يكون هناك أكثر من قيمة لذلك المعدل دون وجود وسيلة للمساعدة في التعرف على أي من هذه المعدلات هو الصحيح .

مزاي الاستئجار :

هناك العديد من المزايا والفوائد للاستئجار والتي تعتبر حافزا يدفع بالمنشآت الاقتصادية للإقبال على هذا المصدر التمويلي الهام وذلك باستئجار الأصول بدلا من شرائها ، ويشير (هندي ، 1998) أن هناك العديد من المزايا والفوائد للاستئجار كونه اقل تكلفة من ناحية شراء الأصل ، وتكلفة الإفلاس ، والمرونة ، ونقل عبء الصيانة، وتحقيق مزايا ضريبية، والتخلص من الإقراض ، وتحسين صورة الربحية ، وتجنب إجراءات الشراء المعقدة ، وتوفير الأموال لاستخدامها في مجالات أخرى .

إن تقييم أي عقد إيجار يتم من خلال الجدوى الاقتصادية والتي سيحصل عليها كل من المؤجر والمستأجر كون المؤجر يسعى للحصول على أكبر قدر ممكن من الربح ، وكذلك المستأجر الذي يسعى إلى تخفيض تكلفة الاستئجار لتكون اقل من تكلفة الشراء لهذا الأصل ، وهنا يحتاج المستأجر بالدرجة الأولى للتأكد من المزايا التي يمكن أن يحققها له الاستئجار كمصدر تمويلي مهم ، والتي يمكن تلخيصها بما يلي :

1. تخفيض تكلفة الإفلاس : بالمقارنة ما بين المؤجر والمقرض في حالة الإفلاس فان وضع المؤجر يكون افضل وذلك من خلال إمكانية حصوله على الأصل المؤجر ، في حين أن محاولة المقرض الحصول على الضمان للقرض ليس بالأمر اليسير ، بالإضافة إلى ما يصاحبه من تكاليف ، وهذه الصورة تعكس أنه كلما زادت مخاطر الإفلاس التي تتعرض لها المنشأة كلما كان استعداد مصادر التمويل أكبر من اجل تقديم التمويل اللازم من خلال التأجير بدلا من الإقراض (Rose & Kolar , 1995).

2. **عملية التأجير لا تتطلب دفعة مقدمة** كما هو الحال في حالة شراء الأصل، وبناءً عليه فإن التأجير يعني المستأجر من القيام بدفع أي دفعة أولية في التمويل لشراء الأصل .
3. **تخفيض أو تجنب المخاطر** : فمن خلال الاستئجار تستطيع المنشأة تخفيض حجم مخاطرها ، وذلك عندما تكون لديها حالة من عدم التأكد من أن استمرارها بالإنتاج باستخدام هذا الأصل مثلاً طيلة فترة الاستئجار وذلك كنتيجة لتقادم الأصل أو المرور بفترات الكساد (هندي ، 1998) .
4. **ان الاستئجار يحقق نوعاً من المرونة** وذلك بإمكانية إرجاع الأصل للمستأجر عند عدم الحاجة إليه، وفي هذه الحالة يكون التأجير مصدراً تمويلياً قصير الأجل يغطي الاحتياجات الفعلية ، وفي حالة الحاجة إلى الأصل مرة ثانية فإنه بالإمكان إعادة تأجيره .
5. **تستطيع المنشأة ومن خلال الاستئجار من نقل عبئ الصيانة إلى المؤجر** ، والأهمية هنا ليست بالتكلفة وإنما بسرعة الصيانة، وتوفر الخبرة الفنية اللازمة لإصلاح وصيانة الأصل في الوقت المناسب وخاصة عندما تكون الأصول من النوعية المعقدة فنياً .
6. **تحقيق ميزة ضريبية لصالح المستأجر** : حيث يرى (هندي ، 1998) انه عندما تكون فترة الاستئجار أقل من العمر الافتراضي الذي تقبله مصلحة الضرائب والذي يعد الأساس في حساب قيمة قسط الإهلاك ، فإنه بإمكان المنشأة تحقيق ميزة ضريبية من خلال قرار الاستئجار تفوق ما كان سوف تحققه لو أنها اشترت الأصل ، حيث ان القيمة الحالية للوفورات الضريبية عن قسط الإيجار قد تفوق القيمة الحالية للوفورات الضريبية عن قسط الإهلاك ، وبما أن المؤجر والمستأجر يقعان في شرائح ضريبية مختلفة فالمنشأة التي تقع ضمن شريحة ضريبية مرتفعة ترغب أن تلعب دور المؤجر ، كما أن المنشأة التي تقع في شريحة ضريبية منخفضة ترغب في أن تلعب دور المستأجر ، وذلك لأنه لن يكون بإمكانها الاستفادة من المزايا الضريبية التي يحصل عليها المالك بكفاءة كالاستهلاك والتمويل بالدين .
7. **تكلفة التأجير أقل بكثير من تكلفة التبديل** ، أي الشراء ثم البيع بقصد الاستخدام لفترات قصيرة مثل المبيت بفندق مقترنة بشراء بيت ثم بيعه وذلك للسكن لفترة قصيرة جداً ، مما يؤدي إلى وفورات مالية تعود على المستأجر بالنفع الكبير ، وبالتالي فإن تكاليف التبديل تكون الحافز الرئيس في الاستئجار .

8. عدم وجود قيود كبيرة في الإيجار كتلك الموجودة في القروض من حيث فترات السداد، وحجم الأقساط، وتوزيع الأرباح، وغيرها من القيود التي يمكن أن تمارس من قبل المقرض على إدارة المنشأة المقترضة .

9. تعزيز المركز الائتماني في الشركة المستأجرة حيث يتيح التأجير الفرصة أمام المنشأة المستأجرة إمكانية الاقتراض عند الحاجة لتمويل أعمال ونشاطات أخرى .

10. يعمل التأجير على تحسين سيولة المنشأة المستأجرة بحيث لا تحتاج إلى مبالغ كبيرة لاستثمارها في الأصول الثابتة مما يوفر لها السيولة المناسبة (هندي ، 1998).

11. تجنب إجراءات الشراء المعقدة وذلك من خلال سهولة حصول المدير على الموافقة بالاستئجار ، وهذا ما قد لا يمكن تحقيقه بسهولة لو انه طلب شراء هذا الأصل بدل استئجاره

12. تحسين صورة الربحية الدفترية للمنشأة المستأجرة ، حيث أن الاستئجار يظهر الصورة افضل مقارنة بالاقتراض من اجل شراء الأصل ، ويتم خصم القيمة التجارية فقط من الإيرادات في قائمة الدخل ، أما في حالة القرض لغرض الشراء فسوف تخصم قيمة الإهلاك إضافة إلى الفوائد المصرفية، وفي كثير من الأحيان يتم تقدير أقساط الإهلاك بطريقة تكون فيها القيمة التجارية في السنوات الأولى اقل من قيمة قسط الإهلاك مضافا إليه الفوائد، وذلك إذا ما اشترى الأصل بأموال مقترضة (هندي ، 1998) و (Madura , 1992) .

معوقات التأجير :

في دراسة قام بها (مقابلة، وجودة، 2003) بعنوان معوقات التأجير التمويلي في الأردن ، تبين أن معظم هذه المعوقات مالية وقانونية وثقافية . وان هناك علاقة بين إدراك معوقات التأجير التمويلي ومتغير المركز الوظيفي ، والمستوى التعليمي للمستجوبين ، واستبعد متغير الجنس والعمر ، لضعف أثرهما على الإدراك هذا. وتوصلت الدراسة إلى المعوقات التالية، التي تحد من انتشار مفهوم التأجير التمويلي:

-عدم وجود قانون للتأجير التمويلي يغطي العلاقة بين المؤجر والمستأجر.

-الخوف من نشوب نزاع في المستقبل لا تطبق عليه أحكام القانون.

-ثقل أعباء الديون على المستأجر.

-حب التملك الفوري.

-سوء فهم فكرة التأجير التمويلي.

-ضعف انتشار الثقافة المصرفية.

- ندرة عدد الشركات التي تقوم بتسويق الخدمة.
- الكساد التجاري يحد من انتشار التأجير التمويلي.
- حاجة الشركات إلى مستوى محدود من التكنولوجيا.
- ارتفاع تكلفة التأجير التمويلي.
- ضعف تخطيط التدفق النقدي وسوء تقدير جداول السداد.
- إمكانية الحصول على أموال من مصادر أخرى.
وأثناء قيام الباحث بتوزيع أداة الدراسة ، فقد أجرى عدة مقابلات مع مسؤولين في الشركات عينة الدراسة، وخلص إلى مجموعة من معوقات التأجير التمويلي في فلسطين، والتي تنسجم مع التحليل الإحصائي لأسئلة الاستبانة، وهي:

1. المعوقات الإدارية : وتتلخص هذه المعوقات في عدم توفر الخبرة الإدارية الكافية في مجال التأجير التمويلي لدى المؤسسات الفلسطينية ، وذلك نتيجة لعدم توفر المعلومات الملائمة لمثل هذا النوع من الاستئجار التمويلي ، إضافة إلى عدم وجود مؤسسات متخصصة في مجال التأجير وهو المعوق الأهم وما يصاحب هذه المؤسسات من نقص في تقديم الخدمات المصاحبة للتأجير كالصيانة مثلاً وغيرها.

2. المعوقات التسويقية : وهي متمثلة في ضيق السوق الفلسطيني وعدم دراسته بشكل جيد ، وعدم إتباع أفضل أساليب الترويج لصناعة التأجير .

3. المعوقات المالية: وتتلخص في

أ - عدم توفر راس المال الكافي لتغطية مثل هذه الأنشطة الاستثمارية التمويلية ذات التكاليف المرتفعة لشراء مثل هذه الأصول المراد تأجيرها ، وذلك في ظل غياب الإقراض طويل الأجل في فلسطين نتيجة لعدم الاستقرار السياسي، وعدم رغبة أصحاب رؤوس الأموال الضخمة الاستثمار في بيئة سريعة التغير .

ب - ارتفاع التأجير في فلسطين وخطورة طول الفترة الزمنية للاستئجار نتيجة لسرعة التقلب في أسعار العملات والفوائد، وهذا يؤثر بطبيعة الحال على القيمة الحقيقية لتلك الأصول المؤجرة ، فضلاً عن خطر التوقف عن السداد في ظل غياب السلطة القانونية الملزمة لأطراف عقد التأجير ، إضافة إلى استهلاك الأصل بالكامل خلال فترة الاستئجار والتي ينظر إليها المستأجر على أن المالك وهو المؤجر قد حقق أرباحاً على حسابه ببيع الأصل كخردة أو إعادة تأجيره بعد إجراء الصيانة اللازمة له .

4. **المعوقات القانونية :** وتتمثل في غموض القوانين المعمول بها في الأراضي الفلسطينية وذلك من النواحي الاقتصادية والضريبية ، حيث يوجد تفاوت في الشرائح الضريبية الواجب الالتزام بها تجاه القطاع العام ، إضافة إلى أن قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني لم يشير إلى موضوع الاستئجار بشكل كافٍ ، وذلك بعدم التشجيع الملائم لمثل هذا النوع من الاستثمارات التمويلية ، والتي تتناسب مع المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني .

5. **المعوقات الاقتصادية :** وتتلخص بتردي الوضع الاقتصادي الفلسطيني نتيجة القيود الإسرائيلية، والتدمير الإسرائيلي للبنية الصناعية التحتية والذي له أثره المباشر على مواكبة التطور التكنولوجي في الصناعة مما يعكس أثره السلبي على الاستثمار كمصدر تمويلي مهم في فلسطين .

6. **المعوقات السياسية :** والمتثلة بعدم الاستقرار السياسي الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وكذلك فترة الاحتلال السابقة والتي أدت إلى عدم تمكن الاقتصاد الفلسطيني من إنشاء مؤسسات تأجير متخصصة وذلك بعدم إعطاء التراخيص لها خلال تلك الفترة الطويلة .

الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لأغراض الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينته :

يتكون مجتمع الدراسة من مدراء عامين ، ومدراء ، ورؤساء أقسام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، والبالغ عددهم (87) موظفاً وبلغت عينة الدراسة (85) استرجع منها (62) استبانته أي ما نسبته (72.9%) من عينة الدراسة، والجدول رقم (1) يبين خصائص أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات الجنس، والخبرة، والمؤهل العلمي ، والمستوى الوظيفي .**الجدول (1)** خصائص عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها المستقلة

المتغيرات	المستويات للمتغير	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	54	87
	أنثى	8	12.9
	المجموع	62	100
الخبرة	أقل من 5 سنوات	15	24.1
	أكثر من 5 سنوات	47	75.8
	المجموع	62	100

20.9	13	ثانوية عامة	المؤهل العلمي
38.7	24	بكالوريوس	
40.3	25	دراسات عليا	
100	62	المجموع	
16.1	10	مدير عام	المستوى الوظيفي
48.3	30	مدير	
35.4	22	رئيس قسم	
100	62	المجموع	

أداة الدراسة:

في ضوء اطلاع الباحث على المراجع المتخصصة والدراسات السابقة (مقابلة، وجوده، 2003)، (Emery&Finnerty, 1997)، (هندي، 1998)، قام الباحث بإعداد أداة الدراسة لكي تشتمل على (14) فقرة موزعة على (5) معوقات ، وذلك على النحو التالي:

- معوقات مالية (5) فقرات.
- معوقات اجتماعية (4) فقرات.
- معوقات تجارية (فقرتان).
- معوقات قانونية ، فقرة واحدة).
- معوقات ثقافية (فقرتان).

صدق الأداة:

تعتبر الأداة صادقة كونها اعتمدت على تلك الأداة البحثية التي طورها (مقابلة، وجوده، 2003) ، وللتأكد من اتساق الأداة وصدقها استخراج معامل الارتباط بيرسون للعلاقة بين كل فقرة والدرجة الكلية للمعيار، حيث تبين أن جميع العلاقات كانت دالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.01$.

ثبات الأداة:

للتحقق من ثبات الأداة استخدمت معادلة كرونباخ ألفا، حيث وصل الثبات إلى (0.71) وهو جيد ويفي بأغراض الدراسة.

متغيرات الدراسة:

أ - المتغيرات المستقلة:

اشتملت الدراسة على المتغيرات المستقلة الآتية:

- 1 -الجنس وله مستويان (ذكر، وأنثى).
 - 2 - الخبرة ولها مستويين: (اقل من 5 سنوات ، أكثر من 5 سنوات).
 - 3 - المؤهل العلمي وله ثلاثة مستويات: (ثانوية عامة ، بكالوريوس ، دراسات عليا).
 - 4 - المستوى الوظيفي وله ثلاثة مستويات: (مدير عام ، مدير ، رئيس قسم).
- بأ - المتغيرات التابعة:

وتتمثل في استجابات أفراد عينة الدراسة على المعايير المشار إليها في الاستبانة وفقراتها.

إجراءات الدراسة:

لقد تم إجراء الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- 1 -إعداد الاستبانة واستخراج الصدق والثبات لها.
- 2 -تحديد مجتمع وعينة الدراسة.
- 3 -توزيع الاستبانات وجمعها.
- 4 -إدخال الاستبانات ومعالجتها إحصائياً.

المعالجات الإحصائية:

استخدم الباحث برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

- 1 -المتوسطات الحسابية والنسب المئوية.
- 2 -اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين.
- 3 -تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) واختبار شففيه (Sheffe test) للمقارنات البعدية بين المتوسطات.
- 4 - تحليل الانحدار الخطي (R^2).

نتائج الدراسة وتفسيرها:

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الذي نصه:

هل يوجد إدراك لدى مدراء الشركات المساهمة العامة الفلسطينية ، إلى وجود معوقات التأجير التمويلي ؟

ولتحديد ذلك استخدمت المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل فقرة ولكل مجال من مجالات معوقات التأجير التمويلي ، كما في الجداول (2)، (3)، (4)، (5)، (6) ، كما يبين الجدول (7) ملخصاً لهذه المجالات.ومن اجل تفسير النتائج اعتمدت النسب المئوية الآتية:

- 80% فاكثر كبيرة جداً.
- 70% - 79.9% كبيرة
- 60 - 69.9% متوسطة
- 50% - 59.9% قليلة
- أقل من 50% قليلة جداً

أ - مجال المعوقات المالية :

الجدول (2) المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات مجال المعوقات المالية

الرقم	الفقرات	المتوسط*	النسبة المئوية
1	ارتفاع تكلفة التأجير التمويلي	2.54	84.6
2	ضعف تخطيط التدفق النقدي وسوء تقدير جداول السداد	2.54	84.6
3	إمكانية الحصول على أموال من أماكن أخرى	2.64	88
4	تأثر التدفقات الايجارية على نسب هيكل رأس المال	2.20	73.3
5	تأثير الدفعات الايجارية على سياسة توزيع الأرباح	2.01	67
	الدرجة الكلية للمجال	2.38	79.3

*أقصى درجة (3) درجات.

يتضح من الجدول رقم (2) أن درجة تأثير معوقات التأجير التمويلي لفقرات مجال المعوقات المالية ، كانت كبيرة جداً على الفقرات (1،2،3) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليها أكثر من (84%)، وكانت كبيرة على الفقرة (4) حيث وصلت النسبة المئوية إلى (73.3 %) ، ومتوسطة على الفقرة (5) حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة عليها إلى (67%). وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للمجال كانت كبيرة حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (79.3%). وهذا العامل كان من أهم المعوقات حسب النتيجة التي توصل إليها (مقابلة، وجوده، 2003). كما أشار (Gallagher&Andrew,1997) إلى أن الدفعات التي تدفع مقابل الاستئجار المالي والتشغيلي، يتم إدراجها ضمن قائمة الدخل . ويرى الباحث أن ذلك يفسر مدى تركيز مسؤولي الشركات في فلسطين على مؤشر التكاليف ، وعدم رغبتها بالقيام لتخطيط التدفق النقدي .

ب. مجال المعوقات الاجتماعية:

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات مجال المعوقات الاجتماعية

الرقم	الفقرات	المتوسط*	النسبة المئوية
1	ثقل أعباء الديون على المستأجر	2.98	99.3
2	حب التملك الفوري	2.98	99.3
3	عدم الرغبة في التعاون مع البنوك غير الإسلامية	2.39	79.6
4	عدم الاطمئنان إلى عملية تحويل الملكية في النهاية	2.23	74.3
	الدرجة الكلية للمجال	2.64	88

*أقصى درجة (3) درجات.

يتضح من الجدول (3) أن درجة تأثير معوقات التأجير التمويلي لفقرات مجال المعوقات الاجتماعية ، كانت كبيرة جداً على الفقرات (1 ، 2)، حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليها أكثر من (99%)، وكانت كبيرة على الفقرة (4.3)، حيث بلغت النسبة المئوية للاستجابة عليها أكثر من (74%). وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للمجال كانت كبيرة جداً، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (88%). ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى النظرة الاجتماعية لرأس المال ، إذ الرغبة في تملكه والحفاظ على تعطي الشخص مكانة اجتماعية ، حسب رأيه . كما أن الخوف من عدم المقدرة على سداد الديون ، وما لذلك من انعكاسات سلبية على السمعة ، يعد معيقاً هاماً ذو بعد اجتماعي .

ج-مجال المعوقات التجارية:الجدول (4) المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات مجال

المعوقات التجارية

الرقم	الفقرات	المتوسط*	النسبة المئوية
1	الكساد الاقتصادي يحد من انتشار التأجير التمويلي	2.39	76.3
2	حاجة الشركات إلى مستوى محدد من التكنولوجيا	2.26	75.3
	الدرجة الكلية للمجال	2.32	77.3

*أقصى درجة (3) درجات.

يتضح من الجدول رقم (4) أن درجة تأثير معوقات التأجير التمويلي لفقرات مجال المعوقات التجارية ، كانت كبيرة على الفقرة (2.1) ، حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليها أكثر من

(75%) . وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للمجال كانت كبيرة، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (77.3%).

ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية ، والذي اثر بالسلب على النشاط التجاري ، مما قلل الحاجة إلى التكنولوجيا المتطورة في أنتاج .

ح- مجال المعوقات القانونية:

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات مجال المعوقات القانونية

الرقم	الفقرات	المتوسط*	النسبة المئوية
1	عدم وجود قانون للتأجير التمويلي ليغطي العلاقة بين المؤجر والمستأجر	2.85	95
	الدرجة الكلية للمجال	2.85	95

*أقصى درجة (3) درجات.

يتضح من الجدول (5) أن درجة تأثير معوقات التأجير التمويلي لفقرات مجال المعايير القانونية ، كانت كبيرة جداً على الفقرة (1) حيث وصلت النسبة المئوية إلى (95%). وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للمجال، كانت كبيرة جداً، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (95%). وهذه النتيجة مطابقة لما توصل إليه (مقابلة، وجوده، 2003).

ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى الرغبة في وجود قانون ينظم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، حتى يتفعل استخدام التأجير .

هـ - مجال المعوقات الثقافية:

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات المعوقات الثقافية

الرقم	الفقرات	المتوسط*	النسبة المئوية
1	سوء فهم فكرة التأجير التمويلي	2.76	92
2	ندرة عدد الشركات التي تقوم بتسويق الخدمة	2.73	91
	الدرجة الكلية للمجال	2.74	91.3

*أقصى درجة (3) درجات.

يتضح من الجدول رقم (6) أن درجة تأثير معوقات التأجير التمويلي لفقرات مجال المعوقات الثقافية ، كانت كبيرة جداً على الفقرات (2،1) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليها أكثر من (91%).

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للمجال فقد كانت كبيرة جداً، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (91.3%). وهذه النتيجة مطابقة لما توصل إليه (مقابلة، وجودة 2003). ويرى الباحث أن سعة اطلاع القائمين على أمور الشركات يلعب دوراً في استخدام أسلوب التأجير التمويلي، مما يحفز بالمقابل شركات أخرى للاستثمار بها.

و- المجالات والدرجة الكلية:

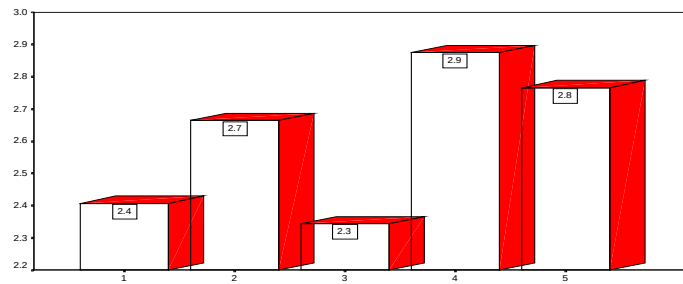
الجدول (7) المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات جميع المجالات

الرقم	الفقرات	المتوسط *	النسبة المئوية
1	المعوقات المالية	2.38	79.3
2	المعوقات الاجتماعية	2.64	88
3	المعوقات التجارية	2.32	77.3
4	المعوقات القانونية	2.85	95
5	المعوقات الثقافية	2.74	91.3
	الدرجة الكلية للمجال	2.59	86.3

*أقصى درجة (3) درجات.

يتضح من الجدول (7) أن المجال الرابع هو الأكثر تأثيراً، ويليه في المرتبة الثانية المجال الخامس، ويأتي المجال الثاني في المرتبة الثالثة، والمجال الأول في المرتبة الرابعة، وأقل المجالات تأثيراً هو المجال الثالث. وتظهر مثل هذه النتيجة في الشكل (1).

وتبلغ الدرجة الكلية للمجال 86.37%، وهي كبيرة جداً، مما يؤكد أن جميع فقرات ألمعوقات لها دور في عملية التأجير التمويلي لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين، وذلك بسبب عدم وجود قانون للتأجير التمويلي، والرغبة في التملك وعدم انتشار هذا المفهوم عند الشركات.



الشكل (1) المتوسطات الحسابية للمعايير

1= المعوقات المالية 2= المعوقات الاجتماعية 3= المعوقات التجارية
4= المعوقات القانونية 5= المعوقات الثقافية

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي نصه:

هل توجد علاقة بين معوقات التأجير التمويلي ومتغير الجنس ؟

للإجابة عن السؤال استخدم اختبار (ت) والجدول (8) يبين ذلك :

الجدول (8) نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في معوقات التأجير التمويلي في فلسطين تبعاً للجنس

المجالات	ذكر	الانحراف	المتوسط	أنثى	الانحراف	ت	الدلالة
المعوقات المالية	2.38	0.36	2.41	0.46	0.25	0.78	
المعوقات الاجتماعية	2.66	0.25	2.56	0.23	1.16	0.23	
المعوقات التجارية	2.36	0.51	2.08	0.47	1.2	0.18	
المعوقات القانونية	2.86	0.31	2.81	0.36	0.46	0.62	
المعوقات الثقافية	2.80	0.38	2.48	0.50	2.42	0.017*	
الدرجة الكلية للمعوقات	2.61	0.22	2.48	0.28	1.62	0.106	

* دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha=0.05)$.

يتضح من الجدول (8) انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على مجالات المعوقات المالية ، والمعوقات الاجتماعية ، والمعوقات التجارية ، والمعوقات القانونية ، والدرجة الكلية، تعزى لمتغير الجنس، في حين كانت الفروق دالة إحصائياً على مجالات المعوقات الثقافية بين الذكور والإناث ولصالح الذكور، حيث كان المتوسط الحسابي عند الذكور (2.80) وعند الإناث (2.48) . والسبب في ذلك يعود إلى زيادة نسبة الذكور عن الإناث في أماكن العمل .

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والذي نصه:

هل توجد علاقة بين معوقات التأجير التمويلي ومتغير الخبرة ؟

للإجابة عن السؤال استخدم اختبار (ت) والجدول (9) يبين ذلك.

الجدول (9) نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في معوقات التأجير التمويلي تبعاً للخبرة

المجالات	اقل من 5 سنوات	الانحراف	المتوسط	اكثر من 5 سنوات	الانحراف	ت	الدلالة
المعوقات المالية	2.32	0.44	2.47	0.26	1.44	0.14	
المعوقات الاجتماعية	2.57	0.25	2.74	0.22	2.75	*0.006	

المعوقات التجارية	2.16	0.56	2.55	0.32	3.12	0.002*
المعوقات القانونية	2.89	0.31	2.84	0.36	0.57	
المعوقات الثقافية	2.61	0.50	2.94	0.12	3.17	0.001*
الدرجة الكلية للمعوقات	2.51	0.27	2.70	0.13	3.27	0.001*

* دال إحصائي عند مستوى $(\alpha=0.05)$.

يتضح من الجدول (9) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مجالات المعوقات القانونية ، والمعوقات المالية ، تعزى لمتغير الخبرة، في حين كانت الفروق دالة إحصائية على مجالات المعوقات الاجتماعية ، والمعوقات التجارية ، والمعوقات الثقافية ، والدرجة الكلية بين اقل من 5 سنوات واكثر من 5 سنوات ولصالح اكثر من 5 سنوات. ويعود السبب في ذلك إلى أهمية الخبرة في تحديد أُمُعيات المتعلقة بالتأجير التمويلي.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع والذي نصه:

هل توجد علاقة بين معوقات التأجير التمويلي والمؤهل العلمي ؟
للإجابة عن السؤال استخدم تحليل التباين الأحادي حيث يبين الجدول (10) المتوسطات الحسابية للمعوقات تبعاً للمؤهل العلمي ، بينما يبين الجدول (11) نتائج تحليل التباين الأحادي.

الجدول (10) المتوسطات الحسابية للمعوقات تبعاً للمؤهل العلمي

المجالات	ثانوية عامة		بكالوريوس		دراسات عليا	
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف
المعوقات المالية	2.20	0.44	2.45	0.22	2.70	0.30
المعوقات الاجتماعية	2.64	0.27	2.67	0.23	2.58	0.25
المعوقات التجارية	2.26	0.40	2.40	0.67	2.28	0.24
المعوقات القانونية	2.76	0.40	2.90	0.26	3	0.000
المعوقات الثقافية	2.58	0.46	2.82	0.40	3	0.000
الدرجة الكلية للمعوقات	2.49	0.27	2.65	0.22	2.70	0.000

الجدول (11) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في معوقات التأجير التمويلي تبعاً

للمؤهل العلمي

المجالات	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة
المعوقات المالية	بين المجالات داخل المجالات المجموع	1.98 7.82 9.82	2 59 61	0.99 0.13	7.78	*0.002
المعوقات الاجتماعية	بين المجالات داخل المجالات المجموع	0.061 4.33 4.39	2 59 61	0.03 0.073	0.44	0.685
المعوقات التجارية	بين المجالات داخل المجالات المجموع	0.26 17.15 17.42	2 59 61	0.125 0.290	0.50	0.615
المعوقات القانونية	بين المجالات داخل المجالات المجموع	0.43 6.55 6.98	2 59 61	0.210 0.11	2.05	0.139
المعوقات الثقافية	بين المجالات داخل المجالات المجموع	1.40 10.54 11.96	2 59 61	0.7 0.178	4.103	*0.022
الدرجة الكلية	بين المجالات داخل المجالات المجموع	0.47 3.62 4.09	2 59 61	0.235 0.061	4.108	*0.013

*دال إحصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$.

يتضح من الجدول (11) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مجالات المعوقات الاجتماعية ، والمعوقات التجارية ، والمعوقات القانونية تعزى لمتغير المؤهل العلمي . في حين كانت الفروق دالة إحصائية على مجالات المعوقات المالية ، والمعوقات الثقافية ، والدرجة الكلية. ولتحديد الفروق على المجالات الدالة والدرجة الكلية، استخدم اختبار شفيه للمقارنات البعدية ونتائج الجداول (12)(13)(14) يبين ذلك.

أ - المعوقات المالية:الجدول (12) نتائج اختبار شففيه للمعوقات المالية تبعاً للمؤهل العلمي

للمؤهل العلمي	ثانوية عامة	بكالوريوس	دراسات عليا
ثانوية عامة	×	*0.23-	*0.48-
بكالوريوس		×	*0.23-
دراسات عليا			×

*دال إحصائيا.

يتضح من الجدول (12) أن جميع المقارنات كانت دالة إحصائيا بين مختلف مستويات المؤهل ثانوية عامة و (بكالوريوس ، ودراسات عليا) ولصالح بكالوريوس ، ودراسات عليا. *بين بكالوريوس و (دراسات عليا ولصالح دراسات عليا). ويعود السبب في ذلك إلى أن المؤهل العلمي يعتمد عليه في تحليل المعوقات المالية وان الشركات المساهمة العامة تعتمد على الموظفين ذوي المؤهل العالي، عند دراسة المعوقات المالية المتعلقة بالتأجير التمويلي . ولأهمية هذا المعيق ، فان ذوي المؤهلات البسيطة القليلة يكونون اقل قدرة في تحليل معيقات التأجير التمويلي .

ب - المعوقات الثقافية:الجدول (13) نتائج اختبار شففيه للمعوقات الثقافية تبعاً للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	ثانوية عامة	بكالوريوس	دراسات عليا
ثانوية عامة	×	0.22-	* 0.38-
بكالوريوس		×	0.14-
دراسات عليا			×

*دال إحصائيا.

يتضح من الجدول (13) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للمعوقات الثقافية بين درجة البكالوريوس وبين باقي الخبرات، ولم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا. ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى مقدرة الموظفين ذوي درجة البكالوريوس من تحديد معوقات التأجير التمويلي، أكثر من غيرهم، بسبب مؤهلهم العلمي المرتبط بسعة الاطلاع.

د-الدرجة الكلية:الجدول (14) نتائج اختبار شففيه للدرجة الكلية للمجالات تبعاً للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	ثانوية عامة	بكالوريوس	دراسات عليا
ثانوية عامة	×	*0.14-	*0.20-
بكالوريوس		×	0.04-
دراسات عليا			×

*دال إحصائيا.

يتضح من الجدول (14) انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية للدرجة الكلية، بين ثانوية عامة و(بكالوريوس ، ودراسات عليا) ، ولصالح البكالوريوس ، ودراسات عليا ، بينما لم تكن الفروق دالة بين بكالوريوس ودراسات عليا . بمعنى كلما زاد المؤهل العلمي ، كلما كان تقييم المعايير أفضل وذلك بسبب النمو المعرفي والأكاديمي العالي عند أصحاب المؤهل الأعلى .

خامساً: النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس والذي نصه:

7 - هل توجد علاقة بين معوقات التأجير التمويلي والمستوى الوظيفي ؟
للإجابة عن السؤال استخدم تحليل التباين الأحادي، حيث يبين الجدول (15) المتوسطات الحسابية للمعايير تبعاً للمستوى الوظيفي ، في حين يبين الجدول (16) نتائج تحليل التباين الأحادي. **الجدول (15)** المتوسطات الحسابية للمعوقات تبعاً للمستوى الوظيفي

المجالات	مدير عام		مدير		رئيس قسم	
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف
المعوقات المالية	2.21	0.39	2.42	0.36	2.62	0.29
المعوقات الاجتماعية	2.57	0.30	2.68	0.22	2.69	0.22
المعوقات التجارية	2.16	0.38	2.38	0.63	2.49	0.29
المعوقات القانونية	2.70	0.44	2.91	0.24	3	0.000
المعوقات الثقافية	2.66	0.44	2.71	0.47	3	0.000
الدرجة الكلية	2.46	0.24	2.62	0.25	2.75	0.000

الجدول (16) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في معوقات التأجير التمويلي تبعاً

للمستوى الوظيفي

المجالات	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة
المعوقات المالية	بين المجالات داخل المجالات المجموع	1.27 8.54 9.82	2 59 61	0.635 0.144	4.60	0.013 *
المعوقات الاجتماعية	بين المجالات داخل المجالات المجموع	0.179 4.21 4.39	2 59 61	0.089 0.071	1.31	0.27
المعوقات التجارية	بين المجالات داخل المجالات المجموع	0.68 16.46 17.42	2 59 61	0.43 0.278	1.79	0.16
المعوقات القانونية	بين المجالات داخل المجالات المجموع	0.76 6.229 6.99	2 59 61	0.38 0.105	3.77	0.028 *

0.107	2.31 5	0.422 0.188	2 59 61	0.844 11.12 11.97	بين المجالات داخل المجالات المجموع	المعوقات الثقافية
0.003 *	6.02	0.335 0.058	2 59 61	0.67 3.44 4.136	بين المجالات داخل المجالات المجموع	الدرجة الكلية

*دال إحصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$.

يتضح من الجدول (16) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مجالات المعوقات الاجتماعية ، والمعوقات التجارية ، والمعوقات الثقافية ، تعزى لمتغير المستوى الوظيفي ، في حين كانت الفروق دالة إحصائية على مجالات المعوقات المالية ، والمعوقات القانونية ، والدرجة الكلية للمجال ، ويعود السبب في ذلك إلى أهمية المستوى الوظيفي في المقدرة على التحليل واتخاذ القرار والتعرف على الجوانب المختلفة لأنشطة الشركة . ولتحديد الفروق على المجالات الدالة والدرجة الكلية، استخدم اختبار شففيه للمقارنات ألبعدية ونتائج الجداول (17)، (18)، (19) تبين ذلك.

أ - المعوقات المالية : الجدول (17) نتائج اختبار شففيه للمعوقات المالية تبعاً للمستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	مدير عام	مدير	رئيس قسم
مدير عام	×	0.19-	0.38-*
مدير		×	0.18-
رئيس قسم			×

*دال إحصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$.

يتضح من الجدول (17) أن الفروق كانت دالة إحصائية بين مدير عام ورئيس قسم ، ولصالح رئيس قسم ، في حين لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائية. ويعود السبب في ذلك إلى أهمية المستويات المختلفة في الهيكل الهرمي للشركة ، وخاصة من هم في المستويات الأقل مرتبة في الهرم التنظيمي للشركة ، لانهم على احتكاك مباشر مع الآخرين .

ب- المعوقات القانونية:الجدول (18) نتائج اختبار شففيه للمعوقات القانونية تبعاً للمستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	مدير عام	مدير	رئيس قسم
مدير عام	×	0.19-	0.26-
مدير		×	0.65-*
رئيس قسم			×

*دال إحصائيا.

يتضح من الجدول (18) أن الفروق كانت دالة إحصائيا بين مدير ورئيس قسم ، ولصالح رئيس قسم ، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا، والسبب في ذلك يعود إلى أهمية الجانب القانوني في مزولة العمل ، وتحديد الصلاحيات .

د- الدرجة الكلية: الجدول (19) نتائج اختبار شفيه للدرجة الكلية للمجالات تبعاً للمستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	مدير عام	مدير	رئيس قسم
مدير عام	×	0.14-	*0.27-
مدير		×	0.11-
رئيس قسم			×

*دال إحصائيا.

يتضح من الجدول (19) أن الفروق كانت دالة إحصائيا بين مدير عام ورئيس قسم ولصالح رئيس قسم ، في حين لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا، ويعود السبب إلى أهمية الموقع الوظيفي القريب من الواقع ، في تقييم الأمور المتعلقة بعمل الشركة .

سادساً: ما أكثر معوقات التأجير التمويلي في الشركات المساهمة في فلسطين؟
للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام معامل الانحدار الخطي (R^2) لتحديد التباين المفسر، والجدول رقم (20) يبين ذلك: الجدول (20) نتائج الانحدار الخطي لتحديد أكثر المعوقات للتأجير أتمويلي

المجالات	1. R^2
المعوقات الثقافية	0.550
المعوقات التجارية	0.257
المعوقات المالية	0.092
المعوقات القانونية	0.069
المعوقات الاجتماعية	0.032
المجموع	1.00

يتضح من الجدول (20) أن أكثر معوقات التأجير التمويلي في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية ، كانت المعوقات الثقافية حيث فسرت ما نسبته (55.2%)، تليها المعوقات التجارية حيث فسرت ما نسبته (25.7%) من التباين ، ويرى الباحث أن السبب في ذلك

يعود إلى عدم الفهم الجيد لأهمية التأجير التمويلي ، كما أن الأوضاع التجارية الصعبة ، تؤثر على التأجير التمويلي ، كما تؤثر على جميع النواحي الأخرى في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية .

التوصيات:

في ضوء أهداف البحث ونتائجه، يوصي الباحث بما يأتي:

1. تخفيض تكاليف التأجير التمويلي ، والتخطيط الجيد للتدفق النقدي في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية ، حتى يتسنى لها التقدير الأفضل لجدولة سداد الالتزامات ، إذ أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع تكلفة التأجير التمويلي ، وضعف التخطيط للتدفق النقدي.
2. ترسيخ مفهوم فصل الملكية عن رأس المال ، لدى القائمين على أمور الشركات المساهمة العامة الفلسطينية ، إذ أظهرت نتائج الدراسة رغبتهم في التملك ، عوضاً عن الاستئجار ، والنظرة الاجتماعية لهذا الأمر .
3. ضرورة استخدام التقنية المتطورة في أنشطة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية ، على الرغم من الكساد التجاري الحالي .
4. ضرورة إصدار قانون للتأجير التمويلي ، بحيث ينظم العلاقة ما بين المؤجر والمستأجر ، إذ أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع تأثير هذا العامل .
5. ضرورة اهتمام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بدراسة المعوقات الثقافية ، والقانونية ، والاجتماعية ، والمالية ، إلى جانب اهتمامها بالمعوقات التجارية .

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- هندي منير، "الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل" ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر، (1998)، 553-588.
- توفيق جميل، الحناوي محمد، "الإدارة المالية" دار الجامعات المصرية، مصر، (1980)، 605-606.
- مقابلة علي، وجودة محفوظ، "مؤتة للبحوث والدراسات"، الأردن، 18/ 4(2003).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Emery Douglas & Finnerty John, "Corporate Financial Management" , Prentice-Hall,(1997).pp.807-820.
- Maxwell Charles, "Financial Markets and Institutions:The Global View". West Publishing Company, (1994).pp.795.
- Brigham Eugen, "Fundamentals of Financial Management", 7th.Ed. The Dryden Press.(1995).pp.585-588.
- Mathur Iqbal, "Introduction to Financial Management", Mac Millan Publishing Company,(1997).pp.352.
- Brigham & Gapenski, "Intermediate Financial Management", 3th. Ed. The Dryden Press.(1987).pp.478.
- Van Horne James , "Financial Management and Policy", 6th.Ed., Prentice- Hall, (1998).pp.515-516.

- Rose peter&Kolari James,"Financial Instutions:Understanding and Managing Financial Services", 5th.Ed., Irwin, (1995).pp.699.
- Madura Jeff, "Fainancial Markets and Instutions", second Ed., West Publishing Company ,(1992).pp.625.
- Gallagher Timothy & Andrew Josph, "Financial Management-Principles and Practice", Prentice- Hall, (1997).pp.858.

علاقة أنظمة المعلومات الإدارية في تحسين الأداء الإداري في مؤسسات

الوقف في محافظات شمال الضفة الغربية

The relationship of administrative information systems in improving
administrative performance in Waqf institutions in the northern governorates
of the West Bank

ديب ع دمحم رهاش.د.أ

Pr.Shaher Mohammed Obaid

جامعة القدس المفتوحة فلسطين

sobaid@qou.edu

ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة علاقة أبعاد أنظمة المعلومات الإدارية في تحسين الأداء الإداري في مؤسسات الوقف في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر موظفيها، اتبع المنهج الوصفي بتطبيق استبانة على عينة بلغ حجمها (88) موظف، فبعد جمع البيانات وتحليلها أظهرت النتائج وجود علاقة لابعد أنظمة المعلومات وتحسين الاداء، وأوصى الباحث بضرورة أن تتبنى المؤسسات الوقفية أنظمة معلومات حديثة لما لها من أهمية ومصدر رئيس لأداء أفضل، والسعي نحو توظيفها لتحقيق اداء عال في المؤسسات الوقفية.

كلمات المفتاحية: أنظمة معلومات، الاداء، مؤسسات الوقف، الضفة الغربية.

Abstract:

The objective of the study was to understand the relationship between the dimensions of the administrative information systems in improving the administrative performance in the waqf institutions in the northern West Bank governorates. From the point of view of their employees, follow the descriptive approach by applying a questionnaire to a sample of 88 employees. After the data collection and analysis, Information and performance improvement. The researcher recommended that the Waqf institutions adopt modern information systems because of their importance and a prime source for better performance, and strive to employ them to achieve high performance in waqf institutions.

Keywords: Information Systems, Performance, Waqf Institutions, West Bank.

Google Traduction pour les entreprises :Google Kit du traducteurGadget Traduction
À propos de Google TraductionCommunautéMobile

مقدمة :

لم تظهر نظم المعلومات من فراغ وإنما جاءت نتيجة تغيرات سريعة ووليدة عوامل موضوعية شكلت قوى محفزة لتطوير نظم وأدوات وتقنيات جديدة تواكب التحديات الكبيرة التي أفرزتها البيئة الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة في العالم. (عبد ربه، 2013، ص:23)

حيث يعتبر تفهم طبيعة وخصائص النظام هو الخطوة الرئيسة والأهم لتفهم نظم المعلومات. ولهذا، فقد وجدنا من الضروري أن نتعرض لنظرية النظم وبصفة عامة فنظرية النظم تتعلق بالمفاهيم والمبادئ والفروض السائدة بالنسبة للنظم المتقدمة والتي توصف بأنها نظم قابلة للبقاء والتطور. والنظام القابل للبقاء يبقى خلال الزمن لقدرته على التكيف مع البيئة المحيطة فهو نظام ذاتي التنظيم أي يتضمن القواعد التي تكفل له الاتزان من خلال التكيف مع المتغيرات المحيطة. وتقدم نظرية النظم صورة واضحة لميكانيكية النظم ذاتية التكيف. ومثل هذه الميكانيكية تعتبر ذات فائدة كبيرة في عملية تصميم نظم المعلومات المتقدمة أو المعقدة. (إدريس، 2005، ص: 20)

ولقد أصبحت نظم المعلومات و أدواتها المختلفة القاعدة التقنية للانطلاق في مجال إدارة الأعمال الإلكترونية، والاتصالات الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، ومشروعات الحكومة الإلكترونية وهي بالإضافة الى ذلك تلعب دور المحرك الرئيسي لنمو الاقتصاد العالمي وتطوره وتؤثر بشكل مباشر على تشكيل ثقافة المجتمعات الإنسانية الحديثة ضمن ما يسمى "الثقافة الكونية" أو "العولمة" من جانب آخر فقد تطورت نظم المعلومات عبر مراحل متعددة بدءاً بنظرية الإدارة العلمية التي تعتمد على جمع المعلومات المتعلقة بالأنشطة التجارية وعمليات البحث والتحليل والتجديد لاكتشاف الطرق المثلى في إدارة الأعمال بهدف زيادة الإنتاجية ثم التركيز على تطبيق المنهجية العلمية والاعتماد على عمليات التخطيط الاستراتيجي وانتهاء بمعالجة البيانات والمعلومات بواسطة النظم الحاسوبية. (قندلجي والجنابي، 2005، ص: 21)

ومن هذا المنطلق تعتبر المعلومات مورداً هاماً ولا يقل أهمية بل يزيد عن الموارد المادية والموارد البشرية المتاحة لهذه المنظمات وفي عصر يتسم بالتغير المستمر وبعدم الاستقرار تصبح عملية إدارة هذا المورد-المعلومات- شيئاً أساسياً وضرورياً إذا كان لهذه المنظمات والمؤسسات أن ترغب في تحقيق درجة عالية من الرشد والجودة في القرارات التي تتخذ بها وفي الخطط والاستراتيجيات التي يتم وضعها بواسطة الإداريين بها. ولحسن الحظ فإن التقدم المذهل في الأساليب الفنية والتكنولوجية قد سهل من عملية إدارة المعلومات وإعدادها وتوفيرها لمتخذي القرارات والمخططين داخل المنظمة أو خارجها على مستوى المجتمع وتتلحق هذه الأساليب بكل جوانب التعامل مع المعلومات سواء كانت عملية جمع البيانات تحليلها وتشغيلها تخزينها والحفاظ عليها تعديلها وتنقيحها والحصول عليها بواسطة الإداري عندما يحتاج إليها (حسان، 2008، ص: 8)

فتزايد اليوم استخدام مصطلح نظم المعلومات الإدارية بشكل خاص، ونظراً لأهمية هذا المجال ودورها المحوري فقد بدأت العديد من المعاهد والجامعات في مختلف مدن العالم تدريس مقررات نظم المعلومات. (الصباغ، 2004، ص: 65)

لذا أصبح لزاما على المنظمات اليوم أن تعيد تنظيم نفسها وتعيد تصميم عملياتها للاستفادة من تلك الثورات والتطورات و أن تسعى للتغلب على المنافسة والقيام بتطوير انتاجها وعملياتها من خلال الاستفادة من التقدم المذهل في المعلومات لكسب العديد من المزايا الاستراتيجية. (حسان، 2008، ص:9)

مشكلة الدراسة:

ان تسارع التكنولوجيا في دخول جميع مناحي الحياة بما فيها المؤسسات الخاصة والعامة ، حيث جاءت هذه الدراسة لتبحث في نظم المعلومات وعلاقتها في تحسين مستويات الأداء الاداري في مؤسسات الوقف في فلسطين من وجهة نظر الموظفين، وأيضا من أجل التعرف على مدى فاعلية نظام المعلومات فيها، في تلبية احتياجات مستخدميها من المعلومات الملائمة من أجل الارتقاء بمستويات أداء عال، وبالتالي يمكن لنا صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي: ما علاقة أنظمة المعلومات الادارية في تحسين الاداء الاداري في مؤسسات الوقف في محافظات شمال الضفة الغربية ؟

أسئلة الدراسة:

1. ما درجة توافر أبعاد أنظمة المعلومات في مؤسسات قطاع الوقف في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر موظفيها ؟
2. ما تصورات موظفي مؤسسات الوقف لمستوى الاداء في محافظات شمال الضفة الغربية؟
3. هل هناك علاقة بين درجة توافر أبعاد أنظمة المعلومات (توافر الفنيين ،توافر الأجهزة والبرمجيات، توافر الشبكات، توافر قواعد البيانات) في تحسين الاداء الاداري في مؤسسات قطاع الوقف في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر موظفيها؟

فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ابعاد أنظمة المعلومات (توافر الفنيين) وتحسين الاداء الاداري في مؤسسات قطاع الوقف في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر موظفيها؟
2. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ابعاد أنظمة المعلومات (توافر الأجهزة والبرمجيات) وتحسين الاداء الاداري في مؤسسات قطاع الوقف في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر موظفيها؟
3. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ابعاد أنظمة المعلومات (توافر الشبكات) وتحسين الاداء الاداري في مؤسسات قطاع الوقف في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر موظفيها؟

4. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ابعاد أنظمة المعلومات (توافر قواعد البيانات) وتحسين الاداء الاداري في مؤسسات قطاع الوقف في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر موظفيها؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف الى درجة توافر أبعاد أنظمة المعلومات في مؤسسات قطاع الوقف في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر موظفيها.
2. معرفة تصورات موظفي مؤسسات الوقف لمستوى الاداء في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر متخذي القرار.
3. معرفة فيم إذا وجد علاقة خطية في درجة توافر أبعاد أنظمة المعلومات (توافر الفنيين، توافر الأجهزة والبرمجيات ، توافر الشبكات، توافر قواعد البيانات) في تحسين الاداء الاداري في مؤسسات قطاع الوقف في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر موظفيها.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال الخلفية النظرية المتعلقة بنظم المعلومات الإدارية ودورها الفعال في قيادة المؤسسات الوقفية إلى أعلى مستوى والارتقاء بها عالياً لتواكب التقدم المعرفي والإداري في مختلف المجالات، بالإضافة إلى المساهمات المتوقعة لنتائجها والتي قد تفيد في تحسين أثر استخدام نظم المعلومات الإدارية على أداء المؤسسات الوقفية والتي من المتوقع أن تعمل أيضاً على دعم مجالات الوظائف الرئيسية في المؤسسات الوقفية

محددات الدراسة:

حدود بشرية: أجريت هذه الدراسة على جميع موظفي قطاع المؤسسات الوقفية في محافظات شمال الضفة الغربية.

حدود مكانية: أجريت هذه الدراسة على مؤسسات الوقف في محافظات شمال الضفة الغربية (نابلس، طولكرم، قلقيلية، جنين، سلفيت، طوباس).
حدود زمانية: أجريت هذه الدراسة في العام(2017).

مصطلحات الدراسة:

النظام: هو ذلك الكل المكون من عناصر وأجزاء متكاملة ومتراصة فيما بينها. (ياسين، 2006، ص:25)

والنظم: بصفة عامة وسواء كانت نظم اجتماعية، إنسانية، بيولوجية ميكانيكية تتكون من عناصر متفاعلة ومترابطة فيما بينها. وكل نظام يحتوي على عنصرين كحد أدنى يربط بينهما تفاعل مشترك وعلاقة اعتمادية يتشكل في إطارها النظام كوحدة متكاملة واحدة. (ياسين، 2006، ص:25)

المعلومات: هي البيانات التي يتم تصنيفها، تحليلها، تنظيمها، وتلخيصها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها، انما بيانات تمت معالجتها بحيث اصبحت ذات معنى ولذلك فان البيانات قبل معالجتها قد لا تكون صالحة ومفيدة لاتخاذ القرار وبذلك يمكن القول أن المعلومات تبدأ حيث تنتهي البيانات (النجار، 2005، ص:13)

نظم المعلومات الإدارية: هي نظام متكامل يتكون من مجموعة من الأفراد، الأجهزة، الإجراءات، الأنظمة الفرعية للمعلومات وذلك بغرض تزويد الإدارة كل ما تحتاجه من معلومات دقيقة وكافية عن جميع الأنشطة في المنظمة، ومن أجل إنجاز الوظائف الإدارية من تخطيط، وقيادة، ورقابة، واتخاذ قرارات هيكلية وشبه هيكلية بصورة ذات كفاءة وفعالية. (الأعرجي وعلاونة، 2002، ص: 65)

الاداء: هو الركيزة التي يقوم عليها قياس اداء العاملين ويمكن أن يكون له تفسيرات عديدة، تبرز الفقرات المختصرة عن الشركات من أجل أغراض قياس الأداء ومن أبعاد الأداء: الدافعية والحماس لاعتبارها أحد عوامل الارتقاء بالأداء، الإدراكات المتصلة بالأداء المستهدف، تطبيق نماذج القدرات على نتائج الأعمال، ومراجعة الأداء الكلي الموجود. (آشتون، 2001، ص 43).

الوقف : ا لوقف في اللغة، هو المنع أي الحبس مطلقا سواء كان ماديا أو معنويا، ويسمى التسهيل،أو التحبيس. (صالح، 2006)

أما إقتصاديا، فهو تحويل جزء من الدخول والثروات إلى موارد تكافلية دائمة، تخصص ، منافعها من سلع وخدمات وعوائد، لتلبية إحتياجات الجهات والفئات المتعددة المستفيدة، ملم يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين ونمو القطاع التكافلي الخيري، الذي يعد أساس الإقتصاد الإجتماعي في الإقتصاد الإسلامي. (صالح، 2006)

الإطار النظري

مفهوم نظام المعلومات:

هو نظام متكامل لكل من العنصر البشري والآلة والذي يهدف إلى تزويد المنظمة بالمعلومات اللازمة لتدعيم واستمرار العمليات العادية واليومية للمشروع سواء كانت تلك

المعلومات تتعلق بالعمليات الداخلية للمنظمة لأطراف البيئة الخارجية التي تتعامل معها المنظمة لإدارة عملية اتخاذ القرارات الإدارية داخل المشروع. (حسان، 2008، ص9) وعرفها سلطان(2005) بأنه مجموعة من الإجراءات التي تتضمن تجميع وتشغيل ونشر واسترجاع المعلومات بهدف تدعيم عمليات صنع القرار والرقابة داخل المنظمة كما عرفها النجار (2005) بأنها: يعتبر النظام مجموعة من العناصر المترابطة التي تعمل بتنسيق تام وتحكمها علاقات والية عمل معينة ضمن نطاق محدد، لتحقيق غايات مشتركة بواسطة قبول المدخلات ومعالجتها من خلال إجراء تحويلي منظم لإنتاج المخرجات مع التغذية الراجعة والمراقبة وتسمى هذه العملية ديناميكية النظام. وعرفها السامرائي(2004) بأنها نظم ظهرت مع بدايات الثورة الصناعية إذ أن هذا المفهوم يشير إلى الكم الكبير من المعلومات التي تخص موضوع واحد والتي تم تخزينها وتبويبها بطريقة منظمة ومعالجتها وعرضها بأشكال خاصة تخدم مجموعة من الأشخاص العاملين في نفس مجال هذه المعلومات والتي تهدف إلى تقديم معلومات مفيدة وسريعة للمستخدم تساعد على اتخاذ القرارات.

مكونات نظم المعلومات:

- يتكون كل نظام من مجموعة من العناصر الأساسية التي يعتمد عليها، وقد صنف النظام إلى سبعة عناصر وهي كالتالي (العمرى، 11، 2009)
- المدخلات: تمثل المدخلات الموارد اللازمة لكي يتمكن من القيام بالأنشطة المختلفة واللازمة لتحقيق أهدافه، وللمدخلات مجموعة من العناصر (كالخامات، والطاقة، والمعلومات، والآلات، والمعدات).
 - العمليات: هو تحويل المدخلات إلى مخرجات، حيث يمكن أن تكون العمليات أله أو إنسان.
 - المخرجات: تمثل المخرجات ناتج عملية تحويل المدخلات، وقد تكون المخرجات إما سلع أو خدمات أو معلومات، وتعد المخرجات هي الأداة التي يتم من خلالها التحقق من أداء النظام وقدرته على تحقيق الأهداف.
 - المعلومات المرتدة: إن ردة فعل النظم تجاه المخرجات يقدم معلومات للنظام عن كيفية استقبال النظم الأخرى لمخرجاته وتلك المعلومات تعتبر أداة يستخدمها النظام لتحقيق الرقابة على أدائه.
 - العلاقات: تمثل العلاقات وسيلة يتم من خلالها ربط النظم الفرعية ببعضها البعض وربط النظام ببيئته.

- بيئة النظام :إن أي نظام لا يمكن أن يكون بمنعزل عن النظم الأخرى، تلك النظم تشكل ما يطلق عليه بيئة النظام، وتشمل بيئة النظام مصدرا لمدخلات النظام، كما أنها تتلقى مخرجات النظام، حيث تزداد احتمالات استمرار وبقاء النظام على قدرته على التكيف مع التغييرات البيئية.

- حدود النظام :تعتبر حدود النظام الغشاء الذي يحيط بالنظام ويعزله عن بيئته.

العلاقة التبادلية بين نظم المعلومات:

هناك علاقة متداخلة من جهة ومتكاملة من جهة أخرى بين كل نظم المعلومات التي تخدم مستويات مختلفة في المنظمة، ويعد نظام معلومات التعاملات التجارية مصدر البيانات الرئيسي لكل أنواع نظم المعلومات الأخرى بينما يكون نظام دعم الإدارة التنفيذية العليا في المنظمة هو بشكل رئيسي مستلما للبيانات من نظم المعلومات في المستويات الأدنى. كذلك فإن كل الأنواع الأخرى من النظم يحتتمل أن تتبادل البيانات مع بعضها البعض الآخر وأن تبادل البيانات بين نظم المعلومات قد يشمل النظم الأخرى التي تخدم مجالات وظيفية مختلفة ومن الممكن توضيح صورة هذا النوع من العلاقات المتبادلة والمتداخلة بين نظم المعلومات. (قندلجي والجناي، 2005).

نظم المعلومات التي تتعامل مع المستويات التنظيمية:

نظم معالجة المعاملات : والتي تتخصص في التعامل مع مجالات عدة في المنظمة، مثل متابعة الطلبات ومعالجتها، ومتابعة ما يتعلق بالأجور، وكذلك السيطرة على المكائن والمعدات، ومتابعة التعويضات. وكلها تخدم مستوى العمليات والتعاملات التجارية في المنظمة، التي تتابع انسيابية العمل اليومي الروتيني للتعاملات التي هي ضرورية لأداء أعمال المنظمة، ومن أهم النظم المستعملة فيها نظام معلومات المبيعات والتسويق، نظام معلومات المحاسبة والمالية، نظام معلومات الموارد البشرية، نظام معلومات الإنتاج. (مرسي، 2005، ص: 44)

نظم المكتب : والتي تتعلق بوظائف المعالجة المحوسبة للكلمات، والنشر المكتبي، وتصوير الوثائق التي تعتمد عليها أعمال وإجراءات المنظمة، وكذلك تأمين التقويمات الزمنية المطلوبة. (قندلجي وجناي، 2005، ص 63).

نظم دعم القرار : والتي تخدم مستوى الإدارة في المنظمة، حيث تساعد المديرين على اتخاذ القرارات التي تنفرد بخصائص معينة منها أنها منفردة، أو تتعرض للتغيير السريع، وليست محددة بسهولة مقدماً. (إدريس، 2005، ص 193).

نظم المعلومات الإدارية : في معظم المنظمات والمؤسسات يتم إيصال المعلومات الضرورية بمساعدة تقارير دورية كجداول المبيعات في الأسبوع تبعاً للأقسام أو تبعاً لطبيعة الزبائن، وتحليل التكاليف، والموازنات الشهرية والسنوية مع الانحرافات، وفي أغلب الأحيان يشكل النظام المحاسبي الركيزة لمثل هذه التقارير، ويمكن أن توضح بطريقة نظامية تبعاً لفترة دورية محددة سابقاً أو بناءً على طلب المستعملين. (حسان، 2008، ص: 60)

نظم الدعم التنفيذي : هو نظام معلومات مبني على الحاسب الآلي مصمم لدعم المديرين في المستوى الاستراتيجي لتدعيم القرارات غير الهيكلية من خلال استخدام الحاسبات المتصلة بشبكة المعلومات، وتعتمد على المعلومات الداخلية المخلصة والمستخدم من نظم المعلومات الإدارية ونظم دعم القرارات على المعلومات الخارجية عن الأحداث في البيئة المحيطة بالمنظمة. (البكري، 2004، ص 73).

نظم العمل المعرفي : تهدف إلى دعم العاملين في مجالي المعرفة والمعلومات داخل المنظمة من خلال ضمان وصول المعرفة الجديدة والخبرة الفنية بشكل متكامل. (سلطان، 2005، ص 5).

مفهوم الأداء:

يعرف الأداء على أنه عملية تتضمن تحويل المدخلات إلى المخرجات وهو تحويل المدخلات التنظيمية كالمواد الأولية والمواد نصف المصنعة والآلات إلى مخرجات تتكون من سلع وخدمات بمواصفات فنية ومعدلات محددة، وكذلك هو استجابة تتكون من أفعال وردود أفعال تكون في مجموعها عملية في إطار نظام تفاعل اجتماعي بمعنى أن إجمالي أداء جميع أعضاء المنظمة يصف عملية أداء المنظمة ككل، ولذلك يمكن تعريفه على أنه مجموعة من المعايير الملائمة للقياس التي تمكن من إعطاء حكم قيمي على الأنشطة والنتائج وعلى آثار المنشأة (آل الشيخ، 2011م، ص31)

العوامل المؤثرة على الأداء الإداري:

يمكن إجمال العوامل المؤثرة على الأداء الإداري بعاملين رئيسيين هما: (البلوي، 2008م، ص36)

عوامل فنية وتشمل التقدم التكنولوجي والمواد الخام والهيكل التنظيمي للعمل وطرق وأساليب العمل، ولا شك أن للعوامل الفنية تأثيرها الكبير والمباشر على كفاءة المنظمة والأفراد فروع الآلات بالإضافة إلى المواد الخام وطرق وأساليب العمل وتصميم العمليات جميعها تؤثر على مستوى إنتاجية المنظمة.

عوامل إنسانية وتشمل القدرة على الأداء الفعلي للعمل وتحدد بالآتي المعرفة والتعليم والخبرة بالإضافة إلى التدريب والمهارة والقدرة الشخصية كما تشمل الرغبة في العمل وتحدد بالآتي ظروف العمل المادية وظروف العمل الاجتماعية وحاجات ورغبات الفرد. وتكتسب المقدرة على العمل بالتعليم والتدريب والخبرة العملية بالإضافة إلى الاستعداد الشخصي والقدرات الشخصية التي ينميها التعليم ويصقلها التدريب وعلى ذلك فإن المقدرة على العمل تتخذ مظهرين لا بد من توافرها معا وهما المعرفة والمهارة، والعامل الثاني هو الرغبة في العمل والتحفز لأدائه ويحدد عامل الرغبة بالظروف المادية والاجتماعية المحيطة بالعمل كما يحدد باحتياجات الفرد ورغباته ومدى ملائمة نوع العمل لميوله واتجاهاته. كما أن هناك عوامل تساهم في رفع كفاءة المنظمة وذلك من خلال تطوير وتفعيل دور العاملين في المنظمة وتشمل الحوافز ومشاركة العاملين في اتخاذ القرار والتدريب

معدلات الأداء الإداري وطرق قياسها:

تعتبر عملية تحديد معدلات الأداء الإداري من العمليات الهامة التي توليها إدارة الموارد البشرية المعاصرة اهتمامها الواضح من أجل نظام متكامل لتنمية مجتمع العمل داخل المنظمة الإدارية وذلك من خلال تبني طرق قياس معدلات الأداء الإداري التي من شأنها تحقيق الأهداف الكلية للمنظمة، ويرتبط تحديد معدلات الأداء بالتخطيط الإداري من حيث تأكيدها على مؤشرات الأداء الإداري التي يجب متابعتها وهي في الغالب تغطي ما بين 70 و 80 من معدلات الأداء الإداري وتتحدد الخطوات الرئيسية لعملية تخطيط معدلات الأداء الإداري من خلال التالية: (أبو ثنين، 2000، ص51)

- تحديد الأولويات ويتم تحديد الأولويات من خلال مؤشرات الأداء التي تغطي كافة مستويات الأداء الإداري ومن الملاحظ أنه يمكن أن تتبدل تلك الأولويات أثناء فترة الأداء الفعلي.
- تحديد نتائج الأداء (الأداء المستهدف) ويمكن أن تكون نقطة البداية لتحديد الأداء المستهدف من خلال الخبرة المسبقة لمعدلات الأداء إلا أنه قد تبرز الحاجة إلى تعديل في مستوى الأداء المستهدف نظراً للتغيرات الحديثة وفي هذه الحالة يتم الاستعانة بآراء الخبراء أو من خلال المقارنة مع وظائف مشابهة في أقسام أو مؤسسات أخرى.
- المراجعة والموافقة وهي المرحلة الأخيرة التي يتم فيها مراجعة معدلات الأداء الإداري التي تم اقتراحها وتعد هذه المرحلة ضرورية ولازمة للحصول على الدعم التنظيمي وذلك من خلال الاتفاق على مستويات الأداء الإداري المستهدف بين القادة الإداريين.

الدراسات السابقة:

-أجرى عبيد ورباعة (2015) دراسة هدفت للكشف عن مدى توفر عناصر أنظمة المعلومات الإدارية المحوسبة، وكذلك معرفة مدى تأثيرها في أداء العاملين في القطاع الصحي في محافظتي جنين ونابلس. ولتحقيق تلك الأهداف استخدم المنهج الوصفي التحليلي، والاستبيان كأداة وزع على عينة تم اختيارها بطريقة طبقية عشوائية ذات التمثيل النسبي، بلغ حجمها (66) من محافظة نابلس، و(44) من محافظة جنين. بعد جمع البيانات من المبحوثين تم الاستعانة بجهاز الحاسوب لمعالجتها إحصائياً، باستخدام برنامج spss الإحصائي، حيث تم حساب التكرار لتوضيح توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية، وحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للإجابة عن أسئلة الدراسة، واستخدم اختبار "ت" لفحص الفرضية حسب الجنس، واختبار التباين الأحادي، لاختبار الفرضيات حسب) المسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة، والمؤهل العلمي. (كما تم استخدام اختبار بيرسون للكشف عن العلاقة بين عناصر نظم المعلومات الإدارية كمتغيرات مستقلة، وأداء الموظفين كمتغير تابع، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية: القطاع الصحي في محافظتي جنين ونابلس، قادر على استخدام أنظمة المعلومات الإدارية المحوسبة حيث تتوفر العناصر اللازمة لتطبيق استخدام النظام بدرجة كبيرة ووجود علاقة ارتباطية طردية دالة إحصائياً بين عناصر تطبيق نظم المعلومات الإدارية المحوسبة وأداء الموظفين .

كما هدفت دراسة الزعبي وملكاوي(2013) إلى معرفة تأثير خصائص نظم المعلومات والمتمثلة بدرجة (الاعتماد على النظام، وأجهزة الحاسوب المستخدمة، ودرجة مرونة النظام، والتدريب) على ابداع العاملين العاملين في البنوك التجارية الأردنية، حيث تكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الأردنية العاملة في مدينة أريد والبالغ عددها أحد عشر بنكاً، واعتمدت الدراسة على عينة عشوائية ، وبلغ عدد الاستبيانات الموزعة (70) استبانة على العاملين في قسم خدمة الجمهور من مختلف المستويات الإدارية وكانت جميع الاستبيانات صالحة للتحليل، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها :وجود علاقة ايجابية وذات دلالة إحصائية ما بين خصائص نظم المعلومات الإدارية والمتمثلة ب(درجة الاعتماد على النظام، أجهزة الحاسوب، درجة مرونة النظام، والتدريب) وإبداع العاملين، وأوصت الدراسة بضرورة معرفة المشاكل والقيود التي قد تؤثر مستقبلاً سلباً في تطبيق نظم المعلومات الإدارية ، والعمل باستمرار على تحفيز العاملين للمحافظة على الإبداع لديهم.

في حين أجرى أبو بكر (2012) دراسة هدفت إلى تقييم فعالية نظم المعلومات المستخدمة في قطاع التأمين، وعرض المشاكل التي تواجه شركات التأمين في مجال استخدام وتطبيق تكنولوجيا المعلومات، ومن ثم تحديد الدور الذي يقوم به نظام المعلومات الإستراتيجي في التأثير على الإستراتيجيات التنافسية التي تتبعها شركات التأمين. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: يعمل نظام المعلومات الإستراتيجي على تقديم المعلومات الإستراتيجية التي تتصف بالشمول والتكامل والاستمرارية والوضوح، مما يدل على أنها تؤثر في دعم وتحقيق المزايا التنافسية، كما تبين وجود علاقة إيجابية بين متغيرات عناصر نظام المعلومات الاستراتيجي (المتطلبات، والعمليات، وخصائص المخرجات) ومتغيرات دعم وتحقيق المزايا التنافسية (التميز، قيادة التكلفة، الإبداع، النمو، والتحالفات) في شركات التأمين المصرية. وأوصت الدراسة بضرورة قيام شركات التأمين برفع إمكانياتها وقدراتها وتوفير رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات ودعم وظائف إدارة البحث، والتطوير وإدارة نظم المعلومات في الشركة، ضرورة الاهتمام بتوفير الأيدي العاملة المدربة المؤهلة على استخدام أساليب تكنولوجيا المعلومات ضمن الإدارات المختلفة في الشركة.

وقام النجار وملكاوي (2010) بدراسة هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر نظم المعلومات بأنواعها المختلفة على مستويات الإبداع في شركات التأمين الأردنية المسجلة في بورصة عمان، وقد شكلت عينة الدراسة (14) شركة تأمين تمثل (50 %) من مجتمع الدراسة البالغ (28) شركة تأمين مدرجة في بورصة عمان /سوق الأوراق المالية. وقد توصلت الدراسة إلى أن مستويات الإبداع جميعها في شركات التأمين الأردنية قد تأثرت بأنواع نظم المعلومات المختلفة. أما الهزيمة (2009) فقد أجري دراسة هدفت إلى إعلام متخذ القرار عن الإمكانيات التي تتيحها المعلومات في مجال اتخاذ القرار ودراسة أثر استخدامها وردود فعل الموظفين اتجاه هذه التطورات، ومعرفة مدى جدوى المعلومات في الحفاظ على الموارد الاقتصادية للمؤسسات الحكومية.

وكشفت النتائج أن لنظم المعلومات وتقنياتها دورًا فاعلا في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات الحكومية لمحافظة اربد، كما أن لهذه التقنيات ولاسيما الحديثة منها والمحوسية دورًا مهمًا في سرعة الحصول على المعلومات ومن ثم سرعة اتخاذ القرارات، وهذا من شأنه أن يرفع من فاعلية القرارات الإدارية وزيادة قيمتها.

وفي السياق نفسه قام بن محمد (2009) بدراسة هدفت التعرف على أثر استخدام نظم المعلومات على أداء المؤسسات الاقتصادية، وقد اختيرت شركات التأمين مجتمعاً لهذه الدراسة نظراً لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذه الدراسة استخدم نظم المعلومات على أداء المؤسسات الاقتصادية من خلال أربعة محاور أساسية التي تشكل في مجملها الأداء الكلي، وهي أثر استخدام نظم المعلومات على الأداء الإداري، أثر استخدام نظم المعلومات على الأداء الوظيفي، أثر استخدام نظم المعلومات على الأداء المالي، وأثر استخدام نظم المعلومات على الأداء التسويقي، بالإضافة إلى التعرف إلى أهم العراقيل التي تؤثر على الاستخدام الأمثل لنظم المعلومات في شركات التأمين. وخلصت الدراسة أن لاستخدام نظم المعلومات في شركات التأمين دوراً مهماً على أدائها الإجمالي، إلا أن الاستخدام الفعلي أو الاستثمار الأمثل لنظم المعلومات في شركات التأمين في الجزائر لا يزال محدوداً بسبب وجود معوقات ومحددات تتعلق بالمدراء والقيادات والإمكانات الفنية والمعلوماتية والمادية المتاحة

في حين قام المانع (2006) بدراسة هدفت التعرف على تقنيات الاتصال ودورها في تحسين الأداء دراسة تطبيقية على الضباط العاملين في جهاز الأمن العام في السعودية، كما هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تقنيات الاتصال المتوفرة في الأمن العام والكشف عن المعوقات التي تواجهها. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وبلغت عينة الدراسة 194 ضابطاً وكانت أداة الدراسة هي الاستبانة وتوصلت هذه الدراسة إلى أن واقع تقنيات الاتصال متدني ومتأخر في جهاز الأمن العام، وأن توظيف واستخدام تقنيات الاتصال سيحقق بدرجة كبيرة جداً فعالية الأداء الوظيفي لمنسوبي الأمن العام. وأما بخصوص المعوقات فلإن أفراد عينة الدراسة أفادوا بدرجة كبيرة أن أهم المعوقات كانت قلة عدد أجهزة الاتصال وقدم المتوفر منها وانخفاض تدريب العاملين في الأمن العام عليها وكذلك عدم صيانتها الوقائية مما يزيد من أعطالها.

وكذلك أجري البشاشة (2005) دراسة هدفت إلى التعرف على أثر جودة نظم المعلومات الإدارية في رفع مستوى الأداء الوظيفي في مؤسسة الضمان الاجتماعي الأردني. كما هدفت إلى التعرف على واقع جودة نظم المعلومات الإدارية في هذه المؤسسة، ومستوى الأداء الوظيفي. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تطوير إستبانة تتكون من (28) فقرة لقياس متغيرات الدراسة. وتم توزيع الإستبانة على عينة الدراسة المكونة من (300) موظف، وتم إسترجاع (271) إستبانة. وتم الإعتماد على الحزمة الإحصائية (SPSS) للقيام بالتحليل الإحصائي وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود أثر هام لجودة نظم المعلومات في رفع مستوى الأداء الوظيفي.

كما قام كل من (Chang, J,& King. W, 2005) بدراسة هدفت التعرف الى قياس كفاءة أداء نظم المعلومات (بطاقة تقييم وظيفية). وقد طورت الدراسة أداة (نموذج) لقياس أداء نظم المعلومات بالاعتماد على نماذج المدخلات والمخرجات لوظائف نظم المعلومات المستخدمة لدعم كفاءة العمليات الوظيفية وتحسين أداء المؤسسات. والنموذج أو الأداة المقترحة في هذا البحث تحتوي على ثلاث مخرجات واتجاهات للتقييم وهي كفاءة النظام، وفاعلية المعلومات، وكفاءة الخدمة. كفاءة النظام المتمثلة في سهولة استخدامه، واستجابته السريعة وكذلك أثره على أداء العاملين، وفاعلية المعلومات المتمثلة في جودة المعلومات في التصميم والاستعمال والقيمة، وكذلك أثرها على أداء العاملين، وكفاءة الخدمة المتمثلة في جميع الأنشطة التي تمتد بداية من تطوير النظام وحتى استخدامه في الدعم والاستشارة. وإتاحة النموذج للعمل والتأكد من فاعليته تم تطبيقه على 346 مستخدم للنظام في 149 مؤسسة مختلفة تم اختيارها بطريقة عشوائية وتم التأكد من فاعلية النموذج وتأثيره الايجابي على فاعلية المنظمات وتحسين كفاءة العمليات فيها.

وهدف دراسة الذنبيات (2003) التعرف على العلاقة بين نظم المعلومات المحوسبة وأداء العاملين، وكذلك بيان مستوى الاستفادة من نظم المعلومات الإدارية المحوسبة من وجهة نظر الباحثين، كما هدفت إلى معرفة مستوى أداء العاملين وأهمية وأبعاد نظم المعلومات الإدارية من وجهة نظر الباحثين، حيث تم ذلك بأخذ عينة من الموظفين بلغت (436)، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين نظم المعلومات الإدارية المحوسبة وأداء العاملين، وكذلك وجود علاقة ايجابية بين كلٍّ من حداثة الأجهزة، والبرمجيات المستخدمة، خصائص المعلومات التي توفرها نظم المعلومات، أداء العاملين.

في حين أجري كل من الأعرجي وعلاونة(2002) هدفت إلى بحث وتحليل وتقييم آثار استخدام أنظمة المعلومات المحوسبة ممثلة بالموظفين في عدة مجالات منها: الأعمال الإدارية، والأعمال المالية، الأعمال المكتبية، اتخاذ القرارات، القوى العاملة، تحديد المشكلات والعقبات التي تحد من استخدام أنظمة المعلومات المحوسبة.

ومن النتائج التي أظهرتها الدراسة: جاءت أنظمة أتمتة المكاتب في المرتبة الأولى من حيث درجة المعرفة ودرجة الاستخدام. تلتها أنظمة المعلومات الوظيفية في المرتبة الثانية، ومن أهم أسباب ضعف استخدام أنظمة المعلومات المحوسبة: قلة الدورات التدريبية، قلة المتخصصين، قلة أجهزة الحاسوب وقدم مواصفاتها.

كذلك قام (Bhatt,2000) بدراسة هدفت التعرف على لتفحص العملي لتكامل نظم المعلومات وأثره على عملية تحسين أداء المنظمة ، خلصت الى النتائج التالية؛ تسهم المستويات العالية من

تكامل البيانات وشبكات الاتصال بشكل كبير ومهم في مبادرات تحسين العمل والتركيز على الزبائن. أظهرت أيضاً نتائج دراسته وجود دعم من قبل المد يرين لعمليات إدخال وتحسين نظم المعلومات ووجود خبراء ومتخصصين في مجال نظم المعلومات ووضع قدرات استراتيجية للمنظمة- في حال زيادة الطلب-تقوم من خلالها برفع فعالية أداء المنظمة. كما أظهرت دراسته بأن مدى الترابط بين التكنولوجيا والنظم التي تسعى المنظمة لامتلاكها وتسخيرها لخدمة أهدافها عالي وكذلك وجود الخبراء ووجود دورات تدريبية وشبكات نظم معلومات من شأنه أن يحقق نمواً وازدهاراً في الأداء العام مما يعني تحقيق الأهداف الموضوعة.

إجراءات الدراسة الميدانية:

مجتمع الدراسة: تكوّن مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين في مؤسسات قطاع الوقف في محافظات شمال الضفة الغربية، والبالغ عددهم حوالي (190) موظفاً، وذلك بحسب وزارة الاوقاف في العام (2016).

عينة الدراسة: لصعوبة اختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة نتيجة لتشتت افراده وتوزيعهم على أكثر من بنك في أكثر من محافظة تم اختيار عينة طبقية من بين المحافظات الست في شمال الضفة الغربية بطريقة عشوائية، فكانت المحافظات التي وقع عليها الاختيار هي: (نابلس، قلقيلية، طولكرم، جنين)، تم بعد ذلك اختيار عينة من الموظفين في البنوك في المحافظات التي تم اختيارها بطريقة عرضية بلغ حجمها (98) موظف ، وزعت الاستبانات عليهم جميعاً، ولظروف عدة لم يستطع الباحث استرجاع إلا (92) استبانة، وجد أن (88) منها صالحة للتحليل، مثلت عينة الدراسة، بنسبة مئوية بلغت (46.3%) من المجتمع الأصلي، والجدول الآتي يوضح كيفية توزيع أفراد العينة بحسب المؤهل العلمي وسنوات الخبرة للموظف:

جدول رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	22	25%
بكالوريوس	46	52.2%
ماجستير فأعلى	20	22.8%
المجموع	88	100%

جدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	20	22.7%
من 5-10 سنوات	39	44.3%
أكثر من 10 سنوات	29	33%
المجموع	88	100%

أداة الدراسة:

تقسم أداة الدراسة إلى قسمين هما:

أ. القسم المتعلق بقياس أبعاد أنظمة المعلومات الادارية:

يهدف قياس درجة توافر أبعاد أنظمة المعلومات الادارية في المؤسسات الوقفية في شمال الضفة الغربية صمم استبانة، ضمت في صورتها الأولية (29) فقرة موزعة على أربعة أبعاد: (توافر الفنيين، توافر الأجهزة والبرمجيات ، توافر الشبكات، توافر قواعد البيانات) وذلك من خلال الاطلاع على الأدبيات والدراسات والأدوات السابقة التي اتصلت بأنظمة المعلومات الادارية. ب. القسم المتعلق بقياس تحسين الأداء الاداري: والتي تكونت من (15) فقرة بهدف قياس تصورات موظفي مؤسسات الوقف في شمال الضفة الغربية.

صدق أداة الدراسة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة عُرضت على لجنة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص؛ لإبداء آرائهم، وبناء على ما اقترحوه فقد حذف الباحث عدداً من الفقرات، وأضاف فقراتٍ أخرى، كما عدّل صياغة بعضها.

ثبات أداة الدراسة:

للتحقق من درجة ثبات أداة الدراسة تم توزيعها على عينة ثبات قدرها (24) موظف من موظفي المؤسسات الوقفية في محافظات شمال الضفة الغربية- من خارج عينة الدراسة- وحسب م عامل الثبات لإجاباتهم عن أداة الدراسة، بواسطة معادلة الثبات (كرونباخ-ألفا)، وفيما يأتي الجدولي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول (3): قيم معامل الثبات لمجالات الاستبانة

الرقم		عدد الفقرات	قيمة ألفا
1.	توافر الفنيين	9	.723
2.	توافر الأجهزة والبرمجيات	8	.823
3.	توافر الشبكات	6	.697
4.	توافر قواعد البيانات	6	.685
	أنظمة المعلومات الادارية ككل	29	.743

يتضح من الجدول (3) أن قيم معامل الثبات لأبعاد أنظمة المعلومات الادارية قد بلغت (0.743)، في حين بلغ معامل الثبات لمجال تحسين الأداء الاداري (0.826)، وهي نسب ثبات مقبولة.

متغيرات الدراسة:

1. المتغيرات المستقلة: وتمثلها أبعاد أنظمة المعلومات الادارية وهي: (توافر الفنيين، توافر الأجهزة والبرمجيات، توافر الشبكات، توافر قواعد البيانات)
 2. المتغيرات التابعة: تتمثل بتحسين الأداء الاداري
- المعالجات الإحصائية للبيانات:

بعد جمع الاستبانات من عينة الدراسة، قام الباحث بتفريغ إجابات أفراد العينة، وإدخالها إلى الحاسب الآلي، ومعالجتها باستعمال برمجية أُل (spss)، فُح سبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية؛ من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، وحُسب معامل الارتباط بطريقة بيرسون (Pearson)، من أجل فحص فرضيات الدراسة، في حين حُسب معامل ثبات أداة الدراسة بوساطة معادلة الثبات "كرونباخ-الفا".

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

القسم الأول: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

بهدف التعرف إلى درجة توافر أبعاد أنظمة المعلومات الادارية، والتصورات حول تحسين الاداء الاداري في مؤسسات الوقف في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر موظفي ها، فقد حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من مجالات أداة الدراسة، ولكل

بمجالاتها المجتمعة، بشقيها (أنظمة المعلومات الادارية، الأداء) ولتسهيل عرض النتائج اعتمد التوزيع الآتي:

درجات الاستجابة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
درجة الاستجابة	5	4	3	2	1
المتوسط الحسابي	4.21-5.0	3.41-4.20	2.61-3.40	1.81-2.60	1-1.80

1. النتائج المتعلقة بالسؤال الأول (درجة توافر أبعاد أنظمة المعلومات الادارية) في مؤسسات الوقف: جدول رقم (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة التقدير لكل بعد من أبعاد أنظمة المعلومات الادارية على حدة، ومتوسط المجالات مجتمعة (أنظمة المعلومات الادارية بشكل عام)

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
1.	توافر الفنيين	3.93	.469	كبيرة
2.	توافر الأجهزة والبرمجيات	3.99	.533	كبيرة جداً
3.	توافر الشبكات	4.02	.431	كبيرة
4.	توافر قواعد البيانات	4.05	.396	كبيرة
	أنظمة المعلومات الادارية بشكل عام	3.99	.412	كبيرة

يتضح من خلال الجدول ذي الرقم (4) أنّ بُعد توافر قواعد البيانات ، قد حصل على أعلى المتوسطات الحسابية من وجهة نظر الموظفين ، حيث حصل على متوسط حسابي قدره (4.05)، تلاه- في ذلك- توافر الشبكات ، بمتوسط حسابي بلغ (4.02)، ومن ثمّ، بُعد توافر الأجهزة والبرمجيات ، بمتوسط حسابي قدره (3.99)، وأخيراً بعد توافر الفنيين ، بمتوسط حسابي قدره (3.93)، وبوجه عام فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للأبعاد بين (3.93 - 4.05)، أي بدرجة تقدير كبيرة لجميع المجالات، وكان المتوسط العام لدرجة توافر أنظمة المعلومات الادارية مجتمعة في مؤسسات الوقف في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر موظفيها هو (3.99)، أي بدرجة تقدير كبيرة.

2. النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني (درجة تصورات متخذي القرار في تحسين مستوى الأداء الإداري):

جدول رقم (5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، ودرجة التقدير لمجال الأداء

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
		بي		
	مجال الأداء	3.933	41640.	كبيرة

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن المتوسط العام لدرجة تصور الموظفين في مؤسسات الوقف للأداء من وجهة نظرهم هو (3.933) أي بدرجة تقدير كبيرة.

القسم الثاني: النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة:

في البداية فُحص وجود علاقة ارتباطية بين جميع المتغيرات المستقلة (أنظمة المعلومات الإدارية)، والمتغير التابع (تحسين الأداء الإداري) من خلال اختبار الارتباط بطريقة بيرسون، وفيما يلي توضيح ذلك:

الفرضية الأولى: يوجد علاقة ذو دلالة عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لبعد أنظمة المعلومات الإدارية (توافر الفنيين) في تحسين الأداء الإداري في المؤسسات الوقفية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر موظفيها.

لفحص هذه الفرضية تم إجراء اختبار (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين أنظمة المعلومات الإدارية في توافر الفنيين وتحسين الأداء، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار: جدول (6): نتائج اختبار (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين بعد توافر الفنيين وتحسين الأداء الإداري في المؤسسات الوقفية

المجال	معامل ارتباط بيرسون	قيمة الدلالة
توافر الفنيين	.584**	.000

يتضح من الجدول (6) نلاحظ من استعراض الجدول السابق أن درجة الارتباط بين البعد المالي واتخاذ القرارات الإدارية بلغت (0.584) وبلغت قيمة الدلالة (0.000)، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) وبذلك تم قبول الفرضية الصفرية، وهذا يعني أنه يوجد علاقة بين بعد توافر الفنيين وتحسين الأداء الإداري في المؤسسات الوقفية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر موظفيها.

وان هذه العلاقة طردية وأثرها إيجابي، ولعل السبب يعود في ذلك إلى أن وجود ذوي الاختصاص والفنيين في أنظمة المعلومات الإدارية يساهم بشكل إيجابي بالرد على الاستفسارات وحل أية

مشاكل تتعلق بالانظمة بشكل كامل ، مما يعمل على تحسين الاداء الاداري في المؤسسات الوقفية في محافظات شمال الضفة الغربية.

الفرضية الثانية: يوجد علاقة ذو دلالة عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لبعء أنظمة المعلومات الادارية (توافر توافر الأجهزة والبرمجيات) في تحسين الاداء الاداري في المؤسسات الوقفية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر موظفيها.

لفحص هذه الفرضية تم إجراء اختبار (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين أنظمة المعلومات الادارية في توافر الأجهزة والبرمجيات وتحسين الأداء الاداري، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول (7): نتائج اختبار (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين بعد توافر الأجهزة والبرمجيات وتحسين الاداء الاداري في المؤسسات الوقفية

المجال	معامل ارتباط بيرسون	قيمة الدلالة
توافر الأجهزة والبرمجيات	.637**	.000

يتضح من الجدول (7) أن درجة الارتباط بين بعد العملاء واتخاذ القرارات الإدارية بلغت (0.637) وبلغت قيمة الدلالة (0.000)، وهذه القيمة اقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) وبذلك تم قبول الفرضية الصفرية، وهذا يعني انه يوجد علاقة بين بعد توافر الأجهزة والبرمجيات وتحسين الاداء الاداري في المؤسسات الوقفية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر موظفيها.

وان هذه العلاقة طردية وأثرها إيجابي، ولعل السبب يعود في ذلك إلى أن توفر الاجهزة الحديثة والبرمجيات تعمل على سهولة وسرعة انتقال المعلومات والبيانات بين الموظفين وتشاركها فيما بينهم الامر الذي يعمل على تحسين الاداء في هذه المؤسسات

الفرضية الثالثة: يوجد علاقة ذو دلالة عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لبعء أنظمة المعلومات الادارية (توافر الشبكات) في تحسين الاداء الاداري في المؤسسات الوقفية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر موظفيها.

لفحص هذه الفرضية تم إجراء اختبار (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين أنظمة المعلومات الادارية في توافر الشبكات وتحسين الأداء الاداري، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار: جدول (8): نتائج اختبار (Pearson Correlation)

(Coefficient) لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين بعد بين أنظمة المعلومات الادارية في توافر الشبكات وتحسين الاداء الاداري في المؤسسات الوقفية

المجال	معامل ارتباط بيرسون	قيمة الدلالة
توافر الشبكات	.689**	.000

يتضح من الجدول (8) وجود علاقة ذي دلالة وأن درجة الارتباط بين بعد توافر الشبكات وتحسين الاداء الاداري بلغت (0.689) وبلغت قيمة الدلالة (0.000)، وهذه القيمة اقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) وبذلك تم قبول الفرضية الصفرية، وهذا يعني انه يوجد علاقة بين بعد توافر الشبكات وتحسين الاداء الاداري في المؤسسات الوقفية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر موظفيها.

وان هذه العلاقة طردية وأثرها إيجابي ولعل السبب يعود في ذلك إلى أن بعد توافر الشبكات يوفر الاتصال الدائم بين الموظفين، ومشاركة المعلومات بحيث يتم انجاز الاعمال والمهام بكفاءة وفاعلية.

الفرضية الرابعة: يوجد علاقة ذو دلالة عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لبعء أنظمة المعلومات الادارية (توافر قواعد البيانات) في تحسين الاداء الاداري في المؤسسات الوقفية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر موظفيها.

لفحص هذه الفرضية تم إجراء اختبار (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين أنظمة المعلومات الادارية في بعد قواعد البيانات وتحسين الاداء الاداري، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار: جدول (9): نتائج اختبار (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين بعد قواعد البيانات وتحسين الاداء الاداري في المؤسسات الوقفية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر موظفيها.

المجال	معامل ارتباط بيرسون	قيمة الدلالة
قواعد البيانات	.536**	.000

يتضح من الجدول (9) وجود علاقة ذي دلالة وأن درجة الارتباط بين بعد قواعد البيانات وتحسين الاداء الاداري في المؤسسات الوقفية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر موظفيها، بلغت (0.536) وبلغت قيمة الدلالة (0.000)، وهذه القيمة اقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) وبذلك تم قبول الفرضية الصفرية، وهذا يعني انه يوجد علاقة بين بعد

قواعد البيانات وتحسين الاداء الاداري في المؤسسات الوقفية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر موظفيها ، وان هذه العلاقة طردية وأثرها إيجابي ولعل السبب يعود في ذلك إلى أن بعد **قواعد البيانات** يتيح للموظفين الاستفادة من قواعد البيانات المتوفرة في المؤسسة والتي تساهم في اتخاذ القرار السليم الذي بدوره يؤدي الى تحسين كبير في الاداء.

نتائج اختبار (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين أنظمة

المعلومات وتحسين لاداء الإداري جدول (10)

المجال	أبعاد أنظمة المعلومات	تحسين الاداء الاداري
أنظمة المعلومات	معامل ارتباط بيرسون	.724**
	قيمة الدلالة	.000
تحسين الاداء الاداري	معامل ارتباط بيرسون	.724**
	قيمة الدلالة	.000

نلاحظ من استعراض الجدول رقم (10) أن درجة الارتباط بين أبعاد أنظمة المعلومات و **تحسين الاداء الاداري** بلغت (0.724) وبلغت قيمة الدلالة (0.000)، وهذه القيمة اقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) وبذلك تم قبول الفرضية الصفرية ، وهذا يعني انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين تطبيق أنظمة المعلومات بأبعادها (توافر الفنيين، توافر الأجهزة والبرمجيات، توافر الشبكات، توافر قواعد البيانات) وتحسين الاداء الاداري في المؤسسات الوقفية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر موظفيها ، وان هذه العلاقة طردية وأثرها إيجابي، ويعزى سبب ذلك إلى التغيرات السريعة المصاحبة للتكنولوجيا ووفرة المعلومات والبيانات والتقدم الإداري والاقتصادي والتكنولوجي، أدى ذلك الى استخدام اساليب جديدة وحديثة في الاداء .

التوصيات: بناء على النتائج السابقة يوصي الباحث بمايلي:

1. ضرورة استمرار أصحاب القرار وموظفي المؤسسات الوقفية في الاعتماد على أنظمة معلومات حديثة ومتجددة كوسيلة لتحسين العمل والاداء الاداري لما لذلك أثر ايجابي لهذه المؤسسات.

2. ضرورة تطبيق انظمة المعلومات في المؤسسات الاخرى لما له من اهمية بالغة في تحسين الاداء.
3. أن تعمل مؤسسات الوقف على تدريب موظفيها على آلية التعامل مع أنظمة المعلومات مما يعود بالأثر الإيجابي على أداء المؤسسة الوقفية.
4. ضرورة معرفة المعوقات والقيود التي قد تؤثر مستقبلا سلبا في تطبيق نظم المعلومات الإدارية.

أولاً: المراجع

1. ملكاوي نازم، النجار فايز(2010) ، نظم المعلومات وأثرها على في مستويات الأداء (دراسة ميدانية في شركات التأمين الأردنية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد26، ع.2
2. العمري، أيمن،(2009) :أثر نظم المعلومات الإدارية المحوسبة على أداء العاملين في شركة الاتصالات الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
3. عبيد شاهر، ربيعة نجاد(2015) ، أثر نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في أداء موظفي القطاع الصحي الحكومي في فلسطين (محافظتي نابلس وجنين أنموذجا، مؤتمر تنمية الموارد البشرية في القطاع الصحي الفلسطيني، واقع وتطلعات، جامعة القدس المفتوحة، رام الله .
4. أبو بكر، عيد،(2012)، دور نظم المعلومات الإستراتيجية في دعم وتحقيق الميزة التنافسية لشركات التأمين المصرية . "جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن.
5. البلوي، محمد، (2008م)، التمكين الإداري وعلاقته بالأداء الوظيفي لدى معلمي المدارس الحكومية في محافظة الوجه، جامعة مؤتة، الأردن.
6. آل الشيخ، عبد المجيد، (2011م)، معوقات الاتصال الإداري المؤثرة على أداء العاملين في جوازات مدينة الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
7. سلطان، ابراهيم (2005): نظم المعلومات الإدارية، الإسكندرية – مصر: الدار الجامعية.
8. النجار، فايز، 2005، نظم المعلومات الإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
9. الهزائم، أحمد صالح، 2009، دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسات الحكومية دراسة ميدانية في المؤسسات العامة محافظة اربد، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 25، العدد الأول.
10. صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي، دارالفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006 ص 638.
11. أبو ثنين، محمد، (2000)، أثر البرامج التدريبية في معهد الجوازات بالرياض على الأداء الإداري لضباط الجوازات، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
12. آشتون، كريس (2001): تقييم الأداء الاستراتيجي، القاهرة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، تعريف أحمد صلاح، علا، ص 43.
13. إدريس، ثابت(2005): نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، مصر، الدار الجامعية.
14. الأعرجي، عاصم وعلاونة، علي (2002): واقع واثار استخدام انظمة المعلومات المحوسبة "دراسة ميدانية في مركز وزارة التربية والتعليم الاردنية"، المجلة العربية للإدارة، العدد الاول، المجلد22، ص:65.
15. البشايشة، سامر(2005): أثر جودة نظم المعلومات الإدارية في رفع مستوى الأداء الوظيفي في مؤسسة الضمان الاجتماعي الأردني، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، عمان، العدد الأول، المجلد 10.

16. البكري، سونيا(2004): نظم المعلومات الادارية - المفاهيم الاساسية، الدار الجامعية، الاسكندرية.
17. 18. بن محمد، هدى(2009): أثر استخدام نظم المعلومات على أداء المؤسسات الاقتصادية، دراسة تطبيقية على شركات التأمين في الجزائر، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الثاني لكلية الأعمال بجامعة الأردن، وذلك في الفترة الواقعة بين 14 و 15 نيسان (ابريل) لعام 2009.
18. حسان، محمد (2008): نظم المعلومات الإدارية، مصر ، الاسكندرية، الدار الجامعية
19. الذنيبات، حسام مبارك(2003): العلاقة بين نظم المعلومات الإدارية المحوسبة وأداء العاملين في المؤسسات المالية الحكومية المتخصصة بالإقراض في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.
20. الصياغ، عماد (2004): نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها، الاردن، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
21. عبد ربه، رائد(2013): مبادئ نظم المعلومات الإدارية، الاردن- عمان، الجنادرية للنشر.
22. قندلجي، عامر، والجنابي، علاء الدين (2005): نظم المعلومات الإدارية، عمان، العبدلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
23. المانع، محمد (2006): تقنيات الاتصال ودورها في تحسين الاداء -دراسة تطبيقية على الضباط العاملين في جهاز الامن العام في السعودية، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية، الرياض.
24. مرسي، نبيل (2005): التقنيات الحديثة للمعلومات، مصر، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة.
25. ياسين، سعد غالب (2006): اساسيات لنظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، الاردن، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع.

المراجع الاجنبية

- Bhatt Ganesh D., An Empirical Examination of the Effects of Information Systems Integration on Business Process Improvement, International Journal of operations & production Management, Vol. 20, No11, 2000, PP1331-1359.
- Chang jerry, king william (2005). "measuring the performance of information systems: a functional scorecard", journal of management information systems , vol.22, no. 1.

أسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية و أثره على المستهلكين السعوديين

بمدن " الرياض ، جدة ، الدمام "

The method of direct sales of electronic systems and its impact on Saudi consumers In the cities "Riyadh, Jeddah, Dammam"

د. حسان محمد حس نحافظ

Dr. Hassan Mohammed Hassan Nahaf

رئيس قسم إدارة الأعمال والمحاسبة

جامعة الطائف المملكة العربية السعودية

hassaan217@yahoo.com

ملخص :

تناول البحث أسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية وأثره على المستهلكين السعوديين بمدن " الرياض،جدة، الدمام "،وقدهدف البحث الى بيان الدور الذى تلعبه الخصائص الديمغرافية " الدخل،السن،مستوى التعليم " للمستهلكين السعوديين على أسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية، وقداعتمدالبحث على الفرضيات الاتية :
1/ هناك علاقة ذات دلالة احصائية معنوية بين متغير دخل المستهلك وبين الاستجابة لوسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية .

2/هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين سن المستهلك وبين ارضاءه بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية .

3/ هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين مستوى تعليم المستهلك وبين ارضاءه بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية . تم استخدام المنهج الوصفي الاستقرائي والسرد التاريخي في إعداد البحث،وقدعالج الباحث البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS .

توصل البحث الى العديد من النتائج ومن أهمها إثبات صحة الفرضيات السابقة الذكر، كما توصل البحث إلى العديد من التوصيات التي يمكن أن تكون ذات فائدة لمتخذي القرارات في القطاعين الخاص والعام ومن أهمها :

1/ التركيز على تجزئة السوق لسد الفجوات التسويقية، وبناء الاستراتيجيات التسويقية الفعالة .

2/ زيادة الاهتمام برفع درجة ثقة العملاء بالخدمات الإلكترونية والاهتمام بالأمن الإلكتروني .

3/ زيادة التوسع في البيع المباشر بالنظم الإلكترونية، وتخفيض الرسوم الجمركية أو إلغائها .

الكلمات المفتاحية:التسويق المباشر ،التسويق الإلكتروني ،بحوث التسويق

Abstract :

The research focused on the method of direct sales of electronic systems and its impact on Saudi consumers in the cities of (Riyadh, Jeddah and Dammam). The aim of the research was to explain the role played by the demographic characteristics of (income, age, and the educational level).

The research was based on the following hypotheses :

1\ There is a significant statistical relationship between the variable of consumer income and the response to the means of direct marketing to buy in a manner of direct sales of electronic systems .

2\ There is a positive relationship of statistical significance between the age of the consumer and his satisfaction in general with regard to the degree of preference of direct marketing means to buy using the direct sales of electronic systems .

3\ There is a positive relationship of statistical significance between the educational level of consumer and his satisfaction in general with regard to the degree of preference for direct marketing means to buy in the manner of direct sales of electronic systems .

The descriptive method and the historical narrative were used in preparing the study. The researcher treated the data obtained from the field study statistically using the SPSS .

The research reached many results, the most important of which is to prove the validity of the above hypotheses. The research also has several recommendations that can be of benefit to decision makers in the private and public sectors .

1\ Focus on market segmentation to fill the marketing gaps and build effective marketing strategies .

2\ Increase the interest in raising the degree of customer confidence in electronic services and attention to electronic security .

3\ Increase the expansion in the direct sales of electronic systems, and the reduction or elimination of customs duties .

key words : Marketing, Direct Selling, Electronic Systems, Marketing Research

مقدمة

انتشر نظام التسوق عن بعد من خلال شبكة ألاتنترنت والمراسلات و الاعلانات المصورة على الشاشة المرئية وذلك لأنه يوفر الوقت الكافي للمستهلكين لدراسة السلع و السلع البريدية في منزله وبين أسرته بحيث لن يكون هناك اغراء أو تأثير من البائع على المستهلكين لأختيار سلعة دون غيرها ، كما يوفر للمستهلك زيارة الأسواق العالمية في مختلف دول العالم والخصوصية والسرية في اختيار ما يرغب في اختياره وأيضا تلافي الحرج الذي قد يتعرض له في الأسواق التقليدية إذا ما أتم عملية الشراء ولم تكن معه السيولة الكافية للدفع أو لم تكن لديه وسائل الدفع المصرفية المختلفة، لذلك فأن عملية نقل الأسواق الى المنازل من خلال النظم الالكترونية المختلفة تعتبر أحد الحلول المناسبة لمشكلة كبيرة تواجه المستهلكين من كلا الجنسين بالخروج من المنزل الى الأسواق التقليدية. إن أسلوبالبيعالمباشر بالنظمالإلكترونية يعد من الاساليب الأقل تكلفة حيث يتم عن طريق المنتج أو المورد إيصال السلع والخدمات دون الاعتماد على الوسطاء ، كما أنه يخلق ولاء في الأجل الطويل بين المستهلك والمنشأة على الرغم من صعوبة التحكم بسلوك المستهلك ومعرفة أسباب تصرفاته وقراراته التي تصدر عنه في كل مرحلة من مراحل عملية الاستهلاك أو الشراء .

إن نظام المعلومات التسويقية يحتل أهمية خاصة بجميع المنشآت على اعتبار أن خطة التسويق والمبيعات هي أساس الخطط الأخرى للمنشأة وبما يوفره النظام من معلومات دقيقة وحديثة عن اتجاهات المستهلكين ومتطلباتهم و احتياجاتهم للأسواق وسياسات المنافسين والتغيرات في أذواق المستهلكين .

أهمية البحث: ما زالت المكتبة العربية في حاجة لمزيد من الدراسات في هذا المجال لأنه يتناسب تماما مع ظروف الكثير من بلدان العالم العربي التي يهملها انتشار و تطور هذا الأسلوب الجديد من التسويق ، و أيضا ميل المجتمعات العربية بصفة عامة و الشباب بصفة خاصة الى حب التجديد وقد يتفق أسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية كثيرا مع هذا الاتجاه باعتباره أسلوب جديد في تقديم كل جديد للمستهلك .

مشكلة البحث:

على الرغم من الدور المتزايد لأساليب التسويق المباشر وخصوصا أسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية إلا أن المؤسسات التي تعتمد هذا الأسلوب لم تحدد الخصائص الديمغرافية للمستهلكين السعوديين على سياساتهم التسويقية بشكل مدروس مما أدى الى قيام هذه المؤسسات بأستخدام سياسات تسويقية موحدة تجاه المستهلكين على اختلاف خصائصهم الديمغرافية و يمكن صياغة مشكلة البحثي السؤال التالي: هل يختلف أسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية باختلاف الخصائص الديمغرافية " الدخل ، السن ، مستوى التعليم " للمستهلكين السعوديين؟

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث الى بيان الدور الذي تلعبه الخصائص الديمغرافية " الدخل ، السن ، مستوى التعليم " للمستهلكين السعوديين على أسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية دراسة تطبيقية على المستهلكين السعوديين في مدن (الرياض، جدة ، الدمام)

فرضيات البحث :

- 1/ هناك علاقة ذات دلالة احصائية معنوية بين متغير دخل المستهلك وبين الاستجابة لوسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية .
- 2/ هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين سن المستهلك وبين ارضاءه بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية.

3/ هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين مستوى تعليم المستهلك وبين ارضاءه بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية .

منهجية البحث :

تم استخدام المنهج الوصفي الاستقرائي والسرد التاريخي في إعداد الدراسة من خلال جمع المعلومات والبيانات من مصادرها الأولية والثانوية. وسوف يتم استخدام برنامجاً إحصائياً في تحليل الدراسة وخصوصاً برنامج الاحصاء (SPSS) .

مجتمع البحث :

يتمثل مجتمع البحث على قطاع المستهلكين السعوديين بعد سن العشرين في الرياض، جدة ، الدمام . عينة البحث : تم اختيار عينة احتمالية بسيطة من المستهلكين السعوديين بعد سن العشرين المقيمين في مدن الرياض، جدة ، الدمام . قوامها 120 مفردة اعتماداً على برنامج STAT والخاص بتحديد أحجام العينات .

حدود البحث : تم جمع بيانات الاستقصاء خلال المدة من مارس 2016م حتى ديسمبر 2016م

1/ المصادر الثانوية : وهي المراجع والبحوث والرسائل العلمية الجامعية والتقارير والمحاضرات والمجلات سواء كانت عربية أو أجنبية .

2/ المصادر الأولية : وهي المعلومات التي سوف نحصل عليها من خلال الاستبيان الخاص المطبق على مجتمع البحث و من ثم نحلل و نقيم تلك النتائج و مناقشتها مع الفرضيات الخاصة بالبحث.

البحوث السابقة :

1- دراسة (طراد، ياسر حسن : 2003م)¹: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسلوب البيع المباشر بالبريد للمستهلكين السعوديين ، و توصلت الدراسة الى أن هناك رغبة جادة لدى المستهلك السعودي للشراء عن طريق البريد المباشر حيث بلغت نسبتهم من أجمالي عينة البحث (56%) ، كما أن المؤسسات السعودية والعربية لا تهتم بالمفاهيم الحديثة للتسويق المباشر عبر البريد ، وأيضا أثبتت الدراسة مدى خوف المستهلك السعودي من المخاطر المالية الناجمة عن

¹ / طراد، ياسر حسن: أسلوب البيع المباشر بالبريد وأثره على المستهلكين السعوديين، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2003م، ص6.

زيادة مبلغ الشراء بالبريد عن مبلغ " 500 ريال" لعدم وضوح الصورة لديهم اضافة لقلة الضمانات المقدمة لهم.

2- دراسة (حوامد ومصطفى و مقداد يونس : 2001م)²: هدفت الدراسة الى التعرف على اختبار أثر النوع و المستوى الدراسي لطلبة الجامعات الأردنية في دوافع سلوكهم الاستهلاكي . وتوصلت الدراسة الى أن هناك فروقا جوهرية بين آراء العملاء حول أهمية بعض عناصر البيئة المادية نتيجة تأثيرات (النوع ، السن ، مستوى التعليم) ومن ثم ينبغي عند تصميم التسهيلات المالية لفروع البنك مراعاة توافر تلك العناصر التي لا توجد فروقا جوهرية حول أهميتها .

3- دراسة (عبدالقادر، محمدعبدالقادر: 1997م)³ : هدفت الدراسة الى التعرف على أهم أساليب السلوك غير المرغوب التي يلجأ بعض المستهلكين الى استخدامها مع أصحاب متاجر التجزئة و العاملين لديهم خلال مرحلة الشراء وكذلك تحديد أهم الخصائص الديمغرافية للمستهلكين . وتوصلت الدراسة الى أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للخصائص الديمغرافية للمستهلكين على مدى قبولهم أو رفضهم لأساليب السلوك غير المرغوب التي يفتقرها بعض المستهلكين .

4- دراسة (عبد القادر، محمد عبد القادر : 1995م)⁴ : هدفت الدراسة الى اختبار وجود العلاقة بين جميع الخصائص الديمغرافية للمستهلك المصري و بين أدراكه لخدمة التأمين والطلب المتوقع لخدمة التأمين . وتوصلت الدراسة بأنه يوجد اختلاف لإدراك للمستهلك المصري لخدمة التأمين باختلاف الخصائص الديمغرافية حيث تبين وجود علاقة معنوية بين الحالة الاجتماعية و فئة الدخل و محل الإقامة و مدى معرفته و أدراكه لخدمات التأمين .

ما يميز البحث عن الدراسات السابقة الذكر : هدفت دراسة طراد، ياسر حسن إلى التعرف على أسلوب البيع المباشر بالبريد للمستهلكين السعوديين ، بينما هدفت دراسة حوامدة مصطفى ومقداد يونس الى التعرف على اختبار أثر النوع والمستوى الدراسي لطلبة الجامعات الأردنية في دوافع سلوكهم الاستهلاكي أما دراسة عبد القادر، محمد عبد القادر الأولى هدفت الى التعرف على أهم أساليب السلوك غير المرغوب التي يلجأ بعض المستهلكين الى استخدامها مع أصحاب

² / حوامده، مصطفى و مقداد، يونس : أثر النوع والمستوى الدراسي في دوافع الاستهلاك لدى طلبة الجامعات الأردنية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد الثامن، العدد الأول، يناير 2001م، ص 5 .

³ / عبد القادر، عبد القادر السلوك الشرائي غير المرغوب ووسائل الحماية منه بالتطبيق على متاجر التجزئة بمحافظة الدقهلية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة المنصورة، المجلد الحادي والعشرون، العدد الرابع، 1997م، ص 8 .

⁴ / عبد القادر، عبد القادر الصورة الذهنية لخدمة التأمين في السوق المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة المنصورة، المجلد التاسع عشر، العدد الرابع، 1995م، ص 7 .

متاجر التجزئة والعاملين لديهم خلال مرحلة الشراء وكذل كتحديد أهم الخصائص الديمغرافية للمستهلكين أما دراسة عبدالقادر، محمد عبدالقادر الثانية هدفت الى اختبار وجود العلاقة بين جميع الخصائص الديمغرافية للمستهلك المصري وبين أدراكه لخدمة التأمين والطلب المتوقع لخدمة التأمين ولم تتطرق جميع الدراسات السابقة الذكر الي أسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية .

الاطار النظري للدراسة :

المفهوم الحديث للتسويق : نتيجة للتغيرات التي طرأت على التسويق فقد تعددت تعاريفه فكلا يتناوله من الزاوية التي يهتم بها ويرى البعض أنه يجب تقسيم تعريف التسويق ، بحيث يتضمن التعريف الأول المفهوم الضيق ويتضمن التعريف الثاني المفهوم الشامل كما يلي :

- التعريف الضيق للتسويق⁵ : التسويق هو " تلك الجهود التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية في سبيل اشباع أالاحتياجات الحالية والمستقبلية للأفراد بتقديم السلع والخدمات بالكميات و المواصفات المطلوبة و الأسعار المناسبة وفي الوقت المناسب و المكان المناسب بهدف تحقيق الربح "

التعريف الشامل للتسويق⁶ : التسويق هو " ذلك النشاط أالإنساني الذي يهدف لأشباع حاجات ورغبات أالإنسان من خلال عملية المبادلة "

التعريف الأكثر شمولاً⁷ : التسويق هو " مجموعة أالأنشطة التي تتم في اطار نشاط ادارى محدد وتهتم بتوجيه انسياب السلع والخدمات وأالفكار من المنتجين الى المستهلكين لتحقيق أهداف كل منهم في حدود مصلحة المجتمع "

مفهوم نظم المعلومات التسويقية :

تعريف نظم المعلومات التسويقية⁸ : نظم المعلومات التسويقية هي " الطريقة المنظمة لجمع وتسجيل وتبويب وحفظ و تحليل البيانات الماضية و الحالية و المستقبلية و المتعلقة بأعمال المنظمة و العناصر المؤثرة فيها بهدف الحصول على المعلومات اللازمة لألتخاذ القرارات الادارية في الوقت المناسب و الشكل و الدقة المناسبين و بما يحقق أهداف المنظمة " .

أهمية نظم المعلومات التسويقية : يرى البعض أن أهمية نظم المعلومات التسويقية تنبع مما يلي⁹ :

⁵ /Kotler Philip and Sindnelyevy , ' Breeding the concept of marketing' ,Journal of marketing, McGraw Hill, new york ,1969,pp10-15.

⁶ /Kotler Philip, Marketing Management, Analysis.Planning&Control, Englewood Cliffs, N.J.Prentice-Hall Inc,1989,pp20-21.

⁷ عبدالحميد طلعت، التسويق الفعال "كيفية مواجهة تحديات القرن 21"، مؤسسة الأهرام للطباعة والنشر، القاهرة ، 2000م، ص 26 .

⁸ /سالم محمد، التسويق " المبادئ العلمية وأالحالات التطبيقية، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، لميذكر سنة النشر، ص 87

⁹ /مالكو مدب، مأكدونالد ترجمه أالحواليثو محمد العوضي، الخطط التسويقية ككيفية الإعدادو التطبيق، دار نشر معهدا لإدارة العامة، الرياض، 1417هـ، ص 121.

1/ للمعلومات التسويقية أهمية خاصة في توفير المعلومات المساعدة في إتخاذ القرارات التسويقية المختلفة .

2/ تتميز نظم المعلومات التسويقية بأنها تنظر إلى أعمال المنشأة ككل وليس كأجزاء منفصلة ، إذ تربط بين سياسات المنشأة الخاصة بالإنتاج والتمويل والشراء والتخزين والسياسات التسويقية وتضعها في قالب واحد وتحللها بشكل متكامل .

3/ تمكن نظم المعلومات التسويقية من إستخراج مجموعة ضخمة من المعلومات بشكل تلقائي يساعد على حساب جدوى كل الأنشطة التسويقية .

4/ إمكانية تعديل المعلومات دون جهد ، الإجابة على أى أسئلة تتعلق بالعملاء أو السلع بشكل فوري .

5/ إمكانية تحليل نتائج النشاط اليومي موزعاً جغرافياً أو طبقاً لنوعية العملاء .

6/ إمكانية إستخدام نظم المعلومات التسويقية في تقييم كفاءة السياسات التسويقية .

الفرق بين نظم المعلومات التسويقية و بحوث التسويق¹⁰:

1/ نظم المعلومات التسويقية تجمع البيانات بأنظمة وبأستمرار وبحوث التسويق تجمع البيانات لكن بشكل غير منتظم و إنما على فترات و فقا لكل بحث .

2/ البيانات التي تجمعها بحوث التسويق تكون عن مشكلة تسويقية أو فرصة تسويقية محددة فرضت نفسها ، كضرورة طرح منتج جديد أو ضرورة إجراء تعديلات على الحملة الاعلانية لتكون أكثر فاعلية .

3/ معظم البيانات التجميعها بحوث التسويق تكون خارج المنظمة سواء من المستهلكين أو المنافسين أو المنظمات الحكومية .

مفهوم المستهلك: يستخدم اصطلاح "المستهلك" للتعبير عن نوعين من الوحدات الاستهلاكية هما المستهلك الفردي أو النهائي و المستهلك التنظيمي¹¹ .

1/ المستهلك الفردي أو النهائي :هو أي فرد يشتري السلعة أو الخدمة للأستعمال الشخصي وفي هذه الحالة يكون الهدف ألاستهلاك النهائي للسلعة أو الخدمة .

2/ المستهلك التنظيمي :وهو يتمثل فيالمنشآت التجارية و الصناعية و الزراعية والخدمية و المنشآت الغير هادفة للربح مثل المصالح الحكومية ومشتريات هذه المجموعة من المستهلكين لا

¹⁰ جبر أحمد، إدارة التسويق والمفاهيم والاستراتيجيات ، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1996م، ص 216.
¹¹ سليمان أحمد، سلوك المستهلكين النظرية والتطبيق ، دار نشر معهد الإدارة العامة، الرياض، 1421هـ ، ص 90.

تكون للأستهلاك الفردى أو العائلى و إنما تكون للأستهلاك التنظيمى لتحقيق أهداف التنظيمية لكل منها .

أسس تجزئة أسواق المستهلكين¹² :

1/ الأسس الديمغرافية : تعتبر من أهم الأسس المستخدمة فى تجزئة أسواق المستهلكين ، ومن بين أكثر الأسس المستخدمة فى هذه المجموعة هى " العمر، النوع ، الموقع الجغرافى ، الحالة الاجتماعية ، الجنسية ، الديانة ، حجم الأسرة " .

2/ الأسس الاجتماعية – ألاقصادية : أهم أساسين مستخدمين فى هذه الفئة هما الدخل و الطبقة الاجتماعية .

3/ الشخصية و نمط الحياة : أصبح نوع الشخصية و خاصة أنماط الحياة المختلفة تستخدم بصورة متزايدة فى تحديد الأجزاء السوقية ، فعلى سبيل المثال تتميز أنماط المعيشية لبعض الأفراد بخصائص البحث عن " الأثارة والمغامرة " بينما يتميز البعض الآخر بخصائص الحاجة الى " الأمان و التواصل " .

4/ السلوك الشرائى : يمكننا أن نميز بين المشتريين للمرة الأولى والذين يكررون العملية الشرائية وأيضاً المشتريين ذوى درجات مختلفة من الولاء للعلامة التجارية .

5/ السلوك الاستهلاكى : قد يستخدم بعض المشتريين المنتج أو الخدمة بكثافة بينما بعض المشتريين الآخرون أقل استخداماً لها أو غير مواظبين على ذلك، ولذلك قد تفيد أنواع سلوك الأستهلاك المختلفة فى تحديد الأجزاء السوقية المختلفة .

الدراسة الميدانية :

طبيعة أسواق المدن الرئيسية (الرياض – جدة – الدمام)¹³

طبيعة أسواق مدينة الرياض : تعتبر مدينة الرياض العاصمة السياسية للمملكة العربية السعودية ، فهي تضم المرافق الحكومية والسفارات الأجنبية والمراكز الرئيسية لكثير من المؤسسات والشركات ويقطنها ما يزيد عن مليوني نسمة من السكان يتجاوز المواطنون السعوديين ثلثي هذا العدد ، ويتوزع الباقي على كثير من الجنسيات الأجنبية خاصة من باكستان والهند وبعض دول جنوب شرق آسيا وبعض الدول العربية والأفريقية وأعداد محدودة من أوروبا والولايات المتحدة . وما زالت الرياض تمثل الصورة الحقيقية للمجتمع السعودي التقليدي حيث النظم الصارمة على خروج

¹²/لأنكستر جفر بوماشنقها ملسترترجمة بدر الدين محمد عبد المجيد ، تخطيط التسويق الاستراتيجي وتقويمه ، لم يذكر أسم الناشر ، 2000م ، ص 67 .

¹³/ سليمان أحمد ، سلوك المستهلك بين النظرية والتطبيق ، مرجع سبق ذكره ، ص 230-233 .

الأسرة إلى الأسواق من غير محرم وتحول الشباب في الأسواق دون حاجة ضرورية وتشغيل أماكن اللهو والطرب ولذلك تعتبر الرياض حقلاً خصباً لنظام البيع المباشر بالنظم الإلكترونية حيث تجد فيه الأسرة العوض الجيد عن خروجها إلى الأسواق بحثاً عن احتياجاتها من السلع المختلفة . وينقسم مجتمع الرياض إلى :

- 1/ فئة من المواطنين تستحوذ دخول عالية ومستويات تعليمية راقية ووضع اجتماعي مرموق وهؤلاء يمثلون نسبة محدودة ، و فئة محدودة من الوافدين بدخول عالية ومستويات تعليمية وخبرات عالية جداً وهؤلاء هم قلة ومعظمهم من أوروبا وأمريكا وبعض البلاد العربية المجاورة . وهاتين الفئتين يمكن أن تكون أرضاً صالحة لنجاح أسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية .
- 2/ فئة من المواطنين تستحوذ دخول مقبولة ومستوى معيشي معقول ومستوى تعليمي يمكن أن يوصف بأنه فوق المتوسط وهؤلاء هم الفئة الغالبة من سكان الرياض ، وفئة من الوافدين الذين يمارسون الأعمال اليدوية والبدنية وهؤلاء دخولهم محدودة ومستويات تعليمهم أيضاً محدودة وأغلبهم من جنوب شرق آسيا وبعض البلاد العربية والأفريقية . وهاتين الفئتين لا يتوقع أن يكون لهما أي رغبة في الاستفادة من أسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية إذ أن تطلعاتهما محدودة واحتياجاتهما محدودة أيضاً ولديهم الوقت الجيد للذهاب إلى الأسواق واختيار ما يحتاجون من البدائل العديدة التي تكون متاحة أمامهم في المعارض والأسواق المختلفة .

– **طبيعة أسواق مدينة جدة :** تمثل مدينة جدة القلب التجاري والصناعي للمملكة إضافة إلى أنها المنفذ الرئيسي للمملكة على أفريقيا و أوروبا وأمريكا وتستورد من خلالها الجانب الأكبر من واردات المملكة من الخارج وكذلك الحال بالنسبة للتصدير ، وتعتبر مدينة جدة ملتقى حضارات العالم إذ يقطنها ما يزيد عن 1.5 مليون نسمة وتضم ما يزيد عن أربعين جنسية من جنسيات العالم ولذلك نجد سكان جدة سواء منهم المواطنين أو المقيمين والوافدين يختلفون في الكثير عن هؤلاء المتواجدين في الرياض وغيرها من المدن الأخرى ، ولذلك نجد أن مدينة جدة كانت أول المدن السعودية التي بدأ فيها أسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية وقد أدى نجاح الخطوات الأولية لأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية في مجالات المأكولات الجاهزة والمواد الغذائية إلى تشجيع الكثير من الشركات والمؤسسات العاملة في المجالات الأخرى وخاصة مجالات الأثاث المنزلي والسيارات إلى بدء تطبيق هذا الأسلوب مع زيادة استعمال شبكات الأنترنت ومساعدة الكثير من الشركات والمؤسسات الوطنية إلى حجز مواقع لها على تلك الشبكة .

طبيعة أسواق مدينة الدمام : تختلف التركيبة السكانية في مدينة الدمام عن مثيلاتها في المدن الأخرى ، إذ يمثل السعوديين والوافدين من إيران والهند وباكستان الجانب الأكبر من سكان تلك المدينة أو ما يزيد عن 85% من إجمالي عدد السكان هناك . وعلى ضوء التركيبة الديمغرافية لسكان مدينة الدمام والتي تمثل العمالة الوافدة من غرب وجنوب شرق آسيا الجانب الأكبر منها وهذه العمالة يشغل معظمها أعمالاً ووظائف محددة لا تتطلب شهادات أو خبرات عالية ولذلك فإنه يمكن القول أن المستوى المعيشي الغالب هو المستوى المتوسط والمستوى المحدود الذي لا يعطى المجال لتطلعات معيشية عالية أو مكلفة إذ أن هذه الفئات السكانية ليس لديها الاستعداد للمخاطرة أو المغامرة لشراء سلع ليست في مرمى أنظارهم أو ليست في متناول يدهم وليس لديهم الاستعداد لتحمل أضرار ومخاطر استلام سلع قد تختلف في مواصفاتها عن المواصفات التي حددت لها عند الشراء من خلال أسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية . ولكن هذا الأسلوب ما زال يلقى قبولاً جدياً هناك بسبب وجود فئات ومستويات محددة مصدرها العمالة الوافدة من الدول الغربية إضافة إلى السعوديين الذين عاشوا ودرسوا خارج المملكة وعادوا إليها بخبرات وشهادات وثقافات و أفكار متطورة وهؤلاء يعمل معظمهم إما في قطاع البترول وإما في قطاع التعليم العالي أو في قطاع البنوك ومن المتوقع أن يكون هؤلاء تأثير إيجابي في صالح أسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية.

أساليب جمع البيانات جدول رقم (1) : تركيب استمارة الاستبانة

أقسام الاستبانة	المتغيرات	الأسئلة
القسم الأول	التخصص العلمي . المؤهل العلمي . سنوات الخبرة في مجال العمل .	أ ب ج
القسم الثاني	هناك علاقة ذات دلالة احصائية معنوية بين متغير دخل المستهلك وبين الاستجابة لوسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية .	1-5
القسم الثالث	هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين سن المستهلك وبين ارضاءه بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم	6-14

	ألالكترونية .	
25-15	هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين مستوى تعليم المستهلك وبين ارضاءه بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم ألالكترونية .	القسم الرابع

تم تصميم استبانة خاصة بهذا البحث استنادا الى الاطار النظري و الدراسات السابقة و تم توزيعها على افراد عينة الدراسة و أعيد إستلامها باليد. تكونت أداة الدراسة من اربعة أقسام ، هدف القسم الاول منها الى جمع بيانات ديموغرافية عن المجيبين ذلك للاطمئنان الى توافر القدرة اللازمة لديهم على الاجابة على اسئلة الاستبانة ،أما الأقسام الثلاثة المتبقية فقد تضمنت الأسئلة الخاصة بكل فرضية من فرضيات البحث الثلاثة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

- لتحقيق اهداف الدراسة و اختبار فرضياتها استخدمت الاساليب الاحصائية الآتية:
- 1/ مقاييس الاحصاء الوصفي : التكرارات و النسب المئوية و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لوصف خصائص عينة الدراسة و تحليل اجابات المبحوثين على اسئلة الاستبانة.
 - 2/ إختبار الفا كرونباخ (Cronbach Alpha) للتحقق من ثبات الاستبانة.
 - 3/ إختبار t لعينة واحدة (One Sample T- test) لاختبار فرضيات الدراسة.

ثبات الأداة (Reliability) :

تم التحقق من ثبات الأداة باستخدام معادلة معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ والتي تعتمد على تباينات أسئلة الاختبار، وتشتط أن تقيس بنود الاختبار سمة واحدة فقط والهدف من هذه الخطوة التحقق بثبات النتائج إذا ما أعيدت الدراسة على عينة أخرى تحت نفس الظروف، ويعتمد هذا المعامل على قياس مدى الثبات الداخلي لأسئلة الإستبانة والتي تتراوح قيمتها بين (صفر، 1)، وان القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ هي (60%) فأكثر حتى تمكن الباحث من تعميم النتائج على جميع أفراد المجتمع، ولذلك قام الباحث بحساب معامل الثبات لكل مقاييس الدراسة على إنفراد، ثم حساب معامل ثبات المقياس الكلي كما هو مبين في الجدول(2) أدناه

الجدول رقم (2) معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة

المجال	عدد العبارات	معامل الفا كرونباخ
هناك علاقة ذات دلالة احصائية معنوية بين متغير محل اقامة المستهلكين وبين الاستجابة لوسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الالكترونية .	5	0.863
هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين سن المستهلك وبين ارضاءه بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الالكترونية .	9	0.785
هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين مستوى تعليم المستهلك وبين ارضاءه بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الالكترونية .	11	0.732
المجموع الكلي	25	0.79

تشير النتائج أن معاملات الثبات لإجابات المبحوثين على أسلوب البيع المباشر بالنظم الالكترونية و أثره على المستهلكين السعوديين بمدن " الرياض، جدة، الدمام " بين (0.732 - 0.863) بثبات كلي مقداره 0.79 وجميعها تدل على موثوقية عالية جداً في صدق وثبات أداة الدراسة. نستنتج مما سبق أن أداة الدراسة أوفت بالشروط السيكمومترية للاختبار الجيد، وأنها تفي بأغراض الدراسة.

عرض البيانات و تحليلها خصائص افراد عينة الدراسة

جدول رقم (3) : خصائص أفراد عينة الدراسة

م	السؤال	بدائل الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أ	التخصص العلمي	المجال الإنساني والإجتماعي	49	41%
		المجال العلمي	37	31%
		المجال الصحي والهندسي	19	16%
		أخرى	15	12%
		المجموع	120	100%
ب	المؤهل العلمي	بكالوريوس	65	54%
		دراسات عليا	25	21%
		أخرى	10	25%
		المجموع	120	100%
ج	سنوات الخبرة في مجال العمل	اقل من 5 سنوات	46	38%
		من 5 - 10 سنوات	37	31%
		من 11 - 15 سنة	30	25%
		من 16 - 20 سنة	7	6%
		المجموع	120	100%

يوضح الجدول رقم (3) ان ما نسبته 41% تقريبا من افراد عينة البحث هم من تخصصات المجال الإنساني والإجتماعي و ان ما نسبته 31% تقريبا هم من تخصص المجالات العلمية ، و ان النسبة المتبقية موزعة بين المجال الصحي والهندسي 16% والتخصصات الاخرى 12%. و نجد ان افراد العينة لديهم تأهيل علمي مناسب اذ ان جميعهم من حملة درجة البكالوريوس كحد ادنى، كما انهم يتمتعون بخبرة كبيرة في مجال عملهم اذ بلغت نسبة من لديهم خبرة أكثر من 5 سنوات 62% تقريبا. و يتضح مما سبق توافر المعرفة و القدرة لدى افراد عينة الدراسة على فهم اسئلة الاستبانة والإجابة عليها مما يدعم النتائج المتحصل عليها من افراد العينة.

اختبار الفرضيات

اختبار الفرضية الاولى :

هناك علاقة ذات دلالة احصائية معنوية بين متغير دخل المستهلك وبين الاستجابة لوسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية .

جدول رقم (4): خلاصة آراء أفراد العينة حول متغير دخل المستهلك وبين الاستجابة لوسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية .

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يمنحني فرصة معرفة الاسعار الحقيقية للمنتجات .	3.708	0.898
2	إمكانية الاستفادة من عروض تخفيضات الشركات .	3.750	0.978
3	إتاحة فرصة كافية للتفكير قبل الشراء .	3.916	0.767
4	يتم الدفع عند استلام المنتجات .	3.250	0.887
5	يوفر الراحة والوقت في اتخاذ قرار الشراء .	3.50	0.875
	جميع العبارات معا	3.674	0.881

يوضح الجدول رقم (4) نتائج التحليل الاحصائي للأسئلة المتعلقة ب بيان وجود أثر ذو دلالة احصائية بين متغير دخل المستهلك وبين الاستجابة لوسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية .ويظهر الجدول المذكور ان الوسط الحسابي للأسئلة الواردة فيه مجتمعة بلغ 3.674 درجة ، كما تشير قيم الانحرافات المعيارية للإجابات الواردة فيه مجتمعة بلغ 0.881 مما يدل الى الانسجام في آراء المجيبين. و هذا مؤشر واضح على وجود تأثير ذو دلالة احصائية بين دخل المستهلك وبين الاستجابة لوسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية .

جدول رقم (5): نتائج اختبار الفرضية الاولى

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	الدلالة الاحصائية Sig. ثية
هناك علاقة ذات دلالة احصائية معنوية بين متغير دخل المستهلك وبين الاستجابة لوسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية .	3.674	0.881	4.673	0.00 (دالعند 0.05)

وبهدف التحقق من الدلالة الاحصائية للنتائج السابقة و لاختبار الفرضية الاولى تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة. و يبين الجدول رقم (5) نتائج اختبار هذه الفرضية، فقد كان الوسط الحسابي لإجابات الاسئلة مجتمعة التي تقيس هذا المتغير يزيد عن الوسط الحسابي الافتراضي (3) الذي يعد نقطة الفصل في المقياس. و ان قيمة t المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية على اساس مستوى دلالة (0.05)، و بما ان قاعدة القرار تشير الى قبول الفرضية العدمية اذا كانت قيمة t المحسوبة اقل من قيمتها الجدولية و رفض الفرضية العدمية اذا كان العكس ، و عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة بمستوى ثقة 95% ، لبيان أنه يوجد تأثير ذو دلالة احصائية بين متغير دخل المستهلك وبين الاستجابة لوسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية .

اختبار الفرضية الثانية: هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين سن المستهلك وبين ارضاءه بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية .

جدول رقم (6): خلاصة آراء أفراد العينة حول متغير سن المستهلك وبين ارضاءه بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية

م	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
6	إتاحة مجموعة من المنتجات لا يمكن إيجادها مجتمعةً في أي مركز تسوق .	3.708	0.898
7	المجهود المبذول أقل مجهود الذهاب للسوق .	3.750	0.978
8	يربحني من عناء البحث وحمل الأشياء .	3.916	0.767
9	يتيح لي فرصة التعامل مع أسواق غير سعودية .	3.250	0.887
10	يمكنني من الحصول على سلع ذات جودة عالية .	3.50	0.875
11	يعرفني بالمنتجات الحديثة التي لم أكن أعرفها .	3.921	0.863
12	يحدد أكثر من اختيار أمامي .	3.250	0.887
13	إمكانية التشاور وعرض الامر على الخبراء أو أفراد الأسرة .	3.50	0.875
14	يتيح لي فرصة التعامل مع أسواق غير سعودية .	3.921	0.863
	جميع العبارات معا	3.654	0.877

يوضح الجدول رقم (6) نتائج التحليل الاحصائي للأسئلة المتعلقة ب بيان وجود أثر ذو دلالة احصائية بين سن المستهلك وبين ارضاءه بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم ألالكترونية . و يظهر الجدول المذكور ان الوسط الحسابي للأسئلة الواردة فيه مجتمعة بلغ 3.654 درجة ، كما تشير قيم الانحرافات المعيارية للإجابات الواردة فيه مجتمعة بلغ 0.877 مما يدل الى الانسجام في آراء المجيبين. و هذا مؤشر واضح على وجود تأثير ذو دلالة احصائية بين سن المستهلك وبين ارضاءه بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم ألالكترونية .

جدول رقم (7): نتائج اختبار الفرضية الثانية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	الدلالة الاحصائية Sig. ية
هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين سن المستهلك وبين ارضاءه بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم ألالكترونية	3.654	0.877	4.632	0.00 (دالعند 0.05)

وبهدف التحقق من الدلالة الاحصائية للنتائج السابقة واختبار الفرضية الثانية تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة. و يبين الجدول رقم (7) نتائج اختبار هذه الفرضية، فقد كان الوسط الحسابي لإجابات الاسئلة مجتمعة التي تقيس هذا المتغير يزيد عن الوسط الحسابي الافتراضي (3) الذي يعد نقطة الفصل في المقياس. و ان قيمة t المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية على اساس مستوى دلالة (0.05)، و بما ان قاعدة القرار تشير الى قبول الفرضية العدمية اذا كانت قيمة t المحسوبة اقل من قيمتها الجدولية و رفض الفرضية العدمية اذا كان العكس ، و عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة بمستوى ثقة 95% ، لبيان وجود تأثير ذو دلالة احصائية بين سن المستهلك وبين ارضاءه بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم ألالكترونية .

اختبار الفرضية الثالثة : هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين مستوى تعليم المستهلك وبين ارضاءه بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم ألالكترونية

جدول رقم (8): خلاصة آراء أفراد العينة حول متغير مستوى تعليم المستهلك وبين ارضاءه بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
15	يوفر معلومات لم أكن أعرفها من قبل .	3.9	.858
16	يحدد المعلومات المهمة عن المنتجات المطلوبة .	3.971	.650
17	أشترى ماركات معروفة في الغالب .	4.091	.820
18	يمكنني من الحصول على سلع ذات جودة عالية .	3.916	.709
19	يعطى صورة أوضح عن المنتجات التي لا أعرفها	4.321	.771
20	يساعد في معرفة المؤسسات الجيدة المتميزة .	4.112	.726
21	يتوافق مع عادات وتقاليد السعوديين .	3.9	.858
22	السرعة في تلبية الطلبات .	3.592	.665
23	يشعري بأهميتي عند المؤسسة البائعة .	3.796	.743
24	يسهم في تقليل جهود البحث التي أبذلها .	3.382	.7
25	يحدد بدقة مواعيد تسليم المنتجات .	4.2	.772
	جميع العبارات معا	4.004	.791

يوضح الجدول رقم (8) نتائج التحليل الاحصائي للأسئلة المتعلقة ب بيان وجود أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى تعليم المستهلك وبين ارضاءه بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية . ويظهر الجدول المذكور ان الوسط الحسابي للأسئلة الواردة فيه مجتمعة بلغ 4.004 درجة ، كما تشير قيم الانحرافات المعيارية للإجابات الواردة فيه مجتمعة بلغ 0.791 مما يدل الى الانسجام في آراء المجيبين. و هذا مؤشر واضح على وجود تأثير ذو دلالة احصائية بين مستوى تعليم المستهلك وبين ارضاءه بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية.

جدول رقم (9): نتائج اختبار الفرضية الثالثة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	الدلالة الاحصائية Sig.
هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين مستوى تعليم المستهلك وبين ارضاء بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم ألالكترونية	4.004	0.791	4.761	0.00 (دالعند 0.05)

وبهدف التحقق من الدلالة الاحصائية للنتائج السابقة و لاختبار الفرضية الثالثة تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة. و يبين الجدول رقم (9) نتائج اختبار هذه الفرضية، فقد كان الوسط الحسابي لإجابات الاسئلة مجتمعة التي تقيس هذا المتغير يزيد عن الوسط الحسابي الافتراضي (3) الذي يعد نقطة الفصل في المقياس. و ان قيمة t المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية على اساس مستوى دلالة (0.05)، و بما ان قاعدة القرار تشير الى قبول الفرضية العدمية اذا كانت قيمة t المحسوبة اقل من قيمتها الجدولية و رفض الفرضية العدمية اذا كان العكس ، و عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة بمستوى ثقة 95% ، لبيان وجود تأثير ذو دلالة احصائية بين مستوى تعليم المستهلك وبين ارضاء بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإللكترونية .

النتائج :

توصل البحث إلى النتائج التالية :

1/ التسويق هو " مجموعة الأنشطة التي تتم في اطار نشاط ادارى محدد وتهتم بتوجيه انسياب السلع والخدمات وأفكار من المنتجين الى المستهلكين لتحقيق أهداف كل منهم في حدود مصلحة المجتمع " .

2/ نظم المعلومات التسويقية هي " الطريقة المنظمة لجمع وتسجيل وتبويب وحفظ و تحليل البيانات الماضية و الحالية و المستقبلية و المتعلقة بأعمال المنظمة و العناصر المؤثرة فيها بمهدف

الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الادارية في الوقت المناسب و الشكل و الدقة المناسبين و بما يحقق أهداف المنظمة " .

3/ أثبتت الدراسة أن أهمية نظم المعلومات التسويقية تنبع مما يلي :-

* للمعلومات التسويقية أهمية خاصة في توفير المعلومات المساعدة في اتخاذ القرارات التسويقية المختلفة.

* تتميز نظم المعلومات التسويقية بأنها تنظر إلى أعمال المنشأة ككل وليس كأجزاء منفصلة ، إذ تربط بين سياسات المنشأة الخاصة بالإنتاج والتمويل والشراء والتخزين والسياسات التسويقية وتضعها في قالب واحد وتحللها بشكل متكامل .

* تمكن نظم المعلومات التسويقية من إستخراج مجموعة ضخمة من المعلومات بشكل تلقائي يساعد على حساب جدوى كل الأنشطة التسويقية .

* إمكانية تعديل المعلومات دون جهد ، الإجابة على أى أسئلة تتعلق بالعملاء أو السلع بشكل فوري .

* إمكانية تحليل نتائج النشاط اليومي موزعاً جغرافياً أو طبقاً لنوعية العملاء .

* إمكانية استخدام نظم المعلومات التسويقية في تقييم كفاءة السياسات التسويقية .

4/ المستهلك الفردي أو النهائي : هو أى فرد يشتري السلعة أو الخدمة للاستعمال الشخصي وفي هذه الحالة يكون الهدف الاستهلاك النهائي للسلعة أو الخدمة .

5/ المستهلك التنظيمي : وهو يتمثل في المنشآت التجارية و الصناعية و الزراعية والخدمية و المنشآت الغير هادفة للربح مثل المصالح الحكومية ومشتريات هذه المجموعة من المستهلكين لا تكون للأستهلاك الفردي أو العائلي و إنما تكون للأستهلاك التنظيمي لتحقيق الأهداف التنظيمية لكل منها .

6/ أثبتت البحث فيما يتعلق بالفرضية الأولى والتي تنص على :

" هناك علاقة ذات دلالة احصائية معنوية بين متغير دخل المستهلك وبين الاستجابة لوسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية.

أظهر التحليل الاحصائي للأسئلة المتعلقة ببيان وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين متغير دخل المستهلك وبين الاستجابة لوسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية أن الوسط الحسابي للأسئلة الواردة فيه مجتمعة بلغ 3.674 درجة، كما تشير قيم الانحرافات المعيارية للإجابات الواردة فيه مجتمعة بلغ 0.881 مما يدل الى الانسجام في آراء المجيبين. وهذا

مؤشر واضح على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين محل إقامة المستهلكين وبين الاستجابة لوسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية.

ولاختبار الفرضية الأولى تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة فقد أظهر الوسط الحسابي لإجابات الاسئلة مجتمعة التي تقيس هذا المتغير أنه يزيد عن الوسط الحسابي الافتراضي (3) الذي يعد نقطة الفصل في المقياس. و انقيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية على أساس مستوى دلالة (0.05)، وبما ان قاعدة القرار تشير القبول الفرضية العدمية إذا كانت قيمة t المحسوبة اقل من قيمتها الجدولية ورفض الفرضية العدمية اذا كان العكس، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بمستوى ثقة 95% لبيان أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين متغير دخل المستهلك وبين الاستجابة لوسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية

7/ أثبت البحث فيما يتعلق بالفرضية الثانية والتي تنص على :

" هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين سن المستهلك وبين ارضاءه بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية"

أظهر التحليل الاحصائي للأسئلة المتعلقة ببيان وجود أثر ذو دلالة احصائية بين سن المستهلك وبين ارضاءه بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية أن الوسط الحسابي للأسئلة الواردة فيه مجتمعة بلغ 3.654 درجة، كما تشير قيم الانحرافات المعيارية للإجابات الواردة فيه مجتمعة بلغ 0.877 مما يدل الى الانسجام في آراء المجيبين. وهذا مؤشر واضح على وجود تأثير ذو دلالة احصائية بين سن المستهلك وبين ارضاءه بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية .

ولاختبار الفرضية الثانية تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة. فقد أظهر الوسط الحسابي لإجابات الاسئلة مجتمعة التي تقيس هذا المتغير أنه يزيد عن الوسط الحسابي الافتراضي (3) الذي يعد نقطة الفصل في المقياس. و انقيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية على أساس مستوى دلالة (0.05)، وبما ان قاعدة القرار تشير القبول الفرضية العدمية اذا كانت قيمة t المحسوبة اقل من قيمتها الجدولية ورفض الفرضية العدمية اذا كان العكس، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بمستوى ثقة 95% لبيان وجود تأثير ذو دلالة احصائية بين سن المستهلك وبين ارضاءه بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية .

8/ أثبت البحث فيما يتعلق بالفرضية الثالثة والتي تنص على :

" هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين مستوى تعليم المستهلك وبين ارضاءه بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية" أظهر التحليل الاحصائي للأسئلة المتعلقة ببيان وجود أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى تعليم المستهلك وبين ارضاءه بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية أن الوسط الحسابي للأسئلة الواردة فيه مجمعة بلغ 4.004 درجة، كما تشير قيم الانحرافات المعيارية للإجابات الواردة فيه مجمعة بلغ 0.791 مما يدل الى الانسجام في آراء المجيبين. وهذا مؤشر واضح على وجود تأثير ذو دلالة احصائية بين مستوى تعليم المستهلك وبين ارضاءه بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية .

ولاختبار الفرضية الثالثة تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة فقد أظهر الوسط الحسابي لإجابات الاسئلة مجمعة التي تقيس هذا المتغير أنه يزيد عن الوسط الحسابي الافتراضي (3) الذي يعد نقطة الفصل في المقياس. والقيمة المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية على اساس مستوى دلالة (0.05)، وبما ان قاعدة القرار تشير الى قبول الفرضية العدمية اذا كانت قيمة المحسوبة اقل من قيمتها الجدولية ورفض الفرضية العدمية اذا كان العكس، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بمستوى ثقة 95% لبيان وجود تأثير ذو دلالة احصائية بين مستوى تعليم المستهلك وبين ارضاءه بشكل عام فيما يتعلق بدرجة تفضيل وسائل التسويق المباشر للشراء بأسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية.

التوصيات :

- 1/ التركيز على جميع الشركات التي ترغب الدخول والاستثمار في هذا القطاع العمل على دراسة المستهلك دراسة عميقة حيث أتضح أن هناك عدة قطاعات مختلفة من المستهلكين ذوي الحاجات والرغبات المختلفة تتطلب تصميم المزيج التسويقي المناسب لكل قطاع منها .
- 2/ العمل على تطوير الأسواق المحلية حتى تضم بين محتوياتها مختلف المنتجات العالمية ذات المستويات الراقية والإعلان عن تلك المنتجات مما يساعد على زيادة الإقبال على استخدام نظام البيع المباشر بالنظم الإلكترونية ويقلل من الاتجاه نحو الأسواق الخارجية ، ولا يخفى ما لذلك من أثر على الإقتصاد الوطنى و زيادة معدل نموه وتطوره .
- 3/ ضرورة قيام المنظمات ذات التوجه التسويقي ، بعمل كل الأشياء لإنتاج المنتجات والخدمات التي ترضى العملاء .

- 4/ ضرورة الإهتمام ببحوث السوق من قبل المسوقين ، وذلك لتلبية المتطلبات المحددة للعميل ، بحيث توفر المنظمة درجة عالية من الخدمة والعناية بالعملاء .
 - 5/ التركيز على تجزئة السوق لسد الفجوات التسويقية ، وبناء الإستراتيجيات التسويقية الفعالة .
 - 6/ زيادة الإهتمام برفع درجة ثقة العملاء بالخدمات ألالكترونية والإهتمام بالأمن ألالكترونى .
 - 7/ زيادة التوسع فى البيع المباشر بالنظم ألالكترونية ، وتخفيض الرسوم الجمركية أو إلغائها .
- توصيات لبحوث مستقبلية :**

- 1/ القيام بدراسة مماثلة لمدين تبوك ، مكة، نجران ، خاصة وأن هذه المدن تشهد نمواً سريعاً وتطوراً عمرانياً كبيراً .
- 2/ عمل دراسة حول إمكانية المملكة العربية السعودية لإنشاء شركات متخصصة في مجال تطوير البيع المباشر بالبريد .
- 3/ عمل دراسة حول تأثيرات العولمة على أساليب البيع المباشر بالنظم الإللكترونية .

المراجع : المراجع والرسائل العلمية باللغة العربية :

- 1/ جبر أحمد ، إدارة التسويق و المفاهيم و الإستراتيجيات ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1996م .
- 2/ حوامده ، مصطفى- مقداد ، يونس : أثر النوع و المستوى الدراسي في دوافع الاستهلاك لدى طلبة الجامعات الأردنية ، المجلة العربية للعلوم الإدارية ، المجلد الثامن ، العدد الأول ، يناير 2001م .
- 3/ سالم محمد ، التسويق " المبادئ العلمية والحالات التطبيقية " ، مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ، لم يذكر سنة النشر .
- 4/ سليمان أحمد ، سلوك المستهلك بين النظرية و التطبيق ، دار نشر معهد الإدارة العامة ، الرياض ، 1421هـ .
- 5/ طراد ، ياسر : أسلوب البيع المباشر بالبريد و أثره على المستهلكين السعوديين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2003م .
- 6/ عبد الحميد طلعت ، التسويق الفعال " كيف تواجه تحديات القرن 21 " ، مؤسسة أهرام للطباعة والنشر ، 2000م .
- 7/ عبدالقادر ، عبدالقادر : السلوك الشرائى غير المرغوب ووسائل الحماية منه بالتطبيق على متاجر التجزئة بمحافظة الدقهلية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة جامعة المنصورة ، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الرابع ، 1997م .
- 8/ عبدالقادر ، عبدالقادر : الصورة الذهنية لخدمة التأمين فى السوق المصرية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة جامعة المنصورة ، المجلد التاسع عشر ، العدد الرابع ، 1995م .
- 9/ لأنكسترجفرى و ماشنقهام لستر ترجمة بدرالدين محمد عبد المجيد ، تخطيط التسويق الإستراتيجى و تقويمه ، لم يذكر أسم الناشر ، 2000م .
- 10/ مالكوله.ب ، ماكدونالد ترجمة صالح الدويشى و محمد العوضى ، الخطط التسويقية كتيبة الإعداد والتطبيق ، دار نشر معهد الإدارة العامة ، الرياض ، 1417هـ .

المراجع باللغة الإنجليزية :

- 1\ Kotler Philip and Sindnelyevy , " Breeding the concept of marketing " ,Journal of marketing, new york, McGraw Hill, 1969.
- 2\ Kotler Philip, Marketing Management, Analysis.Planning&Control, Englewood Cliffs, N.J.Prentice-Hall Inc, 1989 .

أوراق العمل التحضيرية لتقييم استثمار البنك الإسلامي في رأسمال شركة صناعية
The preparatory work papers for evaluating the investment of the
Islamic Bank in the capital of an industrial company

د. عبدالله إبراهيم نزال

Dr.. Abdullah Ibrahim Nazzal

د. فؤاد الفسفوس

Dr.. Fouad Alfasfous

جامعة الزرقاء الأهلية الأردن

alfasfus0@gmail.com

ملخص:

تؤثر أوراق العمل التحضيرية في تقييم استثمار البنك الإسلامي في رأسمال شركة صناعية من حيث قيمة الأصول وتقييم نجاح خدمات تمويل شراء منتجاتها، وهي وسيلة إثبات بذل الجهد وعدم تقصير المحلل، وجاء في النتائج أهمية مرونة هذه الأوراق تبعاً للحاجة، لذلك أوصى الباحث بأوراق عمل تتضمن الاستعلام والتحقيق في التدقيق وبنود القوائم المالية مستعينا بجدول التحقق من جدول رقم (4) إلى جدول رقم (11).
الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية ، المالية الإسلامية ، القوائم المالية

Abstract:

The introduction work papers impact the Islamic bank investing evaluating in the capital of Industry Company on assets value and success of buying its products by financing services. It is mean to prove that the analyst did his best effort with out shortening. Search found the important of this papers flexibility based on needs. Searcher recommended work papers including inquiry, investigating in auditing and financial tables' items investigating by using investigating tables from 4 to 11.

Key Word : Islamic Banq.Islamic Financial ,

1- مقدمة:

تقوم البنوك الإسلامية بتقديم منتجات سلعية إلى العملاء من خلال خدماتها كالبائع المقسط والمراحة والاستصناع والمضاربة؛ ومن طرق توفير المنتجات السلعية حالة شراء البنك الإسلامي أسهم رأسمال شركة تصنع السلع التي يريدونها العميل وفق مواصفات محددة بعقد استصناعاً أو يقوم المصرف بتسويق مبيعات الشركة وبيعها للعميل مقسطة ومراحة.

1-1 مشكلة الدراسة: وتظهر مشكلة الدراسة في توضيح أوراق عمل المحلل المالي التحضيرية

لتقييم استثمار البنك الإسلامي في رأسمال شركة صناعية والتي تثبت عدم تقصيره في التقييم، وفي حال خطئه لا يعد متواطئاً لإحداث التغيير للمتفعين منتقيم الشركة كاستثمار وتقييم أدائها في نجاح خدمات المصرف الإسلامي. وتظهر التساؤلات للمشكلة كما يلي:

-هل حالة الشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية والمساهم بها البنك الإسلامي الأردني تثبت

الحاجة لأوراق عمل تحضيرية قبل إجراء التحليل المالي؟

-ما هي أوراق العمل التحضيرية لتقييم استثمار البنك الإسلامي في رأسمال شركة صناعية؟

1-2 أهمية الدراسة: وتظهر أهمية الدراسة بتوضيح العوامل المؤثرة في قبول تقييم المحلل المالي¹⁴،

وتوضح للمراقبين أثر الاختلاف بين أصول المصرف الإسلامي والمصارف التقليدية، وما يترتب على ذلك من اختلاف أوراق العمل، كما تنبه الأكاديميين إلى أهمية بحث أوراق العمل التحضيرية قبل إجراء التحليل المالي، موضحاً ذلك بدراسة مشكلة حالة دراسية لاستثمار المصرف الإسلامي في شركة صناعية.

1 3 أهداف الدراسة: ويظهر من الدراسة الهدفين الرئيسيين كما يلي:

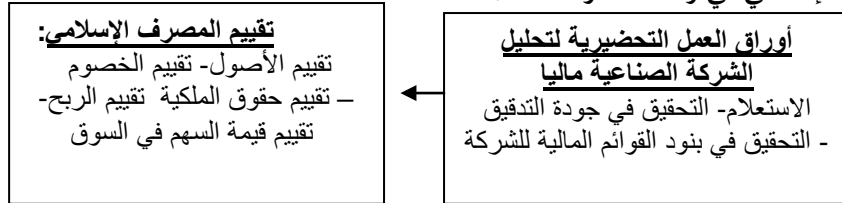
*أن توضح حالة الشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية والمساهم بها البنك الإسلامي الأردني.

*أن توضح أوراق العمل التحضيرية لتقييم استثمار البنك الإسلامي في رأسمال شركة صناعية.

1-4 فرضية ونموذج الدراسة: ويظهر شكل رقم (1) نموذج الدراسة كما يلي:

شكل رقم (1): نموذج الفرضية: "تؤثر أوراق العمل التحضيرية في تقييم استثمار البنك

الإسلامي في رأسمال شركة صناعية"



2- دراسة حالة الشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية والمساهم بها البنك الإسلامي

الأردني يشارك البنك الإسلامي الأردني في التنمية الصناعية المحلية وذلك بجزء من رأس مال

"الشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية - شركة مساهمة عامة"، منذ عام 1994م وتفاوتت حجم

المشاركة مع الزمن ، فبلغت نسبة ملكية المصرف 26% منها عام 2015م، وتمثل غايات

¹⁴ وتقتصر على توضيح مرونة أوراق عمل المحلل المالي المحتملة بناء على التغيرات والحاجات للمحلل المالي حسب اختلاف نشاط

الشركة ودرجة الشك المحاسبية، ومراعاة سرعة الاستجابة للتغيرات في الأصول والخصوم وحقوق الملكية والإيراد والتكاليف والربحية

بسبب تذبذب أسعار السوق، وربطها بسرعة الاستجابة لتغيير التقارير المالية للمدقق سنوياً ومرحلياً، وذلك قبل إجراء التحليل

باستخدام أدوات التحليل كالمؤشرات والتحليل الأفقي والعمودي، وتحليل السلسلة الزمنية، والتحليل باستخدام نماذج رياضية،

والتحليل الإحصائي.

الشركة بصناعة المواسير المعدنية، مثل أعمدة الكهرباء، وأعمدة الاتصال، والأبراج الحديدية، ومواسير البولي إيثيلين عالي الكثافة، وتباع منتجاتها محليا ودوليا. وتملك هذه الشركة شركتين تابعتين وهما: "الشركة العربية لصناعة مواسير المضخات" المتخصصة بصناعة المواسير، وهناك "الشركة العربية الرومانية للمقاولات الكهروميكانيكية- ذات مسؤولية محدودة"¹⁵، المتخصصة بالمقاولات. وقد بلغت تكلفة الاستثمار للمصرف الإسلامي الأردني في الشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية لعام 2014 م (5127585 دينار أردني)، وكذلك كانت نفس القيمة لعام 2015. ومع ذلك لوحظ الانخفاض في قيمة حقوق الملكية من (3910589 دينار) في عام 2014م لتصبح في عام 2015 (3716488)، أي خسارة = - 194101 دينار¹⁶، انظر الجدول التالي:

جدول رقم (1) بيان المركز المالي المرحلي الموحد للشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية لعامي 2015-2014

البند في المركز المالي	القيمة في عام 2015	القيمة في عام 2014
الأصول الثابتة	5393307 والانخفاض بسبب انخفاض قيمة الآلات والمعدات وقيمة الموجودات غير الملموسة	5508635
الأصول المتداولة	15879344 والارتفاع بسبب زيادة الأرصدة المدينة الأخرى والمخزون رغم انخفاض ذمم مدينة من أطراف ذات علاقة، والمدينون، وشيكات برسم التحصيل والنقد وما في حكمه	15443263
حقوق الملكية	14298370 والانخفاض بسبب انخفاض الأرباح المدورة، وعدم توفر أرباح معدة للتوزيع وانخفاض احتياطي القيمة العادلة	15478642
المطلوبات غير المتداولة	2626577 وسببها توفر بند أوراق دفع المراجعة	صفر
المطلوبات	4347704 وسبب الانخفاض هو خفض ضريبة ادخل دائرة وذمم دائرة	5473256

¹⁵ المحفظة الوطنية للأوراق المالية، 2011، إعداد قسم الدراسات والأبحاث، رمز الشركة في بورصة عمان (ASPM) ، وانظر الموقع : <http://www.mahfaza.com.jo/files/ASPM.pdf> حيث تم تدقيقها من قبل القواسمي وشركا 5 ويختم إجازة رقم 656 ، جاء في التقرير : "استنادا إلى مراجعتنا فانه لم يرد إلى علمنا ما يدعو إلى الاعتقاد بأن المعلومات المالية المرحلية مرفقة لا تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية للمركز المالي المرحلي الموحد الموجز للمجموعة كما في 30 حزيران 2015 وأدائها المالي المرحلي الموحد وتدفقاتها النقدية المرحلية الموحدة الموجزة للفترة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ووفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (34) "التقارير المالية المرحلية"

https://static.mubasher.info/File.Mix_Announcement_File/1D2011E0-990B-4E0C-9A3F-41D730DE44F3.pdf

¹⁶ التقرير السنوي للبنك الإسلامي الأردني ، 2015، ص119 <http://www.jordanislamicbank.com/usersfilenew/folder/files/report2015s2.pdf>

المتداولة	لأطراف ذات علاقة والدائنون وأوراق دفع مريحة رغم ارتفاع أرصدة دائنة أخرى

في حين أظهر الموقع التقرير السنوي المعد في بتاريخ 2 شباط 2017، وكان هناك بيانات معدلة لعام 2015.

جدول (2) مقارنة بين قائمة المركز المالي المرحلي الموحد 2016 - 2015 للشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية¹⁷

البند في المركز المالي	القيمة في 2016	القيمة في 2015
الأصول الثابتة	4894320	5393307 تعديل ليكون 5365802
الأصول المتداولة	11513189	15879344 وتم تعديله ليكون 12769495
حقوق الملكية	13718699	14298370 وتم تعديله ليكون 13856743
(خصوم) المطلوبات غير المتداولة	صفر	2626577 حيث تم تعديلها ليكون 863162
(خصوم) المطلوبات المتداولة	2688810	4347704 تم تعديله ليكون 3415392

وقد تطلب ذلك بحث سبب التغير في القيد المحاسبي لنفس السنة 2015م، والتساؤل: ما سبب التغيير ومدى سرعة استجابة القوائم المالية له؟. فمواقع الانترنت المتعلقة بالشركة تقدم بيانات مختلفة. والتي تجبر المحلل على تعديل القوائم، وبذلك يتضح مشكلة عدم ضبط القيود المحاسبية¹⁸، فبعد إجراء بحث في موقع آخر يسمى مباشر في الانترنت ظهر جدول لخمس سنوات كمايلي:¹⁹ جدول رقم (3): البيانات في الربع الأول لسنة 2017 ومقارنتها مع السنوات السابقة وحتى عام 2013م

بنود المركز المالي	2017	2016	2015	2014	2013

¹⁷ حيث تعتبر البيانات المالية موافق عليها من قبل مجلس إدارة المجموعة بتاريخ 2 شباط 2017

<http://www.ufico.com/aseAnouncements/1431768.pdf>

¹⁸ بسبب تغيرات المعيار المحاسبي أو السياسة المحاسبية أو قيم التمويل والاستثمار الناتجة عن القيمة السوقية أو بسبب إحداث عمليات جديدة في التمويل والاستثمار أو إعادة هيكلة التمويل والاستثمار، أو بسبب التحايل بإخفاء قيود أو دمجها أو قلبها أو خفضها أو زيادتها لمصلحة الخيال أو بسبب تقصير في متابعة التغيرات

¹⁹ <https://www.mubasher.info/markets/ASE/stocks/ASPM/financial-statements>

العام					
الأصول	15164865	18337231	2061149	19250451	21388277
المطلوبات	1417194	4686595	5296016	3487554	6675734
حقوق الملكية	1374757	1365063	153154	1576289	1471254
	1	6	74	7	3
صافي الربح في قائمة الدخل	1,249	1,592	) 110,625 (خسارة	229,964	140,174

ويظهر الجدول انخفاض في قيمة الأصول متوالي بسبب إتباع إستراتيجية الانكماش وخفض الخصوم، وقد أدت هذه الإستراتيجية إلى تحمل خسارة عام 2015م، ثم تحقيق ربح فيما بعد لكن منخفض جدا. وتعد الإجابة صحيحة إذا تحقق المحلل من صحة القيد المحاسبي، لأن القوائم المالية رغم عرضها بعد إعداد التقرير المالي تتعرض بياناتها للتعديل في السنة التالية عند مقارنة بنودها بنود القوائم الجديدة. وانظر إلى حقوق الملكية لعام 2015 ظهرت في الجدول رقم (3) =15315474، وفي الجدول رقم (2) =13856743، وفي الجدول رقم (1) =14298370.

فهناك مشكلة في انخفاض حقوق الملكية للشركة الصناعية تحتاج إلى بحث²⁰. وتنعكس على انخفاض أسعار السهم سوفا من (2) دينار في 2015/7/12 إلى (1,14) دينار في 2017/7/12، وظهر انخفاض قيمة سهم البنك الإسلامي الأردني²¹.

3- أوراق العمل اللازمة للاستعلام عن الشركة الصناعية

²⁰ بسبب تغيّر المعيار المحاسبي أو بتغيّر السياسة المحاسبية أو بتغيّر قيم أدوات التمويل والاستثمار الناتجة عن القيمة السوقية أو بسبب إحداث عمليات جديدة في التمويل والاستثمار أو إعادة هيكلة التمويل والاستثمار، أو بسبب التحايل بإخفاء قيود أو دمجها أو قلبها أو خفضها أو زيادتها لتحقيق مصلحة خاصة بالاحتال أو بسبب تقصير في المتابعة عن متابعة التغيرات في القيود، كما يعني الحاجة لفهم حقيقة الخسارة في الربح وحقوق الملكية وسعر السهم في السوق وفق احتمالات؛ مثل احتمالات زيادة قيمة الخصوم أو فقد جزء من القيمة السوقية للأصول أو فقد جزء من الأصول بتلف أو حريق أو غيره من الحوادث أو ضعف إداري رغم جهود المصرف في تسويق منتجاتها أو تأثر بشائعات، أو احتمالات التحايل وذلك تبعا لقادة البحث والتدقيق ضمن قاعدة الشك، أو الإشاعات.

²¹ http://www.ase.com.jo/ar/company_historical/ASPM ويبحث التغيّر في سعر سهم البنك الإسلامي الأردني للمقارنة مع مشكلة سهم الشركة الصناعية فقد ظهر انخفاض السهم في نوفمبر 2015 ليكون (3,21) دينار بينما ارتفع في مايو 2017 ليكون (4,50) دينار ثم أخذ بالانخفاض ليصبح في 2017/7/12 (3,84) دينار انظر موقع: www.mubasher.info/markets/ASE/stocks/JOIB

يعد الاستعلام مكلفاً للمحلل المالي نتيجة الجهد والوقت، ومع ذلك كثير من مدققي الحسابات الخارجيين يفضلون جمع المعلومات بالاستعلام قبل مراجعة البنود المحاسبية في الشركة، لأنهم يعتقدون أنّ المراجعة ليست عملية بسبب كبر حجم البيانات المحاسبية التي لخصتها القوائم المالية، وكما أن القوائم المالية تقدم من الشركة مع احتمال الشك فيها، فإن طرق الاستعلام الخارجية كذلك تؤثر في التقييم كاستطلاع، حيث تؤكد أو تنفي الشك.

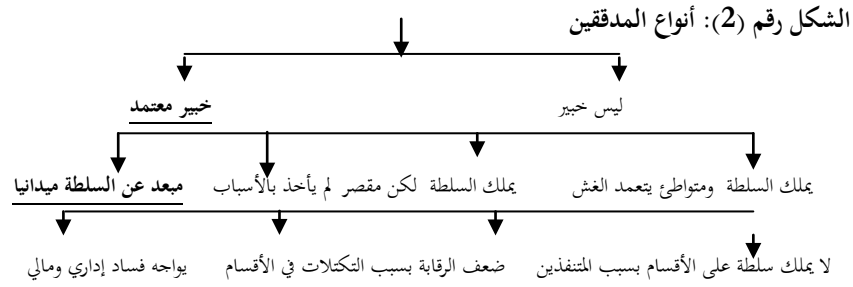
ويتم الاستعلام من خلال شركات متخصصة في تصنيف ائتمان الشركة، وبحث وضع الشركة في قائمة المتعثرين في البنك المركزي أو في القائمة السوداء، وتظهر من الشيكات المرتجعة غير القابلة للصرف، ومراجعة المحاكم والبورصة، ووزارة الصناعة والتجارة لبحث عقوباتها والغرامات، ومقابلة المدققين والموظفين للتحقق من رضاهم الوظيفي وخبرتهم، وبحث مشاكل الشركة من شركات أخرى تنافسها، ومراجعة شركة تأمينها للتعرف على تحصيل حقها خسائرها وتعويضها، ومتابعة وسائل الإعلام كالأرشفة للصحف، والاستعلام عن الشركة الصناعية من خلال وسائل التكنولوجيا والانترنت الجوجل والواتس أب أو الفيس بوك، وكذلك متابعة الدراسات الأكاديمية المحكمة، كذلك ظهرت نماذج مالية تساعد في التحليل المالي، وفيما يلي توضيح لنماذج التنبؤ المالي بالفشل مثل ألتمان.

هناك مؤشرات العجز عن دفع الالتزام، وهي: حوادث عجز الشركة عن تسديد الالتزامات في الوقت المحدد، وتكرار طلب الشركة لتأجيل تسديد القسط، وطلب تسهيلات جديدة وتكون غير مبررة، وتغييرات متكررة في الإدارة، وتغييرات متكررة في السياسات المحاسبية ومدققين الحسابات، وظهور دائنين جدد لم يتم توضيحهم مسبقاً، وإعداد الموازنات المستقبلية على افتراضات غير معقولة، وفقد خبراء، والمنافسة الشديدة، والغش والخداع، وهناك أسباب غير معروفة نتيجة ارتفاع الجهالة في الشركة، وبحيث لا يمكن اكتشافها (فايق جبر النجار، 1997).

4- أوراق عمل اللازمة للتحقيق في جودة تدقيق الشركة الصناعية محاسبياً

تتطلب جودة تدقيق القيود المحاسبية في استثمارات المصرف الإسلامي، اتفاق مدقق الحسابات الداخلي وهيئة الرقابة الشرعية ومدقق الحسابات الخارجي على حجم القيد المحاسبي ومكانه وزمن قيده، وأن على المحلل المالي التأكد من ذلك بالإضافة لفهم مصطلحات المدققين الشرعية والمحاسبية (عبد العزيز الخياط، 2000)، وقاعدة الشك تدعو للاعتماد على الشكل التالي في تقدير ضعف المدقق حتى يثبت قدرته على الدفاع عن القيود المحاسبية ويثبت عدم تقصيره، وتظهر التساؤلات: هل هناك خطأ محتمل بسبب بيانات محاسبية خاطئة تحدث خطأً جوهرياً كالربح

تجعله خسارة؟ أو الخطأ غير جوهري؟ ما أثر البيانات المحاسبية أو الخطأ بسبب إغفال أجهزة الرقابة بحيث يظهر بيانات خارج القوائم تؤثر في دقة التحليل المالي؟ (حد، 2015)، وينبغي على المدقق تصميم وأداء مزيد من إجراءات التدقيق التي تستجيب طبيعتها وتوقيتها ونطاقها للمخاطر المقيّمة للأخطاء الجوهرية بسبب الاحتمال عند مستوى الإثبات (إصدارات المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة، 2009). ويظهر الشكل أنواع المدققين كما يراه الباحث:



5- أوراق العمل اللازمة للتحقيق في بنود القوائم المالية للشركة الصناعية

ويتطلب بحث سلبيات وإيجابيات الشركة من المحلل المالي التحقيق في أدوات التمويل والاستثمار في الشركة، والتحقيق في البدائل المتاحة للشركة الصناعية، والتحقيق في إعادة الهيكلة المالية، والتحقيق في تحقق مصالح المتعاملين مع الشركة الصناعية، كذلك التحقيق المقارن بين أنواع القوائم المالية.

5-1 أوراق عمل اللازمة للتحقيق في سلبيات وإيجابيات بنود قائمة المركز المالي

تعد القوائم المالية وسيلة للتعرف على نشاط الشركة وأدوات تمويلها واستثمارها، ويمكن من خلال القيود المحاسبية دراسة نقاط قوة وضعف الشركة تبعا لكل بند موجود في الأصول والمطلوبات وحقوق الملكية.

5-2 أوراق عمل اللازمة للتحقيق في سلبيات وإيجابيات البدائل المتاحة للشركة الصناعية

ولا بد من تقييم البدائل المتاحة للشركة لمعرفة قوة وضعف إدارة الشركة، فالطرق المتاحة للاستثمار أو التمويل متعددة وكل منها له سلبياته وإيجابياته، وعلى المحلل المالي كشف قدرة الإدارة على الاختيار الإيجابي من بين البدائل المتاحة، والقاعدة التي تحكم قوة الشركة هي: أي منشأة تكون ضعيفة الكفاءة إذا استطاعت منشأة أخرى إنتاج نفس الكمية من المخرجات بكمية من المدخلات أقل ودون زيادة في إي مورد (خالد منصور الشعي، 2004).

5-3 أوراق العمل اللازمة للتحقيق السلبيات والإيجابيات إعادة الهيكلة المالية

وتعد القيود المحاسبية في القوائم المالية متغيرة نتيجة التغيرات في بيئة الشركة، ومنها التغير في إعادة الهيكلة المالية وتطوير أدواتها الاستثمارية والتمويلية كوسيلة للتعديل في الهيكل أو الإضافة عليه، حيث يوجد علاقة بين تطوير الأدوات المالية والتطوير الاقتصادي بسبب تشجيع الاستثمار (Pedro and Erwan, 2010)، ويترتب على إعادة الهيكلة المالية التعديل على بنود الأصول أو الخصوم أو حقوق الملكية أو التعديل الكلي من خلال نقل نشاط الشركة إلى نشاط آخر تبعاً لتغيرات في البيئة، وتظهر المشكلة في صحة اختيار الطريقة خوفاً من الآثار السلبية المتمثلة بالخسارة أو فقد المتعاملين والسمعة وفقد ربح. ومن الأمثلة: عقد الإجارة المنتهية بالتسليم يوضح عملياً بالجوهر الاقتصادي يبين أن المستأجر سيدفع الأقساط مقابل الحصول على المنافع كأجرة لكن الشكل القانوني هي عملية بيع أي أن المستأجر قانوناً قد اشترى لكن بالتقسيم، بحيث يزيد حجم الخصوم، وقد استغل هذا الأمر لخفض الضريبة باعتبار الأقساط تكاليف تأجير (مهند وإياد، 2014).

ويعد تطوير المنتج بطرق متعددة وسيلة من وسائل إعادة الهيكلة للمنتج كما يمكن أن تعدل الشركة في نشاطها لإعادة الهيكلة. ولا بد من فهم كل بند وأثره في التحليل المالي، فقد يعتمد المحلل المالي على صافي الربح في تقييم الشركة وليس على الإيراد، باعتبار أن الإيراد لا يعطي خصم التكاليف، إلا أن اعتماد الربح بدلاً من الإيراد لن يوضح أثر منتج مطور تم طرحه حديثاً، حيث يباع بتكاليف عالية وقد يباع بخسارة مما يظهر أن الشركة خاسرة بينما هناك احتمال كبير لتحقيق أرباح مرتفعة عند وصول المنتج لمرحلة نمو مبيعاته، مما يفرض مراعاة محددات اختيار طريقة القياس والمؤشرات لتتناسب مع تقييم مناسب (دانيال م. ستويل، 2002).

5-4 أوراق العمل اللازمة للتحقيق السلبيات والإيجابيات تحقق مصالح المتعاملين مع الشركة الصناعية

كما يمكن التعرف على القيمة المضافة من العقد لكل من الدولة والعمالة والمقرض والمساهمين والعملاء، فكل منهم له مصلحته وأي طريقة مما سبق يمكن أن تحقق جزءاً من القيم المضافة، ورضا المتعاملين يعني تقديمهم الدعم للشركة عند حدوث الضعف ليظهر قوة الشركة، أي أن نتائج التحليل المالي يجب أن تتفق مع الواقع، فكما لا يجوز أن تخالف الواقع داخل المنشأة، كذلك لا بد أن ترتبط واقعياً بانتفاع المعنيين بالشركة، ولأن المنتفعين متعددين ويمكن أن تختلف حاجاتهم من التعامل مع الشركة، فالسلبيات تظهر عند فقد مصلحة أحد المتعاملين، ومن ذلك المصالح

العامة والخاصة وتعارضها مع مصلحة الشركة والتي يظهر أثرها اقتصاديا بضعف التنمية (مانسفيلد و بيهرافيش، 1988)، كذلك تتأثر مصالح العاملين بالشركة (أحد، 2009).

5-5 أوراق العمل اللازمة لتحقيق السلبات والايجابيات بالمقارن بين أنواع القوائم المالية

وتعد القوائم المالية بيانا شاملا لاستثمارات وتمويل الشركة، وتلخيص لأدائها المالي وفق أهداف المنشأة وبيئتها. وتتأثر القوائم المالية بالقيود المحاسبي لكل عملية وعقد في الشركة، وقد طورت القوائم المالية تبعا للتخصص في عرض حاجة معينة بالإضافة لتفاصيل الإيضاحات. وأنواع القوائم المالية المختلفة تساعد في التحليل المالي بناء على الهدف من كل قائمة مالية معدة كمحاسبة البيئة ومحاسبة الموارد البشري (محمد، 2007). و (نظام حسن وإياد شاكروزينب جبار، 2009) و (Abdullah, 2015). كما يظهر الحاجة إلى سؤال الموظفين في الشركة (Anuj and Prabin, 2012) باعتبارهم المنفذون المباشرون للعملية والعقد حيث يلتزمون تطبيق معايير تقديم الخدمة ومعايير قيد محاسبة العملية تبعا لأوامر الإدارة، وهم الأكثر اطلاع على ضعف المعايير وشكاوى العملاء، ومع ذلك هناك محددات تؤثر في القوائم تحد من تحقيق الأهداف، ولا بد من التحقق من ترابطها وتكاملها في تقديم البيانات اللازمة للمحلل المالي.

النتائج والتوصيات: ظهر من الدراسة النتائج التالية:

- 1 - نتيجة دراسة الحالة توضح أثر مشاركة البنك الإسلامي الأردني في شركة صناعية لدعم الصناعة المحلية للمواسير المعدنية سلبا في قيمة أصول البنك بسبب انخفاض قيمة حقوق الملكية في الشركة، وانخفاض قيمة سهمها في البورصة، وتعكس ضعف رضا العملاء عن التعامل في خدمات تمويلهم لشراء المواسير المعدنية.
- 2 - تؤثر أوراق العمل التحضيرية في صحة تقييم استثمار البنك الإسلامي في رأسمال الشركة الصناعية من حيث الزمن المحدد لتحصيل البيانات اللازمة سواء كانت مرحلية خلال السنة أو سنوية أو تاريخية أو المتوقعة.
- 3 - يجب أن تكون أوراق العمل مرنة تبعا للحاجة فتراعي الاستعلام، والتحقق في جودة التدقيق المحاسبي وكشف السلبات والايجابيات من القوائم المالية تبعا للتحقيق في البدائل المتاحة للشركة الصناعية، وإعادة الهيكلة المالية وتحقيق مصالح المتعاملين مع الشركة الصناعية والتحقق المقارن بين أنواع القوائم المالية وتكاملها.

وبناء على ذلك أوصى الباحث بأعداد أوراق العمل اللازمة لبحث سلبيات وإيجابيات الشركة الصناعية بقصد التوصل إلى تقييم مناسب لأحد أصول البنك الإسلامي الأردني وتقييم الخدمات التي لها علاقة بها، كما في الجداول رقم (4) وحتى جدول رقم (11)، والتي تمثل أوراق العمل المحتملة لمنع تقصير المحلل المالي، ويتم البحث عن أي نقاط ضعف كما في الجداول التالية التي أعدها الباحث كوسيلة بحث جدية الرقابة والمتابعة، وبحث الاحتمالات الواردة في الجداول كوسائل مساعدة للمحلل المالي في ضبط البيانات المحاسبية والمالية التحضيرية لاستكمال التحليل.. جدول رقم (4): أوراق عمل الاستعلام عن نقاط ضعف الأقسام الإدارية في الشركة الصناعية لأغراض التحليل المالي

قسم الإنتاج	قسم الموارد البشرية	القسم القانوني	قسم نظم المعلومات	قسم التسويق والمبيعات	قسم المالية والمحاسبة
زيادة المردودات من المبيعات (برد العميل السلع بعد شرائها لأنها لا توافق المواصفات أو بسبب التلف)	زيادة البطالة المقنعة بتوفر موظفين لا حاجة لهم	خسارة قضايا رفعها العملاء على الشركة	استخدام برامج دون القدرة على إنتاجها أو التعديل عليها بحيث تتبع الشركة ما يمليه عليها بائع البرنامج	بيع سلع بأسعار منخفضة نتيجة فقد الطلب عليها	ظهور خطأ في القيد المحاسبي
زيادة تكاليف الإنتاج	توظيف الأقارب والمعارف دون الخبرة والمهارات	خسارة قضايا رفعها الشركة على العملاء	خروج أسرار الشركة إلى المنافسين وقد تسببت بخسائر	فقد أسواق الشركة بسبب المنافسين	ظهور خسائر أو انخفاض الربح دون سبب مقنع
زيادة مصاريف الصيانة للألات	توزيع الحوافز دون معايير أو تبعاً لأتباع الشلة	زيادة النزاعات القضائية مع العاملين	عدم تقديم معلومات في الوقت المناسب أو تقديم معلومات خاطئة تسببت بخسائر	تعثر الديون التي يجب على العملاء دفعها بأحجام غير متوقعة	ظهور حالات زيادة التكاليف دون سبب واضح
ضعف الطلب على المنتجات	عدم توفير شعور بالأمان كالتأمينات للصحة والضمان الاجتماعي	كثرة التعديلات في القوانين دون مبرر	تأخير عمليات التوثيق والمتابعة للبيانات نتيجة أعطال كهربائية وإلكترونية متكررة	تقديم عروض لبيع السلع بثمن مؤجل غير متوقعة	فقد أصول (استثمارات) دون سبب مقنع
ظهور مشكلات	فصل عمالة	القرارات التعسفية	فقد خبراء نظم المعلومات	فقد المندوبين	زيادة الخصوم دون

العمالة وتمردهم على العمل	وموظفين دون أسباب مقنعة	في حق الموظفين	الذين كانوا يعملون في الشركة	سبب أو عدم توزيع الأرباح دون سبب

جدول رقم (5) أوراق عمل التحقق من تدقيق العمليات السابقة والحالية والمستقبلية لأغراض التحليل المالي

حالات ظهور الجهالة	المشكلة التي تحتاج إلى علاجها	العلاج
1- المحاسب في المؤسسات الإسلامية يقيّد كل عملية بدقة ويتابع حدوث كل عملية ولم يرد خطأ قانوني لكن ورد ما خالف التشريع الفقهي ولم يتوافق مع الأحكام الشرعية	ليست المشكلة قانونية، فالقيّد صحيح قانوناً لكن المشكلة هي فقد الحكم الشرعي كفقّد صحة استحقاق الثمن أو صحة العقد وقد يؤدي للفسخ فيمنع ظهور القيد المحاسبي فقهيًا	التزام الشريعة نتيجة تدقيق هيئة الرقابة الشرعية ومراقبتها لثبات صحة كل عقد شرعا
2- المحاسب يقيّد كل عملية بدقة ويتابع حدوث كل عملية تبعاً لمعايير محاسبية منضبطة لكن حدث خطأ	المحاسب قد يخطئ لكن بغير تعمد	التدريب ووضع مدقق داخلي يتابعه
3- المحاسب يقيّد كل عملية بدقة ويتابع حدوث كل عملية وهناك مدقق داخلي يتابعه للتأكد من عدم ورود خطأ لكن ورد خطأ ويؤكد ذلك المدقق الخارجي	المحاسب قد يخطئ لكن بغير تعمد والتدقيق الداخلي يخطئ أيضاً وقد يكون غير متعمد وقد يكون متعمداً	تحتاج إلى إصلاح التدقيق الداخلي
4- المحاسب يتابع كل عملية وبقيدتها بدقة، وهناك مدقق داخلي يتابعه للتأكد من عدم ورود خطأ، لكن ظهرت أخطاء مع الضعف في التدقيق الداخلي بشهادة المدقق الخارجي	المحاسب قد يخطئ لكن بغير تعمد والتدقيق الداخلي يخطئ أيضاً وقد يكون غير متعمد وقد يكون متعمداً	تحتاج إلى رأي خارجي كشاهد ومحكم كمدقق الحسابات الخارجي
5- المحاسب لا يقيّد كل عملية ومنها ما تتم دون قيد، والتدقيق الداخلي ضعيف ولا يملك سلطة، أو هناك اتفاق بينهما، وهناك احتمال اتفاق بين المحاسب والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي أو مع توفر قرائن تثبت ذلك ولم يتوفر إثبات الضرر	المحاسب يخطئ متعمداً والتدقيق الداخلي يخطئ متعمداً وهناك مدقق خارجي يساعدهم	تحتاج إلى مدقق خارجي آخر يثبت التحايل لمحاسبه بالاشتراك بالتحايل
6- المحاسب لا يقيّد كل عملية ومنها ما	المحاسب يخطئ متعمداً والتدقيق	تحتاج إلى المحاسب الجنائي

يثبت التحايل	الداخلي يخطئ متعمدا وهناك مدقق خارجي يساعدهم كما أن المدقق الخارجي الآخر متعاون معهم	تتم دون قيد والتدقيق الداخلي ضعيف ولا يملك سلطة أو هناك اتفاق بينهما وهناك احتمال اتفاق بين المحاسب والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي بشهادة الموظفين أو توفر قرائن تثبت ذلك مع الضرر
تحتاج إلى مكافحة الفساد حسب سطوة المتنفس	المحاسب ومدقق الحسابات الداخلي ملزم بإحداث الخطأ وفق قانون الذي وضعه الإداري المتنفس وفي حال عدم التنفيذ يحق للمتنفس طردهم	7- المحاسب ومدقق الحسابات الداخلي ملزم بقيد العمليات تبعا لسلطة المسؤول المتنفس من حيث الحجم والزمن والمكان أو عدم إثبات القيد بشهادة موظفين من الشركة والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي

جدول (6): أوراق عمل التحقق من سلبيات وإيجابيات بنود قائمة المركز المالي لشركة صناعية لأغراض التحليل المالي

البند	الإيجابيات	السلبيات
الأصول	الاستثمارات	
الأصول الثابتة	هي تمثل قيمة المنشأة المنتجة على أرض الواقع والتي تدعم سمعتها في السوق بما يسهل تقاسم القروض لها أو زيادة عدد المساهمين فيها	صعوبة بيعها وحاجتها لوقت بسبب قيمتها المرتفعة والحاجة لتوفر مستفيد حقيقي منها نتيجة التخصص في الإنتاج، حيث يفرض لمزاولة نشاط الإنتاج توفر معايير للإنتاج من ممتلكات بمواصفات معينة
أثاث	وسيلة للترويج لسمعة الشركة وراحة العاملين والمتعاملين	الحاجة للصيانة الدورية وانخفاض سعره بسبب الإهلاك
سيارات	وسيلة لخفض تكاليف النقل وتوفيرها في الوقت المناسب دون تضييع أي فرصة للبيع كما أنها وسيلة للترويج لسمعة الشركة وراحة العاملين والمتعاملين	الحاجة للصيانة الدورية وانخفاض سعره بسبب الإهلاك
آلات	وسيلة لإنتاج كمية السلع بالمواصفات المطلوبة وبالكمية المطلوبة وفي الوقت المطلوب بالتكلفة المناسبة	الحاجة للصيانة الدورية وانخفاض سعره بسبب الإهلاك
مباني	وسيلة حماية وحفظ للإنتاج والعاملين والآلات بحيث يمكن توفيرهم في الوقت	الحاجة للصيانة الدورية وانخفاض سعره بسبب الإهلاك

	المناسب وبالمكان المناسب وفي الكلفة المناسبة، وقد تزيد قيمتها نتيجة فتح الشوارع لتسهيل الوصول للمصنع أو نتيجة زحف العاملين والبناء حول المصنع.	
أرض	متطلب أساسي كمعيار لإقامة المصنع أو كاستثمار مستقبلي ببيع جزء منها عند ارتفاع السعر	احتمالا انخفاض سعرها نتيجة التعديل على تقسيمات المنطقة بتحويل المنطقة إلى منطقة إسكان بعد أن كانت تجاري أو فتح شوارع على مصانع منافسة بما يزيد التكاليف على هذا المصنع. أو تحويل الأرض لمكب نفايات يمنع السكن حوله لأسباب صحية.
حقوق الابتكار والشهرة	يعطي قيمة للأصول إضافية تبعا للملكية شيء له قيمة في السوق، ويمكن أن تؤثر اسم الشركة كما في مطاعم ماكدونالد لتحقيق عوائد إضافية حول العالم	قد تكون القيمة غير معتبرة أو لا يمكن تقديرها كما هو متوقع إلا بشروط معتبرة من وزارة التجارة والصناعة وعند تحققها قد تخضع لضريبة إضافية.
أصول أخرى	هذا البند يخضع للمعيار المستخدم بحيث يفصل الأوراق المالية لأغراض المضاربة عن الأوراق مالية لأغراض التملك وتحقيق إيراد دوري، كإمكانية عمل محفظة استثمارية من أسهم منخفضة المخاطر مع تحقيق عائد بقصد حفظ الأموال وجزء من أسهم مرتفعة المخاطرة للمضاربة فيها كما يمكن شراء أسهم لشركة بقصد عمل تحالف معها لدعم تسويق بضاعتها أو تقوية قدرتها التنافسية وتحصيل ربح موزع في نهاية السنة.	تذبذب السعر بانخفاض قيمتها أو تعرض الشركة التي تملك أسهمها للتصفية، أو مشكلة الخداع كما حدث عند شراء سندات عقارية دولية لدعم مركز الشركة واتضح أنها خاسرة.
الأصول المتداولة	هي استثمارات قصيرة الأجل تساعد في تحصيل تدفق نقدي كعائد لتسديد التزامات قصيرة الأجل دون الحاجة للبحث عن طريقة تمويل جديد بزيادة الخصوم وحقوق الملكية	الاستثمارات قصيرة الأجل تحقق عوائد منخفضة مقارنة بالاستثمارات الطويلة، إضافة إلى تأثيرها بتذبذب السعر في السوق والتعديلات القانونية المتعددة

نقدية	توفر نقد حال لدفع الالتزام عند الطلب	زيادته عن الحاجة يفوت فرصة لاستغلاله في مشروع يحقق ربح إضافي وانخفاضه يؤدي لعجز في دفع الالتزام
أوراق مالية	وهي تمثل شراء أسهم وسندات لأغراض المضاربة بها محليا ودوليا.	تذبذب السعر بانخفاض قيمتها أو تعرض الشركة التي تملك أسهمها للتصفية، أو لمشكلة الخداع، كما حدث عند شراء سندات عقارية دولية وحدثت الأزمة المالية
أوراق قبض	إمكانية زيادة المبيعات بالبيع بالديون من خلال الكمبيالات المؤجلة أو المقسطة وإمكانية بيع هذه الكمبيالات بخضم في السوق لتحصيل سيولة سريعة ففي هذه مراعاة لتوثيق عقد البيع بالكمبيالات أو شيكات	تعثر العملاء في الدفع مما يؤخر تحصيل التدفق النقدي في وقته وقد لا يدفع فتفقد الشركة قيمة ما بعته خاصة في مجتمع اعتمد شراء سلع مؤجلة بقصد بيعها نقدا بأقل من قيمتها للحصول على نقد لسداد ديونه السابقة ومنه ما يعرف بالتورق.
الذمم المدينة	لا يوجد فيها توثيق بكمبيالات أو شيكات وإنما وسيلة لزيادة المبيعات باعتماد وصل البيع فقط لعملاء ذو سمعة ممتازة في السوق وبناء على تجارب سابقة	تعثر العميل ومشكلة التحصيل إضافة لمشكلة بيع الديون حيث أنها غير موثقة كما في أوراق القبض مما يعني أن مخاطرها الائتمانية مرتفعة
مخزون بأنواعه	احتمالات تعرض السلع المخزنة للاحتكار في السوق بما يقلل فرص الحصول عليها في الوقت المناسب للإنتاج أو احتمالات ارتفاع سعرها بسبب زيادة الطلب عليها	التكاليف الإضافية بسبب التخزين كالإيجار والتأمينات والحفظ والحراسة إضافة لاحتمالات التعرض لمخاطر الحريق أو التلف أو السرقة. كما يمكن أن يتعرض السوق لزيادة العرض بسبب سلع دوليا مما يخفض سعرها.
مصروفات مدفوعة مقدما	الحصول على خصم مقابل الدفع مقدما أو تفادي زيادة قيمة المصروفات مستقبلا كتكاليف التنظيف والصيانة.	تفويت فرصة للاستثمار بسبب تأجيل استغلال النقدية. وانخفاض قيمة المصروفات بعكس المتوقع مستقبلا
الخصوم	القروض	
الخصوم قصيرة الأجل	تمثل طرق الاقتراض قصيرة الأجل بحيث لا تتحمل الشركة كلفة ديون مرتفعة	الحاجة إلى دفع الالتزام عند وقته، فكلما زادت القروض قصيرة الأجل كلما زاد حجم الأصول قصيرة الأجل وقل الربح مقارنة بالاستثمار طويل الأجل إضافة إلى تأثرها بتذبذب السعر في السوق والتعديلات

		القانونية المتعددة إضافة للتعديل على التكاليف كإضافة عمولات على الفائدة السنوية وبدل مخاطرة.
أوراق دفع	الحصول على السلع أو الخدمات الحالية مقابل دفع مؤجل أو مقسط بكمبيالات أو شيكات مؤجلة الدفع سواء بنكية أو شيكات تأمين، وإمكانية الحصول على خصم عند السداد	الالتزام بالدفع ضمن فترة قصيرة كما يوجد مخاطر انتقال المطالبة بالدين إلى طرف آخر يضع شروط أخرى في حال التعثر نتيجة بيع الكمبيالات لطرف آخر.
الذمم دائنة	لا يوجد فيها توثيق بكمبيالات أو شيكات وإنما وسيلة لزيادة المشتريات باعتماد وصل البيع فقط لعملاء ذو سمعة ممتازة في السوق وبناء على تجارب سابقة	تعثر العميل ومشكلة التحصيل إضافة لمشكلة بيع الديون حيث أنها غير موثقة كما في أوراق القبض مما يعني أن مخاطرها الائتمانية مرتفعة وتعثرها يعني فقد السمعة
قروض قصيرة	تمثل طرق تمويل بقرض قصير لتغطية دفع الالتزام في حال عدم كفاية التدفقات النقدية والنقدية في الأصول قصيرة الأجل	الالتزام بالدفع ضمن فترة قصيرة، وكلما كانت الفائدة متغيرة كلما تعرضت الشركة لزيادة بدل المخاطرة والفائدة.
الخصوم طويلة	طرق تمويل الاستثمار بالاقتراض لفترة طويلة وبمبالغ كبيرة بما يمكن من تحقيق أعلى عائد نتيجة ارتباطه باستثمار طويل الأجل بما يساعد في قيام التحسين على المبيعات أو التوسع.	الالتزام بالدفع ضمن فترة طويلة، وكلما كانت الفائدة متغيرة كلما تعرضت الشركة لزيادة بدل المخاطرة والفائدة، واحتمالات التعثر قد تؤدي لتصفية الشركة
سندات	تقدم الشركة صك يوضح قيمة الديون والفائدة عليها بحيث يكون للمشتري الحق ببيعها في البورصة متى شاء	السندات تفرض على الشركة تكوين احتياطي لإطفائها عند الأجل وكلما كانت الفائدة متغيرة كلما تعرضت الشركة لزيادة العمولات وبدل المخاطرة والفائدة، واحتمالات التعثر قد تؤدي لتصفية الشركة
قروض طويلة الأجل	تلجأ الشركة للاقتراض طويل الأجل من البنوك أو شركات تقوم مقامها مقابل فوائد خاصة عندما لا تستطيع تطبيق شروط طرح سندات في البورصة	كلما كانت الفائدة متغيرة كلما تعرضت الشركة لزيادة العمولات وبدل المخاطرة والفائدة، واحتمالات التعثر قد تؤدي لتصفية الشركة
حقوق الملكية	المالك: فتمثل ملكية الشركة ومن سيحصل على الأرباح كما تمثل من أكبر الخاسرين في حال التصفية وترتبط بأبها أفضل الاقتراض أو المشاركة برأس المال تبعاً لحالي النمو والانكماش	
رأس المال	قد يكون من أصحاب الأسهم الممتازة	وكلما زاد التمويل من المساهمين في حال نمو

الذين يحصلون على عائد إلزامي كل سنة من الشركة أو من أصحاب الأسهم العادية الذين لا يحصلون إلا على عائد سنوي إذا تم اعتماد توزيعه فقط. يمثل حجم الأسهم وقيمتها للمشاركين في ملكية الشركة وكلما قل التمويل من المساهمين الجدد باكتتاب جديد في حال نمو الشركة كلما زاد عائد المساهمين القدماء لكن في حال الانكماش حيث يكون العائد منخفض واحتمال الخسارة فزيادة عدد المساهمين الجدد باكتتاب جديد ليشتركوا في المخاطر	الشركة قل عائدهم بسبب مشاركة مساهمين جدد في الربح، كما يمكن للمساهمين الجدد تملك الشركة بعد شراء أسهم القدماء والتحكم بالإدارة لصالحهم.
احتياطي قانوني	تفرض الدولة احتياطي إلزامي يقتطع من الأرباح السنوية والذي لا يوزع على المساهمين بقصد دعم مركزها المالي في حال حدوث أزمة.
احتياطي اختياري	عادة ما تفرضه إدارة الشركة لأغراض احتمالات دفع التزامات عليها أو بقصد التوسع بقصد دعم مركزها المالي.
	يفقد أصحاب السهم العادي جزءا من الربح غير مسترد عند بيعهم الأسهم بعد الاقتطاع، كما أنّ الاحتياطي قد يمثل نقدا غير مستغلا تبعا للقيود كالتزام بإيداعه في البنك المركزي كضابط.
	يفقد أصحاب السهم العادي جزءا من الربح غير مسترد عند بيعهم الأسهم بعد الاقتطاع، كما أنّ الاحتياطي قد يمثل نقدا غير مستغلا تبعا للقيود الإدارية

جدول رقم (7) أوراق عمل التحقيق في إيجابيات وسلبيات البدائل المتاحة لتحصيل مادة أولية في الشركة الصناعية لأغراض التحليل المالي

نوع العقد	الأثر المترتب عليه
أخذ قرض من البنك بفائدة لشراء المادة الأولية	السلبيات: تحمّل فائدة القرض، ويزيد الفائدة بزيادة المخاطر وهامش الربح والعمولات للبنك، ولا يتحمّل البنك الخسارة التي ستقع فيها شركة السيارات، ويمكن للبنك بيع القرض بخفض لطرف آخر يمكن أن يتخذ إجراءات تضر بسمعة الشركة والتحكم بإدارتها من منافسين. الإيجابيات: إمكانية استغلال القرض لزيادة الإنتاج مع زيادة الربح التشغيلي والذي يعرف بالرفع التشغيلي، وكذلك تقليل

	الضريبة باعتبار الفوائد على القرض تدفع كمصروفات تخصم من الربح الخاضع للضريبة بما يخفض حجم الضريبة، والذي يعرف بالرفع المالي
شراء المادة الأولية كمادة أولية بعقد بيع مؤجل الثمن أو مقسط	السليبيات: عدم توفر منتج يقلل بذلك لأن المادة الأولية لها استعمالات كثيرة، وليس من مصلحة البائع بيعه بالأجل أو التقسيط ما دام يباع بطلب مرتفع. وتتكرر مشكلة بيع الديون بخضم إذا وثق العقد بكمبيالات أو شيكات، بحيث يمكن أن تنتقل إلى المنافسين ليتحكموا بالإدارة أو يؤثروا في سمعتها. الايجابيات: استغلال السيولة النقدية في الشركة قبل دفعها كثمن للمواد الأولية، وإمكانية الحصول على وقت لاستغلال إنتاج المادة أولية وبيع المنتج من سيارات لسداد الثمن.
شراء المادة الأولية وتخزينه في مخازن	السليبيات: تجريد السيولة النقدية في مخزون المواد الأولية، والتعرض لتذبذب السعر نتيجة فترة التأخير في استغلال المواد الأولية، فقد ينخفض قيمته قبل تصنيعه فيكون تكاليف التخزين مرتفعة وتكاليف شراء المادة الأولية بالثمن السابق مرتفعا بحيث تصبح التكاليف مرتفعة فيقلل الربح أو يرفع ثمن السيارة. الايجابيات: توفير المادة الأولية في حالات زيادة الطلب المحتمل مستقبلا بما يزيد السعر، فيحفظ قدرة الشركة على تقديم منتج السيارة بسعر مناسب لينافس المصانع الأخرى، كما تساعد هذه الطريقة في استغلال فائض السيولة والمرافق غير المستغلة في المصنع كالمخازن مع توفر فائض العمالة.
شراء حق استلام مادة أولية بكمية محددة مستقبلا من مالك حق الاستلام بعقد أولي مؤجل	السليبيات: شراء حق الاستلام يحتاج إلى ضمانات من بائع الحق لاحتمال عدم الوفاء، حيث تعارف تجار المشتقات على تقديم تعويض عند عدم الوفاء في الوقت المحدد، وهذا سيؤدي لخسارة الشركة فرصة التصنيع في الوقت المحدد وفقد عملاء إضافة لدفع تعويضات بدل التأخر في تسليم العملاء. الايجابيات: إمكانية شراء المادة الأولية بثمن منخفض مستقبلا رغم احتمالات ارتفاع الأسعار ودون أن تدفع الشركة الثمن مقدما
المشاركة بدخول شركة تعدين كشريك لشركة التصنيع	السليبيات: تأمين بيع المادة الأولية المستخرج مما يحقق ربح مستمر لشركة التعدين في وقت يكون فيه المادة أولية بأسعار منخفضة وليس عليه طلب، مما يقلل ربح مساهمي الشركة الصناعية. الايجابيات: تأمين تحصيل المادة الأولية في وقت ارتفاع سعره

وندرته بما يقدم ميزة تنافسية للشركة المصنعة.	
السلبيات: الالتزام مع المورد وتحمل مشكلات المورد في التأخير والتعثر في استلام المادة أولية الايجابيات: تامين توفير المادة الأولية للمصنع لفترة طويلة بضمن محدد رغم احتمالات ارتفاع سعره مستقبلا	شراء المادة الأولية من مورد بعقد توريد بكميات محددة على فترات
السلبيات: قد ينخفض السعر عند التعاقد مما يزيد التكاليف ويزيد ثمن السيارة المصنعة الايجابيات: تحصيل أفضل عرض بأقل سعر لحظة التعاقد	عرض مناقصة على موردي المادة الأولية للحصول على أقل سعر
السلبيات: تأثر سعر المادة الأولية السكراب بسعر السوق فقد ينخفض السعر وبالتالي يزيد التكاليف التشغيلية من إدارة وعمالة، وتكون غير مجددة مقارنة مع الاستيراد أو الشراء من مورد رئيسي في الدولة. الايجابيات: توفير المادة الأولية تبعا لحاجة الشركة الصناعية	فتح فرع للشركة الصناعية لتجمع المادة الأولية الخردة (السكراب)
السلبيات: هو تمويل بقرض إذا لم يكن العقد مغطى القيمة من الشركة الصناعية، فيتعرض لسلبات القرض السابقة، كما قد يكون تكلفة تحصيل المادة الأولية من قبل المصنع كبيرة مقارنة مع المتوفر محليا بسبب الضريبة الجمركية المفروضة لحماية تصنيع المادة الأولية محليا الايجابيات: توفير المادة الأولية تبعا لحاجة الشركة الصناعية	فتح اعتماد مستندي لشراء المادة أولية المستورد

جدول (8) :أوراق عمل التحقق من سلبيات وايجابيات إعادة الهيكلة المالية لأغراض التحليل المالي

نوع التعديل	الايجابيات والسلبيات
أولا: تطوير الأداة: وقد يشمل التطوير طرق التعديل في المنتج بإضافة شروط أو حذف شروط أو قلب العقد الذي تتضمنه المنتج إلى عقد آخر أو دمج عدد من المنتجات في منتج واحد بحيث يكون لها كلفة واحدة وإيراد واحد لمنتج واحد وقد يتم تجميع عدد من المنتجات في منتج مع بيان كلفة وإيراد كل منتج على حدا، إدخال منتج جديد لأول مرة، أو الاشتقاق من العقود المؤجلة. ثانيا: التعديل في نشاط الشركة قد تغير التخصص في الإنتاج مع إجراء تعديل بسيط في خط الإنتاج كاستبدال التخصص من أكياس بلاستيك إلى أدوات منزلية أو يكون كليا كاستبدال الآلات الصناعية بآلات زراعية	الايجابيات: التخلص من منتج في حال انحدار، أو بقصد خفض التكاليف أو بقصد زيادة المبيعات أو بقصد خفض الخسائر. السلبيات: ارتفاع التكاليف غير المتوقعة وانخفاض المبيعات، وحدوث خسائر.

الجدول (9):أوراق عمل التحقق من مصالح المتعاملون مع الشركة الصناعية لأغراض التحليل المالي

المهتمين بنتائج التحليل المالي	نوع القرارات التي سيتم اتخاذها بناء على نتائج التحليل المالي
المساهمين أو المستثمر	شراء الأسهم بقصد تحقيق ربح من الأرباح المحتجزة أو بقصد تقوية مركزه الاجتماعي كمالك في هذه الشركة والسيطرة إداريا على القرارات لدعم مشاريعه خارج الشركة أو لتحصيل امتيازات كخصم على المبيعات شراء أسهم بقصد تحقيق إيراد سنوي يغني عن العمل، أو بقصد الحصول على وظيفة له ولعائلته، أو للتخلص من مخاطر السيولة كالتضخم وانخفاض سعر العملة المحلية، أو بقصد تقوية استثماراته في شركات أخرى، أو بقصد المضاربة بها في البورصة لتحقيق ربح غير اعتيادي
المورد أو المقرض	التأكد من توفر الحاجة للشركة كعميل يمكن أن يحقق من خلاله ربح، ومن قدرة الشركة على تطبيق إستراتيجية التوسع بما يزيد مبيعات المورد ويحقق ربحه، ومن قدرة الشركة على دفع الالتزامات مقابل الديون المؤجلة الدفع، وكشف جدوى احتمالات تقديم دعم إضافي للشركة في حال حدوث خسارة
المستهلك	تقديم منتجات بجودة مناسبة في الوقت المناسب في مكان المناسب بكلفة مناسبة، أو المشاركة في مناسبات تختص بالمستهلك بحيث ترتبط بها اجتماعيا، أو تقديم حلول لمشكلات المستهلك.
الدولة	المساعدة في تغطية الحاجات محليا بما يقلل حجم الاستيراد، أو المساعدة في جلب عملات أجنبية بسبب التصدير، أو تقديم إيرادات ضريبية ورسوم بطريقة مباشرة، أو تشجيع قيام منشآت أخرى تحقق ربح بحيث تزيد إيراد الضريبة بطريقة غير مباشرة كالمشاركة في التأمين ضد الحريق بدفع أقساطها والتي تعد إيرادا يحصل منه الضريبة. أو ربط إنتاج الشركة بقيام شركة أخرى تعدل أو تحول المنتج كي تزيد إيراد الضريبة، وقد تحل مشكلات اجتماعية كإيجاد فرص التوظيف لخفض البطالة، وحماية البيئة وتحسين مظهرها الخارجي، أو استصلاح أراضي، أو جلب تقنيات للتصنيع وزيادة الأمن، أو توظيف المعاقين، أو تحميلهم جزء من المشكلة الاقتصادية بخفض ربحهم نتيجة التسعير الإجباري والضريبة، أو تنمية أموال العاجزين والمرضى والقصّر بما يحفظ ثرواتهم وينميها حتى لا تتأثر سلبيا بالتضخم.
الموظف	الحصول على الراتب في الوقت المناسب، أو الحصول على التدريب كوسيلة لتطوير العامل، أو الحصول على امتيازات أو رتب (حوافز معنوية) أو توفير وسائل نقل والتعليم وترفيه ومرافق كالمدارس والمستشفيات، أو الحصول على

	قروض بضمان عملهم.
المانحين ممن يقدمون الهبات	شركات محلية تقدم المنح لدعم بقائها في السوق، أو شركات دولية تقدم المنح لدعم بقائها في السوق، أو الدولة ضمن بند النفقات في الموازنة
المبتكر	القدرة على متابعة أبحاث التطوير، أو القدرة على تحصيل إيراد جديد
القضاء	للتأكد من عمليات الخداع والتغدير في القضايا الإضرار، أو التأكد من حجم الديون والاستثمارات لأغراض التصفية
شركات تأمين	للتأكد من التزام دفع الأقساط في مواعيدها، أو تقديم منتجات جديدة تبعا لحاجة الشركة المستجدة، أو تقديم التعويض عند حدوث الخطر
شركات التصنيف الائتماني	لتقدير حجم المخاطرة في الشركة والتي تمنعها عن أداء الالتزامات الحالية أو المستقبلية والذي يترتب عليه قرار المقرض في عدم الإقراض أو رفع تكاليف الاقتراض، أو تحصيل تعويض مقابل إرشادات لرفع التصنيف الائتماني للشركة.

جدول رقم (10): أوراق عمل التحقق بالمقارنة بين القوائم المالية لأغراض التحليل المالي

أنواع القوائم المالية	ما الهدف منها
المركز المالي	توضيح من أين تمول الشركة استثمارات على المدى قصير وطويل الأجل وقيمة الاستثمارات والخصوم والتي تؤثر في حقوق المساهمين (توضح القيمة للاستثمار وليس عائدته) وهي تشرح وضع الشركة في تاريخ محدد، لكن لا توضح إيرادات الاستثمار كعائد للشركة ولا توضح تفاصيل العمليات التي تحدث في الشركة
قائمة الدخل	توضح عائد الشركة والتكاليف المتعلقة بها لتحقيق الربح من الاستثمارات ودفع الالتزامات، كما توضح القيمة المضافة للمعنيين بالتعامل بالشركة كتحقيق هدف المساهم، والعمل، والدولة، والمورد، والمقرض، والمجتمع بما يجعلهم يدافعون عن الشركة لكنها توضح النتائج بشكل عام دون تفاصيل العمليات
التدفقات النقدية	توضح الحركات التي حدثت في الشركة لأغراض التمويل والاستثمار ولأغراض تشغيلية تبعا لحركة النقد من الصندوق واليه فهي توضح ملخص للعمليات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية لكن تحتاج الى توضيحات أكثر للتعرف على العمليات في المستوى التنفيذي والمتوسط والمستوى العليا
قائمة المصروفات والتسويق	توضح المصروفات المؤثرة في زيادة تكاليف المبيعات وتوضح أثر زيادتها في زيادة المبيعات للشركة، وجدوى الإدارة التسويقية والعمليات التسويقية

قائمة رأس المال العامل وهي توضح كيفية تغطية الاستثمارات قصيرة الأجل للالتزامات قصيرة الأجل بتفاصيل أكثر وتساعد في توضيح التفاصيل المؤثرة في نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة وفهم رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة	
القائمة الخضراء توضح التعديل على قيمة الأصول لأسباب بيئية، إذ توضح أثر البيئة في إعادة تقييم الأصول برفعها نتيجة حماية البيئة أو خفضها والغرامات التي على الشركة والتي لا يجوز ظهورها في المصروفات بقصد خصم الضريبة، فإنّ القوائم المالية تتأثر بعوامل يمكن أن تعدل في القائمة الواحدة، ويمكن أن تزيد عدد القوائم، وهذا يعني أن التحقيق ليس له حد مفروض في قائمة معينة ولكل الشركات لتكون في نموذج واحد بل تتأثر بيئة الشركة الداخلية فبعض الشركات تتعرض للعقوبات في حين أن بعض الشركات تتلقى دعما، وكما تختلف العوامل المؤثر في بيئة الشركة كذلك تتأثر بالبيئة الخارجية وكلما كانت العوامل المؤثرة كثيرة وكثيرة التغير كلما كانت معقدة تحتاج لتفاصيل أكثر وجهد أكثر من المحلل لتقديم تقرير يوضح التقييم الحقيقي.	
قائمة حقوق الملكية توضح تفاصيل القيود المحاسبية التي تتعلق بحقوق المساهمين موضح كل أنواع التمويل من غير الخصوم	
قائمة حساب الموارد البشرية توضح التعديل في قيمة الأصول تبعا للتعاقد مع خبراء بعقود عمل في الشركة، إذ توضح نقاط قوة الموظفين وضعفهم بحيث تزيد قيمة الشركة باعتبار أن الموظفين الخبراء أصول إضافية له، حيث ظهرت حاجة التحقيق في قوة الموارد البشرية باعتبار أنّ فيها خبراء وعمالة مدربة وأهم قد وقعوا عقودا مع الشركة تحتكر عملهم لديها، حيث تملك المنشأة نقطة قوة بسبب الموارد البشرية، فإنّ كان الموارد البشرية نقطة قوة للشركة فلماذا لا يكون لها قيمة في قائمة المركز المالي التي توضح قوة مركز المنشأة المالي؟ وقد توفرت عدد من الأفكار حول كيفية تعديل قائمة المركز المالي بحيث تشمل بحث نقاط قوة الشركة تبعا لقوة الموارد البشرية، حيث اعتبرت الموارد البشرية استثمار للشركة كآلات لأنها تقدم ساعة عمل تبعا لعقد العمل كعامل أو كمدير، ويمكن حصر ذلك تبعا لمدة العقد	
القوائم المالية التقديرية تبعا لإستراتيجية الشركة وخططها المالية المتوقعة ستوضح نقاط قوة الشركة ونقاط ضعفها مستقيلا بناء على احتمالات يتوقعها المدير المالي، ويترتب عليها توقع العمليات والعقود المستقبلية	

جدول رقم (11) :أوراق عمل التحقق من ترابط وتكامالقوائم المالية لأغراض التحليل المالي

القوائم المالية الحالية والقديمة	
محدداتها	ما يترتب عليها
1- السياسة المحاسبية التي تختارها الإدارة للقيد المحاسبي 2- واحتمالات تعدد واختلاف المعايير المحاسبية الدولية والمحلية والإسلامية 3- طريقة إدارة مخاطر الاستثمارات والخصوم باختيار أدوات تمويل واستثمار تقلل مخاطر انخفاض قيمة استثمار وارتفاع قيم تكاليف التمويل. 4- استخدام عقود التأمين لتقليل الخسائر المحتملة في الاستثمارات وعوائدها 5- الإيضاحات 6- الثقة بالقيود المحاسبية المعتمدة في القوائم بمراجعة صحتها 7-اعتماد القيمة السوقية وقت إجراء التحليل المالي لأنها واقعا لإيراد والتكاليف وقيم الاستثمارات والتمويل	مراعاة الترابط تبعا لما يلي: 1- هناك علاقة تكاملية بين كل القوائم فليس هناك قائمة واحدة كافية بل يجب أن ينظر المحلل المالي لكل التفاصيل مراعيًا المحددات وحدود القائمة الواحدة، وقد اعتمد لوقت سابق فقط قائمة المركز المالي وقائمة الدخل واعتبرتا أنهما الأساس لاشتقاق القوائم الأخرى تبعا للإيضاحات والتدقيق المحاسبي. 2- ويظهر القيد المحاسبي المكافئ والذي يشرح سبب خفض أو رفع قيد آخر في نفس القائمة أو في قائمة أخرى
ثانيا: القوائم المالية التقديرية	
محدداتها	ما يترتب عليها
1- توفر إثباتات تتناسب مع الخططة كتوفر حجم الأصول، والخبرات المناسبة وبالحجم المناسب لتطبيق الإستراتيجية 2- واقعية الإستراتيجية والخطط. 3- درجة دقة التنبؤ بالاحتمالات	مراعاة طريقة إعدادها: بالاحتفاظ بنفس أدوات التمويل والاستثمار ونفس مزيجها من الأدوات دون تعديل كما في القوائم المالية السابقة ، أو التعديل فيها، أو إضافة بنود جديدة وحذف بنود قيمة وقد يتعلق الأمر باحتمالات تفرض خفض قيم بعض القيود المحاسبية في القوائم السابقة أو زيادتها، بما يتناسب مع مستقبل الشركة وتعاقباتها المستقبلية

المصادر والمراجع:

- أحمد جمعة، 2009، المحاسبة عن الإضرابات العمالية ، ط 1، دار الصفاء، عمان، الأردن، ص 15-16.
- أحمد حلمي جمعة، تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة، 2015، ط، دار الصفاء، عمان، الأردن، ص 33
- إصدارات المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة، 2009، الاتحاد الدولي للمحاسبين، نيويورك، أمريكا، ص 170. ووفقا لمعيار التدقيق الدولي (330) .
- خالد منصور الشعي، 2004، استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات في قياس الكفاءة النسبية للوحدات الإدارية بالتطبيق على الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية بمحافظة جدة في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الإدارية، مجلد 17، العدد 2، ص 326.
- دانيال م. ستويل، 2002، المبيعات والتسويق والتحسين المتواصل، تعريب أسعد الياس، مكتبة العبيكة، ط 1، الرياض، السعودية، ص 80.
- عبد العزيز الخياط، 2000، فقه مقاصد الشريعة، مطابع الدستور، عمان، الأردن، ص 264.
- فائق جبر النجار، 1997، التحليل الائتماني مدخل اتخاذ القرارات، مطبعة بنك الإسكان، عمان، الأردن، ص 357-359.
- مانسفيلد، ادوين و بيهرافيش، ناريمان 1988م، علم الاقتصاد، مركز الكتب الأردنية، ص 714-720
- محمد مطر، 2007، مبادئ المحاسبة المالية الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح، دار وائل، عمان، الأردن، ص 489.
- مهند عتمة وإياد الزعبي، 2014، معايير التقارير المالية الدولية والاحتياطي المالي، مجلة المدقق، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، العدد 99-100 شباط، ص 13-14، وقائع المؤتمر العلمي المهني الدولي العاشر، دور مهنة التدقيق في تعزيز الرقابة ومكافحة الفساد، 11-13-سبتمبر، 2013، فندق ماريديان، عمان، الأردن ص 13 و 14.
- نظام حسن وإياد شاكر وزينب جبار، 2009، المحاسبة البيئية: الإطار المقترح عن المعلومات البيئية في النظام المحاسبي الموحد- دراسة تطبيقية في شركة مصفاة الجنوب (مصفي البصرة)، البصرة، العراق، 1 و 16.

English references:

- Abdullah Ibrahim Nazal, 2015, Affected of Human Resource Value on Balance Sheet Adjusted , International Journal of Empirical Finance., Pakistan, Vol 4 no 7, pp418-424
- Anuj Sharma and Prabin Kumar PanigrahiK 2012, A review of financial accounting fraud detection based on data mining technologies, international journal of computer application, vol. 39, no. 1, p37.
- Pedro S. A and Erwan. Q, 2010, Limited Enforcement, Financial Intermediation, and Economic development: A Quantitative Assessment, International Economic Review, Economic Department of University of Pennsylvania and the Osaka University Institute of Social and Economic Research Association, 51(3), p804 and 785

مواقع الانترنت:

- المحفظة الوطنية للأوراق المالية، 2011، إعداد قسم الدراسات والأبحاث، رمز الشركة في بورصة عمان (ASPM) (<http://www.mahfaza.com.jo/files/ASPM.pdf>) وقت الدخول على الموقع 2017/7/12م
- موقع مباشر، تاريخ الدخول 2017/7/12م
- https://static.mubasher.info/File.Mix_Announcement_File/1D2011E0-990B-4E0C-9A3F-41D730DE44F3.pdf
- <https://www.mubasher.info/markets/ASE/stocks/ASPM/financial-statements>
- www.mubasher.info/markets/ASE/stocks/JOIB
- التقرير السنوي للبنك الإسلامي الأردني ، 2015، ص 119
- <http://www.jordanislamicbank.com/users/ilenew/folder/files/report2015s2.pdf> وقت الدخول 2017/7/13م
- <http://www.ufico.com/aseAnnouncements/1431768.pdf> وقت الدخول 2017/7/13م
- سوق بورصة عمان- الأردن، تاريخ الدخول 2017/7/12م http://www.ase.com.jo/ar/company_historical/ASPM2017/7/12

دراسة بعض العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم للشركات المساهمة السعودية
Study of some factors affecting the prices of shares of Saudi joint stock companies

الباحثة : قي الراجحي

Fay Al Rajhi

د. وليد المناسي

Dr.. Walid Al-Manasi

السعودية

FayALRajhi@hotmail.com

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير بعض العوامل المالية والمحاسبية على أسعار أسهم الشركات المساهمة السعودية ، وتلك العوامل هي نسبة العائد على حق المساهمين، ونصيب السهم من صافي الأرباح، ونسبة التداول، ونسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات، ومعدل دوران الأصول، والعائد على إجمالي الأصول. وقد تكونت عينة الدراسة من (90) شركه من الشركات المساهمة السعودية، كما غطت هذه الدراسة الفترة من 2013 إلى 2014 ، وأعتمدت الباحثة على القوائم المالية واستخدام برنامج أكسل و برنامج spss من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و الانحدار المتعدد، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة احصائية لكل من نصيب السهم من صافي الأرباح ، ونسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات، ومعدل دوران الأصول على أسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية . كما توصلت إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية بين نسبة التداول وأسعار الأسهم. وأكدت الدراسة على ضرورة اطلاع المستثمرين على العوامل المؤثرة مما يساعد على جعل السوق أكثر كفاءة.

كلمات مفتاحية:العوامل المالية والمحاسبية،أسعار أسهم، الشركات المساهمة السعودية.

Abstract:

The study aimed to identify the impact of some financial and accounting factors on the equity prices of Saudi Joint Stock Companies. These factors are return on equity ratio, earnings per share, current ratio, ratio of total liabilities to total assets, assets turnover ratio, and return on total assets. Using a sample of 90 companies listed on Saudi Stock Exchange from 2013 to 2014, we find that the earnings per share, the ratio of total liabilities to total assets, and the assets turnover have an impact theequity prices. We also find the there is no impact between trading volumes and equity prices. Thus, study confirmed the need to inform investors about the influencing factors which help to make the market more efficient.

Keywords:financial and accounting factors, Share Prices, of Saudi Joint Stock Companies

مقدمة:

تشكل أسواق الأوراق المالية بأشكالها المتعددة ركنا جوهريا من الأركان المكونة لهيكل القطاع المالي في اقتصاد الدولة، ويتكون القطاع المالي من العديد من الأدوات المالية التي يستخدمها كل من الأفراد والشركات لتجميع مدخراتهم. تسهم هذه الأدوات في قيام المشاريع المتعددة، والتي يستمر توسعها وانتشارها في حال توفر أهم عناصر الإنتاج، وهو المال. إضافة لذلك تمثل الأسواق المالية نقطة الالتقاء بين المستثمرين والشركات من خلال تجميع المدخرات واستثمارها في مشاريع تسهم في التنمية الاقتصادية، والذي يوفر قاعدة صلبة للاقتصاد الوطني في الدولة، ويعتبر الاستثمار بالأوراق المالية أحد أهم أنواع الاستثمار في السوق المالي (الحباشنة، آخرون، 2015). تعد الأوراق المالية -، وبخاصة الأسهم والسندات التي تصدرها منشآت الأعمال من السلع الرئيسية المتداولة في أسواق المال (اللوزي، 2013). ويعتبر الاستثمار بالأسهم أحد أنواع الاستثمار بالأوراق المالية. وقد تبلورت مفاهيمه الأساسية نتيجة لتطور ونضوج الأسواق المالية (التميمي، سلام، 2004). كما أن حركة تغير أسعار الأسهم وفقا للعوامل الموضوعية الخاصة بالبيئة والمناخ الاستثماري في أي اقتصاد، وكذلك وفقا للعوامل الخاصة بأداء قطاع معين دون غيره. وأخيرا وفقا للعوامل الخاصة لشركة معينة دون غيرها. وتعتبر هذه الحركة إيجابية وصحية؛ سواء كانت في صيغة ارتفاع سعري أم انخفاض سعري طالما أنها تحدث بشكل متباين وفترات مختلفة. ومن غير الصحيح اعتبار حالة الارتفاع المتواصل في أسعار الأسهم المتداولة حالة صحيحة، وكذلك بالنسبة لحالة الانخفاض المتواصل فيها (عبد السلام، 2006).

تلعب المعلومات المتوفرة في السوق المالي دورا مهما في التأثير على قيمة الأسهم، فمع كل معلومة تصل إلى السوق بشأن المنشأة المصدرة لذلك السهم، يتوقع أن ترتفع أو تنخفض قيمته السوقية، وذلك اعتماداً على ما إذا كانت تلك المعلومات تحمل في طياتها أخباراً جيدة أو غير جيدة عن مستقبل تلك المنشأة (Malhotra, 2009). حيث أكدت دراسة (Selvon, 2008) على أهمية المعلومات المحاسبية والقوائم المالية للشركات في تحديد أسعار الأسهم المرتبطة بالشركة. وأظهرت نتائج دراسة (الظاهر و الفقهاء، 2011) أن أهم أربعة عوامل أثرت في سعر السهم كان تنصيب السهم من صافي الربح ونسبة التداول ونسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات والعائد على إجمالي الأصول. كذلك أشارت نتائج دراسة (زيد، 2014) إلى وجود تأثير لكل من العائد على حقوق المساهمين والعائد على إجمالي الأصول وإجمالي الديون إلى إجمالي الأصول على أسعار الأسهم. لذلك، ركزت الدراسة الحالية على معرفة وتحليل بعض العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم في الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، وتمثلت العوامل في نسبة العائد على

حقوق المساهمين، ونصيب السهم من صافي الأرباح، ونسبة التداول، بالإضافة إلى نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات، ومعدل دوران الأصول، ونسبة العائد على إجمالي الأصول.

مشكلة الدراسة:

تتميز أسعار الأسهم في السوق المالي بتقلبات واسعة نتيجة للعديد من العوامل المرتبطة بطبيعة البيئة التي يعايشها السوق المالي، والذي يتطلب نموذجاً مناسباً لتفسير هذه التقلبات بشكل علمي مناسب. كما أن معظم القرارات التي تتخذها الشركات المساهمة تستند إلى العوامل التي تؤثر في أسعار أسهمها؛ لذلك لا بد من معرفة أهم العوامل التي تؤثر في أسعار أسهم هذه الشركات. ويحتاج المستثمرون في الأسواق المالية إلى كثير من المعلومات من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح، من أهم هذه المعلومات : حجم العرض والطلب المتوقع على الأسهم، بالإضافة إلى أي معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية، والمعلومات المحاسبية التي تساعد في تحديد سعر السهم الحقيقي. ومن خلال ملاحظة الدراسات السابقة تبين أنها لم تتوصل إلى نتائج موحدة لبعض العوامل المؤثرة في سعر السهم، ومنها النسب المالية. من جهة أخرى، لعدم توافر البيانات لعوامل أخرى منها الاقتصادية، تم الإقتصار على بعض العوامل المالية. لذلك، ومن خلال ماسبق، تلخصت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما هو تأثير بعض العوامل المالية على أسعار الأسهم للشركات المساهمة السعودية ؟

وقد تفرعت منه الأسئلة التالية:

- 1- ما تأثير نسبة العائد على حقوق المساهمين على أسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية؟
- 2- ما تأثير نصيب السهم من صافي الأرباح على أسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية؟
- 3- ما تأثير نسبة التداول على أسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية ؟
- 4- ما تأثير نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات على أسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية ؟
- 5- ما تأثير معدل دوران الأصول على أسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية؟
- 6- ما تأثير نسبة العائد على إجمالي الأصول على أسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على أهم العوامل المحاسبية والمالية التي تؤثر على أسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية، وعليه يتفرع من هذا الهدف الرئيسي للدراسة الأهداف الفرعية التالية:

1. دراسة تأثير نسبة العائد على حقوق المساهمين على أسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية .
2. دراسة تأثير نصيب السهم من صافي الأرباح على أسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية .
3. دراسة تأثير نسبة التداول على أسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية.
4. دراسة تأثير نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات على أسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية.
5. دراسة تأثير معدل دوران الأصول على أسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية.
6. دراسة تأثير نسبة العائد على إجمالي الأصول على أسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية.

فروض الدراسة:

تقوم الدراسة على الفروض التالية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة العائد على حقوق المساهمين وأسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية .
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نصيب السهم من صافي الأرباح وأسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة التداول وأسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية.
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات وأسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية.
5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل دوران الأصول وأسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية.

6. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة العائد على إجمالي الأصول وأسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية.

أهمية الدراسة:

1. تتناول هذه الدراسة موضوعاً يعتبر من المواضيع المهمة ، حيث تنبع أهميتها العلمية في سعيها في تحليل سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية.
2. التوصل إلى نموذج إحصائي يمكن الإعتماد عليه في تقييم سعر السهم على أساس عوامل مالية.
3. تعد الدراسة حسب علم الباحثة من الدراسات النادرة.
4. تنبع أهمية الدراسة العملية في كونها ستحلل أهم العوامل التي تؤثر في أسعار الأسهم، والتي بدورها ستوفر مصدر معلومات مهماً وتوعية للمستثمرين في اختياراتهم المستقبلية في الاستثمار السليم.
5. قد تشكل نتائج الدراسة خطوة بسيطة في تنشيط سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تفسير كيفية تأثير قيمة وأسعار الأسهم في السوق المالي.
6. دراسة العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم يعمق من التحليل المالي و يحد من المضاربة خاصة في سوق مضاربي كالسوق السعودي.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية:** بعض العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم.
- الحدود الزمانية:** استغرقت فترة الدراسة سنتين من 2013 م إلى 2014 م.
- الحدود المكانية:** اقتصر نطاق تطبيق الدراسة على الشركات المساهمة السعودية المدرجة في السوق المالي.

منهج الدراسة وخطواتها:

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الرجوع إلى الوثائق المختلفة ، كالكتب والمجلات العلمية المتعلقة ببعض العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم ، للوصول إلى أهداف البحث.

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على المصادر التالية لجمع البيانات، وذلك من خلال الرجوع إلى المواضيع التي بحثت في العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم والقوائم المالية للشركات وأسعار إغلاق الأسهم من موقع تداول.

عينة الدراسة:

- تتكون عينة الدراسة القصدية من الشركات المساهمة السعودية باستثناء قطاع المصارف والتأمين. وبلغ عددها 90 شركة وهي التي تتوفر فيها الشروط التالية:
- أن تكون الشركات مدرجة خلال سنوات الدراسة.
 - أن لا تكون الشركات قد تعرضت لعملية اندماج أو استحواذ خلال فترة الدراسة.
 - لم تقم الشركات بتوقيف تداول أسهمها خلال فترة الدراسة.
 - توفر تقاريرها المالية خلال مدة الدراسة.

إجراءات التطبيق:

لقياس المتغيرات المستقلة تم استخدام الطرق التالية:

- حساب نسبة العائد على حقوق المساهمين = صافي الربح ÷ متوسط حقوق الملكية
- حساب نصيب السهم من صافي الأرباح = صافي الربح ÷ عدد الاسهم العادية
- حساب نسبة التداول = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة
- حساب نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات = إجمالي الخصوم ÷ إجمالي الأصول
- حساب معدل دوران الأصول = صافي المبيعات ÷ متوسط الأصول
- حساب نسبة العائد على إجمالي الأصول = صافي الربح ÷ متوسط الأصول
- وبعد ذلك تم حساب متوسط لكل متغير خلال سنة.

المتغير التابع:

أسعار الأسهم حيث تم حساب متوسط أسعار إغلاق الأسهم لعينة الدراسة خلال كل سنة من فترة الدراسة.

يرمز للمتغير التابع متوسط أسعار إغلاق الأسهم برمز Y ويرمز للمتغيرات المستقلة X النموذج الخطي المتعدد لمتغيرات الدراسة هو:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + \beta_4 x_4 + \beta_5 x_5 + \beta_6 x_6 + \varepsilon_i$$

Y_i : متوسط سعر إغلاق السهم السوقي.

X_1 : نسبة العائد على حقوق المساهمين.

X_2 : نصيب السهم من صافي الأرباح .

X_3 : نسبة التداول.

X_4 : نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات.

X_5 : معدل دوران الأصول.

X_6 : نسبة العائد على إجمالي الأصول.

ε_i : حداً خطأ.

الأساليب الإحصائية:

استخدمت الدراسة الحالية برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل بيانات الدراسة،

والأساليب التي استخدمت كالتالي:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

2. معامل ارتباط بيرسون.

3. تحليل الانحدار المتعدد.

الإطار النظري للدراسة:

مقدمة:

إن العوامل المؤثرة في أسعار الأسهم لها مكانة مهمة في عمليات إدارة الشركات والأسواق المالية، ولذا نجد العديد من الدراسات والأبحاث حول هذا الموضوع لما لها من أهمية كبيرة في معرفة مدى كفاءة عمل إدارة الشركات، ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح وسداد التزاماتها، ونجد أن بعض لدراسات قامت بالتركيز على العوامل المؤثرة منفردة، ومنها ما ركز عليها مجتمعة ولكن بنسب متفاوتة، كما أن معظم القرارات التي تتخذها الشركات المساهمة تستند على العوامل التي تؤثر على أسعار أسهمها؛ لذلك يجب معرفة أهم العوامل التي تؤثر في أسعار أسهم هذه الشركات (الظاهر، الفقهاء، 2011). ويحتاج المستثمرون في الأسواق المالية إلى كثير من المعلومات من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح، ومن أهم هذه المعلومات حجم العرض والطلب المتوقع على الأسهم، بالإضافة إلى معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية والمعلومات المحاسبية التي تساعد في تحديد سعر السهم الحقيقي، وتعتبر الأسهم من بين الأوراق المالية الأكثر شيوعاً بالنسبة للمستثمرين في الأسواق المالية. وأسعار الأسهم يمكن أن تتغير أو تتذبذب بشكل

كبير، وهذا التذبذب إما أن يؤدي إلى أرباح يجنيها المستثمر إذا ارتفعت الأسعار ،أو خسائر يتحملها المستثمر إذا هبطت الأسعار (الظاهر،الفقهاء،2011).

إن سوق الأسهم مراقب بشكل وثيق من قبل المستثمرين كمعيار للتوقعات في مجال الاستثمار. والاتجاه المتصاعد في أسعار الأسهم يوحي بشكل عام بتوقعات متفائلة لازدهار السوق في المستقبل، وتوقعات أرباح أعلى للشركات. وتراجع السوق من الناحية الأخرى هو غالبا ينذر بأخبار اقتصادية معاكسة، ويقلل أرباح الشركة (Rose, 2003). في السوق الكفاء يعكس سعر السهم كافة المعلومات المتاحة عنها، سواء تمثلت تلك المعلومات في القوائم المالية أو معلومات من وسائل الإعلام، أو في السجل التاريخي لسعر السهم في الأيام والأسابيع والسنوات الماضية، أو في تحليلات أو مقارنات آثار الحالة الاقتصادية العامة على أداء الشركة، أو غير ذلك من المعلومات التي تؤثر في القيمة السوقية للسهم (الهندي، 1996).

إن هذا بالطبع لا يعني أن القيمة السوقية للسهم تبقى ثابتة على الدوام. فمع كل معلومة تصل إلى السوق بشأن المنشأة المصدرة لذلك السهم، يتوقع أن ترتفع أو تنخفض قيمته السوقية؛ وذلك اعتماداً على ما إذا كانت تلك المعلومات تحمل في طياتها أخباراً جيدة أو غير جيدة عن مستقبل تلك المنشأة (Malhotra, 2009). يستثنى من ذلك المعلومات ذات التأثير المباشر، مثل الإعلان عن زيادة التوزيعات، أو الإعلان عن الأرباح المتحققة، أو المعلومات ذات التأثير غير المباشر، مثل الإعلان عن احتمال فرض رسوم جمركية على الواردات من المنتجات المنافسة (الهندي، 1996). ولكن الكثير من المستثمرين يشكون في كفاءة السوق بسبب أن أسعار الأسهم تتذبذب من يوم لآخر. إلا أن حركة الأسعار اليومية ليست على تناقض وعدم انسجام مع الكفاءة ، فالسعر في السوق الكفاء يتغير ليعكس المعلومات الجديدة (Ross, 2002).

المبحث الأول:العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم:

من العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم:

1. العوامل الاقتصادية والسياسية وتحالفات الشركات ؛ سواء كانت هذه العوامل محلية أو دولية تؤثر على أسعار الأسهم (Malhotra, 2009).
2. للمعلومات المحاسبية دور هام في تحديد سعر السهم .وسواء كان التأثير بشكل مباشر أو غير المباشر. وبغض النظر عن طبيعة المنشأة، إذا أراد أحد معرفة الوضع المالي، فإن القوائم المالية تعتبر من أفضل الطرق للحصول على هذه المعرفة، فالميزانية العمومية على سبيل المثال تعتبر تقريراً مالياً ذا قيمة هامة، فهي تقدم معلومات سريعة حول الوضع المالي للمؤسسة (Selvon, 2008).

إضافة إلى ذلك فقد ذكر ماهوترا (Malhotra, 2007): الكثير من العوامل التي تؤثر على أسعار الأسهم، من أهمها:

1. العرض والطلب: فالسعر يتأثر بشكل مباشر بزيادة أو انخفاض الطلب عليه.
2. المعلومات عن الشركة المصدرة: لهذه المعلومات تأثير كبير على أسعار الأسهم؛ فالسعر يتحرك صعوداً وهبوطاً ليعكس الأخبار السلبية والإيجابية حول الشركة المصدرة للأسهم.
3. حصة السهم من صافي الأرباح EPS: يمكن اعتبار حصة السهم من صافي الأرباح من أهم العوامل التي تستخدم لاتخاذ القرار الاستثماري من قبل المستثمرين لشراء الأسهم أو عدم الشراء؛ وبالتالي التأثير على العرض والطلب.
4. مضاعف سعر السهم P/E: تعطي هذه النسبة مؤشر أن السعر مقوم في السوق بأقل من قيمته الحقيقية أو بأكثر من قيمته الحقيقية وهذا يساعد على إعادة التوازن إلى السوق.
5. نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات (L/A): تعتبر هذه النسبة من المكونات الرئيسة للقوائم المالية؛ فالمعلومات الخاصة بتلك النسبة تساعد في تحديد المسار المالي للشركة، فهي تحدد إذا ما كانت الشركة تسير باتجاه الاعتماد على حقوق الملكية أو الدين في تمويل استثماراتها؛ وبالتالي التأثير على أسعار الأسهم (Selvon, 2008).

المبحث الثاني: النسب المالية

النسب المالية:

إن استخدام النسب المالية في التحليل المالي، وتحليل الاستثمار هو من أكثر الأساليب استخداماً في تقييم أداء الشركات في مجالاً لربحية، والسيولة، والأداء، وكفاءة إدارة الأصول والخصوم (مطر، 2003). وقد زادت أهمية استخدام هذه النسب بعد أن استخدمها المحللون الماليون في التنبؤ بأسعار الأسهم، والاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار في السوق المالي (الظاهر، والعطوط، 2010).

ويمكن تقسيم النسب المالية إلى عدة فئات: Robinson (2004),

1. نسب ربحية: وتستخدم لقياس قدرة المنشأة في تحقيق الأرباح بعد تغطية التكاليف، ومن أهم هذه النسب: العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين.
2. نسب النشاط: وتستخدم هذه النسب لقياس قدرة الشركة على إدارة أصولها والتزاماتها، ومن أهم هذه النسب: معدل دوران الأصول، ومعدل دوران المطلوبات.

3. نسب المديونية: وتعتبر هذه النسب من أهم النسب التي تستخدم لمعرفة مدى اعتماد الشركة على أموال الغير (الديون) في الاستثمارات المختلفة الموجودة لديها. ومن أهم هذه النسب هي نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الأصول.

4. نسب السيولة: تعتبر هذه المجموعة من النسب من أهم النسب التي يستخدمها المحللون في تحديد قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل. ومن أهم هذه النسب: نسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة.

5. نسب السوق: تركز هذه النسب على أسعار أسهم الشركات في السوق. ومن أهم هذه النسب هي نسبة مضاعف الربحية.

إن العوامل التي سيتم التطرق إليها هي بعض من النسب المالية تم اختيارها بناءً على نتائج دراسات سابقة، والتي تعتبر من أهم وسائل وأدوات التحليل للقوائم المالية (هندي، منير 2003) الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة زيد، (2014): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير المتغيرات المالية المحاسبة المستقلة (العائد على حقوق المساهمين، العائد على إجمالي الأصول، إجمالي الديون على إجمالي الأصول ونصيب السهم من صافي الأرباح) على المتغير التابع (أسعار الأسهم)، في المؤسسات المدرجة في سوق قطر المالي. وقد شملت عينة الدراسة على 24 مؤسسة بإستثناء قطاع التأمين والبنوك. كما غطت هذه الدراسة الفترة من 2009 إلى 2012، ولمعالجة هذا الموضوع اعتمدت الباحثة على القوائم المالية، واستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد والبسيط. وقد توصلت الدراسة عند استخدام النموذج المتعدد إلى عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة وبين أسعار أسهم مؤسسات العينة، و توصلت أيضاً إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين المستقلين العائد على إجمالي الأصول وإجمالي الديون على إجمالي الأصول والمتغير التابع أسعار الأسهم. كما أظهرت نتائج الانحدار البسيط وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة كل على حدة مع أسعار الأسهم الأكثر تأثيراً هو العائد على إجمالي الأصول.

دراسة الظاهر، الفقهاء (2011): هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير عدد من المتغيرات المالية والمحاسبية (حصة السهم من صافي الأرباح، نسبة التداول، نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول، العائد على إجمالي الأصول، العائد على حق الملكية، معدل دوران الأصول) في أسعار

أسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وقد شملت عينة الدراسة أسهم الشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، والبالغ عددها عشر شركات. كما غطت هذه الدراسة الفترة الزمنية ما بين سنة 2004-2008، واستخدم الباحثان نموذج الانحدار البسيط والمتعدد، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً معنوياً لكل من حصة السهم من صافي الأرباح، ونسبة التداول، ونسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول والعائد على إجمالي الأصول في أسعار أسهم الشركات الصناعية . أما بالنسبة للعائد على حق الملكية ومعدل دوران الأصول فقد أظهرت النتائج ضعف ارتباطها مع أسعار الأسهم . وعند استخدام نموذج الانحدار المتعدد تبين أن هناك تأثيراً معنوياً لمتغيرات الدراسة على أسعار أسهم الشركات باستثناء نسبة التداول ونسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول فقد استبعدا من هذا النموذج لوجود ارتباط كبير بينهما.

دراسة المصاروة (2011): هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين مقاييس الأداء المحاسبية التقليدية المكونة من :العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وحصة السهم من الأرباح، وتأثيرها على القيمة السوقية لأسعار الأسهم من جهة، وقياس العلاقة بين مقاييس القيمة الاقتصادية المضافة وتأثيرها على القيمة السوقية لأسعار الأسهم من جهة أخرى . ولقد اعتمد الباحث على منهج التحليل الوصفي . وقد شملت عينة الدراسة (43) شركة صناعية مساهمة أردنية خلال الفترة من 2007 إلى 2009، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة مابين مقاييس الأداء التقليدية، وبين السعر السوقي للسهم وبدرجات مختلفة، وتبين أيضاً أن هناك علاقة مابين مقياس القيمة الاقتصادية المضافة، والسعر السوقي للسهم، إلا أن درجة تأثير مقياس القيمة الاقتصادية المضافة أكبر من مقاييس الأداء التقليدية، وأن سعر السهم السوقي يرتبط أكثر بمقياس القيمة الاقتصادية المضافة من مقاييس الأداء التقليدية.

دراسة العامري، هاشم، النصار (2008): هدفت هذه الدراسة لاختبار تأثير مؤشر عائد المقسوم على القيمة السوقية للسهم العادي في سوق العراق للأوراق المالية، وقد شملت عينة الدراسة على 12 شركة، منها سبع شركات مساهمة مختلطة ، وخمس شركات مساهمة خاصة ، وذلك خلال الفترة من 1990 إلى غاية 1999. ولمعالجة هذا الموضوع اعتمد الباحثان على البيانات الخاصة والقوائم المالية لشركات عينة الدراسة ، بالإضافة لاستخدام المتوسطات السنوية لأسعار التداول للأسهم العادية . كما استخدمنا بعض المؤشرات المالية (عائد المقسوم، نسبة الاحتجاز، ربحية السهم) والإحصائية (معامل الارتباط) لمعرفة أثر كل واحد من المتغيرات المستقلة

على المتغير التابع. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ضعف تأثير عائد المقسوم في تحديد القيمة السوقية للسهم العادي.

دراسة زعرب، شراب (2007): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة والأثر بين الإعلان عن توزيع الأرباح في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وأسعار الأسهم السوقية لهذه الشركات. وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، والبالغ عددها 28 شركة، وذلك عن طريق استخدام أسلوب المسح. كما غطت هذه الدراسة الفترة من سنة 1997 حتى نهاية سنة 2005 م، ولمعالجة هذا الموضوع استخدم الباحث برنامج SPSS في تحليل البيانات المستخرجة من تقارير السوق، وذلك باستخدام نموذج الانحدار البسيط والمتعدد، حيث تم قياس تأثير كل متغير مستقل على المتغيرات التابعة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تاريخ الإعلان عن توزيع أرباح نقدية وكل من سعر وحجم وقيم تداول السهم في السوق وبين نصيب السهم من الأرباح النقدية، وكل من سعر وحجم وقيم تداول السهم في السوق وبين نصيب السهم من الأرباح المحتجزة وبين سعره السوقية، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نصيب السهم من توزيع أسهم عينية و كل من سعر وحجم وقيم تداول السهم في السوق وبين نصيب السهم من الأرباح المحتجزة و كل من حجم وقيم تداول السهم في السوق، وأن نصيب السهم من الأرباح يؤثر على سعر السهم السوقية، وتأثير نصيب السهم من الأرباح النقدية الموزعة أكبر من تأثير نصيب السهم من الأرباح المحتجزة على كل من سعر وقيم تداول السهم في السوق، ونصيب السهم من صافي الربح يفوق التغير في السعر السوقية له.

دراسة الرب، الظاهر، (2006): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر قرار توزيع الأرباح على القيمة السوقية وحجم التداول لأسهم الشركات المساهمة العامة والمتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية. وقد شملت الدراسة على عينة من الشركات التي قامت بتوزيع أرباح على المساهمين والبالغ عددها 11 شركة مدرجة؛ والتي تشمل جميع القطاعات الاقتصادية. كما غطت هذه الدراسة الفترة الممتدة من 1997 إلى 2004، ولمعالجة هذا الموضوع اعتمد الباحثان في الدراسة وبالتعاون مع قسم المعلومات على السجلات الموثقة في السوق للحصول على أسماء الشركات التي اتخذت قرار بالتوزيع خلال هذه الفترة كما اعتمدا على أسعار الأسهم وحجم التداول لتلك الشركات قبل وبعد شهر من قرار التوزيع. كما استعانا ببرنامج Excel لإيجاد المتوسطات الحسابية للأسعار. ولكون العينات مترابطة استخدمنا test-paired t بمساعدة البرنامج الإحصائي SPSS للتحليل.

وقد توصلت الدراسة إلى أن قرار توزيع الأرباح أثر سلباً على سعر السهم السوقي ؛ وبالتالي على القيمة السوقية للشركة، وهي علاقة غير دالة إحصائياً كما أن قرار توزيع الأرباح أثر سلباً على حجم التداول، وهي علاقة دالة إحصائياً .

دراسة باشيخ (2005):هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين المتغيرات المحاسبية الشائعة الاستخدام من ناحية، والقيمة السوقية للسهم في سوق الأوراق المالية السعودي من ناحية أخرى، وقد هدفت بشكل دقيق إلى اختبار ما إذا كانت القيمة الدفترية للسهم في نهاية السنة و/ أو ربح السهم عن السنة، و/ أو الربح الموزع للسهم عن السنة، و/ أو العائد على حقوق المساهمين عن السنة، و/ أو عائد الربح الموزع تساعد على تفسير التغيرات في القيمة السوقية للسهم في نهاية السنة، اعتمدت الدراسة على بيانات جميع الشركات السعودية المساهمة المسجلة في سوق الأسهم السعودي، وذلك خلال الفترة من سنة 1999 إلى سنة 2003. وقد اعتمدت هذه الدراسة أربعة قطاعات من أصل السبع المدرجة في سوق الأسهم السعودي، وهي : قطاع البنوك، وقطاع الصناعة، وقطاع الاسمنت، وقطاع الخدمات . واعتمدت الدراسة لاختبار فروضها على نموذج الانحدار المتدرج. وقد توصلت إلى وجود اختلافات اتجاه تأثير المعلومات المحاسبية على القيمة السوقية للسهم في نهاية السنة حسب القطاع المنتمي له . وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قويت بين ربح السهم والأرباح الموزعة والقيمة السوقية للسهم، وعدم وجود علاقة بين العائد على حقوق المساهمين والقيمة السوقية للسهم.

دراسة الخداهش، العبادي (2005):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية العائد على حقوق المساهمين كنسبة مستندة على أساس الاستحقاق، والتدفقات النقدية إلى حقوق المساهمين كنسبة مستندة إلى الأساس النقدي في اختبار الوضع المالي للشركات الصناعية وانجازاتها المالية. وبلغت عينة الدراسة (37) شركة مساهمة سعودية . وقام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لإثبات صحة فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها :وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد المحاسبي إلى حقوق المساهمين والقيمة السوقية للسهم. و وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية إلى حقوق المساهمين والقيمة السوقية للأسهم، حيث أظهرت النتائج أن هذه العلاقة هي ذات انحدار ودرجة معنوية أفضل من العلاقة بين العائد المحاسبي إلى حقوق المساهمين والقيمة السوقية لسهم.

دراسة سرحان (2003):هدفت هذه الدراسة لمعرفة هل للمتغيرات المالية (الربحية، أسعار الفائدة، حجم الأصول، المخاطر) تأثير على القيمة السوقية لأسهم المؤسسات المدرجة في بورصة

مصر؟ وقد شملت عينة الدراسة مجموعة من مؤسسات الصناعات التحويلية المدرجة في بورصة مصر، والبالغ عددها 93 مؤسسة اختيرت بطريقة عشوائية، وغطت هذه الدراسة سلسلة زمنية قدرها عشر سنوات من 90/89 إلى 99/98. ولمعالجة هذا الموضوع قام الباحث باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد وكذلك الانحدار البسيط، وكذا اختبار T واختبار F، وقد توصلت الدراسة إلى أن أكثر المتغيرات تأثيراً على القيمة السوقية لأسهم مؤسسات العينة هما الربحية ومعدل الفائدة، ولكن هذا التأثير ضئيل جداً؛ حيث يساهمان في تفسير حوالي 6% من التغيرات التي تطرأ على القيمة السوقية لسهم.

دراسة حداد، سامر (2003): هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الأرباح المحاسبية الحالية وعوائد الأسهم بوجود الأرباح المحاسبية الحالية، وبين الأرباح المستقبلية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان. واستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي لإثبات صحة فرضياته المتوقعة. وتكونت عينة الدراسة من (25) شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الأرباح المحاسبية الحالية وبين الأرباح المحاسبية المستقبلية، وبالتالي وجود محتوى معلوماتي للأرباح المحاسبية. كذلك أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين أسعار الأسهم بوجود الأرباح المحاسبية الحالية وبين الأرباح المستقبلية.

دراسة عبد العزيز، المقصيد (2002): هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحديد أثر توزيعات الأرباح سواء النقدية أو في شكل أسهم منحة على أسعار التداول وحجم قيد التداول. وأجريت هذه الدراسة على عينة من الشركات المساهمة والعاملة في سوق الكويت للأوراق المالية، وقد توصلت الدراسة أن هناك علاقة قوية وواضحة بين توزيعات الأرباح سواء النقدية أو في شكل أسهم منوحة كلاً على حدة على أسعار السهم المتداول، وإن كانت التوزيعات في شكل أسهم ممنوحة لها تأثير أكبر من التوزيعات النقدية في حجم وقيم وأسعار التداول.

دراسة عبد الله، (1995): الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو التعرف على أهم العوامل المحددة لأسعار الأسهم للشركات المساهمة في سوق الأسهم السعودي في قطاعات الصناعة، الإسمنت، والخدمات، لقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد من أجل تحديد أهم العوامل التي تؤثر في أسعار الأسهم. وتكونت عينة الدراسة من (50) شركة من الشركات المساهمة في سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية، أي 33% من مجتمع الدراسة، وقد شملت الدراسة عدداً من المتغيرات المستقلة، مثل دخل السهم، والأرباح الموزعة، والعائد على حق الملكية والعائد على إجمالي الموجودات، ورافعة التمويل، ورافعة التشغيل، والمؤشر العام لأسعار الأسهم، والمشاركة

الحكومية في ملكية أسهم الشركات المساهمة. وأظهرت نتائج الدراسة أن دخل السهم والعائد على حق الملكية والمؤشر العام لأسعار الأسهم، من أهم العوامل التي تحدد أسعار الأسهم في الشركات المساهمة بغض النظر عن طبيعة النشاط، كما أضافت أنه في حالة قطاعي الصناعة والخدمات فإن للمشاركة الحكومية علاقة إيجابية مع سعر السهم السوقي.

ثانيا: الدراسات الاجنبية:

دراسة (Md. Reaz Uddin, Zahidur Rahman, 2013): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ما الذي يحدد أسعار الأسهم في بورصة بنغلاديش من المتغيرات التالية : صافي الربح بعد الضريبة (NPAT) ونسبة أرباح السعر (PE) صافي قيمة الأصول (NAV) وربحية السهم (EPS). وقد شملت عينة الدراسة على الشركات المدرجة في بورصة بنغلاديش حيث تم التركيز على القطاع المالي (البنوك، التأمين، شركات التأجير المرتبطة بالقطاع المالي) حيث تم جمع البيانات لفترة تتراوح من 2005 إلى 2011، ولمعالجة هذا الموضوع اعتمد الباحثان على تطبيق نموذج الانحدار المتعدد إلى جانب بعض الأدوات الإحصائية الوصفية باستخدام برنامج SPSS، فتوصلت الدراسة إلى أن كل من ربحية السهم وصافي قيمة الأصول وصافي الربح بعد الضريبة ونسبة الأرباح السعر لديها علاقة قوية مع أسعار الأسهم.

دراسة (Sanjeet Sharma، 2011): هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين أسعار الأسهم والعوامل المالية أو المتغيرات التفسيرية وهي : القيمة الدفترية للسهم الواحد ، وحجم الشركة، وأرباح السهم الواحد، توزيعات الأرباح للفترة الممتدة من 1994 إلى 2009، وقد شملت عينة الدراسة على أكبر 500 شركة في مختلف القطاعات في الهند. و لمعالجة هذا الموضوع استعان الباحث بمصادر مختلفة ، منها: التقارير الشهرية CMIE والتقارير السنوية SEBI و استخدم نموذج الانحدار البسيط لقياس أثر كل متغير مستقل على التابع و النموذج المتعدد لقياس الآثار مجتمعة للمتغيرات التفسيرية على أسعار الأسهم، وقد توصلت الدراسة إلى أن العائد على السهم وتوزيع أرباح السهم الواحد والقيمة الدفترية للسهم الواحد لديهم تأثير كبير على سعر السوق للأسهم، وأن أرباح السهم الواحد هي أقوى العوامل المحددة لسعر السوق.

دراسة (J. J. Adefila, J . A . Oladipo and J . O Adeoti, 2011): هدفت هذه الدراسة لمعرفة طبيعة العلاقة بين توزيعات الأرباح والقيمة السوقية للشركة، وذلك من خلال فحص الآثار المحتملة لسياسة توزيع أرباح الشركة على السعر السوقي للأسهم . وقد شملت عينة الدراسة على 15 شركة مدرجة في سوق نيجيريا المالي كما غطت هذه الدراسة مدة 10 سنوات ابتداء من

1990 إلى غاية 1999، ولمعالجة هذا الموضوع عمل الباحثان على تقييم البيانات التي تم جمعها من خلال دراسة الارتباط بين المتغيرين التابع والمستقل . وقد تم جمع هذه البيانات من خلال المقابلات الشخصية مع أعضاء موظفي البورصة النيجيرية حيث قاموا بتحليل الوثائق (القوائم المالية) وإعادة تقييم البيانات التي نشرت في حسابات الشركات المختارة، فتوصلت الدراسة إلى أن هناك أمور أخرى على الصعيدين الداخلي والخارجي تؤثر على سياسة توزيع الأرباح، وبالتالي على القيمة السوقية للمؤسسة.

دراسة (Ball & Foster, 1982): ركز الباحثان على تقارير الشركات المساهمة المالية وأثرها على أسعار الأسهم في سوق نيويورك للأوراق المالية، حيث قاما بتطبيق دراستهما على أسهم عينة من الشركات الأمريكية التي بلغ عددها (261) شركة مساهمة تمثل كافة القطاعات الصناعية، وقد غطت الدراسة السنوات (1957 – 1965). وتوصلت الدراسة إلى أن الأرقام المالية تحتوي على معلومات تنعكس آثارها على أسعار الأسهم فور نشرها، وتم استنتاج أن سوق نيويورك للأوراق المالية هي سوق ذات كفاءة حسب فرضية الأسواق شبه القوية.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات، والبحوث التي اعتمدت بعض العوامل المؤثرة على أسعار الشركات المساهمة يظهر مايلي:

1. الهدف الأساسي للدراسات والبحوث السابقة كان التعرف على أهم العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم في الشركات المساهمة، وذلك بغية التحقق من أثار ارتفاع أو انخفاض الأسهم في الشركات المساهمة بشكل عام، وقد بحثت بعض الدراسات استخدام متغيرات متعددة كما في دراسة (المصاروة، 2011) والتي اعتمدت متغيرين الأداء المحاسبي والقيمة الاقتصادية على أسعار الأسهم، وكما في دراسة (زعرب وشراب، 2007) التي بحثت في توزيعات الأرباح وأثرها على أسعار الأسهم في الشركات المساهمة، وكل هذه الدراسات توضح أن هناك العديد من العوامل والمتغيرات التي من شأنها التأثير على أسعار الأسهم، وأغلب الدراسات تتفق مع هذه الدراسة في بحث أهم العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم حتى وإن اختلفت هذه العوامل.
2. استخدمت بعض الدراسات نماذج معينة طبقت على مجتمعات الدراسة للحصول على نتائج دقيقة تمكنهم من إثبات صحة فرضياتهم، وتساعدتهم على الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على الشركات المساهمة المختلفة، وذلك كما في دراسة (زعرب وأخرون، 2007) ودراسة (عبدالله، 1995) فقد استخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد من أجل الوصول إلى أهم العوامل المؤثرة

على أسعار الأسهم في الشركات، ومن الدراسات من ركز على التقارير المالية والتي تصدر عن شركات المساهمة كما في دراسة (Ball & Foster, 1982)، أما في هذه الدراسة فقد تم استخدام القوائم المالية وأسعار إغلاق الأسهم كأهم المصادر لجمع البيانات وبالتالي الوصول إلى نتائج دقيقة.

3. التفاوت في حجم عينة الدراسة، فمنها الكبير، كما في دراسة (Sharma، 2011) فقد اشتملت عينة الدراسة على أكبر (500) شركة، ودراسة (Ball & Foster, 1982) والتي كانت عينة الدراسة فيها (261) شركة، ومنها المتوسطة كما في دراسة (عبدالله، 1995) والتي كانت عينة الدراسة فيها (50) شركة، ودراسة (المصاروة، 2011) كانت عينة الدراسة فيها (43) شركة، ودراسة (سرحان، 2003) التي بلغت عينة الدراسة فيها (93) شركة، ومن الدراسات من كان حجم عينة الدراسة فيها صغيراً كما في دراسة (الظاهر، الفقهاء، 2011) والتي بلغ عينة الدراسة فيها (10) شركة، وأما الدراسة الحالية فحجم عينة الدراسة كان متوسطاً والذي بلغ (90) شركة من الشركات المساهمة باستثناء شركات التأمين والمصارف في سنتين، وبالتالي 180 مشاهدة.

4. أغلب الدراسات التي تم استعراضها استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، مما يدل على أن هذا المنهج هو الأنسب لمثل هذه الدراسات، وبذلك تتفق مع الدراسة الحالية فيكون المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي.

5. اعتمد الكثير من الباحثين على الأرقام من القوائم المالية، ومسح التقارير المالية السنوية للشركات كما في دراسة (زيد، 2014)، ودراسة (الظاهر، الفقهاء، 2011)، وأغلب الدراسات كانت عينة الدراسات فيها من الشركات المساهمة كما في هذه الدراسة.

6. تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي اعتمدت أثر عوامل معينة على أسعار الأسهم في شركات المساهمة السعودية، كعوامل نسبة العائد على حقوق المساهمين، ونصيب السهم من صافي الأرباح، ونسبة التداول، بالإضافة إلى نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات، ومعدل دوران الأصول، ونسبة العائد على إجمالي الأصول، فأغلب الدراسات الأخرى قد اعتمدت عوامل أخرى مثل التدفقات النقدية، والعوائد المحاسبية، وتوزيعات الأرباح، والقيمة الاقتصادية المضافة، ومقاييس الأداء.

1. اختبار المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:

جدول اختبار المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري رقم (3)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أعلى قيمة	أقل قيمة	N	
31.7589319	42.701111	172.4000	8.9900	180	اسعار الاسهم
14.1418656	11.038889	55.2600	-39.9600	180	العائد على حقوق المساهمين
1.8603865	1.266771	7.4591	-1.4877	180	نصيب السهم من صافي الربح
2.0085336	2.581556	11.1400	.3700	180	نسبة التداول
.2263282	.360966	1.1330	.0131	180	إجمالي المطلوبات إلى إجمالي المودعات
.6646542	.613333	3.4550	.0150	180	معدل دوران الأصول
9.0309353	7.478167	34.9250	-11.5050	180	نسبة العائد على إجمالي الأصول

2. اختبار معامل بيرسون :

هو الذي يوضح العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة المستقلة، والتأكد من عدم وجود ارتباط قوي؛ لأن ذلك يؤثر على نموذج الدراسة.

جدول اختبار معامل بيرسون رقم (4)

نسبة العائد على إجمالي الأصول	معدل دوران الأصول	المطلوبات إلى إجمالي المودعات	متوسط نسبة التداول	نصيب السهم من صافي الربح	العائد على حقوق المساهمين	
.924**	.398**	-.282**	.051	.589**	1	Pearson Correlation
.000	.000	.007	.634	.000		Sig. (2-tailed)
180	180	180	180	180		N
.644**	.352**	-.205	.062	1	.589**	Pearson Correlation
.000	.001	.053	.561		.000	Sig. (2-tailed)
180	180	180	180	180		N
.147	.110	-.591**	1	.062	.051	Pearson Correlation
.167	.303	.000		.561	.634	Sig. (2-tailed)
180	180	180	180	180		N
-.366**	.044	1	-.591**	-.205	-.282**	Pearson Correlation
.000	.684		.000	.053	.007	Sig. (2-tailed)

إجمالي الموجودات	N	180	180	180	180	180	180
معدل دوران الأصول	Pearson Correlation	.398**	.352**	.110	.044	1	.373**
	Sig. (2-tailed)	.000	.001	.303	.684		.000
	N	180	180	180	180	180	180
نسبة العائد على إجمالي الأصول	Pearson Correlation	.924**	.644**	.147	-.366**	.373**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.167	.000	.000	
	N	180	180	180	180	180	180

جدول رقم (5) اختبار معامل التضخم للبتاين

Model	العلاقة الخطية الاحصائية	
	Tolerance	VIF
1	.133	7.494
العائد على حقوق المساهمين		
نصيب السهم من صافي الربح	.567	1.765
نسبة التداول	.584	1.713
إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات	.519	1.928
معدل دوران الأصول	.737	1.357
نسبة العائد على إجمالي الأصول	.118	8.499

4 اختبار الانحدار المتعدد:

للكشف عن تأثير العوامل المستقلة مجتمعة مع أسعار الأسهم؛ وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى واستبعاد عاملين العائد على حقوق المساهمين ونسبة العائد على إجمالي الأصول وذلك لأنها غير معنوية نحصل على النموذج التالي:

جدول نموذج الانحدار المتعدد رقم (6)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	46.833	9.802		4.778	.000
نصيب السهم من صافي الربح	5.674	1.643	.332	3.453	.001
نسبة التداول	-3.185	1.741	-.201	-1.829	.071
إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات	-36.745	15.814	-.262	-2.324	.023
معدل دوران الأصول	16.577	4.559	.347	3.636	.000

جدول أنوفا رقم (7)

Model	مجموع المربعات	Df	معدل المربعات	F	Sig.
1Regression	32584.308	4	8146.077	12.109	.000 ^a
Residual	57183.741	175	672.750		
Total	89768.048	179			

جدول ملخص نموذج رقم (8)

Model	معامل الارتباط	مربع معامل الارتباط	مربع الارتباط المعدل	خطأ التقدير	دريبن واتسون
1	.602 ^a	.363	.333	25.9374225	1.740

1- نتائج اختبار المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن الانحراف المعياري للعائد على حقوق المساهمين والذي بلغ رقمها 14.141 أكبر من المتوسط الحسابي وهو 11.038 والانحراف المعياري لنصيب السهم من صافي الربح والذي بلغ رقمها 1.860 أكبر من المتوسط الحسابي وهو 1.266 والانحراف المعياري لمعدل دوران الأصول والذي بلغ رقمها 6.664 أكبر من المتوسط الحسابي وهو 6.13.

والانحراف المعياري لنسبة العائد على إجمالي الأصول والذي بلغ رقمها 9.030 أكبر من المتوسط الحسابي وهو 7.478 وهذا يدل على عدم وجود تجانس. كما نلاحظ أن المتوسط الحسابي الأكبر لنتائج الاختبار هو متوسط أسعار الأسهم والذي بلغ رقمها 42.701 كما أن المتوسط الحسابي الأصغر لنتائج الاختبار هو متوسط إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجدات والذي بلغ رقمها 360. كما يشير الجدول إلى أن الانحراف المعياري الأكبر هو متوسط أسعار الأسهم والذي بلغ رقمها 31.758 والانحراف المعياري الأصغر هو متوسط إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجدات والذي بلغ رقمها 226. كما أن الحد الأقصى الأكبر هو متوسط أسعار الأسهم والذي بلغ رقمها 172.400 والحد الأقصى الأصغر هو متوسط إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجدات والذي بلغ رقمها 1.133. ويشير الجدول إلى الحد الأدنى الأكبر هو متوسط العائد على حقوق المساهمين والذي بلغ رقمها 39.960 والحد الأدنى الأصغر هو متوسط إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجدات والذي بلغ رقمها 0.013.

2. نتائج اختبار بيرسون

نلاحظ من الجدول رقم (4) وجود ارتباط قوي بين العائد على حقوق المساهمين ونسبة العائد على إجمالي الأصول حيث بلغ قيمة الارتباط 924. وهي قريبة من الواحد، وهو ارتباط قوي.

3. نتائج اختبار معامل التضخم للتباين

نلاحظ من الجدول (5) أن معامل التضخم للتباين تتراوح بين 1.7 و 8.4 وهي أقل من القيمة الحرجة 10 المحددة من (Neter, Wasserman, et Kunter 1989). وهذا يدل على عدم وجود علاقة خطية بين المتغيرات التفسيرية التي يمكن أن تحد من صلاحية النموذج.

4. نتائج نفوذ الانحدار المتعدد:

تم استبعاد العائد على حقوق المساهمين ونسبة العائد على إجمالي الأصول من النموذج الأولي، وذلك لعدم وجود علاقة معنوية وللحصول على نموذج مقبول من حيث جودة التوفيق وقيمة معامل التحديد.

العلاقة القياسية:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + \beta_4 x_4 + \varepsilon_i$$

حيث:

x_1 نصيب السهم من صافي الربح =

x_2 = نسبة التداول

x_3 = نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات

x_3 = معدل دوران الأصول

ومن خلال النظر إلى النموذج رقم (6) نحصل على المعطيات التالية:

$$Y_I = 46.832 + 5.674x_1 - 3.185x_2 - 36.745x_3 + 16.577x_4$$

$$T(s) = (4.778) (3.453) (-1.829) (-2.323) (3.636)$$

$$R^2 = 36.3 \%$$

$$DW = 1.74$$

$$Fc = 12.109$$

$$N = 180 \text{ عدد المشاهدات}$$

$$K = 5 \text{ (c+4) عدد العالم المقدرة}$$

$$M = 4 \text{ عدد المتغيرات (k-1)}$$

$$(n-k) = 176.4 \text{ ، (k-1) درجتي حرية}$$

- المعنوية الكلية لنموذج : نلاحظ من الجدول رقم (7) أن إحصائية فيشر المحوسبة تساوي 12.109 وهي أكبر من القيمة المحدولة (بالقيمة المطلقة) بتوزيع فيشر بدرجتي حرية 4 و 176 وهذا يعني أن النموذج مقبول إحصائياً.

- المعنوية الجزئية لنموذج: نلاحظ من الجدول رقم (8) أن x_1, x_3, x_4 ذات معنوية إحصائية؛ لأن القيمة الاحتمالية $\text{sig} 0.05$ ومنه نقبل الفرضية البديلة و نرفض الفرضية العدم أيضاً نلاحظ أن x_2 ليس له معنوية إحصائية لأن القيمة الاحتمالية $\text{sig} 0.05$ ومنه نقبل الفرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة.

- جودة التوفيق لنموذج: نلاحظ من الجدول رقم (8) إن المعادلة المقدرة $Y = \beta_0 + \beta_1x_1 + \beta_2x_2 + \beta_3x_3 + \beta_4x_4$ تفسر لنا 36.3% من التغيرات الإجمالية للمتغير التابع Y للفترة 2013-2014، أما النسبة المتبقية 63.8% تفسرها متغيرات أخرى غير مقدرة في النموذج أي أنه للنموذج قدرة تفسيرية متوسطة.

- إختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (DW) لنموذج : نلاحظ من الجدول رقم (7) أن إختبار D.W يساوي 1.74 ومنه نلاحظ أن إحصائية DW قريبة من 2 وتقع في منطقة H_0 أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

5. نتائج إختبار فرضيات الدراسة:

وذلك باستخدام نموذج الانحدار المتعدد الجدول رقم (6) يتم قبول الفرضية إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولة.

1- إختبار الفرضية الأول :

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نصيب السهم من صافي الأرباح وأسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية.

حيث إن قيمة t المحسوبة تساوي 3.45 وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 1.98 عند مستوى معنوي أقل من 0.05 حيث سيتم قبول الفرضية وهي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نصيب السهم من صافي الأرباح وأسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية . وهذا يتفق مع دراسة (زيد، 2014) التي أظهرت وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين نصيب السهم من صافي الأرباح وأسعار الأسهم في الشركات المساهمة القطرية. وكذلك دراسة (الظاهر، الفقهاء 2011) التي أظهرت وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين نصيب السهم من صافي الأرباح وأسعار الأسهم في الشركات الصناعية الفلسطينية. يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال إقبال المساهمين على الأسهم ذات النصيب الأكبر من صافي الأرباح مما يؤثر إيجابياً على قيمتها السوقية.

2- إختبار الفرضية الثانية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة التداول وأسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية. حيث إن قيمة المطلقة t المحسوبة تساوي 1.829 وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 1.65 عند مستوى معنوي أكبر من 0.05 حيث سيتم رفض الفرضية وهي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة التداول وأسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية. ولكن العلاقة معنوية سالبة بين نسبة التداول وأسعار الأسهم . هذه النتيجة غير منتظرة وهذا يختلف مع دراسة (الظاهر، الفقهاء 2011) التي أظهرت وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة التداول وأسعار الأسهم في الشركات الصناعية الفلسطينية.

3- اختبار الفرضية الثالثة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات وأسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية.

حيث إن قيمة المطلقة t المحوسبة تساوي 2.32 وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 1.65 عند مستوى معنوي أقل من 0.05 حيث سيتم قبول الفرضية وهي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات وأسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية. ولكن العلاقة معنوية سالبة بين نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات وأسعار الأسهم وهذه النتيجة تؤكد أنه إذا زادت هذه النسبة سوف يقل استثمار المساهمين في الشركة وهذا يتطابق مع دراسة (زيد، 2014) التي أظهرت وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات وأسعار الأسهم في الشركات المساهمة القطرية. وكذلك دراسة (الظاهر، الفقهاء 2011) التي أظهرت وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات وأسعار الأسهم في الشركات الصناعية الفلسطينية.

4- اختبار الفرضية الرابعة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل دوران الأصول وأسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية. حيث إن قيمة t المحوسبة تساوي 3.63 وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 1.98 عند مستوى معنوي أقل من 0.05 حيث سيتم قبول الفرضية وهي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل دوران الأصول وأسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية. يقيس هذا المؤشر كفاءة الشركة في استثمار مصادر التمويل، وكلما كانت معدلات الدوران عالية دلت على حسن الاستثمار بالأصول وبذلك يرتفع الطلب على أسهم هذه الشركات خصوصاً من قبل المساهمين الذين يعتمدون التحليل الأساسي وهذا ينعكس إيجابياً على أسعار الأسهم. ويختلف هذا مع دراسة (الظاهر، الفقهاء 2011) التي أظهرت عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل دوران الأصول وأسعار الأسهم في الشركات الصناعية الفلسطينية.

خلاصة النتائج والتوصيات:

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في التعرف على أهم العوامل المحاسبية والمالية التي تؤثر على أسعار الأسهم للشركات المساهمة السعودية من خلال التقارير المالية لعامين 2013-2014 م ولتحقيق هذا الهدف تم التركيز على مجموعة من الأهداف التالية:

1. دراسة تأثير نصيب السهم من صافي الأرباح على أسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية
 2. دراسة تأثير نسبة التداول على أسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية.
 3. دراسة تأثير نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات على أسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية.
 4. دراسة تأثير معدل دوران الأصول على أسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية.
- وقد تلخصت نتائج الدراسة في النتائج التالية :

النتائج:

- 1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات وأسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية.
- 2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل دوران الأصول وأسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية.
- 3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نصيب السهم من صافي الأرباح وأسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية.
- 4- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة التداول وأسعار الأسهم في الشركات المساهمة السعودية.

التوصيات:

- 1- ضرورة افصاح الشركات عن نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات ليستخدمها المستثمرون في اتخاذ القرار الاستثماري.
- 2- اطلاع المستثمرين على معدل دوران الأصول يساعد في التقييم العادل للأسهم حيث تبين في هذه الدراسة وجود أثر بين معدل دوران الأصول وسعر السهم .
- 3- ضرورة الاطلاع على نصيب السهم من صافي الأرباح حيث تبين في هذه الدراسة وجود أثر معنوي بين نصيب السهم من صافي الأرباح وسعر السهم.

الافاق المستقبلية:

- 1- إدخال بعض المتغيرات الاقتصادية .
- 2- دراسة أثر هذه المتغيرات على تذبذب وسيولة الأسهم في السوق المالي.
- 3- إجراء هذه الدراسة على قطاع معين مثل قطاع البنوك.

قائمة المراجع: المراجع العربية:

- أبو الرب، نوار، الظاهر، مفيد. (2006). أثر قرار توزيع الأرباح على سعر السهم و حجم التداول للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات، فلسطين، العدد الثامن.
- باشيخ، عبد اللطيف . (2005). "العلاقة بين المتغيرات المحاسبية وأسعار الأسهم". مجلة جامعة الملك بن عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد 19، عدد 2، ص ص: 171-185.
- التميمي، أرشد، سلام، أسامة . (2004). الاستثمار بالأوراق المالية ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر، عمان.
- جابر ، محمد . (2005). الاستثمار بالأسهم و السندات وإدارة المحافظ الاستثمارية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- جرنوع ، يوسف. (2005). مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع، مجلة الجامعة الإسلامية، فلسطين، المجلد 13، العدد الأول.
- الحباشنة، فضل، شحاتيت، محمد، البدور، جابر، العمارين، زينة . (2015). العوامل المؤثرة على سعر السهم السوقي في بورصة عمان خلال الفترة 1984-2011، دراسات العلوم الادارية، المجلد 42، العدد 2.
- حداد، فايز، حداد، سامر. (2003)، العلاقة بين أسعار الأسهم والأرباح المحاسبية المستقبلية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات، عمان، المجلد 30، العدد 2.
- الخدّاش، حسام ، العبادي، محمد . (2005). علاقة كل من العائد المحاسبي والتدفقات النقدية إلى حقوق المساهمين بالقيمة السوقية للسهم ، مجلة دراسات ، العلوم الإدارية، مجلد 32، عدد 1، ص 141-152.
- الخطيب ، محمد . الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار حامد، عمان، الأردن.
- زعرب، حمدي، شراب، صباح . (2007). أثر الإعلان عن توزيعات الأرباح على أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مجلة سلسلة الدراسات الإنسانية، الجامعة الإسلامية ، غزة، فلسطين، المجلد 15، العدد الثاني.
- سامي ، لزعر . (2012). التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- سرحان، أيمن. (2003). أثر المتغيرات المالية على القيمة السوقية لأسهم المنشأة بالتطبيق على قطاع الصناعات التحويلية، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس، مصر.
- سعادة ، اليمين . (2009). استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر.
- السهلي، محمد (2011). التحليل المالي، الطبعة الثانية، الجمعية السعودية للمحاسبين
- الظاهر، مفيد، الفقهاء، سام . (2011). العوامل المؤثرة في أسعار أسهم الشركات الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة تطبيقية للفترة ما بين 2004-2008م، مجلة سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السادس والعشرون، العدد السابع.
- الظاهر، مفيد، العطوط، سامح. (2010). "أثر مقاييس التدفقات النقدية في تفسير عوائد السوق". بحث مقبول للنشر ولم ينشر بعد، مجلة جامعة القدس المفتوحة.
- العامري، زهرة، الركابي، علي. (2007). أهمية النسب المالية في تقويم الأداء، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 63.

- العامري ، محمد ،أخرون.(2008).تأثير عائد المقسوم في أسعار الأسهم العادية، *مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية*، جامعة بغداد،العراق، المجلد 14، العدد 49.
- عبد الله، عبد القادر .(1995). "العوامل المحددة لأسعار أسهم الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية". *مجلة أبحاث اليرموك*، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد 1، ص ص: 135- 155.
- عبد السلام، طه أحمد .(2006). *العوامل المؤثرة في أسعار الاسهم المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية دراسة تحليلية عن أسهم القطاعين المصرفي والصناعي*، سوق العراق للأوراق المالية.
- عبد العزيز ، يعقوب عبد الله ، المقصيد،محمود محمد. (2002).أثر الإعلان عن توزيعات الأرباح على أسعار الأسهم في سوق الكويت للأوراق المالية،*مجلة الدراسات والبحوث التجارية كلية التجارة بنها،السنة الثانية والعشرون ، العدد الثاني*.
- عطية ، محمد.(2011).*الاستثمار في البورصة*، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- اللوزي، خالد محمد .(2013). أثر ممارسة ادارة الأرباح على أسعار الأسهم: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- المصاروة ،أنس. (2011). أثر مقياس الأداء المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة على أسعار الأسهم ، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة،عمان.
- مطر، محمد .(2003). *تحليل مالي واتتماني*. عمان - الأردن: دار وائل للنشر، ص: 31.
- هندي ، منير .(2003). *الإدارة المالية : مدخل تحليلي معاصر*، الطبعة الخامسة،المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- الهندي، منير .(1996). *الفكر الحديث في مجال الاستثمار*. الإسكندرية: المعارف، ص ص: 37-39.

المراجع الأجنبية:

- Alves,Canadas,Rodrigues,(2015)Determinants of Share Price and Share Liquidity:An Analysis Using a SEM Model,*procedia economic and financa*, university of Coimbra,VOL318,NO331.
- Ball,R and Foster,G.(1996),corporate **Financial Reporting:Methodological Review of Empirical research**,*Journal of Accounting Research*,supplement studies on current research methodologies inaccounting: acritical evaluation.
- J. J. Adefila, J . A . Oladipo and J . O Adeoti.(2002) **THE EFFECT OF DIVIDEND POLICY ON THE MARKET PRICE OF SHARES IN NIGERIA: CASE STUDY OF FIFTEEN QUOTED COMPANIES**, University of Maiduguri and University of Ilorin, INNIGERIA.
- Malhotra,A.(2009).**Select the Right Strategy for Stock Trading**. Availableat:<http://ezinearticles.com/?Select-the-Right-Strategy-For-Stock-Trading&id=2754386>
- Md. Reaz Uddin, Zahidur Rahman(2013) **Determinants of Stock Prices in Financial Sector Companies in Bangladesh- A Study on Dhaka Stock Exchange(DSE)**, INTERDISCIPLINARY JOURN OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS,University Khulna, Bangladesh , VOL 5, NO 3.
- Murphy, John J, (1999). **"Technical Analysis of the Financial Markets"**,New York Institute of Finance, New York, United State.
- Rose, Peter, S. (2003). **Money and Capital Markets**. 8th ed. McGraw Hill.
- Sanjeet Sharma,(2011) **DETERMINANTS OF EQUITY SHARE PRICES IN INDIA**. International Refereed Research Journal, Kangra, Himachal Pradesh, India, Vol 2, Issue 4.
- Selvon, M. (2008). **How Liabilities Assets Ratio Determines FinancialStatus**. Available at: <http://ezinearticles.com/?How-Liabilities-AssetsRatio-Determines-Financial-Status&id=1261935>

العوامل المؤثرة في اكتشاف الأخطاء والغش من وجهة نظر المدقق الداخلي

"دراسة ميدانية على أمانة عمان الكبرى"

Factors affecting the discovery of errors and fraud from the point of view of the internal auditor Field study on the Greater Amman Municipality

الدكتور ياسر حسين السليحات

Dr. Yasser Hussein Al – Sulayhat

الأردن

yassersolehat@yahoo.com

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر العوامل المؤثرة على اكتشاف الأخطاء والغش من وجهة نظر مدققي أمانة عمان ، من خلال تحليل متغيرات الدراسة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة ، وتم استخدام الأساليب الاحصائية و (One Sample T- test ، وتكون مجتمع الدراسة من مدققي أمانة عمان . توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها في العوامل المؤثرة على اكتشاف الأخطاء والغش من وجهة نظر مدقق أمانة عمان كانت أعلى نسبة (88%) تعود لمتغير ادراك المعوقات ، بينما ادنى نسبة (78%) لمتغير الإجراءات التنفيذية. توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها ضرورة التركيز على المؤهل العلمي والتخصص المناسب لمدققي أمانة عمان وأن يكون مسؤولي التدقيق في أمانة عمان لديهم الخبرة الكافية وان يحملون الشهادات المهنية في التدقيق لتمكينهم من فهم وادراك مراحل التدقيق والقدرة على تصميم برامج تدقيق مناسبة. الكلمات المفتاحية : التدقيق الداخلي، الغش الضريبي.

Abstract

The study followed the descriptive analytical approach, by designing a questionnaire was distributed to the study sample, it was used statistical methods (T-test One) for study population of the scrutineer or accounting bureau and the Amman section. The study found a several of results the most important was that the factors affecting the error detection and fraud from the viewpoint of accounting bureau scrutineer was the highest percentage (88%) belonged to a variable realize the obstacles, while the lowest percentage (78%) of the variable operational procedures.

The study recommended a several of recommendations, the most important were the need to focus on the educational qualification and specialization appropriate for Amman section scrutineer and be checkup in Amman section scrutineer officials have sufficient experience and have professional certification in checkup to enable them to understand and grasp the stages of the scrutineer and the ability to design appropriate scrutineer programs.

Key word : Internal Audit, Tax Fraud.

تمهيد :

يعتبر الأردن من الدول التي اولت الرقابة على المال العام اهتماماً كبيراً ، حيث كانت أول دائرة أنشئت في عام 1928 لهذه الغاية واطلق عليها دائرة تدقيق و تحقيق الحسابات وكانت من ضمن وزارة المستعمرات الانجليزية، وكان من أهم اهدافها الرقابة والتحقق من تسجيل العمليات وفقاً للقانونيين . تعتبر أمانة عمان الكبرى من أكبر البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية وتعتبر من أكبر المؤسسات الخدمية ، وتقدم أمانة عمان الكبرى العديد من الخدمات لمواطنيها ، من بنيه تحتيه من انشاء الجسور والإنفاق وفتح الطرق وتعبيدها وتعتبر جهة رقابة على صحة المجتمع ، ولها اهتماما كبير بدعم الثقافة واحتضان المبدعين . ومن مصادر إيرادات أمانة عمان الكبرى هي الضرائب والرسوم التي تتقاضاها من مواطنيها ، ومن الضرائب ضريبة الابنية و الاراض (المسقفات) وضريبة التحسين وعوائد التنظيم ورسوم تراخيص الابنية والمهن . ونظرا لأهميه الدور الذي تقوم به أمانة عمان الكبرى والحجم الكبير لموازنتها تم انشاء دائرة الرقابة والتفتيش ، وكذلك قسم التدقيق الداخلي التابع لمديرية الإيرادات ، للقيام بعملية الرقابة على كافة الأمور المالية والإدارية في أمانة عمان الكبرى ، وكذلك فان أمانة عمان الكبرى خاضعة لقانون ديوان المحاسبة الاردني الذي يقوم بالرقابة على جميع اعمالها من حيث الرقابة على الإيرادات والنفقات . ومع كبر حجم المؤسسات فإنه هنالك احتمال وجود فساد مالي و إداري الذي يشمل الخطأ او الغش او الإهمال والتقصير ، وقد عرفت الأمم المتحدة الغش والخطأ على أنه (استغلال استخدام الوظيفة او السلطة للحصول على منفعة شخصية من خلال استغلال النفوذ و تقديم او قبول الرشوة و التزوير والابتزاز) ويرجع احتمال وجود خطأ أو الغش في البيانات والمعلومات المحاسبية إلى تعدد وكثرة مراحل إعداد هذه البيانات ، وقد عرف معيار التدقيق رقم (240) الخطأ على أنه (هو عبارة عن أخطاء في البيانات المالية تحصل بشكل غير مقصود مثل : الأخطاء في السجلات المحاسبية كالحسابية و الكتابية ، وعدم فهم ومعرفة في تطبيق السياسات والمعايير المحاسبية) وقد عرف المعيار الغش على أنه (افعل مقصوده يقوم بها فرد واحد أو مجموعة من الأفراد العاملين في المؤسسة أو من قبل طرف ثالث والذي يؤدي الى تزوير وتحريف في البيانات المالية)

مشكلة الدراسة :

ازدادت في الاونة الاخيره ظاهره ارتكاب الأخطاء المتعمده (غش) والأخطاء غير المتعمده التي ترتكب من خلال أطراف عديده في أمانة عمان الكبرى بسبب وجود ثغرات رقابيه او بسبب

المدققين الداخليين ، والذين ما زالوا يتبعون منهج التدقيق التقليدي ، مع عدم الاخذ بالعمليات التي تتطلب استخدام اساليب فنيه بواسطه التدقيق الالكتروني ، لتكتشف التحريفات المتعمده وغيرها وعلى هذا الاساس يواجه مدققو الحسابات الكثير من السرقات والتحريفات في البيانات المالية دون ترك ايه اثار ملموسه وتتمثل مشكله البحث في امكانيه الاجابه على الاسئلة التاليه :

1. هل هنالك تأثير لكفاءة لمدقق الحسابات في أكتشاف الاخطاء والغش ؟
2. هل يوجد تأثير للتدريب والدورات لمدقق الحسابات في أكتشاف الاخطاء والغش ؟
3. هل يوجد أثر لأستخدام تكنولوجيا المعلومات لدى مدقق الحسابات في أكتشاف الاخطاء والغش ؟
4. هل يوجد تأثير للإجراءات التنفيذية من قبل مدقق الحسابات في أكتشاف الاخطاء والغش ؟
5. هل يوجد تأثير لاستقلالية مدقق الحسابات في أكتشاف الاخطاء والغش ؟
6. هل يوجد تأثير لدعم الاداره العليا في أمانة عمان الكبرى لمدقق الحسابات في أكتشاف الاخطاء والغش ؟
7. هل يوجد تأثير لإدراك المعوقات التي تواجه مدقق الحسابات في أكتشاف الاخطاء والغش ؟

أهميه الدراسة العلمية :

تبرز أهمية هذه الدراسة العلمية في محاولة لتقييم أثر العوامل الأكثر فاعليه في أكتشاف الاخطاء والغش في أمانة عمان الكبرى ، من خلال توزيع استبانة وتحليلها واستغلال النتائج للاستفادة منها في زيادة كفاءة وفاعلية مدققي أمانة عمان الكبرى .

أهميه الدراسة العملية :

تبرز أهمية هذه الدراسة العملية في محاولة تحليل ومناقشه الدراسات السابقه والتعرف على مفهوم الرقابة والتدقيق الداخلي ، والتعرف على مفهوم الغش والاطعاء المحاسبية والعوامل التي تؤدي الى ذلك ، وكان محور الدراسة على أمانة عمان وهي من كبرى المؤسسات البلدية التي تقدم خدماتها لكافة موطني العاصمة عمان .

أهداف الدراسة :

تناولت هذه الدراسة العوامل التي تؤثر في درجة اكتشاف المدقق الداخلي في أمانة عمان الكبرى للاخطاء والغش ، وتتلخص هذه الأهداف بمايلي :

1. التعرف على اكثر العوامل أهمية في اكتشاف الغش من وجهة نظر مدققي الحسابات .
2. الوصول الى توصيات تساعد وتساهم في تفعيل دور المدقق الداخلي في امانة عمان في كشف الاخطاء والغش بشكل فعال.

فرضيات الدراسة:

- H01 : لا يوجد تأثير ذو دلالة أحصائية لكفاءة مدقق الحسابات في اكتشاف الاخطاء والغش؟
- H02 : لا يوجد تأثير ذو دلالة أحصائية للتدريب والدورات لمدقق الحسابات في اكتشاف الاخطاء والغش ؟
- H03 : لا يوجد تأثير ذو دلالة أحصائية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على مدقق الحسابات في اكتشاف الاخطاء والغش؟
- H04 : لا يوجد تأثير ذو دلالة أحصائية على الإجراءات التنفيذية لمدقق الحسابات في اكتشاف الاخطاء والغش؟
- H05 : لا يوجد تأثير ذو دلالة أحصائية لاستقلالية مدقق الحسابات في اكتشاف الاخطاء والغش ؟
- H06 : لا يوجد تأثير ذو دلالة أحصائية لدعم الإدارة العليا في أمانة عمان لمدقق الحسابات في اكتشاف الاخطاء والغش ؟
- H07 : لا يوجد تأثير ذو دلالة أحصائية لإدراك المعوقات التي تواجه مدقق الحسابات في اكتشاف الاخطاء والغش ؟

التعريفات الاجرائيه :

- **الغش :** " الخطأ الذي يرتكب عن قصد أو عمد أو تدبير سابق من قبل قسم المحاسبة أو الهيئة الادارية للتضليل أو الاخطاء أو الغش أو الاختلاس أو التأثير على القوائم المالية " . (محمود واخرون، 2011:185).
- **الخطأ :** "الأخطاء غير المتعمدة التي لا ترتكب بناء على تصميم سابق، وإنما تقع بسبب جهل أو عدم دراية موظفي قسم المحاسبة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أو بسبب التقصير والأهمال في أداء أعمالهم". (عبدالله، 2007: 37) .

الاطار النظري :

اولاً: الغش والاختطاء المحاسبية:

يعتبر الغش والاختطاء المحاسبية من أكبر الصعوبات التي تواجهه المؤسسات لانه يؤدي الى ضياع اصول المؤسسة ويلحق بها الضرر وبالتالي يؤدي بها الى الافلاس.

■ **الغش :** وقد عرف معيار التدقيق الدولي رقم (240) الغش بأنه " اي فعل متعمد من قبل واحد او أكثر من أشخاص الادارة المكلفين بالحوكمة ، أو من قبل احد الموظفين ، أو اشخاص خارجين للحصول على مكاسب غير قانونية ، وقد يتضمن الغش : التلاعب والتزيف وتعديل السجلات والمستندات أو اختلاس الاصول أو طمس وحذف تأثير العمليات من السجلات أو المستندات ، وتسجيل عمليات وهمية أو سوء تطبيق السياسات المحاسبية ، مما ينتج عنه تحريف في البيانات المالية " (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2003:202).

■ انواع الغش:

وقد بين معيار المراجعة الدولي رقم (240) انواع الغش :

1. غش احتيال الموظفين " هو سرقة الأصول من قبل الموظفين ورافقة أخطاء لتغطية السرقات ، ويمكن الحد منه من خلال نظام رقابة داخلي جيد ، وقيام المراجع بدراساتها وتقييمها وتحديد نقاط الضعف فيها وابلاغ الادارة ".
2. غش احتيال الادارة " يتم من قبل الادارة العليا وهو من اخطر انواع الغش لأنه يحدث رغم وجود نظام رقابة داخلي جيد " . (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2003:204).

الخطأ المحاسبي :

أشار معيار التدقيق الدولي رقم (240) إلى أن الخطأ "يعني تحريفات غير مقصودة في التقارير المالية، مثل خطأ في جمع بيانات أو في معالجتها أو في تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير مغلوط للحقائق، أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح" (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2003:181). وعرف شدار (شداد، 2000: 31) أيضاً الأخطاء بأنها "الأخطاء الحسابية والكتابية في السجلات والتقارير المحاسبية التي يتم فيها إعداد التقارير المالية والأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية، والأخطاء التي تنشأ نتيجة النسيان أو التفسير المغلوط عند إعداد التقارير المالية" .

أنواع الأخطاء :

هنالك عدة تصنيفات لأنواع الأخطاء ويمكن أجمالها بما يلي :

- تقسم الأخطاء من حيث القصد في ارتكابها :
 - 1- أخطاء متعمدة (ارتكابية): وهي الأخطاء التي تتم مع التدبير المسبق بهدف إخفاء حقيقة معينة أو تغطية احتلاس معين.
 - 2- أخطاء غير متعمدة : وهي الأخطاء ترتكب عن غير قصد ولا يكون هناك تدبير للقيام بها والتي من الممكن أن تنشأ نتيجة الجهل بالمبادئ المحاسبية والتقصير في أداء الواجب. (المطارنة، 2009:148).

- تقسم الأخطاء من الناحية المحاسبية :
 1. أخطاء الحذف أو السهو.
 2. الأخطاء الارتكابية.
 3. الأخطاء الفنية (أخطاء تطبيق الاصول والمبادئ المحاسبية).
 4. الأخطاء المتكافئة.
 5. الأخطاء الكتابية.

ثانياً : أمانة عمان الكبرى

عمّان المدينة العربية المتعمقة في القدم والتي يعود تاريخها إلى أكثر من ثماني آلاف سنة قبل الميلاد، تقلبت عليها صروف الدهر وحضارات الماضي العريق ورأت كغيرها من المدن تقدم وازدهار وفترات تراجع وانحسار. أنشئ أول مجلس بلدي في مدينة عمان عام 1909 وغدت مركزاً لمديرية ناحية عام 1914 وكان سكّانها حوالي 300 عائلة من 1500 - 2000 نسمة. أدت الظروف القاهرة الاستثنائية التي مرت في العقود الأربعة الماضية إلى نشوء أبنية لا تخضع لأي قواعد معمارية، لأنها سبقت تخطيط المهندسين في مدينة عمان. ومع تزايد عدد السكان وعدد الأبنية عشرات المرات خلال فترة وجيزة، ارتفع عدد سكانها إلى 2.473 مليون نسمة لغاية عام 2013 وهذا يعني أنها كانت بحاجة إلى مضاعفة الخدمات في مختلف الحقول بعد كل زيادة في السكان والمباني. وتضم أمانة عمان الكبرى حالياً 23000 موظف ومستخدم وعامل للخدمة مساحة سكانية تقدر بحوالي 1700 كم. يبلغ عدد المناطق الإدارية في أمانة عمان 27 منطقة موزعة جغرافياً في مدينة عمان الكبرى.

وقد بلغت الموازنة لعام 2014 لأمانة عمان الكبرى 466 مليون و872 ألف دينار وبعجز بلغ نحو 27 مليون دينار، مع إدراج بعض المشاريع والمطالب للمناطق ومديرياتها. وبذلك تعتبر

موازنة أمانة عمان الكبرى أكبر موازنة في قطاع البلديات في الأردن . ونظرا لأكبر حجم الخدمات التي تقدمها أمانة عمان الكبرى ، يمكن إيجاز أهم الخدمات الرئيسية :

(ادارة النفايات ، تخطيط مدينة عمان، فتح الشوارع واستدامتها وانارتها، انشاء الأرصفة، منح تراخيص الانشاءات، الرقابة الصحية والمهنية والبيئية ، اقامة الحدائق والساحات والمتنزهات وادامتها ، ترخيص المهن والاعلانات ، تنظيم النقل العام ، خدمة المجتمع المحلي بالبرامج الاجتماعية والثقافية والرياضية، تنظيم الاسواق العامة) (الموقع الرسمي لأمانة عمان الكبرى www.ammancity.gov.jo) .

الدراسات السابقة :

ونظرا لأهمية اكتشاف الاخطاء والغش في القطاع العام والخاص والحد من هدر المال العام ، سعت دراسات عدة لبيان الاسباب التي تؤدي الى عدم تمكين الجهاز الرقابي من أداء عمله على الوجه الامثل .

وباستعراض الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع ، نلاحظ ان دراسة (خشارمة ، 1999) قامت بتقييم أداء ديوان المحاسبة الأردني من وجهة نظر العاملين به ، والأجهزة الحكومية الخاضعة لرقابته . ودراسة (الذنيبات ، 1999) قامت بالتعرف على مدى أثر الأبعاد الرئيسية في المناخ التنظيمي السائد في أجهزة الرقابة المركزية المالية والادارية في الأردن على أداء العاملين في هذه الأجهزة ، وبالتحديد على مدى أثر كل من الهيكل التنظيمي ، والسياسات الادارية المتبعة ، والبيئة الخارجية والتكنولوجيا على مستوى الأداء في هذه الأجهزة . واما دراسة (الحسيني و خرايشة، 2000) هدفت إلى التعرف إلى متطلبات أجهزة الرقابة العليا للقيام برقابة الاداء والتي تركز على الرقابة المالية التقليدية ، ودراسة (حماد ، 2003) قامت بتقييم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي من خلال دراسة وتحليل خصائص النظام الرقابي الفعال، وتحليل العوامل التي يمكن أن تحد من كفاءة وفعالية النظام الرقابي الحكومي لتحديد وسائل وسبل تلافيتها، وإمكانية تحسينها وتطويرها بما يخدم العمل الرقابي. واما دراسة (الديوان ، 2010) قامت بالتعرف على فاعلية الأداء الرقابي لديوان المحاسبة في الأردن في ضوء تطبيق الحكومة الالكترونية ، باعتبار ان الديوان هو الجهة الرقابية العليا في الأردن ، وكذلك التعرف على إجراءات ديوان المحاسبة في الأردن في ضوء تطبيق الحكومة الالكترونية ، واما دراسة (عبد الحسين ، 2011) عملت على إبراز مفهوم الفساد والرقابة واسباب الفساد ، وبينت الدراسة اسباب الفساد في العراق والوطن العربي ، والتي ترجع إلى عدم خضوع السلطات السياسية والادارية لقوانين واضحة وضوابط معلنة تمكن من ممارسة الرقابة عليها ، أو بسبب جهل المواطن او خوفا او بسبب انعدام حرية التعبير .

وباستعراض الدراسات الاجنبية التي تناولت هذا الموضوع نلاحظ ان دراسة (Raman,et.al, 1994) هدفت إلى معرفة ما اذا كان المدققون الحكوميون يتفقون على أساس مناسب لاحتساب الأهمية النسبية ؟ وماهي النسبة المثوية التي يعطونها بالنسبة للأهمية النسبية ؟، واما دراسة (Jane Mancino,1997) هدفت إلى توضيح وبيان الإجراءات الجديدة التي يتبعها المدقق الخارجي في كشف الاحتيال والغش ، وإلى بيان مسؤولية المدقق الخارجي عن اكتشاف الاحتيال والغش والابلاغ عنه. ودراسة (Daniel D Montgomery ,etal , 2002) ، كان هدفها توسيع إجراءات التدقيق وتطويرها ، وذلك لمنع واكتشاف الاحتيال في البيانات المالية المعدة الكترونيا ، والخروج بأساليب تدقيق جديدة ، وذلك بغض النظر عن تجربة المدققو سابقا ، والاعتقاد لديهم حول أمانة ونزاهة الادارة ، وبيان البرامج الأكثر فعالية في كشف البيانات المالية. واما دراسة (Erickson et al, 2006) قامت باختبار العلاقة بين هيكل حوافز الادارة وحالات الغش المحاسبي بالقوائم المالية ودراسة (Riordan ,2011) على اظهار ما اذا كان هناك اختلافات بين فريق التدقيق في القطاع العام والقطاع الخاص في الحكومة الايرلندية . ولكن مايميز هذه الدراسة أنها تناولت العوامل المؤثرة في اكتشاف الاخطاء والغش من وجهه الرقابة الداخلية (موظفي التدقيق في امانه عمان) ، وكذلك أنها تناولت مؤسسة هامه تقدم خدمات متنوعة لكافة شرائح المجتمع من افراد ومؤسسات وهي (أمانة عمان الكبرى) .

الاطار العملي

مجتمع وعينة الدراسة :

يمثل مجتمع الدراسة المدققو في أمانة عمان الكبرى وتم أستهداف جميع المدققو في أمانة عمان الكبرى ، وتم توزيع 45 استبانه على جميع افراد العينة ، وتم استرداد 40 استبانه والتي تعكس الإستجابة الفعلية ، كما هو موضح بالجدول التالي .

الجدول رقم (1) العينة المستهدفة ودرجة الاستجابة

عينة الدراسة	المستهدف	الأستجابة	نسبة الأستجابة الفعلية
مدققو أمانة عمان الكبرى	45	40	88.8%

ويتضح من الجدول السابق أرتفاع نسبة أستجابة المدققين ويعود ذلك بتقدير الباحث إلى أهمية هذه الدراسة بالنسبة لافراد العينه .

صدق أداة الدراسة وثباتها :

تم التحقق من الصدق الظاهري لبنود الإستبانه من خلال عرضها على عدد من المحكمين المختصين من أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الأردنية ، وقد تم تعديلها في ضوء اقتراحاتهم

، ولقياس مدى ثبات الأداة ، تم استخدام مقياس كرونباخ ألفا لقياس الاتساق للإستبانة ، حيث بلغ (0.955) وهو مرتفع ويدل على ان الأستبانة صالحة لاغراض الدراسة وكما يتضح من الجدول التالي: الجدول رقم (2) معامل الثبات لمتغيرات الدراسة باستخدام مقياس كرونباخ

الفرضية	عدد الاسئلة	قيمه الفا
الاولى	6-1	76.5%
الثانية	7-11	72.3%
الثالثة	16-12	%86.1
الرابعة	20-17	%69.4
الخامسة	26-21	%70.7
السادسة	30-27	%86.9
السابعة	37-31	%87.8

مصادر جمع البيانات :

■ مصادر ثانوية : وتشمل الكتب والمراجع العلمية والدراسات النظرية السابقة ذات الصلة بالدراسة .

■ مصادر اولية : من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة بهدف تجميع المعلومات المتعلقة بعينة الدراسة .

الاساليب الاحصائية المستخدمة :

1-الاساليب الإحصائية الوصفية :

أ - الوسط الحسابي ، والانحراف المعياري ، والنسب المئوية ، والتوزيعات التكرارية ، وذلك بناء على برنامج (SPSS) ، وقد تم وضع معيار للإجابة عن الأسئلة كي يسترشد به المستجيب عند قيامه بتعبئة أسئلة الاستبانة ، وقد تم إعطاء الأوزان من (1-5) بأعتماد مقياس ليكرت ذي الابعاد الخمسة ، واعتمد أيضا على هذا المقياس في اختبار الفرضيات حيث ستكون الفرضية مقبولة عند نسبة أكبر من 60% وهي تساوي أو أكبر من 3 بحسب المقاييس المتبعة وكما هو موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (3) مقاييس الأهمية ودرجة الموافقة

نوع الاجابة	من	إلى	الوزن	الفترة
تؤثر بشدة	80% $\geq$	100%	5	4-5 (عالي جداً)
تؤثر	60% $>$	80%	4	3-4 (عالي)
محايد	40% $>$	60%	3	2-3 (أحياناً)
لا تؤثر	20% $>$	40%	2	1-2 (منخفض)
لا تؤثر بشدة	0	20%	1	0-1 (منخفض جداً)

ب- نسبة التأثير : ويعبر عنها بالصيغة التالية :

نسبة التأثير = الوسط الحسابي / أعلى وزن للسؤال .

- 1 - اختبار ثبات أداة الدراسة ومصداقيتها من خلال معامل المصداقية (Reliability Coefficient) كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) ، إذ يمكن الاعتماد على نتائج البحث والإطمئنان إلى مصداقيتها عندما يزيد المعامل على النسبة المقبولة (60%).
- 2 - اختبارات (One - Sample - T- test) لاختبار فرضيات الدراسة علماً بأن مستوى المعنوية المختار هو 0.05 .

تحليل خصائص عينة الدراسة :

أشتملت الإستبانة على جزأين رئيسيين ، تضمن الجزء الأول معلومات شخصية من خلال خمسة متغيرات ، أما الجزء الثاني فقد إشتمل على مجموعة من الأسئلة الخاصة بكل من المتغيرات المستقلة التي أفرزتها مجموعة الدراسات والبحاث المرجعية السابقة ، حيث بلغ عددها (40) سؤالاً لكل من العوامل المؤثرة في أكتشاف الاخطاء والغش وفيما يلي تحليل المتغيرات الديموغرافية كما في الجداول التالية : جدول رقم (4) توزيع افراد العينة بحسب المؤهل العلمي

المتغير	العينة	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراة	اخرى	المجموع
المؤهل العلمي	مدققي امانة عمان	24	7	0	9	40
		60%	17.5%	0	22.5%	100%

جدول رقم (5) توزيع افراد العينتين بحسب التخصص

المتغير	العينة	محاسبة	علوم مالية	اقتصاد	اخرى	المجموع
التخصص	مدققي امانة عمان	18	8	6	8	40
		45%	20%	15%	20%	100%

جدول رقم (6) توزيع افراد العينتين بحسب سنوات الخبرة

المتغير	العينة	اقل من 5	10-5	15-10	اكثر من 15	المجموع
سنوات	مدققي امانة	8	16	12	4	40
الخبرة	عمان	20%	40%	30%	10%	100%

توضح الجداول السابقة أن غالبية المدققو في أمانة عمان الكبرى يحملون درجة البكالوريوس حيث بلغت نسبتهم (60%) من أفراد عينة الدراسة ، وقد تركزت المؤهلات العلمية لأفراد العينة في مجال المحاسبة بواقع (45%) والعلوم المالية والمصرفية بواقع (20%) والاقتصاد بواقع (15%) ، اما التخصصات الأخرى فكانت نسبتها (20%) .

وهذا يشير إلى أن غالبية أفراد العينة متخصصين بالمحاسبة وبالتالي فأنهم يتمتعون بالتأهيل العلمي اللازم لممارسة عملهم ، وهذا يعكس قدرتهم على فهم محتويات الاستبانة و الاجابة عليها بموضوعية .

اما بالنسبة للخبرات العملية فيبين الجدول اعلاه أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بخبرة من (5-10) سنوات حيث بلغت نسبتهم (40%) ، ويليه من (10-15) سنة حيث كانت نسبتهم (30%) ، وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بخبرة جيدة ولديهم المقدرة على فهم طبيعة المهام الموكلة اليهم ، وهذا مفيد في الاجابة على اسئلة الاستبانة .

اما فيما يخص الشهادات المهنية فإنه افراد العينة لا يحملون اي شهادة مهنية متخصصة في التدقيق .

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات :

يهدف معرفة آراء أفراد عينة الدراسة من المدققو في أمانة عمان الكبرى حول العوامل المؤثرة أكتشاف الأخطاء والغش ، تضمنت الاستبانة عدد من الأسئلة التي تتعلق بالعوامل المؤثرة في أكتشاف الأخطاء والغش ، ويتناول الباحث تحليل آراء عينة الدراسة من واقع إجاباتهم على أسئلة الاستبانة وعلى النحو الآتي:

الفرضية الأولى :

H01 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاءة المدقق في أكتشاف الأخطاء و

الغش.

تم اختبار الفرضية بالأعتماد على ستة أسئلة تمثل القسم الثاني من أقسام الاستبانة التي يمكن تلخيصها كما في الجدول التالي :

جدول رقم (7) تأثير العوامل المرتبطة بكفاءة مدققي أمانة عمان الكبرى في اكتشاف الأخطاء والغش

الرقم	البيان	تؤثر بشدة (5)	تؤثر (4)	محايد (3)	لا تؤثر (2)	لا تؤثر بشدة (1)
1	التعيين بحسب الكفاءة العلمية	24	13	1	1	1
		%60	%32.5	%2.5	%2.5	%2.5
2	التعيين بحسب الكفاءة العلمية	25	11	2	1	1
		%62.5	%27.5	%5	%2.5	%2.5
3	منح المدقق حوافز ومكافآت	22	15	1	1	1
		%55	%37.5	%2.5	%2.5	%2.5
4	عندما يكون هنالك تناسب بين راتب المدقق مع حجم المسؤولية المنوطة به	15	21	3	1	0
		%37.5	%52.5	%7.5	%2.5	0
5	عندما يتقاضى المدقق الذي يكتشف الأخطاء والغش مكافأة مجزية	25	10	3	2	0
		62.5	25	%7.5	%5	0
6	القدرة على أدراك أضرار الأخطاء والغش	10	23	6	1	0
		25	%57.5	15	%2.5	0

جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات مدققي أمانة عمان على الفقرات المرتبطة بكفاءة المدقق وأثرها في اكتشاف الأخطاء والغش

البند	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التأثير (الأهمية)	ترتيب درجة الأهمية	وصف التأثير (الأهمية)
1	التعيين بحسب الكفاءة العلمية	4.5	0.88	%90	1	عالي جداً
2	التعيين بحسب الكفاءة العلمية	4.45	0.9	%89	2	عالي جداً
3	منح المدقق حوافز ومكافآت	4.4	0.87	%88	3	عالي جداً
4	عندما يكون هنالك تناسب بين راتب المدقق مع حجم المسؤولية المنوطة به	4.25	0.71	%85	4	عالي جداً
5	عندما يتقاضى المدقق الذي يكتشف	4.45	0.85	%89	2	عالي جداً

					الأخطاء والغش مكافأة مجزية	
6	القدرة على أدراك أضرار الأخطاء والغش	4.05	0.71	%81	5	عالي جداً
	الاسئلة مجتمعة	4.3	0.56	%87		عالي جداً

يوضح الجدول السابق المتعلق بتحليل آراء عينة الدراسة حول مجموعة عوامل أدرجت في الاستبانة وتتعلق بقياس مدى تأثير العوامل المرتبطة بكفاءة كادر التدقيق في أمانة عمان على درجة كشف الخطأ والغش ، حيث كانت وجهة نظر الفئة حول هذه العوامل الست أنها تؤثر بشكل عالي جداً بنسبة أهمية (90%، 89%، 88%، 85%، 89%، 81%) لكل منها على التوالي ، وبمتوسط حسابي (4.3) لكافة البنود مجتمعة ، حيث كانت الاجابة ضمن الفئة (80-100) ، ولقد بلغت أعلى نسبة وردت ضمن إجابات كافة البنود التي تقيس تأثير عوامل كفاءة المدقق على كشف الخطأ والغش من وجهة نظر مدقق أمانة عمان (90%) وتعود إلى بند رقم (1) الذي يتعلق بالتعيين بحسب الكفاءة العلمية ،اما البندين (2 ، 5) فقد بلغا نفس نسبة الأهمية (89%) والتي تتعلق بالتعيين حسب الكفاءة العملية وتقاضي المدقق الذي يكشف الخطأ والغش مكافأة مجزية ، وجاء بعدهما البندين (3 ، 4) بنسبة أهمية (88% ، 85%) لكل منهما على التوالي ، اما اقل بند فكان أدراك المدقق لاضرار الخطأ والغش بنسبة أهمية (81%) ، حيث يقع كل بند من البنود الستة ضمن (4-5) التي تزيد عن (3) وهو المقياس المعتمد في هذه الدراسة بحسب مقياس ليكرت المستخدم .

وبناء على ما سبق ، نجد ان توفر كادر رقابي كفؤ في أمانة عمان الكبرى يساهم بشكل إيجابي وفعال في كشف الخطأ والغش ، حيث بلغت درجة تأثير عوامل هذه المجموعة مجتمعة (87%) ، كما أن الوسط الحسابي لكافة هذه المجموعة بلغ (4.3) وهذا يقع ضمن الفترة (4-5) التي تزيد عن (3) وهو المقياس المعتمد في هذه الدراسة . وهذا يدل على أن هناك توافق في إجابات أفراد عينة الدراسة وانسجامها وعدم تشتتها نظراً لان الإنحراف المعياري جاء أقل من نصف الوسط الحسابي ، وبناء عليه يتم رفض الفرضية العدمية والتي نصت على "لايوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاءة مدقق الحسابات في اكتشاف الأخطاء و الغش". وقبول الفرضية البديلة "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاءة مدقق الحسابات في اكتشاف الأخطاء و الغش".

وللتأكد من صحة هذه النتيجة تم استخدام اختبار (One - Sample - T- test) كما هو

موضح بالجدول التالي . **جدول رقم (9) نتيجة اختبار الفرضية الفرعية (1)**

الفرضية	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة (sig)	نتيجة الفرضية العدمية
1	15.194	0.00	رفض

يوضح الجدول السابق ان مستوى الدلالة المحسوبة (sig) يساوي (0.00) وهي أقل من (5%) ، وبما ان قاعدة القرار هي : تقبل الفرضية الفرعية العدمية (1) اذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من (5%). وبناء على القاعدة السابقة يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ، وهذا يعني أنه "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاءة مدقق الحسابات في اكتشاف الأخطاء و الغش".

الفرضية الثانية :

H02 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتدريب والدورات لكادر التدقيق في اكتشاف الأخطاء و الغش.

تم اختبار الفرضية بالأعتماد على خمسة أسئلة تمثل القسم الثاني من أقسام الاستبانة التي يمكن تلخيصها كما في الجدول التالي : **جدول رقم (10) تأثير العوامل المرتبطة بالتدريب والدورات لكادر مدققي أمانة عمان في اكتشاف الأخطاء والغش**

الرقم	البيان	تؤثر بشدة (5)	تؤثر (4)	محايد (3)	لا تؤثر (2)	لا تؤثر بشدة (1)
1	كفاية الدورات التدريبية للمدقق	21	17	1	1	0
		%52.5	%42.5	%2.5	%2.5	0
2	تركيز محتوى الدورات على الاساليب الفنية الحديثة في التدقيق	18	18	4	0	0
		%45	%45	%10	0	0
3	إخضاع دورات المدققين إلى التقييم بشكل دائم	11	21	5	3	0
		%27.5	%52.5	%12.5	%7.5	0
4	وضع حد ادنى لعدد الساعات التدريبية كشرط لترقية المدقق	7	17	11	5	0
		%17.5	%42.5	%27.5	%12.5	0

0	2	5	15	18	5	عقد جلسات العصف الذهني بين المدققو لتبادل ونقل المعرفة المكتسبة من الدورات
0	%5	%12.2	%37.5	%45		

جدول رقم (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات مدققي أمانة عمان على الفقرات المرتبطة بالتدريب والدورات للكادر وأثرها في اكتشاف الأخطاء والغش

البند	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التأثير (الأهمية)	ترتيب درجة الأهمية	وصف التأثير (الأهمية)
1	كفاية الدورات التدريبية للمدقق	4.4	0.68	%89	1	عالي جداً
2	تركيز محتوى الدورات على الاساليب الفنية الحديثة في التدقيق	4.3	0.66	%87	2	عالي جداً
3	إحضار دورات المدققو إلى التقييم بشكل دائم	4	0.85	%80	4	عالي جداً
4	وضع حد ادنى لعدد الساعات التدريبية كشرط لترقية المدقق	3.6	0.92	%73	5	عالي
5	عقد جلسات العصف الذهني بين المدققو لتبادل ونقل المعرفة المكتسبة من الدورات	4.2	0.86	%85	3	عالي جداً
	الاسئلة مجتمعة	4.1	0.87	%83		عالي جداً

يوضح الجدول السابق المتعلق بتحليل آراء عينة الدراسة حول مجموعة عوامل أدرجت في الاستبانة وتتعلق بقياس مدى تأثير العوامل المرتبطة بالتدريب والدورات لكادر التدقيق في أمانة عمان على درجة كشف الخطأ والغش ، حيث كانت وجهة نظر الفئة حول هذه العوامل الخمس أنها تؤثر بشكل عالي جداً بنسبة أهمية (%89، %87، %80، %73، %83) لكل منها على التوالي ، وبمتوسط حسابي (4.3) لكافة البنود مجتمعة ، حيث كانت الاجابة ضمن الفئة (80-100) للبنود (1،2،3،5) اما البند رقم (4) فكان ضمن الفئة (60-80) ، ولقد بلغت أعلى نسبة وردت ضمن إجابات كافة البنود التي تقيس تأثير عوامل التدريب والدورات لكادر التدقيق على كشف الخطأ والغش من وجهة نظر مدقق أمانة عمان (%89) وتعود إلى بند رقم (1) الذي

يتعلق بكفاية الدورات التدريبية للمدقق ، اما البند (2) فقد جاء بالمرتبة الثانية بنسبة أهمية (87%) والذي يتعلق بتركيز محتوى الدورات على الاساليب الفنية الحديثة في التدقيق ، وجاء بعدها البندين (3 ، 5) بنسبة أهمية (80% ، 85%) لكل منهما على التوالي ، اما اقل بند فكان وضع حد ادنى لعدد الساعات التدريبية كشرط لترقية المدقق بنسبة أهمية (73%) ، حيث يقع كل من البنود (1،2،3،5) ضمن (4-5) ، اما البند رقم (4) فيقع ضمن (3-4) ، ونلاحظ أن جميع البنود التي تزيد عن (3) وهو المقياس المعتمد في هذه الدراسة بحسب مقياس ليكرت المستخدم .

وبناء على ما سبق ، نجد ان اهتمام أمانة عمان بتوفر التدريب المناسب لكادرها الرقابي يكون له أثر ايجابي وفعال في كشف الخطأ والغش ، حيث بلغت درجة تأثير عوامل هذه المجموعة مجتمعة (83%) ، كما أن الوسط الحسابي لكافة هذه المجموعة بلغ (4.1) وهذا يقع ضمن الفترة (4-5) التي تزيد عن (3) وهو المقياس المعتمد في هذه الدراسة . وهذا يدل على أن هناك توافق في إجابات أفراد عينة الدراسة وانسجامها وعدم تشتتها نظراً لان الإنحراف المعياري جاء أقل من نصف الوسط الحسابي ، وبناء عليه يتم رفض الفرضية العدمية والتي نصت على " : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتدريب والدورات لكادر مدققي الحسابات في اكتشاف الأخطاء و الغش " . وقبول الفرضية البديلة : " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتدريب والدورات لكادر مدققي الحسابات في اكتشاف الأخطاء و الغش " .

وللتأكد من صحة هذه النتيجة تم استخدام اختبار (One – Sample – T- test) كما هو موضح بالجدول التالي .

جدول رقم (12) نتيجة اختبار الفرضية الفرعية رقم(2)

الفرضية	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة (sig)	نتيجة الفرضية العدمية
2	13.011	0.00	رفض

يوضح من الجدول السابق ان مستوى الدلالة المحسوبة (sig) يساوي (0.00) وهي أقل من (5%) ، وبما ان قاعدة القرار هي : تقبل الفرضية الفرعية العدمية (2) اذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من (5%) . وبناء على القاعدة السابقة يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ، وهذا يعني أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتدريب والدورات لكادر مدققي الحسابات في اكتشاف الأخطاء و الغش " .

الفرضية الثالثة :

H03 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على المدقق

في اكتشاف الأخطاء و الغش.

تم اختبار الفرضية بالاعتماد على خمسة أسئلة تمثل القسم الثاني من أقسام الاستبانة التي يمكن تلخيصها كما في الجدول التالي: جدول رقم (13) تأثير العوامل المرتبطة بتكنولوجيا

المعلومات لمدققي أمانة عمان في اكتشاف الأخطاء والغش

الرقم	البيان	تؤثر بشدة (5)	تؤثر (4)	محايد (3)	لا تؤثر (2)	لا تؤثر بشدة (1)
1	أستخدام وسائل تكنولوجيا متقدمة في الرقابة المحوسبة	26	12	0	1	1
		%65	%30	0	%2.5	%2.5
2	أستخدام برامج تدقيق خاصة متقدمة	23	14	2	1	0
		%57.5	%35	%5	%2.5	0
3	أستخدام برامج تدقيق عامة متقدمة	18	15	4	3	0
		%45	%37.5	%10	%7.5	0
4	تأهيل المدقق في مجال تبين التدقيق المحوسب	23	11	1	5	0
		%57.5	%27.5	%2.5	%12.5	0
5	نسب الأمان في الأنظمة المحاسبية المحوسبة المستخدمة	21	12	4	2	1
		%52.5	%30	%10	%5	%2.5

جدول رقم (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات مدققي أمانة عمان

على الفقرات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات وأثرها في اكتشاف الأخطاء والغش

البند	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التأثير (الأهمية)	ترتيب درجة الأهمية	وصف التأثير (الأهمية)
1	أستخدام وسائل تكنولوجيا متقدمة في الرقابة المحوسبة	4.5	0.85	%91	1	عالي جداً
2	أستخدام برامج تدقيق خاصة متقدمة	4.4	0.72	%90	2	عالي جداً
3	أستخدام برامج تدقيق عامة	4.2	0.91	%84	5	عالي جداً

					متقدمة	
4	تأهيل المدقق في مجال التدقيق المحوسب	4.3	1.02	%86	3	عالي جداً
5	نسب الأمان في الأنظمة المحاسبية المحوسبة المستخدمة	4.2	1	%85	4	عالي جداً
	الاسئلة مجتمعة	4.3	0.73	%87		عالي جداً

يوضح الجدول السابق المتعلق بتحليل آراء عينة الدراسة حول مجموعة عوامل أدرجت في الاستبانة وتتعلق بقياس مدى تأثير العوامل المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات على درجة كشف الخطأ والغش ، حيث كانت وجهة نظر الفئة حول هذه العوامل الخمس أنها تؤثر بشكل عالي جداً بنسبة أهمية (91%، 90%، 84%، 86%، 85%) لكل منها على التوالي ، وبمتوسط حسابي (4.3) لكافة البنود مجتمعة ، حيث كانت الاجابة ضمن الفئة (80-100) لجميع البنود ، ولقد بلغت أعلى نسبة وردت ضمن إجابات كافة البنود التي تقيس تأثير عوامل تكنولوجيا المعلومات على كشف الخطأ والغش من وجهة نظر مدقق أمانة عمان (91%) وتعود إلى بند رقم (1) الذي يتعلق باستخدام وسائل تكنولوجيا متقدمة في الرقابة المحوسب، اما البند (2) فقد بالمرتبة الثانية بنسبة أهمية (90%) والذي يتعلق باستخدام برامج تدقيق خاصة متقدمة ، وجاء بعدها البندين (4 ، 5) بنسبة أهمية (86% ، 85%) لكل منهما على التوالي ، اما اقل بند فكان استخدام برامج تدقيق عامة متقدمة بنسبة أهمية (73%) ، حيث تقع جميع البنود ضمن (4-5) ، ونلاحظ أن جميع البنود تزيد عن (3) وهو المقياس المعتمد في هذه الدراسة بحسب مقياس ليكرت المستخدم .

وبناء على ما سبق ، نجد ان استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات في العمل الرقابي يكون له أثر ايجابي وفعال في كشف الخطأ والغش ، حيث بلغت درجة تأثير عوامل هذه المجموعة مجتمعة (87%) ، كما أن الوسط الحسابي لكافة هذه المجموعة بلغ (4.3) وهذا يقع ضمن الفترة (4-5) التي تزيد عن (3) وهو المقياس المعتمد في هذه الدراسة . وهذا يدل على أن هناك توافق في إجابات أفراد عينة الدراسة وانسجامها وعدم تشتتها نظراً لان الانحراف المعياري جاء أقل من نصف الوسط الحسابي ، وبناء عليه يتم رفض الفرضية العدمية والتي نصت على " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على مدققي أمانة عمان الكبرى في اكتشاف الأخطاء و الغش". وقبول الفرضية البديلة : " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية

لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على مدققي أمانة عمان الكبرى في اكتشاف الأخطاء و الغش ."

وللتأكد من صحة هذه النتيجة تم استخدام اختبار (One – Sample – T- test) كما هو موضح بالجدول التالي .

جدول رقم (15) نتيجة اختبار الفرضية الفرعية (3)

الفرضية	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة (sig)	نتيجة الفرضية العدمية
3	11.742	0.00	رفض

يوضح الجدول السابق ان مستوى الدلالة المحسوبة (sig) يساوي (0.00) وهي أقل من (5%) ، وبما ان قاعدة القرار هي : تقبل الفرضية العدمية (3) اذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من (5%). وبناء على القاعدة السابقة يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ، وهذا يعني أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على مدققي الحسابات في اكتشاف الأخطاء و الغش ."

الفرضية الرابعة :

H04 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية على الإجراءات التنفيذية من قبل المدقق في اكتشاف الأخطاء و الغش.

تم اختبار الفرضية بالأعتماد على خمسة أسئلة تمثل القسم الثاني من أقسام الاستبانة التي يمكن تلخيصها كما في الجدول التالي: جدول رقم (16) تأثير العوامل المرتبطة بالإجراءات التنفيذية لمدققي أمانة عمان في اكتشاف الأخطاء والغش

الرقم	البيان	تؤثر بشدة (5)	تؤثر (4)	محايد (3)	لا تؤثر (2)	لا تؤثر بشدة (1)
1	قيام المدقق بعملة التدقيق السابقة	16 %40	15 %37.5	6 %15	1 %2.5	2 %5
2	أعتماد المدقق على أسلوب العينات في التدقيق	7 %17.5	19 %47.5	10 %25	4 %10	0
3	أستخدام المدقق الأحصاء لتقييم النتائج وتصحيح الانحرافات	9 %22.5	19 %47.5	6 %15	6 %15	0

0	3	5	20	12	أخضاع جميع الحسابات الرئيسية	4
0	7.5%	12.5%	50%	30%	للتقييم حسب المعايير المحاسبية	

جدول رقم (17) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات مدققي أمانة عمان على الفقرات المرتبطة بالإجراءات التنفيذية وأثرها في اكتشاف الأخطاء والغش

البند	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التأثير (الأهمية)	ترتيب درجة الأهمية	وصف التأثير (الأهمية)
1	قيام المدقق بعملة التدقيق السابقة	4.0	1.1	81	1	عالي جداً
2	اعتماد المدقق على أسلوب العينات في التدقيق	3.7	0.88	75%	3	عالي
3	استخدام المدقق الأحصاء لتقييم النتائج وتصحيح الانحرافات	3.7	0.97	76%	2	عالي
4	أخضاع جميع الحسابات الرئيسية للتقييم حسب المعايير المحاسبية	4.0	0.86	81%	1	عالي جداً
	الاسئلة مجتمعة	3.9	0.67	78%		عالي

يوضح الجدول السابق المتعلق بتحليل آراء عينة الدراسه حول مجموعة عوامل أدرجت في الاستبانة وتتلخص بقياس مدى تأثير العوامل المتعلقة بالإجراءات التنفيذية على درجة كشف الخطأ والغش ، حيث كانت وجهة نظر الفئة حول هذه العوامل أنها تؤثر بشكل عالي جداً للبنود ارقام (1,4) بنسبة أهمية (81%) لكل منهما على التوالي ، وبمتوسط حسابي (4.5 ، 4.0) على التوالي حيث كانت الاجابه لهذين البندين ضمن الفئة (80-100) ولها تأثير عالي جداً أما البنود ارقام (2,3) فكانت نسبة الأهمية (76% ، 75%) على التوالي وبمتوسط حسابي (3.73 ، 3.78) على التوالي حيث كانت الاجابه لهذين البندين ضمن الفئة (60-80) ولها تأثير عالي وبمتوسط حسابي (3.9) لكافة البنود مجتمعة ، حيث كانت الاجابة ضمن الفئة (60-80) لجميع البنود اي لها تأثير عالي ، ولقد بلغت أعلى نسبة وردت ضمن إجابات كافة البنود التي تقيس تأثير عوامل الإجراءات التنفيذية على كشف الخطأ والغش من وجهة نظر مدقق أمانة عمان (81) وتعود إلى بند رقم (1,4) المتعلقان بقيام المدقق بعملة التدقيق السابقة و اعتماد

المدقق على أسلوب العينات في التدقيق على التوالي ، وجاء بعدها البندين (3 ، 2) بنسبة أهمية (75% ، 76%) لكل منهما على التوالي ، حيث تقع جميع البنود ضمن (3-4) ، ونلاحظ أن جميع البنود تزيد عن (3) وهو المقياس المعتمد في هذه الدراسة بحسب مقياس ليكرت المستخدم .

وبناء على ما سبق ، نجد ان قيام المدقق بعملية التدقيق السابق واخضاع الحسابات إلى التقييم حسب المعايير المحاسبية له أثر كبير وعالي جداً لكشف الأخطاء والغش ، حيث بلغت درجة تأثير عوامل هذه المجموعة مجتمعة (78%) ، كما أن الوسط الحسابي لكافة هذه المجموعة بلغ (3.9) وهذا يقع ضمن الفترة (3-4) وهو يزيد عن (3) وهو المقياس المعتمد في هذه الدراسة . وهذا يدل على أن هناك توافق في إجابات أفراد عينة الدراسة وانسجامها وعدم تشتتها نظراً لأن الانحراف المعياري جاء أقل من نصف الوسط الحسابي ، وبناء عليه يتم رفض الفرضية العدمية والتي نصت على " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية على الإجراءات التنفيذية من قبل مدققي الحسابات في اكتشاف الأخطاء و الغش " . وقبول الفرضية البديلة : " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية على الإجراءات التنفيذية من قبل مدققي الحسابات في اكتشاف الأخطاء و الغش " . وللتأكد من صحة هذه النتيجة تم استخدام اختبار (T - test - One - Sample) كما هو موضح بالجدول التالي . جدول رقم(18) نتيجة اختبار الفرضية الفرعية (4)

الفرضية	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة (sig)	نتيجة الفرضية العدمية
4	8.238	0.00	رفض

يوضح الجدول السابق ان مستوى الدلالة المحسوبة (sig) يساوي (0.00) وهي أقل من (5%) ، وبما ان قاعدة القرار هي : تقبل الفرضية الفرعية العدمية (4) اذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من (5%) . وبناء على القاعدة السابقة يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ، وهذا يعني أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية على الإجراءات التنفيذية من قبل مدققي الحسابات في اكتشاف الأخطاء و الغش " .

الفرضية الخامسة :

H05 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستقلالية المدقق في اكتشاف الأخطاء و

الغش .

تم اختبار الفرضية بالأعتماد على ست أسئلة تمثل القسم الثاني من أقسام الاستبانة التي يمكن تلخيصها كما في الجدول التالي : جدول رقم (19) تأثير العوامل المرتبطة باستقلالية مدققي أمانة عمان في اكتشاف الأخطاء والغش

الرقم	البيان	تؤثر بشدة (5)	تؤثر (4)	محايد (3)	لا تؤثر (2)	لا تؤثر بشدة (1)
1	عندما يتمتع مدير التدقيق بالحصانة الوظيفية الكاملة	26	13	1	0	0
		%65	%32.5	%2.5	0	0
2	عندما يتمتع كادر التدقيق بالحصانة الوظيفية الكاملة	28	8	3	1	0
		%70	%20	%7.5	%2.5	0
3	كفاية المخصصات المالية للمدقق	18	15	5	2	0
		%45	%37.5	%12.5	%5	0
4	احتكام المدقق إلى مجلس أمانة عمان في حالة الاختلاف مع الادارة التنفيذية	12	14	10	4	0
		%30	%35	%25	%10	0
5	تدخل الادارة في فرض قيود على نطاق عملية التدقيق	16	16	6	2	0
		%40	%40	%15	%5	0
6	ان عملية التغيير الدوري للمدقق يسأهم في الحفاظ على الاستقلالية	17	10	8	5	0
		%42.5	%25	%20	%12.5	0

جدول رقم (20) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات مدققي أمانة عمان على الفقرات المرتبطة باستقلالية المدقق وأثرها في اكتشاف الأخطاء والغش

البند	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التأثير الأهمية	ترتيب درجة الأهمية	وصف التأثير الأهمية
1	عندما يتمتع مدير التدقيق بالحصانة الوظيفية الكاملة	4.6	0.54	%92	1	عالي جداً
2	عندما يتمتع كادر التدقيق بالحصانة الوظيفية الكاملة	4.6	0.75	%92	1	عالي جداً

3	كفاية المحصصات المالية للمدقق	4.2	0.86	%84	2	عالي جداً
4	احتكام المدقق إلى مجلس أمانة عمان في حالة الاختلاف مع الإدارة التنفيذية	3.9	0.98	%78	4	عالي
5	تدخل الإدارة في فرض قيود على نطاق عملية التدقيق	4.2	0.86	%84	2	عالي جداً
6	ان عملية التغيير الدوري للمدقق يسأهم في الحفاظ على الاستقلالية	4	1.1	%80	3	عالي جداً
	الاسئلة مجتمعة	4.2	0.87	%84		عالي جداً

يوضح الجدول السابق المتعلق بتحليل آراء عينة الدراسة حول مجموعة عوامل أدرجت في الاستبانة وتتعلق بقياس مدى تأثير العوامل المتعلقة بالاستقلالية على درجة كشف الخطأ والغش ، حيث كانت وجهة نظر الفئة حول هذه العوامل أنها تؤثر بشكل عالي جداً للبنود ارقام (1,2,3,5,6) بنسبة أهمية (92%، 92%، 84%، 84%، 80%) لكل منهما على التوالي بمتوسط حسابي (4.6) (4.6) (3.9) (4.2) (4) على التوالي ، أما البند رقم (3) فقد حصل على نسبة أهمية (78%) عالي و بمتوسط حسابي (4.2) ، و بمتوسط حسابي (4.2) لكافة البنود مجتمعة ، حيث كانت الاجابة ضمن الفئة (80-100) لجميع البنود اي لها تأثير عالي جداً ، ولقد بلغت أعلى نسبة وردت ضمن إجابات كافة البنود التي تقيس تأثير عوامل الاستقلالية على كشف الخطأ والغش من وجهة نظر مدقق أمانة عمان (92%) وتعود إلى بند رقم (1,2) المتعلقان بتمتع المدير وكادر التدقيق بالحصانة الوظيفية الكاملة ، اما البند رقم (4) فقد حصل على اقل نسبة أهمية (78%) والمتعلق بكفاية المحصصات المالية للمدقق، ونلاحظ أن المتوسط الحسابي لجميع البنود (4.2) يزيد عن (3) وهو المقياس المعتمد في هذه الدراسة بحسب مقياس ليكرت المستخدم .

وبناء على ما سبق ، نجد ان تمتع المدير والكادر الرقابي له أثر كبير وعالي جداً لكشف الاختفاء والغش ، حيث بلغت درجة تأثير عوامل هذه المجموعة مجتمعة (87%) ، كما أن الوسط الحسابي لكافة هذه المجموعة بلغ (4.2) وهذا يقع ضمن الفترة (3-4) وهو يزيد عن (3) وهو المقياس المعتمد في هذه الدراسة . وهذا يدل على أن هناك توافق في إجابات أفراد عينة الدراسة وانسجامها وعدم تشتتها نظراً لان الإنحراف المعياري جاء أقل من نصف الوسط الحسابي ، وبناء عليه يتم رفض الفرضية العدمية والتي نصت على " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية

لاستقلالية مدققي الحسابات في اكتشاف الأخطاء و الغش". وقبول الفرضية البديلة : " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مدققي الحسابات في اكتشاف الأخطاء و الغش". وللتأكد من صحة هذه النتيجة تم استخدام اختبار (One – T- test) (Sample) كما هو موضح بالجدول التالي : جدول رقم (21) نتيجة اختبار الفرضية الفرعية(5)

الفرضية	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة (sig)	نتيجة الفرضية العدمية
1	14.235	0.00	رفض

يوضح الجدول السابق ان مستوى الدلالة المحسوبة (sig) يساوي (0.00) وهي أقل من (5%) ، وبما ان قاعدة القرار هي : تقبل الفرضية الفرعية العدمية (5) اذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من (5%). وبناء على القاعدة السابقة يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ، وهذا يعني أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مدققي الحسابات في اكتشاف الأخطاء و الغش".

الفرضية السادسة:

H06 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لدعم الاداره العليا في أمانة عمان للمدقق في اكتشاف الأخطاء و الغش.

تم اختبار الفرضية بالأعتماد على اربع أسئلة تمثل القسم الثاني من أقسام الاستبانة التي يمكن تلخيصها كما في الجدول التالي : جدول رقم (22) تأثير العوامل المرتبطة بدعم الاداره العليا للمدقق في اكتشاف الأخطاء والغش

الرقم	البيان	تؤثر بشدة (5)	تؤثر (4)	محايد (3)	لا تؤثر (2)	لا تؤثر بشدة (1)
1	تقدم الإدارة كل التعاون للمدقق	20	10	8	2	0
		%50	%25	%20	%5	0
2	إهتمام الإدارة بملاحظات المدقق	21	9	10	0	0
		%52.5	%22.5	%25	0	0
3	دعم مجلس الأمانة للمدقق	12	14	14	0	0
		%30	%35	%35	0	0

0	2	7	17	14	تدخل الإدارة في تطبيق القانون الخاص بالتدقيق	4
0	5%	17.8%	42.5%	35%		

جدول رقم (23) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات مدققي أمانة عمان على الفقرات المرتبطة بدعم الادارة العليا للمدقق وأثرها في اكتشاف الأخطاء والغش

البند	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التأثير (الأهمية)	ترتيب درجة الأهمية	وصف التأثير (الأهمية)
1	تقدم الإدارة كل التعاون للمدقق	4.2	0.94	84%	2	عالي جداً
2	إهتمام الإدارة بملاحظات المدقق	4.3	0.85	86%	1	عالي جداً
3	دعم مجلس الأمانة للمدقق	4	0.81	80%	4	عالي جداً
4	تدخل الإدارة في تطبيق القانون الخاص بالتدقيق	4.1	0.86	82%	3	عالي جداً
	الاسئلة مجتمعة	4.1	0.73	82%		عالي جداً

يوضح الجدول السابق المتعلق بتحليل آراء عينة الدراسة حول مجموعة عوامل أدرجت في الاستبانة وتعلق بقياس مدى تأثير العوامل المتعلقة بدعم الادارة العليا للمدقق على درجة كشف الخطأ والغش ، حيث كانت وجهة نظر الفئة حول هذه العوامل أنها تؤثر بشكل عالي جداً للبنود الاربعة بنسبة أهمية (84% ، 86% ، 80% ، 82%) لكل منهما على التوالي ، وبمتوسط حسابي (4.1) لكافة البنود مجتمعة ، حيث كانت الاجابة ضمن الفئة (80-100) لجميع البنود اي لها تأثير عالي جداً ، ولقد بلغت أعلى نسبة وردت ضمن إجابات كافة البنود التي تقيس تأثير دعم الادارة العليا للمدقق على كشف الخطأ والغش من وجهة نظر مدقق أمانة عمان (86%) وتعود إلى بند رقم (2) المتعلق باهتمام الإدارة بملاحظات المدقق ، اما البنود الاخرى فكانت نسبها متقاربة ، ونلاحظ أن المتوسط الحسابي لجميع البنود (4.1) يزيد عن (3) وهو المقياس المعتمد في هذه الدراسة بحسب مقياس ليكرت المستخدم .

وبناء على ما سبق ، نجد ان أهتمام الادارة بملاحظات المدقق وتقديم التعاون له وعدم التدخل في تطبيق القوانين الخاصة بالتدقيق ودعم المجلس له أثر كبير وعالي جداً لكشف الاخطاء والغش ، حيث بلغت درجة تأثير عوامل هذه المجموعة مجتمعة (82%) ، كما أن الوسط الحسابي لكافة هذه المجموعة بلغ (4.1) وهذا يقع ضمن الفترة (4-5) وهو يزيد عن (3) وهو المقياس المعتمد في هذه الدراسة . وهذا يدل على أن هناك توافق في إجابات أفراد عينة الدراسة

وانسجامها وعدم تشتتها نظراً لأن الإنحراف المعياري جاء أقل من نصف الوسط الحسابي ، وبناء عليه يتم رفض الفرضية العدمية والتي نصت على " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لدعم الاداره العليا في أمانة عمان لمدققي الحسابات في اكتشاف الأخطاء و الغش ". وقبول الفرضية البديلة : " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لدعم الاداره العليا في أمانة عمان لمدققي أمانة عمان الكبرى في اكتشاف الأخطاء و الغش ". وللتأكد من صحة هذه النتيجة تم استخدام اختبار (One – Sample – T- test) كما هو موضح بالجدول التالي .
جدول رقم (24) نتيجة اختبار الفرضية الفرعية (6)

الفرضية	قيمة (t)	مستوى الدلالة (sig)	نتيجة الفرضية العدمية
6	9.696	0.00	رفض

يوضح من الجدول السابق ان مستوى الدلالة المحسوبة (sig) يساوي (0.00) وهي أقل من (5%) ، وبما ان قاعدة القرار هي : تقبل الفرضية الفرعية العدمية (6) اذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من (5%). وبناء على القاعدة السابقة يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ، وهذا يعني أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لدعم الاداره العليا في أمانة عمان لمدققي الحسابات في اكتشاف الأخطاء و الغش ".
الفرضية السابعة :

H07 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدراك المعوقات التي تواجه المدقق في اكتشاف الأخطاء و الغش.

تم اختبار الفرضية بالاعتماد على سبع أسئلة تمثل القسم الثاني من أقسام الاستبانة التي يمكن تلخيصها كما في الجدول التالي : جدول رقم (25) تأثير العوامل المرتبطة بإدراك المعوقات للمدقق في اكتشاف الأخطاء والغش

الرقم	البيان	تؤثر بشدة (5)	تؤثر (4)	محايد (3)	لا تؤثر (2)	لا تؤثر بشدة (1)
1	كثرة الاستثناءات في القوانين و الأنظمة والتعليمات	21	14	4	1	0
2	عدم كشف الشخص الذي يرتكب الغش على العامة	19	12	6	3	0
		47.5%	30%	15%	7.5%	0

3	كثرة التشريعات ذات الصلة المالية	18	16	4	2	0
		%45	%40	%10	%5	0
4	التراخي في معاقبة الشخص الذي تثبت ادانته بأرتكاب الغش والاختفاء	23	11	5	1	0
		%57.5	%27.5	%12.5	%2.5	0
5	تدخل اصحاب النفوذ في تعيين الموظفين الماليين غير المؤهلين لشغل الوظائف المالية	28	7	5	0	0
		%70	%17.5	%12.5	0	0
6	مراعاة آداب وقواعد وسلوك واحلاقيات مهنة التدقيق	26	11	3	0	0
		%65	%27.5	%7.5	0	0
7	ضعف الرقابة الداخلية	22	12	6	0	0
		%55	%30	%10	0	0

جدول رقم (26) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات مدققي أمانة عمان على الفقرات المرتبطة بادراك المعوقات وأثرها في اكتشاف الأخطاء والغش

البند	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التأثير (الأهمية)	ترتيب درجة الأهمية	وصف التأثير (الأهمية)
1	كثرة الاستثناءات في القوانين و الأنظمة والتعليمات	4.4	0.77	%88	2	عالي جداً
2	عدم كشف الشخص الذي يرتكب الغش على العامة	4.2	0.96	%84	4	عالي جداً
3	كثرة التشريعات ذات الصلة المالية	4.3	0.84	%86	3	عالي جداً
4	التراخي في معاقبة الشخص الذي تثبت ادانته بأرتكاب الغش والاختفاء	4.4	0.81	%88	2	عالي جداً
5	تدخل اصحاب النفوذ في تعيين الموظفين الماليين غير المؤهلين لشغل الوظائف المالية	4.6	0.71	%92	1	عالي جداً
6	مراعاة آداب وقواعد وسلوك واحلاقيات مهنة التدقيق	4.6	0.64	%92	1	عالي جداً

7	ضعف الرقابة الداخلية	4.4	0.74	%88	2	عالي جداً
	الاسئلة مجتمعة	4.4	0.6	%88		عالي جداً

يوضح الجدول السابق المتعلق بتحليل آراء عينة الدراسة حول مجموعة عوامل أدرجت في الاستبانة وتعلق بقياس مدى تأثير العوامل المتعلقة بادراك المعوقات على درجة كشف الخطأ والغش ، حيث كانت وجهة نظر الفئة حول هذه العوامل أنها تؤثر بشكل عالي جداً للبنود السبع بنسبة أهمية (88%، 84%، 86%، 88%، 92%، 92%، 88%) لكل منهما على التوالي ، وبمتوسط حسابي (4.4) لكافة البنود مجتمعة ، حيث كانت الاجابة ضمن الفئة (80-100) لجميع البنود اي لها تأثير عالي جداً ، ولقد بلغت أعلى نسبة وردت ضمن إجابات كافة البنود التي تقيس تأثير ادراك المعوقات على كشف الخطأ والغش من وجهة نظر مدقق أمانة عمان (92%) وتعود إلى البندين رقم (5,6) المتعلقان بمراعاة آداب وقواعد واخلاقيات مهنة التدقيق و التدخل بتعيين الموظفين غير المؤهلين ، اما البنود الاخرى فكانت نسبها متقاربة ، ونلاحظ أن المتوسط الحسابي لجميع البنود (4.4) يزيد عن (3) وهو المقياس المعتمد في هذه الدراسة بحسب مقياس ليكرت المستخدم .

وبناء على ما سبق ، نجد ان مراعاة أدب وسلوك واخلاقيات المهنة وتدخل اصحاب النفوذ بالتعيين وكثرة الاستثناءات والتشريعات والتراخي في معاقبة من يرتكب الغش له أثر كبير وعالي جداً لكشف الاخطاء والغش ، حيث بلغت درجة تأثير عوامل هذه المجموعة مجتمعة (88%) ، كما أن الوسط الحسابي لكافة هذه المجموعة بلغ (4.4) وهذا يقع ضمن الفترة (4-5) وهو يزيد عن (3) وهو المقياس المعتمد في هذه الدراسة . وهذا يدل على أن هناك توافق في إجابات أفراد عينة الدراسة وانسجامها وعدم تشتتها نظراً لان الانحراف المعياري جاء أقل من نصف الوسط الحسابي ، وبناء عليه يتم رفض الفرضية العدمية والتي نصت على " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدراك المعوقات التي تواجه مدققي الحسابات في اكتشاف الأخطاء و الغش ". وقبول الفرضية البديلة : " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدراك المعوقات التي تواجه مدققي الحسابات في اكتشاف الأخطاء و الغش ". وللتأكد من صحة هذه النتيجة تم استخدام اختبار (One – Sample – T- test) كما هو موضح بالجدول التالي .

جدول رقم (27) نتيجة اختبار الفرضية الفرعية (7)

الفرضية	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة (sig)	نتيجة الفرضية العدمية
7	14.730	0.00	رفض

يوضح الجدول السابق ان مستوى الدلالة المحسوبة (sig) يساوي (0.00) وهي أقل من (5%) ، وبما ان قاعدة القرار هي : تقبل الفرضية الفرعية العدمية (7) اذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من (5%) . وبناء على القاعدة السابقة يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ، وهذا يعني أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدراك المعوقات التي تواجه مدققي الحسابات في اكتشاف الأخطاء و الغش " .

الجدول التالي يوضح كل من المتوسطات الحسابية ونسب التأثير لاجابات مدققي أمانة عمان الكبرى لكافة المتغيرات

جدول رقم (28) المتوسطات الحسابية ونسبة التأثير لاجابات مدققي أمانة عمان الكبرى المرتبطة بجميع المتغيرات وأثرها على كشف الخطأ والغش

البند	البيان	الوسط الحسابي	نسبة التأثير (الأهمية)	ترتيب درجة الأهمية	وصف التأثير (الأهمية)
1	ادراك المعوقات	4.4	%88	1	عالي جداً
2	كفاءة المدقق	4.3	%87	2	عالي جداً
3	استخدام تكنولوجيا المعلومات	4.3	%87	2	عالي جداً
4	الاستقلالية	4.2	%84	3	عالي جداً
5	التدريب والدورات	4.1	%83	4	عالي جداً
6	الادارة العليا	4.1	%82	5	عالي جداً
7	الإجراءات التنفيذية	3.9	%78	6	عالي
المتوسط للمجموع		4.2	%84		عالي جداً

النتائج والتوصيات

اولا : النتائج:

-هناك اختلاف بين متوسطات درجات تأثير متغيرات الدراسة على درجة كشف الأخطاء والغش حيث بلغ أكبر متوسط درجة تأثير (88%) والذي يتعلق بادراك المعوقات ، وذلك بسبب ان هنالك كثير من الاستثناءات في تطبيق القوانين الانظمة و التراخي في معاقبه الفاسدين ، في

حين كانت ادنى نسبة تأثير على كشف الأخطاء والغش (78%) والتي تعود إلى متغيرات لها علاقة بالإجراءات التنفيذية ، وتشير الدراسة ان باقي العناصر لها دور كبير في المساعدة في كشف الأخطاء والغش وقد كان متوسط درجة التأثير لمتغيرات الدراسة مجتمعة على كشف الأخطاء والغش (84%) .

ثانيا :التوصيات :

- بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة يوصي الباحث بمايلي :
- 1-التركيز على المؤهل العلمي والتخصص المناسب لكادر مدققي أمانة عمان الكبرى ليتمكن المدقق من القيام بعمله بطريقة علمية .
 - 2-ان يكون المدقق يتمتع بالخبرة المناسبة والكافية في مجال التدقيق بالنسبة لمدققي أمانة عمان الكبرى ليتمكن المدقق من فهم وادراك مراحل التدقيق.
 - 3-ان يكون مسؤول التدقيق في أمانة عمان الكبرى مما يحملون شهادة مهنية متخصصة في مجال التدقيق ليتمكنهم من تصميم برامج تدقيق مناسبة.
 - 4-ضرورة إدخال المدققين في دورات متخصصة في التدقيق لتعزيز قدراتهم واطلاعهم على كل جديد.
 - 5-ضرورة إدخال المدققين بدورات حاسوب متخصصة في مجال التدقيق المحوسب .
 - 6-تعزيز استقلالية مدقق أمانة عمان الكبرى.

المراجع:

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين (2003). "اصدارات المعايير الدولية للممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة " - معيار التدقيق الدولي رقم 240 (مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند التدقيق).
2. الاتحاد الدولي للمحاسبين (2007). "اصدارات المعايير الدولية للممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة " - معيار التدقيق الدولي رقم 240 مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند التدقيق.
- 3-الحسني، صادق، وخرابشة، عبد، (٢٠٠٠)، متطلبات أجهزة الرقابة المالية العليا للقيام برقابة الأداء، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد السابع والعشرون.
- 4-حماد، أكرم إبراهيم عطية، ٢٠٠٣ م، تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي،دراسة مقارنة ،جامعة الجزيرة، قسم المحاسبة والتمويل،السودان.
- 5-خشارمه، حسين، ١٩٩٩ م، تقييم أداء ديوان المحاسبة الأردني - دراسة ميدانية مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، نابلس، فلسطين.
- 6-الديوان ، (2010) ، تقييم إجراءات الرقابة الحكومية في ضوء تطبيق الحكومة الالكترونية " دراسة ميدانية - ديوان المحاسبة في المملكة الأردنية الهاشمية.

- 7-الذنيبات، محمد محمود، ١٩٩٩ م، المناخ التنظيمي وأثره على أداء العاملين في أجهزة الرقابة المالية والإدارية في الأردن، مجلة دراسات "العلوم الإدارية"، المجلد السادس والعشرين، العدد الأول، عمان، الأردن.
- 8-شداد، إبراهيم (2000). "مسؤولية مدقق الحسابات عن الغش والخطأ من الناحيتين القانونية والمهنية"، مجلة المدقق، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، العدد 41/42، آذار.
- 9-عبد الحسين ، حسان ، (2011)، دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد. هيئة النزاهة العراقية ، العراق .
- 10-عبد الله، خالد أمين (2007). "علم تدقيق الحسابات"، الناحية النظرية والعلمية ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن
- 11-محمود، رأفت سلامة وكتبونه، أحمد يوسف وزريقات، عمر محمد (2011). "علم تدقيق الحسابات العملي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر: عمان.الأردن.
- 12-محمود، رأفت سلامة وكتبونه، أحمد يوسف وزريقات، عمر محمد (2011). "علم تدقيق الحسابات العملي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر: عمان.الأردن.
- 13-المطارنة، غسان فلاح (2009)، " تدقيق الحسابات المعاصر- الناحية النظرية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان .الأردن.

المراجع الأجنبية:

1. Daniel D Montgomery, Mark S Beasley , Susan L Menelaus's , Zoë Vonna Palm rose, 2002, Auditors New Procedures for Detecting Fraud , Journal of Accountancy ,New York ,May ,Vol. 193,no.5
2. Jane Mancino, The Auditor and Fraud, 1997, Journal of Accountancy, New York, April, Vol.183, no.4
3. Merie Erickson, Michelle Hanlon and Edward L. Maydew, (2006) " Is There a Link between Executive Equity Incentives and Accounting Fraud? ", Journal of Accounting Research, Vol. 44 No.1,
4. Raman, k, k. van Daniker, and Relmond, p, 1994, materiality in Government. Journal of accounting. Feb (77), issue 2.
5. Riordan, Dermot (2011) "Audit Committees in Government Departments", Dublin, Ireland.

قياس وتقييم الأداء المستدام في القطاع العمومي المحلي في إطار الحوكمة المحلية

باستعمال الموازنة الصفريّة دراسة لعينة من المجالس الشعبية الجزائرية

Measurement and evaluation of sustainable performance in the local public sector in the context of local governance using a zero budget A study of a sample of popular councils Algeria

د.عريوة محاد د.القري عبد الرحمان

Dr. Araywa Mahad Dr. elgari Abdel-Rahman

جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر

ariouamohad@yahoo.fr

ملخص :

هدفت هذه الدراسة الى البحث في مدى الاستفادة من تطبيق أنظمة الموازنات كأحد أدوات مراقبة التسيير الحديثة وبخاصة الموازنة ذات الأساس الصفري، في معالجة الأوضاع المالية في القطاع العمومي المحلي من خلال تطبيق النظام على عينة من البلديات، وتبين من نتائج تجارب الدول المتقدمة والدول النامية والدراسات العلمية في مجال تطبيق النظام في مؤسسات حكومية وخاصة تحقق الاستفادة من مزايا النظام وتجنب مساوئ وصعوبات الأنظمة التقليدية المطبقة.

وقد خلصت الدراسة الى ان الموازنة ذات الأساس الصفري في القطاع العمومي المحلي تساهم في معالجة الأوضاع المالية من خلال تحديد المسؤولية الإدارية والمالية، وإمكانية تقييم الأداء المستدام في إطار تبني مبادئ الحوكمة المحلية في نهاية الفترة المحددة للتنفيذ وبيان الانحرافات الإيجابية وتعظيمها والانحرافات السلبية وتجنبها ، مما يحقق ترشيد النفقات وتعظيم الإيرادات وبالتالي معالجة الاختلالات المالية.

الكلمة المفتاحية: الموازنة الصفريّة، الأداء المستدام، الحوكمة المحلية، القطاع العمومي المحلي.

Abstract

This study aimed to look for the benefits we get from the application of budgeting systems control in the treatment of situations (Zero-Base- Budgeting), modern management and especially zero-base-budget finance in the local public sector through the application system on a sample of municipalities, and the results show experiences of developed countries and underdeveloped countries and scientific studies in the field of application system in the government institutions and a private check benefit from the advantages of the system and avoid the disadvantages and difficulties of conventional applicable regulations.

This study concluded that the zero-base-budgeting in the local public sector contributes to solve the financial difficulties by identifying the administrative and financial responsibilities and the possibility of sustainable performance evaluation under the tenets of local governance at the end of a limited period, then showing positive deviations and venerate them and negative deviations and avoid them. This will result in achieving the rationalization of expenditure and maximize new growth and consequently address imbalances in finance.

Keyword : Zero-Base- Budgeting, sustainable performance, local governance, local public sector.

مقدمة

تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في القطاع العمومي المحلي يمثل احد الاتجاهات الإدارية المعاصرة والتي من خلالها يمكن تهيئة وتوفير بيئة عمل مناسبة لممارسة الأساليب والإجراءات اللازمة من اجل الرقابة على الأداء وضبط تصرفات الإدارة، كما يمكن أيضا تفعيل الأدوات الرقابية وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع من خلال تقديم الخدمات المتوقعة منه حسب النوعية والجودة المطلوبة، مع الأخذ في الاعتبار أصحاب المصلحة كحماية المستهلكين وحماية البيئة وضمان حقوق المتعاملين مما يساهم في تعزيز المصداقية والعدالة والشفافية، كما يمكن للقطاع العمومي المحلي تحقيق وتطوير الأداء استنادا إلى قدرته على ترسيخ ثقافة القياس والمتابعة للنتائج التي يتم قياسها وتقييمها بصورة مستمرة وتفعيل دور الموظفين والمسؤولين في دعم التوجهات العامة لتحسين الأداء.

ان تنامي دور الدولة والجماعات المحلية في محاربة الفقر والتهemis وتحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالأوضاع الإنسانية داخل المحيط الذي تعمل فيه كل حسب اختصاصه ، من خلال سياسات عمومية تكون مناسبة وفق الإمكانيات البشرية والمالية والمادية بما يتجاوب وخصوصيات المجتمع الذي تعمل فيه، يبرز الدور الفعال لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية في الجماعات المحلية والذي يعرف وفقا لما حددته الأمم المتحدة بأنه "الالتزام والمساهمة في التنمية المستدامة " كعنصر أساسي من العناصر المساعدة على النمو المستدام في هذا القطاع.

تعتبر الرقابة هي السبيل الوحيد لضمان تحقيق الأهداف الأساسية للقطاع العمومي من خلال ترشيد وعقلنة استخدام الموارد المتاحة بأقل تكلفة ممكنة، مع عدم الاخلال بالوظيفة الأساسية له وهي تقديم خدمات أفضل لمستخدمي هذا القطاع، وهذا لا يتم الا من خلال متابعة الأداء عن طريق القياس والتقييم لهذا القطاع ومقارنته بالأداء المخطط ومن ثم تقييم انحرافات هذا الأداء وتحديد أسبابها والمسؤولية عنها، حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب، ان ما سبق ذكره لا يتحقق الا باستخدام أدوات مراقبة التسيير الحديثة في القطاع العمومي المحلي، وهو ما سنركز عنه في هذه الورقة البحثية من خلال التطرق الى تطبيق الموازنة الصفرية في القطاع العمومي المحلي في اطار الحوكمة المحلية لقياس وتقييم الأداء المستدام لهذا القطاع.

ومن خلال ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية: هل هناك إمكانية لتطبيق الموازنة الصفريّة كأداة حديثة من أدوات مراقبة التسيير في إطار الحوكمة المحلية لقياس وتقييم الأداء المستدام في القطاع العمومي المحلي؟

فرضية البحث

من أجل تحقيق الإطار المقترح لقياس وتقييم الأداء المستدام في القطاع العمومي المحلي من خلال تطبيق الموازنة الصفريّة، يركّز البحث على فرضية أساسية تنص على الآتي: هناك إمكانية لتطبيق الموازنة كأداة من أدوات مراقبة التسيير الحديثة في القطاع العمومي المحلي لقياس وتقييم الأداء المستدام.

أهمية البحث

تأتي أهمية الدراسة مما يلي:

- انطلاقاً من التغيرات المتسارعة التي تشهدها بيئة عمل القطاع العمومي، وتبني الكثير من النظم الإدارية الحديثة لتفعيل الرقابة على التسيير من خلال قياس وتقييم الأداء، لذا أصبح من الضروري أن يكون هناك مقياس يتناسب مع طبيعة هذه التغيرات ويقاس مدى نجاح القطاع العمومي في الوفاء بمتطلباته التنموية.

- تعد هذه الدراسة من الدراسات التي حاولت الاهتمام بتطبيق أدوات مراقبة التسيير الحديثة لقياس وتقييم الأداء في القطاع العمومي وبالذات الموازنة الصفريّة.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى ما يلي:

- اللقاء الضوء على القصور الذي يواجه عملية قياس وتقييم الأداء في القطاع العمومي من أجل توجيه استراتيجيته وتحقيق أهدافه.

- تكييف طريقة عمل الموازنة الصفريّة كأداة من أدوات مراقبة التسيير الحديثة من أجل قياس وتقييم الأداء المستدام لهذا القطاع.

- توضيح الصعوبات الحقيقية التي تواجه قياس وتقييم الأداء في القطاع العمومي، والعمل على تحديد المتطلبات الأساسية لتطبيق الموازنة الصفريّة.

منهج البحث

جمع البحث بين كل من المنهجين الاستنباطي والاستقرائي.

*المنهج الاستنباطي: من خلال الكتب العلمية والمجلات، والمادة العلمية المتاحة على شبكة الانترنت والتي توفر معلومات عن قياس وتقييم الأداء في القطاع العمومي. المنهج الاستقرائي: من خلال اجراء دراسة ميدانية او استكشافية تعتمد على جمع المعلومات الأساسية انطلاقا من توزيع استبيان على عينة من البلديات، والوصول على نتائج من هذه الدراسة باختبار فروض البحث وذلك باستعمال الأدوات الإحصائية اللازمة لذلك.

الإطار النظري للدراسة

I. قياس الأداء في القطاع العمومي المحلي

يعتبر قياس الأداء عملية مهمة واساسية من العمليات الإدارية، بحيث تظهر أهميته في القطاع العمومي المحلي في وضع الاستراتيجيات الضرورية لتطور أداء هذا القطاع المهم، وإيجاد رؤية مستقبلية للارتقاء بمستوى الأداء وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، واحداث تغييرات شاملة وجوهرية في نظم وأساليب عمل ونشاط كل المستويات الإدارية للقطاع العمومي المحلي، من اجل زيادة فعاليته ورفع كفاءته وبالتالي تطوير مساهمته الفعالة في المساعدة على احداث التنمية الاقتصادية الشاملة وفق رؤية مستقبلية واضحة. وعلى الرغم من أهمية هذا التوجه واختباره على واقع بعض المنظمات في الدول المتقدمة، الا ان وحدات القطاع العمومي بهذه الدول وأيضاً بالدول النامية لازالت غير قادرة على قياس وتقييم أداء برامجها وانشطتها من المنظورين التشغيلي والاستراتيجي ، على الرغم من ضغوط المنظمات الدولية بشأن ضرورة تحسين بيئة كلا من الكفاءة التخصّصية للموارد المتاحة والكفاءة التشغيلية للإتفاق العام، وذلك لبناء هيكل فعال للموازنة الحكومية في ظل ما افرزته ظاهرة العولمة من تحديات استوجبت ضرورة العمل في اطار التنافسية والمعلوماتية وإعادة الهيكلة والحوكمة والتخطيط الاستراتيجي²².

1.I. تحليل واقع عملية قياس وتقييم الأداء في القطاع العمومي المحلي

لقد مرت الإدارة العمومية بتحول جوهري في العديد من دول العالم، الى ان أصبحت تعمل خاصة في الدول المتقدمة بفلسفة نمط إدارة البرامج والأنشطة الذي يركز على النتائج التي يجب قياسها وتقييمها والتأكد من حسن تنفيذها مقارنة بالنتائج المتوقعة والمستهدفة، وفي المقابل مازالت معظم الدول النامية تتمسك بنمط إدارة الموارد المادية والمالية والبشرية الذي يركز على مجرد

²²- محمد عبد الفتاح العشماوي، قياس وتقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية، ورقة عمل مقدمة في ملتقى "تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية"، شرم الشيخ، جانفي 2007، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009، ص ص: 196-200.

رصد تدفق مدخلات العمل الحكومي على إدارات وأقسام الهياكل التنظيمية المعمول بها في الوحدات العمومية أكثر من تدفقها على برامجها وأنشطتها بما يساعد على قياس وتقييم جودة الخدمات المترتبة عليها بدلالة مقاييس ومؤشرات أداء موضوعية وحقيقية ومعلنة للأطراف الداخلية والخارجية المختلفة.

تظهر هنا الإشارة إلى أهمية أحكام الرقابة والمساءلة المالية كمدخل لتقييم أداء الوحدات العمومية حال مخالفتها لألية تخصيص الاعتمادات المالية على أقسام الموازنة الحكومية التي تستند إلى طبيعة الانفاق في بناء هيكلها والاساس النقدي في تنفيذ اعمالها، وتتصف الأدوات التقليدية المتبعة في قياس وتقييم الأداء العمومي بتركيزها على معايير وصفية ومالية مبنية على مجموعة من القواعد والتعليمات المالية غير المرتبطة بالموصفات الموضوعية للأداء الاستراتيجي²³.

افصحت دراسة لصندوق النقد الدولي (2001) عن عدم قدرة القطاع الحكومي حاليا على التنبؤ بسلوك أداء برامجها وأنشطته ومشروعاته مستقبلا نتيجة تركيز الأدوات المتبعة حاليا في قياس وتقييم أداء وحداته على الأبعاد المالية أكثر من الأبعاد الغير المالية، وأيضا على الأداء التشغيلي ذو الأداء الاستراتيجي، فضلا عن تركيزه على الأهداف القصيرة المدى دون الأهداف الطويلة الاجل، وتؤكد دراسة لصندوق النقد الدولي أيضا ان ضعف عملية قياس وتقييم الأداء الحكومي يرجع إلى عدم استقلال الوحدة الحكومية ماليا وفنيا وإداريا، وعدم توصيفها حاليا كوحدة مؤسسية قادرة على امتلاك الأصول وتعبئة الأموال وتحمل الديون والمتطلبات، فضلا عن عدم قدرتها على اختيار طريقة انفاق أموالها واختيار العاملين بها بصورة مستقلة²⁴.

ان واقع عملية قياس وتقييم الأداء الحالي بالقطاع العمومي تتصف بالجمود وعدم المرونة وعدم القدرة على الربط بين القرارات السياسية بقرارات الموازنة، فضلا عن ضعف التحقق من مدى دقة وشرعية الانفاق وأيضا من مدى كفاءة تنفيذ البرامج والأنشطة والكشف عن مستوى فعالية انجاز هذه البرامج، كل ذلك بفعل بيئة عملية قياس وتقييم هذا الأداء والتي تعتمد على عدم وضوح الأهداف مركزية اليات الرقابة الداخلية، البيروقراطية في تنفيذ الاعمال، الهياكل التنظيمية متعددة المستويات، تشتت المسؤولية والمساءلة، ضعف اعتبارات الإفصاح والشفافية، ضعف الوصول إلى المعلومات غير المالية، عدم العمل بمنظومة الإدارة بالأهداف طويلة الاجل، البعد عن جوهر إدارة

²³ - محمد عبد الفتاح العشماوي، مرجع سابق، ص ص: 165-166.

²⁴ - صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات مالية الحكومة، إدارة الإحصاءات، الطبعة الثانية، واشنطن، 2001، ص 14.

الجودة الشاملة، ضعف التعامل مع نظم الإدارة البيئية، وغياب العمل بمنظومة تنمية وتطوير وتحسين الخدمات العامة وإعادة هندسة عملياتها²⁵.

II. الموازنة الصفريّة

كان من نتيجة العيوب المتعددة الخاصة بأعداد الموازنات التخطيطية بالطرق التقليدية ان استمرت الدراسة والبحث لإيجاد وسيلة لإزالة هذه العيوب، حتى ظهر نظام الموازنة الصفريّة باعتباره أحدث الأساليب لتخطيط الموازنات والرقابة عليها، وقد جذب هذا النظام انتباه المهتمين بالشؤون المالية والمحاسبية والإدارية سواء في القطاع العام أو الخاص، فمنذ السبعينات كان نظام الموازنة الصفريّة مثار اهتمام الكثير من المديرين، وتدل الدراسات التي أجريت على ان الموازنة الصفريّة تعمل على إيجاد طريقة فعالة لمقابلة التكاليف وتوزيع الموارد في كل من الشركات والهيئات العمومية²⁶. فالموازنة الصفريّة تأخذ الاتجاه العكسي للموازنة التقليدية فبدلاً من تحديد إجمالي التكاليف المقدرة للفترة القادمة ثم توزيعها على الاستخدامات المختلفة، فإنها تبدأ بمراجعة وتقييم البرامج المختلفة وقبولها على أساس تكلفتها وفعاليتها ثم أعداد الموازنة والوصول إلى إجمالي التكاليف كنتيجة نهائية لعملية تحليل ومراجعة وتقييم البرامج على مستوى الوحدات الإدارية المختلفة، ان جوهر الموازنة الصفريّة يتلخص في محاولة ترشيد عملية أعداد الموازنة بتدعيم دورة الموازنة بنظام فعال من شأنه²⁷:

- المعاونة في تخصيص موارد الدولة.
- المساعدة في تعظيم الرفاهية الاجتماعية.

II.1. مفهوم الموازنة الصفريّة

تعتبر الموازنة الصفريّة فلسفة متكاملة تتميز عن الموازنة التقليدية في انّها تستند إلى فكر علمي منطقي متقدم يساعد على توفير أفضل الظروف للأبداع والابتكار ، والتخلص من الروتين الحكومي وذلك من خلال ممارسة التقييم والمراجعة المستمرة للقرارات الاستراتيجية للإدارة الحكومية والتكيف مع الظروف غير المستقرة والمعاكسة²⁸.

²⁵ - محمد عبد الفتاح العشماوي، مرجع سابق، ص 167.

²⁶ جلال الشافعي، الموازنة الصفريّة كأداة للتخطيط والرقابة، مجلة الاقتصاد والإدارة الصادرة عن مركز البحوث والتنمية، جامعة الملك عبد العزيز، العدد العاشر، السعودية، 1980، ص 2.

²⁷ - Draper Frank .D, Pitsvada Bernard .T, Zero-Base Budgeting for Public Programmers, University Press of America, Revised Edition, Washington, USA, 1980, p2.

²⁸ - حسين مصطفى هاللي، الموازنة الصفريّة، ورقة عمل مقدمة في ورشة عمل بعنوان إعادة هندسة الإدارات الحكومية في ظل المستجدات الدولية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 17-21 ديسمبر 2006، ص 288.

II.2. إجراءات اعداد الموازنة الصفرية

يؤكد دعاة نظام الموازنة الصفرية انه يمثل أحد المناهج في اعداد الموازنة، ولا يمثل إجراء ثابتاً، او مجموعة نماذج يمكن تعميمها وتطبيقها في جميع المنظمات، او نقلها من تنظيم الى آخر، او نقلها من تنظيم الى آخر.

ان منهج وآليات الإدارة التي تستخدم النظام تختلف بين التنظيمات التي اعتمده، وعليه يمكن القول بانه من الضروري تكييف العملية لتلائم مع حاجات أي تنظيم²⁹.

على الرغم من اختلاف سمات كل منظمة عن أخرى، فان هناك أربعة اجراءات اساسية لأسلوب الموازنة ذات الأساس الصفري لابد من تناولها من جانب كل منظمة وهي:

■ الاجراء الأول: تحديد وحدات اتخاذ القرار.

هناك عدم اتفاق على ماهية الوحدة القرارية من حيث طبيعتها او حجمها او وضعها التنظيمي مما أدى الى الاكتفاء عادة باتباع نفس الهيكل التنظيمي في الموازنة التقليدية، كأساس لتحديد الوحدات القرارية، ففي حين ان البعض يقوم بتضييق حجم وحدة القرار ويحددها على مستوى الحساب الواحد في الوحدات الفرعية، يرى البعض الاخر انها قد تكون مشروعاً رأسمالياً رئيسياً واعمالاً طارئة، او برامج رئيسية³⁰.

وتعرف وحدة القرار بأنها النشاط او البرامج او المراكز المسؤولة التي تتخذ صورة القرار، فاذا كان مركز المسؤولية يمارس نشاطاً واحداً فان الموازنة التي يشترك في اعدادها المسؤول عن مركز المسؤولية يكون وحدة القرار فيها هو النشاط الواحد، اما إذا تعددت الأنشطة التي يقوم بها مركز المسؤولية فان وحدات القرار يتضمن كل منها نشاطاً معيناً سواء كان هذا النشاط رئيسياً او قانونياً³¹.

■ الاجراء الثاني: اعداد مجموعات القرار (تحليل كل وحدة قرار في مجموعات).

تعرف حزم او مجموعة القرار بأنها مستند او نموذج يتضمن التفاصيل التالية³²:

²⁹ - أنور عبد الخالق صديق، محمود عمر باعيسى، استخدام أسلوب الأساس الصفري في اعداد الموازنات التخطيطية في منشآت الاعمال، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلة الاقتصاد والإدارة، مجلد4، العدد1، جدة، السعودية، 1411هـ،

1991م، ص15

³⁰ - حسين مصطفى هلال، دور الأنظمة المحاسبية الحكومية في تقييم الأداء الحكومي من خلال تنفيذ الموازنات في مجال الانفاق الحكومي: الموازنة الصفرية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر، 2006، ص4. المقال متاح على الموقع: (uploads/1364/unpan026505.pdf).

³¹ - محمد احمد البطراوي، الموازنة العامة للدولة: موازنة الأساس الصفري، مجلة الراي، العدد3، غزة، فلسطين،

2000، ص58

³² - حجازي محمد، المحاسبة الإدارية: الأساسيات، المعلومات، التخطيط، اتخاذ القرارات، الرقابة، مطبعة النهضة، مصر، 1998، ص354.

اسم النشاط، وصف النشاط، مقاييس محددة للأداء، المزايا التي تترتب عن التمويل، العواقب التي تترتب على عدم التمويل، التكاليف التقديرية للمجموعة، الطرق البديلة للقيام بنفس النشاط. وتعرف حزمة او مجموعة القرار بانها كتلة بناء عملية الموازنة الصفرية، وهي توفر وصفا تقييما لكل وحدة قرار لمراجعة الإدارة واتخاذ القرار، وتصميم شكل حزمة او مجموعة القرار لتوفر تقييما لكل وحدة قرار تحدد ما يلي³³:

- الغرض او الهدف.
- وصف العمل (ما الذي ينبغي علينا عمله وكيف سنقوم به).
- التكاليف والمنافع منها.
- قياس عبئ العمل والأداء.
- الوسائل البديلة لتحقيق الأهداف.
- المستويات المختلفة للجهد (المنافع التي نحصل عليها بالنسبة لمختلف مستويات التمويل).

■ الاجراء الثالث: ترتيب مجموعات القرار

تهدف هذه الخطوة الى تزويد الإدارة بوسيلة تقوم من خلالها بتخصيص الموارد المحدودة بالتركيز على الأسئلة التالية³⁴:

- ماهي الأهداف التي يجب علينا تحقيقها؟
- كم يجب ان ننفق على النشاط او العملية؟
- اين يجب ان يتم الانفاق؟

تستطيع الإدارة الإجابة على هذه التساؤلات عن طريق مجموعات القرارات وفقا للمنافع المتفاوتة للمنظمة، ومن ثم تحدد المنافع المتوقعة لعدم إقرار مجموعات القرارات ذات المستوى الأقل من المستوى المقترح والمعتمد، ويمكن ان تتم عملية ترتيب الأولويات بكفاءة من خلال تركيز جهد الإدارة العليا على المسائل الحيوية التي تتطلب سياسة مهمة وبالرغم من حجم المنظمة او شكل المراجعة التي تقوم بها الإدارة العليا فان مجموعات القرارات وترتيب الأولويات تشكلان الحجر الأساس للتحليل واتخاذ القرارات. وتفصيلا لهذا الاجراء ينبغي تقييم أولويات النشاطات والبرامج وتحديدتها واتخاذ القرارات المناسبة بصددتها وفق أسلوب موازنة الأساس الصفري وذلك يكون كما يلي³⁵:

³³- طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص339.
³⁴- سليمان اللوزي وآخرون، إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1997، ص144.

- الغاء بعض البرامج والنشاطات.
 - تخفيض مستوى الانفاق على البرامج والأنشطة.
 - الإبقاء على المستوى الحالي للإنفاق على بعض البرامج والأنشطة.
 - زيادة الاعتمادات المالية لبعض البرامج والأنشطة.
- الاجراء الرابع: اعداد وعرض الموازنة التشغيلية والتفصيلية.

تعتبر المرحلة الأخيرة بالنسبة للمراحل الخاصة بإعداد الموازنة الصفرية، فعملية اعداد الموازنة التفصيلية للنفقات الجارية هي عملية تخصيص للموارد المالية العامة لتمويل الأنشطة الجارية للوحدات الاقتصادية، اذا انه بمجرد ان يتم اعداد الترتيب النهائي لمجموعات القرار وتحديد مستوى الفصل طبقا للموارد المتاحة للمنظمة، ومن خلال بيانات التكاليف التفصيلية التي تتضمنها مجموعات القرار التي تم الموافقة على تمويلها، فانه من الممكن اعداد خطة تشغيل مالية لكل وحدة قرار وتجميعها على مستوى المنظمة لإعداد الموازنة السنوية، ومن ضمن البنود التي تتضمنها الموازنة التشغيلية ما يلي³⁶:

- تكلفة المهام والوسائل والأنشطة اللازمة لتنفيذ البرامج.
 - الافراد اللازمين لأداء العمل واجورهم.
 - تحديد أساليب العمل المختلفة او البديلة.
- فعند الانتهاء من عملية الترتيب تمثل القائمة نقطة البداية لتخصيص الموارد، بعد التنبؤ بالموارد المتاحة يصبح من السهل مطابقة مجموعات القرارات التي تم ترتيبها على أساس قيمة تجميعية، مجموع الموارد المتاحة يحدد الانفاق المقبول إذا حدث أي تعديل في التمويل اثناء سنة الموازنة يمكن إعادة الترتيب التفاضلي لمجموعات القرار.

III. الحوكمة في القطاع العمومي المحلي

يعتبر اعتماد العمل بمبادئ او معايير الحوكمة في البلدان المتطورة كسمة تميز لهذه الأخيرة، فهي تعني ادارة متسقة وجودة في الاداء وسياسات متماسكة، وقرارات تراعي المسؤولية والشفافية والمحاسبة وانهاء القانون، وحسن ادارة المال العام، والاستغلال الامثل للموارد والانضباط المؤسسي وهو ما يسمح بتعزيز الاداء المؤسسي ورفع مستوى الكفاءة والانتاجية في القطاع العمومي المحلي.

III.1. مفهوم الحوكمة في القطاع العمومي

³⁵ - جمال عادل الشرايري، محمد ياسين الرحاطة، إمكانية تطبيق أسلوب الموازنة الصفرية في الوزارات الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول، دمشق، سوريا، 2009، ص ص: 510-511.

³⁶ - أنور عبد الخالق صديق، محمود عمر باعيسى، مرجع سابق، 225.

ظهر مفهوم حوكمة القطاع العمومي أو ما يعرف بحوكمة الحكومات بشكل تطبيقي في نقاشات قادتها وزارة المالية الهولندية في عام 2000، حين عقدت عددا من الاجتماعات وورش العمل بهدف تفعيل دور حوكمة القطاع العام في هولندا ومحاولة للإجابة عن ماهية هذا النوع من الحوكمة وكيفية تطبيقها.

أهم ما عني به حوكمة القطاع العمومي هو تكريس تضافر الجهود من كافة القطاعات الحكومية لدرء حدوث الأزمات الإدارية، التي تؤدي بشكل عام إلى هدر الأموال الحكومية والعامة وإلى فقدان التحكم في النظام الإداري وفقدان المسؤوليات عند حدوث خلل في تطبيق الأنظمة والمشاريع المختلفة أو تشغيل العمليات العامة بشكل يعرف بالأفقي بين دوائر القطاع العام.

من دون شك فإنه في كافة الأحوال المذكورة أعلاه أن المواطن هو المتضرر الأكبر ويليهِ النظام الإداري بما قد يفقده من موارده وكفاءته، إضافة إلى تلك المظاهر التي تنجم عن هذا الضرر من فقدان الثقة ببعض المبادرات أو حتى السياسات والإجراءات المشتركة بين دوائر القطاع العمومي³⁷.

III.2. مبادئ حوكمة القطاع العمومي المحلي

حدد معهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA) في إرشاداته المهنية الصادرة تحت عنوان "دور التدقيق في حوكمة القطاع العمومي" المبادئ الأساسية لحوكمة القطاع العمومي بالآتي³⁸:

تحديد الاتجاه: تعمل الحوكمة الجيدة بداية على وضع السياسات والاستراتيجيات لتوجيه أنشطة وأداء المنظمة، وفي القطاع العمومي فإن السياسة العامة للدولة توجه من خلال الأهداف الوطنية العامة، القوانين والأنظمة والإرشادات التشريعية، الخطط الاستراتيجية الهيئات الرقابية، ومن أجل تنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات الحكومية، لابد من تخصيص الموارد المالية والبشرية لتنفيذ الأنشطة المطلوبة والتي عادة ما يكون مصرح عنها في الموازنة العامة للدولة.

غرس الاخلاقيات: تتضمن الحوكمة الجيدة قيم أخلاقية، أهداف واستراتيجيات واضحة قيادة كفؤة ونزاهة ورقابة داخلية فعالة، ولتعزيز الحوكمة لبد من السياسات والإجراءات لتحفيز السلوك الإيجابي المنسجم مع اخلاقيات وقيم النزاهة للمنظمة الحكومية، وهناك عامل هام وضروري

³⁷ خالد العجمي، حوكمة القطاع العام بمفهومها الصحيح، المجلة الاقتصادية الإلكترونية، 12 ديسمبر 2009، العدد 5906، نقلا من الموقع: (www.aleqt.com/)

(2009/12/12/article_314962.html).

³⁸ - أروى خالد النجداني، نحو قطاع عام أكثر حاكمية، ص 2-3 المقال متوفر على الموقع:

(<http://jiiod.org/wp-content/uploads/2013/08/GG-final-Arwa-.pdf>).

للولصول الى السلوك المنسجم مع قيم الاخلاق والنزاهة الا وهو وضع وفرض خطوط واضحة من المساءلة وذلك لتحميل الأشخاص مسؤولية أعمالهم وتحفيزهم على القيام بها بشكل صحيح، وتعتبر مدونة قواعد السلوك الوظيفي واخلاقيات الوظيفة العمومية أداة هامة في غرس الاخلاقيات وتعزيز قيم النزاهة.

الاشراف على النتائج: تتطلب الحوكمة الجيدة اشرافا مستمرا للتأكد من تنفيذ السياسات والإجراءات وان الأداء في القطاع العمومي قد لبي التوقعات والاحتياجات ضمن إطار القوانين والتشريعات والسياسات العامة حيز التنفيذ.

تقارير المساءلة: بمأن الحكومة تقوم بدورها كوكيل في استخدام الموارد، وتمتع بالسلطة لتحقيق وإنجاز الأهداف المطلوبة، فانه يتوجب محاسبة الحكومة بشأن كيفية استخدام هذه الموارد، وما تم إنجازه، وعليه فان الحوكمة الجيدة تتطلب رفع تقارير أداء وتقارير مالية دورية والتأكد من صحتها ودقتها من قبل مدقق مستقل ومن جهة أخرى، يجب تطبيق مبدأ المساءلة وفرض العقوبات بحق أي شخص استغل سلطاته واساء استخدام الموارد لغير الغرض المنشود.

تصحيح المسار: عند اخفاق المؤسسة العمومية في أهدافها المالية او الإجرائية، او عند الكشف عن وجود مشاكل إجراءات العمل او هدر في المال العام، فان نظام الحوكمة الجيد لا بد ان يحدد أسباب هذه المشاكل ويضع الإجراءات التصحيحية المطلوبة ومتابعتها للتأكد من ان هذه الإجراءات قد تم تنفيذها بفعالية، كما ان ملاحظات وتوصيات المدققين والمراقبين تعتبر مدخلات هامة للحوكمة الجيدة، حيث تساعد الإدارة العمومية في اتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة ومناسبة لمعالجة مواطن الضعف والقصور في الأداء.

اذن مما سبق يمكن القول ان للقطاع العمومي المحلي دور حيوي في المساهمة في تطوير الاقتصاد ككل، لذا فالتوسع في نشاطاته من خلال مواكبة تغيرات بيئته الداخلية والخارجية سيؤدي أيضا في التوسع في هياكله الإدارية، وهو ما يصعب نوعا ما عليه التحكم في تسييره لهذه الهياكل بكل عناصرها المادية والبشرية ، وهو أيضا يعزز ويدعم تبني هذا القطاع الحساس لمبادئ الحوكمة من اجل توجيه انشطته وادائه ، وهذا من خلال الرشادة في تسيير موارده المتاحة وتحقيق أهدافه الاستراتيجية وذلك بتعزيز الرقابة وتفعيلها والتأكد من التنفيذ الفعال وفق الخطط والاستراتيجيات الموضوعة للسياسات والإجراءات، وهذا من خلال تطبيق المساءلة والشفافية والافصاح وبالتالي التمكن من تصحيح المسار في حالة وجود انحرافات عن الاتجاه الصحيح.

IV. الدراسة الميدانية

تهدف هذه الدراسة الى اظهار نتائج التحليل الاحصائي الذي تم التوصل اليه عند اجراء الدراسة الميدانية، من خلال أداة القياس (الاستبانة) التي تم اعدادها مسبقا وتعديلها وفق ملاحظات المحكمين، حيث تم توزيع الاستبانات على عينة من البلديات منتقاة عشوائيا من ثلاثة ولايات وهي المسيلة، سطيف، والجزائر العاصمة.

1. مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المجالس الشعبية البلدية (البلديات) والتي تقوم بتسيير المصالح والشؤون المحلية للمواطنين ولان عدد البلديات كبير جدا في الجزائر من جهة، وضرورة تناول عينة من البلديات على المستوى الوطني من جهة اخرى، لذا فقد حاولنا في هذه الدراسة الميدانية اختيار عينة من البلديات تكون محل الدراسة من خلال انتقاء عشوائي لعدد من البلديات الموجودة في ثلاثة ولايات وهي المسيلة، سطيف، الجزائر العاصمة، والتي تشكل مجتمع الدراسة ممثل في 164 بلدية، وقد وقع الاختيار على هذه الولايات حتى نتحصل على عينة من البلديات والتي بلغ عددها 16 بلدية أي ما يمثل نسبة 9,75% من المجتمع، وهو ما يجعلها متنوعة من حيث حجم النشاطات والكثافة السكانية إضافة الى عدد العمال وحجم الميزانية التي تديرها البلدية، وقد اعتمدنا في تحديد مجتمع وعينة الدراسة للاعتبارات التالية:

- استنادا الى طبيعة أدوات مراقبة التسيير في القطاع العمومي المحلي فقد تركز مجتمع وعينة الدراسة على البلديات المتوسطة والكبيرة الحجم،
- إضافة الى ذلك فان العدد الكبير من البلديات سواء على مستوى الجزائر ككل او على مستوى ولاية المسيلة حتم على الباحث اختيار عينة عشوائية انتقائية من بعض الولايات لتتم عليها الدراسة.

جدول رقم (01): الاستبانات الموزعة على عينة من البلديات

البلديات	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المسترجعة	النسبة المئوية (%)
بلديات ولاية المسيلة	40	34	31
بلديات ولاية سطيف	40	38	31
بلديات ولاية الجزائر	50	44	38
المجموع	130	116	100%

من اعداد الباحثين بالاعتماد على استبانات الدراسة الميدانية

اذن ومن خلال ما يظهره الجدول فان البلديات الثلاث اي بلديات الولايات التي وزعت عليها الاستبانات كانت متقاربة فبالنسبة لولاية المسيلة تم انتقاء بعض البلديات في حدود (06) بلديات حيث وزعت الاستبانات على موظفي المصالح الإدارية والمالية وعددها (40) استبانة استرجعت منها (34) وهو ما يمثل نسبة 31% من مجموع الاستبانات الموزعة، اما في ولاية سطيف فتم توزيع (40) استبانة على البلديات المنتقاة (05 بلديات) عشوائيا لهذه الولاية حيث استرجعت منها (38) استبانة وهو ما يمثل نسبة 31% من مجموع الاستبانات الموزعة، اما في ولاية الجزائر العاصمة فتم توزيع (50) استبانة على البلديات المنتقاة منها (05 بلديات) حيث استرجعت منها (44) استبانة وهو ما يمثل نسبة 38% من الاستبانات الموزعة، وبعد فحص الاستبانات تبين ان لا حاجة لاستبعاد أي منها وذلك لتحقيق الشروط المطلوبة للإجابة على تلك الاستبانات وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة (116) استبانة كما هو موضح في الجدول أعلاه.

2. أداة الدراسة

لتحقيق اهداف الدراسة قام الباحثان بتطوير وبناء استبانة الدراسة مستفيدا من الدراسات السابقة في هذا المجال واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص من أساتذة الجامعة والباحثين ، وقد تكونت هذه الاستبانة من مجموعة من الفقرات والتي بلغت (11) فقرة، حيث تتعلق الفقرات من 1-11 بفرضية الدراسة والخاصة بالإجابة على إمكانية تطبيق نظام بطاقة الأداء المتوازن المستدام (SBSC) كأداة لمراقبة التسيير في القطاع العمومي المحلي لقياس وتقييم الأداء المستدام ، وقد كانت الإجابات على كل فقرة وفق مقياس ليكرت الخماسي.

3. التصميم الاحصائي للدراسة وأساليب تحليل البيانات

بناء على طبيعة الدراسة وما تتطلبه من اختيار دقيق لأسلوب تحليل البيانات لاسيما الاستخدام الأمثل للأساليب الإحصائية التي تتناسب مع منهجية الدراسة وتحليل النتائج التي تم التوصل اليها وبعد ان تم تفرغ وتحليل الاستبانة بالاعتماد على برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) اصدار رقم 20 وبرنامج (Minitab) اصدار 15 وبناء عليه فقد تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية للتعرف على خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة بشكل مبسط ومختصر في بعض الأحيان.

1.3. صدق للاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة البالغ حجمها 116 مفردة وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي يمثل الفرضية وذلك كما يلي: الصدق الداخلي لفقرات محور: إمكانية تطبيق نظام الموازنة الصفرية (BBZ) كأداة لمراقبة التسيير في القطاع العمومي المحلي لقياس وتقييم الأداء المستدام.

جدول رقم (02): الصدق الداخلي لفقرات المحور

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
01	تتوفر لدى البلدية الكفاءات الإدارية والتنظيمية ذات الخبرة في اعداد الموازنات الصفرية من خلال تحليل الأنشطة وتحليل بدائل القرارات وترتيبها حسب اولويتها.	0,302	0,001
02	تشارك كافة المستويات الإدارية المختلفة في البلدية في اعداد تقديرات الموازنات الصفرية.	0,595	0,000
03	تعد كل وحدة إدارية في الهيكل التنظيمي للبلدية مركزا للموازنة بحيث يتم فيه تقدير الإيرادات والنفقات.	0,403	0,000
04	نظام الموازنة المطبق لديكم الان يعمل على إعادة تخصيص الموارد بين أنشطة وبرامج ومشاريع البلدية.	0.629	0,000
05	يوجد نظام معلومات يساعد على اعداد الموازنات الصفرية وتحقيق الرقابة وقياس الأداء.	0.347	0,000
06	تستخدم البلدية نظام محاسبي يساهم في توفير البيانات المحاسبية اللازمة لإعداد الموازنات الصفرية وإدارتها لتوفير الوقت والجهد المبذول.	0.539	0,000
07	يتم اعتماد مبدأ الإفصاح والشفافية في اعداد وتنفيذ الموازنات والحسابات المرتبطة بالنفقات والإيرادات.	0.670	0,000
08	تأخذ بعين الاعتبار عند اعداد الموازنات المتطلبات البيئية من اجل الحفاظ على البيئة.	0.694	0,000
09	تأخذ بعين الاعتبار عند اعداد الموازنات المتطلبات الاجتماعية من خلال تحمل البلدية للالتزامات الاجتماعية تجاه المجتمع.	0.663	0,000
10	تجيب لجنة اعداد الموازنات عن استفسارات العاملين فيما يتعلق بالموازنات احتراماً لمبدأ المساءلة.	0.668	0,000
11	تطبيق الموازنات الصفرية وفقاً للأهداف والخطط التي تم وضعها بدقة يؤدي الى ترشيد النفقات البلدية.	0.455	0,000

من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS) اصدار 20.

يتبين الجدول رقم (02) ان الفقرات المتعلقة بفقرات هذا السؤال والخاص بدراسة إمكانية تطبيق نظام الموازنة الصفري كأداة لمراقبة التسيير في القطاع العمومي المحلي (البلدية) لقياس وتقييم الأداء المستدام انما تتمتع بمعاملات ارتباط موجبة ودالة احصائية، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين $[0,30 - 0,69]$ وهذا يدل على انه يتمتع بمعامل صدق عال ومعاملات الارتباط دالة احصائية عند مستوى المعنوية $(0,05)$.

2.3. ثبات الاستبانة

تم تقدير ثبات الاستبانة على العينة الاختيارية باستخدام معامل ألفا كرونوم باخ (Cronbach alpha)، وذلك لان هذه الطريقة تسعى إلى قياس معامل التباين الداخلي بين إجابات أفراد مجتمع الدراسة، وتعتبر القيمة مقبولة إحصائيا لمعامل ألفا. كرونباخ إذا بلغت 65% فأكثر أما إذا كانت اقل من ذلك فإنها تعتبر ضعيفة، وهذا يعني أن الاختبار يستخدم بهدف التحقق من مقدار التجانس لأداة القياس كأحد المؤشرات على ثباتها ودرجة الاعتماد على عباراتها فهذا الاختبار يعتبر من أكثر الأساليب استخداما للتأكد من درجة التجانس والاتساق الداخلي للأداة المعتمدة في الدراسة، وفي هذا الاختبار سنقوم باستخراج معامل ألفا. كرونباخ بالنسبة لعناصر الاستبيان كما يلي:

حيث نلاحظ في الجدول رقم (02) الذي يبين درجة ثبات الاستبيان بناء على حساب معامل ألفا. كرونباخ بالنسبة للاستبيان ككل قد بلغت 77% وهي نسبة تتعدى 65% أي أن درجة المعقولية والثبات لأداة القياس عالية، وهو ما يدل على ان الاستبانة وفقرات أسئلتها تتمتع بمعامل ثبات عال. جدول رقم (03): معاملات الثبات (طريقة الفا كرونباخ)

عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ للثبات
إمكانية تطبيق نظام الموازنة الصفري كأداة لمراقبة التسيير في القطاع العمومي المحلي (البلدية) لقياس وتقييم الأداء المستدام.	11	0,770

من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS) اصدار 20.

3.5. اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كلمجروف - سمر نوف (1-Sample K-S))

للتعرف على ان البيانات بإجابات افراد العينة المدروسة تتبع التوزيع الطبيعي ام لا، قام الباحث باستخدام اختبار (كلمجروف - سمر نوف - Kolmogorov-Smirnov Z)، وهو اختبار ضروري في حالة الاختبارات المعلمية التي تشترط ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ومن خلال النتائج الموجودة في الجدول الخاص بفقرات الاستبانة تبين ان قيمة اختبار (Z) اكبر من

الواحد الصحيح ومستوى الدلالة لكل مجال كان ($P\text{-value} < 0,05$) أي قيمة مستوى الدلالة أو القيمة الاحتمالية (Sig) بالنسبة لكل الفقرات اقل من ($0,05$)، اذن هي دالة احصائيا على ان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، مما يدعم استخدام الاختبارات اللامعلمية عند اختبار الفروض، كما هو ممثل في الجداول التالية.

■ اختبار التوزيع الطبيعي (One sample Kolmogorov-Smirnov) بالنسبة لفرضية الدراسة والمتمثلة في امكانية تطبيق الموازنة الصفرية كأداة لمراقبة التسيير في القطاع العمومي المحلي، حيث كانت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لفقرات الاستبانة ممثلة في الجدول التالي رقم (04).

جدول رقم (04): اختبار التوزيع الطبيعي لفقرات المحور الأول.

الرقم	الفقرات	قيمة (Z)	(Sig)
01	تتوفر لدى البلدية الكفاءات الإدارية والتنظيمية ذات الخبرة في اعداد الموازنات الصفرية من خلال تحليل الأنشطة وتحليل بدائل القرارات وترتيبها حسب اولويتها.	4,545	0,000
02	تشارك كافة المستويات الإدارية المختلفة في البلدية في اعداد تقديرات الموازنات الصفرية.	3,467	0,000
03	تعد كل وحدة إدارية في الهيكل التنظيمي للبلدية مركزا للموازنة بحيث يتم فيه تقدير الإيرادات والنفقات.	4,451	0,000
04	نظام الموازنة المطبق لديكم الان يعمل على إعادة تخصيص الموارد بين أنشطة وبرامج ومشاريع البلدية.	3,119	0,000
05	يوجد نظام معلومات يساعد على اعداد الموازنات الصفرية وتحقيق الرقابة وقياس الأداء.	4,693	0,000
06	تستخدم البلدية نظام محاسبي يساهم في توفير البيانات المحاسبية اللازمة لإعداد الموازنات الصفرية وإدارتها لتوفير الوقت والجهد المبذول.	3,905	0,000
07	يتم اعتماد مبدأ الإفصاح والشفافية في اعداد وتنفيذ الموازنات والحسابات المرتبطة بالنفقات والإيرادات.	3,715	0,000
08	تأخذ بعين الاعتبار عند اعداد الموازنات المتطلبات البيئية من اجل الحفاظ على البيئة.	3,906	0,000
09	تأخذ بعين الاعتبار عند اعداد الموازنات المتطلبات الاجتماعية من خلال تحمل البلدية لالتزاماتها الاجتماعية تجاه المجتمع.	2,871	0,000
10	تجيب لجنة اعداد الموازنات عن استفسارات العاملين فيما يتعلق بالموازنات احتراماً لمبدأ المساءلة.	3,744	0,000
11	تطبيق الموازنات الصفرية وفقاً للأهداف والخطط التي تم وضعها بدقة يؤدي الى ترشيد النفقات البلدية.	3,744	0,000

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS) اصدار 20.

من خلال نتائج الجدول رقم (04) نلاحظ اختبار التوزيع الطبيعي (One sample Kolmogorov-Smirnov) بالنسبة لمفردات عينة الدراسة ان قيمة الاختبار (Z) أكبر من الواحد الصحيح والقيمة الاحتمالية (Sig) اقل من 0,05 أي (P-value<0,05)، وهو ما يدل احصائيا على ان التوزيع الخاص بإجابات مفردات العينة لا يتبع التوزيع الطبيعي.

4.5. اختبار فرضيات الدراسة

بناء على ما ذكر في العنصر الخاص باختبار (كلمحروف- سمر نوف) من الدراسة الميدانية فإننا وجدنا ان إجابات افراد العينة لا تتبع التوزيع الطبيعي، كون كل القيم المعنوية المحسوبة تقل عن (0,05) أي (P.Value<0.05) وهو ما يجعلنا نتجه في اختبار فرضيات الدراسة الى الاختبارات الغير معلمية، ومنه فإننا اعتمدنا على اختبار (Wilcoxon Signed Ranks Test) وهذا من اجل تبيان مدى إمكانية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن المستدام لقياس وتقييم الأداء في القطاع العمومي المحلي، وهنا تتم الإجابة على الإشكالية الأساسية من خلال صياغة الفرضية الرئيسية كما يلي:

Ho: توجد إمكانية لتطبيق نظام الموازنة الصفري كأداة لمراقبة التسيير في القطاع العمومي المحلي (البلدية) لقياس وتقييم الأداء المستدام؟.

H1: لا توجد إمكانية لتطبيق نظام الموازنة الصفري كأداة لمراقبة التسيير في القطاع العمومي المحلي (البلدية) لقياس وتقييم الأداء المستدام؟.

تقوم هذه الفرضية في الأساس على مقارنة النتائج بوسيطها، ونظراً لكون فقرات الدراسة قد تم قياسها على مقياس (ليكارث الخماسي) فيكون كما هو معروف في علم الإحصاء، أن الوسيط أو الوسط هو الرقم الذي يفصل النصف الأعلى من العينة أو المجتمع عن النصف الأقل بحيث يتساوى على طرفه عدد القيم بعد ترتيبها تصاعدياً، فإذا كان عدد هذه القيم فردياً فالوسيط هو الرقم النصفى الذي يقسم هذه القيم، وفي هذه الحالة الوسيط هو (03)، وبالتالي فقد تمت صياغة الفرضيات كما يلي:

Ho : Med $\geq$ 3

H1 : Med < 3

تم اختبار الفروض الفرعية من خلال (Wilcoxon) والذي تقوم فكرته على القاعدة المعتمد عليها في رفض الفرض الصفري (Ho) إذا كانت قيم الوسيط المحسوبة في هذه الدراسة أكبر أو

يساوي قيمة الوسيط: (03) بالنسبة لكل فقرات المحور وفي هذه الحالة يقبل الفرض الصفري ويرفض الفرض البديل (H1) وذلك عند مستوى معنوية تساوي (0,05).

وباستخدام اختبار (Wilcoxon) حول الوسيط بمستوى معنوية $\alpha = 5\%$ عند الوسيط (03) كانت مخرجات برنامج (MINITAB) لا صدار 15 ما يلي:

اختبار فرضية الدراسة: هل توجد إمكانية لتطبيق نظام الموازنة الصفرية كأداة لمراقبة التسيير في القطاع العمومي المحلي (البلدية) لقياس وتقييم الأداء المستدام؟

يحتوي هذا المحور على إحدى عشر سؤال خاص بالإجابة على السؤال الرئيس الممثل للاشكالية الدراسة حيث تم تقدير المعطيات واستخراج النتائج انطلاقا من الاخذ بعين الاعتبار قيمة الوسيط التي تساوي الثلاثة (3 = Test of median) وبالتالي كانت النتائج ممثلة في الجدول التالي: جدول رقم (05): نتائج اختبار فرضية الدراسة

الفقرات	عدد المفردات	عدد الاختبارات	اختبار Wilcoxon	الاحتمال (P)	مقدار الوسيط
01	116	105	4802,0	1,000	4,000
تتوفر لدى البلدية الكفاءات الإدارية والتنظيمية ذات الخبرة في اعداد الموازنات الصفرية من خلال تحليل الأنشطة وتحليل بدائل القرارات وترتيبها حسب اولويتها.					
02	116	86	4802,0	0,999	3,500
تشارك كافة المستويات الإدارية المختلفة في البلدية في اعداد تقديرات الموازنات الصفرية.					
03	116	110	4297,0	1,000	3,500
تعد كل وحدة إدارية في الهيكل التنظيمي للبلدية مركزا للموازنة بحيث يتم فيه تقدير الإيرادات والنفقات.					
04	116	82	2501,0	1,000	3,500
نظام الموازنة المطبق لديكم الان يعمل على إعادة تخصيص الموارد بين أنشطة وبرامج ومشاريع البلدية.					
05	116	109	4872,0	1,000	4,000
يوجد نظام معلومات يساعد على اعداد الموازنات الصفرية وتحقيق الرقابة وقياس الأداء.					
06	116	96	3741,0	1,000	3,500
تستخدم البلدية نظام محاسبي يساهم في توفير البيانات المحاسبية اللازمة لإعداد الموازنات الصفرية وادارتها لتوفير الوقت والجهد المبذول.					
07	116	75	2044,0	0,999	3,500
يتم اعتماد مبدأ الإفصاح والشفافية في اعداد وتنفيذ الموازنات والحسابات المرتبطة بالنفقات					

					والايرادات.	
08	116	82	2500,0	1,000	3,500	تأخذ بعين الاعتبار عند اعداد الموازنات المتطلبات البيئية من اجل الحفاظ على البيئة.
09	116	85	2546,5	0,999	3,500	تأخذ بعين الاعتبار عند اعداد الموازنات المتطلبات الاجتماعية من خلال تحمل البلدية للالتزاماتها الاجتماعية تجاه المجتمع.
10	116	85	2308,5	0,983	3,500	تجيب لجنة اعداد الموازنات عن استفسارات العاملين فيما يتعلق بالموازنات احتراماً لمبدأ المساواة.
11	116	109	2308,5	1,000	4,500	تطبيق الموازنات الصفرية وفقاً للأهداف والخطط التي تم وضعها بدقة يؤدي الى ترشيد النفقات البلدية.

من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات نظام (Minitab) اصدار 15.

بالنسبة لفرضية الدراسة فقد تضمن سؤال هذا المحور احد عشر فقرة تناولت جوانب مختلفة حول وجود إمكانية لتطبيق نظام الموازنة الصفيرية كأداة لمراقبة التسيير في القطاع العمومي المحلي (البلدية) لقياس وتقييم الأداء المستدام وكما هو معلوم تم اختبار هذا الفرض باستخدام اختبار (Wilcoxon Signed Ranks Test) الخاص بالاختبارات الالاعلمية (test non paramétrique) إجابات افراد العينة حول فقرات هذا المحور لا تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا من خلال قياس معنوية الاختلاف بين وسيط إجابات المستفيدين والوسيط الفرضي (median) لقياس (Likert) الخماسي وهو (3).

ولقد تم تحليل واختبار هذه الفقرات إحصائيا كما في الجدول رقم (05)، حيث يتضح من فحص النتائج المبينة في هذا الجدول وفق اختبار (Wilcoxon) حول الوسيط بمستوى معنوية ($\alpha=5\%$) أن كل نتائج الاختبار تعطي قيمة للمتوسطات المحسوبة لكل فقرات المحور اكبر من قيمة الوسيط الفرضي أي ($P.Value \geq 3$) وهذا دليل على ان هنالك دلالة معنوية بين الوسيط المحسوب والوسيط المفترض، وبدرجات احتمالية كلها قريبة او مساوية للواحد حيث تراوحت قيم الاحتمال بين [0,983 - 1,000]، وبالتالي فإننا نستطيع القول وبشكل عام إن فقرات المحور تظهر أن العوامل المختلفة متوفرة من اجل قبول محتوى هذه الفرضية.

إذن بناء على النتائج السابقة فإننا عند مستوى معنوية ($\alpha=5\%$) نقبل الفرض الصفيري (H_0) المتمثل في وجود إمكانية لتطبيق نظام الموازنة الصفيرية كأداة لمراقبة التسيير في القطاع

العمومي المحلي (البلدية) لقياس وتقييم الأداء المستدام وبالمقابل نرفض الفرض البديل (H1) والمتمثل في عدم وجود إمكانية لتطبيق نظام الموازنة الصفرية كأداة لمراقبة التسيير في القطاع العمومي المحلي (البلدية) لقياس وتقييم الأداء المستدام.

خاتمة

يؤدي تطبيق الموازنة الصفرية في القطاع العمومي المحلي الى التقليل من المصاريف الزائدة ويحد من هدر المال العام، وبالتالي فنحن نساهم في الحد من التجاوزات والمخالفات المالية التي تحدث في هذا القطاع، ان الموازنة الصفرية تترجم استراتيجية وخطة القطاع العمومي المحلي الموجهة والهادفة للتطوير والتحديث على مختلف الأنشطة وتقديم الجودة في نوع الخدمة وفي وقتها المحدد. اذن الموازنة الصفرية تعتبر من أحدث الأساليب المتبعة في الموازنات الحديثة، وتركز على إعادة تقييم الأنشطة والبرامج والخدمات القائمة فعلا، والجديدة على حد سواء، وذلك من أجل وضع سلم للأفضليات بينها، ويتم تخصيص الأموال اللازمة للإتفاق على أساس هذه المفاضلات بناء على ترتيب ملفات المشاريع والبرامج والخدمات التي تم اعتمادها لإعداد الموازنة الجديدة. وبعد اجراء الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل الى النتيجة الرئيسية التالية:

- هناك إمكانية لتطبيق الموازنة الصفرية في القطاع العمومي المحلي من اجل قياس وتقييم الأداء المستدام لهذا القطاع.

إضافة الى النتائج الفرعية المكملّة للنتيجة الرئيسية كما يلي:

- تتوفر البلدية على الكفاءات الإدارية والتنظيمية ذات الخبرة في اعداد الموازنات الصفرية من خلال تحليل الأنشطة وتحليل بدائل القرارات وترتيبها حسب اولويتها.
- مشاركة كافة المستويات الإدارية المختلفة في البلدية في اعداد تقديرات الموازنات الصفرية، مع اعتبار كل وحدة إدارية في الهيكل التنظيمي للبلدية مركزا للموازنة بحيث يتم فيه تقدير الإيرادات والنفقات.
- اعتماد نظام موازنة يعمل على إعادة تخصيص الموارد بين أنشطة وبرامج ومشاريع البلدية.
- وجود نظام معلومات يساعد على اعداد الموازنات الصفرية وتحقيق الرقابة وقياس الأداء واستخدام البلدية لنظام محاسبي يساهم في توفير البيانات المحاسبية اللازمة لإعداد الموازنات الصفرية وإدارتها لتوفير الوقت والجهد المبذول.
- اعتماد مبدأ الإفصاح والشفافية والمساءلة في اعداد وتنفيذ الموازنات والحسابات المرتبطة بالنفقات والايادات.

-تطبيق الموازنات الصفرية وفقا للأهداف والخطط التي تم وضعها بدقة يؤدي الى ترشيد النفقات البلدية.

مقترحات

- محاولة تبني هذه الادوات الرقابية من طرف القطاع العمومي المحلي في الجزائر من تكييفها وفق قوانين عمل هذا القطاع واعطائها الأولوية من اجل استعمالها على نطاق أوسع للاستفادة من نتائجها في التسيير والحفاظ على الموارد المتاحة.
- اعتماد أدوات رقابية خاصة بالرقابة الإدارية او المحاسبية والمالية، كاعتماد التدقيق المحاسبي والمالي وفق معايير التدقيق الدولية.
- الاحذ بعين الاعتبار للمفاهيم الحديثة في تسيير الموارد مثل التنمية المستدامة والحوكمة.

المراجع المعتمدة

- 1- محمد عبد الفتاح العشماوي، قياس وتقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية، ورقة عمل مقدمة في ملتقى "تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية"، شرم الشيخ، جانفي 2007، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009
- 2- صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات مالية الحكومة، إدارة الإحصاءات، الطبعة الثانية، واشنطن، 2001
- 3- جلال الشافعي، الموازنة الصفرية كأداة للتخطيط والرقابة، مجلة الاقتصاد والادارة الصادرة عن مركز البحوث والتنمية، جامعة الملك عبدالعزيز، العدد العاشر، السعودية، 1980.
- 4- Draper Frank .D, Pitsvada Bernard .T, Zero-Base Budgeting for Public Programmers, University Press of America, Revised Edition, Washington, USA, 1980,
- 5- حسين مصطفى هلال، الموازنة الصفرية، ورقة عمل مقدمة في ورشة عمل بعنوان إعادة هندسة الإدارات الحكومية في ظل المستجدات الدولية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 17-21 ديسمبر 2006.

الأهمية الاقتصادية لصناديق الاستثمار الإسلامية كأداة لتنشيط سوق الأوراق المالية

The economic importance of Islamic investment funds as a tool to stimulate the stock market

أ.ناصرى وهيبه أ.د. هوام جمعة

Nacéri ouahiba Pr.houam joumaa

جامعة باجي مختار عنابة الجزائر

ملخص

تهدف هذه الورقة الى ابراز دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تنشيط و تفعيل سوق الأوراق المالية ، و ذلك من خلال ا لضوابط الشرعية التي تمتاز به ، و تحقيق الكفاءة الاقتصادية بوجود الإدارة المحترفة ، و التنوع الكفاء. بالإضافة الى تمويل الأنشطة و المشروعات التي توافق الشريعة الإسلامية . و توصلت الدراسة الى أن صناديق الاستثمار الإسلامية تساهم في تنشيط سوق الاوراق المالية والتخفيض من مخاطر الاستثمار وتحقيق عائد كبير والعودة بالمنفعة العامة على المستثمرين و على مجتمعاتهم. الأمر الذي يولد الرغبة لديهم باستثمار مدخراتهم و خاصة المستثمرين الذين لا يقبلون إلا بالمباح من الدخل. **الكلمات المفتاحية:** صناديق الإستثمار الإسلامية ، الضوابط الشرعية، سوق الأوراق المالية، تنشيط السوق، الأدوات المالية الإسلامية.

Abstract :

This paper aims to highlight the role of Islamic investment funds in stimulating and activating the stock market, and through sharia law that characterized them, and to achieve economic efficiency with the existence of professional management , efficient diversification . In addition to the funding of activities and projects that meet Islamic law

The study concludes that the Islamic investment funds contribute to the revitalization of the stock market and the reduction of investment risk and achieve significant return and return to public interest to investors and to their communities. Which generates the desire they have to invest their savings and private investors who do not accept only Balambah income.

Key words: Islamic mutual funds, Shariah regulation, stock market, active the market, Islamic financial instruments.

اشكالية البحث:

تمثل عملية تنشيط و تفعيل سوق الأوراق المالية في الدول الناشئة من الأهداف و الطموحات التي تسعى و تتطلع هذه الدول الى تحقيقها. فصناديق الاستثمار تعد من الادوات المالية التي من شأنها المساهمة في تحقيق الهدف المنشود، فهي تعد من أهم صيغ تعبئة المدخرات في الوقت الحاضر و جذب المدخرين الصغار الذين لا يملكون فرصة المشاركة في السوق المالية بسبب محدودية مدخراتهم و قلة خبرتهم و معرفتهم بالاستثمار في سوق الاوراق المالية أو عدم توفر الوقت الكافي لهم لذلك .

ظهرت صناديق الاستثمار الاسلامية مع ظهور البنوك الاسلامية التي ساهمت في تحقيق نجاحات ملموسة في توفير صيغ التمويل البعيدة كل البعد عن قاعدة الديون و الربا. فالفكرة التي تقوم عليها صناديق الاستثمار الاسلامية هي نفس الفكرة التي تقوم عليها البنوك الاسلامية، لهذا نبحت هذه الصناديق في دعم الثقة و استقطاب مدخرات الافراد الذين يرفضون التعامل بالفائدة او استثمار اموالهم في أنشطة شركات لا تتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية.ومما تقدم يمكن طرح إشكالية البحث في ما يلي:

كيف تساهم صناديق الاستثمار الاسلامية في تنشيط و تفعيل سوق الأوراق المالية؟

و للإجابة على السؤال الرئيسي تم تقسيمه الى الاسئلة الفرعية التالية:

- ماهي صناديق الاستثمار الاسلامية؟ و ماهي خصائصها؟

- ماهي أنواع صناديق الاستثمار الاسلامية و ضوابطها الشرعية؟

- ما هو دور صناديق الاستثمار الاسلامية في تنشيط سوق الأوراق المالية؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضية التالية:صناديق الاستثمار الاسلامية من الأدوات المالية التي يمكن أن تؤدي الى تنشيط و تفعيل أسواق الأوراق المالية الناشئة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من الأهمية الاقتصادية لصناديق الاستثمار الاسلامية و التي استطاعت في الآونة الأخيرة من تحقيق معدلات نمو سريعة، فلم يقتصر نشاط هذه الصناديق في الأسواق المالية للدول الاسلامية فقط بل أن هناك تعاملات واسعة لهذه الصناديق في أسواق المالية العالمية، لما تتمتع به من مراعاة للاعتبارات الأخلاقية و الجمع بين الكفاءة المالية و الكفاءة الشرعية.

أهداف البحث: يهدف البحث الى تحقيق مايلي:

-التعرف على ماهية صناديق الاستثمار الاسلامية من حيث مفهومها، خصائصها؛

-التعرف على انواع صناديق الاستثمار الاسلامية و ضوابطها الشرعية؛

-محاولة ابراز مدى مساهمة صناديق الاستثمار الاسلامية في تنشيط و تفعيل سوق الأوراق المالية.

منهج البحث: تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الاستقرائي من خلال استقراء مختلف

الدراسات و البحوث التي تطرقت بالدراسة لموضوع صناديق الاستثمار الاسلامية و تحليلها

بالشكل الذي يبرز دورها في تنشيط و تفعيل سوق الأوراق المالية.

1 خشاة صناديق الاستثمار الاسلامية

تعود النشأة التاريخية لفكرة صناديق الاستثمار للدول الغربية و بالتحديد في أوروبا فكان أول تنفيذ لها في هولندا عام 1822، ثم بريطانيا عام 1960 و من ثم اسكتلندا عام 1870 حيث تم ابتكار شركات الاستثمار ذات الرأس المال الثابت (الصناديق المغلقة)، الا ان عدم استقرار الاقتصاد العالمي خاصة في بداية القرن العشرين بسبب الحرب العالمية الاولى ادى الى تباطؤ انتقال الفكرة.

اما البداية الحقيقية للصناديق الاستثمارية بمفهومها الحالي فكانت في الولايات المتحدة الامريكية عام 1924 عندما تم انشاء اول صندوق في بوسطن بواسطة مجموعة من اساتذة جامعة هارفارد الامريكية ثم اخذت الفكرة تنمو و تتوسع داخل الولايات المتحدة و خارجها الى ان قدر مجموع اصولها في نهاية القرن العشرين ب 5 ترليون دولار امريكي.³⁹ اما الدول العربية فهي الاخرى انفتحت على التجربة العالمية فكانت التجربة الأولى في السعودية سنة 1979 ثم الكويت سنة 1985، ثم مصر و البحرين و عمان سنة 1994 فالمغرب سنة 1995 فلبنان سنة 1996 و اخيرا الاردن سنة 1997.⁴⁰

اما النشأة التاريخية لفكرة صناديق الاستثمار الاسلامية فيرجع الفضل فيها للبنوك الاسلامية نظرا للنجاح الذي حققته في جذب نسبة كبيرة من مدخرات المستثمرين و استثمارها وفق الاساليب الشرعية فكان اول ظهور لصندوق استثمار اسلامي في ماليزيا سنة 1968 ثم في منطقة الخليج و بالضبط في السعودية من طرف البنك الاهلي التجاري عام 1979 الذي تحول الى بنك اسلامي بد ذلك ثم تطور الوضع حتى بلغت الصناديق الاستثمارية الاسلامية في نهاية عام 1998 في السعودية فقط 114 صندوق و مبالغ الاستثمار فيها اكثر من 24 بليون ريال و عدد المستثمرين فيمت يزيد 70 الف مستثمر ثم تنامت الصناديق الاستثمارية بشكل مضطرد حتى بلغت إصدارات الصناديق الاستثمارية الإسلامية في منطقة الخليج وبعض الدول العربية حتى الربع الأول لعام 2006 14 مليار دولار، وبلغ متوسط النمو فيها في دول الخليج فقط حوالي

³⁹ - غسان الطالب، صناديق الاستثمار الاسلامية في الاردن التقنين و الرقابة ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الاول للمالية و المصرفية الاسلامية، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن، 6-7/8/2014، ص 5.

⁴⁰ - منى محمد الحسيني عمار، دور صناديق الاستثمار الاسلامية في تطوير الاسواق المالية، اماراباك، الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم و التكنولوجيا، م5، العدد 13 ، 2014، ص93.

45% سنويا منذ عام 2001 حتى عام 2005⁴¹ . و لم يقتصر انشاء هذه الصناديق على الدول الاسلامية و البنوك الاسلامية فقط بل انتقلت الى الدول الغربية و البنوك غير الاسلامية.

2 مفهوم صناديق الاستثمار الاسلامية

2-1- تعريفها:

وردت عدة تعاريف بينت مفهوم و حقيقة صناديق الاستثمار الإسلامية نذكر منها ما يلي:
-عرفت من قبل هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على انها "أوعية استثمارية مستقلة في ذمتها المالية عن الجهات المنشئة لها، تتكون من مساهمات في صورة اسهم أو وحدات متساوية تمثل ملكية أصحابها في الموجودات مع استحقاق الربح او تحمل الخسارة و تدار بالمضاربة أو الوكالة"⁴² .

- صناديق الاستثمار الإسلامية "هي تلك الصناديق التي يلتزم فيها المدير بضوابط شرعية يجب أن ينص عليها في نشرة الاصدار تتعلق بالأصول والخصوم والعمليات و خاصة ما يتعلق بتحريم الفائدة المصرفية"⁴³

-صناديق الاستثمار الإسلامية عبارة عن " عقد شركة مضاربة بين ادارة الصندوق التي تقوم بالعمل فقط و بين المكتتبين فيه، اذ يمثلون في مجموعهم صاحب راس المال يدفعون مبالغ نقدية معينة الى ادارة الصندوق التي تمثل دور المضارب و تقوم بتجميع حصيلة الاكتتاب و تعطي في المقابل صكوكا للمكتتبين بقيمة معينة تمثل لكل منهم حصة شائعة في رأس المال و ثم تقوم الادارة باستثماره بطريقة مباشرة في مشروعات حقيقية متنوعة، أو بطريقة غير مباشرة في بيع و شراء الاوراق المالية، و توزع الارباح المحققة بحسب نشرة الإكتتاب"⁴⁴ .

من خلال التعاريف المقدمة يمكن استنتاج أن صناديق الاستثمار الاسلامية هي عبارة عن مؤسسات مالية تتولى جمع مدخرات المستثمرين ، عن طريق وثائق أو صكوك استثمارية متساوية

⁴¹ - صلاح الدين شريط، دور صناديق الاستثمار في سوق الاوراق المالية دراسة تجرية جمهورية مصر العربية-مع امكانية تطبيقها على الجزائر-، اطروحة دكتوراه، منشورة، الجزائر، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2012، ص 164.

⁴² - هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة: المعيار 16 الخاص بصناديق الاستثمار، البحرين، 2010.

⁴³ - محمد علي القري، صناديق الاستثمار الاسلامي، بحث مقدم الى ندوة التطبيقات الاقتصادية الاسلامية المصرفية، 9-12 محرم 1418هـ، ص 29. متوفر على الرابط التالي: www.elgari.com

⁴⁴ - حيدر يونس الموسوي، المصارف الاسلامية -اداءها المالي و اثارها في سوق الاوراق المالية-، الاردن، البازوري، ط 1، 2011، ص 136.

القيمة و توجيهها نحو الوجهة الاستثمارية المناسبة من خلال العهد بها الى جهة متخصصة و محترفة تقوم بتوظيفها و ادارتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية على أساس توزيع الربح - إن وجد - بعد خصم أتعاب الإدارة كما بنشرة الإكتتاب .

و الجدير بالذكر، أن تعريف صناديق الاستثمار الإسلامية لا يخرج عن تعريف صناديق الاستثمار التقليدية الا أن الأولى تكون عملياتها و أنشطتها خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية. و في ما يلي يمكن تمييز صناديق الاستثمار الإسلامية عن التقليدية في جملة من الأمور كما يلي:

- 1 - **مجالات الاستثمار:** فالصناديق الإسلامية توجه استثماراتها نحو مجالات لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية، فهي لا تتوجه في استثماراتها إلى المصارف الربوية و شركات التأمين و إعادة التأمين، او الشركات التي تنتج المواد المحرمة كالخمر و لحم الخنزير، المسكرات و المخدرات، و لا يمكن أن تشارك في نشاطات غير شرعية كغسيل الأموال؛
- 2 - **صيغ الاستثمار:** بأنها تستثمر مدخرات المساهمين في الأدوات الاستثمارية الإسلامية التي تتفق مع الأحكام والضوابط الشرعية كالمراجحة و الاجارة و السلم و الاستصناع و المضاربة وغيرها من الصيغ الشرعية التي تخلوا من الربا؛

- 3 - **الرقابة الشرعية:** تعمل صناديق الاستثمار الإسلامية تحت اشراف هيئة للرقابة الشرعية حتى يتم التأكد من أن أنشطة الصندوق المختلفة تتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية و لا تخالفها، و تصحيح المخالفات ان وجدت.

2-2- خصائصها:

تتسم صناديق الاستثمار الإسلامية بخصائص تميزها عن غيرها التقليدية، التي يمكن توضيحها في مايلي⁴⁵ :

⁴⁵ - انظر الى:

- بوجلال محمد، زايدي مريم، دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية الإسلامية-حالة سوق الاسهم السعودي ، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 8 و 9 ديسمبر 2013، ص3؛
- شرياق رفيق، توسع المشاركة الشعبية في تنشيط سوق الأوراق المالية و تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال صناديق الاستثمار الإسلامية ، المؤتمر الدولي: منتجات و تطبيقات الابتكار و الهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية و الصناعة المالية الإسلامية، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 5 و 6 ماي 2014، ص6؛
- شافية كتاف، دور الادوات المالية الإسلامية في تنشيط و تطوير السوق المالية الإسلامية-دراسة تطبيقية لتجارب بعض الاسواق المالية الغربية و الإسلامية-، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، الجزائر، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2014، ص298-300.

-هي مؤسسة لها صفة قانونية بشكل تنظيمي وإطار مالي ومحاسبي مستقل تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن المستثمرين أصحاب الوحدات الإستثمارية و عن الجهة المنوطة بإدارتها، لذلك فهذه السمة جائزة شرعا؛

-تقوم على أساس عقد المضاربة الشرعية، فالمستثمرون المكتتبون في رأس مال الصندوق يمثلون في مجموعهم رب المال، الذي يوافق على تعيين الجهة المصدرة التي تقوم بدور المضارب لإدارة الصندوق وفقا لأحكام المضاربة الشرعية وشروط نشرة الاكتتاب أو لائحة الصندوق؛
-يلتزم الصندوق في جميع معاملاته بأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك بالفتاوى والمقررات و التوصيات التي تصدر عن الجامع الفقهية وهيئات الفتوى في المسائل المعاصرة المتعلقة بمعاملات الصندوق، بالإضافة الى القوانين و القرارات و التعليمات الصادرة عن الجهات الصادرة عن الجهات الحكومية المشرفة على الصناديق؛

-توظف أموال الصندوق وفقاً للضوابط والمعايير الإسلامية في مجال الاستثمار المباشر وغير المباشر، و ذلك طبقا لصيغ الاستثمار الإسلامية، أو أي صيغة مستحدثة لا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛

-تتولى إدارة الصندوق جهة من أهل الخبرة والاختصاص والاحتراف، وتكون الإدارة إما على أساس:

- أ. **المضاربة** : حيث يحدد المقابل للمدير (المضارب) بنسبة معلومة من ربح الصندوق؛
- ب. **أو الوكالة**: حيث يحدد فيها المقابل للمدير (الوكيل) بعمولة معينة أو بنسبة من المساهمات وتؤول هذه النسبة إلى مبلغ مقطوع أو بنسبة من صافي الموجودات؛
- تعدد أطراف الصندوق و يحكم هؤلاء مجموعة من العقود الشرعية و القانونية، وتوزع العوائد بين هذه الأطراف وفقا لضوابط عقود المضاربة و الوكالة، وتتمثل هذه الأطراف عادة في:
أ. **الجهة المنشئة للصندوق**: قد تكون مصرفا أو مؤسسة مالية أو مجموعة من أصحاب المال، و يطلق عليهم "المؤسسون" أو "المساهمون"؛
- ب. **المشتركون في الصندوق**: هم الذين يشترون الوحدات أو الوثائق أو الصكوك الاستثمارية؛
- ج. **إدارة الصندوق**: الجهة التي تتولى إدارة عمليات ومعاملات الصندوق، وتعمل في إطار الأهداف و السياسات و الخطط الاستراتيجية و المرجعية الشرعية و القانونية و الاستثمارية؛
- د. **جهات تسويق الوحدات الاستثمارية** : وهي المؤسسات المالية التي قد تعهد إليها الجهة المنشئة للصندوق، إصدار وتسويق الوحدات الاستثمارية مقابل عمولة أو أجر؛

- يعطي الصندوق للمشاركين فيه حق استرداد قيمة مساهمتهم وفق ضوابط و شروط معينة بما يتناسب مع الاستمرار لمدة مختلفة و يناسب صغار المستثمرين، وذلك يستلزم إعادة تقييم الوحدات الاستثمارية على فترات دورية حتى يسهل تخارج من يرغب من المشاركين .

3- مراحل النشاط الاستثماري في صناديق الاستثمار الاسلامي:

يمر النشاط الاستثماري في صناديق الاستثمار الإسلامية بالمراحل التالية⁴⁶ :

- تقوم المؤسسة المالية الإسلامية الراغبة في انشاء صناديق للاستثمار بالبحث عن مشروعات اقتصادية معينة أو نشاط معين و اعداد دراسة جدوى اقتصادية للاستثمار فيها؛
- قيام تلك المؤسسة المالية الإسلامية بتكوين صندوق استثماري و تحديد اغراضه و اعداد نشرة الاكتتاب في الصندوق، اذ تتضمن هذه النشرة التفاصيل كافة عن نشاط الصندوق و شروطه و حقوقه و التزامات مختلف أطرافه؛

- تقسيم رأس مال الصندوق الاستثماري الى حصص أو أسهم أو وحدات مشاركة أو صكوك متساوية القيمة الاسمية وطرحها للاكتتاب فيها طرف الجمهور، اذ يكون اقتناؤها عبارة عن المشاركة في ملكية حصة من رأس مال الصندوق؛

- بعد تلقي الجهة المصدرة للصندوق أموال المكتتبين و تجميعها، تبدأ في استثمارها في المجالات المحددة في نشرة الاصدار او الاكتتاب، و عند تحقيق الربح يتم توزيعها على اصحاب صكوك المضاربة بالنسبة و الكيفية المتفق عليها، كما تقوم بتصفية الصندوق في الموعد المحدد لذلك.

المحور الثاني: صناديق الاستثمار الإسلامية: أنواعها و ضوابطها الشرعية

1 - صناديق الاسهم الإسلامية

تعريف: تعتبر اهم صناديق الاستثمار الإسلامية اليوم و التي يجتمع فيها الجزء الاكبر من مجموع الاموال المستثمرة في الصناديق الإسلامية. ظهر هذا النوع من الصناديق استجابة لرغبات المستثمرين الحريصين على استثمار اموالهم في المباح من الدخل، و يتمثل نشاطها في استثمار اموال الصندوق المجتمعة من اشتراكات المستثمرين في شراء اسهم الشركات و اعادة بيعها عند زيادة سعرها بالاضافة الى عوائد تملك الاسهم.

ضوابطها الشرعية:

⁴⁶ - حيدر بونس الموسوي، مرجع سابق، ص 136-137. عبد الستار ابو غدة، صناديق الاستثمار الإسلامية-دراسة فقهية تأصيلية موسعة- بحث مقدم في المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية، الامارات العربية المتحدة، 2005، ص 560

- ان يكون نشاط تلك الشركات مباح اي لا يستثمر في البنوك الربوية او الشركات التجارية التي تباع مواد محرمة شرعا وكذا الانتاجية المنتجة للمنتجات المحرمة؛
- التقيد بشروط صحة البيع بأن لا يشتري اسهم شركات تكون أصولها من الديون لان بيع الدين محرم في الاسلام؛
- عدم الاستثمار في الاوراق المالية التي يكون عائدها مرتبط بنسبة فائدة مضمونة مثل الاسهم الممتازة
- اختلف نظر الفقهاء في الشركات التي يكون نشاطها مباح شرعا لكن تعتمد في نشاطها على بعض الاعمال غير الجائزة كالاقتراض بفائدة أو ايداع اموالها في بنوك ربوية فالبعض منهم حرم الاستثمار فيها، و البعض اجاز الاستثمار بشرط بتقدير الدخل الحرام و استبعاده من ربح المستثمر.

2 - صناديق السلع:

تعريف: هذه الصناديق نشاطها الاساسي شراء السلع و بيعها بالأجل على أن يكون لهذه السلع سوق مالي منظم مثل: البترول، الألمنيوم، النحاس، السكر، القهوة و غيرها. و يعمل هذا النوع من الصناديق وفق صيغتين المراجحة و السلم و على اساسها وجدت صناديق المراجحة و صناديق السلم:

1-2- صناديق المراجحة: تعتبر من اهم صناديق السلع، تقوم صناديق المراجحة على التمويل بالأجل حيث تعمل على شراء السلع نقدا و بيعها بالأجل وفق هامش ربح معين بشرط ان يقوم الصندوق بدراسة المركز الائتماني للمدين.

2-2- صناديق السلم: السلم هو من البيوع الجائزة و يقصد به بيع الآجل بعاجل يتم تسليمه في أجل لاحق حيث يستخدم الصندوق أموال الاكتتاب في شراء سلع مختلفة نقدا بغية اعادة بيعها مع تأجيل التسليم لأجل محدد و توزع الارباح الناتجة عن البيع على المكتتبين، و من امثلة السلع التي تدخل ضمن نشاطات هذا النوع من الصناديق: الشعير، القمح، الزيوت و غيرها.

ضوابطها الشرعية:

- يجب ان تكون السلع مباحة شرعا؛
- أن تكون السلع يجوز شراؤها نقدا و بيعها بالأجل حيث يستثنى من السلع الذهب و الفضة؛
- عدم قيام عقد الشراء من قبل الصندوق على الدين؛

- أن تكون عمليات الشراء و البيع حقيقية لا صورية بمعنى يشترط وجود السلعة لصحة عملية البيع.

3 -صناديق الاجارة:

تعريف: تستخدم هذه الصناديق حصيلة اموال الاكتتاب في شراء اصول كالمعدات و السيارات و العقارات و غيرها من الاصول و تأجيرها وفق نوعين من عقود الايجار، عقد ايجار تشغيلي يتحمل فيه الصندوق المخاطرة المتأتية الأصل عند انتهاء العقد و عقد الايجار المنتهي بالتمليك لا يتحمل الصندوق المخاطرة المتأتية من الصندوق و في هذه الحالة تغطي الايرادات الايجارية كامل قيمة الاصل.

ضوابطها الشرعية:

-عقد الايجار هو بيع منافع الاصل و بالتالي يشترط فيه ما يشترط في البيع من أركان لصحته؛
-تحديد قسط الايجار عند بداية العقد؛

-استخدام الاصول المستأجرة في اغراض لا تتنافى مع احكام الشريعة الاسلامية.
و الجدير بالذكر انه يمكن تقسيم صناديق الاستثمار الاسلامية حسب هيكل رأس مالها الى:

صناديق الاستثمار المغلقة:

هي صناديق تتميز برأس مال ثابت حيث تصدر عدد ثابت من وثائق الاستثمار و لا يجوز لها اصدار وثائق جديد لذلك سميت بالمغلقة، فبمجرد غلق باب الاكتتاب في وثائق هذه الصناديق فان التعامل بهذه الوثائق يتم فقط من خلال التداول في بورصة الاوراق المالية؛

صناديق الاستثمار المفتوحة:

هذا النوع من الصناديق راس مالها غير ثابت أي حجم الاموال المستثمرة فيه غير محدد حيث يستطيع الصندوق اصدار المزيد من الوثائق جديدة الا ان هذه الاخيرة لا يتم تداولها في بورصة الاوراق المالية و انما تسترد من طرف الصندوق اذا اراد المستثمر بيعها.

المحور الثالث: أهمية صناديق الاستثمار الاسلامية في تنشيط سوق الاوراق المالية

لا شك أن أهمية صناديق الاستثمار الاسلامية تكمن في المزايا التي تحققها للمستثمرين و كذا سوق الاوراق المالية، و في ما يلي مزاياها و مساهمتها في تنشيط سوق الاوراق المالية

1 -مزايا صناديق الاستثمار الاسلامية:

تشارك صناديق الاستثمار الاسلامية في بعض مزايا صناديق الاستثمار التقليدية و تختص ببعض المزايا و فيما يلي عرض لها:

الادارة المتخصصة:

تتميز ادارة صناديق الاستثمار بالكفاءة و الخبرة و الاحتراف و المهارة اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة و خاصة فيما يتعلق بتدنية مخاطر الاستثمار الى اقصى حد و الحصول على اعلى عائد ممكن بتكاليف ادارية منخفضة، فبهذا تتيح الفرصة للمستثمرين الافراد قليلي الخبرة في مجال الاستثمار في الاوراق المالية أو لا تتوفر لديهم الوقت الكافي او المعلومات الكافية باستثمار اموالهم تحت اشراف ادارة محترفة و متخصصة.

-التنوع و تخفيض المخاطر⁴⁷:

من اهم مزايا صناديق الاستثمار قدرتها على تحقيق مبدأ التنوع الفعال كما و نوعا للتشكيلة التي يتكون منها الصندوق، بطريقة تسهم في تخفيض المخاطر التي قد يتعرض لها حملة الوحدات الاستثمارية و هو ما لا يستطيع المستثمر الفرد تحقيقه اما لنقص الخبرة لديه أو لعدم كفاية المبالغ المتاحة لديه للاستثمار .

السيولة و تدني التكلفة:

توفر صناديق الاستثمار للمستثمرين حملة الوثائق سيولة عالية و بتكاليف متدنية، حيث يمكن للمستثمر أن يقوم ببيع و شراء الوحدات الاستثمارية بسهولة ويسر(بالنسبة للصناديق المغلقة)، كما يمكنه أيضا و خاصة بالنسبة للصناديق المفتوحة استرداد قيمة الوثائق التي يمتلكها متى أراد ذلك بتكلفة قليلة أو حتى دون تكلفة⁴⁸ ، و هي بذلك تتيح للمستثمرين حرية الانتقال باستثماراته من صندوق لآخر مقابل رسوم ضئيلة، و هو ما يناسب ويوائم المستثمرين الذين تتغير أهدافهم الاستثمارية من وقت لآخر.

-ملاءمته لشتى شرائح المستثمرين:

تناسب وثائق استثمار صناديق الاستثمار مع قدرات شتى شرائح المستثمرين طالما كان يمتلك قيمة الحد الأدنى من الوثائق التي تحوله الاشتراك في تلك الصناديق فهي بالتالي تتيح الفرصة لصغار المستثمرين لتنويع استثماراتهم.

⁴⁷ - صفوت عبد السلام عوض الله، صناديق الاستثمار دراسة و تحليل من منظور الاقتصاد الاسلامي، بحث مقدم في المؤتمر

العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الاسلامية، الامارات العربية المتحدة، 2005، ص801.

⁴⁸ - هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1 ، 2003، ص232

-توافر الشفافية و الرقابة:

تعتبر صناديق الاستثمار من أكبر الخدمات الاستثمارية تنظيماً وخضوعاً للتشريعات والقوانين واللوائح التي تحكم عملها⁴⁹ من خلال جهات إشرافية و رقابية على هذه الصناديق تجبرها على توفير قدر كبير من الشفافية و الإفصاح عن أدائها من خلال تقديم تقارير دورية عن أنشطة الصندوق و تقييم وثائقه. و هو ما يجعل المستثمر على معرفة دائمة ومستمرة على عائد استثماره، وبالتالي يستطيع اتخاذ قراره المناسب بخصوص الاستمرار أو البيع أو زيادة استثماره في وثائق الصندوق.

أما المزايا التي تختص بها صناديق الاستثمار الإسلامية لوحدها يمكن تبينه كالتالي:

-استقلال أموال الصندوق عن البنك:

تتميز صناديق الاستثمار الإسلامية من استقلال ميزانيتها و حساباته عن ميزانية و حسابات البنك، و أن خوف الكثير من المستثمرين من اختلاط أموال الصندوق بأموال البنك لا يقع حتى قوانين هذه الصناديق تمنع الاختلاط كونه شركة مالية. لذلك بإمكان البنوك التقليدية انشاء صناديق استثمار اسلامية بدون أن يحتاج الى تغيير البنك لهيكلة الاداري أو نظام عمله أو تعيين اطار جديد من الموظفين⁵⁰.

- سهولة انشاؤها :

ان انشاء صندوق استثمار اسلامي لا يتطلب سن قانون جديد بل هو امر ممكن في ظل القوانين المنظمة لهذه الصناديق في أي مكان من العالم، لأن الغرض الاساسي لإنشائه هو تلبية لرغبة المستثمرين⁵¹. و تعتبر الصناديق الاستثمار الإسلامية من أهم الوسائل التي تساهم في دخول البنوك التقليدية في سوق الخدمات المصرفية الإسلامية.

المصلحة الاجتماعية و تفعيل قواعد الاستثمار الاسلامي:

تقوم صناديق الاستثمار الاسلامي على عقد المضاربة الفقهي أي ما يتحقق من أرباح تكون مشاعة بين الصندوق و المساهمين مما يسمح من التخلص من الربا و تحمل أصحاب الاموال للمخاطر مباشرة. كما أن العمل الاستثماري لهذه الصناديق يقوم على اعطاء الاولوية

⁴⁹- صفية أحمد أبو بكر، صناديق الاستثمار الإسلامية-خصائصها و أنواعها-، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 841.

⁵⁰- محمد علي القري، مرجع سابق، ص 14. بتصرف

⁵¹- اخلاص باقر النجار، دور صناديق الاستثمار في تفعيل الاستثمار الإسلامي مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 25،

تشرين الثاني 2009، ص 146.

لاحتياجات المجتمع و مصلحة الجماعة و تحقيق التكافل الاقتصادي بين المسلمين و تعظيم الثروة قبل تعظيم الربح.

2 - مساهمة صناديق الاستثمار الاسلامية في تنشيط سوق الاوراق المالية:

من المزايا السابق ذكرها و التي تحققها صناديق الاستثمار الاسلامية يمكن استخلاص مساهمتها في تنشيط حركة أسواق الاوراق المالية:

توسيع و زيادة سيولة سوق الأوراق المالية:

يتجه اهتمام صناديق الاستثمار بشكل خاص إلى المستثمر الفرد صاحب المدخرات الصغيرة نسبيا و الخبرة المحدودة فيما يتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية ، فيقوم الصندوق بما يتيح للمستثمرين من معلومات وما يقدمه من تحليلات ودراسات لأوضاع الشركات المطروحة أسهمها بالبورصة، و توفير عنصر الأمان للمستثمر الذي يترك للصندوق مسؤولية استثمار أمواله بثقة باستقطاب المزيد من الأموال الجيدة و كذلك اموال الأفراد الذين يرغبون في استثمار اموالهم وفق أحكام الشريعة الاسلامية و تحصيل الدخل الحلال و استثمارها في البورصة و بالتالي توسيع و زيادة سيولة سوق الأوراق المالية.

ضمان التقييم السليم للأوراق المالية وتحسين شروط بيعها:

من خلال الادارة المتخصصة لهذه الصناديق و المعرفة و الخبرة الكافيتين في مجال الاستثمار في سوق الاوراق المالية يضمن تحريك اموال المكتتبين في الصندوق نحو الاستثمارات المناسبة و تكوين محافظها من الاوراق المالية الجيدة بعد التقييم السليم للأوراق المالية و التحسين من شروط بيعها، الأمر الذي يحقق التوازن لعمليات سوق الأوراق المالية و انتظام السوق و يبعدها عن التقلبات غير المتوقعة بسبب المضاربات.

- وثائق الاستثمار قوة شرائية في سوق الاوراق المالية:

إن الاكتتاب في وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الاسلامية تمثل قوة شرائية في سوق الأوراق المالية، مما يساعد الشركات على الاتجاه إلى سوق المال لتمويل أنشطتهم بدلا من اللجوء إلى البنوك للاقتراض، و هذا ما يزيد من توسعة و نشاط سوق الاوراق المالية.

- دعم الثقة في سوق الاوراق المالية:

تساهم صناديق الاستثمار في ترشيد عمليات توظيف أموال المكتتبين باختيار و انتقاء الشركات بشكل في دقيق، الامر الذي يبعث الثقة في هذه الصناديق و بالتالي في سوق الاوراق المالية.

خاتمة:

من خلال استعراضنا للملامح الرئيسية لصناديق الاستثمار الإسلامية و ضوابطها الشرعية و مزاياها و مدى مساهمتها في تنشيط و تفعيل سوق الأوراق المالية. توصل البحث للنتائج التالية:

- أحد المطالب الأساسية لتفعيل و تنشيط سوق الأوراق المالية وجود مؤسسات مالية قادرة على تعبئة المدخرات و توفير الفرص الإستثمارية و هو ما تقوم به صناديق الإستثمار الإسلامية اذ نجحت في استقطاب المستثمرين المحليين و الأجانب ، المسلمين و غير المسلمين و التوجه بمدخراتهم نحو السوق؛
- تعد صناديق الاستثمار الإسلامية من الأدوات المالية المستحدثة و التي ارتبط ظهورها بنجاح البنوك الإسلامية و التي أصبحت في ظل متطلبات العصر الحديث ضرورة اقتصادية لكل المستثمرين الذين يرفضون التعامل بالفائدة؛
- ان الاسلوب الاسلامي الذي تعمل وفقه صناديق الاستثمار الإسلامية أضحت هذه الأخيرة خيارا محببا لشرائح أوسع من المستثمرين الراغبين في استثمار مدخراتهم و أموالهم في الحلال ، لا سيما استقطابها لصغار المستثمرين ذوي المداخل المحدودة و تقليلها من مخاطر الاستثمارات؛
- تمتاز صناديق الاستثمار الإسلامية بالجمع بين المسؤولية الاجتماعية و الشريعة الإسلامية الأمر الذي ساعدها في استقطاب أموال المستثمرين المسلمين و غير المسلمين و كذا شهادة الأزمات المالية لها بالصمود و قبولها عالميا؛
- إن المزايا التي تتمتع بها صناديق الاستثمار الإسلامية من الادارة المتخصصة، التنوع و تخفيض المخاطر، الافصاح و الشفافية، و الرقابة الشرعية على معاملات الصندوق ، تساهم في خلق قوة شرائية اضافية في السوق، التقييم السليم للأوراق المالية و التقليل من المضاربات، توسيع و سيولة السوق و دعم الثقة في سوق الأوراق المالية.

مقترحات البحث:

- *تشجيع الحكومات للبنوك الإسلامية و التقليدية على تأسيس صناديق الاستثمار الإسلامية لتوظيف فائض السيولة لديها و استخدامها كمصدر تمويل طويل الأجل و كذا جذب للمزيد من المدخرات غير الفاعلة في الإقتصاد الوطني و إعادة توظيفها و حماية صغار المستثمرين من تقلبات الأسواق المالية و مخاطرها؛

*العمل على زيادة الوعي الإستثماري بأهمية صناديق الاستثمار الإسلامية كبديل للأدوات و الأساليب و المعاملات التقليدية التي تعتمد على الفوائد الربوية لما لها من آثار ايجابية على سوق الأوراق المالية خاصة؛

*العمل على انشاء مؤشر مالي إسلامي يقيس أداء صناديق الإستثمار الإسلامية يمكن أن يرجع اليها المستثمر عند المفاضلة بين هذه الصناديق.

البحث والتطوير كأداة لتجديد الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية

Research and development as a tool to renew the competitive advantage of the economic institution

١. فيصل قوري

Faical gouri

جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر

ملخص :

تهدف الدراسة إلى استخلاص الأسس الداعمة لإنجاح وظيفة البحث والتطوير على المستوى الكلي وكذا على مستوى المؤسسة الاقتصادية .
وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الشروط لتحقيق وتجديد الميزة التنافسية من خلال وظيفة البحث والتطوير. أهمها إنشاء علاقات ذات صلة وثيقة مع الجامعات، مراكز البحث، الباحثين، مراكز التكوين...الخ والاستفادة من هذه الأبحاث. إضافة إلى مساهمة الدولة في إنجاز مراكز البحث العلمي والتطبيقي الذي يساهم الى درجة كبيرة في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات المعنية، و تشجيع الابتكارات من خلال حمايتها عن طريق سن تشريعات حقوق الملكية ، حيث تمنح الهيئات المختصة شهادة للمخترعين والمبتكرين (براءة الاختراع) تسمح لهم بحقوق التفرد في استخدام ابتكاراتهم لمدة محددة .

الكلمات المفتاحية:البحث، التطوير، الميزة التنافسية ، المؤسسة الاقتصادية

Resume:

Cette étude vise à établir les bases pour la réussite de la fonction de recherche et développement au niveau Macro et aussi au niveau de l'entreprise économique.

L'étude est venue à un ensemble de conditions pour la réalisation et le renouvellement de l'avantage concurrentiel par le biais de la fonction de recherche et de développement. La plus pertinente est la création des relations étroites avec les universités , les centres de recherche, les chercheurs , les centres de formation...et d'en bénéficier., la contribution de l'Etat dans la réalisation des centres de recherche scientifique qui contribuent à augmenter le degré de compétitivité des entreprises concernées et l'encouragement des innovations par sa protection par des lois sur la propriété intellectuelle . Les organes(les institutions) concernés offrent aux innovants des certificats d'innovation(brevets) qui leur permettent d'avoir le droit à

l'exclusivité de l'utilisation de leurs innovations pour une durée déterminée.

Mots clés : recherche, développement, avantage concurrentiel et l'entreprise économique.

أولا: تمهيد:

بتحرير التجارة الخارجية و دخول المنتجات الأجنبية ستواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية منافسة حادة في الأسواق الوطنية. و بالتالي فان أرادت الاستمرار و البقاء عليها أن تعمل على تحسين قدراتها التنافسية و ذلك من خلال وضع استراتيجية تسمح لها بإنتاج سلع ذات جودة و بتكلفة مناسبة للسوق المستهدفة ، و كذا تطوير قدرات مواردها البشرية للوصول الى تحديد و تطوير المنتجات . و لتحقيق هذه الأهداف يجب على المؤسسة أن تهتم بوظيفة البحث و التطوير و الاعتماد عليها كاستراتيجية لمواجهة المنافسة، لأن التقدم السريع في عالم الأعمال يعتبر تحديا بالنسبة للمؤسسة أكثر منه فرص و هذا ما يجعل الميزة التنافسية سريعة التآكل.

الاشكالية: انطلاقا مما سبق نستطيع صياغة الاشكالية التالية :

- كيف يمكن لاستراتيجية البحث و التطوير أن تجدد و تعزز الميزة التنافسية ؟
- و حتى تكون الدراسة سليمة علميا و منهجيا نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:
- 1. ما مدى اهتمام المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بوظيفة البحث و التطوير؟
- 2. ماهي المعوقات التي تحول دون تطبيق تلك المؤسسات لاستراتيجية البحث و التطوير؟
- 3. كيف تلعب استراتيجية البحث و التطوير دورا مهما في تحديد الميزة التنافسية ؟

فرضيات البحث:

1. اهتمت الدولة الجزائرية بوظيفة البحث و التطوير على المستوى الكلي و كذا بعض المؤسسات على المستوى الجزئي لكن يبقى هذا الاهتمام دون المستوى المطلوب ;
2. تبقى تكلفة البحث و التطوير من أهم العراقيل التي تجعل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تتخلى عن هذه الوظيفة ;
3. استراتيجية البحث و التطوير لها دور مهم في دعم و تحديد الميزة التنافسية و ذلك على عدة مستويات.

أهمية البحث:

1. للبحث أهمية بالغة يستمد منها أهمية الموضوع الذي يمثل القلب النابض للمؤسسة من خلال تحديد و تعزيز قدراتها التنافسية كونها تعيش في بيئة متسارعة التغيير ;

2. يمكن للدراسة أن تبين أهم العراقيل التي كانت سببا في عدم قدرة المؤسسات على تطبيق استراتيجية البحث و التطوير.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى ابراز ما يلي :

1. الدور التي تلعبه استراتيجية البحث و التطوير في تعزيز و تحديد الميزة التنافسية للمؤسسة;
2. تقديم أهم الاقتراحات التي تسمح للمؤسسة بتجاوز العراقيل و انتهاج استراتيجية البحث و التطوير التي تمكنها من الريادة.

منهج البحث : لمعالجة الموضوع بطريقة سليمة و الاحاطة بمختلف جوانبه تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

ثانيا: ماهية البحث والتطوير:

1- مفهوم البحث والتطوير:

"العمل الإبداعي الذي يتم على اسس نظامية لزيادة مخزون المعرفة بما في ذلك المعرفة بالإنسان والثقافة والمجتمع واستخدام ذلك المخزون لاستنباط تطبيقات جديدة." ⁽¹⁾

2- البحث والتطوير التجريبي: ⁽²⁾ هو كل عمل إبداعي يمارس وفق أساس منهجي بهدف زياد رصيد المعارف بما في ذلك المعارف الخاصة بالإنسانية والثقافة والمجتمع . واستخدام هذا الرصيد من أجل ابتكار تطبيقات جديدة، ويشمل مصطلح البحث والتطوير التجريبي ثلاثة أنشطة: البحث الأساسي، البحث التطبيقي والتطوير التجريبي.

أ-البحث الأساسي: هو كل عمل تجريبي أو نظري يمارس أصلا من أجل اكتساب معارف جديدة عن الاسس التي تقوم عليها الظواهر والوقائع المشاهدة دون توخي أي تطبيق خاص أو معين .

ب- البحث التطبيقي: هو أيضا بحث أصلي يجري بغني اكتساب معارف جديدة ،غير أن الهدف من هذه البحوث يكون علمي لغرض حل مشاكل بعينها.

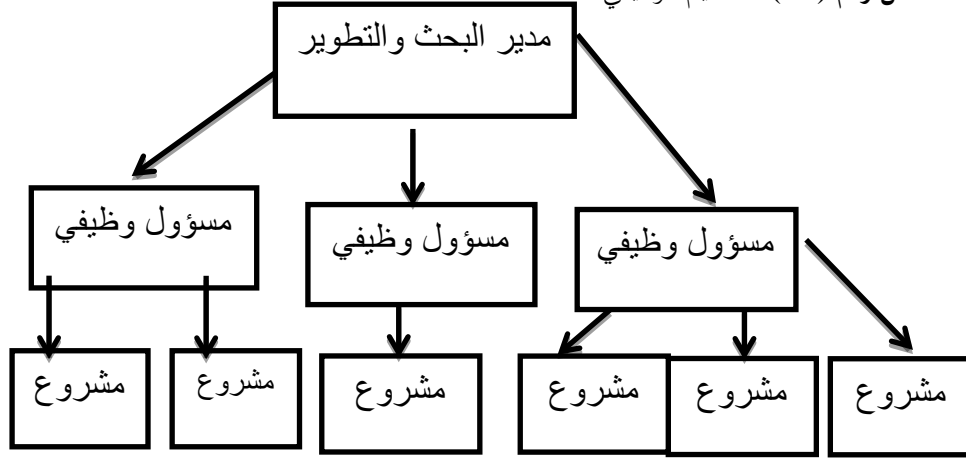
ت-التطوير التجريبي: هو عمل منهجي يعتمد على المعارف المكتسب من البحوث والخبرة العلمية وتهدف الى استحداث مواد او منتجات جديدة وكذا انشاء عمليات ونظم جديدة وادخال تحسينات جديدة على ما أنتج منها فعلا.

ويعتبر التطوير نتاجا لأعمال البحث والتطوير بالإستناد الى الأعمال التالية: ⁽³⁾

- التجارب والنماذج المنجزة من طرف الباحثين ;

- فحص الفرضيات وجمع المعطيات التقنية لإعادة صياغة الفرضيات ;
- الصيغ الإنتاجية، مواصفات المنتجات ومخططات كل من التجهيزات، الهياكل وطرق التصنيع.
- 3-أهداف البحث والتطوير:** يمكن تلخيص أهم الأهداف التي تتوخاها المؤسسة من خلال عملية البحث والتطوير في النقاط الآتية :⁽⁴⁾
 - إكتشاف وتعزيز المعرفة وتوليد الأفكار والمفاهيم الجديدة من أجل تطوير المنتجات وتحسينها ;
 - المحافظة على حجم المبيعات وزمن التقدم في السوق ;
 - التنويع في المنتجات لتلبية رغبات أكبر قاعدة ممكنة من المستهلكين ;
 - الإستفادة من السعة الإنتاجية المعطلة وتحسين جودة المنتجات الحالية...الخ .
- 4- تنظيم وظيفة البحث والتطوير:** إن وظيفة البحث والتطوير تلعب دورا هاما في تنظيم المؤسسة، وهي المسؤولة عن الإنتقال الجيد للمعلومات . وتتكون هذه الوظيفة مثلها مثل بقية الوظائف من عمال، وسائل وإجراءات التسيير والتي تسخر لإنجاز مشاريع البحث والتطوير. ويمكن أن تصنف عملية التنظيم وفقا للأشكال التالية:⁽⁵⁾
 - أ- التنظيم الوظيفي:** في هذا النوع يمكن تقسيم كل مشروع بحث أو تطوير الى أجزاء يستند كل جزء إلى وحدة تنفيذ خاصة بحيث تتحمل مسؤولية العمليات التي هي من اختصاصها ويشرف عنها مسؤول خاص ويتم التنسيق بين الاجزاء والعمليات المنفذة عبر علاقات مباشرة بين مسؤولي الوحدات التنفيذية كما هو مبين في الشكل رقم (01)

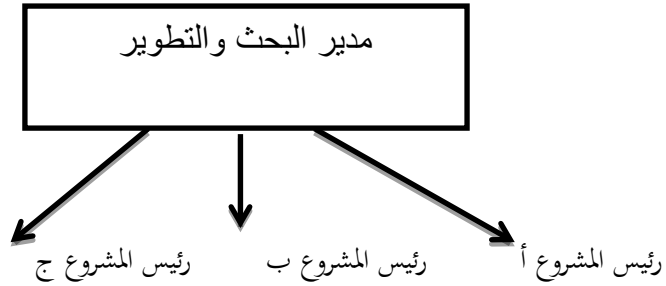
الشكل رقم (01): التنظيم الوظيفي.



المصدر: عراية الحاج، تمجددينور الدين "وظيفة البحث والتطوير كـأساس لتحقيق ميزة تنافسية جديدة في المؤسسة الإقتصادية" ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي: المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية. جامعة الشلف، 27-28/11/2007 ص5.

ب- التنظيم حسب المشاريع:

يقوم التنظيم حسب المشاريع على تكوين فريق منسجم لإنجاز البحث والتطوير كما تخصص لكل مشروع إمكانياته المحددة ويكلف رئيس المشروع بإيجازه حسب التقديرات المحددة من حيث التكلفة، الوقت... الخ والشكل رقم 2 يوضح ذلك. الشكل رقم 2: التنظيم حسب مشاريع البحث والتطوير



المصدر: عراية الحاج، تمجددين "مرجع سبق ذكره" ص 5 .

ث- التنظيم الشبكي أو المصفوفي لنشاطات البحث والتطوير:

في هذا النوع يتم الجمع بين النوعين السابقين، ويتم توزيع الموارد البشرية الخاصة بالبحث والتطوير على أساس تخصصهم ويتم تعيين رئيس لكل مشروع بحث تطبيقي يراد إنجازه. يشرف هذا الرئيس على فريق عمل، ويتم تحديد مدير منسق بين المشاريع. حيث يتميز هذا النوع بالاستفادة من إيجابيات التنظيمين وتقديم عمل جماعي أفضل.

ثالثاً: الإهتمام بوظيفة البحث والتطوير : يمكن التمييز بين نوعين من الإهتمام، النوع الأول يوضح أبرز السياسات التي تهتم بالبحث والتطوير على المستوى الكلي أما النوع الثاني على المستوى الجزئي والمتمثل في المؤسسة.

1- إهتمامات الدولة بوظيفة البحث والتطوير: يمكن للدولة أن تساهم في النهوض بالإقتصاد من خلال تشجيع وظيفة البحث والتطوير على المستوى الكلي وذلك من خلال إنتهاج مجموعة من السياسات أهمها:⁽⁶⁾

أ- السياسة المالية والضريبية: تكمن هذه السياسات في:

- التخفيض أو الإعفاء الضريبي: هذا يسمح للمؤسسة بالإعتماد على قدرة تمويلها الذاتية بإعادة استثمار مبالغ الضرائب الغير مدفوعة إما في تغطية التكاليف المرتفعة أو إنفاقها على وظيفة البحث والتطوير ;

- التمويل بالقروض: أي تسهيل منح القروض للمؤسسات ، نظراً لأن نشاطات البحث والتطوير تتطلب مبالغ ضخمة بالإضافة إلى أن إستغلال الإبداعات والطرق الفنية الجديد يحتاج إلى قروض ومساعدات مالية . إلا أن صعوبة الحصول على التمويل ونقص الإمكانيات المالية من بين المشاكل التي تعاني منها المؤسسات في البلدان النامية إذ تعتمد في أغلب الأحيان على البنوك والمؤسسات المالية كمصدر للتمويل . في حين البلدان المتطورة تتوفر على هيئات حكومية خاصة تساعد على ذلك .

ب- السياسة التصنيعية: يجب على الدولة أن تعمل على تعزيز جهاز الإنتاج خاصة قطاع الصناعة وذلك من خلال إنشاء وحدات إنتاجية مبنية على طرق إنتاج فعالة تحترم جودة المنتج من جهة والتكلفة من جهة أخرى اعتماداً على نتائج البحث والتطوير والإبداع التكنولوجي.

ت- إنشاء مراكز البحث والتطوير: تنشأ هذه المراكز خصيصاً لغرض تركيز الجهود والموارد من أجل حل المشاكل التي تصادف المؤسسات الاقتصادية من مختلف الجوانب والزوايا المتعلقة بالمشكلة حيث يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من المراكز الأول يقوم حسب القطاعات

الاقتصادية والفروع الصناعية مثل مراكز البحث التطبيقي للصناعات الخفيفة ، مراكز البحث التطبيقي للصناعات الإلكترونية... الخ . أما النوع الثاني فيقوم على مستوى الوطن وتوكل له مهمة معالجة المشاكل الفنية للقطاعات والمؤسسات الاقتصادية في حالة عدم وجود مراكز خاصة بها. وعليه تعتمد هذه المراكز إلى تصور ووضع النماذج لمنتجات وأساليب جديدة، وتقديم الآراء والاقتراحات والنصائح في شتى المجالات التي تختص بها. وتفيد المؤسسات بالإمكانات والمعارف المتوفرة من جراء الخبرة المكتسبة .

ث- توفير الحماية القانونية للاختراعات: تعتبر من أهم ما يجب على الدولة فعله من خلال:

ث-1- براءة الاختراع : تختلف الاختراعات من حيث طول حياتها ، ومن خلال مدة حياة هذا الاختراع عن طريق منح براءات الاختراع . وحتى يتم هذا يجب على موضوع البراءة أن يتصف بالخصائص التالية:⁽⁷⁾

- إمكانية تطبيق الفكرة أو موضوع البراءة صناعيا ;

- صفة الحدثة ;

- أن تنتج من نشاط اختراعي.

وبعد إجراء اختبارات المصادقة وإثبات الخصائص المذكورة تعطى لصاحبها شهادة اعتراف رسمية تحدد فيها بالضرورة مدة صلاحيتها وبعد انقضاء هذه الفترة يحق عندئذ لأي شخص أن يستفيد من هذا الاختراع. ولبراءة الاختراع أهمية بالغة تكمن في:⁽⁸⁾

- تعتبر براءة الاختراع ضرورية لتشجيع المخترعين، فهيلخافز الفعلي لتحقيق المزيد من الاختراع ;

- أنها مصدر هام جدا للمعلومات، الأفكار والمعارف. خاصة أصحاب المهن الاختصاص ;

- أنها بالنسبة لبلدان العالم النامي وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا الأجنبية إليها. فإلى جانب

المعلومات المحتواة - كما ذكرنا - هناك اطلاع على آخر الاكتشافات والاختراعات . ومن جهة أخرى فإن موافقة الدولة على إستقبال البراءات يسمح لأصحابها من إستغلالها من دون خوف .

ث-2- العلامة : في حالة عدم الحصول على براءة إختراع ، يمكن للمؤسسة أن تطالب بحماية

منتوجها بعلامة ، وهي عبارة عن اسم تختاره المؤسسة لتمييز منتوجها وبالتالي حماية شهرة

المؤسسة. إلا أن الدول النامية بشكل عام والجزائر بشكل خاص تبقى مقصرة في تشديد الرقابة

على السرقات التي تتعرض لها براءات الاختراع و العلامات .

2-اهتمام المؤسسة بمجال البحث والتطوير: يمكن للمؤسسة أن تعزز نشاط البحث والتطوير

من خلال:⁽⁹⁾

أ-التحفيز: تقوم المؤسسة بتحفيز الأفراد على بذل مجهودات أكبر في مجال البحث والتطوير والإبداع التكنولوجي من خلال تحفيزهم وتقديم علاوات مختلفة بهدف تحسين الأداء.

ب-الارتباطات: تلجأ المؤسسة في بعض الأحيان إلى انشاء علاقات مع مؤسسات أخرى اقتصادية كانت أو علمية ومراكز البحث التطبيقي . ومن الاسباب التي تجعل المؤسسة تقوم بهذه الارتباطات ما يلي:

- تعزيز قدرات وإمكانيات المؤسسة ، وجعلها أكثر فعالية ;
- التعاون مع الأطراف الأخرى لإزالة العقبات وتقوية علاقات العمل ;
- الاستفادة من المعلومات التقنية، المعارف الجديدة والدقيقة ، التوجيهات والاقتراحات ;
- إبرام اتفاقيات تعاقدية لفترات محددة .

انطلاقا مما سبق نلاحظ أن إعطاء وظيفة البحث والتطوير أهمية بالغة أمرا ضروريا. سواء على المستوى الكلي أو الجزئي. إلا أن الجزائر لا زالت تحمل هذه الوظيفة ، ففي سنة 2015 نسبة الانفاق على البحث و التطوير بالجزائر لم تتجاوز 0.56 % من الناتج المحلي الخام، و هي نسبة أقل من المعدل العالمي (1.8 %) و تؤدي إلى أداء ضعيفا و دون المستوى المطلوب في مجال البحث العلمي ، بينما يحتل الكيان الصهيوني المركز الأول في السلم العالمي للإنفاق على البحث و التطوير بنسبة 4.8 % ، يليه كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان و السويد بنسبة 3.1 % . هذه الدول آمنت بأن جوهر الرقي و النمو للدول المتقدمة هو البحث و التطوير.

رابعا: تكلفة البحث والتطوير: إن الإنفاق على البحث والتطوير يتضمن التكاليف الأتية :⁽¹⁰⁾

1-المصروفات الجارية : والمتمثلة في تكاليف اليد العاملة - الاجور و المرتبات السنوية وكافة تكاليف الباحثين والفنيين وموظفي الدعم -، عمليات الشراء غير الرأسمالية لمواد وتجهيزات ومعدات البحث والتطوير التجريبي ;

2- الإنفاق الرأسمالي : مجمل الإنفاق السنوي على الموجودات الثابتة المستخدمة لبرامج البحث والتطوير التجريبي ، أي الإنفاق على الأراضي، المباني، الأدوات وبرامج الإعلام الألي...الخ. ويتم قياس الإنفاق على البحث والتطوير التجريبي على النحو الآتي :

- تحديد المؤسسات التي تنفذ البحث والتطوير ;
- تحديد النفقات التي تنفذ داخل حدود مؤسسة ما. أي ليست بتعاقد خارجي ;
- تحديد مصادر تمويل نفقات البحث والتطوير التجريبي كما بلغ عنها المنفذ ;
- تجميع البيانات حسب قطاعات الأداء ومصادر التمويل للحصول على مجاميع وطنية مميزة.

ولتمويل وظيفة البحث والتطوير يتم تخصيص جزء من رقم الأعمال ، حيث تحدد هذه النسبة إنطلاقاً من معطيات وإحصائيات مصدرها تقارير النشاطات السنوية للمنافسين ، والمعايير المطبقة في القطاعات وفروع الصناعة المتعلقة بالبحث والتطوير .

تعتبر تكلفة البحث والتطوير عبء كبير على عاتق المؤسسات، لكنها تعود عليها بالأرباح المعتبرة في حالة النجاح . حيث تمكن المؤسسة من تحقيق إبداعات تميزها عن باقي المنافسين وتسمح لها بالسيطرة على أكبر حصة سوقية تمكنها من استرجاع تلك الاموال التي أنقت على هذه الوظيفة .
خامساً: قياس نتائج البحث والتطوير: ⁽¹¹⁾

يلجأ المديرون الى قياس نتائج البحث والتطوير من خلال عدة مقاييس منها:

1- مقياس المدخلات : يقسم هذا النوع الى مقياسين هما:

أ- نسبة البحث والتطوير على المبيعات : وهي قيمة الإنفاق الكلي على البحث والتطوير نسبة الى قيمة المبيعات، ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{الإنفاق على البحث والتطوير}}{\text{قيمة المبيعات}}$$

ب-نسبة عدد الموارد البشرية : تقيس عدد الباحثين والمهندسين في وظيفة البحث والتطوير نسبة الى مجموع العاملين بالمؤسسة، وهي محل انتقاد لأنها لا توضح بشكل كاف مدى فاعلية الباحثين والمهندسين في مجال نشاطهم . ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{العدد الإجمالي للمهندسين في مجال البحث والتطوير}}{\text{مجموع العاملين بالمؤسسة}}$$

2- مقياس المخرجات :يشمل مختلف نتائج نشاط البحث والتطوير المحققة والمتمثلة فيما يلي :

أ- عدد براءات الاختراع: أي العدد الكمي لبراءات الاختراع الممنوحة للمؤسسة في مدة زمنية معينة ؛

ب- كمية المبيعات من المنتج الجديد : تقاس أنشطة البحث والتطوير بكمية المبيعات للمنتج الجديد ومعدل الزيادة فيها .

سادسا: معوقات وظيفة البحث والتطوير:

إن اعتماد استراتيجية البحث والتطوير يجعل المؤسسة تواجه عدة صعوبات في جميع مراحل هذه الاستراتيجية وفيما يلي سرد أهم المعوقات :⁽¹²⁾

- 1- ضعف الثقة في مؤسسات البحث والتطوير من طرف المؤسسات خاصة في الدول النامية ;
 - 2- غياب التنسيق بين الصناعة ومؤسسات البحث والتطوير ;
 - 3- قد تجد المؤسسات صعوبة في قياس مردودية البحث، مما يجعلها تتردد في معظم الاحيان لتوفير الإحتياجات اللازمة لبرامج البحوث ;
 - 4- عدم إهتمام الدول النامية بالبحث والتطوير مقارنة بالدول الصناعية ;
 - 5- لا يهتم القطاع الصناعي إلا بالقليل من البحث والتطوير رغم انه هو المستعمل للإبتكارات الناتجة عن هذه الوظيفة ;
 - 6- ضعف كفاءة مراكز البحث والتطوير العامة وعدم قدرتها على تغطية الحاجات الصناعية ;
 - 7- اهتمام مؤسسات البحث والتطوير بمشاريع قد لا تلائم توقعات الصناعة أو تواكب ;
- ويبقى العائق الرئيسي في البلدان النامية عامة و الجزائر خاصة هو عدم توفير حماية قانونية لنتائج البحث والتطوير مما يجعل المؤسسات تقلل من اهتمامها بهذه الوظيفة .

سابعا- الإطار النظري للميزة التنافسية :

- 1- مفهوم الميزة التنافسية : تتفق الادبيات الاقتصادية على أن مفهوم الميزة التنافسية يجع الى كل من Chamberlin سنة 1939 و Selgnik سنة 1959، كما أن المفهوم له علاقة بالمفكر Michel Porter . الذي اعتبر الميزة التنافسية ترتبط بالمؤسسة وليس بالدولة حيث تكون المؤسسة متميزة عندما تستطيع تحقيق قيمة مضافة للزبائن . كما أن Koutler يرى "أن الميزة التنافسية متغير تابع للاستراتيجيات الثلاث : استراتيجية التكلفة، استراتيجية التميز واستراتيجية التركيز."⁽¹³⁾ نلاحظ أن تعريف كوتلر يرتكز على أن الميزة التنافسية هي وليدة إحدى الإستراتيجيات الثلاث . في حين يقول Porter بان " الميزة التنافسية تخلق القيمة التي بإمكان المؤسسة أن تقدمها لزيائنها ،حيث يمكن أن يكون سعر منخفض أو منتج متميز عن المنتجات المنافسة."⁽¹⁴⁾ من خلال ما سبق نستنتج ان الميزة التنافسية هي التقنية التي تمتلكها المؤسسة ، وتستطيع من خلالها تقديم سلع أو خدمات ذات قيمة اكبر مما يقدمه المنافسون . أي هذه السلعة تحقق منفعة مميزة من وجهة نظر الزبائن.

2- مراحل بناء الميزة التنافسية : يقترح بورتر ثلاث مراحل أساسية لإعداد وبناء الميزة

التنافسية هي: (15)

أ- تحليل القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة: تكمن بنية القطاع في التهديدات التي تمارسه القوى التنافسية الخمس (تهديد الوافدين الجدد الى الصناعة، القوة التفاوضية للزبائن، القوة التفاوضية للموردين، شدة المنافسة بين الشركات القائمة و ضغط المنتجات البديلة). فمن خلال تحليل هذه القوى يتسنى لنا تحديد الوضعية التنافسية للمؤسسة، حيث أن هذه الأخيرة تتأثر بازدياد ضغط هذه القوى، مما يجعلها غير قادرة على البقاء في نفس الوضعية وبالتالي صعوبة مواصلة النشاط.

ب- إقرار الاستراتيجية التنافسية : على المؤسسة ان تفاضل بين مختلف الاستراتيجيات

التنافسية وتقوم باتباع الاستراتيجية المناسبة لها والتي تحقق بواسطتها ميزة تنافسية.

ت- تطبيق الاستراتيجية التنافسية: يجب على المؤسسة أن تحضر لهذه المرحلة على أنها ليست

خطوة تنتهي بمجرد تطبيق الاستراتيجية المناسبة . بل هي مستمرة ويجب عليها أن تقوم بإعادة تحليل القطاع الذي تنشط فيه وكذا وضعها التنافسي بشكل دوري. لأن البيئة التنافسية سريعة التحول مما يجعل الميزة التنافسية تتآكل .

3- الميزة التنافسية المستدامة: إن تأكل الميزة التنافسية يجعل المؤسسة تسعى دوما لتطوير

هذه الأخيرة وبلوغ ميزة تنافسية مستدامة . وفيمايلي سوف نتعرض الى :

أ- مفهوم الميزة التنافسية: (16)

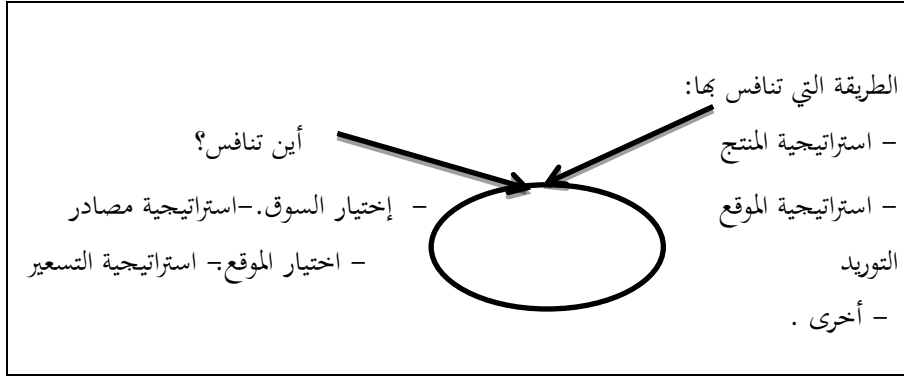
هي عبارة عن مجموعة من الاعمال تقوم بها المؤسسة لتحقيق اهدافها الاستراتيجية ، أهمها تأسيس موقع ربحي دائم وتحقيق الرضا لجميع الأطراف . وتتمحور حول ثلاث ابعاد هي :
- المنافسة الديناميكية : تشير الى قدرة الميزة على التأثير على المعيار الذي يستخدمه المستهلك عند اتخاذ قرار شراء المنتج.

- القدرات الجوهرية: نقصد بها مجموع كفاءات ،مهارات وموارد المؤسسة التي من خلالها يمكن انتاج وعرض سلع وخدمات مطابقة للمواصفات التي يطلبها المستهلك.

- المراكز التشغيلية: تعني قدرة المؤسسة على نقل وتحويل بعض أنشطتها الى مراكز تشغيلية جديدة لغرض تنوع المنتجات للاستجابة لاحتياجات المستهلك ، ويتم ذلك باتباع أسلوب التنوع أو التخصص في العمليات الهادفة الى بلوغ مستوى اداء تشغيلي أعلى من المنافسين .

انطلاقاً مما سبق نلاحظ ان مفهوم الإستدامة يختلف حسب نظر وجهات الكتاب . إذ أن بعضهم يعبر عنه بالربحية طويلة الأجل، والبعض الآخر يعتبرها اداء المنظمة المتفوق على أداء المنافسين المنتمين إلى نفس القطاع . إلا الأرجح هو الارتباط بالأجل، حيث يمكن للمؤسسة أن تستمر إذا كانت مرنة وقابلة للتعايش مع ظروف البيئة التنافسية التي تعيش فيها. وللحصول على ميزة تنافسية مستدامة يجب التركيز على عدة استراتيجياتكما هو مبين في الشكل رقم 03:

الشكل رقم 03 : مقومات الحصول على ميزة تنافسية مستدامة .



المصدر: نبيل خليل مرسي، "الميزة التنافسية في مجال الأعمال. " مركز الإسكندرية، للكتاب ، الإسكندرية، سنة 1998 ص 80 .

من خلال الشكل 03 نلاحظ أنه للوصول الى ميزة تنافسية مستدامة يجب الأخذ بعين الاعتبار المكونات الأساسية المتمثلة في طريقة التنافس حيث أن المؤسسة مجبرة على تختار الإستراتيجية المناسبة لها ، والتي تمكنها من طرح أحسن منتج في السوق . بالإضافة الى ذلك يجب اختيار قطاع السوق الذي يمكنها من تحقيق الفوز على المنافسين. إذ أن دخول المؤسسة في ميدان تنافس فيه مؤسسات عملاقة حتما سوف يؤدي بها الى الفشل ، كذلك يتوجب على المؤسسة معرفة وتقييم الأصول والمهارات التي بحوزتها عند دخول أي قطاع تنافسي . فكل هذه العوامل تمكن المؤسسة من تحقيق ميزة تنافسية مستدامة.

ب- العوامل المؤثرة على استمرارية الميزة التنافسية: تتأثر استمرارية الميزة التنافسية بعدة عوامل أهمها: ⁽¹⁷⁾

- ظهور تكنولوجيات جديدة: قد يحدث تطور تكنولوجي يعمل على خلق فرصا جديدة في مجالات تصميم المنتج، طرق التسويق، الإنتاج، التوزيع والخدمات المقدمة للزبون.

- ظهور حاجات جديدة للزبائن أو تغييرها : عندما يقوم الزبائن بتنمية حاجات جديدة لديهم ، أو تغيير أولويات الحاجات يؤدي ذلك الى تعديل في الميزة التنافسية أو ربما خلق ميزة جديدة.

- ظهور قطاع جديد في الصناعة : عندما يظهر قطاع سوقي جديد في الصناعة أو ظهور طرق جديدة لإعادة تجميع القطاعات الحالية في السوق، تصبح المؤسسة مجبرة على تعديل أو خلق ميزة تنافسية جديدة لإنتاج عناصر خاصة في خط الإنتاج للوصول إلى مجموعة من المستهلكين .

- تغير تكاليف المدخلات أو درجة توافرها : تتأثر الميزة التنافسية في حالة حدوث تغيير في التكاليف المطلقة أو النسبية للمدخلات مثل : العمالة، المواد الأولية، الطاقة، النقل، الإشهار...الخ.

- حدوث تغييرات في القيود الحكومية: هناك مجموعة أخرى من القيود قد تؤثر على الميزة التنافسية مثل : طبيعة القيود الحكومية في مجالات مواصفات المنتج كحمايات حماية البيئة من التلوث ، قيود دخول الأسواق، حواجز التجارة... الخ .

إن كل هذه العوامل تؤدي الى تآكل الميزة التنافسية وتجعل المؤسسة تعمل على تجديد دوري لميزتها التنافسية حتى تحافظ على مكانتها في السوق.

وإدراكا لهذه الحقيقة أصبح من الضروري على أي مؤسسة أن تبحث على السبيل الذي من خلاله يمكنها تجديد قدرتها التنافسية والحفاظ على مركزها التنافسي. ولهذا سوف نتطرق في الجزء الموالي من البحث لدور وظيفة البحث والتطوير في الحفاظ على الميزة التنافسية وتجديدها.

ثامنا- دور وظيفة البحث والتطوير في تجديد الميزة التنافسية :

إن لوظيفة البحث والتطوير دورا مهما في خلق التميز، حيث نجد نتائج البحوث والدراسات تتجسد بالنسبة للمجالات الآتية:⁽¹⁸⁾

1- أثر وظيفة البحث والتطوير على وظائف التسيير : إن وظيفة البحث والتطوير لها تأثيرا فعالا على جميع وظائف التسيير الآتية:

أ- وظيفة التسويق : تهتم الدراسات والبحوث بسلوك المستهلك لتحديد نوع السلعة المنتجة والكمية الملائمة، وكذا سعر البيع التنافسي. وعلى المؤسسة أن توجه أبحاثها لمعرفة ميولات المستهلكين حتى تتمكن من إرضائهم وتوفير لهم سلع وخدمات تلبي لهم أقصى إشباع مقارنة بالمنتجات المنافسة. و بالتالي فإن إيجاد ميزة تنافسية جديدة من خلال بحوثها في مجال التسويق سيجعل المؤسسة تكسب المستهلك وتجعله دائم. وإن تحقق هذا فإنه على المؤسسة أن تتخذ المستهلك طرفا رئيسيا في اتخاذ قراراتها الاستراتيجية والتنافسية.

ب- وظيفة الإنتاج: إن المعرفة المنتجة في مجال البحث والتطوير تؤدي إلى إنتاج سلع جديدة وتحسينات مضافة على سلع موجودة ، أي إدخال استعمالات جديدة على سلع موجودة من ناحية زيادة فوائدها، استخدامها، تحسين مظاهرها، حجمها، نموذجها، شكلها... الخ. هذا ما يجعل السلعة أو الخدمة تقدم إرضاء إضافي للزبون وهو ما يميز المؤسسة عن منافسيها.

ت- مجال المواد: إن نتائج البحوث المتعلقة بالمواد تمكن المؤسسة من معرفة واكتشاف مركباتها، خصائصها، نوعيتها، استخدامها... الخ . كما تساعد هذه البحوث على تحسين مردود هذه المواد وذلك من خلال إدخال إضافات جديدة على مكوناتها تسمح لها بإنتاج سلع جديدة أو إدخال تحسينات على سلع موجودة مع الاستغلال الأمثل للمواد والإنتاج بأقل تكاليف . أي تحقيق ميزة جديدة في مجال المواد.

ث- مناهج وطرق التسيير: إن اهتمام المؤسسة بالبحوث المرتبطة بمناهج وطرق التسيير الإداري ، مناهج التفكير الديناميكي للمسير، مناهج تدعيم المهارات، مناهج التحفيز وإشراك العامل ، مناهج الابتكار والاجتهاد والتعاون ، مناهج التدريب والتعليم و الرسكلة... الخ. كل هذا يؤدي إلى توفير المناخ العلمي المناسب وإيجاد المسير الكفء الرشيد للإنطلاق في العمل الجاد التنافسي .

2- التأثير على الاستراتيجيات التنافسية: لوظيفة البحث والتطوير أهمية بالغة على مستوى الإستراتيجيات التنافسية التي تنتهجها المؤسسة من خلال:

أ- التأثير على استراتيجية خفض التكلفة: كما ذكرنا سابقا فإن وظيفة البحث والتطوير تعمل على اكتشاف طرق إنتاج جديدة وكذا مواد معدلة تتمكن من خلالها المؤسسة من إنتاج سلع وخدمات بأقل تكلفة، وبالتالي تدخل على السوق بسعر أقل مقارنة بالسلع المنافسة.

ب- التأثير على إستراتيجية التميز: من خلال نتائج البحث والتطوير تستطيع المؤسسة إنتاج تشكيلة واسعة من المنتجات تلبي رغبات أكثر فئات المستهلكين. وبالتالي تتحدث تميز في سلعتها وخدماتها مقارنة بالمنافسين. فبفضل الخصائص والتصاميم الإبداعية الجديدة تحقق المؤسسة ميزة التميز.

ج- التأثير على إستراتيجية التركيز: من خلال نتائج البحث و التطوير تستطيع المؤسسة أن تركز جهودها على فئة معينة من المستهلكين. فعندما تنتهي المؤسسة من اختيار قطاع معين من السوق تتجه للسعي وراء تطبيق استراتيجية التركيز.

تاسعا: الخلاصة:

بعدها لمسنا الأهمية البالغة لوظيفة البحث و التطوير داخل المؤسسة الاقتصادية ومدى مساهمتها في تحسين وتحديد القدرة التنافسية للسلع و الخدمات المنتجة، بات من الضروري الإنفاق على هذه الوظيفة وإنشاء مراكز الأبحاث داخل المؤسسات وخارجها . فتفعيل وظيفة البحث و التطوير يسمح للمؤسسة بتحقيق ميزة تنافسية مستدامة خاصة وأنها تعيش في بيئة تتسم بتقلبات وتحولات تجعل الميزة التنافسية تتآكل بسرعة .

وإن كانت الميزة التنافسية للمؤسسة مرهونة بأدائها التكنولوجي ورصيداها المعرفي وتميزها الابتكاري فإن ذلك لا يمكن تصور تحقيقه إلا من خلال الإهتمام بوظيفة البحث والتطوير . رغم الأهمية البالغة لوظيفة البحث والتطوير إلا أن الجزائر ما زالت مقصرة في الإهتمام بها وهذا ما أدى إلى الجمود وعدم الإبداع مما عرض جل المؤسسات إلى تدهور قدرتها التنافسية وتراجع حصتها السوقية . ومن هذا المنطلق نستطيع إستخلاص النتائج والتوصيات الآتية:

- 1- إنشاء وظيفة البحث والتطوير بصفة مستقلة داخل المؤسسة ;
- 2- تشجيع الابتكارات من خلال حمايتها عن طريق سن تشريعات حقوق الملكية ، حيث تمنح الهيآت المختصة شهادة للمخترعين والمبتكرين (براءة الإختراع) تسمح لهم بحق التفرد في استخدام ابتكاراتهم لمدة محددة ;
- 3- الإستفادة من نتائج البحث والتطوير والاستعانة بها من أجل تصميم منتجات جديدة تنافسية ;
- 4-على المؤسسات إنشاء علاقات ذات صلة وثيقة مع الجامعات، مراكز البحث، الباحثين، مراكز التكوين...الخ والإستفادة من هذه الأبحاث ;
- 5- زيادة مخصصات البحث والتطوير ،لأن هناك علاقة طردية بين الإنفاق على البحث والتطوير وتحسين القدرة التنافسية ;
- 6-التكوين المستمر للمهارات وتنمية القدرات من أجل ضمان ترقية البحث والتطوير ;
- 7-إدارة وإستثمار نتائج البحث والتطوير وتجسيدها على أرض الواقع لأن هذه النتائج تملك بالتقادم وبالتالي تتحمل المؤسسة تكاليفها دون الإستفادة منها ;
- 8- على المستوى الكلي مساهمة الدولة في إنحاز مراكز البحث العلمي والتطبيقي يساهم الى درجة كبيرة في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات المعنية .

عاشرا- الإحالات والمراجع:

- 1- كريستوف فريدريك فون برادن ، حرب الإبداع - فن الإدارة بالأفكار، ترجمة عبد الرحمان توفيق مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2000، ص ص 24-25 .
- 2-معهد اليونيسكو للإحصاء، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، إستقصاء 2012 ، جمع البيانات عن إحصاء البحث والتطوير ص 06.
- 3-عراية الحاج، تمجدين نور الدين، "وظيفة البحث والتطوير كأساس لتحقيق ميزة تنافسية جديدة جديدة في المؤسسة الاقتصادية"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي : المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف 27-28/11/2007. ص 3 .
- 4- عبد اللطيف مصيطفي، عبد القادر مراد، "أثر إستراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية " ، مقال منشور في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد (04) / ديسمبر 2013.
- 5- عراية الحاج، تمجدين نور الدين، "مرجع سابق"، ص ص 4،5.
- 6- المرجع نفسه، ص 6.
- 7- محمد سعيد أوكيل ، "إقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994، ص 115،
- 8- المرجع نفسه، ص ص 118.120
- 9- عراية الحاج، تمجدين نور الدين، "مرجع سابق"، ص 7.
- 10- معهد اليونيسكو للإحصاء "مرجع سابق" ص 15.
- 11- عبد اللطيف مصيطفي، عبد القادر مراد، "مرجع سابق" ص 30.
- 12- عدنان مريزق، " دور البحث والتطوير في تعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية - حالة مجمع صيدال - " ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 09-10/11/2010 جامعة الشلف.
- 13- عبد الرزاق نذير ، " خلق المزايا التنافسية في ظل التوجهات الإدارية الجديدة ، الملتقى الدولي الأول حول التسيير الفعال في المؤسسات الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف ، المسيلة 03-04/ماي 2005 .
- 14- يحضيه سلامي ، "إدارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير التنافسية للمؤسسة الاقتصادية." الملتقى الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد ، جامعة وقل 28-29 أبريل 2003 .
- 15- عبد الكريم شوكمال وآخرون "دور تطوير المنتجات في تفعيل الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية " ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية يومي 09-10/ نوفمبر 2010 جامعة الشلف .
- 16- عبد الله بلوناس، بوزيدي مجد " طرق بناء المزايا التنافسية المستدامة - مدخل حلقة القيمة لبورتر- " ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية يومي 09-10/ نوفمبر 2010 جامعة الشلف .

- 17- نبيل خليل مرسى، "الميزة التنافسية في مجال الأعمال." مركز الإسكندرية، للكتاب ، الإسكندرية، سنة 1998 ص ص 98-99 .
- 18-عراة الحاج، تمجدين نور الدين،"مرجع سابق، "صص13، 14.

دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة: 1990-2013

Research and development as a tool to renew the competitive advantage of the economic institution

الدكتور هارون العشي

Haroune elachie

دكتوراه في الاقتصاد

ملخص:

تهدف الدراسة الى تقدير محددات الطلب على إجمالي الواردات الجزائرية خلال الفترة: 1990-2013، وذلك وفق نموذج قياسي، وقد تم تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، باستخدام عدة اختبارات، وقد كشفت نتائج هذه الاختبارات: بأن الاستثمار والاستهلاك من بين المتغيرات المفسرة و المحددة للواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة في ظل الانفتاح الاقتصادي، وأن الواردات الجزائرية تتأثر بأسعار البترول في الأسواق العالمية ومعدلات التضخم في الدول المتقدمة.

الكلمات المفتاحية: فجوة التجارة الخارجية، الطلب على الواردات، حصة الصادرات، الانفتاح الاقتصادي.

Abstract:

The study aims to estimate the determinants of demand for Algeria's total imports during the period: 1990-2013, according to a standard model. We analyzed the time series of the model's variables, using multiple tests, and the results of these have revealed that investment and consumption are among the explanatory and determining variables for imports in Algeria during the period of this study under the economic openness, and that the Algerian imports are affected by oil prices in the global markets and the inflation rates in developed countries.

Key words: foreign trade gap, the demand for imports, export earnings, economic openness.

مقدمة:

تحتل التجارة الخارجية باهتمام كبير لدى الاقتصاديين، وذلك نظرا لمساهمتها الفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية في اقتصاديات الدول، لا سيما الدول النامية منها، ويشكل جانب الواردات من السلع والخدمات في التجارة الخارجية جزءا هاما للاقتصاد المحلي، حيث يحصل من خلاله على السلع والخدمات التي لا يمكن انتاجها وعرضها بميزة نسبية افضل بين الدول الأخرى، كما أن الواردات تسهم أيضا في نمو مكونات الناتج المحلي الإجمالي، فهي تعزز المستوى المعيشي للأفراد من خلال انفاقهم الاستهلاكي على السلع والخدمات المستوردة، إضافة الى أنها ترفع مستوى الاستثمار المحلي وزيادة القدرة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية من خلال السلع الرأسمالية الأجنبية.

إن نوعية ونسبة الواردات تحدد جزء هام من قوة النشاط الاقتصادي، لم لذلك من تأثير كبير مسار التنمية الاقتصادية، فيمكن أن تكون الواردات مصدرا لتموين الجهاز الانتاجي بالمواد الأولية لسيره وكذا التجهيزات الانتاجية التي يمكن من زيادة الكفاءة الانتاجية والتنافسية، بالتالي جاءت الواردات في هذه الحالة ضرورية واستراتيجية تعمل على زيادة الضرائب، نفس الشيء في حالة التخلي عن المشروعات غير كفؤة، فيكون استيراد هذه المنتجات اولى من انتاجها، وذلك بهدف توفير الموارد وتوجيهها الى قطاعات أخرى لاستخدامها استخداما أمثلا، بالرغم من كون الواردات تسرب للنقد الاجنبي، إلا أنه يعتبر ان هذه الحالة حقنا له، هذا بالنظر الى الآثار طويلة المدى على الجهاز الانتاجي و تنمية الصادرات.

عرف الاقتصاد العالمي تغيرات جذرية منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، خاصة فيما يتعلق بالمبادلات التجارية في ظل التكتلات الاقتصادية الاقليمية، فالتقارير تشير الى ان حجم المبادلات الدولية تضاعفت 44 مرة من سنة 1967 الى غاية سنة 2007، بالتالي فإن حدوث أي أزمة اقتصادية في أي منطقة من العالم يؤثر على باقي اقتصاديات الدول الأخرى و خاصة النامية منها، إضافة الى ذلك فإن نمو الاقتصاد العالمي يعتمد على النفط كمصدر رئيسي، لذلك فان التجارب أثبتت أن العلاقة بين النمو الاقتصادي و اسعار النفط هي طردية، خاصة في الدول المتقدمة، ونظرا للأزمات التي يعرفها الاقتصاد العالمي التي تجعل أسعار النفط غير مستقرة، وما يؤثر على الدول التي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي في تكوين الناتج.

يتميز الاقتصاد الجزائري بالهشاشة نتيجة اعتماده على النفط كمصدر رئيسي في تكوين الناتج، فنجد ان الجزائر شهدت تجربة تنمية كبيرة خلال سنوات التسعيناتالقرن الماضي من أجل النهوض باقتصادها إلا أنها باءت بالفشل، و في الوقت الحالي تخوض الجزائر محاولة ثانية عن طريق

اعتمادها على تنمية شاملة و مستدامة، لكن المعطيات تغيرت مقارنة بسنوات تسعينات القرن الماضي هذا من جهة و من جهة أخرى يشهد الاقتصاد العالمي ازومات اقتصادية اثرت على اسعار النفط بالانخفاض الى مستويات متدنية، كما اثر سلبا على حصيلة الصادرات. كما نجد ان الميزان التجاري للجزائر سجل عجزا يقدر بـ: 1.73 مليار دولار خلال الثلاثي الأول من سنة 2015، مقابل فائض يقدر بـ: 1.83 مليار دولار خلال الفترة نفسها من سنة 2014.¹

بالمقابل توقع صندوق النقد الدولي، أن يبلغ عجز ميزان المدفوعات للحسابات الجارية، بالنسبة للجزائر 26 مليار دولار خلال سنة 2015، بالمقابل ارتفعت نسبة البطالة من 9% سنة 2014 إلى 11.8% خلال سنة 2015،² و ذلك بسبب انهيار اسعار البترول، حيث وصلت الى مادون الخمسين دولار في يناير 2015،³ بعدما تجاوزت 125 دولار في مارس

2012⁴، وهذا ما سيكون له تأثير مباشر على اسعار السلع والمواد الاستهلاكية التي تشهد ارتفاعا حسب صندوق النقد الدولي، لذا فان هذا الاخير حذر الجزائر من الاستمرار في سياسة الانفاق العمومي، التي ستؤدي الى تبعات سلبية على المدى الطويل، في ظل تراجع اسعار المحروقات التي ستؤدي الى اختلالات خطيرة على مستوى الميزانية العامة خلال مدة اقصاها 20 سنة.⁵ بناءً على ما سبق تمثلت إشكالية البحث في محاولة الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ماهي أهم المحددات المفسرة للطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة: 1990-2013؟ ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي مختلف المتغيرات المحددة للطلب على الواردات؟

- ما هي المتغيرات المفسرة للطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة: 1990-2011؟

فرضيات البحث:

تقوم الدراسة على عدد من الفروض يحاول الباحث إثبات مدى صحتها وهي:

- يتحدد الطلب على الواردات بمجموعة من المتغيرات ترتبط ارتباطا وثيقا بمحدداتها.
- تعتبر كل من: الاستهلاك والاستثمار ودرجة الانفتاح الاقتصادي من أهم المتغيرات المفسرة للاستثمار العمومي في الجزائر خلال الفترة: 1990-2013.
- أثر محددات الطلب على الواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة يتماشى مع النظرية الاقتصادية من خلال تحليل النموذج القياسي.

أهمية البحث:

يعتبر موضوع النمذجة القياسية لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة: 1990-2013 بالغ الأهمية سواء من الناحية العلمية والعملية.

أهمية البحث العلمية: تكمن هذه الأهمية في استعراض مجموعة مختلف المتغيرات المحددة للطلب على الواردات على مستوى الاقتصاد الكلي، وصولا إلى أهم المتغيرات المفسرة للطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة: 1990-2013.

أهمية البحث العملية: تنبع هذه الأهمية من خلال الفترة التي يغطيها البحث في الاقتصاد الجزائري، وهي تمثل مرحلة انتقالية يمر بها الاقتصاد الوطني، والتي تتميز بالتحول وعدم الاستقرار، حيث تميزت سنوات فترة الدراسة بصدور العديد من القوانين الاقتصادية والمصرفية: بدءا من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والقانون 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار الذي أكد على ضرورة فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر والقانون 01-03 الخاص بتطوير

الاستثمار، وتطبيق برامج الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي على فترتين متتاليتين: 1994-1995 و 1995-1998، إضافة إلى تطبيق مجموعة من السياسات والبرامج: كبرنامج الانعاش الاقتصادي: 2001-2004 الذي خصص له 7 مليار دولار أمريكي، البرنامج لتكميلي لدعم النمو الاقتصادي: 2005-2009، خصص له مبلغ يفوق 150 مليار دولار أمريكي، البرنامج الخماسي: 2010-2014 الذي بعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الزائر منذ الاستقلال بمبلغ يصل 286 مليار دولار أمريكي.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

- التعرف على بعض المفاهيم للمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي.
- محاولة بناء نموذج قياسي يبرز تأثير أهم محددات (المتغيرات المفسرة) للطلب على الواردات.
- إعطاء صورة واضحة عن العلاقات التي تربط بين مختلف المحددات (المتغيرات المفسرة) للطلب على الواردات، وهذا من خلال قياس قوة الارتباط بين المتغير التابع (الواردات)، والمتغيرات المستقلة (محددات الطلب على الواردات).

أولاً: عملية التكوين الرأسمالي.

لا شك أن أي دولة تحصل على حاجياتها من الأموال من مصدرين رئيسيين هما الموارد المحلية (المدخرات المحلية) والموارد الأجنبية (التدفقات الأجنبية)، ويمكن تتبع راس المال من خلال العرض الآتي:

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots \dots \dots (1)$$

هذه المعادلة تمثل الطلب الكلي للإنفاق الكلي، حيث نجد أن:

Y: يمثل الناتج الوطني الاجمالي.

C: الانفاق الاستهلاكي الخاص.

I: الانفاق الاستثماري.

G: الانفاق الحكومي.

(X-M): صافي التعامل (الانفاق) الخارجي.

بفرض أن:

$$Y_d = Y - T \dots \dots (2) \Rightarrow Y = Y_d + T \dots \dots (3)$$

حيث:

Y: تمثل الناتج الوطني الاجمالي (الدخل الوطني).

Y_d: الدخل المتاح.

T: الضرائب.

بتعويض المعادلة (3) في المعادلة (1) نجد:

$$Y_d + T = C + I + G + (X - M) \Rightarrow Y_d = C + I + G - T + (X - M) \dots \dots \dots (4).$$

من جانب آخر نجد ان معادلة العرض الكلي تساوي إلى:

$$Y_d = C + S \dots \dots \dots (5)$$

حيث S: يمثل الادخار المحلي الخاص
عندما يحد التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي تتساوى عندئذ المعادلتين (4) و (5) فيكون لدينا:

$$C + S = C + I + G - T + (X - M) \Rightarrow I - S = (T - G) - (X - M) \dots \dots \dots (6)$$

نلاحظ من خلال المعادلة (6) أن قدرة الدولة على الاستثمار تتحدد أو تتوقف على الادخار المحلي الخاص (S) وعلى ميزانية الحكومة (T-G)، وصافي التعامل مع العالم الخارجي (X-M)
ثانيا: أسلوب الامتصاص أو الاستيعاب.

يستلم هذا الأسلوب اساسا على الفكر الكينزي فهو يعتمد معادلة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي كما يلي:⁷

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

إذا ما عزلنا عناصر التجارة الخارجية يكون لدينا: $X - M = Y - (C + I + G)$

وإذا عبرنا عن قدرة المجتمع على امتصاص و استيعاب الانفاق ب: $A = (C + I + G)$

$$X - M = Y - A \dots \dots \dots (7).$$

تعبّر المعادلة (7) على ان الفائض في الحساب الجاري (الصادرات ناقص الواردات) لا يمكن ان يتحقق إلا إذا تجاوز الدخل الوطني الطاقة الاستيعابية للمجتمع، ويكون العجز عندما يتجاوز الطاقة الاستيعابية الدخل الوطني. بالتالي، فإنه لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات لابد من:
- تخفيض الطاقة الاستيعابية أي: الانفاق الحكومي و/أو الاستهلاك الخاص او زيادة الدخل الوطني. بالنظر إلى صعوبة زيادة الدخل الوطني في دول العالم الثالث (خاصة في المدى القصير والمتوسط)، فان ذلك يدفع الى اعتماد سياسة انكماشية.
- يمكن لتخفيض اسعار الصرف ان يساهم في تخفيض العجز من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات .

ثالثا: نموذج الفجوتين.

يمكن اثبات ان هناك تطابقا بين فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية، و ان الفجوتين لابد لهما ان يتساويا خلال اي فترة مضت، حيث أن:⁸

يمثل جانب الاستخدامات: $Y = C + I + G + (X - M)$

بينما نجد ان المعادلة الثانية تمثل جانب الموارد: $Y = C + S + T$

في حالة التوازن تكون الموارد تساوي الاستخدامات بالتالي تكون لدينا:

$$C + S + T = C + I + G + (X - M)$$

ومنه فإن: $(S - I) + (T - G) = (X - M) \dots \dots \dots (8)$

وهذا يعني ان العجز في الميزانية العمومية يؤثر سلبيًا في الحساب الجاري، أي أنه لخفض العجز في

الحساب الجاري لابد من خفض العجز الموازي.

لدينا: $(S - I) + (T - G) = X - M$

- إذا كان: $S = I$ ، يكون لدينا: $(T - G) = (X - M) \dots \dots \dots (9)$

عندما يكون: $X < M \iff T < G$

في هذه الحالة تكون حالة عجز في الميزانية العمومية، الذي يترجم بعجز في الميزان التجاري،

والعكس صحيح.

- إذا كان: $T = G$ ، يكون لدينا: $S - I = (X - M) \dots \dots \dots (10)$

عندما يكون: $X < M \iff S < I$

في هذه الحالة إذا كان حجم الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة يزيد عما

يوفره، إنما تنتج عن طريق إحداث زيادة في الواردات تمول عن طريق تدفق صافٍ للرأسمال الأجنبي

خلال المدة نفسها، وهذا المقصود بـ: "أن فجوة الموارد المحلية لابد أن تتساوى مع فجوة التجارة

الخارجية، وذلك في أية مدة سابقة".

من المعلوم ان زيادة الواردات عن الصادرات تظهر في صورة عجز في الميزان التجاري لميزان

المدفوعات، وأن هذا العجز لابد أن يمول عن طريق تدفق لرأس المال الاجنبي (F)، أي أن: $X -$

$$M = F$$

ومنه يمكن كتابة المعادلة (10) على الشكل الآتي: $S - I = X - M = F \dots \dots \dots (11)$

طبقاً لنموذج الفجوتين: انه اذا حدث ووجد المجتمع معدلاً معيناً للنمو في فترة مقبلة ما، وكانت

احدى الفجوتين أكبر من الاخرى في تلك المدة، فان الفجوة الاصغر لابد و أن تتسع لكي

تتساوى مع الفجوة الاكبر، وإلا عجز المجتمع عن تحقيق النمو المستهدف¹¹. بالطبع فان ذلك

يتطلب سياسة مرنة لأسعار الصادرات، أو تطبيق الدولة سياسة جمركية تهدف الى زيادة الواردات

وتخفيض الصادرات.

في حالة لجوء الدولة لزيادة وارداتها من السلع الانتاجية، فهذا يعني زيادة في الاستثمار، وبالتالي فان فجوة الموارد المحلية سوف تتسع وهذا ما يزيد الموقف تعقيدا، نظرا للصعوبات التي قد تعترض الاقتصاد الوطني في الحصول على القدر الكافي من راس المال الاجنبي، لتغطية الاتساع في فجوة الموارد المحلية.

رابعا: تقدير فجوة التجارة الخارجية.

لتقدير فجوة التجارة الخارجية الذي تشمل ارصدة السلع المنظورة وغير المنظورة، بالإضافة الى التحويلات وعوائد رأس المال، ثم ميزان حركة رؤوس الاموال، والعلاقة وطيدة بين فجوة الميزان التجاري (ميزان السلع المنظورة و غير المنظورة) والتي تمثل بفجوة التجارة الخارجية وبين ميزان حركة رؤوس الاموال الذي يعكس حجم الديون ومقدارها.

تقدير الواردات:

هناك علاقة بين حجم الواردات وحجم الدخل الوطني في أي مجتمع، وهذه العلاقة يمكن التعبير عنها كالآتي:¹²

حيث:

M: تمثل قيمة الواردات.

m: تمثل معامل الواردات (الميل المتوسط للاستيراد).

y: الدخل الوطني.

عند تقدير الواردات خلال فترة مقبلة، لابد لنا من معرفة العلاقة القائمة بين الزيادة التي تحدث في الواردات والزيادة في مستوى الدخل الوطني، وتقاس هذه العلاقة باستخدام الميل $(\bar{m})$ الحدي للاستيراد:

$$M_t - M_0 = \bar{m}(Y_t - Y_0) \dots \dots \dots (12) \Rightarrow \bar{m} = \frac{\Delta M}{\Delta Y} \dots \dots \dots (13)$$

حيث:

ΔY : تمثل التغير في الدخل الوطني بين الفترة صفر و الفترة t

ΔM : تمثل التغير في الواردات بين الفترة صفر و الفترة t

ومنه فان قيمة الواردات في الفترة t عبارة عن الواردات في بداية الفترة M_0 مضافا إليها الزيادة

التي حدثت في الواردات ΔM خلال الفترة، نتيجة لزيادة الدخل، أي أن: $\Delta M = M_t - M_0$

بالتالي فإن: $M_t = M_0 + \bar{m}(Y_t - Y_0)$

أي أن عند تقدير الواردات على المستوى الوطني خلال فترة مقبلة يتطلب حساب الميل المتوسط للاستيراد و الميل الحدي للاستيراد، ومن ثم اللجوء الى البيانات التاريخية في سنوات سابقة، للتعرف على حجم هذين المعاملين.

خامسا: درجة الانفتاح الاقتصادي.

يعكس هذا المؤشر أهمية الصادرات والواردات بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي، والعلاقة الاقتصادية مع العالم الخارجي، ويشير ارتفاع هذا المؤشر الى عمق اعتماد الاقتصاد الوطني على الاسواق الخارجية لتصريف منتجاته و الحصول على حاجاته من سلع استهلاكية، بالتالي التبعية للخارج، ومن ثم الى مدى حساسية الاقتصاد الوطني للتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية و السياسات المالية والاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين والاتفاقات والتكتلات الاقتصادية،

$$T = \frac{X+M}{Y} \cdot 100 \quad (13)$$

حيث:

T: تمثل درجة الانفتاح الاقتصادي.

X: تمثل قيمة الصادرات.

M: تمثل قيمة الواردات.

Y: تمثل الناتج الوطني الاجمالي.

سادسا: تعيين النموذج وتقدير معلماته واختباره قياسيا.

I-تعيين النموذج (تحديد الشكل الرياضي للنموذج):

من أجل معرفة الصيغة الرياضية المناسبة لتقدير النموذج للظاهرة محل الدراسة، حيث تقوم بعرض نوعين من الصيغ الرياضية لمعادلات النموذج، وهي الصيغة الخطية واللوغاريتمية، حيث تعطى الصيغة الرياضية لكل نموذج على النحو الآتي:

1-النموذج الخطي المتعدد:

تكون الصيغة الرياضية وفقا للنموذج الخطي في شكل المعادلة الآتية:

$$Imp_t = \beta_0 + \beta_1 cons_t + \beta_2 Ex_t + \beta_3 Invst_t + \beta_4 Tch_t + \beta_5 TO_t + U_t \dots (12)$$

حيث:

Imp: تمثل الواردات الأسعار الثابتة.

Cons: الاستهلاك.

Ex: الصادرات.

Invst: الاستثمار العمومي.

Tch : سعر الصرف.

To : درجة الانفتاح الاقتصادي.

U : حد الخطأ.

t : يعبر عن عدد المشاهدات.

$(\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5)$: تمثل معاملات النموذج.

2- النموذج اللوغاريتمي المتعدد:

وفقا لهذه الصيغة الرياضية يتم تحويل قيم المشاهدات إلى قيم لوغاريتمية، ومنه يكون شكل

النموذج اللوغاريتمي كالآتي:

$$Limp_t = \beta_0 + \beta_1 Lcons_t + \beta_2 LEx_t + \beta_3 Linvt_t + \beta_4 Ltch_t + \beta_5 Lto_t + U_t \dots (13)$$

II- تقدير معلمات النموذج:

1 - تقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد:

بعد إدخال بيانات المتعلقة بالمتغيرات الواردة في المعادلة (12) في برنامج *Eviews 9*

لغرض تقدير نتائج النموذج، من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية كانت النتائج ممثلة

في الجدول الآتي:

جدول (1): نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد للواردات في الجزائر خلال

الفترة: 1990-2013.

Dependent Variable: IMP Method: Least Squares Date: 06/01/15 Time: 11:20 Sample: 1990 2013 Included observations: 24				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CONS	4.211070	0.374387	11.24791	0.0000
EX	-1.118212	0.397322	-2.814371	0.0115
INVST	5.702700	0.992595	5.745243	0.0000
TCH	0.359134	0.159959	2.245159	0.0376
TO	2.118744	0.722262	2.933487	0.0089
C	-183.8746	37.44236	-4.910872	0.0001
R-squared	0.996813	Mean dependent var	215.6774	
Adjusted R-squared	0.995927	S.D. dependent var	166.5318	
S.E. of regression	10.62793	Akaike info criterion	7.777167	
Sum squared resid	2033.154	Schwarz criterion	8.071680	
Log likelihood	-87.32600	Hannan-Quinn criter.	7.855301	
F-statistic	1125.818	Durbin-Watson stat	2.053225	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج *Eviews 9*.

أ- اختبار معنوية المعلمات:

نستخدم احصائية ستودنت t لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة

على المتغير التابع، باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو الآتي:

فرضية العدم: المعلومات ليست لها معنوية إحصائية $H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0$
 الفرضية البديلة: المعلومات لها معنوية إحصائية $H_1 : \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq 0$ القيمة
 الجدولية t_{tab} نستخرجها من جدول ستودنت عند مستوى معنوية 5% ($\alpha=0.05$)، ودرجات
 حرية: $N-K = 24-6=18$ ، أي: $t_{N-k}^{\alpha} = t_{18}^{0.05} = 2.101$

عند مقارنة هذه القيمة الجدولية بقيمة $|t_{cal}|$ (المحسوبة)، بالتالي فإننا نرفض H_0 ، ونقبل H_1
 ب- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

ب-1- اختبار فيشر: نستخدم هذا الاختبار لدراسة معنوية الانحدار ككل من خلال
 الفرضيتين الآتيتين:

*فرضية العدم: تنص على انعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، أي أن:
 $H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0$
 *الفرضية البديلة: تنص على وجود على الأقل معامل في بين المعاملات التي يتضمنها النموذج
 غير معدوم، أي أن:

$H_1 : \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq 0$
 حيث أن F_{cal} (المتسبة) تساوي إلى: 1125.818، بينما F_{tab} (الجدولة) بالاستعانة بجدول فيشر
 $F_{N-k}^{k-1} = F_{24-6}^{6-1} = F_{18}^5 = 2.77$
 نلاحظ أن: $F_{cal} < F_{tab}$ ، بالتالي، فلننا سوف نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة H_1 ،
 أي أن النموذج ككل معنوي.

ب-2- معامل التحديد: نلاحظ أن قيمة معامل التحديد R^2 تساوي إلى 0.9968، بالتالي
 فإن المتغيرات المفسرة تتحكم في 99.68% من المتغيرات التي تحدث في حجم الواردات أما
 النسبة المتبقية وغير المدرجة في النموذج فهي متضمنة في حد الخطأ.

2 - تقدير معاملات النموذج اللوغاريتمي المتعدد:

بعد ادخال اللوغاريتم على قيم المتغيرات المفسرة كما هي واردة في المعادلة (13)، وبالاستعانة
 ببرنامج EvIEWS9 نحصل على النموذج اللوغاريتمي المبين الجدول أدناه:

جدول(2): نتابع تقدير النموذج اللوغاريتمي المتعدد للواردات في الجزائر خلال الفترة: 2013-1990.

Dependent Variable: LIMP Method: Least Squares Date: 06/01/15 Time: 11:27 Sample: 1990 2013 Included observations: 24				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCONS	1.208565	0.079375	15.22609	0.0000
LEX	-0.223555	0.061662	-3.625472	0.0019
LINVST	0.145035	0.037469	3.870794	0.0011
LTCH	0.084600	0.023508	3.598773	0.0021
LTO	1.408842	0.201926	6.977018	0.0000
C	-5.189887	0.826590	-6.278671	0.0000
R-squared	0.996462	Mean dependent var	5.124523	
Adjusted R-squared	0.995479	S.D. dependent var	0.692979	
S.E. of regression	0.046595	Akaike info criterion	-3.082341	
Sum squared resid	0.039079	Schwarz criterion	-2.787828	
Log likelihood	42.98809	Hannan-Quinn criter.	-3.004207	
F-statistic	1013.878	Durbin-Watson stat	2.217292	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EvIEWS9.

بعد استبعاد كل من: lex و $ltch$ نظرا لتعارضها مع النظرية الاقتصادية، نحصل على النموذج اللوغاريتمي النهائي الآتي:

جدول (3): نتائج اعادة تقدير نموذج الانحدار اللوغاريتمي المتعدد للواردات في الجزائر خلال الفترة: 2013-1990.

Dependent Variable: LIMP Method: Least Squares Date: 06/01/15 Time: 12:08 Sample: 1990 2013 Included observations: 24				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCONS	1.038516	0.087417	11.88001	0.0000
LINVST	0.118172	0.054000	2.188396	0.0407
LTO	1.063213	0.136705	7.777433	0.0000
C	-3.449587	0.623599	-5.531735	0.0000
R-squared	0.991558	Mean dependent var	5.124523	
Adjusted R-squared	0.990292	S.D. dependent var	0.692979	
S.E. of regression	0.068279	Akaike info criterion	-2.379410	
Sum squared resid	0.093241	Schwarz criterion	-2.183068	
Log likelihood	32.55292	Hannan-Quinn criter.	-2.327320	
F-statistic	783.0475	Durbin-Watson stat	1.724026	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EvIEWS9.

ووفقا للجدول اعلاه تصبح معادلة الانحدار المتعدد للنموذج اللوغاريتمي على الشكل:

$$Limp = -3.44 + 1.03Lcons + 0.11Linvst + 1.06Lto$$

نلاحظ أن إشارة: $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3$ تتوافق مع النظرية الاقتصادية، بالتالي فان لها معنوية اقتصادية.

أ - اختبار معنوية المعلمات:

نلاحظ أن المعاملات: $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3$ معنوية إحصائياً من خلال احصائية ستيودنت لكل مقدر، حيث أن قيمة $|t_{cal}|$ أكبر من t_{tab} ، حيث أن:

$$t_{tab} = t_{N-k}^{\alpha} = t_{24-4}^{0.05} = t_{20}^{0.05} = 2.086$$

إذن نرفض H_0 ونقبل H_1

ب - اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

ب-1- اختبار فيشر.

يلاحظ من خلال احصائية فيشر أن: $F_{cal}=783.0475$ أكبر من:

$$F_{tab} = F_{N-k}^{K-1} = F_{24-4}^{4-1} = 4.94$$

بالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن فالنموذج ككل معنوي.

ب-2- معامل التحديد.

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد يساوي إلى: 0.9915 أي أن: $Lcons$ و $Linvst$ و Lto تتحكم في 99.15% من المتغيرات التي حدثت في اللوغاريتم الواردات، أما النسبة المتبقية مضمنة في حد الخطأ، مما يدل أن هناك ارتباط قوي بين لوغاريتم الواردات و لوغاريتم المتغيرات المفسرة.

III- اختيار النموذج الأفضل:

من أجل معرفة الصيغة الرياضية المناسبة (خطية أو لوغاريتمية) للنموذج المراد دراسته، سوف نقوم بالمفاضلة بين نتائج تقدير كل من الصيغة النهائية للنموذجين الخطي واللوغاريتمي، وذلك بالاعتماد على بعض المعايير الاحصائية، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول(4): معايير المفاضلة بين النموذجين

المعيار النموذج	معيار الانحدار مجموع اخطاء s.e.of regression	معيار akaike ⁵²	معيار schwarz ^{**}
النموذج الخطي: الوارد في الجدول 1	10.62793	7.777167	8.071680
النموذج اللوغاريتمي: الوارد في الجدول 3	0.068279	2.379410-	2.183068-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدولين: (1) و(3).

من خلال مقارنة نتائج الجدول أعلاه لكل من النموذجين، نلاحظ أن المعايير الثلاثة: *Akaike*, *Schwarz*, *S.E.of regression*

تعبّر عن الخطأ، بالتالي فإن المفاضلة بين النموذجين يتم باختبار أقل قيمة للمعايير الثلاثة (أي النموذج ذو أقل أخطاء)، ومنه فإن النموذج الثاني (اللوغاريتمي) هو الأفضل، لأنه نجد فيه أقل مستوى للأخطاء، وعليه سوف نستخدمه للدراسة القياسية.

IV- اختبار النموذج اللوغاريتمي من الناحية القياسية

بعد ان قمنا باختبار النموذج من الناحية الاقتصادية الاحصائية، وكذا المعنوية الكلية للانحدار نستخدم المعايير القياسية لمعرفة مدى انسجام وتطابق الفروض الخاصة بحد الخطأ.

1- اختبار وجود التعدد الخطي:¹¹¹

من بين الفرضيات نموذج الانحدار المتعدد هو عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة، واختبار سلامة النموذج من هذا الشكل، نستخدم اختبار كلا من الذي مفاده ان معامل التحديد R^2 للنموذج اكبر من معامل التحديد بين المتغيرات المستقلة أي:

$$R^2 > R^2_{x_1x_2x_3} \quad (14) \text{ فهذا يعني عدم وجود مشكلة التعدد الخطي.}$$

2- اختبار عدم تجانس الخطأ:

من بين الفرضيات نماذج الانحدار هو ثبات التباين لحد الخطأ، ومنه يجب التأكد تحقق هذه الفرضية، وذلك بالقيام باختبار عدم تجانس التباين.

• اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

يعتمد هذا الاختبار على تقدير انحدار مساعد لمربعات الاخطاء على المربعات التفسيرية، وفقا لهذا الاختبار نحصل على الجدول الآتي:

جدول (5): نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	2.618067	Prob. F(3,20)		0.0792
Obs*R-squared	6.767410	Prob. Chi-Square(3)		0.0797
Scaled explained SS	3.051441	Prob. Chi-Square(3)		0.3822
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 08/19/15 Time: 23:19				
Sample: 1990 2013				
Included observations: 24				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.014304	0.037594	0.380472	0.7076
LCONS	0.009149	0.005270	1.735983	0.0979
LINVST	-0.004819	0.003255	-1.480343	0.1544
LTO	-0.008565	0.008241	-1.039314	0.3111
R-squared	0.281975	Mean dependent var		0.003885
Adjusted R-squared	0.174272	S.D. dependent var		0.004530
S.E. of regression	0.004116	Akaike info criterion		-7.996725
Sum squared resid	0.000339	Schwarz criterion		-7.800382
Log likelihood	99.96070	Hannan-Quinn criter.		-7.944835
F-statistic	2.618067	Durbin-Watson stat		1.756014
Prob(F-statistic)	0.079155			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

يمكن التعبير عن النتائج التي يوضحها الجدول اعلاه بالمعادلة الآتية:

$$\hat{U}_t^2 = 0.014 + 0.009lcons - 0.004linvst - 0.008lto + \hat{\varepsilon}_t$$

إن هذا اختيار يعتمد على إحصائية مضاعف لاغرانج:

الذي يعطي بالعلاقة:

$$LM = NR^2 \sim \chi_{K-1}^2$$

$$= 24 \times 0.281975 = 6.7674 < \chi_{4-1(0.05)}^2 = \chi_{3(0.05)}^2 = 7.815$$

بالتالي نقبل فرضية العدم H_0 ، أي أن: $H_0: V(\hat{U}_1) = V(\hat{U}_2) = \dots = V(\hat{U}_n) = \sigma^2$ In: أي ثبات التباين لحد الخطأ.

3- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

يرتكز هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج، الذي يسمى باختبار وجود ارتباط ذاتي من درجة

أكبر من الواحد لنموذج الانحدار الذاتي للأخطاء من الدرجة p^{15} حيث كانت نتائج التقدير وفقا

لهذا الاختبار ممثلة في الجدول الآتي:

جدول (5): نتائج اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.854001	Prob. F(2,18)	0.4423	
Obs*R-squared	2.079971	Prob. Chi-Square(2)	0.3535	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 08/19/15 Time: 23:18				
Sample: 1990 2013				
Included observations: 24				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCONS	0.054968	0.099919	0.550128	0.5890
LINVST	-0.043751	0.066121	-0.661676	0.5166
LTO	0.070638	0.150924	0.468036	0.6454
C	-0.405841	0.720544	-0.563243	0.5802
RESID(-1)	-0.102677	0.257734	-0.398382	0.6950
RESID(-2)	-0.355917	0.272909	-1.304160	0.2086
R-squared	0.086665	Mean dependent var	4.61E-16	
Adjusted R-squared	-0.167039	S.D. dependent var	0.063671	
S.E. of regression	0.068783	Akaike info criterion	-2.303397	
Sum squared resid	0.085160	Schwarz criterion	-2.008883	
Log likelihood	33.64076	Hannan-Quinn criter.	-2.225262	
F-statistic	0.341601	Durbin-Watson stat	1.431965	
Prob(F-statistic)	0.880917			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

ويمكن التعبير عن النتائج التي يوضعها الجدول اعلاه في المعادلة التالية:

$$\bar{U}_t = 0.054lcons - 0.043linvst + 0.070lto - 0.405 - 0.102\hat{\varepsilon}_{t-1} - 0.355\hat{\varepsilon}_t$$

$$\rho = 2lags$$

نجد أن إحصائية مضاعف لاگرانج يساوي إلى:

$$LM = (N - \rho)R^2 \sim \chi_p^2$$

$$= (24 - 2) (0.086665) = 1.90663 < \chi_{2(0.05)}^2 = 5.991$$

بالتالي نقبل فرضية العدم: $H_0: Cov(U_i, U_j) = 0$

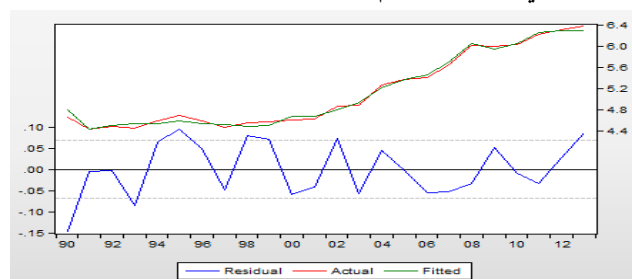
أي أنه: لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء

4- اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة بواقي النموذج:

يمكن حساب البواقي التقديرية للنموذج وفق المعادلة: $U_t = \lim p_t - \widehat{\lim p}_t$

أي الفرق بين السلسلة الأصلية والسلسلة المقدرة والمتمثلة في الشكل الآتي:

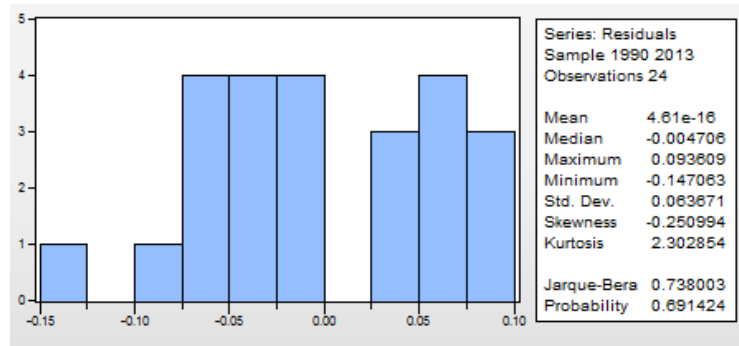
الشكل (1): منحنى بياني لسلسلة القيم المقدرة والفعلية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

نلاحظ من خلال قيم الشكل أعلاه أن القيم المقدرة باستعمال النموذج المتحصل عليه قريبة من القيم الفعلية، وهذا ما يؤكد لنا أن منحني كل من القيم المقدرة والفعلية متطابقان، تقريبا. لمعرفة ما اذا كانت سلسلة البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا، يجب علينا الاستعانة بالاختبارات الآتية:

1-4- معامل الالتواء او التناظر، 2-4- معامل التفلطح، 3-4- اختبار جارك بيرا.
وقبل التطرق لهذه الاختبارات يتم عرض معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي في الشكل الآتي:



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

1-4- اختبار معامل الالتواء (التناظر) Skewness

لاختبار فرضية العدم (فرضية التناظر) نقوم بحساب احصائية v_1 حيث: $H_0: v_1=0$

$$v_1 = \frac{|B_1 - 0|}{\sqrt{\frac{6}{N}}} = \frac{|-0.250994|}{\sqrt{\frac{6}{24}}} = 0.501988 < 1.96$$

ومنه نقبل فرضية العدم: $H_0: v_1=0$ ، بالتالي فإن سلسلة البواقي المتناظرة.

2-4- اختبار معامل التفلطح Kurtosis

لاختبار فرضية العدم (فرضية التفلطح) نقوم بحساب احصائية v_2 ، حيث: $H_0: v_2=0$

$$v_2 = \frac{|B_2^{**} - 3|}{\sqrt{\frac{24}{N}}} = \frac{|2.302854 - 3|}{\sqrt{\frac{24}{24}}} = 0.697146 < 1.96$$

ومنه نقبل فرضية العدم $H_0: v_2=0$ ومنه تكون سلسلة البواقي مسطحة طبيعيا.

3-4- اختبار جارك بيرا Jarque – Bera

لاختبار فرضية العدم (سلسلة البواقي تتبع توزيع طبيعي : H_0) نقوم بحساب احصائية جارك بيرا ، التي تعطى بالعلاقة:

$$S = \frac{N}{6} B_1^2 + \frac{N}{24} (B_2 - 3)^2 \sim \chi^2_{(0.05)} \\ = \frac{24}{6} (-0.250994)^2 + \frac{24}{24} (2.302854 - 3)^2 = 0.73800$$

التي يمكن اخذها مباشرة من الشكل (2)

$$S = 0.738003 < \chi^2_{(0.05)} = 5.991$$

بالتالي نقبل H_0 : سلسلة البواقي موزعة توزيعا طبيعيا عند مستوى معنوية 5% أي

$$\bar{U}_t \sim N(E(U_t), \sigma_u^2 I_n) = (0, \sigma_u^2 I_n)$$

من خلال ما سبق وبعد حساب اختبارات معامل التناظر ومعامل التفلطح، واختبار جارك بيرا، فإن سلسلة البواقي تخضع لسيروية التشويش الأبيض (White noise) ، بالتالي فإن سلسلة البواقي مستقرة، أي أن:

$$*E(U_t) = 0$$

$$*E(UU') = \delta^2 I_n$$

$$*Cov(U_i, U_j) = 0, \forall i \neq j$$

$$*U_t \sim N(0, \sigma_u^2 I_n)$$

قياس مدى استقرار تقديرات النموذج - 5

خلال فترة الدراسة:

لاختبار استقراره النموذج نعتمد على دالة الارتباط الذاتي والجزئي (للأخطاء)، كما هو مبين في

الشكل أدناه. شكل (3): دالة الارتباط الذاتي (للأخطاء) للنموذج

Date: 08/19/15 Time: 23:16
Sample: 1990 2013
Included observations: 24

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.017	-0.017	0.0080	0.929
		2 -0.239	-0.239	1.6220	0.444
		3 0.235	0.240	3.2647	0.353
		4 0.079	0.021	3.4590	0.484
		5 -0.303	-0.218	6.4691	0.263
		6 -0.189	-0.244	7.7125	0.260
		7 0.096	-0.035	8.0500	0.328
		8 -0.140	-0.136	8.8146	0.358
		9 -0.243	-0.160	11.280	0.257
		10 0.173	0.066	12.609	0.246
		11 0.068	-0.070	12.833	0.304
		12 -0.339	-0.338	18.806	0.093

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الممثل لدالة الارتباط الذاتي والجزئي لبواقي النموذج المقدر للاستثمار العمومي في الجزائر خلال الفترة: 1990-2013، أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة، ومنه أن النموذج مستقر.

6 - اختبار المعنوية الكلية لمعادلات دالة الارتباط الذاتي *Ljung-Box*:

يستخدم هذا الاختبار لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات $m \leq 12$ حيث توافق إحصائية الاختبار المحسوبة Q^* آخر قيمة في العمود Q_{stat} في الشكل أعلاه، أي:

$$Q^* = N(N+2) \sum_{k=1}^m \frac{P_k^{12}}{N-k} = 24(24+2) \sum_{k=1}^{12} \frac{P_k^{12}}{24-k} = 18.806$$

$$\Rightarrow Q^* = 18.806 < x_{12}^2(0.05) = 21.026$$

حيث: N : عدد المشاهدات.

k : عدد الثوابت

m : عدد الفجوات

Q^* : إحصائية *Ljung-BOX*

بالتالي نقبل فرضية العدم H_0 : التي تقر بأن النموذج مستقر.

7- اختبار استقرار النموذج

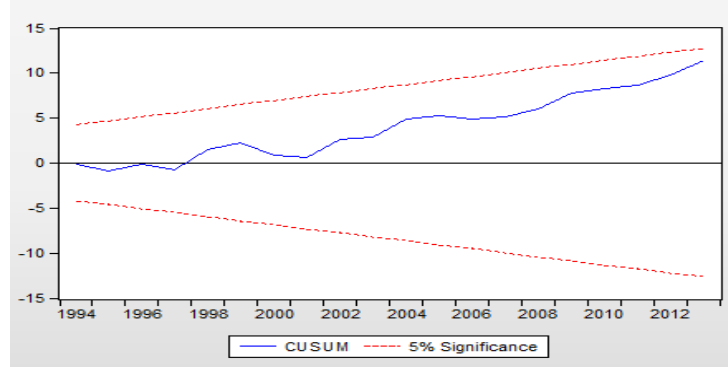
لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات شكلية فيها، نستخدم اختباري: المجموع التراكمي للبواقي المعاوذة (*Cusum*)، وكذا المجموع التراكمي للمربعات البواقي المعاوذة (*Cusum of squares*) وهما من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضحان أمرين مهمين، وهو تبيان وجود أي تغيير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات.

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة إذا وقع الشكل البياني لاختبار كل من:

Cusum و *Cusum of squares* داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، فكانت النتائج

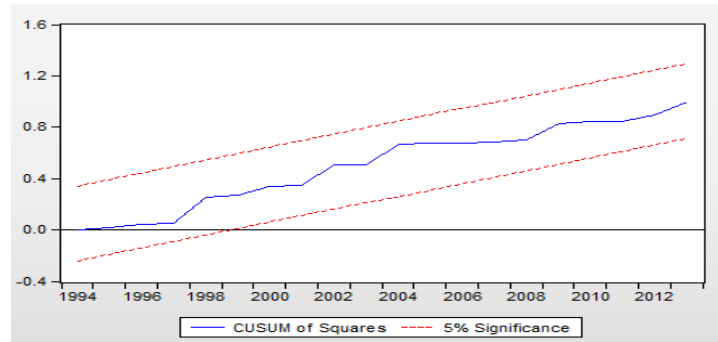
ممثلة في الشكلين الآتيين:

الشكل (4): المجموع التراكمي للبواقي المعاودة *Cusum*.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 9*

الشكل (5): المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة *Cusum of squares*.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 9*

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة *Cusum* بالنسبة لهذا النموذج، فهو يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة، مشيراً إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند مستوى معنوية 5%، نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة *Cusum of squares*، ويتضح من خلال هذين الاختبارين أن هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج.

خاتمة:

باختصار تمكنت هذه الدراسة من تقدير اهم محددات الطالب على الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، وذلك بتقديم مدخل نظري يتعلق بموضوع الدراسة ، إضافة إلى تقنيات قياسية حديثة تساعد التحليل على ضوء هذه الدراسة، يمكن تلخيص أهم الاستنتاجات في النقاط الآتية:

- الاستثمار والاستهلاك من بين المحددات الرئيسية للواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، وهذا بطبيعة الحال نتيجة الانفتاح على العالم الخارجي.
- منذ بداية سنة 2000، ومع تحسن أسعار البترول، وتسديد الجزائر لمديونيتها الخارجية، وانخفاض معدل التضخم، قامت الدولة ببعث مجموعة برامج اقتصادية تنموية ضخمة، انعاش الاقتصاد والقضاء على البطالة، ساهمت في ارتفاع مضطرب في قيمة الواردات، حيث تضاعفت ست مرات خلال فترة الدراسة.
- انهيار أسعار البترول خلال السداسي الثاني من سنة 2014، حيث وصلت الى ما دون 40 دولار للبرميل، لكن بالرغم من ذلك واردات الجزائر لم تنخفض بالعكس ارتفعت قيمتها في سنة 2014، بالتالي كان لزاما على الدولة التدخل عن طريق التخلي عن بعض المشاريع الاستثمارية غير هامة، والضغط على استهلاك العائلات والإيرادات العمومية بهدف تخفيض قيمة الواردات.
- تتأثر الواردات الجزائرية بالتغيرات التي تحدث في اقتصاديات الدول المتقدمة، كما نجد ان الواردات الجزائرية تتأثر بأسعار النفط و بمعدلات التضخم في الدول المتقدمة.
- بالتالي فإن، استقرار الاقتصاد الجزائري يتوقف على استقرار أسعار النفط، واستقرار اقتصاديات الدول المتقدمة، فان حدوث اي انخفاض في اسعار البترول، أو أزمات في اقتصاديات الدول المتقدمة سوف يؤثران على الاقتصاد الجزائري.
- و في الأخير نقترح جملة منالاقتراحات التي نراها تخدم موضوع الطلب على الواردات في الجزائر، و هي كالآتي:

- 1 - ضرورة ترشيد الاستيراد، وتوجيهه بكيفية تضمن الضغط على الواردات، بالتالي التقليل من فاتورة الاستيراد للحيلولة دون حدوث عجز في الميزان التجاري، نتيجة تناقص إيرادات الدولة من العملة الصعبة جراء انخفاض أسعار البترول في الاسواق العالمية.
- 2 - ضرورة اتباع سياسة احلال الواردات والحد من الواردات غير ضرورية، بهدف تخفيف الاعباء على ميزانية الدولة.

3- ضرورة تنويع الصادرات الجزائرية، وعدم الاعتماد على مصدر تمويلي واحد (صادرات النفط ، أسعاره تتذبذب في الاسواق العالمية)، مما يعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر وهزات وأزمات اقتصادية.

4- لا بد من اتباع سياسة تجارية تهدف وتترجم مسار التنمية على المدى البعيد.

5- ضرورة اعطاء أهمية للطرق الرياضية والاساليب الاحصائية والدراسات القياسية في بناء السياسة التجارية الاقتصادية للدولة، من أجل تحليلها والتنبؤ بها.

الهوامش:

1- www.djazairiss.com, (25/05/2015), at (22:15).

2- www.echouroukonline.com, (25/05/2015), at (22:20).

3- Arabic.rt.com, (25/05/2015), at (22:30).

4- www.akhbarak.net, (25/05/2015), at (22:40).

5- www.elbilad.net, (25/05/2015), at (22:50).

6- بالاعتماد على:

- هارون العشي، النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية في -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة: 1990-2011، اطروحة دكتوراه، شعبة اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 2014-2015، ص. 50.

- تومي صالح، جمعية رضوان، علاقة الواردات ببعض المتغيرات الاقتصادية العالمية 1970-2010 (دراسة قياسية لحالة الجزائر)، مجلة الباحث عدد 2013/12، ص. 70.

7- Thesis.univ-biskra.dz

8- http://fr.wikipedia.org/wiki/déficits_jumeux

9- Ibid

10- هناء يحي سيد احمد، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة: 1980-2005، رسالة دكتوراه في السكان والتنمية، قسم الاحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص ص 151-150.

11- فصيصة جنوحات ، اشكالية الديون الخارجية و اثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة تخص بعض الدول المدينة، اطروحة دكتوراه، فرع علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص. 18.

12- هناء يحي سيد احمد، مرجع سابق، ص ص 153-152

13- هناء يحي سيد احمد، مرجع سابق ، ص 159.

AIC: the akaike information criterion¹ (يسمى بمعيار المعلومات)، هو مقياس يقوم على

الجودة النسبية للنموذج الاحصائي لمجموعة من البيانات، وعلى هذا النحو فهو يعتبر وسيلة لاختبار النموذج،

بالتالي فإن هذا المعيار لا يقوم على فرضية العدم، بل النموذج ذو أصغر قيمة AIC.

The bayesian information criterion: BIC^{**} (يسمى معيار المعلومات النظرية الافتراضية)، وهو معيار المعلومات المستقاة من معيار *Akaike*، الذي افترضه *Gideon Schwarz* سنة 1978، خلافا لمعيار *Akaike* (1974)، فإن معيار *Schwarz* يعتمد على حجم العينة وليس على عدد الملاحظات فقط. ***- التعدد، الامتداد أو الازدواج الخطي: يشير الى وجود ارتباط خطي بين عدد من المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار المتعدد.

14- حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009، ص. 252.

15- محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص. 100.

¹ - B_1 : تمثل احصائية معامل الالتواء (التناظر) *Skwness* التي تؤخذ من الشكل 2.

^{**} - B_2 : تمثل احصائية معامل التفلطح *Kurtosis* التي تؤخذ ايضا من الشكل 2.

الطاقة المتجددة: الفعالية الاقتصادية والإيجابية البيئية

Renewable Energy: Economic and Environmental Positive Effectiveness

د. هشام طراد خوجة

Dr.hicham trade koudja

جامعة سوق أهراس، الجزائر

ملخص:

يعتقد الكثيرون أن المخاطر ستبدأ عند نضوب الطاقة غير المتجددة (البترول، غاز، فحم حجري...)، كونها تعتبر العصب الأساسي للحياة العصرية، لهذا يرون في الطاقة المتجددة البديل للمحافظة على الرفاهية المكتسبة، لكن في حقيقة الأمر أن الخطر بدأ مع اكتشاف الطاقة غير المتجددة كون لهذه الأخيرة تأثيرات سلبية على البيئة، حيث أصبحت خطراً محدقاً يهدد البشرية جمعاء، كما أن التأثير في البيئة هو تأثير في المسار التنمية لذلك أضحت حماية البيئة ضرورة حتمية، فهي هدف عالمي لكل بني البشر وقومي لكل دولة وفردٍ لكل إنسان.

تهدف هذه الدراسة لتوضيح فكرة مفادها أن التفكير في الطاقة المتجدد يجب أن يكون من منطلق المردودية الاقتصادية لهذه الطاقة وتفاعلها الإيجابي مع البيئة ومن ثمة مع التنمية، وليس من منطلق أنها بديل للطاقة غير المتجددة.

الكلمات المفتاحية: الطاقة المتجددة، البيئة.

Abstract:

Many believe that the risks will begin when the depletion of non-renewable energy (oil, gas, coal ...), being considered the primary nerve of modern life, so believe in renewable energy alternative to maintain the well-being gained, but in the fact that the danger began with energy discovery non-renewable fact that the latter negative impacts on the environment, where it became an imminent threat to humanity as a whole, and the impact on the environment is the impact in the path of development so become environmental protection an absolute necessity, it is a universal goal of all human beings and nationalist each state individually for each person.

This study aims to illustrate the idea that thinking in renewable energy should be out of the economic profitability of this energy and positive interaction with the environment and with the development there, and not out of it is an alternative to non-renewable energy.

Keyword : Renewable energy, environment.

مقدمة:

لقد كشفت أزمة النفط في السبعينات عن التأثير الشامل لقطاع الطاقة على الاقتصاديات المحلية للبلدان النامية، وعلى مركزها المالي والدولي، فالطاقة تدخل بقوة في جانب تحديد كافة الأنشطة الإنتاجية تقريباً، لدرجة يمكن بها القول بأن الطاقة ترتبط بالاقتصاد بعلاقة وطيدة لا يمكن فك أواصلها.

والدليل على ذلك أن ، التصاعد الحالي والمستمر في الأسعار العالمية لمجموعة رئيسية من السلع الحيوية والإستراتيجية وفي مقدمتها للنفط والطاقة عموماً ومعها السلع الزراعية والسلع الغذائية، أدى لتصاعد المخاوف العالمية الحادة من الركود الاقتصادي على مستوى العالم وبلوغه مرحلة الأزمة الاقتصادية الخانقة.

وما يجدر الإشارة إليه أن، من أهم القوى المحركة لسباق الأسعار هي ارتفاع أسعار النفط، وارتفاع نسبة الطلب على الوقود الحيوي كبديل للنفط، بسبب ارتفاع أسعاره والتغيرات المناخية التي نتجت عن تلوث البيئة بالمخلفات النفطية، مما أدى لحدوث خلل في جانب كبير من استقرار الاقتصاد العالمي، فالإستراتيجية الصناعية في كافة البلدان ترتبط بصورة وثيقة بالطلب على الطاقة، أين تؤثر تكاليف الطاقة على الهيكل والكفاءة في مجال الصناعة .

ومما لا يمكن إغفاله هو تأثير التلوث البيئي الناتج عن استخدام مصادر الطاقة غير المتجددة على ذلك الخلل الاقتصادي، فلا جدال أن البيئة تؤثر تأثيراً مباشراً في التنمية لدرجة يمكن معها القول بأن قطار التنمية لن يسير إلا إذا تمكنا من حماية البيئة ومواردها، فمن غير المتصور أن نستفيد بجزء من الموارد في عملية التنمية وفي نفس الوقت نتلف ونستنزف الباقي، فالمفهوم التقليدي للتنمية يستند لمبدأ الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بمهدف رفع مستوى المعيشة وزيادة مستوى الدخل، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا نظرنا إلى [الطاقة – البيئة – التنمية] على أنهم الثلاثة عوامل يجب أن تعمل بشكل متناغم، حتى لا يتم النظر لتطوير أحدهم على حساب الآخر. بالإضافة لذلك فإن من أهم المقاييس الآن لتقييم حضارة الدول هو الحفاظ على البيئة وحمايتها، ولقد أصبح ذلك مفهوماً عالمياً يفرض نفسه ويؤثر على التعاملات الاقتصادية، التجارية والعلاقات الدولية المعاصرة، كما تلعب سياسات الطاقة دوراً بارزاً ومؤثراً في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق أهداف التنمية.

الإشكالية: من هذا المنطلق يمكن صياغة إشكالية هذا البحث من خلال السؤال الرئيس التالي:
ما هي الجوانب الاقتصادية للطاقة بنوعيتها وما هي تأثيرات كل نوع على البيئة والتنمية؟
ويندرج تحت هذه الإشكالية أسئلة فرعية:

- ما هي التأثيرات السلبية للطاقة غير المتجددة على البيئة والاقتصاد؟

- ما مدى كفاءة الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية؟

فرضيات البحث: ينطلق البحث من فرضيتين أساسيتين نحاول أن نثبت صحتها هما:

- هناك علاقة بين البيئة بصفة عامة وكل من الكفاءة الاقتصادية والمركز التنافسي للدول.

-يرتبط موضوع التنمية بكفاءة الطاقة من خلال التفاعل الإيجابي مع البيئة والتحرر من تبعية أسعار الطاقة غير المتجددة.

أهمية الموضوع: يحقق موضوع البحث أهميتين عملية وعلمية معاً:

الأهمية العملية: هي ارتباط الموضوع بأبرز الموضوعات على الساحة الدولية والاقتصادية الآن المتمثل في قرب نضوب مصادر الطاقة غير المتجددة وارتفاع الأسعار الناتجة عن ذلك النضوب والتحول لاستخدام الطاقة الحيوية.

الأهمية العلمية: هو أننا في هذا البحث نحاول التعرض لبعض الآثار السلبية التي أحدثتها مصادر الطاقة غير المتجددة في الاقتصاد محلياً ودولياً، محاولين التعرض لمدي كفاية المصادر المتجددة للحلول محل الطاقة الأخرى، وأثر كل ذلك على التنمية الاقتصادية.

أهداف البحث:

-التعرف على الطاقة ومختلف مصادرها، وعلاقتها بكل من البيئة والتنمية؛

-الإحاطة بالتأثيرات السلبية لمصادر الطاقة غير المتجددة على التنمية الاقتصادية؛

-كفاءة الطاقة المتجددة.

المنهج المستخدم: تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال عرض المفاهيم الأساسية والحقائق العلمية، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال تناول آثار كل من الطاقة غير متجددة والطاقة المتجددة على كل من البيئة والتنمية الاقتصادية.

عناصر البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور حيث تناولنا في الأول مفاهيم عامة عن الطاقة، البيئة والتنمية أما الثاني تم التطرق فيه إلى التأثيرات السلبية للطاقة غير المتجددة على التنمية، وفي المحور الثالث تعرضنا إلى تحديد مدى كفاءة الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية.

أولاً: مفاهيم عامة عن الطاقة، البيئة والتنمية

تعتبر الطاقة من أهم العوامل في تقدم البشرية ورفيها على مر العصور، وقد سعى الإنسان منذ فجر التاريخ إلى تملك الطاقة بصورها وأشكالها المختلفة والبحث عن مصادر جديدة لها.

1-تعريف الطاقة ومصادرها:

1-1-تعريف الطاقة: يرتبط مفهوم الطاقة بشكل عام بالمادة فحيثما وجدت المادة رافقها وجود

الطاقة، فالمادة والطاقة وجهان لعملة واحدة تفسر حالة الوجود في هذا الكون العظيم.¹ والطاقة ليست شيئاً مادياً بذاتها يمكن أن نتحسسها ولكن نتعرف عليها من خلال أثارها في الأجسام المطبقة عليها مثل إضاءة مصباح أو غليان السوائل أو انصهار الأجسام الصلبة أو حركة عربة

...الخ. وتبقى الطاقة كامنة طالما لم يتوفر لها أسباب (تحررها)، وهذه الأسباب يمكن تحديدها بتوفر الأجسام أو المواد الحاوية على الطاقة ونواقل هذه الطاقة (الوسط) ومكان التأثير، ونطلق على الطاقة التي تكون كامنة في أي جملة مادية اسم القدرة وهي قابلية أي شيء لإنتاج الطاقة مثال ذلك المدخرة (البطارية) وخزانات الوقود وما إلى ذلك.

1-2- مصادر الطاقة: من خلال تعريف الطاقة نجد أن مصادر الطاقة يمكن أن تقسم إلى:

أولاً- مصادر الطاقة غير متجددة:² هي عبارة عن المصادر الناضبة أي أنها سوف تنتهي عبر زمن معين لكثرة الاستخدام، وهي متوفرة في الطبيعة بكميات محدودة وغير متجددة وتشمل الوقود الأحفوري مثل النفط والغاز والفحم بكل الأنواع التي تكونت عبر السنين الماضية في جوف الأرض، وهي ذات أهمية لأنها تحتزن طاقة كيميائية من السهل إطلاقها كطاقة حرارية أثناء عملية الاحتراق، وتشمل هذه المصادر الطاقة النووية التي تستخدم في عملية توليد الكهرباء عن طريق استخدام الحرارة الناتجة عن عمليات الانشطار النووي في المفاعلات النووية، ونجد أن مصادر هذه الطاقة بجانب أنها ناضبة فإنها ملوثة للبيئة.

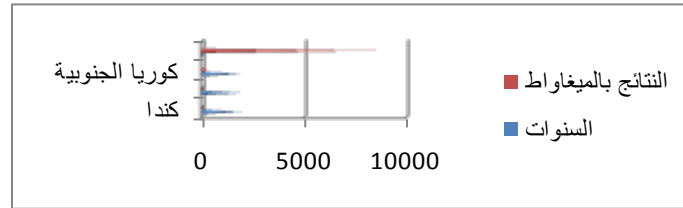
أ-الوقود الأحفوري : وهو يشمل النفط والغاز الطبيعي والفحم وتعرف بمصادر غير متجددة لأنها ناضبة، والوقود الأحفوري هو عبارة عن المركبات العضوية الناتجة عن عمليات البناء الضوئي حيث أن المواد العضوية للنباتات والحيوانات لم تتحلل تحليلاً كاملاً، بل طمرت تحت طبقات من التربة الرملية والطينية والجيرية، مما نتج عنه تكوّن النفط والغاز الطبيعي والفحم الحجري، وطاقة الوقود الأحفوري هي طاقة كيميائية كامنة في باطن الأرض وتعود في الأصل إلى الطاقة الشمسية التي اعتمدت عليها النباتات في عملية البناء الضوئي منذ ملايين السنين. وقد كان الفحم من أهم المصادر الطبيعية للطاقة خلال القرن الماضي كما يساهم حالياً بحوالي 28 % من الطاقة الاستهلاك العالمي.

ب-الفحم الحجري: وهو من أهم مصادر الطاقة الأحفورية من حيث حجم احتياطه، والفحم الحجري يتكون داخل باطن الأرض على مدى ملايين السنين وذلك بسبب تحلل مصادر نباتية بسبب العمليات البيولوجية في أماكن ذات الضغط الشديد والحرارة والمعزولة عن الهواء، ويعتبر النفط أكبر منافس للفحم الحجري، ومن أسباب قلة استخدام الفحم الحجري مصدراً للطاقة هو أن مصادره تتركز في عدد قليل من الدول، كما أن استخدام الفحم الحجري وقوداً مباشرة يستلزم أموال باهظة التكلفة لمحطات التوليد ومن الأسباب في عدم استخدام الفحم على نطاق واسع هو أثره السيئ على البيئة والإنسان إذ أنه مصدر رئيسي لتلوث الهواء وما يسببه من مشاكل

صحية، والتعدين السطحي للفحم الحجري يخلف وراءه أراضي وعرة مما تؤدي إلى تشويه التربة وعدم صلاحيتها للزراعة كما أن احتراق الفحم الحجري قد يؤدي إلى تجمع غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الجو وهو ما يعرف بالاحتباس الحراري.

ثانياً-مصادر الطاقة المتجددة:³ عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة سواء أكانت محدودة أو غير محدودة ولكنها متجددة باستمرار، وهي نظيفة لا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي ومن أهم هذه المصادر الطاقة الشمسية التي تعتبر في الأصل هي الطاقة الرئيسية في تكوّن مصادر الطاقة وكذلك طاقة الرياح وطاقة المد والجزر والأمواج والطاقة الحرارية الجوفية وطاقة المساقط المائية وطاقة البناء الضوئي والطاقة المائية للبحار والمحيطات، وكذلك نلاحظ أن المصادر المائية وطاقة المد والجزر وطاقة الرياح هي عبارة عن مصادر طبيعية للطاقة الميكانيكية، حيث أن طاقة المد والجزر أو الطاقة القمرية هي نوع من طاقة الحركة التي تكون مخزونة في التيارات الناتجة عن جاذبية القمر والشمس ودوران الأرض حول محورها وتُصنف هذه الطاقة على أنها طاقة متجددة، بينما الطاقة الرياح تعرف بأنها عملية تحويل حركة الرياح إلى شكل آخر من أشكال الطاقة سهلة الاستخدام، غالباً ما تكون كهربائية وذلك باستخدام مروحيات، والشكل الموالي يوضح طاقة المد والجزر في بعض البلدان.

شكل رقم 01: طاقة المد والجزر في بعض البلدان



المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki/طاقة_المد_والجزر

2-الإطار العام للبيئة والتنمية:

2-1- مفهوم البيئة:⁴ يمكن تعريف البيئة على أنها عبارة عن نسيج من التفاعلات المختلفة بين الكائنات العضوية الحية بعضها البعض (إنسان، حيوان، نبات...)، وبينها وبين العناصر الطبيعية غير الحية (الهواء، الحرارة، الضوء...) ويتم هذا التفاعل وفق نظام دقيق، متوازن ومتكامل يعبر عنه بالنظام البيئي أو المنظومة البيئية، والإنسان جزء لا يتجزأ من هذه البيئة أو المنظومة البيئية، لكن الميزة التي تميزه عن باقي عناصرها ومكوناتها أنه يلعب دور الفاعل فيها، هذا الدور الذي يتضح من خلال ممارسته اليومية لمظاهر حياته، وبفعل قدراته العقلية الجبارة، أصبح الإنسان عنصراً

مهيمناً على البيئة المحيطة به، وساعده في ذلك تزايد السريعة وتطوره العلمي والتكنولوجي، وسعيه الحثيث لتلبية حاجاته عن طريق الزيادة في الإنتاج الزراعي، وتطوير الإنتاج الصناعي وإنشاء وتوسيع المدن ومد الطرق... الشيء الذي تمخض عنه ضغط هائل على كثير من الموارد الطبيعية، وخلف آثاراً واضحة على كثير من المنظومات البيئية.

وهناك مكونات بيئية مصطنعة استحدثها الإنسان وأوجدها للحاجة إليها، وهي امتداد للبيئة الطبيعية كالمدن والمستوطنات البشرية والصناعات بإشكالها ووسائل المواصلات والنقل المتعددة والموانئ والقنوات والسدود وغيرها، ونطلق عليها البيئة البشرية أو البيئة المصنعة أو البيئة المستحدثة من قبل الإنسان، وبذلك يمكننا تقسيم البيئة إلى قسمين رئيسيين هما: البيئة الطبيعية والبيئة المصنوعة من قبل الإنسان ويمكن تحديد مفهومها البيئة "بأنها التفاعل بين التقنية والعوامل الخارجية التي تشمل العناصر غير الحية المحيطة بالإنسان. وتعتبر البيئة بأنها تحويل الظواهر المترابطة في فوضى ظاهرة إلى سلسلة من الحقائق التي ترتبط برباط العلة والمعلول وذلك باستخدام المنهج العلمي الذي يجعل الحقيقة أقرب إلى الفهم والإدراك".

2-2- مفهوم التنمية: هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في

الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية" ⁵ إن مفهوم النمو يمكن اعتباره جزءاً من ظاهرة التنمية البشرية التي تشمل ما هو اجتماعي واقتصادي وثقافي وسياسي، بحيث أن مفهوم التنمية البشرية في العمق هو عملية مستمرة في الزمان والمكان من أجل توسيع خيارات الإنسان التي تتجلى في الأنشطة اليومية الاجتماعية، اقتصادية، ثقافية، سياسية... الخ. ويعتبر الإنسان مكوناً أساسياً في عملية التنمية ككل حيث أن التنمية مهما كان ميدانها فهي تمس المورد البشري ونظرته إلى الأمور.

وتكون التنمية إما شاملة ومتكاملة أو تنمية في أحد الميادين الرئيسية، مثل: الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو التنمية الزراعية، ويمكن القول بأنها عملية تغيير اجتماعي مخطط يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع من وضع أفضل وبما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

كما أن التنمية هي العملية التي ينتج عنها زيادة فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما دون نقصان فرص حياة البعض الآخر في نفس الوقت، وفي نفس المجتمع، وهي زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات شاملة ومتكاملة ومرتبطة بحركة المجتمع تأثيراً وتأثراً مستخدمة الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة.

إن أهم أشكال التنمية هي التنمية البشرية للإنسان وبالإنسان، للإنسان لنفسه الفاعلة ومعارفه المتغيرة والمتجددة وقدراته الماهرة وعقله الذكي والفتن، إن التنمية تزيد الجد والمثابرة والكمال والإتقان.

ثانياً: التأثيرات السلبية للطاقة غير المتجددة على البيئة والتنمية

إن التوسع في استخدام الوقود الأحفوري [الفحم والبترول] خلال القرنين الماضيين قد نتج عنه العديد من الأضرار البيئية التي أدت للإخلال بالتوازن البيئي، بالإضافة للتأثيرات السلبية على الاقتصاد التي نتجت عن ارتفاع أسعارها وقرب نضوبها.

1- التأثيرات السلبية على البيئة: تتعدد صور التأثير السلبي للوقود الأحفوري على البيئة ومنها تلوث الهواء، تلوث الماء، التغير المناخي، تآكل طبقة الأوزون.

1-1- التلوث الهوائي: تعتبر الصناعة التي تعتمد على الوقود الحفري (الفحم - النفط - الغاز الطبيعي) كمصدر رئيسي للطاقة من أكبر مصادر الملوثات الهوائية، إذ ينطلق منها عند احتراقها كميات كبيرة جداً من الغازات والجسيمات التي تعمل من خلال تراكمها في الغلاف الجوي على تغيير [إفساد] تركيبة الهواء، مما يؤدي إلى حدوث خلل في نظامه الأيكولوجي، يصبح منه الهواء مصدراً لكثير من المخاطر والمضار التي باتت تهدد كل مظاهر الحياة الحية وغير الحية،⁶ وتتعدد أنواع الغازات والشوائب التي تتصاعد إلى الهواء نتيجة إحراق الوقود في المصانع، ومحطات القوى، وفي محركات السيارات، ومن ملوثات الهواء نذكر:⁷

-تلوث الهواء بثاني أكسيد الكربون : ويبرز ذلك في الشكل التالي من خلال أنواع ونسب الغازات الموجودة في الغاز الطبيعي.

جدول رقم 01: نسب الغازات الموجودة في الغاز الطبيعي

نسبته	اسم الغاز
70-90%	ميثان
0-20%	ايثان، بروبان، بوتان
0-8%	ثاني أكسيد الكربون
0-0,2%	أكسجين
0-5%	نيتروجين
0-5%	كبريتيد الهيدروجين

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الرابط التالي: غاز-طبيعي/ <http://www.marefa.org/index.php/>

-تلوث الهواء بثاني أكسيد الكبريت : غاز ثاني أكسيد الكبريت غاز آكل ولذلك فهو يعد أخطر عناصر التلوث للهواء فوق المدن وحول محطات القوى والمنشآت الصناعية، ويحتوي على

أغلب أنواع الوقود مثل (الفحم وزيت البترول)، على نسبة من مركبات الكبريت في تكوينها، وعند إحراق هذا الوقود يتأكسد ما به من كبريت إلى ثاني أكسيد الكبريت الذي ينطلق في الهواء مصاحباً غاز ثاني أكسيد الكربون.⁸

-تلوث الهواء بأكسيد النيتروجين : يحتوي أغلب أنواع الوقود على نسبة صغيرة من المركبات العضوية المحتوية على النيتروجين، وعند إحراق هذه الأنواع مثل الفحم أو المازوت في المنشآت الصناعية يتكون أكسيد النيتريك المسبب للأمطار الحمضية بالإضافة إلى تسببه في إحداث كثير من الضرر لطبقة الأوزون.⁹

-تلوث الهواء بأول أكسيد الكربون : يتكون هذا الغاز نتيجة الأكسدة الغير كاملة للوقود خصوصاً في محركات السيارات، وعلى الرغم من قلة نسبته مقارنة مع ثاني أكسيد الكربون إلا أنه يعتبر سام جداً ويعتبر خطر على صحة الإنسان، حيث يجعل الدم مركب صلب و يقلل من نقله للأكسجين، ما يتسبب في انسداد الأوعية الدموية مما يسبب الوفاة.¹⁰

-تلوث الهواء بعامد السيارات : تعاني المدن الكبيرة بصفة أساسية من ظاهرة تسمى ظاهرة الضباب الدخاني والذي يكون تكوينه في الجو نتيجة احتراق الوقود بشكل غير تام / مما يؤدي إلى غاز العادم التي تتكون من غاز ثاني أكسيد الكربون وبخار الماء وتكون مصحوبة عادة بكمية قليلة من بعض الجزيئات العضوية التي لم تتأكسد أكسدة تامة ظ، بالإضافة لقدر صغير من غاز أول أكسيد الكربون وبعض أكسيد النيتروجين وعندما يتعرض هذا الخليط لأشعة فوق البنفسجية الآتية من الشمس يحدث بين مكوناته تفاعل كيميائي ضوئي ينتج عنه تكون ضباب الدخاني الذي يبقى معلقاً في الهواء، ويغلف الجو تماماً ويسبب احتقان الأغشية المخاطية ويدمع العيون ويثير السعال وقد يؤدي للاختناق في بعض الأحيان.

-تلوث الهواء بالرصاص : وهو أحد نواتج احتراق الوقود (البنزين- السولار) داخل محركات السيارات، وهو قابل للتحلل بيئياً، إذ يبقى بتركز ثابت ويزداد مع الزمن ومع استمرار انبعاثه يحدث تسمم خطير من أعراضه عدم القدرة على التركيز أو السرعة في الاستجابة، شحوب لون الوجه، الشعور بالإرهاق، وعدم القدرة على بذل جهد كبير، بالإضافة إلى اضطراب الدورة الدموية ومعدلات التنفس.¹¹

1-2- الأضرار الناجمة عن تلوث الهواء: وتتمثل في:

أ-الأمطار الحمضية : لقد ثبت أن السبب الرئيسي في تكوين الأمطار الحمضية هو محطات القوى والمراكز الصناعية الضخمة التي تنتشر في كثير من الدول، وتحرق كميات ضخمة من الوقود

وتدفع إلى الهواء يومياً بكميات هائلة من الغازات الحمضية مثل (ثاني أكسيد الكبريت، أكسيد النيتروجين...)، وتحمل الرياح هذه الغازات من مكان لآخر، وبذلك يمتد تأثيرها أحياناً لمسافات بعيدة كل البعد عن المصدر الذي خرجت منه.¹²

وتلك الأمطار تتعدد آثارها السلبية فهي عندما تسقط على سطح الأرض تتفاعل مع بعض مكونات التربة القلوية وتعادلها، وتساعد على تفتيت كثير من الصخور، وتذيب عناصر الكالسيوم الموجودة في التربة وتحملها معها المياه الأنهار وتؤدي هذه العملية لحدوث عدة أضرار منها نحر في التربة، ذوبان بعض الفلزات الهامة في مياه الأمطار الحمضية يبعدها عن جذور النباتات، كما تؤدي تلك الأمطار للأضرار بكثير من المجاري المائية المكشوفة والبحيرات المغلفة خاصة وترتفع من حموضة مياه هذه البحيرات فيؤدي ذلك للقضاء على ما فيها من كائنات (كالأسماك وخلافه)، كما تؤثر تلك الأمطار على مياه الشرب لتجعلها غير صالحة لاستخدام الكائنات الحية لها دون أن تضر بصحتهم.¹³

ب- الأضرار بطبقة الأوزون: سبق الإشارة إلى أن من أهم الأضرار الناشئة عن الأكسيد الناتجة عن احتراق الوقود هو ثقب طبقة الأوزون، ونتج عن ثقب تلك الطبقة الكثير من الأضرار بالحياة على الأرض، سواء كانت بالنسبة للإنسان والحيوان والنباتات.¹⁴

فبالنسبة للإنسان يؤدي وصول الأشعة الناتجة عن ثقب طبقة الأوزون إلى انتشار مرض سرطان الجلد، والتأثير الوراثي (حدوث تلف في الحمض النووي (D.N.A)، حدوث المياه البيضاء (الكاتاركت) في العيون، حدوث أمراض متعددة بالجهاز التنفسي والأزمات الصدرية، النزلات الشعبية، ضعف الجهاز المناعي، وأمراض القلب والسرطان.

أما بالنسبة للحيوان يؤدي ثقب طبقة الأوزون إلى إصابة الثروة الحيوانية بالأمراض، حيث يمتد التلوث للأعشاب والزراعات التي تتغذى عليها الحيوانات، مما يلحق الضرر بالثروة الحيوانية أيضاً، فانتشار المجاعات لن يقتصر على غذاء الإنسان فقط بل أيضاً الحيوان، كما يؤثر على الثروة السمكية ويسبب هلاك يرقات الأسماك التي تعيش قريباً من سطح ماء المحيطات والأنهار. كما يؤثر ثقب الأوزون على النباتات حيث يؤدي لنقص المحاصيل الزراعية من النباتات الحساسة للأشعة كالكطن وبعض النباتات التي ثبت توقفها عن عمليات بناء الأنسجة في ثلثي النباتات محل التجربة، وهذا يعني أن تسرب الأشعة فوق البنفسجية سيضر بالمحاصيل، وسيقلل غلتها وإنتاجها، ويلحق الضرر بكثير منها.

مما سبق نجد أن مخاطر تلوث الهوائي تمتد لتشمل كافة جوانب الحياة على سطح الأرض.

ج- التلوث المائي : يساهم النفط بصورة كبيرة في حدوث التلوث المائي فهناك العديد من الأضرار الناتجة عن تلوث الماء بزيوت البترول ومنها، ظهور آثار سامة في منطقة الحادث نتيجة بعض العناصر الثقيلة (كالكاديوم، والرصاص، الكاديوم)، وتقوم الرياح وحركة الأمواج بدفع أجزاء من بقعة الزيت نحو الشواطئ المقابلة لمنطقة الحادث فتلوث رمالها وتجعلها منطقة عديمة النفع والفائدة، كما تعتبر أيضاً النفايات والمخلفات البترولية التي تلقيها ناقلات البترول في البحار أثناء سيرها فيها من أهم أسباب تلوث المياه بزيوت البترول، تلك الأخير الذي يؤدي للعديد من الأضرار البيئية.¹⁵

2- التأثيرات السلبية على الاقتصاد : مما لا شك فيه أن تحقيق التوازن الاقتصادي من أهم أهداف السياسة الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة، ولما كانت المحصلة النهائية للتوازن الاقتصادي تتمثل في التعادل بين إشباع حاجات المجتمع من ناحية وإنتاجه من ناحية أخرى، وكان التوازن البيئي يتحقق بتفاعل الإنسان مع البيئة لإشباع حاجاته وذلك هو المحصلة المنطقية للآثار الجانبية للتنمية وقدرة البيئة على استيعابها لهذه الآثار مما يبرز العلاقة الوثيقة بين التوازن البيئي والاقتصادي، ويمكن إبراز أوجه تلك العلاقة في النقاط التالية:¹⁶

- يعد كل صورة من صور التلوث التي سبق الإشارة إليها، صدمة تحدث إخلالاً في النظام الايكولوجي للبيئة ليتزايد هذا الإخلال بتزايد الملوثات المنبعثة، وعلى نحو قاطع فإن التوازن يتدهور كلما حدث تزايد لكمية التلوث.

- تحقيق التوازن الاقتصادي كهدف رئيسي لكل السياسات الاقتصادية يستلزم المحافظة على الخصائص الطبيعية لموارد البيئة، أو تنمية هذه الخصائص دون أحداث تدهور لفاعليتها في المستقبل، وذلك يؤكد الارتباط الوثيق بين نوعي التوازن (الاقتصادي والبيئي)، ويبرز مدي التدهور الاقتصادي الناتج عن التدهور البيئي الذي يحدثه استخدام أنواع الوقود الحفري.

وبعد إبراز العلاقة بين التوازن البيئي والتوازن الاقتصادي يجدر بنا الآن أن نبين الجوانب الاقتصادية المتأثرة بالتأثيرات السلبية لاستخدام أنواع الوقود الأحفوري على البيئة، والتغيرات الاقتصادية التي تسبب فيه هذا النوع من الطاقة مثل ارتفاع الأسعار، وقرب نفاذ هذا المورد. يسبب تلوث البيئة الناتج استخدام أنواع الوقود الحفري (البترول - النفط)، العديد من الأمراض مما يمثل أهداراً لأهم عنصر من عناصر الإنتاج وهو العنصر البشري، بالإضافة لإهدار جانب من موارد الدولة للإنفاق على علاج ذلك العنصر من تلك الأمراض، وإلى جانب ذلك إهدار أهم مورد من الموارد الطبيعية، وهي خصوبة التربة (الثروة النباتية) و الثروة المائية والحيوانية،

وأهم هذه الجوانب ما يلي:

2-1- الأضرار بالعنصر البشري ونفقات الدولة: ونتيجة لذلك نجد أننا نفقد أهم الخصائص

الاقتصادية المؤثرة في الاستثمار وخاصة في ظل اقتصاد يعتمد على جودة عنصر التنمية البشرية وهو قوة العمالة المدربة والماهرة، التي لا يمكن تحقيقها في عامل يعاني من العديد من الأمراض، فمدي جذب الاستثمارات الأجنبية يعتمد على مدي كفاءة العمالة وإنتاجيتها فكلما زادت الأخيرة كان ذلك مدعاة لجذب مزيد من الاستثمارات والعكس بالعكس.¹⁷

2-2- الأضرار بالموارد الطبيعية (الثروة المائية - الحيوانية - النباتية) : من الجدير بالذكر

أن من بين المحددات الاقتصادية للاستثمار هو قوة الاقتصاد الوطني واحتمالات تقدمه ومن أهم المؤشرات للحكم على ذلك هو معدل نمو عناصر الإنتاج، والتي من بينها الطبيعة والتي تشمل (عنصر الأرض) فبالإضافة إلى كافة الظروف الطبيعية المحيطة بالإنسان والتي تؤثر في نشاطه الاقتصادي، من حيث المناخ والموقع الجغرافي، يشمل هذا العنصر كل ما يحويه باطن الأرض من معادن وقوى الإنتاج الزراعي، وموارد الطاقة الموجودة في باطن الأرض كالفحم والبتروول أو تلك الموجودة على سطحها كالأنحدرات المياه وأشعة الشمس.¹⁸

مما سبق يبرز لنا مدي أهمية عنصر الأرض بالنسبة لعملية الإنتاج وقد ذكرنا آنفاً مدي الضرر الذي يلحق بها نتيجة استخدام الوقود الحفري من فقدان لصلاحيتها للزراعة والأضرار بالنباتات التي تخرج منها بسبب التلوث الهوائي والمائي، أما بالنسبة للثروة المائية فنجد أن البيئة البحرية لها أهمية اقتصادية كبيرة من بينها أنها مصدر للغذاء، والطاقة، ومصدر للمياه العذبة التي هي سر الحياة على كوكب الأرض.¹⁹

وقد تناولنا مدي الضرر الذي يلحق بها نتيجة استخدام الوقود الحفري، ونتيجة لذلك تفقد الدورة الاقتصادية القدرة على الاستفادة من ذلك المورد الهام.

أما بالنسبة للثروة الحيوانية فقد ذكرنا آنفاً أن التلوث سيمتد للأعشاب التي تتغذى عليها الحيوانات أيضاً مما يؤدي لفقدان الثروة الحيوانية.

2-3- تأثر الاقتصاد بانهيار مصادر الطاقة غير المتجددة : إن الانهيار الذي أصاب مصادر

الطاقة غير المتجددة في قرب نفاذ مصادرها، وارتفاع أسعارها نتيجة لذلك أحدث العديد من الاضطرابات في نسبة الطلب على تلك الطاقة، وكذلك سعر صرف عملات بعض الدول، وميزان المدفوعات بالإضافة لإعادة هيكلة بعض الدول لأسواقها من حيث الصادرات والواردات المتعلقة بقطاع الطاقة، ويمكن ذكر أهم العناصر في النقاط التالية:

2-3-1- بالنسبة للطلب على الطاقة التجارية: الطاقة مثل أي سلعة اقتصادية في السوق من العوامل المحددة للطلب عليها هو سعرها، وبالتالي يمكن القول بأن ارتفاع أسعار الطاقة يؤدي لانخفاض نسبة الطلب عليها، وانخفاض سعرها يؤدي لارتفاع نسبة الطلب عليها، ولكن ذلك يتوقف على عاملين الأول: وجود بديل لتلك الطاقة. الثاني: مرونة الطلب السعرية وذلك يتوقف على العامل الأول وهو مدي كمال البديل.²⁰

وبتطبيق ذلك على الواقع العملي نجد أنه، نتيجة لزيادة أسعار النفط، فإنه تم التوجه للبحث عن مصدر للطاقة بديلاً له، فزاد الطلب على الوقود الحيوي نظراً لتدني تكلفته مقارنة بأسعار النفط من جهة ولتزايد الاهتمام بالتغيرات المناخية العالمية من جهة أخرى.

وتأسيساً على ذلك فإن الدول النامية التي لها ميزات تنافسية في إنتاج الوقود الحيوي مثل البرازيل بالنسبة لمادة الإيثانول من قصب السكر بدأت في تطوير إنتاجها المحلي والحد من قابلية النفاذ لأسواقها من خلال السياسات الهادفة إلى توفير الدعم لمنتجهم ووضع رسوم حامية عالية على الواردات، وكذلك زاد الاهتمام المرتبط بالاستخدامات التنافسية للأراضي من ناحية إنتاج الأغذية والأعلاف والوقود الحيوي، فعلى سبيل المثال فقد حلت الأراضي التي تنتج الذرة في الولايات المتحدة محل الأراضي التي تنتج فول الصويا، الأمر الذي أدى لزيادة الأسعار بحدّة في منتصف عام 2006، وهذا بدوره أدى لارتفاع أسعار الأعلاف واللحوم، مما يترتب على ذلك من تأثيرات كبيرة على الدول النامية المستوردة للغذاء، وبذلك نرى أثر ارتفاع أسعار الطاقة التجارية على تحول الدول للبدايل، بالإضافة لتحكمه في أدوات السياسات التجارية التي تستخدمها الدول فيما يتعلق بالموارد المتعلقة بإنتاج الطاقة، وأثر ذلك على الدول الأخرى.

2-3-2- الأثر بالنسبة لميزان المدفوعات والاستثمار في قطاع الطاقة:

أ- بالنسبة لميزان المدفوعات : ميزان المدفوعات، هو سجل شامل تسجل فيه قيمة كافة المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الخارج خلال مدة معينة.²¹ من ذلك التعريف نجد أن ذلك الميزان يسجل فيه التعاملات الدولية للدولة على الصادرات والواردات، وما يجدر الإشارة إليه أن المعاملات في قطاع الطاقة تسجل في جانب من تلك الميزان يسمى بميزان المعاملات الجارية،²² وفي داخل ذلك الجانب ما يسمى بجانب المعاملات المنظورة يشمل قيم الصادرات والواردات السلعية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين، ويطلق على ناتج هذه المعاملات (الميزان التجاري) (Balance of Trade)، إذ تسجل كل المعاملات التي تولد حقاً للدولة بالحصول على نقد أجنبي كمتحصلات، في حين تسجل كل

المعاملات التي تولد التزاماً على الدولة بدفع نقد أجنبي في جانب المدفوعات، ومن ثم لو كانت حصيلة الأولى أكبر من الثانية أعتبر الميزان التجاري يحقق فائضاً والعكس لو زادت الأخيرة على الأولى أعتبر ذلك الميزان محققاً لعجز.²³

وبتطبيق ذلك على قطاع الطاقة يتضح أن ارتفاع أسعار النفط سيؤدي لإعادة هيكلة ميزان المدفوعات في الدول وهو ما يظهر من خلال النقاط التالية:

-ارتفاع أسعار البترول سيؤثر على ميزان المدفوعات في الدول المصدرة للبترول، وذلك لأنه بانخفاض الطلب على منتجات النفط، فإن ذلك يعني أن الدول ستخسر أحدي مصادر صادراتها مما يؤدي لانخفاض جانب المتحصلات في تلك الدول ، بالإضافة لارتفاع جانب المدفوعات نتيجة أن هذه الدول ستكون مضطرة مع استمرار نفاذ مصادر الطاقة عندها من النفط لاستيراد الوقود الحيوي من الدول الأخرى مما يؤدي لارتفاع جانب المدفوعات في ميزان تلك الدولة مما يؤثر بالسلب عليها.

-بالنسبة للدول النامية المستوردة للغذاء نجد أن تلك الدول ستعاني أيضاً من ارتفاع في جانب مدفوعاتها، بسبب ارتفاع أسعار الغذاء الذي ستقوم باستيراده من الدول الأخرى (الذي تستخدم بعض مصادره في إنتاج الوقود الحيوي كمصدر للطاقة)، بالإضافة لاحتكار تلك الدول لإنتاج بعض الحبوب مثل القمح مما يزيد موقف الدول المستوردة سوءاً.

ب-أما بالنسبة للاستثمار: مما سبق نجد أن ذلك التحول في أسعار النفط وما أدي إليه من تحولات اقتصادية سيؤدي لإعادة هيكلة قطاع الاستثمار في الطاقة ليصبح الاستثمار في إنتاج الوقود الحيوي المتجدد من المخلفات من المشاريع المكسبة للغاية، والتي سيكون مستقبل الاستثمار لها، وبذلك يحل الاستثمار في جانب الوقود الحيوي محل الاستثمار في مصادر الطاقة التجارية (البترول والفحم).

2-3-3-بالنسبة لسعر الصرف: سعر الصرف هو عدد وحدات النقد الأجنبي التي تساوي وحدة واحدة من النقد الوطني، أو عدد وحدات النقد الوطني التي تساوي وحدة واحدة من النقد الأجنبي. فهو ثمن نسبي لثمن عملة دولة مقومة بعملات دول أخرى، وهو يتأثر في تحديده بالطلب على السلع والخدمات وتحركات رأس المال والعمالة بين الدول المختلفة، فالعملة لا تطلب لذاتها، وإنما تطلب لحاجة تتمثل في استخدام القوة الشرائية التي تمثلها والخدمات يكون الطالب في حاجة إليها من سوق هذه العملة.²⁴

وبتطبيق ذلك على قطاع الطاقة نصل للملاحظات التالية:

-ارتفاع أسعار النفط وما لحق به من آثار اقتصادية أفنة الذكر، يؤدي لانخفاض الطلب على عملات الدول النفطية التي تعتمد في اقتصاديات صادراتها على النفط، مما يؤدي لانخفاض سعر صرف عملات تلك الدول.

-ارتفاع سعر صرف عملات الدول المصدرة للغذاء نتيجة ارتفاع مستوى الطلب على المنتجات الغذائية لها سواء لاستخدامها في الغذاء أو لاستخدامها في إنتاج الطاقة ، والدليل على ذلك اختيار سعر الدولار أمام اليورو كنتيجة لارتفاع أسعار البترول بصورة قياسية ومما سبق نجد أن أسعار النفط قد أحدثت تغييراً في هيكل الإنتاج القومي، حيث كان من الثابت أن الاعتماد على الطاقة يكون أكثر في الدول الصناعية، وكان الاستثمار في مجال الصناعات النفطية هو الأساس، ولكن في الآونة الأخيرة فقد ازداد الاهتمام المرتبط بالاستخدامات التنافسية للأراضي من ناحية إنتاج الأغذية والأعلاف الوقود الحيوي، وبذلك يمكن القول بأن ارتفاع أسعار النفط قد قلبت هيكل الإنتاج والاستثمار رأساً على عقب لتحل دول محل أخرى في مجال استثمارات الطاقة، ولا يمكن إغفال أن كل ذلك السعي من جانب الدول المختلفة ما هو إلا وسيلة لتحقيق تنميتها الاقتصادية وتعزيز قدرة أجيالها المستقبلية على مواصلة التنمية وتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: مدى كفاءة الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية

إن نضوب مصادر الطاقة غير المتجددة على النحو السابق سيؤثر سلباً على دخل الدول التي تعتمد بصورة أساسية في صادراتها على تلك الطاقة، بالإضافة لذلك فإنه سيخلق فجوة بين الدول ليجعل هناك دول تملك كل شيء وأخرى لا تملك شيئاً لتظل دول دائماً مصدرة للطاقة والغذاء وأخرى مستوردة مما يخلق سوقاً احتكارية، والخيار الوحيد هو البدء فوراً في التحول لمصادر الطاقة المتجددة طويلة البقاء.²⁵

كما أن البيئة ترتبط بالمصادر الطبيعية ارتباطاً وثيقاً ولذلك وفي ظل الاتجاهات العالمية للحفاظ على البيئة، فإن المصادر الطبيعية تلعب دوراً فعالاً في الحفاظ على البيئة مما يجعل هناك تغييراً في أسعار تلك المنتجات وإعادة هيكلة أسواق الطاقة.²⁶ ولذلك سنقوم من خلال هذا المجر بتناول صور الطاقة المتجددة التي يمكن أن تحل محل المصادر غير المتجددة للطاقة.

1- صور الطاقة المتجددة والبيئة : تتعدد صور مصادر الطاقة المتجددة من وقود حيوي ومصادر أخرى متجددة مثل الطاقة الشمسية والنووية والرياح ... الخ، وهي مكملة لبعضها

وليست متنافسة وذلك في إطار التنمية المستدامة والتي يمكن أن تسهم في حل الكثير من مشاكل العالم وسنحاول تفصيل كيف أن تلك المصادر النظيفة للطاقة ستحل محل المصادر الأخرى للطاقة (كالبترول والفحم).

1-1- الطاقة الشمسية : تعتبر الطاقة الشمسية الناتجة من تعرض الأرض للشمس هي الطاقة الجاهزة للجنس البشري وخاصة الطاقة الكهرومغناطيسية، ولو أن هذه الطاقة لا تستخدم على نطاق واسع ولكن هناك أبحاث مستمرة لتنظيم استخدامها بطريقة اقتصادية لحصاد الطاقة الشمسية كمصدر رئيسي للوقود، وخاصة التسخين والتبريد للمباني، وتبليور فائدة الطاقة الشمسية في أنها غير ملوثة للبيئة، ولا تنتهي أو تنفذ ويمكن الاعتماد عليها كوحدة طليقة لأي استخدام،²⁷ ويمكن تحويل الطاقة الشمسية لطاقة كهربائية أو شمسية كيميائية لإنتاج خلايا كهربائية، أو حرارية لامتناس أشعة الشمس وتحويلها لطاقة حرارية، والأخيرة كفاءتها 100%.²⁸ ويمكن استخدام الطاقة الشمسية في تطوير أنظمة التكييف والتبريد مما يساعد على خدمة العديد من المناطق الزراعية والصناعية وحفظ الثروة السمكية ويحقق ذلك وفراً في مد شبكات الكهرباء لهذه المناطق وتحقيق الحفاظ على الثروة الزراعية.²⁹

1-2- طاقة الأمواج: وهي أي حركة ميكانيكية ثابتة نسبياً يمكن استخدامها لإدارة مولد مثال بطارية المصباح الكشاف الذي يمد الضوء،³⁰ والمزايا الواضحة لطاقة الأمواج جعلتها الطاقة الكبيرة التي يمكن الاستفادة منها لعدة أيام، وما يجدر الإشارة إليه أن الريح هو الذي ينتج الأمواج، ويخزن الطاقة الموجودة بها لنقلها لمسافات كبيرة، فمثلاً الأمواج الحادثة في أوروبا تبدأ من العواصف في منتصف الأطلنطي أو حتى أبعد من ذلك في الكاريبي.³¹

1-3- طاقة المد والجزر: في القرن الثامن عشر كانت طاقة الرياح والماء هي الطاقة التي كان يعتمد عليها الإنسان في إدارة حياته، ولكن بتطوير البخار وظهور أهمية الاحتراق الداخلي والقوة الكهربائية بدأت أهمية تلك الطاقة في التناقص لتعود مرة أخرى ونحن مهددين بنفاذ الوقود، ولذلك يجب من جديد أن نعيد النظر في تلك الطاقة خاصة بعد ظهور أيضاً الآثار السلبية لاستخدام الوقود على البيئة.

ولقد قدر أن الماء الساقط أو المتدفق بسرعة يمكن أن يمد الإنسان بمقدار يتراوح بين الثلث وثلاثة أرباع من مستلزماته الحالية من الطاقة، ولو أنه في الوقت الحاضر يستخدم فقط حوالي 1-2% من الطاقة الكلية المتاحة، أما إذا استعملت قوة المد والجزر في العالم كله فربما أمدته هذه بنصف متطلباته وتمده طاقة الرياح بكل متطلباته بالإضافة لذلك فإن قوة المد والجزر يمكن

استغلالها لإنتاج الكهرباء كما هو الحال في المحطات الأيدروليكية التقليدية.³²

وبعد أن عرضنا لبعض مصادر الطاقة المتجددة يمكن أن نعرض لأهم مصدر من مصادر إنتاج الطاقة والذي كان سبباً في العديد من الاضطرابات الاقتصادية الحالية وهو الوقود الحيوي.

1-4-الوقود الحيوي : وهو يتمثل في إنتاج الطاقة من المخلفات النباتية والزراعية والمائية

وستناول صور إنتاج الطاقة من النباتات على النحو التالي:

أ-استغلال الطاقة الكيماوية الناتجة عن التمثيل الضوئي في النبات : بعد عملية التمثيل

الضوئي يختزن الجلوكوز المتكون على شكل مركبات كربوهيدراتية مثل النشا والسليلوز والسكر في أجزاء مختلفة من النباتات، وقد بدأ العلماء يفكرون في استغلال الطاقة الكيماوية المخزونة في هذه المركبات بتحويلها لوقود سائل وغازي يمكن استخدامه في محركات الاحتراق الداخلي بدلاً من المركبات البترولية مثل الجازولين والسولار، فالجلوكوز إذا أضيف إليه بعض أنواع الخمائر وترك في معزل عن الهواء فإنه يتحول لكحول إيثيلي وميثيلي يمكن استخدامه كوقود جيد للسيارات.³³

ب-مصادر الحصول على المواد النباتية اللازمة للطاقة : يمكن الحصول على الكتلة الحيوية

من مخلفات الحقول وروث الماشية، النباتات التي تنمو عشوائياً في الأراضي الغير صالحة للزراعة كالحلفاء، وأنواع خاصة من النباتات كالذرة والقصب والبرسيم، وكذلك المصادر المائية كالنباتات التي تنمو بغزارة على سطح الماء و التي يمكن استخدامها في إنتاج البايوجاز الذي يستخدم كمصدر للوقود.³⁴

ج-توليد الطاقة من النباتات: نبات البويوبا من بدائل الطاقة التي يمكن أن تستخدم لتخليص

البيئة من أضرار المواد السامة التي يحتويها الديزل عند احتراقه في السيارات فقد وأضحت الدراسة أن زيت ذلك النبات أكثر فاعلية في إدارة محركات السيارات التي تعمل الديزل،³⁵ كما أنه يمكن توليد الكهرباء من النباتات (كحبات البطاطس) فقد توصل بعض خبراء الكمبيوتر ببريطانيا لطريقة جديدة للحصول على الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل أجهزة الكمبيوتر عن طريق حبات البطاطس حيث تولد حبة البطاطس الواحدة طاقة تعادل 1/2 فولت، وكذلك يمكن إنتاج الأيثانول من البطاطا.³⁶

د- توليد الطاقة من المخلفات النباتية : ويستخدم في ذلك البيوماس وهي كلمة تطلق على

المخلفات الحيوانية والزراعية التي تبقى في الحقول بعد جني المحاصيل مثل أعواد القمح، وقش الأرز، وبقايا الذرة وغيرها، وقد استعملت هذه الطريقة لإنتاج الغاز الحيوي في كل من الصين والهند كما استخدمت بنجاح في بعض قري جمهورية مصر العربية، ويمكن استخدام تلك

المخلفات في إنتاج نوع من الزيت يشبه زيت الديزل يمكن استخدامه بطريقة مباشرة في محركات الاحتراق الداخلي بكفاءة عالية دون إحداث تغيير في تلك المحركات،³⁷ وكذلك الجاز الذي يمكن استخلاصه من النباتات الزراعية لإنتاج الكحول، كما يحدث في البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية، فالبرازيل تستخدم فائض محصول السكر بها، وتستخدم الولايات المتحدة ما يفرض عن حاجتها من محصول الذرة في إنتاج الكحول وغيرها من النباتات التي تحتوي على الزيوت.³⁸ مما سبق ذكره قد عرضنا لبعض مصادر الطاقة المتجددة التي يمكن استخدامها كبديل لطاقة الوقود الحفري دون الإضرار بالبيئة ويبقى لنا أن نبين أثرها على التنمية الاقتصادية.

2- الطاقة المتجددة والتنمية الاقتصادية: بعد أن تعرضنا لصور الطاقة المتجددة يمكن القول بأن استخدام تلك النوع من الطاقة سيعزز إقامة التوازن البيئي إلى جانب التوازن الاقتصادي إلى حد كبير ويرجع ذلك إلى تجنب تلك المصادر المتجددة للآثار السلبية على البيئة، من حيث أثرها على الاقتصاد وعناصر الإنتاج به من (طبيعة وعمل)، وكذلك ستؤثر تلك المصادر إلى حد كبير في محاولة زيادة مرونة الطلب على منتجات الوقود الحفري عند ارتفاع ثمنها، ولكن ذلك سيكون في صالح بعض الدول الزراعية لو قامت باستغلال منتجات الوقود الحيوي التي لديها في إنتاج الطاقة، أو قيام الدول ذات الموقع الاستراتيجي الصالح لإنتاج طاقة الرياح وغيرها في توليد الطاقة منها.

كذلك الأمر بالنسبة لميزان المدفوعات قد تقوم الدول التي لديها القدرة على إنتاج محاصيل الطاقة كالقمح وغيره من المحاصيل في زيادة جانب صادراتها من تلك المحاصيل، لتعويض الزيادة في جانب الواردات، مما يشجع الطلب على عملاتها وارتفاع سعر الصرف لعملاتها، وبذلك نجد أن وجود الطاقة المتجددة قد يقوم بتحريك أبعاد جديدة للتنمية الاقتصادية وظهور بعض الدول على ساحة المنافسة والتصدير في مجال الطاقة، رغم أن تلك الدول لم تكن موجودة من قبل وكانت الوحيدة المحتكرة لسوق الطاقة هي الدول النفطية.

وبالنسبة لأهم جوانب التنمية الاقتصادية وهو الاستثمار فإن ما يجدر الإشارة إليه أن مصادر الطاقة المتجددة تخلق سوقاً استثمارية جديدة تفتح بها العديد من مشاريع الاستثمار وفرص العمل، فإنشاء محطات توليد الكهرباء من الرياح مثلاً، يتيح إمكانية توفير بديل للوقود الأحفوري وتحقيق العديد من فرص العمل في مجالات التصنيع والإنشاءات المدنية والتركيبات، كما يتيح التطور السريع في تقنيات طاقة الرياح العديد من فرص البحث العلمي (الذي أصبح الآن هو مقياس التقدم للدول) للتوصل لزيادة قدرات وحدات التوليد، وتقليل مشاكل تشغيلها والتي تتمثل في معالجة تأثيرات ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة، وترسب الرمال داخل مكونات التوربينات

وعلى أسطح الريش، وكذلك تحسين نظم الوقاية الكهربائية والتحكم لتحقيق التوافق في تشغيل توربينات الرياح والحفاظ على توازن الشبكة وتوافقياتها، وكل تلك الأعمال تحتاج لمشاريع تعمل على تشغيل العمال وخلق فرص عمل جديدة، بالإضافة لما ستخلفه المشاريع الاستثمارية التي تعتمد على أخراج الطاقة من الوقود الحيوي التي ستصبح من أكثر المشاريع ربحية ونجاحاً.³⁹

خاتمة:

إن الحديث على الجوانب الاقتصادية هو الحديث على كفاءة الطاقة ومن هذا المنطلق يجب الإشارة إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية والتنافسية الدولية، فالحفاظ على البيئة يحقق توفير لموارد إنفاق الدولة على إصلاح آثار التلوث، كما يؤدي لتحسين كفاءة عنصري العمل والطبيعة وبذلك تكون الدولة لو توافر عندها باقي محددات الاستثمار أكثر جذباً للاستثمار وخاصة في مجالات الإنتاج التي تحتاج لقوة عاملة، ويتحقق لديها التنمية الاقتصادية والتنافسية الدولية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

كما أن الحديث على كفاءة الطاقة هو حديث عن تجنب الآثار السلبية على البيئة من الطاقة الناشئة عن الوقود الأحفوري وما يترتب من ذلك على تنمية، وكيف تحاول تلك المصادر تخفيف حدة الآثار السلبية على الاقتصاد التي تركتها ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري، والتهديد بنفاذ مصادره، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

نتائج البحث: من خلال هذا البحث توصلنا للنتائج التالية:

- أنه لا يمكن النظر للتنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي دون تحقيق التوازن البيئي.
- أن الطاقة التي تستخدم داخل المجتمع تؤثر بنوعها على درجة التنمية الاقتصادية في ذلك المجتمع لحد كبير ولذلك عند استخدام الدولة لأي نوع من الطاقة يجب أن تأخذ في اعتبارها أن هناك تأثير متبادل بين كلاً من (الطاقة - البيئة - التنمية).
- أن راسمي السياسات الاقتصادية داخل المجتمع يجب أن يضعوا نصب أعينهم مفهوم التنمية المستدامة فلا يمكن لدولة أن تحقق التنمية الحالية على حساب قدرة الأجيال المستقبلية على إشباع حاجاتهم.

- أن مصادر الطاقة المتجددة لو تم نجاحها ستعمل لحد كبير في حل كثير من قضايا التنمية الاقتصادية داخل الدول التي يمكنها استخدامها.

الاقتراحات: وفي النهاية وعلى ضوء ما تناولناه من خلال هذا البحث فأنا أقترح ما يلي:

- أن تقوم كافة الدول بالربط بين قضايا البيئة وقضايا التنمية على اعتبار أنها قضايا مشتركة

ومصرية.

- أن تأخذ كافة الدول المستخدمة للطاقة في اعتبارها أن تقوم بالاستعداد لاستخدام الطاقة المتجددة، لأن مصادر الوقود الأحفوري أصبحت قريبة من النفاذ ولذلك يجب الاستعداد لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة حتى يمكن تعويض الخلل الذي سببته نفاذ مصادر الوقود الأحفوري في اقتصادياتها.
- العمل على خلق وإيجاد وسيلة للاعتماد على الذات من قبل الدول المستوردة للغذاء حتى لا تجعل نفسها تحت ضغط ووطأة الدول المحتكرة للحبوب الغذائية (الأمن الغذائي).
- تشجيع الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة عن طريق وضع القوانين الجاذبة للاستثمار في ذلك المجال وعدم وضع قيود على جنسية رأس المال المشارك في ذلك النوع من الاستثمار، وعدم جواز تأميم تلك المشروعات أو مصادرتها.

الهوامش:

- ¹ حاتم الرفاعي: "البترو (ذروة الإنتاج و تداعيات الانحدار)"، دار النهضة مصر، 2007، ص 17.
- ² نفس المرجع، ص 111-140.
- ³ محمد عبد البديع: "الاقتصاد البيئي و التنمية"، دار الأمين، 2006، ص 112.
- ⁴ نفس المرجع: ص 45.
- ⁵ نفس المرجع: ص 48.
- ⁶ زين الدين عبد المقصود: "البيئة والإنسان (دراسة في مشكلات الإنسان مع البيئة"، دار المعارف، الإسكندرية، ص 199.
- ⁷ عبد الحكيم الصعيدي: "الإنسان والبيئة"، الدار المصرية اللبنانية، ص 52.
- ⁸ إحسان علي محاسنة: "البيئة و الصحة العامة، مجلة العلوم الحياتية جامعة مؤتة، يناير 1995، ص 57.
- ⁹ عبد الحكيم الصعيدي: مرجع سابق، ص 61.
- ¹⁰ إحسان علي محاسنة: نفس المرجع: ص 60.
- ¹¹ حمدي أبو النجا: "التلوث بالرصاص (المصادر - المخاطر - التحذير)"، مجلة البترول، المجلد السادس، العدد السابع، يوليو 1999، ص 26.
- ¹² أحمد عبد الوهاب عبد الجواد: "التربية البيئية"، الدار العربية للنشر والتوزيع، دائرة المعارف، ص 445.
- ¹³ A. Lesser (Dan) Environmental Economics and Policy, (Addison; New York ; England), p 17.
- ¹⁴ زين الدين عبد المقصود: "البيئة والإنسان (دراسة في مشكلات الإنسان مع بيئته"، المرجع السابق، ص 208.
- ¹⁵ صلاح هاشم: "المسؤولية عند المساس بسلامة البيئة البحرية"، القاهرة، 1991، ص 21.
- ¹⁶ عبد الله الصعيدي: "النمو الاقتصادي والتوازن البيئي (تقييم أثر النشاط الاقتصادي على البيئة)"، دار النهضة العربية، مصر، ص 151-156.
- ¹⁷ مصطفى عز العرب: "الاستثمارات الأجنبية (دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي)"، بحث مقدم لمؤتمر دور الاستثمار الخاص في تحقيق أهداف التنمية، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 24 - 26 نوفمبر 1988، ص 102.
- ¹⁸ عبد الهادي علي النجار: "أصول علم الاقتصاد (دراسة في أسلوب أداء الاقتصاد الرأسمالي من خلال التحليل الاقتصادي الوحدوي والكمي)"، مكتبة الجلاء الجديدة، الطبعة السادسة، 1998، 1999، ص 261.
- ¹⁹ صلاح هاشم: المرجع السابق، ص 22.

- ²⁰ محمد محروس إسماعيل: "اقتصاديات البترول والطاقة"، دار الجامعات المصرية، الطبعة الأولى، 1998، ص 18.
- ²¹ عبد الناصر محمد حسين، محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، ص 86.
- ²² محمد محروس إسماعيل: المرجع السابق، ص 93.
- ²³ السيد أحمد عبد الخالق: "الاقتصاد السياسي الدولي والسياسات الاقتصادية العالمية"، 2006، ص 104.
- ²⁴ نفس المرجع السابق، ص 122.
- ²⁵ G. Leach, L. jarass, Energy and Growth, Butter warns London, p. 24.
- ²⁶ A. Lesser (Dan): op. cit. p. 17
- ²⁷ محمود على شبعه: "أنواع الطاقة وتحولاتها"، 1994، ص 77.
- ²⁸ هال هيلمان، ترجمة على عبد الجليل راضي: "الطاقة في عالم المستقبل"، مكتبة النهضة المصرية، ص 117.
- ²⁹ المؤتمر القومي لتطوير منظومة البحث العلمي: "الطاقة المتجددة في مصر"، مايو 2005، مجلد 134.
- ³⁰ هال هيلمان، ترجمة على عبد الجليل: المرجع السابق، ص 135.
- ³¹ محمود على شبعه: المرجع السابق، ص 251.
- ³² هال هيلمان، ترجمة على عبد الجليل راضي: المرجع السابق، ص 129.
- ³³ محمد محمود عمار: "الطاقة (مصادرها واقتصادياتها)"، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1989، ص 216.
- ³⁴ المرجع السابق، ص 319.
- ³⁵ مجلة البترول، علم وتكنولوجيا، المجلد الأربعون، العدد السابع والثامن، يوليو، أغسطس، 2003، ص 47.
- ³⁶ مجلة البترول، علم وتكنولوجيا، المجلد الأربعون، العدد الثالث، مارس 2003، ص 59.
- ³⁷ أحمد مدحت إسلام: "الطاقة ومصادرها المختلفة"، ص 218.
- ³⁸ نفس المرجع السابق، ص 223.
- ³⁹ B.R.GUPTA, Generation of Electrical Energy , Eurasia publishing House (PVT.) LTD, 1991, p. 371.

الدور الذي تلعبه التغيرات في أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري
The role that changes in oil prices play in the Algerian economy
الدكتورة عفيف هناء
Dr.afif hanaa
جامعة باجي مختار عنابة الجزائر

ملخص

يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، نظرا لاعتماده الوحيد والمفرط على المدخولات النفطية، ومنه فإن التدهورات التي تحدث في أسعار النفط لها عواقب وخيمة على الجزائر وهذا ما بينته هذه الدراسة، من خلال توضيح أثر كل من الصدمة النفطية لعام 1986، الأزمة المالية العالمية، والتغيرات النفطية الحالية (2013-2015) على أهم المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد. وبالتالي فيتم التوصية على إعادة هيكلة للاقتصاد الجزائري وفق استراتيجية شاملة تعتمد على تنوع مصادر الدخل الوطني، وتقليل الاعتماد على البترول كمصدر أساسي للدخل ومادة رئيسية في التجارة الخارجية، لأنه بالنظر إلى الجزائر فتعد التذبذبات في أسعار النفط علامة انذار تنبه عن حدوث خطر ما او أزمة ما.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الصدمة النفطية 1986، الأزمة المالية العالمية، التغيرات النفطية الحالية.

Résumé

L'économie algérienne peut être qualifiée d'économie de rente étant donné la place excessive qu'occupent les recettes pétrolières dans le fonctionnement de cette économie dans sa globalité. Par conséquent, les variations à la baisse du prix du pétrole ont des conséquences désastreuses sur tous les secteurs de l'économie algérienne. L'étude qui suit illustre cette proposition à travers l'analyse des impacts du choc pétrolier de 1986, de la crise financière mondiale et des tendances actuelles du marché pétrolier (2013-2015) sur les principaux indicateurs de l'économie domestique. Ainsi, l'étude conclut en recommandant une restructuration de l'économie algérienne selon une stratégie globale fondée sur la diversification des sources de revenu et la réduction de la dépendance au pétrole comme source principale de revenu et comme poste clé dans les exportations. Car, étant donné la place qu'occupe le pétrole dans l'économie algérienne, les fluctuations de son prix peuvent être interprétées comme des signaux forts d'une crise à venir.

Mots clés: les prix du pétrole, le choc pétrolier de 1986, la crise financière mondiale, les tendances actuelles du marché pétrolier.

مقدمة

بما أن البترول يعتبر موردا حيويا ومصدرا للدخل القومي بالنسبة للعديد من الدول في العالم، حيث هو مرتبط أساسا بالأمن الوطني للدولة وقوتها وهيبتها، خاصة تلك الدول التي يرتبط دخلها العام بما تجنيه من ضرائب ودخل قومي عام يعتمد على عائدات البترول، والتي يؤدي انخفاضها إلى إختلالات في اقتصاد تلك الدول بما يهدد وحدة كيائها وسيادتها. والجزائر باعتبارها

واحدة من الدول المنتجة للبترو، فقد لعب قطاع المحروقات فيها دورا بارزا ومهما فيها، وأن أي تغير في أسعار النفط يمكن أن يكون له تأثير على الاقتصاد الجزائري ويشكل بذلك اشارة انذار تنبه عن اختلال ممكن.

وعلى ضوء ذلك يمكننا إبراز إشكالية هذه الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي: هل أن

التذبذبات في أسعار النفط لها أي تأثير على الاقتصاد الجزائري؟

ويندرج من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ما هو أثر الصدمة النفطية لعام 1986 على الاقتصاد الجزائري؟

- كيف أثرت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 على الجزائر؟

- هل الانخفاضات التي حدثت مؤخرا في أسعار النفط كان لها تأثير سلبي على المؤشرات

الاساسية في الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات الدراسة: وللإجابة على الاشكالية والأسئلة الفرعية طرحنا الفرضيات التالية

- كلما يحدث أي انخفاض في أسعار النفط كلما أدى ذلك إلى تراجع الصادرات النفطية الجزائرية وإلى حدوث تدهور في الميزان التجاري.

- نظرا للاعتماد المفرط من طرف الدولة الجزائرية على اعتبار النفط المصدر الوحيد لها فيعد

التذبذب الذي يحصل في أسعار النفط علامة عن تذبذب سيحصل في الجزائر بشكل مباشر.

أهمية الدراسة:

لقد استفادت الجزائر من عدة سنوات من التوسع الاقتصادي المدعوم، ولكن لا يزال الاقتصاد يعتمد بصفة كبيرة ومعتبرة على صادرات النفط، التي تمثل حوالي 97% من إجمالي الصادرات والتي تضمن تقريبا من 75-80% من عائدات الميزانية، هذا ما يبين أثر التغيرات في سعر النفط على الاقتصاد الجزائري، حيث أن الارتفاع في هذا الأخير تشكل دفعة للاقتصاد، وأن الانخفاض فيه يؤدي إلى تدهور البلد، وهنا تظهر أهمية هذه الدراسة من حيث تحليل منذ سنة 1986 إلى غاية يومنا هذا التغيرات في اسعار النفط ومدى تأثيرها على الاقتصاد الجزائري.

أهداف الدراسة: ويمكننا أن نقدم الأهداف المرجوة من هذه الدراسة فيما يأتي:

- توضيح مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على الإيرادات النفطية كمدخل وحيد لها.

- تحليل التغيرات في أسعار النفط ومدى تأثير ذلك على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، وذلك

بدراسة الأزمة النفطية لعام 1986، الأزمة العالمية لعام 2008، وأزمة النفط الحالية.

المحور الأول: التغيرات في أسعار النفط في 1986

منذ أن قامت الجزائر بتأميمقطاع المحروقات مع بداية السبعينات مثلت صادراتها النفطية أكثر من 95% بالرغم من تركيزها على الصناعة في تلك الفترة، ما ساهم في زيادة الإيرادات من العملة الصعبة، إلا أن التبعية الكلية للاقتصاد الجزائري للبترول أصبحت عبء عليه، وذلك منذ الانخفاض التدريجي لأسعار النفط مع بداية الثمانينات وصولاً إلى الانهيار التام للأسعار سنة 1986، ما أدى إلى انهيار الاقتصاد الجزائري واختلال هيكله مزدوج في الميزانية وميزان المدفوعات، كما أدى هذا الانهيار إلى ارتفاع نسبة الديون الخارجية، والأهم من كل ذلك ما ترتب عنه من آثار اجتماعية و سياسية. (علي عباس عبد الجليل، 2014)⁵³.

الصدمة النفطية سنة 1986:

إذا ما أردنا تحديد مصطلح الصدمة النفطية فلا يوجد أدق عبارة لتفسير هذا المصطلح كعبارة الانهيار الكبير في أسعار البترول في السوق العالمية، كما أن سنة 1986 تعرف بالعام الأسود بتروليا.

نتيجة للسياسة المعتدلة التي تسير عليها السعودية منذ سنة 1982 بدأ ميزان المدفوعات السعودي يتأثر بانخفاض عائدات البترول، وظهر به عجز تمت تغطيته بالسحب من احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، وقد استمر السحب حتى أوائل 1986 لدرجة أن احتياطها النقدي انخفض من 160 مليار دولار إلى ما يقل عن 70 مليار دولار، وبسبب انخفاض حجم الصادرات البترولية في دول الخليج بين 1981 و 1985 أعلنت المملكة العربية السعودية عن تغيير سياستها البترولية (Pierre Alain Muet , Alain Fonteneau et Françoise Milewski)⁵⁴.

حيث قررت القيام بمشاركة الدول العربية الخليجية باسترداد حقها من السوق العالمية بدلا من التنازل عنه للدول المنتجة الأخرى، وبدأت السعودية في تنفيذ سياستها التي أطلق عليها (حرب الأسعار) والمطالبة بنصيب عادل في سوق البترول العالمي، وكانت السعودية تعرف أن هذه السياسة ستؤدي إلى خفض أسعار البترول بشدة، ولكنها نظرت إلى أثر اتفاقيات التصدير في

⁵³http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=347:-algeriechoc-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7

علي عباس عبد الجليل، 2014 .

⁵⁴ : Pierre Alain Muet , Alain Fonteneau et Françoise Milewski, le contre choc pétrolier et la baisse du dollars : quelle marge de manœuvre pour la politique économique ?,p6.

المدى القصير حيث زادت من إنتاجها بسرعة تفوق انخفاض الأسعار، وإلى أثرها في المدى الطويل نظرا لإمكانية استرداد حصتها من السوق العالمية، وهذه السياسة تتمشى مع احتياجات السعودية الضخمة ومع انخفاض تكاليف الإنتاج التي تحظى به.

فحاولت السعودية في جانفي 1986 التخلي عن عبء تقليص الإنتاج فرفعت إنتاجها إلى خمسة ملايين برميل في اليوم، وعلى الفور هوت الأسعار بأكثر من 50% وتدهور فجأة سعر الخام العربي الخفيف من 27.53 دولار للبرميل سنة 1985 إلى 12.97 دولار للبرميل سنة 1986 وإلى 8.15 دولار في جوان 1986 (la documentation Française)⁵⁵.

أعلنت منظمة الأوبك بمبادرة من السعودية خطأ سياسة حرب الأسعار، وضرورة نبذها والعودة إلى نظام التقييد بمخصص الإنتاج والسعر الرسمي للأوبك، والعمل على امتصاص الفائض من الأسواق بهدف إيجاد توازن دقيق بين كل من العرض والطلب العالميين للمحافظة على استقرار السوق والأسعار، وقد أدى إتباع هذه السياسة إلى تحقيق استقرار ملحوظ في أسواق البترول العالمية، وإلى استعادة الأسعار لبعض قوتها، حيث دارت الأسعار حول 18 دولارا للبرميل بعد أن تدنت إلى ما دون عشر دولارات. لكن منذ أن قررت منظمة الأوبك الالتزام بسقف إنتاج قدره 16 مليون وثمانية ألف برميل في اليوم، ارتفعت الأسعار بشكل ملحوظ حتى بلغت 13 إلى 15 دولار للبرميل في بداية ديسمبر 1986، ثم أخذت في الارتفاع التدريجي إلى أن بلغت 18 دولار للبرميل سنة 1987 وذلك عندما أدخلت منظمة الأوبك لأول مرة نظام حصص الإنتاج.

آثار الصدمة النفطية لسنة 1986 على الجزائر:

إن الصدمة البترولية لسنة 1986 كشفت عن هشاشة وضعف المنظومة الاقتصادية في الجزائر، بحيث أصبتها إختلالات هيكلية سواء في الميزان التجاري أو في ميزان المدفوعات، ووصل حجم التضخم إلى 42%، انخفضت طاقة المصانع إلى ما دون 50%، كما تدهورت المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، من حيث ضعف الجهاز الإنتاجي كما وكيفا وأصيب الاقتصاد الجزائري بحالة من الانكماش والركود الاقتصادي، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي سنتي 1986 و1987 إلى معدل 1% بعدما كان 3.5% سنة 1985، ونقص مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 0.4%، مع انخفاض الاستثمار ب 4.2%، وتدني المخزون من المواد الإنتاجية بنسبة 159.6%، وهبوط الواردات بنسبة 16.4%، وانخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة

⁵⁵ <http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/petrole/chronologie.shtml> > Le pétrole : un enjeu international.

من 122 ألف إلى 74 ألف منصبا أي بنسبة 40%. كما أدى إلى ارتفاع حجم الدين العمومي خاصة منه المديونية الخارجية، بحيث انتقلت نسبة خدمة المديونية من الناتج المحلي الخام من 8.27% سنة 1986 إلى 21.7% سنة 1991، مما كان له الأثر السلبي على مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تحمل السياسة المالية والعجز الموازي آنذاك، كما انهارت عوائد الصادرات بأكثر من 42,13% ووصلت إلى 7.430 مليار دولار سنة 1986. Omar Benderra, 2002⁵⁶.

وبرزت أدنى قيمة في عجز الميزان التجاري سنة 1986، ثم عجز آخر نهاية سنة 1989 بسبب الأوضاع المالية السيئة التي كانت تعيشها الجزائر، وخاصة فيما كان يتعلق بتراكم المديونية وحلول مواعيد الاستحقاق، إضافة إلى عدم قدرة إجمالي الصادرات على تغطية الواردات الكلية إن التذبذب في سوق النفط في سنة 1986 زاد من المديونية الخارجية الشيء الذي ساهم في إعادة جدولة الديون الخارجية مع المؤسسات المالية الدولية سنة 1995، والتي أدت إلى تقليص معدلات الاستثمار، حيث كانت إيرادات الجزائر تقدر بـ 12 مليار دولار، أما نسبة خدمة الدين فقدت بـ 86% ويعد هذا من بين الأسباب التي خفضت الاستثمار، وهذا ما أدى إلى تذبذب في معدلات النمو.

المحور الثاني: آثار الأزمة المالية لعام 2008 على الاقتصاد الجزائري

بسبب أن المتوسط العام للأسعار الفوري للنفط الخام أخذ في الانخفاض من المستوى الذي بلغه من العام 2008 (حوالي 140 دولار للبرميل)، ليصل إلى حوالي 43,3 دولار للبرميل في شهر جانفي 2009 (علا الصيداني، 2009)⁵⁷، نتيجة تقلص الطلب العالمي على هذه المادة الاستراتيجية و دخول الاقتصاد العالمي حالة من الركود أثر سلبا على مداخيل الدولة النفطية، ولقد تضافرت جملة من لعوامل مسببة انخفاض أسعار النفط، فانخفاض مستوى النمو الاقتصادي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان والهند بسبب الأزمة المالية العالمية أثر سلبا على مستوى الطلب، وازداد هذا الأمر تعقدا في ظل وجود سياسات ترشيد استهلاك الطاقة و وجود بدائل طاقوية، مثل الفحم، ووجود عرض فائض من النفط، ولم تفلح

⁵⁶ Omar Benderra, ECONOMIE ALGERIENNE 1986 - 1998 :Les réseaux aux commandes de l'Etat, Extrait de La Méditerranée des réseaux, Marchands, entrepreneurs et migrants entre l'Europe et le Maghreb, sous la Direction de Jocelyne Cesari, Maisonneuve et Larose, Octobre 2002.

⁵⁷ علا الصيداني، الاتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة والزراعة للبلاد العربية الأمانة العامة، ورقة حول أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، 11-12 نوفمبر 2009، ص 7.

المحاولات المتكررة المبذولة من طرف منظمة الأوبك في وقف هذا التدهور من خلال تخفيض مستوى الإنتاج، حيث سجل قطاع النفط والغاز في الجزائر انخفاضا كبيرا في الإنتاج (ما بين -6% إلى -7%)، كما إن تدهور قيمة الدولار الأمريكي فرض خسائر ثقيلة على الاقتصاد الجزائري بسبب هيكل تجارته الخارجية والقاعدة المفروضة لقبول بصفة خاصة الدولار كعملة لتسديد صادراتها من المحروقات، وبما أن معظم صادرات الجزائر موجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية تكمن في النفط، وأن الجزائر تشتري السلع والمواد الأساسية بالأورو وتبيع المواد الأولية خاصة النفط بالدولار وبالتالي فإن انخفاض قيمة الدولار أمام الأورو، تسمح للجزائر بأن تشتري بقيمة مرتفعة وتبيع بقيمة منخفضة، مما يؤثر على ميزانها التجاري (بن حبيب عبد الرزاق، 2009)⁵⁸.

ونتيجة الانخفاضات والاضطرابات في أسعار النفط وما تليها من انحرافات على مستوى سوق النفط، تدهور الدولار، وغيرها، فقد أثر سلبا على صادرات الجزائر التي بلغت 45,45 مليار دولار في عام 2009 مقابل 79,19 مليار دولار في 2008، أي انخفاض قدره 42,6%، ولا يزال النفط يمثل الجزء الأكبر من الصادرات وذلك بمعدل 97,6% من الحجم الكلي أي 44,39 مليار دولار في 2009، وبترجع 42,53% مقارنة بسنة 2008، أما فيما يخص الصادرات خارج قطاع النفط، فلا تزال جد ضعيفة والتي تمثل 2,4% فقط من مجموع الصادرات، أي ما يعادل 1,05 مليار دولار، مسجلة انخفاض قدره 45,87% في سنة 2009، أما فيما يخص الواردات، فقد بلغت قيمة 39,10 مليار دولار في 2009 مقابل 39,48 مليار دولار في عام 2008 (انخفاض طفيف بحوالي 0,96%)، وانعكس الانخفاض الحاد في قيمة الصادرات على الميزان التجاري والذي انتقل من 39,71 مليار دولار في 2008 إلى 6,35 مليار دولار في 2009، وانتقل بذلك معدل تغطية الصادرات للواردات إلى 116% في 2009 مقابل 201% في 2008 (Présentation générale del'Algérie, 2009)⁵⁹.

⁵⁸: بن حبيب عبد الرزاق ، الأزمة المالية ، تأثير الأزمة المالية العالمية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر — دراسة حالة المشاريع الاستثمارية وتأثير الأزمة على المجتمع المدني ، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول الأزمة المالية، جامعة منتوري قسنطينة يومي 14-15 نوفمبر 2009.

⁵⁹ : <http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/Pr%C3%A9sentation%20g%C3%A9n%C3%A9rale%20Alg%C3%A9rie.pdf>,
Présentation générale de l'Algérie, p 2. مع ترجمة وبتصرف.

إلا أن خلال الفترة 2010-2011 بدأت وضعية الميزان التجاري تتحسن، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط الخام إلى متوسط شهري قدره 5%، لتصل إلى 74,6 دولار في نهاية عام 2009 (شهر ديسمبر) (Céline Antonin, 2010)⁶⁰، ونتيجة التدهورات التي ظهرت في الفترات السابقة، بلغ الحساب الجاري الخارجي بعد أن سجل 22,8% عام 2007 نسبة 20,2% في 2008 (نسبة من PIB)، وتراجع في 2009 بشكل كبير ليصل إلى 0,3%، وإلى 2,5% في 2010، ثم إلى 3,4% في 2011 (FMI, 2010)⁶¹، ومن خلال الجدول التالي سنبين وضعية الميزان التجاري الجزائري : الجدول (1) : التغيرات في الميزان التجاري خلال الفترة 2008-2011 (مليار دولار)

السنوات	2008*	2009*	2010 **	2011 **
الميزان التجاري	39,71	6,35	7,5	8,9
الصادرات	79,19	45,45	52,2	57,1
صادرات المحروقات	77,25	44,39	50,8	55,7
صادرات خارج قطاع المحروقات	1,94	1,06	1,4	1,4
الواردات	39,48	39,10	44,7	48,2

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المصدرين التاليين :

* : <http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/GenericDocuments/Pr%C3%A9sentation%20g%C3%A9n%C3%A9rale%20Alg%C3%A9rie.pdf>, Présentation générale de l'Algérie, p2. مع ترجمة وبتصرف.

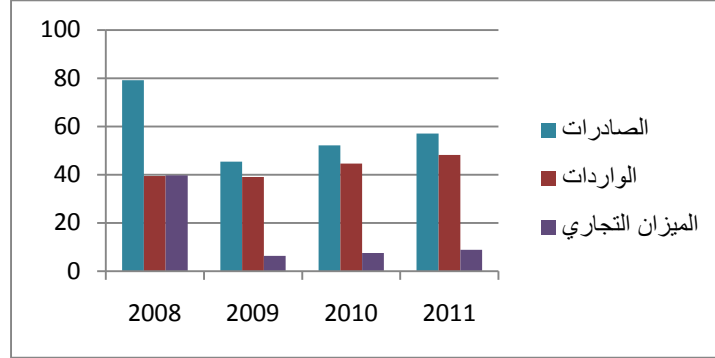
** : <http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/scr/2009/cr09108f.pdf>, Fonds monétaire international 2009, Rapport sur les économies nationales n° 09/108 : Algérie, p 24. مع ترجمة وبتصرف.

ومن خلال هذه البيانات سنحاول تجسيد هذا الجدول في الشكل التالي :

⁶⁰ : <http://www.ofce.sciences-po.fr/pdf/revue-textes/113/fp1-113.pdf>, Céline Antonin, Pétrole : dans l'oeil du cyclone, p p 1-2, مع ترجمة وبتصرف.

⁶¹ : <http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/weo/2010/01/pdf/textf.pdf>, Fonds monétaire international, Perspectives nationales et régionales 2010, p 73. مع ترجمة وبتصرف.

الشكل 1 : التجارة الخارجية في الجزائر في الفترة 2008-2011 (مليار دولار)



المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (1).

أما فيما يخص **رصيد الميزانية**، بعد أن حقق نموا معتبرا خلال السنوات السابقة (6,9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004، 11,9% في 2005، 13,6% في 2006)، سجل انخفاض في 2007 بنسبة 4,4%، ولشدة الانخفاض في عائدات النفط والغاز سجلت الجزائر أول عجز في ميزانياتها والتي حسب تقرير صندوق النقد الدولي وصل إلى - 8,4% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل فائض بلغ نسبة 8,1% من (PIB) في عام 2008 (Trésor Direction Générale, 2010)⁶²، و يصل العجز إلى -8,6% في 2010، ثم إلى -7,3% في 2011 (FMI, 2009)⁶³.

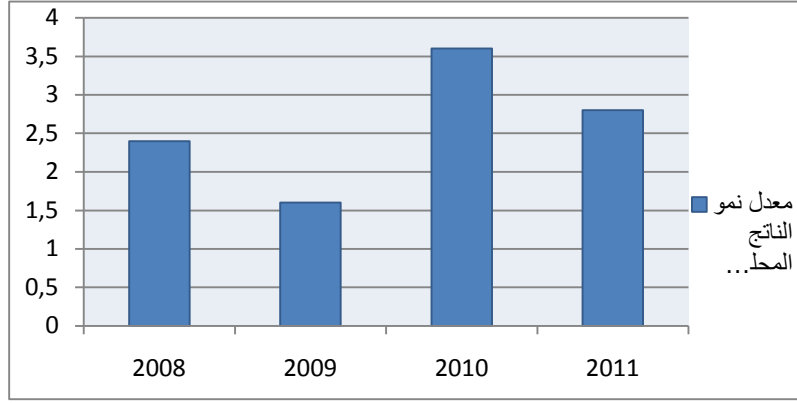
إن الانخفاض الناجم عن التراجع الحاد في أسعار النفط المرتبط بانخفاض الطلب العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية أدى إلى تراجع **معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** الجزائري إلى 2,4% في 2008، ليصل إلى 1,6% في 2009 وإلى 3,6% في 2010، 2,8% في 2011 وهذا ما يبينه الشكل (2) (حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي) (FMI, op cit)⁶⁴.

⁶² : http://www.ambafrance-dz.org/ambassade/IMG/pdf/ALG_FS_Indicateurs_economiques_et_financiers_02_10-3.pdf, Trésor Direction Générale, Indicateurs économiques et financiers de l'Algérie février 2010. مع ترجمة وبتصرف

⁶³ : <http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/scr/2009/cr09108f.pdf>, Fonds monétaire international 2009, Rapport sur les économies nationales n° 09/108 : Algérie, p 23. مع ترجمة وبتصرف

⁶⁴ : FMI, op cit. مع ترجمة وبتصرف.

الشكل 2: تراجع معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الجزائري
(2011-2008)



المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على تقرير صندوق النقد الدولي.

المحور الثالث: اثار التغيرات في أسعار النفط الحالية على الاقتصاد الجزائري

لقد بدأ يدهور التدهور في أسعار المواد الأولية منذ سنة 2013 والذي تراجع تقريبا بنسبة 4%، كما عرفت أسعار المعادن تدهور ملحوظا وذلك بسبب تراجع الطلب عليها خاصة من طرف الصين، (الصين تستهلك أكثر من النصف من المعادن والتي عرفت تدهورا في اقتصادها خاصة من حيث تراجع النشاط على مستوى العقار في هذه الفترة)، مما أدى إلى انخفاض في أسعار المعادن بحوالي 60% مقارنة بسنة 2011. بالإضافة إلى ذلك، عرفت أسعار منتجات الطاقة تدهورا كبيرا في 2014، وخاصة منها في أسعار النفط العالمية التي تراجعت بنسبة 7.5% خلال هذه الفترة، بعد أن شهدت تراجعا بنسبة 0.9% سنة 2013، وارتفاعا بنسبة 1.0% سنة 2012، وهذا ما يوضحه الشكل 3.3 ، rapport Bank d'Alger, (2014).⁶⁵

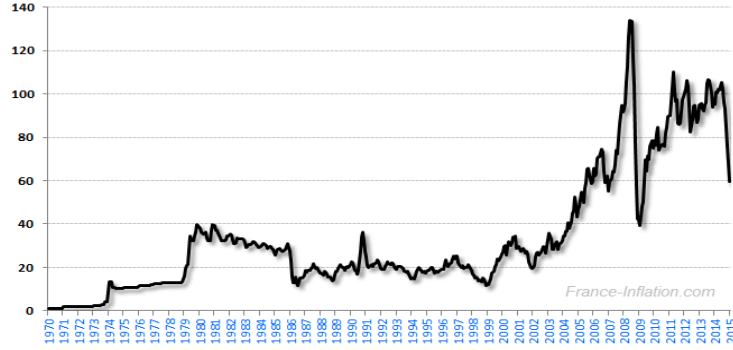
⁶⁵ : http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2014/rapportannuel_ba2014.pdf, p 14, مع ترجمة وبتصرف

¹⁴ : FMI, op cit, p 24, مع ترجمة وبتصرف

¹⁵ : http://france-inflation.com/graph_oil.php.

¹⁶ : Fonds monétaire international, Perspectives de l'économie mondiale, la reprise s'affermir, mais reste inégale, avril 2014.

الشكل 3: التغيرات في أسعار برميل النفط (المتوسط الشهري)



المصدر: http://france-inflation.com/graph_oil.php

وبالنسبة للجزائر فقد تراجع متوسط السعر السنوي للبرميل للنفط الخام بنسبة 8.02%، وإن هذا التدهور في أسعار النفط كان له تأثيرات سلبية على الاقتصاد الجزائري خاصة لاعتماده الكبير على ذلك كمصدر أولي ووحيد، وشملت هذه التأثيرات المؤثرات التالية:

- **التغيرات في الميزان التجاري:** نتيجة التدهورات الملحوظة في أسعار النفط كان لها انعكاسات على الميزان التجاري الجزائري خاصة منها التراجع في صادرات المحروقات كما سيتمتيانه في الجدول التالي:

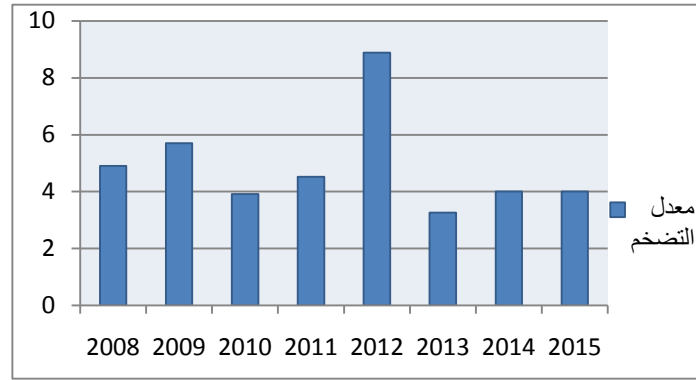
الجدول (2) : التغيرات في الميزان التجاري خلال الفترة 2012-2014 (مليار دولار)

2014	2013	2012	السنوات
0,326	9,727	20,167	الميزان التجاري
59,996	64,714	71,736	الصادرات
58,362	63,663	70,583	صادرات المحروقات
1,634	1,051	1,153	صادرات خارج قطاع المحروقات
59,670	54,987	51,569	الواردات

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقرير بنك الجزائر لعام 2015.

- **التضخم:** نتيجة لتدور أسعار النفط في الأعوام الأخيرة سوى بسبب الأزمة العالمية لعام 2008، أو بسبب التغيرات التي حدثت في الفترة الحالية، عرف معدل التضخم بدورته بتذبذبات خلال نفس الفترة على مستوى الجزائر، حيث بعد أزمة 2008 ارتفع معدل التضخم عام 2009 ليصل إلى 5.7%، ثم بدأ في الانخفاض من بعدها ليرتفع مجددا سنة 2012 إلى نسبة بلغت حوالي 8.89%، ومن بعدها تراجع ليصل إلى 4% سني 2014-2015. FMI, (2014). وهذا ما سيتم توضيحه في الشكل التالي:

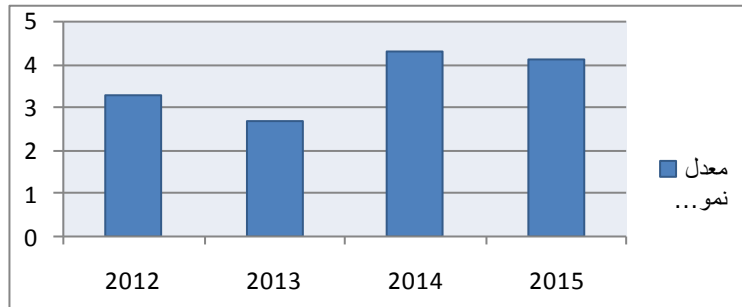
الشكل 4: التغيرات في معدل التضخم في الجزائر(%)
(2008-2015)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقرير صندوق النقد الدولي.

- **الناتج المحلي الحقيقي:** حيث شهد تراجعا من 3.3% عام 2012 إلى 2.7% عام 2013، ثم ارتفع تدريجيا سني 2014-2015 كما هو موضح في الشكل التالي:

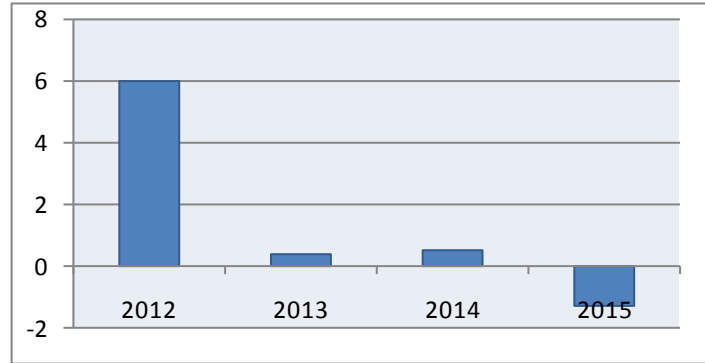
الشكل 5: التغيرات في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر(%)
(2012-2015)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقرير صندوق النقد الدولي.

- **الحساب الجاري الخارجي:** لقد عرف هذا الأخير بدوره تدهورا كبيرا بدأ من سنة 2012 من 6% إلى 0.4% سنة 2013، ثم تراجع إلى حوالي 0.5% سنة 2014 لينخفض مجددا إلى -1.3% سنة 2015 ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يستمر الانخفاض إلى غاية سنة 2019 بنسبة -3.3%. وهذا مبين في الشكل التالي:

الشكل 6: التغيرات في الحساب الجاري الخارجي في الجزائر (%) (2012-2015)



المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على تقرير صندوق النقد الدولي.

خاتمة:

باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، ونتيجة تراجع أسعار المحروقات أثرت على هذا الأخير خاصة من جهة انخفاض صادرات المحروقات مما أدى إلى تدهور الميزان التجاري الجزائري (وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى)، ارتفاع في معدلات التضخم مؤخرا وتراجع الحساب الجاري الخارجي، هذه التذبذبات في أسعار النفط تنبه على أن أي تغير فيها سيؤثر مباشرة على الاقتصاد الجزائري (صحة الفرضية الثانية).

النتائج: من خلال هذه الدراسة نستنتج ما يلي:

- يعتمد الاقتصاد الجزائري على البترول كمصدر وحيد للدخل.
- إن الصدمة البترولية لسنة 1986 كشفت عن هشاشة و ضعف المنظومة الاقتصادية في الجزائر.
- كلما انخفضت أسعار النفط كلما تراجعت معها صادرات المحروقات على مستوى الجزائر وهذا ما بينته أزمة 2008 والتغيرات النفطية الحالية.
- تعد التغيرات في أسعار النفط اشارة من شأنها أن تشير إلى حدث ما يجب مراقبتها خاصة على مستوى الاقتصاد الجزائري.

التوصيات: ومن أجل مواجهة ذلك يتم اقتراح ما يلي:

- يستلزم القيام بإعادة هيكلة للاقتصاد الجزائري هيكلة جذرية وفق استراتيجية شاملة تعتمد على تنويع مصادر الدخل الوطني.
- تقليل الاعتماد على البترول كمصدر أساسي للدخل ومادة رئيسية في التجارة الخارجية، لأنه بالنظر إلى الجزائر فتعد أسعار النفط من الاشارات القوية وان الانخفاض فيها يحولها مباشرة إلى علامة انذار تنبه عن حدوث خطر ما او ازمة ما.
- بالإضافة إلى تحسين المناخ الاستثماري لجذب المزيد من الاستثمارات، وتشجيع العودة على الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية، الزراعية، التصنيعية والخدمية.

قائمة المراجع:

- ¹http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=347:-algeriechoc-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7
علي عباس عبد الجليل، 2014 .
- ¹ : Pierre Alain Muet , Alain Fonteneau et Françoise Milewski, le contre choc pétrolier et la baisse du dollars : quelle marge de manœuvre pour la politique économique ?,
¹ <http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/petrole/chronologie.shtml> > Le pétrole : un enjeu international.
- 4-Omar Benderra, ECONOMIE ALGERIENNE 1986 - 1998 :Les réseaux aux commandes de l'Etat, Extrait de La Méditerranée des réseaux, Marchands, entrepreneurs et migrants entre l'Europe et le Maghreb, sous la Direction de Jocelyne Cesari, Maisonneuve et Larose, Octobre 2002.
- ¹:علا الصيداني، الاتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة والزراعة للبلاد العربية الأمانة العامة، ورقة حول أثرا الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، 11-12 نوفمبر 2009،
- ¹: بن حبيب عبد الرزاق ، الأزمة المالية تأثير الأزمة المالية العالمية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر — دراسة حالة المشاريع الاستثمارية وتأثير الأزمة على المجتمع المدني ، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول الأزمة المالية، جامعة منتوري قسنطينة يومي 14-15 نوفمبر 2009.
- ¹ : <http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/Pr%C3%A9sentation%20g%C3%A9n%C3%A9rale%20Alg%C3%A9rie.pdf>,
Présentation générale de l'Algérie,p 2. مع ترجمة وبتصرف.

مستوى توفر الصحة التنظيمية في المؤسسات الخدمية الجزائرية

" دراسة ميدانية بمؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة عنابة "

the level of health and regulatory institutions Algerian service
fieldstudy institution Algeria contacts in the city of Annaba .

د. مراد بومنقار أ. لمين وادي

Dr.Mourad boumengare lamine ouadi

جامعة باجي مختار عنابة الجزائر

ملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى توفر الصحة التنظيمية بمؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة عنابة، والتعرف على الفروق في تصورات الموظفين في مدى توافر الصحة التنظيمية تبعاً لاختلاف بعض المتغيرات الديمغرافية (الجنس، المستوى التعليمي، سنوات العمل)، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي ومقياس الصحة التنظيمية، تم التأكد من خصائصه السيكمترية (الصدق، الثبات)، وتم تطبيقه على عينة الدراسة التي بلغت (48) فرد من موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر - عنابة واستخدمت الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss)، وبعد تحليل البيانات خلصت نتائج الدراسة أن الصحة التنظيمية تتوافر بمستوى متوسط بمؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة عنابة، كما أنه توجد فروق في تصورات الموظفين في مستوى توافر الصحة التنظيمية تبعاً لاختلاف الجنس، في حين لا توجد فروق تبعاً لاختلاف سنوات العمل، وانطلاقاً من هذه النتائج خلصت الدراسة بتقديم جملة من التوصيات والاقتراحات.

الكلمات المفتاحية : الصحة التنظيمية ، المؤسسات العمومية الخدمية .

Abstract:

This study aims to identify the level of availability of organizational health in Algerian telecom company of Annaba city and to identify differences in employees impression towards the availability of organizational health accordingly to some demographic variables (sex, educational level, experience).

In order to check study purposes, researchers have used analytic descriptive method and organizational health test (validity, reliability). The sample of the study was 48 employees among the total employees of the company. In order to analyze data, researchers have used spss. After analyzing, results show that organizational health in Algerian telecom company exists in a medium level and there is a significant differences in employees impression in the availability of organizational health due to sex variable, while there is no significant differences due to experience variable.

According to the above results, the study is crowned by many suggestions and.

Key words: Organizational Health, Public Service institutions.

مقدمة :

يشهد العصر الحديث تزايداً كبيراً في عدد السكان مع تطور سريع للتكنولوجيا، مما يدفع بالمنظمات لأن تكون قادرة على تلبية حاجات السكان في مجال الخدمة العمومية المتزايدة، وأن

تكون ذات موصفات وخصائص تختلف عن الماضي، حيث أنها أصبحت ذات أهداف متعددة وذات انتشار جغرافي واسع، ويتجه أسلوب إدارة المؤسسات العمومية إلى المشاركة والإدارة الجماعية، وتزايد فيها أعداد القوة العاملة ذات المهارة الفنية العالية، ويكون الضغط متزايداً عليها لتلبية احتياجات ومطالب الأفراد، سواء العاملين فيها أو المجتمع الذي تتواجد فيه، أو المستفيدين من الخدمات، وخصوصاً تلك المؤسسات الخدمية .

حيث تزايد الاهتمام بدراسة وتحليل بيئة العمل في منظمات الأعمال في السنوات الماضية، نتيجة للتغيرات المتسارعة في بيئة منظمات الأعمال الداخلية والخارجية، والثورة التكنولوجية الحديثة. فكان على المنظمات توظيف مداخلاتها بفعالية لتحقيق أهدافها المرغوبة، والحفاظ على بقائها واستمراريتها، وشكلت الصحة التنظيمية أحد المداخل الإدارية الحديثة لدراسة بيئة العمل. ولقد أشار " الكاملي " أن الصحة التنظيمية تستند إلى أساس نظري مفاده أن على المنظمة في تفاعلها مع بيئتها، وأدائها لأدوارها أن تعمل على الوصول إلى حالة تناغم بين المستويات الثلاثة : الفنية، والإدارية، والمؤسسية .(الكاملي، 2011: 16)

ويُعد مفهوم الصحة التنظيمية من المفاهيم التي ظهرت من أجل إحداث التغيير في السلوك، فهو من المفاهيم الحديثة الذي يُمكن من خلاله التعبير عن حالة المنظمة، فإما أن تكون بيئة مُحفزة وجيدة وصحية ويطلق عليها في هذه الحالة أنها تتمتع بصحة تنظيمية، وإما أن تكون حالتها مُحبطة غير جيدة وغير صحية، فتكون مدعاة للتوتر والقلق والاضطراب، فلا تتمتع بصحة تنظيمية جيدة. (Wolff, 2003)

حيث اهتمت الصحة التنظيمية بدراسة وتحليل المكونات والأساليب التي تستند إليها الإدارة في المؤسسات في تسيير مواردها البشرية، بقصد توفير بيئة وظيفية صحية أفضل للموظفين، بما يُسهم في رفع أداء المؤسسة ويُحقق الإشباع لحاجاتهم ورغباتهم، وعليه نحاول من خلال هذه الورقة البحثية فتح الباب للبحث في موضوع الصحة التنظيمية بالمؤسسات العمومية الخدمية الجزائرية " دراسة ميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر نموذجاً " لاسيما أن هذا الموضوع قلت فيه الدراسات العربية والجزائرية خاصة.

1. إشكالية الدراسة :

تُعد الموارد البشرية من أهم موارد المؤسسات، ومصدراً لقدراتها التنافسية إذ يعتمد عليها في تحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة، لهذا تزايد اهتمام المؤسسات والشركات العالمية بأهمية وتأثير الموارد البشرية لديهم فهي التي تفكر وتُبدع وتُنتج، فبدأت بالاستثمار في الموارد البشرية وتوفير البيئة الوظيفية الصحية المناسبة لهم لتحسين أدائهم وإنتاجيتهم، الأمر الذي استدعى البحث عن مدى

تؤثر الصحة التنظيمية في المؤسسات العمومية الخدمانية الجزائرية في إطار دراسة ميدانية " بمؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة عنابة. ويمكن تلخيص مُشكلة الدراسة في السؤال المركزي التالي : ما هو مستوى توفر الصحة التنظيمية في مؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة عنابة ؟

وتتفرع من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية والتي مفادها:

- 1 . هل توجد فروق في تصورات الموظفين لمستوى توفر الصحة التنظيمية في مؤسسة اتصالات الجزائر تبعاً لاختلاف الجنس (ذكر ، أنثى) ؟
- 2 . هل توجد فروق في تصورات الموظفين لمستوى توفر الصحة التنظيمية في مؤسسة اتصالات الجزائر تبعاً لاختلاف سنوات العمل (أقل من 5 سنوات، من 5 الى 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات) ؟
- 3 - ماهي المعوقات التي تحول دون وجود صحة تنظيمية في مؤسسة اتصالات الجزائر من وجهة نظر موظفيها ؟

2. فرضيات الدراسة :

1. مستوى توافر الصحة التنظيمية مُتوسط في مؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة عنابة .
- 2 . لا توجد فروق في تصورات الموظفين لمستوى توفر الصحة التنظيمية في مؤسسة اتصالات الجزائر تبعاً لاختلاف الجنس (ذكر ، أنثى) .
- 3 . لا توجد فروق في تصورات الموظفين لمستوى توفر الصحة التنظيمية في مؤسسة اتصالات الجزائر تبعاً لاختلاف سنوات العمل (أقل من 5 سنوات، من 5 الى 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات) .

3. أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. معرفة مدى توافر الصحة التنظيمية في مؤسسة اتصالات الجزائر من وجهة نظر موظفيها .
2. الكشف عن درجة الاختلاف بين تصورات الموظفين للصحة التنظيمية المتوافرة تبعاً لاختلاف بعض المتغيرات الديمغرافية (الجنس، سنوات العمل) .
- 3 . التعرف على أهم المعوقات التي تحول دون وجود صحة تنظيمية في مؤسسة اتصالات الجزائر من وجهة نظر موظفيها .
4. تقديم مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تُسهم في تعزيز مستوى الصحة التنظيمية في المؤسسات العمومية الجزائرية الخدمانية.

4. أهمية الدراسة :تكمن أهمية فيما يلي :

1. حداثة وندرة البحوث والدراسات التي تناولت موضوع **الصحة التنظيمية في البيئة العربية** والجزائرية على وجه الخصوص، وعلى حد علم الباحث تُعتبر هذه أول دراسة محلية جزائرية تدرس مستوى الصحة التنظيمية بالمؤسسات الجزائرية .
2. أما فيما يتعلق بالأهمية العملية لهذه الدراسة، فهي تستند إلى الكشف عن مدى توافر الصحة التنظيمية بالمؤسسات العمومية الخدمائية الجزائرية، مما يُساعد الإداريين في هذه المؤسسات على الوقوف عن كثب على نقاط قوة وضعف الصحة التنظيمية بمؤسساتهم، كما أنهم يستطيعون أن يُوظفوا نتائج هذه الدراسة وتوصياتها في تحقيق مستويات مُرتفعة من الصحة التنظيمية بمؤسساتهم.
3. إضافة إلى ذلك فالدراسة الحالية تُمهّد الطريق أمام إجراء عدد من البحوث والدراسات، ما يجعلها تُضيف المزيد من المتغيرات التي من الممكن أن تُؤثر على ذات الموضوع، بما يُسهم في تحقيق التراكم المعرفي .

5 . التعريفات الإجرائية للدراسة :

- 1.5. **الصحة التنظيمية** : نعرفها إجرائياً في دراستنا تلك الحالة النشطة والصحية التي تتمتع بها مؤسسة اتصالات الجزائر، وقُدّرتها على التكيف والتطور والنمو والعمل بكفاءة، من خلال نظام وظيفي متكامل (تنظيمي، اجتماعي، نفسي) يُحقق الفعالية التنظيمية، وتحقيق الأهداف المرغوبة وفق الأبعاد التالية :

* **وضوح الأهداف** : أن يكون لدى الموظفين في مؤسسة اتصالات الجزائر قُبول للأهداف والغايات التي يسعون إلى تحقيقها .

* **الثقة**: أن تطبق مؤسسة اتصالات الجزائر سياسات تنظيمية عادلة، تستند إلى معلومات دقيقة وصادقة.

* **المعنويات**: شُعور الموظفين في مؤسسة اتصالات الجزائر بالرضا عن عملهم، وانتمائهم لمؤسستهم، وأن تتسم العلاقات فيما بينهم بالمودّة والصدقة والتعاون .

* **التكيف** : مقدرة مُوظفي مؤسسة اتصالات الجزائر على التكيف مع التغيرات البيئية الداخلية والخارجية.

* **تسخير الموارد** : مدى توافر تجهيزات العمل وأدواته لدى الموظفين، ومقدرة مؤسسة اتصالات الجزائر على توفير هذه التجهيزات .

* **توازن السلطة :** مقدرة موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر على المشاركة والتنسيق والعمل الجماعي .

* **التماسك :** أن يعمل الموظفون في مؤسسة اتصالات الجزائر بروح العمل الجماعي .

* **ملائمة الاتصالات :** سهولة نقل المعلومات في مؤسسة اتصالات الجزائر .

* **الإبداعية :** مقدرة مؤسسة اتصالات الجزائر على توفير بيئة تنظيمية إبداعية .

* **حل المشكلات:** مقدرة مؤسسة اتصالات الجزائر على تفهم مشكلات الموظفين، وحلها بأقل جهد ووقت وتكلفة.

* **الاستقلالية :** مقدرة الموظفين في مؤسسة اتصالات الجزائر على ترتيب غايات عملهم وأهدافه في مواجهة احتياجات العمل اليومية.

2. مستوى الصحة التنظيمية

يُقصد بها الدرجة التي يتحصل عليها موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر على مقياس الصحة التنظيمية المعد في هذه الدراسة .

3. المؤسسات العمومية الخدماتية :

هي مؤسسات تابعة للدولة تقوم بتقديم خدمات للمواطنين، ويكون التسيير فيها بواسطة أشخاص تختارهم الجهة الوصية، وفي دراستنا تتمثل في مؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة عنابة .

6. الدراسات السابقة : باعتبار أنه لكل بحث مُركّزات وأسس يقوم عليها، والدراسات السابقة أحد أهم هذه المركّزات، فهي تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للباحث، لأنها تُفيدة في الكثير من الجوانب والمراحل التي يمر بها، كما أنها تُقدم للقارئ صور إيجابية عن البحث والباحث، فالإشارة لها تدلّ على سعة إطلاع الباحث وإلمامه وتأكيد تخصصه في هذا الميدان، ولهذا يجب التأكيد على ضرورة الإشارة إلى أكبر قدر من الدراسات السابقة، وفي ما يلي نتطرق لبعض الدراسات التي اخترناها والتي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الدراسة، إذ قام **القصور أحمد محمد مفلح (2006)** بدراسة هدفت إلى معرفة مستوى الصحة التنظيمية، وعلاقتها بالالتزام التنظيمي للمعلمين، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي والاستبيان كأداة رئيسية، وتكونت عينة الدراسة من (590) معلماً ومعلمة وبعد التحليل الإحصائي، أظهرت نتائج الدراسة أن المدارس الثانوية العامة تتمتع بمستوى متوسط من الصحة التنظيمية، ومستوى مُرتفع من الالتزام التنظيمي، كما أظهرت النتائج أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الصحة التنظيمية تُعزى لمتغيرات الجنس .(القصور، 2006) كما تطرقا لصياصرة والطيط

(2010) في دراستهما الموسومة بتوافر الصحة التنظيمية في شركات الاتصالات الأردنية وقد هدفت هذه إلى معرفة مدى توافر أبعاد الصحة التنظيمية من وجهة نظر العاملين فيها، والتعرف على الفروق في الصحة التنظيمية تبعاً للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، المستوى التعليمي، الشركة، سنوات العمل)، استخدمتا الباحثان المنهج الوصفي والاستبيان كأداة رئيسية، وتكونت عينة الدراسة من (376) موظفاً وموظفة، أظهرت نتائج الدراسة أن توافر أبعاد الصحة التنظيمية في شركات الاتصالات الأردنية مرتفعة، والتي كان توافرها متوسطاً، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في توافر أبعاد الصحة التنظيمية تبعاً للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، المستوى التعليمي، الشركة، سنوات العمل). (الصياصرة والطيظ، 2010: 97). أما اليامي منصور محمد (2010) في دراسته الموسومة بأثر الصحة التنظيمية في تعزيز السلوك الإبداعي لدى العاملين في الغرف التجارية الصناعية في المملكة العربية السعودية فقد هدفت دراستها إلى التعرف على أثر الصحة التنظيمية في تعزيز السلوك الإبداعي، تم تطوير استبانة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (582) مبحوثاً، وقد توصلت نتائج الدراسة أن تصورات العاملين في الغرف الصناعية للصحة التنظيمية ذات مستوى مرتفع، وأن تصورات العاملين للسلوك الإبداعي ذات مستوى مرتفع أيضاً، ووجود أثر لأبعاد الصحة التنظيمية في السلوك الإبداعي، أيضاً وجود فروق في تصورات العاملين للصحة التنظيمية تعزى لمتغيرات (المستوى الدراسي، السن، سنوات العمل). (اليامي، 2010)

كما قام عطايا ورمضان (2013) بدراسة حول مستوى الصحة المنظمة بالمدارس الثانوية من وجهة نظري مُعلمي التعليم الثانوي العام بمصر، وكانت ته دف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الصحة التنظيمية من وجهة نظر المعلمين، وتبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مُعتمدة على استبيان الصحة التنظيمية، وتم تطبيق الاستبيان على عينة الدراسة المقطرة بـ (576) مُعلماً، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مُستوى الصحة كان متوسط، كما تبين وجود فروق في مستوى الصحة التنظيمية تعزى لمتغيرات (الجنس، وسنوات العمل). (عطايا ورمضان، 2013: 1070)

وعليه ومن خلال تناولنا للدراسات السابقة المتعلقة بموضوع بحثنا نجدها تتفق مع دراستنا الحالية من حيث المنهج المطبق وهو المنهج الوصفي، وأدوات الدراسة المعتمدة والمتمثلة في الاستبيان، أما وجه الاختلاف فيتمثل في بيئة الدراسة، وفي حُدود علم الباحثان تعتبر هذه أول دراسة وطنية تدرس مستوى الصحة التنظيمية بالمؤسسات الجزائرية .

كما استفدنا من الدراسات السابقة في بناء الإشكالية وفرضيات البحث، وأداة الدراسة وتكوين خلفية عامة للبحث، كما ساعدت في تحديد واختيار منهج الدراسة والتعرف إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة و الاستفادة منها .

الجانب النظري

1. مفهوم الصحة التنظيمية :

الصحة لغة : " هي الشيء خالياً من العيب " (عطية، 2000: 332)

أما التنظيمية فهي مأخوذة من التنظيم، أي المنظمة، والتعريف الإجرائي للمنظمة بأنها كيان اجتماعي (أفراد وجماعات) هادف ومُصمم بوعي، له حدود واضحة، ويعمل على أساس دائم لتحقيق أهداف محددة .(القريوتي، 2000: 53)

تعددت التعاريف التي تناولت الصحة التنظيمية، فقد عرّفت الصحة التنظيمية من قبل (Koscec) على أنها " حالة المنظمة التي يتوفر فيها بيئة ومكان عمل يستطيع الموظفون فيهما أن يعملوا بنجاح في الوصول الى مستوى أداء يحقق التوقعات على المدى البعيد، ويمكن أن ينعكس ذلك في انخفاض معدلات كل من (الغياب عن العمل، ودوران العمل والشكاوي) بالإضافة إلى أن مجتمع العاملين ينعمون بالصحة الفسيولوجية والنفسية " (Koscec, 2000:4)

أما (Wolff) فقد عرفت الصحة التنظيمية بأنها " استراتيجية المنظمات في المحافظة على صحة العاملين الفسيولوجية والنفسية وتحسين إنتاجيتهم ، وذلك من خلال الاهتمام بتحفيزهم من قبل أصحاب العمل، واستخدام الحلول المتكاملة للتغلب على عدم مقدرتهم على الأداء، والسيطرة على ظاهرة التغيب عن العمل بمعرفة جذورها ومُسبباتها ومُعالجتها لمساعدة العاملين على البقاء في أعمالهم. (Wolff, 2003: 7)

2. أبعاد الصحة التنظيمية :

إنّ المنظمة التي تتمتع بالصحة التنظيمية هي مُنظمة وظيفية، ولكن المنظمة المعتلة هي مُنظمة مُختلفة وظيفياً، وأن هناك العديد من الأبعاد التي تدلّ على صحة المنظمة، ولأغراض هذه الدراسة الميدانية فقد تم اعتماد الأبعاد الإحدى عشرة الآتية لبيان مُستوى توافرها، بالمؤسسات العمومية الجزائرية " مؤسسة اتصالات الجزائر نموذجاً "

2. 1. وضوح الأهداف : الهدف هو " النهاية المرغوبة والتي تعمل المنظمة على تحقيقها، ويعني

تحديد الغرض الفريد للمنظمة الذي يميزها عن المنظمات الأخرى " ، وأهداف المنظمة هي سبب

وجودها إذ لا وجود للمنظمة إن لم يكن هناك أهداف تُعبر عن شخصيتها ورؤيتها المستقبلية .(الحوامدة، و النعيمات، 2013)

2.2. الثقة التنظيمية : هي مُحافَظة أعضاء المنظمة على الإيمان والثقة المتبادلة بين بعضهم البعض من ناحية النية والسلوك. (جودت، 2014). وللوصول للثقة التنظيمية لابد من شيوع الصدق والصراحة، وهي عوامل الوضوح والمكاشفة والواقعية بين العاملين أنفسهم في المنظمة وبينهم وبين المنظمة، والثقة التنظيمية تُعبر دائماً عن مُستوى التعامل العالي بين الإدارة والعاملين .(عارف، 2001)

2.3. المعنويات : الروح المعنوية " هي شعور يخلق في الفرد الرغبة والاستعداد اللذين يدفعانه نحو الإقبال بحماس للقيام بالنشاط لزيادة إنتاجيته ومن مظاهر ارتفاع الروح المعنوية : عدم وجود الصراع بين الأفراد في المنظمة، وتماسك أفرادها وقدرتهم على مُواجهة الأزمات بشيء من الحزم وقلة حالات التأخر عن الدوام وانخفاض معدلات الشكاوى والتظلمات .(رضوان، 1994: 147)

2.4. التكيف : ويعني التكيف " قُدرة المنظمات على إحداث تغيير تصحيحي داخلي بشكل أسرع من دورة التغيير في البيئة المحيطة، ويعتبر التكيف التنظيمي سلوك فردي وممارسة تنظيمية تُساعد على تنمية الإبداع في أماكن العمل . (الحوامدة، و النعيمات، 2013)

2.5. تسخير الموارد :التسخير هو " الاستخدام النافع، ويعرف بأنه " تقدير وفحص كفاءة وملائمة الخدمات، وهو تعبير عن النسبة بين الموارد التي خصصت لإنجاز مُهمة أو نشاط والمهمة أو النشاط الإجمالي. والصحة التنظيمية في تسخير الموارد تقوم على ضبط استعمالها لتحقيق أهداف المنظمة بشكل فاعل، مما يؤدي إلى الشعور بالرضا في العمل دون أن يكون هناك ضغوط أو غُموض في الأدوار . (الحوامدة، و النعيمات، 2013)

2.6. توازن السلطة : توازن السلطة هو : التوزيع العادل لها، وهناك مصدران للسلطة في المؤسسة الأول هو المصدر الإداري والمتمثلة بسلطة إدارية مستمدة من القوانين والأنظمة، والثاني مصدر في تتمثل بسلطة مهنية تقوم على الخبرة الفنية والمهنية (سيف، 1996: 11)

2.7. التماسك : هو مقدار المشاعر الايجابية التي يَكُنّها أعضاء المنظمة لبعضهم البعض، ومدى حرصهم ورغبتهم في البقاء والاستمرار فيها، وتتوقف درجة التماسك على قوة تجانب الأعضاء في الجماعة .(عبد الباقي، 2001: 160) ونجاح المنظمة يعتمد على العلاقات الصحية بين الجماعات، وفي المنظمة التي تتمتع بالصحة التنظيمية يحترم الأشخاص بعضهم البعض ويحرصون على أنفسهم ومنظمتهم وتسودهم علاقات الثقة المتينة، ودائماً ويقولون الحقيقة ويلتقون عند

هدف منشود ويحافظون على التوازن السليم والصحي بين حياة العمل وحياتهم خارج العمل .
(الحوامدة، و النعيمات، 2013)

2. 8. ملائمة الاتصالات : وهي تعبير عن درجة تداول المعلومات والأفكار بين أعضاء المنظمة من خلال النقاشات والمراسلات والبرامج الإعلامية ولوحات الإعلانات، وتعتبر الاتصالات وسيلة بناء علاقات إنسانية داخل المنظمة ومع الأطراف الخارجية وتشمل الأنواع التالية :
الاتصالات الهابطة من مدرء الإدارة العليا في المنظمة إلى العاملين، والاتصالات الصاعدة من العاملين إلى الإدارة العليا، والاتصالات الأفقية الجانبية بين المستويات الإدارية مثل الأقسام والإدارات .
(القريوتي، 2000)

2. 9. الإبداعية : لقد عرف " الحراسيس" الإبداع الإداري على أنه " استخدام المهارات الشخصية لدى الفرد في البحث والتحليل لإيجاد أساليب إدارية جديدة أو التوصل إلى حلول ابتكارية لمشكلة تواجه التنظيم ومعالجتها"، ويحفز الأفراد في المنظمة ويولد لديهم الشعور نحو البحث عن الجديد الذي يرون فيه مصلحتهم ومصلحة منظمته على حد سواء وهذا ما يُعمق لديهم الانتماء المؤسسي .(الحراسيس، 2004: 36)

2. 10. حل المشكلات : المشكلة هي " عقبة أو صعوبة تواجهها المنظمة أو الفرد في المنظمة عند انتقاله من حالة معينة إلى حالة أخرى أفضل " أما المشكل هو " عملية تجسيد الفجوة بين الحالتين لتحقيق الهدف المطلوب بعد إزالة العقبات والمعوقات . (ستيفن، 1996: 17) . وتتمثل المشاكل على مستوى المنظمات في مُعاناتها من الإنتاجية الفقيرة وانخفاض المعنويات وارتفاع حالات الغياب وهذا يعني بأن المنظمة لا تعمل بشكل جيد فيطلق على ذلك أن المنظمة مُعقلة غير صحية، وتُعتبر عملية تحسين صحة المنظمة عملية مُستمرة من خلال استراتيجية تشخيص ومعالجة المشكلات المتمثلة في : تحديد الأعراض الدالة على وجود المشكلة وتقييم اتساع وعمق المشكلة في المنظمة ليتم التركيز على البحث عن المسببات ثم اختيار المعالجات الملائمة لإزالة المشكلة . (الحوامدة، و النعيمات، 2013)

2. 11. الاستقلالية : استقلالية المنظمة واستقلالية العاملين فيها، فالاستقلال الذاتي للعامل " يعني إلى أي مدى تعطي الوظيفة للعامل الحرية في تقدير توقيت إنجاز الواجبات المرتبطة بعمله وكيفية إنجازها .(الأحمدي، 2001: 315)

3. مجالات الصحة التنظيمية :

تتعدد مجالات الصحة التنظيمية وتركز في الغالب على خلق بيئة عمل مُنتجة وصحية، تُمين قيم الأفراد، وتدعم السلوك القيادي والعمل المؤسسي وهناك ستة مجالات رئيسية للصحة التنظيمية يمكن توضيحها فيما يلي :

3. 1. احترام قيم الأفراد : وهي أن تُؤمن المنظمة وقيادتها بأن الأفراد يركزون على كيفية قبول واحترام قيمهم، وتوفير احتياجاتهم والاستماع لهم بصدق، وأن عملية الاستماع لهم بعناية هي أفضل تعبير عن احترام قيم الآخرين .

3. 2. تطوير الأفراد : المنظمة التي تتمتع بالصحة التنظيمية تبحث عن خلق بيئة تعليمية ديناميكية تبعث على النمو والتطور وتعتبر أخطاء الآخرين هي فرص للتعليم فهي منظمة تشجع الآخرين وتمنحهم القبول والثقة .

3. 3. بناء العمل الجماعي : المنظمة التي تتمتع بالصحة التنظيمية تأخذ بعين الاعتبار العلاقات بين الأفراد لإنجاز مهمتها وتحقيق رؤيتها، كما أن قيادة المنظمة والعاملون فيها يستثمرون الوقت والفرصة ليتواجدوا معاً كفريق واحد.

3. 4. دعم وبناء الثقة: المنظمة التي تتمتع بالصحة التنظيمية هي التي تتمتع بقنوات الاتصال المفتوحة بين أفرادها وقيادتها، وهناك مستوى عالي من الثقة بين الموظفين لكي يتطابق القول مع الفعل في هذه المنظمة .

3. 5. الدعم القيادي: المنظمة التي تتمتع بالصحة التنظيمية هي الموجه نحو المستقبل والتي تنظر للإمام لتبصر ما يمكن أن يكون وما يجب عليه أن يكون، وتدعم القيادة لتكون قيادة مُبدعة ومؤثرة تعني بتوفير الاحتياجات الفردية للآخرين .

3. 6. المشاركة في القيادة: المنظمة التي تتمتع بالصحة التنظيمية هي التي تُعتبر أن لكل قيادة سلطة ولا بد من المشاركة في السلطة بين القادة والآخرين، ويُمكن للعاملين المشاركة في وضع رؤية المنظمة وضُنع قراراتها واستغلال مواردها .(العيّات، 2011: 11 – 12)

4. مستويات الصحة التنظيمية :

يمكن تحديد مستويات الصحة التنظيمية بثلاثة مستويات كما يلي :

4. 1. الصحة التنظيمية الضعيفة : عند هذا المستوى من الصحة يشعر العاملون هنا بعدم احترام قيمهم وأنه يتم استغلال جهودهم دون أن يتم تطويرهم مهنيّاً، أو على الصعيد الشخصي ومُعظم القرارات تُتخذ في المستويات العليا، والقيادة هنا استبدادية ومفروضة من الأعلى،

والعاملون لا يشعرون بالتمكين لإحداث التغيير، وهنالك عدم الوضوح في الأهداف، وأسلوب التوجيه عموماً مُشوّش والعلاقات فردية و في الغالب لا يُوجد تعاون جماعي، وبيئة الثقافة التنظيمية تتميز بضعف الترابط، كما أن هناك نُقص في الدافعية والالتزام بالأهداف والاتصالات مُغلقة، حيث أنه من الصعب أن تجد تطوير ومُحافظة على صحة العاملين فيها .

4 . 2. الصحة التنظيمية المتوسطة : تتميز أن العاملين فيها يتم تحفيزهم وهناك اهتمام بمعنوياتهم، والقيادة أبوية ايجابية غالباً ما تأتي من الإدارة العليا للمنظمة، وهناك تحاور محدود بين القيادة والعاملين والتوجيهات أحياناً تكون مُشوشة ويوجد مستوى من العمل الجماعي والتعاون الحقيقي، أما الثقافة التنظيمية للعاملين أحياناً يسودها عدم التأكد والمخاطرة، أما الاتصالات تكون مفتوحة بين مجموعات مُختارة من الأفراد، وهذه المنظمة في موقع جيّد للتحرك نحو تحقيق صحة تنظيمية أفضل مستقبلاً .

4 . 3. الصحة التنظيمية الممتازة : في هذا المستوى من الصحة التنظيمية أغلب العاملين يشعرون باحترام قيمهم وأغلب القادة والعاملين يستمعون لبعضهم البعض ويُشاركون في صنع واتخاذ القرارات، وأغلب العاملين يتم تمكينهم من قبل قيادة المنظمة نحو تحقيق الأهداف ويكون العمل الجماعي هو الأفضل لدى الأفراد، وبيئة الثقافة التنظيمية غالباً ما يسودها أجواء الثقة، كما أن الاتصالات تكون مفتوحة بين العاملين وقيادة المنظمة، وهذه هي المنظمة المبادرة الموجهة التي تستقطب المستشارين والعاملين المحفرين الذين يرحبون بالتغيير كعملية مستمرة لمواجهة تحديات المستقبل . (Laub,2004 : 7)

5. تفعيل الصحة التنظيمية بالمنظمة :

لتفعيل الصحة التنظيمية في أماكن العمل لابد من الاهتمام بمصدرين لهما وهما :
أ. نمط القيادة والسلوك الفردي : وهو المصدر الأهم للصحة التنظيمية من خلال توجيه وتوسيع الرؤية وتمكين الأفراد من العمل بحرية وإبداع، والتغذية العكسية عن الأداء، وحل الصراعات بعدالة، وتشجيع التطور والتعلم، ومعاملة كل شخص باحترام وأن تكون القيادة داعمة للعاملين وملبية لحاجاتهم وجديرة بالثقة .

ب. الممارسات التنظيمية : وهي المصدر الثاني للصحة التنظيمية في المنظمة وتتمثل في :
توضيح أهداف المنظمة، وتشجيع المشاركة في اتخاذ القرارات التنظيمية، وتوفير المواد الصالحة، والآلات والتجهيزات الملائمة لإنجاز العمل، وتشجيع تبادل المعرفة والاتصالات، والمكافأة بعدالة . (الحوامده والنعيمات، 2011 : 1812)

الجاني الميداني:

منهج الدراسة : المنهج الوصفي. اخترنا هذا المنهج نظراً لطبيعة الموضوع التي تقتضي التحليل والتفسير، من أجل الاقتراب أكثر من الواقع العملي عن طريق وصف كل الحقائق المتعلقة بالموضوع .

1 - مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين بمؤسسات اتصالات الجزائر بعناية والمقدر عددهم بـ (238) وذلك وفقاً لإحصائية مصلحة الموظفين والتكوين لعام (2014). ونظراً لتعذر استخدام الحصر الشامل في جمع البيانات الخاصة بالدراسة الحالية لعدة اعتبارات، فقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة حجمها (48) موظفاً، وفقاً لمعادلة تحديد حجم العينة من المجتمع (Bartlett et al., 2001) والتي تمثل حجمها (20.16 %) من مجموع المجتمع الأصلي .

2 - أداة الدراسة :

3-1 مقياس الصحة التنظيمية

يقيس هذا المقياس الصحة التنظيمية، أعد من طرف الباحثان بناءً على الإطار النظري للموضوع، والدراسات السابقة، حيث تم تطوير أداة الدراسة المستخدمة في دراسة (النعيمات، والصريرة، والطيط)، وقام النعيمات بترجمة مقياس الصحة التنظيمية (OH) الذي طوره كل من (Nurit & Cohen, 1991) وتم تكييفه مع البيئة الجزائرية، وقد تمت الإجابة على المقياس وفقاً لتدرج ثلاثي على طريقة ليكرت (موافق، محايد، معارض) وهو يتكون من (33) بُند مُوزع 11 بعد كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (01): توزيع البنود على أبعاد مقياس الصحة التنظيمية

رقم البعد	البعد	أرقام البنود
1	وضوح الأهداف	03 - 01
2	الثقة التنظيمية	06 - 04
3	المعنويات	09 - 07
4	التكيف	12 - 10
5	تسخير الموارد	15 - 13
6	توازن السلطة	18 - 16
7	التماسك	21 - 19

24 – 22	ملائمة الاتصالات	8
27 – 25	الابداعية	9
30 – 28	حل المشكلات	10
33 – 31	الاستقلالية	11

1. 1 . الخصائص السيكمترية :

أ/ **الصدق : الصدق العاملي** : أسفرت نتائج التحليل العاملي 11 عاملاً متعامداً وأن كل البنود قد تشبعت بأحدها على الأقل، وتراوح قيم الجذر الكامن للعوامل بين 1.02 إلى 9.50 ووصلت نسبة التبيان الكلي الى 92.72 %، مما يعكس كفاية العوامل المستخرجة على استيعاب قدر جيد من التباين.

ب/ **الثبات : معادلة " ألفا " كرونباخ** : ثبات مقياس الصحة التنظيمية : **0.81**

رابعاً : أساليب التحليل الإحصائي:

استخدم الباحثان برنامج الرزماء الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 20) لتفريغ البيانات مستخدمين الأساليب الإحصائية التي تطلبها الدراسة الميدانية كما يلي :

- **التحليل العاملي ، معادلة ألفا كرونباخ** : لحساب صدق وثبات مقياس الدراسة .

- **المتوسط الحسابي** : وقد استخدم لحساب متوسط أفراد العينة لمعرفة مستوى توافر الصحة التنظيمية.

- **الانحراف المعياري** : وقد استخدم لمعرفة درجة تباعد القيم عن المتوسط .

- **اختبار (ت) للعينات المستقلة Indépendant samples T-test** : لكشف الفروق في مستوى الصحة التنظيمية على ضوء متغير الجنس (ذكر ، أنثى) .

- **اختبار تحليل التباين ONE-WAY ANOVA** : في المتغيرات الديمغرافية التي يزيد عددها عم 02 وهي (سنوات العمل، المستوى التعليمي) .

- **اختبار كولمغوروف سمرنوف Kolmogorov-Smirnov** : للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات

الجدول رقم (02): مفتاح التصحيح المعتمد

طول خلايا المقياس	بدائل الاستجابة	مستوى الصحة التنظيمية
1.66 – 1	معارض	مستوى ضعيف
2.33 – 1.67	محايد	مستوى متوسط
3 – 2.34	موافق	مستوى مرتفع

تحليل النتائج:

1- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

1.1. التوزيع الطبيعي: Normality Distribution Test:

قام الباحثان باستخدام اختبار كولمغوروف-سميرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري لمعرفة إن كانت البيانات التي تم الحصول عليها من استجابات أفراد العينة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وذلك لتحديد الاختبارات المناسبة لكل متغير (اختبارات معلمية، اختبارات لا معلمية) .

وتستخدم الاختبارات المعلمية عندما يكون التوزيع طبيعياً، ويكون مستوى الدلالة (sig) أكبر من (0.05)، بينما تُستخدم الاختبارات اللامعلمية عندما يكون التوزيع غير طبيعي، ويكون مستوى الدلالة (sig) أقل من (0.05)، ويوضح الجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (03): اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المقياس	عدد البنود	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة (Sig)
الصحة التنظيمية	33	0.63	0.81

يوضح الجدول رقم (03) نتائج الاختبار، حيث أن قيمة مستوى الدلالة في المقياس أكبر من (0,05) (Sig > 0,05)، لذا يمكن القول أن التوزيع الطبيعي للبيانات لمناقشة الفرضيات قد تحقق .

2- عرض ومناقشة وتحليل النتائج

- نتائج الفرضية الأولى : مستوى توافر الصحة التنظيمية متوسط في مؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة عنابة .

للتأكد من صحة هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الصحة التنظيمية كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (04) : مستوى الصحة التنظيمية في مؤسسة اتصالات الجزائر

الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الصحة التنظيمية
1	وضوح الأهداف	2.19	0.27	متوسط
2	الثقة التنظيمية	2.13	0.40	متوسط
3	المعنويات	1.40	0.33	ضعيف
4	التكيف	1.88	0.32	متوسط
5	تسخير الموارد	1.99	0.37	متوسط
6	توازن السلطة	1.53	0.39	ضعيف
7	التماسك	2.39	0.25	مرتفع
8	ملائمة الاتصالات	2.52	0.34	مرتفع
9	الإبداعية	1.25	0.17	ضعيف
10	حل المشكلات	1.90	1.90	متوسط
11	الاستقلالية	1.33	1.33	ضعيف
	الدرجة الكلية للصحة التنظيمية	1.86	0.10	متوسط

نستخلص من خلال الجدول السابق أن الصحة التنظيمية تتوافر بمستوى متوسط في مؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة عنابة من وجهة الموظفين بمتوسط حسابي قدره (1.86) وانحراف معياري (0.10) .

كما يتبين من خلال الجدول أن مستويات الصحة التنظيمية تختلف تبعاً لاختلاف الأبعاد حيث نجدها مرتفعة في بعد (الاتصالات) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (2.52)، ثم يليه التماسك بدرجة مرتفعة في المرتبة الثانية بمتوسط قدره (2.93)، ثم يليه بُعد وضوح الأهداف في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.19)، ثم يليه بُعد الثقة التنظيمية في المرتبة الرابعة بمتوسط قدره (2.13)، ثم يليه بُعد تسخير الموارد في المرتبة الخامسة بمتوسط (1.99)، ثم يليه بُعد حل

المشكلات في المرتبة السادسة بمتوسط (190) ، ثم بُعد التكيف في المرتبة السابعة بمتوسط مقداره (1.88) ، ثم يليه بُعد توازن السلطة في المرتبة الثامنة بمتوسط مقداره (1.53) ، ثم يليه بُعد المعنويات في المرتبة التاسعة بمتوسط قدره (1.40) ، ثم بُعد الاستقلالية في المرتبة العاشرة بمتوسط قدره (1.33) ، وأخيرا الإبداعية بمتوسط حسابي قدره (1.25) بمستوى ضعيف .

لذلك فإن ترتيب الإبداعية في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية كمؤشر لمدى توافر الصحة التنظيمية يُمكن تفسير ذلك بأن مؤسسة اتصالات الجزائر لا توفّر الظروف الملائمة للإبداع، ولعل ذلك يعود لشُحّ الإمكانيات المالية المخصصة من وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصالات، وتطبيق المركزية في مؤسسة اتصالات الجزائر محل الدراسة .

أما تصورات الموظفين للمستوى العام للصحة التنظيمية فقد جاءت مُتوسطة، وهذا ما يؤكد وجود قُصور إداري وتسييري وتنظيمي في مؤسسة اتصالات الجزائر محل الدراسة، ممّا يؤثر على أداء الموظفين، وهذا ما يقودونا في البحث عن مُعوقات توافر الصحة التنظيمية، وهو ما يتفق ومحتوى الفرضية .

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة القصير أحمد (2006) التي أشارت أن المدارس الثانوية العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة تتمتع بمستوى مُتوسط من الصحة التنظيمية، كما تتفق أيضاً مع دراسة عطايا رمضان (2013) التي أشارت أن الصحة التنظيمية بمدارس التعليم العام بمصر تتوافر بمستوى متوسط .

- نتائج الفرضية الثانية: لا توجد فروق في تصورات الموظفين لمستوى توفر الصحة التنظيمية في مؤسسة اتصالات الجزائر تبعاً لاختلاف الجنس (ذكر، أنثى) .
للتأكد من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وقيمة (ت)، للتعرف على دلالة الفروق بين متوسطات مستوى الصحة التنظيمية حسب استجابات الموظفين والجدول التالي يوضح ذلك :الجدول رقم(05):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لدلالة الفروق في استجابات أفرادالعينة تبعاً لمتغير الجنس (ذكر، أنثى) .

المتغير	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجة الحرية	مستوى الدلالة Sig
مستوى الصحة التنظيمية	ذكر	14	1.81	0.10	-	46	0.02
	أنثى	34	1.89	0.12	2.30		

تشير النتائج المسجلة في الجدول (05): عند تطبيق اختبار (ت) للعينات المستقلة، أن قيمة الدلالة المحسوبة (sig) في الدرجة الكلية أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي فهي دالة إحصائياً أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الصحة التنظيمية في مؤسسة اتصالات الجزائر حسب تصورات الموظفين لصالح الإناث. وهذا ما يختلف ومحتوى الفرضية وبالتالي فالفرضية الثانية لم تحقق .

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة القصير أحمد (2006) و دراسة الصياصرة والطيط (2010) وأيضاً مع دراسة عطايا ورمضان (2013) التي أشارت نتائج دراستهم بوجود فروق في مستوى الصحة التنظيمية تعزى لمتغيرات الجنس .

نتائج الفرضية الثالثة :لا توجد فروق في تصورات الموظفين لمستوى توفر الصحة التنظيمية في شركة اتصالات الجزائر تبعاً لاختلاف سنوات العمل.

للإجابة على هذا التساؤل استخدمنا اختبار تحليل التباين الأحادي ONE-WAY ANOVA للفروق بين متوسطات أفراد العينة تبعاً لمتغير سنوات العمل (أقل من 5 سنوات، من 5 إلى 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات) وكانت النتائج كالتالي :

الجدول رقم (06) : يبين نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغير سنوات العمل

المتغير	مصادر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة (ف)	مستوى الدلالة Sig
الصحة التنظيمية	بين المجموعات	0.03	0.01	3	1.62	0.20
	داخل المجموعات	0.51	0.01	48		

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة F تساوي 1.62 وقيمة Sig تساوي 0.20 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي فإن قيمة F غير دالة إحصائياً أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الصحة التنظيمية تبعاً لاختلاف سنوات العمل (أقل من 5 سنوات، من 5 إلى 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات) وهذا ما يتفق ومحتوى الفرضية وبالتالي فالفرضية تحققت .

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة الصياصرة والطيط (2010) و دراسة اليامي منصور محمد (2010) مع دراسة عطايا ورمضان (2013) التي أشارت نتائج دراستهم بوجود فروق في مستوى الصحة التنظيمية تبعاً لاختلاف سنوات العمل .

3. نتائج الإجابة على التساؤل الرابع : ماهي المعوقات التي تحول دون وجود صحة

تنظيمية في مؤسسة اتصالات الجزائر من وجهة نظر موظفيها ؟

للإجابة على هذا التساؤل تم رصد استجابات عينة الدراسة من خلال السؤال المفتوح ، حيث تم تحليل مضمون هذه الإجابات وكانت تُحمل مُعوقات توافر الصحة التنظيمية بمؤسسة اتصالات الجزائر وجود تقاطع واضح في استجابات الموظفين حول وجود الوساطة والمحسوبية، وغياب الشفافية والعدالة من الرؤساء في العمل، وكذلك غياب الشخص المناسب عن المكان المناسب في المؤسسة، كما أن هناك افتقار للتجهيزات والإمكانات المادية والبشرية، ووجود المركزية في اتخاذ القرار، وعدم الرضا عن النمط القيادي السائد داخل المؤسسة، كما كان لقلّة الحوافز والرواتب الدور أساسي وكبير في عدم وجود صحة تنظيمية .

3 - الاستنتاج العام

خرجت الدراسة الحالية والمتمحصرة حول مدى توافر الصحة التنظيمية في المؤسسات

العمومية الخدمائية " دراسة ميدانية بمؤسسة اتصالات الجزائر نموذجاً " إلى النتائج التالية :

1. تتوافر الصحة التنظيمية بمستوى متوسط بمؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة عنابة .
2. توجد فروق في مستوى توفر الصحة التنظيمية حسب تصورات الموظفين تبعاً لاختلاف الجنس (ذكور، إناث) وجاءت الفروق لصالح الإناث .
3. لا توجد فروق في مستوى توفر الصحة التنظيمية حسب تصورات الموظفين تبعاً لاختلاف سنوات العمل .
4. أهم معوقات التي تحول دون توفر صحة تنظيمية بمؤسسة اتصالات الجزائر من وجهة نظر موظفيها وجود الوساطة والمحسوبية، وغياب الشفافية والعدالة من الرؤساء في العمل، وقلة الرواتب والحوافز .

5- توصيات واقتراحات الدراسة :

1. العمل على توفير بيئة تنظيمية تُساعد على تنمية الحس الإبداعي .
2. النظر في نظام المكافآت والحوافز وتعديله على أُسس واضحة من أجل رفع الروح المعنوية للموظفين وبما يضمن تهيئة الظروف النفسية والاجتماعية المناسبة لتأدية مهامهم على الوجه المطلوب .
3. منح المزيد من الاستقلالية في العمل للموظفين في المؤسسات العمومية بشكل عام ومؤسسة اتصالات الجزائر بشكل خاص، وهذا بدوره ينعكس من قبل إدارة المؤسسة على استقلالية

الموظفين في العمل دون تدخل الآخرين في أعمالهم وهذا ما يزيد من إنتاجيتهم وبالتالي من فعالية مؤسسة اتصالات الجزائر في تقديم خدماتها.

4. إجراء المزيد من الدراسات الشاملة والعميقة حول الصحة التنظيمية للمؤسسات العمومية والخاصة في القطاعات الأخرى، ومقارنة نتائجها بالنتائج التي توصلت إليها دراستنا الحالية .

قائمة المراجع:

1. الأحمد، حنان عبد الرحيم . (2001) . الاستقلالية المهنية للأطباء العاملين في مستشفيات مدينة الرياض : دراسة تطبيقية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، معهد الإدارة العامة، السعودية، المجلد 8 العدد 03 : 315-345
10. عارف، حسينا ج. (2001) . السلوك التنظيمي، ط1، عمان : دارالفا العلمية.
11. عبد الباقي، صلاح الدين محمد . (2001) . السلوك التنظيمي، ط1، الإسكندرية : دارالجامعة الجديدة.
12. عطايا، عبد الناصر، ورمضان عصام . (2013). مستوى الصحة التنظيمية بالمدارس الثانوية من وجهة نظري معلمي التعليم الثانوي العام بمصر، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد (27)، العدد (05)، 1108-1070 .
13. عطية، جرجيشا هين . (2000) . المعتمد : قاموس عربي -عربي، ط2، بيروت : دارصادر.
14. القريوتي، محمد قاسم . (2000) . نظرية المنظمة والتنظيم، ط1، دار عمان : وائل للطباعة والنشر.
15. القريوتي، محمد قاسم . (2000) . السلوك التنظيمي : دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي بالمنظمات المختلفة، ط3، عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع.
16. القصير، أحمد محمد منفلح . (2006) . مستوا الصحة التنظيمية في المدارس الثانوية العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلاقته بالالتزام التنظيمي للمعلمين ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات التربوية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن .
17. الكاملي، عبد الله عبد القادر . (2011) . مستوى الصحة التنظيمية في المراكز التعليمية التابعة لإدارة السراج المنير في دولة الكويت وعلاقته بدرجة ممارسة رؤساء المراكز للمهارات الادارية من وجهة نظر المعلمين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التربوية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن .
18. اليامي، منصور محمد . (2010). أثر الصحة التنظيمية في تعزيز السلوك الإبداعي لدى العاملين في الغرف التجارية الصناعية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن .
2. النعيمات، معتم أبو شتال . (2005). مدى توافر أبعاد الصحة التنظيمية أثرها في الحد من مصادر ضغط العمل " ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن .
3. جودت، محمد فارس . (2014). علاقة بين الثقة التنظيمية والالتزام التنظيمي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (22)، العدد (02)، 165 – 195 .
4. الحوامده، نفال، والنعيمات، معتم أبو شتال . (2011). مدى توافر أبعاد الصحة التنظيمية أثرها في الحد من مصادر ضغط العمل " دراسة ميدانية على أطباء القطاع العمومي في الأردن "، مجلة أبحاث اليرموك " سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (27)، العدد (2ج)، جامعة اليرموك، الأردن، 1832 – 1810 .
5. الحراسيس، عمر سلامة . (2004) . السلوك الإبداعي لدى أعضاء هيئة التدريس، المحددات والمعوقات : دراسة ميدانية على الجامعات الأردنية الخاصة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن .

6. رضوان، شفيق. (1994). السلوكية والإدارة، ط1 ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
7. ستيفن، ميشيل. (1996). كيف تنمي قدرتك على حل المشاكل، ترجمة سامي تيسير سليمان، عمان : بيت الأفكار الدولية.
8. سيف، أروم مصطفى محمد. (1996). نمط السلطة ودورها في العلاقات التنظيمية في المستشفيات ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
9. الصياصرة، أكثم عبد المجيد، والطيح، أحمد عدنان. (2010). توافر الصحة التنظيمية في شركات الاتصالات الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال الدولية، المجلد6، العدد 01، 97- 118 .
- Bartlett, J., Kotrlik, J. and Higgins, Ch. 2001. Organizational Research: Determining Appropriate Sample Size in Survey Research, Information Technology, **Learning, and Performance Journal**, 19(1): 43-50.
19. Koscec, M. (2000). *Thriving Workplaces: Reversing Work Related Stress*, A Case Study, Canada: Entec Corporation, Toronto University.
20. Laub, James (2004), Organizational Health and Organizational Levels ,OLAG, Indiana Wesleyan University.
21. Nurit, B. & Cohen, William. 1991. Organizational Health Analyzer, **Journal of Leadership Applications**, 1(3): 1-9.
22. Wolff, S. (2003). Organizational Health: Beyond Integrated Disability, Management Compensation and Benefits Review, Saranac lake, USA, Vol.35, No.4: 7-13.

تقييم واختيار البدائل الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية باستعمال البرمجة الخطية
بالأهداف الليكسيكوغرافية دراسة حالة على إحدى الشركات لصناعة مادة الاسمنت
بالجزائر

**Evaluation and selection of investment alternatives in the economic
institution using linear programming with lyxicographic objectives A
case study on a company for the manufacture of cement in Algeria**

الدكتور: قازي أول محمد شكري

Dr: Kazi Oul Mohamed choukrie

جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس الجزائر

ملخص:

يقوم هذا البحث بتطبيق نموذج البرمجة بالأهداف ذات الأولوية ما تسمى بالليكسيكوغرافية. لتقييم واختيار البديل الأمثل والأحسن من البدائل الاستثمارية المقترحة. وقد تم استخدام هذا النموذج على حالة توضيحية بإحدى الشركات الوطنية لصناعة الاسمنت لإبراز مرونته ومدى فعاليته في الاختيار الأمثل للبدائل الاستثمارية ، خاصة في الدول النامية التي تتطلب قدرا كبيرا من الاهتمام لاستغلال مواردها المحدودة إضافة إلى ما تواجهه من تغيرات في الظروف الاقتصادية والبيئية ، وقد تم حل هذا النموذج باستخدام برنامج 'LINDO' والذي يعتبر من البرامج الأكثر استعمالا في حل المشاكل البرمجية وهذا كان عن طريق الحل المرحلي وفي الأخير النتائج كانت تشير إلى أهمية أسلوب البرمجة بالأهداف الليكسيكوغرافية. الكلمات المفتاحية: البرمجة الخطية بالأهداف، اتخاذ قرار الاستثمار.

Résumé :

Cette recherche nous amène a appliqué le modèle de la programmation multi-objectifs (Goal Programming) prioritaire qui est appelée Lexicographique. Pour évaluer et sélectionner l'alternative optimale à l'investissement proposée. J'ai pris ce modèle en référence pour le cas de figure de l'une des entreprises nationales dans l'industrie du ciment. Pour mettre en évidence la souplesse et l'efficacité dans le choix des alternatives des investissements, en particulier dans les pays sous-développés qui exigent beaucoup d'attention à l'exploitation des ressources limitées en plus face aux changements dans les conditions économiques et environnementales. La solution a été prise par le modèle mathématique 'LINDO' qui s'est avéré la meilleure solution, qui peut aider les décideurs à choisir leurs objectifs et critères.

MOTS-CLES : programmation multi-objectifs, Prise d'une décision d'investissement

مقدمة:

تواجه مختلف المؤسسات مشاكل في محيطها الاقتصادي، لعل من بينها تقييم المشاريع الاستثمارية حسب إمكانياتها المالية المتوفرة وكثرة الفرص المقترحة، وبالتالي قرار كهذا قد يزداد

تعقيدا، حيث كلما اعتمد اتخاذ القرار على دراسة شاملة ودقيقة وعلمية كلما كان أكثر نجاحا وأمانا في تحقيق الأهداف المحددة لها، أما إذا اتصفت تلك القرارات بالعشوائية وعدم اعتمادها على تلك الدراسات فإن ذلك بالضرورة سوف يقود إلى قرارات فاشلة وما يترتب عنها ظهور مشاريع فاشلة وغير مجدية اقتصاديا، كما يبين الواقع أن عدم القيام بتقييم المشاريع المراد إنشائها أو التوسع في مشاريع أخرى قائمة سواء كان ذلك عن جهل أو تعمد هو خطأ فادح قد يؤدي ذلك إلى تبذير الموارد وسوء استخدامها.

و على هذا الأساس سيكون بحثنا حول الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف يتم دراسة و تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل محدودية الموارد المالية و كثرة المشاريع المقترحة؟

وللإلمام بالجوانب المتعددة لهذه الإشكالية، كان لازما علينا التطرق للأسئلة الفرعية، و التي سنحاول الإجابة عليها من خلال هذا البحث:

- ما معنى عملية تقييم المشاريع الاستثمارية؟ وما هي أهم المراحل؟
- ما هي الطرق والأساليب التي يمكن استخدامها لتقييم المشاريع الاستثمارية المقترحة مع اختيار الأفضل والأنسب لها؟
- كيف يتم دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية في إحدى الشركات الوطنية، شركة الإسمنت ببني صاف (SCIBS)؟

فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية بحثنا هذا انطلقنا من الفرضيات التالية:

- إن الدراسة التفصيلية بما فيها الدراسة التسويقية والفنية والتمويلية والبيئية تعتبر عملية استراتيجية لها دور مهم في عملية تقييم ومعرفة مدى صلاحية المشروع الاستثماري.
- تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية تتطلب التكامل بين مجموعة من الطرق بما فيها الطرق المالية وأساليب بحوث العمليات.

أهداف البحث:

تتمثل أهمية الدراسة في التعرف على أهم الخطوات الأساسية والمراحل التي على أساسها يتم اتخاذ أو تبني القرارات الاستثمارية المناسبة إما بالتخلي عن المشروع المقترح أو العمل على تنفيذه ولهذا سنتعرف من خلال هذا البحث على كل من:

-مراحل عملية التقييم ومختلف الدراسات المتعلقة بالمشروع الاستثماري.

-دراسة إحدى أهم الطرق والأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لتقييم المشاريع المقترحة.
-توضيح كيفية تقييم المشاريع باستعمال البرمجة بالأهداف ذات الأولوية (البرمجة بالأهداف الليكسيكوغرافية).

أهمية البحث:

إن ما دعانا لاختيار هذا البحث يكمن في:
-شعورنا بأهمية الموضوع في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها المؤسسات الجزائرية والتطورات التي عرفت في السنوات الأخيرة.
-فشل العديد من الاستثمارات نتيجة سوء القيام بعمليات التقييم أي سوء دراسة وتسيير المشاريع بجدية على مستوى العديد من المؤسسات الوطنية.
ولهذا قمنا بتقسيم هذا البحث إلى النقاط التالية:
-مفاهيم عامة حول تقييم المشاريع الاستثمارية

ملحة عن البرمجة الخطية بالأهداف *ModelGoal Programming*

-الصياغة العامة لأسلوب البرمجة بالأهداف ذات الأولوية لمشكلة تقييم واختيار البدائل الاستثمارية
-دراسة حالة على إحدى الشركات الوطنية لصناعة الاسمنت

I. مفاهيم عامة حول تقييم المشاريع الاستثمارية:

يمكن القول أن عملية تقييم المشاريع الاستثمارية هي من بين العمليات الأكثر خطرا وحساسية على كامل نشاط المشروع ، بدءا من تشكيله كفكرة في ذهن أصحابه حتى لحظة البدء بتنفيذه وتشغيله، أي ببساطة هو البحث عن أنسب وقت ومكان للتنفيذ وأفضل التكنولوجيا وأكثرها ملائمة وتحديد أسواق التصريف المتوقعة والتكاليف والإيرادات المستقبلية كل ذلك في ظل بعد زمني مستقبلي، استنادا لتقديرات وأسس وطرق علمية تنقصها أحيانا الكثير من المعطيات والمعلومات الدقيقة والنهائية.

وبهذا نجد موضوع تقييم المشاريع يأخذ اهتماما كبيرا خاصة في الآونة الأخيرة وذلك لأسباب عديدة ، منها زيادة التقدم التكنولوجي قد تصبح المشاريع أكثر تعقيدا مما يؤدي إلى ضرورة إجراء دراسات متخصصة تحلل جميع الجوانب المتعلقة بالمشروع من ناحية الإنتاج والتسويق والربحية الخاصة ، وتوفر عنها معلومات كافية تمكن من الحكم على جدواها في مرحلة متقدمة ، كذلك مع تزايد اعتناق مبدأ اقتصاد السوق قد تشتد المنافسة بين المشاريع للتعرف على أيها أكثر مقدرة على مواجهة المنافسة ، بالإضافة إلى تزايد درجة التقدم الاقتصادي وتقدم مراحل التنمية تصبح

المشاريع الأكثر ربحية أقل وضوحاً ، وبالتالي تحتاج إلى دراسات تفصيلية وطرق علمية تسمح بتوضيح جميع الجوانب الاقتصادية والفنية المتعلقة بها.

عموماً تشتمل عملية تقييم المشاريع على أربعة مراحل ، مرحلة التعرف على المشروع من خلالها تقام الدراسة الأولية لفكرة المشروع ويعطى الضوء الأخضر للقيام بباقي المراحل مع معرفة مختلف البدائل الممكنة ، ثم تليها مرحلة الدراسة الاستطلاعية في شكل تقرير ابتدائي يقدم من الجهة الاستشارية إلى صاحب الفكرة الاستثمارية لوضع خطوط عريضة أو أرقام تقريبية لغرض قبول أو رفض المشروع مع تحديد ومعرفة أهمية وانسجام أهداف المشروع مع السياسة التنموية للدولة ، وبعدها تأتي مرحلة الدراسة التفصيلية أو ما تسمى بدراسة الجدوى ويقصد بها تلك الدراسة النظرية والعملية التي تبحث عن مدى العوائد التي يمكن تحقيقها من مشروع ما قبل الإقدام على إقامته وإنشاءه ، وقد تتمثل هذه المرحلة في الدراسة التسويقية والغرض منها معرفة المستلزمات التسويقية وكمية الطلب المتوقعة من منتجات المشروع مع تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع ، وبعدها الدراسة الفنية والتقنية لمعرفة المتطلبات والاحتياجات الفنية والمادية والبشرية اللازمة لتجسيد المشروع على أرض الواقع ، ثم الدراسة التمويلية لتحديد المستلزمات المالية ، وأخيراً الدراسة البيئية أين يتم تحديد ومعرفة القيود والظروف المحيطة والمفروضة على المشروع سواء كانت اجتماعية ، ثقافية ، سياسية ، اقتصادية ، في مقابل ذلك يتم تحديد الآثار الناجمة من المشروع على البيئة ، وهذا ما يشكل تكاليف إضافية للأمر الذي يدفع بالأخذ في الحسبان للدراسة البيئية أثناء عملية تقييم المشاريع خاصة المشاريع الصناعية.

وأخيراً تأتي مرحلة التقييم وهذا ما يركز عليه بحثنا هذا، حيث تعرف بأنها عملية دراسة معمقة الهدف منها مساعدة متخذ القرار لتحديد البديل الأفضل والمعقول من البدائل المقترحة وذلك على أساس معايير مختلفة من أجل تحقيق الأهداف المحددة في إطار الظروف المحيطة داخلية كانت أو خارجية، وكل هذا تتوفر بيانات وحقائق تفصيلية تتعلق بالمشروع مع الاستعانة بالبيانات التي يمكن الحصول عليها من مشاريع تمارس ذات النشاط بالإضافة إلى خبرة صاحب المشروع وأية معلومات أخرى.

إن عملية اتخاذ القرار استثماري لها أهمية قصوى مهما كانت خصوصيات المحيط الاقتصادي الذي سينشأ فيه المشروع الاستثماري المقترح ومهما كانت وجهة النظر التي سينظر إليه منها ، على المستوى الجزئي أو على المستوى الكلي ، ومهما كانت القيود المأخوذة بعين الاعتبار وكل هذا راجع للنقطة المالية التي ستنتفخ في هذا المشروع والتي تحرم منها مشاريع أخرى إضافة للتكاليف الأخرى غير المالية المبذولة في إعداداته من وقت وجهده، هذا من جهة ،

وللأهداف التي ينتظر تحقيقها من جهة أخرى وبالتالي فإن القاسم المشترك بين جميع المشاريع الاستثمارية المقامة هو الحرص على عدم فشل المشروع المعني مما يستلزم تقييمه قبل إعدادده .

وتعتمد عملية التقييم عموماً على -الرغم من وجود العديد من الاختلافات بين أهداف المشاريع العمومية والمشاريع الخاصة - فعلى مستوى المشاريع القومية العمومية فهناك طرق أو معايير من وجهة نظر الدولة تتمثل في تحديد مدى ارتباط المشروع بأهداف خطة التنمية ومدى استخدام المشروع للموارد المحلية المتاحة ، القيمة المضافة التي يحققها المشروع حجم العمالة التي يمتصها المشروع ، مساهمة المشروع في التنمية الاجتماعية ورفع المستوى المعيشي ، أما المشاريع الخاصة فغالبا ما تكون معايير نقطة التعادل ، مدة الاسترجاع ، صافي القيمة الحالية ، المعدل الداخلي للمردودية معدل العائد على الاستثمار ، وهي طرق تطبق في حالة اليقين تستخدم معطيات رياضية ثابتة ، كذلك نجد هناك طرق أخرى تركز على التنبؤات والتقديرية الاحتمالية لان المحيط الاقتصادي يكون في غالب الأحيان يتسم بتغيرات مستمرة غير ثابتة وهنا يواجه المستثمر مشكلة التنبؤ الدقيق مما يفتح مجال المخاطرة أمامه وبالتالي لتفادي ذلك واختيار المشروع الأفضل أي البديل الذي يحقق أكبر عائد وأقل المخاطر يستلزم استخدام أدوات أخرى كآليات بحوث العمليات مثل شجرة القرارات ، المحاكاة ، نظرية الألعاب ...

لكن ما يلاحظ على هذه الطرق أنها تعتمد على التدفقات النقدية فقط ، لكن في الواقع العملية معقدة لأن الاستثمارات لا تشمل فقط التدفقات النقدية ، بل نجد غالبا أن مردودية المشروع في عملية اختيار الاستثمارات ليست هي العامل المحدد الوحيد، وإنما توجد عدة معايير مثل (دورة حياة المنتج ، معدل العائد ، تكلفة الإستثمار، قيمة المبلغ المقرض لتمويل المشروع، سلامة البيئة ، درجة المخاطرة ، مدة الاسترجاع ، كمية الطلب على منتجات المشروع ، حجم طاقة المشروع، حجم العمالة ، نسبة المساهمة في التنمية ، ...الخ) ونشير هنا أن هذه المعايير تختلف حسب رؤية متخذ القرار في المشروع الذي يريد اختياره ، ولهذا فإن عملية تقييم المشاريع على أساس الطرق السالفة الذكر يمكن تسميتها بعملية تقييم أحادية الهدف ، لكن نظرا لوجود عدة أهداف ومعايير من الأخرى اللجوء إلى أخذها في نفس الوقت وهذا ما سنحاول معالجته من خلال هذه الورقة البحثية باستخدام نموذج البرمجة الخطية بالأهداف ذات الأولوية أو ما تسمى بالبرمجة الليكسيكوغرافية lexicographic كطريقة تساعد متخذي القرارات على الإحاطة بجوانب المشروع المختلفة.

يهدف هذا البحث إلى تقديم طريقة عملية ومرنة بغرض تحليل المعلومات وتقديم الاقتراحات ومساندة متخذ القرار في عملية تقييم و اختيار بين البدائل الاستثمارية من خلال تقديم صياغة

مقترحة لحل مشكلة تقييم المشاريع ما بعد دراسة الجدوى أي بعد توفر المعلومات اللازمة وهذا باستخدام نموذج أو منهج البرمجة الخطية بالأهداف ذات الأولوية أو ما تسمى بالليكسكوغرافية، وتوضيح استخدام تلك الصياغة ومناقشة نتائج عملية التقييم والاختيار في ضوء تعدد المعايير المستخدمة.

II. لمحة عن البرمجة الخطية بالأهداف Model Goal Programming:

يعتبر نموذج البرمجة الخطية بالأهداف من الأساليب الأكثر تلاءماً مع المشاكل التسييرية ويرجع هذا إلى تعدد الأهداف التي يرغب أي مسير تحقيقها في آن واحد بدلاً من تحقيق هدف واحد كحالة التعظيم أو التذنية... ويمكن القول أن البرمجة بالأهداف هي توسع أو امتداد للبرمجة الخطية التقليدية والاختلاف بينهما في تعدد الأهداف في آن واحد باختلاف وحدات قياس الأهداف حسب طبيعتها وأول من اكتشف هذا النموذج هما الباحثين الأمريكيين *Charnes and Cooper (1961)* وأطلق عليها تسمية *GPM*.

ويمكن تعريف هذا النموذج حسب *M. Tamiz et C. Romero (1998)* أنها منهجية رياضية مرنة وواقعية موجهة بالأساس لمعالجة تلك المسائل القرارية والتي تتضمن الأخذ بعين الاعتبار لعدة أهداف في مقابل الكثير من المتغيرات والقيود. أما *Belaid. Aouni (1998)* فيعرف البرمجة بالأهداف بأنها نموذج يسمح بأخذ دفعة واحدة أي في آن واحد عدة أهداف وهذا تحت إشكالية حل اختيار أحسن حل من بين الحلول الممكنة. وحسب *D. Loison et S.M. Lee (1999)* فيعتبرها بإحدى طرق التسيير العلمي الموجهة لحل مسائل القرارات ذات الطابع المتعدد الأهداف. و أول الإستخدامات والتطبيقات لهذه الطريقة بالخصوص في المجال الصناعي ترجع إلى كلمن *Lee (1972)*، و *Giri (1965)*، و *Igniziou (1976)*، ثم توسعت بعد ذلك لتشمل العديد من المجالات (تسيير الإنتاج، تسيير المخزون، مراقبة الجودة، مجال النقل، الاستثمارات...).

ومن بين النماذج التي أفرزتها تطور البرمجة بالأهداف نجد البرمجة الخطية بالأهداف العادية *(1961)*، البرمجة بالأهداف النسبية أو ما تسمى بالمرجحة *Charnes and Cooper* البرمجة الخطية بالأهداف ذات الأولوية أو ما تسمى بالبرمجة *Charnes and (1977)* *Cooper* بالأهداف الليكسكوغرافية *Tamis et Jones (1991)*، البرمجة الخطية بالأهداف باستعمال دول الكفاءة على يد *Martel, Aouni (1990)*، بل اعتماد على أعمال *Brans (1982)*، ثم في الأخير البرمجة الخطية الكمبرومازية *James Egnisio (1976)*.

ومن بين تلك الطرق التي ارتكز عليها بحثنا هذا نموذج البرمجة الخطية بالأهداف ذات الأولوية أو ما تسمى بالبرمجة بالأهداف الليكسوكوغرافية ، باعتبارها من الطرق الفعالة وأكثرها تلاءماً مع مشكلة تقييم البدائل الاستثمارية وسنحاول توضيح ذلك من خلال النقاط الآتية:

III. الصياغة العامة لأسلوب البرمجة بالأهداف ذات الأولوية لمشكلة تقييم واختيار البدائل الاستثمارية:

أولاً الصياغة العامة:

تعتبر البرمجة بالأهداف ذات الأولوية أو البرمجة بالأهداف المعجمي أكثر استعمالاً وشعبية، بحيث تعتمد صياغتها الرياضية على ترتيب الأهداف المراد تحقيقها ضمن فئات مختلفة للأولوية. إن دالة الهدف في نموذج برمجة هدف ذو الأولوية يستخدم لتقليل دالة متغيرات الانحراف للحد الأدنى، والمشكلة العامة للمفاضلة والتقييم بين مجموعة البدائل المقترحة سوف يتم صياغتها على النحو التالي:

$$Z = \sum_{i=1}^m P_K (\delta_i^- + \delta_i^+) \text{LexMin}$$

Subject to

$$\sum C_{ij} X_j + \delta_i^- - \delta_i^+ = b_i$$

$$\sum_{j=1}^n X_j = \alpha$$

بشرط: قبول المشروع $X_j = 1$

رفض المشروع $X_j = 0$

$$d_i^-, d_i^+ \geq 0$$

$$j = 1, 2, 3, \dots, n, i = 1, 2, 3, \dots, m, K = 1, 2, 3, \dots, K.$$

حيث:

Z مجموع الانحراف السالب والموجب من الأهداف.

P_K هيكل أولويات الأهداف.

δ_i^- متغيرات الانحراف السالبة التي تعكس مقدار العجز عن إنجاز الهدف b_i .

δ_i^+ متغيرات الانحراف الموجبة التي تعكس مقدار في إنجاز الهدف b_i .

C_{ij} معامل مساهمة متغير القرار في تحقيق الهدف b_i .

X_j المشروع المقترح j حيث يأخذ هذا المتغير واحد إذا تم قبول المشروع ،ويأخذ القيمة الصفر إذا رفض المشروع.

الهدف المرغوب تحقيقه b_i .

تمثل عدد المشاريع أو البدائل المرغوب اختيارها. α

ثانياً كيفية حل النموذج: لحل هذا النموذج يوجد العديد من الطرق المستخدمة ، إلا أن طريقة التفريغ والتحديد (1984) *Schniederjans*، تبقى أحد أهم المناهج المستخدمة ، بدلا من محاولة البحث عن حل أمثل للبرمجة العددية مرة واحدة ، فإن طريقة التفريغ والتحديد تعتمد على تجزئة منطقة الحل إلى أجزاء أصغر فأصغر، ثم نقوم بالبحث عن الحل الأمثل لكل جزء على حدا ، وأحسن حل على مستوى هذه الأجزاء الصغيرة سيكون هو الحل الأمثل للبرمجة العددية ككل. ويمكن استخدام هذه الطريقة في حل هذا النموذج بإتباع الخطوات التالية:

- تحديد الأهداف، وقيود الموارد أو العوائق التي قد تمنع تحقيق الأهداف؛
- تحديد مستوى الأولوية لكل هدف، أي الأهداف ذات درجة أهمية كبيرة تأتي في المرتبة الأولى P_1 ؛ وبعدها في المرتبة الثانية تأتي الأهداف ذات درجة الأولوية P_2 هكذا إلى غاية الأولوية الأخيرة P_K .

- تحديد متغيرات القرار والمتمثلة في المشاريع المقترحة.

- تحديد انحرافات غير المرغوب فيها δ^- ، δ^+ مقدرا العجز أعلى أو اقل من القيمة المستهدفة.

- صياغة القيود لنموذج البرمجة الخطية العادي.

- كتابة دالة الهدف بحيث تقلل من أولويات متغيرات الانحراف لأدنى حد ممكن.

- اتخاذ القرار حسب النتائج المتحصل عليها سواء قبول أو رفض المشروع .

بعد تحديد هذه الخطوات يتم إجراء حل ذلك النموذج حسب الأولوية أي يتم تدنية المجموع المرجح للانحرافات الغير مرغوب فيها الخاصة بالأهداف ذات الأولوية الأولى ، وهذا تحت شرط القيود العامة للنموذج المحدد سابقا ، وبعدها الخطوة الثانية أين يتم تدنية الانحرافات الغير مرغوب فيها الخاصة بالأهداف ذات الأولوية من الدرجة الثانية بشرط القيود العامة للنموذج وإضافة النتيجة المحصل عليها من نموذج المرحلة الأولى المتعلقة بالأهداف ذات الأولوية من الدرجة الأولى. ونستمر بهذه العملية إلى غاية الوصول إلى مستوى الأولوية الأخيرة.

وللتوضيح أكثر نلجأ إلى صياغة ذلك بصفة عامة كما يلي:

$$Z = [P_1(\delta_i^-, \delta_i^+), P_2(\delta_i^-, \delta_i^+), \dots, P_K(\delta_i^-, \delta_i^+)] \text{ Min}$$

الخطوة الأولى : سنقوم بإيجاد الحل للانحرافات الأهداف ذات الدرجة الأولى P_1 ، أي

$$Z = P_1(\delta_i^+, \delta_i^-) \text{ Min} \text{ وحلول هذه الخطوة نعتبرها كقيود تضاف إلى القيود العامة للنموذج.}$$

الخطوة الثانية: نقوم بحل $Z = P_2(\delta_i^+, \delta_i^-) \text{ Min}$ مع إضافة حلول الخطوة الأولى كقيود

جديد إلى القيود العامة. وهكذا نستمر في الحل إلى غاية الخطوة الأخيرة $Z = P_K(\delta_i^+, \delta_i^-)$

IV.دراسة حالة على إحدى الشركات الوطنية لصناعة الاسمنت:

من خلال هذا الجزء يتم توضيح كيفية تقييم المشروع المقترح على الشركة والمتمثل في إنشاء خط

ثاني للإنتاج مادة الإسمنت لغرض الرفع من الطاقة الإنتاجية وترقية المبيعات والزيادة في الإنتاج ومن

ثمة مواجهة الطلب المستقبلي المتوقع على هذه المادة ، ومن أجل تقييم هذا المشروع في ظل

محدودية الموارد المالية والبدايل المقترحة قد قامت الشركة بالتطلع على الوضع الحالي للسوق

ومستوى توفر هذه السلعة ، تقدير الطلب المستقبلي لكي تكون الشركة على علم بحجم إنتاجها

في المستقبل ، وبعدها قد حددت أربعة بدائل تم تقييمها في آن واحد بالاستعانة إلى نموذج البرمجة

بالأهداف.وسيتم استخدام هذه الطريقة وفقا للخطوات التالية:

أولا تحديد الأهداف التي تأخذ بعين الاعتبار في عملية التقييم:

قد حددت الشركة انطلاقا من النتائج المتوصل إليها من الدراسة التفصيلية (دراسة الجدوى)

مجموعة من المعايير و الأهداف التي على أساسها تتم عملية تقييم البدائل المقترحة واختيار

الأفضل منها، ولتوضيح ذلك قد أعد الجدول التالي:

جدول رقم (01): الأهداف والمعايير الأساسية في عملية تقييم البدائل المقترحة

المعايير	البديل الأول	البديل الثاني	البديل الثالث	البديل الرابع	الأهداف
تكلفة الاستثمار (الوحدة مليار دج)	28	26.6	25.2	24.5	على الأكثر 27
معدل العائد الوحدة نسبة %	32.16	37.8	39	38.13	على الأقل 40
صافي القيمة الحالية (الوحدة مليار دج)	3.94	7.8	8.7	7.9	على الأقل 8
مدة الاسترجاع (الوحدة سنة)	11.28	9.4	9	9.1	على الأكثر 10

الطاقة الإنتاجية (الوحدة مليون طن)	3	2.8	3	2.6	حوالي 3
مدة الانبعاث (الوحدة شهر)	30	28	32	26	على الأكثر 34
انبعاث الغبار (الوحدة mg/m^3)	40	55	35	35	على الأكثر 50
انتشار الضجيج (الوحدة dBA)	60	90	60	70	على الأكثر 85

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات المؤسسة

ثانيا صياغة دالة الهدف: دالة الهدف في نموذج برمجة الأهداف ذات الأولوية تستخدم لتقليل دالة متغيرات الانحراف للحد الأدنى ، ولكن في البداية يجب أن يتم تحديد درجة أولويات الأهداف التي سيتم التقييم على أساسها ، وقد اعتمدت الدراسة على الترتيب التالي:

جدول رقم (02): مستوى الأولوية للأهداف

مستوى الأولوية	الهدف	لأنحراف الغير مرغوب فيه
P_1 الدرجة الأولى	تكلفة الاستثمار	δ_1^+
P_2 الدرجة الثانية	معدل العائد، صافي القيمة الحالية، مدة الاسترجاع	على الترتيب $\delta_2^- \delta_3^- \delta_4^+$
P_3 الدرجة الثالثة	الطاقة الإنتاجية	$\delta_5^+ \delta_5^-$
P_4 الدرجة الرابعة	مدة الإنجاز	δ_6^+
P_5 الدرجة الخامسة	اندثار الغبار، انتشار الضجيج	على الترتيب $\delta_7^+ \delta_8^+$

المصدر: من إعداد الباحث

وهكذا يمكن صياغة دالة الهدف على الشكل التالي:

$$Z = P_1 \delta_1^+ + P_2 (\delta_2^- + \delta_3^- + \delta_4^+) + P_3 (\delta_5^- + \delta_5^+) + P_4 \delta_6^+ + P_5 (\delta_7^+ + \delta_8^+)$$

تحت القيود التالية:

$$28X_1 + 26.6X_2 + 25.2X_3 + 24.5X_4 + \delta_1^- - \delta_1^+ = 27$$

$$32.16X_1 + 37.8X_2 + 39X_3 + 38.13X_4 + \delta_2^- - \delta_2^+ = 40$$

$$3.94X_1 + 7.80X_2 + 8.7X_3 + 7.9X_4 + \delta_3^- - \delta_3^+ = 8$$

$$11.28X_1 + 9.4X_2 + 9X_3 + 9.18X_4 + \delta_4^- - \delta_4^+ = 10$$

$$3X_1 + 2.8X_2 + 3X_3 + 2.6X_4 + \delta_5^- - \delta_5^+ = 3$$

$$30X_1 + 28X_2 + 32X_3 + 26X_4 + \delta_6^- - \delta_6^+ = 34$$

$$40X_1 + 55X_2 + 35X_3 + 35X_4 + \delta_7^- - \delta_7^+ = 50$$

$$60X_1 + 90X_2 + 60X_3 + 70X_4 + \delta_8^- - \delta_8^+ = 85$$

$$X_1 + X_2 + X_3 + X_4 = 1 \quad X_j = 0,1 \Rightarrow j = 0,1,2,3,4$$

$$\delta_i^-, \delta_i^+ \geq 0 \quad i = 1,2,3,\dots,8 \quad k = 1,2,3,\dots,5$$

نشير هنا إلى (δ^-) بالانحراف السالب و (δ^+) بالانحراف الموجب ، و (k) تمثل مستوى أو درجة و P الأولوية و (i) تمثل عدد الأهداف ، أما X_1, X_2, X_3, X_4 تمثل البدائل الأربعة المقترحة على الترتيب.

ثالثا: الحل: لحل هذا النموذج نتبع مجموعة من الخطوات تعتمد على درجة الأولوية أي (من P_1 إلى غاية P_5) وتكمن هذه الخطوات في ما يلي:

الخطوة الأولى: سنقوم بإيجاد δ_1^+ أي نعطي للهدف الأول الأولوية P_1 مع تجاهل الأهداف الأخرى ، وعندما نجد حلول هذه الخطوة نعتبرها كقيود جديدة تضاف للقيود السابقة في الخطوة الثانية وهكذا إلى نصل إلى الحل الأمثل ويكون النموذج كما يلي:

$$Min P_1 = \delta_1^+$$

تحت نفس القيود السابقة

وباستخدام برنامج (*Lindo*) تحصلنا على النتائج التالية:

للكتاب على صفحة البرنامج نرسم للانحراف السالب (δ^-) ب (n) وللانحراف الموجب (δ^+)

ب (p) .

$p1 \text{ Min}$

$$28X_1 + 26.6X_2 + 25.2X_3 + 24.5X_4 + n1 - p1 = 27$$

$$32.16X_1 + 37.8X_2 + 39X_3 + 38.13X_4 + n2 - p2 = 40$$

$$3.94X_1 + 7.80X_2 + 8.7X_3 + 7.9X_4 + n3 - p3 = 8$$

$$11.28X_1 + 9.4X_2 + 9X_3 + 9.18X_4 + n4 - p4 = 10$$

$$3X_1 + 2.8X_2 + 3X_3 + 2.6X_4 + n5 - p5 = 3$$

$$30X_1 + 28X_2 + 32X_3 + 26X_4 + n6 - p6 = 34$$

$$40X_1 + 55X_2 + 35X_3 + 35X_4 + n7 - p7 = 50$$

$$60X_1 + 90X_2 + 60X_3 + 70X_4 + n8 - p8 = 85 \quad X_1 + X_2 + X_3 + X_4 = 1$$

end

int X1

int X2

int X3

int X4

أما الرمز (**int**) المقصود به هو أن (X_j) يأخذ القيمة (**1**) ويعني المشروع مقبول أو يأخذ القيمة (**0**) ويعني المشروع مرفوض .

وحلول هذه الخطوة هي : $X1 = X2 = X4 = 0, X3 = 1$

$$p1 = p2 = n3 = p4 = n5 = p5 = p6 = p7 = p8 = 0$$

$$n1 = 1.799; n2 = 1; p3 = 0.7; n4 = 1; n6 = 2; n7 = 15; n8 = 25.$$

يلاحظ من النتائج أن الهدف الأول ($p1 = 0$) أي أن الانحراف ($\delta_1^+ = 0$) وبالتالي الهدف الأول يتحقق بالتمام

الخطوة الثانية: تدنية انحرافات ($MinP_2 = \delta_2^- + \delta_3^- + \delta_4^+$) الأهداف ذات الأولوية الثانية مع إضافة حلول الخطوة الأولى للأهداف ذات الأولوية الأولى باعتبارها كقيود في هذه الخطوة مع القيود السابقة وهذا لتكون جميع الحلول الآتية ملتزمة بالقيود ($\delta_1^+ = 0$) ، ونحصل على النتائج التالية:

$$n2 + n3 + p4 \text{ Min}$$

تحت نفس القيود السابقة

$$p1 = 0 \text{ (قيود إضافي)}$$

الحل هو:

$$X1 = X2 = X4 = 0, X3 = 1$$

$$n3 = p4 = p1 = p2 = n5 = p5 = p6 = p7 = p8 = 0$$

$$n2 = 1; n1 = 1.799; p3 = 0.7; n4 = 1; n6 = 2; n7 = 15; n8 = 25$$

الخطوة الثالثة: سنقوم بحل ($MinP_3 = \delta_5^- + \delta_5^+$) تحت نفس القيود السابقة مع إضافة حلول الخطوة الأولى والخطوة الثانية كقيود وبنفس الطريقة نتحصل على النتائج التالية:

$$n5 + p5 \text{ Min}$$

$$p1 = 0 \text{ (قيود إضافي)}$$

$$n2 + n3 + p4 = 1 \text{ (قيود إضافي)}$$

$$X1 = X2 = X4 = 0, X3 = 1$$

$$n3 = p4 = p1 = p2 = n5 = p5 = p6 = p7 = p8 = 0$$

$$n2 = 1; n1 = 1.799; p3 = 0.7; n4 = 1; n6 = 2; n7 = 15; n8 = 25$$

الخطوة الرابعة: تدنية $MinP_4 = \delta_6^+$ وذلك كما يلي:

$$p6 \text{ Min}$$

تحت نفس القيود السابقة

$$p1 = 0 \text{ (قيود إضافي)}$$

$$n2 + n3 + p4 = 1 \text{ (قيود إضافي)}$$

$$n5 + p5 = 0 \text{ (قيد إضافي)}$$

$$X1 = X2 = X4 = 0, X3 = 1 \text{ : الحل هو:}$$

$$n3 = p4 = p1 = p2 = n5 = p5 = p6 = p7 = p8 = 0$$

$$n2 = 1; n1 = 1.799; p3 = 0.7; n4 = 1; n6 = 2; n7 = 15; n8 = 25$$

الخطوة الخامسة(الآخيرة): تدنية $\delta_7^+ + \delta_8^+ = \text{Min}P_5$ وذلك كما يلي:

$$p7 + p8 \text{ Min}$$

تحت نفس القيود السابقة

$$p1 = 0 \text{ (قيد إضافي)}$$

$$n2 + n3 + p4 = 1 \text{ (قيد إضافي)}$$

$$n5 + p5 = 0 \text{ (قيد إضافي)}$$

$$p6 = 0 \text{ (قيد إضافي)}$$

$$X1 = X2 = X4 = 0, X3 = 1$$

$$n3 = p4 = p1 = p2 = n5 = p5 = p6 = p7 = p8 = 0$$

$$n2 = 1; n1 = 1.799; p3 = 0.7; n4 = 1; n6 = 2; n7 = 15; n8 = 25$$

رابعا: النتائج والمناقشة:

من خلال ما توصلنا إليه في الخطوة الأخيرة يتضح أن البديل المفضل وفق الأولويات والقيود السابقة هو البديل الثالث كما توضح لنا النتائج المرحلية حسب كل درجة أولوية أنه جميع الأهداف قد تتحقق بالتمام أي الانحرافات الغير مرغوب فيها تساوي إلى الصفر ، ماعدا الهدف الثاني الذي قد يتحقق بـ 91% حيث هناك انخفاض عن مستوى الطموح المحدد . وبالتالي إن تطبيق نموذج البرمجة بالأهداف الليكسوكوغرافية قد نتج عنه تحديد المشروع أو البديل الأفضل والأحسن وهذا حسب الأفضلية والأولوية المعطاة وتوافقا مع الأهداف المراد بلوغها في ظل المعايير المستخدمة.

خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية تم تقديم نموذجا أو طريقة علمية للمفاضلة والاختيار بين البدائل الاستثمارية المقترحة وهذا بعد إعداد الدراسة التفصيلية باستخدام نموذج البرمجة بالأهداف ذات الأولوية مع دراسة تطبيقية، حيث توصلنا في الأخير إلى أن نموذج البرمجة بالأهداف أداة فعالة لدعم ومساعدة متخذ القرار في حل مشكلاته خاصة مثل الاستثمار أين يكون المقرر أمام

الاختيار والتفضيل بين الكثير من البدائل مع تعدد الأهداف، خاصة في الدول النامية التي تعاني من مشكلة التسيير المحكم والأمثل لمواردها في ظل محدودية الموارد وتغيرات البيئة. ومنه البرمجة بالأهداف هي إحدى الأساليب الكمية التي تعالج مشكلة المفاضلة والاختيار بين البدائل باستخدام مجموعة من المعايير قد تختلف من حيث الأهمية طبقا لطبيعة المشروع وأهدافه، وتتم عملية الاختيار على أساس ترتيب المعايير حسب الأهمية النسبية والأولوية. عموما فإن الطريقة المقدمة في هذا البحث هي عبارة عن أسلوب مقترح يمكن الاستفادة منه في تحليل وتقييم المشاريع بعد دراستهم دراسة تفصيلية ولكن لا يمكن أن نسميها بالوسيلة المثلى لعملية الاختيار وإنما أسلوب علمي منهجي يمكن الاعتماد عليه لترشيد وتوجيه القرارات إلى طريقها الصواب.

النتائج والتوصيات

النتائج:

- الدراسة التفصيلية بمختلف مراحلها لها دور الكبير في تحديد ربحية المشروع من خلال تقدير العوائد المتوقعة من المشروع ومقارنتها بالتكاليف المتوقعة ومن ثم حساب الربح الصافي للمشروع في كل سنة من سنوات التشغيل.
- الدراسة التفصيلية ضرورية في التقليل من مخاطر عدم التأكد من خلال تقييم التأثيرات المختلفة على أداء المشروع مثل تغيرات أسعار السلعة المنتجة وأسعار مستلزمات الإنتاج وتكاليف التمويل وتغيرات الطلب والتطورات التقنية والتغيرات في ظروف الإنتاج.
- تقييم المشاريع لا تعتمد على طريقة واحدة وإنما تتطلب التكامل بين عدة طرق تختلف حسب الظروف من خلال الدراسة الميدانية على شركة الإسمنت ببني صاف وجدنا أنه هناك اهتمام بإعداد الدراسة التفصيلية للمشروع المراد إقامته ولكن الدراسة التقنية كانت تأكد النسبة الأكبر، أما من ناحية تقييم البدائل المقترحة لإنشاء المشروع لم تعتمد على أي أسلوب علمي أو أي طريقة رياضية وإنما كان اعتمادها على التقارير والاجتماعات مما جعلها تتحمل تكاليف كبيرة.

التوصيات:

- القيام بالمشاريع الاستثمارية يمثل العنصر الأساسي لبقاء واستمرارية المؤسسات، و هذا ما يفرض ضرورة دراسة تفصيلية دقيقة لكل الجوانب المتعلقة بالمشروع الاستثماري، و محاولة تجنب الأخطاء و ذلك بالاستعانة إلى الأساليب العلمية، مع جمع المعلومات الملائمة و المفيدة عن طريق أنظمة معلوماتية سريعة و فعالة.

-لابد على الشركات أن تولي لعملية دراسة و تقييم المشاريع اهتماما كبيرا لأنها تعتبر من أصعب المهام نظرا للتعقيدات المحيط بها و كثرة التغيرات الاقتصادية.

-لتقييم و اختيار المشروع الأحسن و الأفضل من بين المشاريع المقترحة لا يكفي الاعتماد على الأساليب ذات التقييم الأحادي المعيار و إنما يجب تطبيق طرق أخرى كأساليب بحوث العمليات خاصة البرمجة بالأهداف ذات التقييم المتعدد المعايير و هذا يكون من أحسن استعمال البرمجيات (Excel Solveur,Lindo) لسهولة و سرعة الحصول على النتائج.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

- 1.خلال كداوي ، " تقييم القرارات الاستثمارية " ،دار النشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى، 2008 .
- 2.سمير محمد عبد العزيز، «الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية " ، دار النشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، 2005.
- 3.عبد الفتاح العشماوي،"دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية مع نماذج علمية " منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2007 .
- 4.عبد القادر محمد عطية،" دراسة الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات **BOT** " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2005
- 5.عقيل جاسم عبد الله ، تقييم المشروعات ، دار ومكتبة الحامد للنشر ، عمان ، 1999.
- 6.باري زندر، تعريب د. م .مصطفى موسى ، " نمذجة القرارات و بحوث العمليات " ، دار المريخ للنشر، السعودية، 2007.
- 7.موسلمحسين ، "توحيد وحدات القياس في البرمجة الخطية بالأهداف "مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2005.
- 8.قازي ثاني لطفلي ، "تحليل نمطي لنموذج البرمجة بالأهداف " ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان ، 2007.

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية

1. Boughaba, " Analyse et Evaluation de projets", BERTI Edition «Paris» 2005
2. Bridie. M ,Michailof.S , « Pratique d'analyse de projet : évaluation et choix des projetd'investissement » Economica Paris , France , 1995 .
3. Djuatio.E," Management des Projets Technique d'évaluation : analyse choix et planification", Harmattan innoval, Paris, France, 2004.
4. Houdaye. R, "Évaluation de projets et décision d'investissement",Édition Paris, 2005
5. Aouni. B, « Le model de goal progrqmming mathématique avec buts dans un environnement imprécis », sa formulation et une application .Thèse de doctorat, faculté des sciences de l'administration, Université Laval (Canada), 1998.
6. Ouici née Belgherbi.L,"Gestion de la qualité a l'aide du goal programming dans un environnement imprécis", Mémoire de magister, faculté des sciences économiques, Université Tlemcen, 2008.
7. ARE 521Wednesday Oct 19Goal Programming Guest Lecturer-Mike starger, Ph.D.P:44 (<http://www.caf.wvu.edu/gdsouzawww/ARE521/are521-strager-goal-programming.PDF>)
8. Nieulau.M, « Méthodes d'organisation et planification industrielle », Centre de universitaires, Paris, 2000
9. Udisubakti, C « Un modèle d'aide a la sélection des projets :L'intégration de la procédure analyse hiérarchique(AHP) et la programmation mathématique a objectif multiple.(application aux projets de développement de centrales électrique en indonesie) » , Thèse de doctorat faculté des sciences et des techniques de saint jerome ,Université de droit d'économie et des sciences d'Aix , Marseille , France , mars 2000.

التحرير المالي وعدوى الأزمات دراسة حالة أزمة الرهن وأثرها على الأسواق المالية

الخليجية

Financial Liberalization and Crisis Infection Study the state of the mortgage crisis and its impact on the Gulf financial markets

د. صباغ رفيقة د. لزرق محمد د. مهداوي هند

Dr.sabag rafika Dr.lazerak mohamed Dr.mahdaoui hind

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت جامعة الجيلالي اليااس

الجزائر

ملخص :

أثبتت الدراسات ان الأزمات مرحلة من مراحل النظام الرأسمالي وهذا نتيجة للعولمة وسياسات التحرير المالي والإقتصادي الكبير الذي يشهده الإقتصاد العالمي في الأونة الأخيرة ،والدول العربية بما فيها الدول الخليجية ليست بمنأى عن هذه التحولات الإقتصادية العالمية ودليل ذلك تأثر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بأزمة الرهن العقاري العالمية بشكل كبير مقارنة مع الدول العربية الأخرى ،وذلك نظرا لإرتباطها الوثيق بالأسواق المالية العالمية ،والجدير بالذكر أن الأسواق المالية الخليجية كانت الأكثر تأثرا بأزمة الرهن العقاري والأبطأ عالميا في تحقيق التعافي من هذه الأزمة.

الكلمات المفتاحية: دول مجلس التعاون الخليجي - التحرير المالي - الأزمة المالية - الأسواق المالية الخليجية

Résumé:

Les études ont démontré que les crises sont l'apanage du système économique capitaliste . L'économie mondiale se caractérise par un libéralisme économique et financier largement développé par la mondialisation. Les pays arabes particulièrement les pays du golfe ne sont nullement à l'abri des soubresauts économiques mondiales. La preuve a été apportée par les effets de la crise des subprimes qui a affecté durement les économies des pays du golfe en comparaison avec les autres pays arabes. Cet état de fait , est dû aux liens existants entre les économies du golfe et la mondialisation financière. Il est à rappeler dans ce cadre, que les marchés financiers des pays du golfe ont largement souffert de la crise des subprimes et de ses conséquences.

Les mots clés : le conseil des pays du golfe- libéralisme financier- crise financière- les marchés financiers des pays du golfe.

تمهيد:

شهدت الأسواق المالية على مستوى العالم جملة من التطورات المتواصلة والسريعة والتغيرات المتلاحقة تمثلت في التحرير المالي والذي أدى إلى تنامي دور المؤسسات المالية، و ظهور كم هائل و متنوع من الخدمات المالية التي تقدمها، و المجالات الاقتصادية التي تمولها، و ما ساعدها في الوصول إلى ذلك الاستخدام المتزايد للتقنيات المالية الحديثة. لقد أدى تزايد عمليات التحرير المالي و تزايد حركة التدفقات المالية نحو الدول النامية و بشكل غير متكافئ إلى إحداث

جملة من الآثار السلبية انحصرت أساسا في الأزمات المالية المتتالية والمتعددة و التي أثرت على التنمية داخل هذه الدول.و عليه سنحاول خلال هذا البحث معالجة الإشكالية التالية:

ما أثر أزمة الرهن العقاري الأمريكية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي؟

أهمية البحث: جاءت هذه الدراسة من أجل التركيز على أزمة الرهن العقاري المالية العالمية والتي مست مختلف الأسواق المالية العالمية،محاولين تسليط الضوء على أثر هذه الأزمة على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي باعتبار أن هذه الدول تعريف تحررا ماليا كبيرا مقارنة بالدول العربية الأخرى.

هدف البحث: إن الغرض من تناولنا هذا الموضوع في حقيقة الأمر ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- 1.** التعرف على طبيعة العلاقة بين التحرر المالي والأزمات المالية ؛
 - 2.** التعرف على تأثير اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بأزمة الرهن العقاري.
- فرضية البحث:** تأثرت الأسواق المالية الخليجية بأزمة الرهن العقاري ،وحجم تأثيرها كان الأكبر إذا ما قرناها بالدول العربية الأخرى نظرا للإفتتاحها الكبير على الاقتصاد العالمي.
- منهجية البحث:** تركزت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال التطرق لأهم أسباب وجذور نشوء الأزمة المالية الأمريكية، وكذا إلى تداعياتها على اقتصاديات دول الخليج مع التركيز على إجراءات هذه الدول للحد من حدة الأزمة من خلال المحاور التالية:
- المحور الأول: الأزمات المالية؛**
- المحور الثاني: التحرير المالي؛**
- المحور الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.**

المحور الأول: الأزمات المالية

مر الاقتصاد العالمي منذ نهاية سنة 2008 بأزمة مالية غير مسبوقة، نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة، ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تنتقل إلى مختلف أقطار الاقتصاد العالمي، وذلك رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ،وفي دول آسيا، ورغم مساندة الدول النامية والدول النفطية للمؤسسات المالية للخروج من هذه الأزمة.

1. تعريف الأزمة المالية:

-الأزمة المالية يمكن تعريفها على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية ، حجم الإصدار، أسعار الأسهم و السندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية ، و معدل الصرف. هذا الاختلاف في تقدير الظواهر الخاصة بالارتفاع و الانخفاض يستلزم فترة طويلة لتفسيرها؛⁶⁶ و عادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي مسببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل، يرافقها توسع مفرط و سريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة، مؤديا إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج؛⁶⁷

-ظاهرة تعرف بنتائجها، ومن مظاهرها انهيار البورصة، وحدث مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة، وبطالة دائمة.⁶⁸

-من كل ما سبق يمكن الخروج بتعريف شامل للأزمة (***) المالية وهي: انهيار في الأسواق المالية مصحوبا بفشل عدد كبير من المنظمات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي.⁶⁹

2. أسبابها:

تتمثل أهم الأسباب التي كانت وراء نشوء الأزمات المالية في مايلي:

***العولمة الاقتصادية:** والتي جعلت من الاقتصاد العالمي نظاما تجاريا عالميا مفتوحا نزول فيه العوائق أمام حركة السلع والبضائع وعوامل الإنتاج خاصة رأس المال عبر الحدود الدولية، هذا ما

1. Barthalon Eric : "Crises Financières "; Revue problèmes économiques, N° 2595, 1998.

⁶⁷ . البدوي عبد الحافظ: "إدارة الأسواق المالية - نظرة معاصرة- "، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص39.

⁶⁸ . دانيال أرنولد: "تحليل الأزمات للأمس واليوم"، ترجمة عبد الأمير شمس الدين ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت ، 1992 ، ص11.

(*) - من أبرز مرادفات كلمة أزمة : اختلال ،اضطراب ،ركود ،كساد ،ضيق ،شدة ،مرض، خطر، نقص ،انهيار، عدم التأكد، توتر ،انفصام ،انهيار ،قلق ،اضطراب ،هجوم ،إفلاس ، نقص وعدم التوازن، ومن أهم المضادات :رفاهية ،توازن.

⁶⁹ . عرفات تقي الحسيني: " التمويل الدولي " ، دار للنشر الأردن، 1999 ، ص 200.

أدى إلى الحد وبدرجة كبيرة من قدرة الحكومات الوطنية على رسم سياسات اقتصادية وطنية مستقلة، وعلى إضعاف سيطرة الحكومات اقتصادياتها^(***)؛

المضاربات المالية :** منذ أن فرضت العملة المالية على الاقتصاد العالمي، وانعدمت القيود على حركة رؤوس الأموال، حدثت المضاربات المالية وتتابعت الأزمات، وهذا ما أدى لموجات من إجراءات تحرير^(*) الاقتصاد وإلغاء القيود، ومزيد من الخصخصة، البطالة والفقر.

الانتقال من الاقتصاد الحقيقي إلى اقتصاد الفقاعة :** خلال السنوات الأخيرة ظهرت الفقاعات الاقتصادية وتفاقت، الميل نحو المضاربة في أسواق الأراضي والعقارات وبورصات الأوراق المالية، وما نتج عنه من أرباح يتم جنيها من دون جهد مبدول أونتاج فعلي ملموس، وترتبط بذلك دورات إنفاق إضافية تؤدي إلى حدوث المزيد من الرواج الاستهلاكي الترفي، الأمر الذي يغذي دورة جديدة من الإنفاق تساهم في ازدهار اقتصاد الفقاعات^(**)، في النهاية يؤدي ذلك لتضخم أسعار بعض الأصول الاقتصادية نتيجة المضاربات المحمومة والتي تؤدي بدورها لحدوث طفرات متوالية في أسعار الأسهم والأراضي والعقارات دون الاستناد إلى أداء اقتصادي حقيقي.

***تحرير الأسواق المالية :** أجريت دراسة دولية شملت 102 أزمة مالية لـ 20 بلدا خلال العقدتين الماضيتين، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن أكثر بلدان العينة عرضة للأزمات هي تلك التي شهدت تحريرا واسعا في أسواقها المالية ومؤسساتها المصرفية، والتي أدت بدورها إلى أزمة العملات نظرا للعلاقة السببية بين الأزمة المصرفية وأزمة العملة مع المشاكل التي تواجه وميزان المدفوعات.⁷⁰

(**) - العملة جعلت أدت إلى تكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال تفرض فيه الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية الحاكمة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي انسجاما بل تطابقا بين جميع الأقطار، ومهما كانت مواقعها وتفصيلاتها.

(***) - لقد أدى تحرير التحركات النقدية ابتداء من عام 1974 إلى تسهيل وإعادة تدوير الأموال القذرة والناجمة عن تجارة المخدرات، وتجارة السلاح، وذلك عن طريق الإعفاء من الضرائب وسرية حسابات البنوك.

(****) - مصطلح اقتصاد الفقاعة هو وصف لحالة تحدث عندما تتسبب المضاربة على سلعة ما في تزايد سعرها بطريقة تؤدي لتزايد المضاربة عليها وقتها يبلغ سعر هذه السلعة مستويات خيالية في تشبيه انتفاخ البالون، حتى يبلغ مرحلة ما يسمى بانفجار الفقاعة (الاختيار) وهبوط حاد ومفاجئ في سعر هذه السلعة.

⁷⁰ زكريا سلامة عيسى شنتاوي : " الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي "، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2009، ص 198-203.

3. أزمة الرهن العقاري الأمريكية العالمية:

انطلقت بداية الأزمة الجديدة مع إعلان مؤسسة مالية عملاقة، هي " ليمان براذرز " عن إفلاسها الوقائي، وهذه كانت بداية رمزية خطيرة، لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من أزمة الكساد الكبير في عام 1929، وتعتبر من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية، التي تأسست في القرن التاسع عشر، ومن خلال هذا المطلب سنحاول التعريف بالأزمة المالية العالمية الأخيرة، بتعداد مظاهرها وملاحظات حولها.⁷¹

المحور الثاني: التحرير المالي

من خلال هذا المحور سنحاول التعرف على طبيعة العلاقة بين الأزمات المالية والتي تصيب الأسواق المالية والتحرير المالي، هذا الأخير انتشر بصفة كبيرة في الاقتصاد العالمي، وخاص خلال العقدين الأخيرين من الزمن.

1. تعريف التحرير المالي: يكمن جوهر عولمة الأسواق المالية في تحرير حساب رأس المال من خلال إلغاء القيود والضوابط المفروضة على حركات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية، وإعطاء السوق مطلق الفاعلية في عمليات ضمان و توزيع وتخصيص الموارد المالية، وتحديد أسعار العمليات المالية طبقاً لقوى العرض والطلب، كذلك ينبغي إلغاء الرقابة المالية الحكومية وبيع البنوك ذات الملكية العامة، وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية الاستقلالية التامة، وعدم فرض أية قيود على حرية الدخول والخروج من صناعة الخدمات المالية⁷². و عليه فإن عملية التحرير المالي تتمثل في إعطاء السوق المالية الحرية في توزيع وإعادة توزيع وتخصيص الموارد المالية طبقاً لقانون وقوى العرض والطلب، بالإضافة إلى إلغاء القيود على تخصيص الائتمان المحلي وتحرير معدلات الفائدة، وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية الحرية في إدارة أنشطتها المالية من خلال إلغاء مختلف القيود والضوابط على العمل المصرفي، وإلغاء تدخل الدولة في القطاع المالي، بالإضافة إلى تحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات.⁷³

أما عن نشأة التحرير المالي فيمكن القول أنه قد ظهر خلال مرحلة (1980-1985)، والتي عرفت مايلي :

⁷¹. الكندري، فيصل: " الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاستثمار العقاري " ، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2009، ص 71.

⁷² - رمزي زكي: " العولمة المالية"، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى 1999، ص 73.

⁷³ - باري آيشينجرين ومايكل موسى: " صندوق النقد الدولي وتحرير حساب رأس المال " ، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد الرابع، ديسمبر 1998، ص 21.

- رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال؛
- التوسع الكبير في أسواق السندات و الذي كان سببه الرئيسي حاجة الدول الصناعية و خاصة الولايات المتحدة لتغطية العجز في ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق إصدار و تسويق تلك الأدوات المالية في الأسواق المالية؛
- توسع صناديق المعاشات و الصناديق الأخرى المتخصصة في جمع الادخار و التي تمتاز بفوائدها المالية الكبيرة.

لقد أقدمت العديد من الدول على إلغاء الرقابة على الصرف منذ 1979 في بريطانيا، (1980-1985) في اليابان وبداية التسعينات في فرنسا، و هذا بالنسبة للمقيمين وغير المقيمين و يشير الجدول الموالي إلى السنوات التي بدأت فيها بعض البلدان الصناعية و البلدان النامية عمليات التحرير المالي. **الجدول رقم (01)**

2. أنواع التحرير المالي: ويشمل التحرير المالي نوعين:

أ - **التحرير المالي الداخلي (المحلي)** : يتمثل في تحرير معدلات الفائدة والتخلي عن سياسات توجيه الائتمان وعن الاحتياطي الإجمالي، واعتماد أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية وتشجيع المنافسة بين المؤسسات المالية، خصوصية البنوك العمومية، وفتح النظام المالي أمام المنافسة الخارجية.

بأ - **التحرير المالي الخارجي**: فيعني التحرر من الحظر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات، والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية، كما أن تحرير حساب رأس المال يعني إلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي و الضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات⁷⁴.

3. تحرير الأسواق المالية:

يتم تحرير الأسواق المالية بواسطة إزالة القيود و العراقيل المفروضة ضد حيازة و امتلاك المستثمر الأجنبي للأوراق المالية للمنشآت و المؤسسات المحلية المسعرة في بورصة القيم المنقولة و الحد من إجبارية توطين رأس المال و أقساط الأرباح و الفوائد. كما يتضمن إزالة الحواجز و العقبات التي تمنع البنوك و المؤسسات المالية الأخرى من الاقتراض من الخارج، و العمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري و حساب رأس

⁷⁴ - المرجع السابق، ص 82.

المال، و تقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي و الحقيقي و تحرير تدفقات رأس المال.و يشير خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص إلى قضيتين هامتين⁷⁵ :

أ - انه من الأفضل البدء في تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل، و تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، قبل تحرير استثمار المحافظ المالية أو الاستثمار غير المباشر.
ب - إن التحرير(*****) الشامل لمعاملات و تحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد و النظم المطبقة على معاملات العملة الأجنبية، بل ربما احتاج الأمر إلى تقوية القواعد و النظم التحوطية المتعلقة بتحويلات العملة الأجنبية التي يجريها غير المقيمين.

و تقوم سياسة التحرير المصرفي على دعم الثقة الكاملة في الأسواق حيث يتم تحريرها من القيود الإدارية و بالتالي إعطاء لقوى السوق الحرية، عن طريق تحرير أسعار الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الادخار و الاستثمار.

4. الأزمات والتحرير المالي:

الجدير بالذكر أنه خلال الفترة (79-1997) كانت هنالك أكثر من 158 أزمة سعر صرف و 54 أزمة مصرفية، وكانت أزمات أسعار الصرف الأكثر شيوعاً من الأزمات المصرفية خلال الفترة (75-1986)، بينما سادت الأزمات المصرفية في الفترة (87-1997)، وارتبط ذلك بسياسات التحرير المالي التي انتشرت خلال تلك الفترة.⁷⁶ فالتحرر المالي المتسارع غير الحذر وغير الوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الإنغلاق والتقييد، قد يؤدي إلى حدوث الأزمات المالية، فمثلاً عند تحرير أسعار الفائدة، فإن المصارف المحلية تفقد الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل تقييد أسعار الفائدة، وعموماً فإن تجارب الدول النامية دلت على اضطرابات في أسعار الفائدة المحلية بعد انتهاج أسلوب التحرر المالي خصوصاً خلال المرحلة الإنتقالية؛⁷⁷ ومن ناحية أخرى،

⁷⁵ .عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، ص 35.

(*****) - إثر ظهور موجة التحرر المالي و المصرفي في العالم و خاصة مع بداية سنوات التسعينات تصاعدت بشدة الأزمات المصرفية، و معظمها كان ناجماً عن سياسات التحرير المالي و المصرفي.

⁷⁶ .رفيقة صباغ : " الأزمات المالية وأثرها على الدول النامية، دراسة تحليلية لأزمة الرهن العقاري وأثرها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي " ،رسالة دكتوراء في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص 11.

أنظر إلى : هبة محمود الطنطاوي الباز : " الأزمات المالية المعاصرة، الأسباب، العلاج، الدروس المستفادة، دراسة مقارنة " ، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس، 2008، ص 12.

⁷⁷ .Adil Naamane: « Les Indicateurs D' Alerte Des Crises Financières » ، Centre d'Analyse Théorique Et de traitement des données économique ; 2001; P 07.

فإن التحرر المالي يؤدي إلى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف أو القطاع المالي، قد لا يستطيع العاملون في المصارف تقييمها والتعامل معها بحذر ووقاية، كما أن التحرر المالي يعني دخول مصارف أخرى إلى السوق المالي، مما يزيد الضغوط التنافسية على المصارف المحلية، لا سيما في أنشطة إئتمانية غير مهيأة لها، وقبول أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها المصرف، وبدون التهيئة الرقابية اللازمة قبل التحرر المالي، فإن المصارف قد لا تتوفر لها موارد أو الخيارات اللازمة للتعامل مع هذه النشاطات والمخاطر الجديدة، ومن الأزمات المالية التي ساهم التحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر في حدوثها نذكر الأزمات المالية في البرازيل وتشيلي وأندونيسيا والمكسيك وفنزويلا وبعض الدول الإسكندنافية، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أظهرت الدراسات أنه من بين عينة من 25 أزمة مالية كانت 18 منها قد حدثت في غضون السنوات الخمسة الأولى من عملية التحرر المالي. إذن الاقتصاد العالمي تعرض إلى العديد من الأزمات المالية منها والاقتصادية، وتفاوتت خسائرها وحجمها وتأثيراتها دوليا بين الأزمات والأخرى، لكن ومع التحرير المالي أصبحت الأزمات بمختلف أنواعها ذات تأثير عالمي شامل.⁷⁸

والرسم البياني رقم (01) يوضح لنا أهم الأزمات، و بمختلف أنواعها، والتي تعرض لها النظام الرأسمالي خلال بداية وانتشار ظاهرة التحرير المالي. وما يثير انتباهنا في الرسم البياني رقم (01) هو اتساع رقعة الدول المتأثرة من الأزمة، لكن الرسم البياني رقم (02) سوف يضعنا في حالة ذهول من حجم أو عدد الأزمات في الفترة ما بين (1977-1999) التي تعد فترة ليست بالطويلة، لكن حجم وتنوع الأزمات بين بنكية وأزمة صرف ليس بسيط. (*** ****). إذن لقد رافقت الأزمات الاقتصادية للاقتصاد الرأسمالي منذ الثورة الصناعية، ولكنها تتباين في حدتها بين أزمة و أخرى، ومع ذلك فقد دفعت علماء الاقتصاد الرأسمالي إلى دراسة هذه الأزمات ومعرفة أسبابها والحلول اللازمة للخروج منها وتجاوزها، فالاقتصاد الرأسمالي وخاصة مع ظهور التحرير المالي والعملة المالية يخضع لما يعرف بالدورة الاقتصادية وهي الشكل العادي لوجوده، فهو ينتقل من الانتعاش إلى الركود، وهذا معناه تعرضه أي الاقتصاد الرأسمالي للعديد من الأزمات.⁷⁹

المحور الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

⁷⁸. ضياء مجيد الموسوي: " الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1990، ص 09.

(*****) - خلال 25 سنة من عام 1968 إلى 2003 شهد العالم حدوث 100 أزمة مالية (حوالي 3 أزمات في كل عام).

⁷⁹ - صباغ رفيقة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

سنحاول من خلال هذا المحور تبيان مدى تأثير الأسواق المالية الخليجية بأزمة الرهن العقاري المالية العالمية.

1. التحرير المالي والأسواق المالية الخليجية:

منذ أوائل التسعينيات شهدت منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، إصلاحات مستمرة وجديدة تهدف إلى تشجيع التحرير المالي وكذا الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخلق بيئة قانونية مواتية لصالح المستثمرين الأجانب. فالدول الخليج العربي والتي تضم (السعودية ، البحرين ، الإمارات ، عمان ، قطر ، الكويت) تصنف ضمن الدول العربية التي تشهد أكبر انفتاح على الاقتصاد العالمي. إلى أنه في المقابل هناك مجموعة من التحديات التي تواجه الأسواق المالية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والتي يمكن تحديد أبرزها كالآتي:

● ضيق قاعدة التداول في هذه الأسواق:

المتمثل في قلة عدد الشركات المدرجة فيها، حيث أن عدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية الستة لدول مجلس التعاون هي محدود (500) شركة، وان نشاط هذه الشركات مركز في مشاريع متشابهة في الغالب هي في القطاعات المالية والخدمية، وان الاستثمار في القطاع الصناعي الذي يعتبر الركيزة الاقتصادية لتحقيق التنمية محدود؛

● قلة الأدوات الاستثمارية المتداولة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون :

أظهرت الدراسات التي أجريت على الأسواق المالية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قلة تنوع الأدوات الاستثمارية المتداولة في السوق ، وخاصة ضيق تطور أسواق السندات مقارنة بمستوى السيولة المتاحة رغم أن غالبية الأسواق المالية في الدول المتقدمة تعتبر أسواق السندات فيها أكبر من أسواق الأسهم ؛

● شيوع ظاهرة المضاربة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

الطابع الغالب للمعاملات الجارية في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي شيوع ظاهرة المضاربة أكثر من الاستثمار طويل الأجل، فقد أشارت الدراسات المتخصصة في هذا المجال أن حوالي 70% من حجم الاستثمارات في الأدوات المالية المتداولة في السوق قائمة على المضاربة، وكما نعلم أن المضاربة في ظل غياب صانع للسوق تؤدي إلى حصول تذبذب كبير في أسعار الأدوات المالية المتداولة في السوق، ويخلق ذعرا لدى المستثمرين خاصة في ظل ضعف ثقافة المستثمر المالية، وقلة توفر المعلومات والتحليل المالية المقدمة من قبل شركات الوساطة المالية عن الأوضاع المالية للشركات المدرجة في السوق؛

● **تدني مستوى الشفافية والإفصاح في الوقت المناسب:**

إن الإفصاح والشفافية ومراقبة الشركات المدرجة في السوق تحتاج إلى وقت طويل لبناء الإجراءات اللازمة لتنفيذها وتفعيل متطلباتها، ولأن الخبرة لا يمكن اكتسابها إلا بالممارسة مع مضي الوقت والتجربة في المنطقة قصيرة، مما أدى إلى حدوث ضعف في هذا الجانب، حيث أن غياب المعلومة الدقيقة وعدم توفرها في الوقت المناسب يؤدي إلى عزوف الكثير من المستثمرين عن الاستثمار أو توجيه استثماراتهم بشكل خاطئ؛⁸⁰

● **تدني مستوى الخدمات المالية لبعض شركات الوساطة العاملة في السوق:**

من المعلوم أن جميع شركات الوساطة المالية العاملة في السوق حديثة النشأة بحكم حداثة هذه الأسواق، ولما كان اتخاذ القرار الاستثماري من قبل الكثير من المستثمرين يعتمد بشكل كبير على ما تقدمه شركات الوساطة من بيانات وتحليلات مالية و فنية عن مختلف جوانب الأداء المالي والاقتصادي للشركات المدرجة في السوق الذي تمارس نشاطها فيه، إضافة إلى التقارير عن الوضع الاقتصادي والمالي للدولة بشكل عام، ولما كان المستثمر لا يستطيع الاستثمار إلا من خلال هذه الشركات واعتمادا على ما تقدمه من معلومات، لذا فإن ضعف أو تدني كفاءة أداء بعض هذه الشركات يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة تنعكس على أداء السوق؛

● **ضعف الثقافة المالية للمستثمر :**

فالكثير من المستثمرين يعتبرون الاستثمار في الأوراق نشاطا ثانويا أو عرضيا ويعتمدون وبشكل كبير في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على الإشاعات أو تقليد الآخرين أو نصائح بعض الأصدقاء، وهذا يؤدي إلى عدم اتخاذ القرار الاستثماري السليم، والذي ينعكس أثره على نوع وحجم التداول في السوق ؛

● **تعدد وكبر حجم الهزات المالية التي تعرضت لها الأسواق المالية لدول المجلس:**

إن استقرار السوق هو واحد من أهم عناصر جذب الاستثمارات المالية، والمتتبع لتاريخ الأسواق المالية لدول المجلس يلاحظ أنه بالرغم من عمرها القصير، فقد تعرضت للكثير من الهزات ، مثل أزمة سوق المناخ في الكويت في بداية إنشاءه والأزمات التي انتابت جميع أسواق دول المجلس باستثناء سوقي مسقط والبحرين خلال عام 2006، والتي بلغت خسائرها أكثر من 400 مليار

⁸⁰ - سامية زيطاري: "ديناميكية أسواق الأوراق المالية في الدول الناشئة :حالة أسواق الأوراق المالية العربية" ، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004 ، صص(97- 98).

بوكساني رشيد : " معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 2005 ، ص 262 .

دولار، والتي تساوي 40% من القيمة السوقية للأسهم المتداولة في أسواق دول المجلس، هذه الهزات الكثيرة والكبيرة تعتبر حاجزا للاستثمار؛

● **حادثة وضعف تطبيق مبدأ حوكمة الشركات لدى دول مجلس التعاون:**

إن وجود نظام فعال لحوكمة الشركات ينطوي على العديد من الإجراءات والتي من شأنها ضمان استقرار ورفع كفاءة الأداء في الأسواق المالية، فهذا المبدأ ظهر لمعالجة الانهيارات المالية والاقتصادية التي تشهدها العديد من الأسواق المالية والشركات، والتي كان أحد أهم أسبابها عدم الإفصاح الكامل والشفافية فيما يتعلق بالمعلومات المالية والمحاسبية للشركات والوحدات الاقتصادية؛⁸¹

الأوضاع الاقتصادية العالمية غير المستقرة: والناجمة عن التقلبات الكبيرة في أسعار صرف العملات الرئيسية والمستخدمة في تغطية قيام المدفوعات في التجارة الدولية، مما أدى لحدوث ضغوط تضخمية كبيرة في الكثير من اقتصاديات دول العالم، مما أثر على أداء الأسواق المالية لمعظم دول العالم؛

التغيرات والأحداث الجيوسياسية في المنطقة: إن هذه التغيرات لها أثر كبير في إحداث عدم استقرار أداء الأسواق المالية لأنه كما نعلم وهو من المسلمات أن رأس المال دائماً يهرب للمناطق والقطاعات الاقتصادية الأكثر أماناً واستقراراً.⁸²

2. **أثر أزمة الرهن العقاري على الأسواق المالية الخليجية :**

لقد تراجعت البورصات العربية تراجعاً كبيراً كنتيجة لأزمة الرهن العقاري خاصة بورصات دول مجلس التعاون الخليجي مع احتلال سوق دبي المرتبة الأولى بانخفاض قدره 4,98 % تليها سوق السعودية 59,17 %، أبو ظبي 44,60 %، الكويت 40,30 %، سلطنة عمان 41,93 %، البحرين 35,72 %، حيث كان يقابل هذا التدهور في البورصات العربية تراجع مؤشرات البورصات الدولية مثل مؤشر (S&P 500) بـ 38,48 %، (NIKKEI) بـ 42,12 % أنظر إلى الجدول رقم (02) وإلى الرسم البياني رقم (03).

تأثرت دول الخليج العربي بشكل أكبر بالأزمة مقارنة ببقية الدول العربية بحكم الصلات و الروابط الوثيقة التي تربطها بالاقتصاد الرأسمالي، حيث شهدت أسواق الأوراق المالية الخليجية

⁸¹. مفتاح صالح، معارفي فريدة: " متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية: دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، 2010، ص 191

⁸² - أنظر إلى : إيكارت ورتز : " الأسواق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، مركز الخليج للأبحاث ، 2011.

تقلبات حادة من جراء الأزمة المالية العالمية، و اندفع المستثمرين العرب والأجانب لبيع أسهمهم و بكميات كبيرة لإنقاذ مراكزهم المالية، و يعتبر سوق الأسهم السعودي من أكبر البورصات العربية تضرراً، يليه سوق الإمارات العربية المتحدة. أنظر إلى الجدول رقم (03)

كما لعبت أزمة الرهن العقاري في انخفاض السيولة النقدية في البورصات، فالإحصائيات تشير إلى أنه يذهب نحو 10% من القروض البنكية نحو شراء الأوراق المالية، في حين يذهب 26% منها نحو الشركات العقارية و 10% منها نحو الشركات الاستثمارية، وهي التي عانت من حالة من التعثر أو من انخفاض مقومات النمو، وبناء على ذلك، شهد نمو القروض في دول الخليج تباطؤاً حاداً منذ عام 2009، ففي حين أن متوسط النمو السنوي في القروض بلغ بين عامي 2004 و 2008 نحو 29%، واصلت إلى ارتفاع 38% في 2007، فإن هذا المعدل انخفض إلى أقل من 10% خلال (2009-2011). من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن قطر سجلت أعلى ارتفاع في معدل نمو السيولة المحلية سنة 2009 بنحو 10.8 نقطة مئوية بين كل الدول الخليجية، في المقابل سجلت عمان أعلى تراجع في هذا المعدل بمعدل بلغ 18.36 نقطة مئوية، في الحين سجلت الكويت أدنى معدل تراجع بلغ 2.35 نقطة مئوية.

كما تأثرت قطاعات التشييد والعقار من جراء انخفاض معدلات نمو الائتمان المحلي نتيجة لتأثر ميزانيات بعض البنوك عقب تراجع قيمة أصولها المستثمرة في الأسواق الدولية، وتأثر أدائها بالتقلبات الكبيرة التي شهدتها أسواق الأوراق المالية في تلك الدول، بالإضافة إلى انكشافها على بعض شركات الاستثمار المالي المتعثرة. في المقابل ونتيجة للأزمة انخفضت التدفقات الاستثمارية^(*) البلدان الخليجية، مما ساهم في انخفاض معدلات النمو، وبالتالي انخفاض معدلات خلق فرص عمل جديدة وفقدان للوظائف، مما ساهم أيضاً في تصاعد معدلات البطالة.⁸³

ولقد ارتفعت معدلات البطالة أيضاً نتيجة لتراجع أداء الصناعات المحلية، وخاصة تلك المعتمدة على التصدير على ضوء انخفاض الطلب العالمي المصاحب للأزمة، وكذلك إلى تراجع

(*****) - تفيد تقارير دولية إلى أن المشاريع التي تم تأجيلها أو تجميدها في دول مجلس التعاون في نهاية عام 2009

تقدر بحوالي 575 مليار دولار، وذلك المقارنة مع إجمالي المشاريع التي كانت قيد التنفيذ والتي تقدر بحوالي 2.5 تريليون دولار في نهاية عام 2008 .

⁸³ . إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، " قراءة في الأزمة المالية المعاصرة "، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية،

2009، ص 216.

صندوق النقد العربي: " التقرير العربي الموحد " ، 2009، ص ص (36-38).

حجم الأنشطة المرتبطة بالاستثمارات والشركات الأجنبية العاملة داخل تلك الدول. أنظر إلى الجدول رقم (05)

3. تكامل الأسواق المالية الخليجية كوسيلة لتحدي مخاطر التحري المالي :

تكامل الأسواق المالية هي من أهم الموضوعات التي تناولتها الاتفاقية الاقتصادية بدول مجلس التعاون، وأكد عليها المجلس الأعلى في دورته الثلاثين (الكويت - ديسمبر 2009) بتكليف اللجان الوزارية المعنية بوضع الآليات اللازمة لتنفيذ المادة (5) من الاتفاقية الاقتصادية التي تنص على "تكامل الأسواق المالية في دول المجلس، وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها"، وذلك "بهدف تنمية الاستثمارات المحلية والبيئية والخارجية في دول المجلس، وتوفير بيئة استثمارية تنسم بالشفافية والاستقرار، وسعياً لتحقيق هذا التكامل بما يتفق مع متطلبات السوق الخليجية المشتركة، وبمُكن مواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين من الاستثمار والتداول في جميع الأسواق المالية بدول المجلس بيسر وسهولة، دون تفریق أو تمييز في المعاملة، وإتاحة الفرصة لهذه الأسواق لتحقيق مزيد من التطور، وتقديم منتجات جديدة وتطوير أسواق الصكوك والسندات .

خاتمة:

من خلال محاولتنا للإجابة على الإشكالية واختبار الفرضية استنتجنا مايلي :

في كثير من الحالات تم إتباع سياسة التحرير المالي في ظل وجود عجز مالي كبير، ولتمويل هذا العجز اضطرت الحكومات التوسع في إصدار وبيع كميات كبيرة من السندات وأذون الخزانة، وتضمن ذلك رفع أسعار الفائدة عليها بشكل ملحوظ سواء من الناحية الاسمية أو الفعلية، مما ترتب عليه ارتفاع نسبة مدفوعات الفوائد في النفقات العامة، فقد ارتفعت هذه النسبة في دول أمريكا اللاتينية خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي من 9% إلى 19.3%، وفي المكسيك من 13% في بداية الثمانينات إلى 49% في عام 1991، وقد ارتفعت مدفوعات الفوائد ما بين (2%-10%) من الناتج المحلي الإجمالي بالدول النامية خلال الفترة (1988-1998)، ويكون ذلك على حساب التحويلات النقدية والخدمات الاجتماعية.

- تأثر الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي كان كبيراً علماً أن هذه الدول كانت أكثر بطء في تحقيق التعافي، فقد تراجعت بشكل ملموس فوائضها المالية، مما انعكس على مشاريع التنمية والاستثمارات الخليجية الكبرى في الأسواق المالية، وظهر تأثير الاقتصاد الخليجي بالأزمة المالية العالمية؛

● الخسائر الناتجة عن إدارة الاستثمارات بواسطة البنوك الاستثمارية الأمريكية المتأثرة من الأزمة، خاصة مع ارتباط المصارف الخليجية بالمصارف العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أثر على استثمارات البنوك الخليجية، فمثلاً أعلن بنك أبو ظبي التجاري أنه باشر باتخاذ إجراءات قانونية في نيويورك لاسترداد بعض خسائر استثماراته في الصناديق الاستثمارية في الولايات المتحدة رغم عدم إفصاحه لحجم المخاطر المحيطة بالاستثمار؛

خسائر الأسواق المالية الخليجية والتي قدرت بما يعادل 150 مليار دولار، فمثلاً خسرت السعودية ما يقارب 17 مليار دولار في يوم واحد، وخصصت هذه الدول مبالغ كبرى لإنقاذ الاقتصاد والقطاع المالي والمصرفي والمحلي من الأزمة، فالسعودية على سبيل المثال خصصت ما يقارب 140 مليار دولار؛

- منيت أسواق الخليج بخسائر كبرى منذ الأسبوع الأول للأزمة، وكانت الإمارات المتحدة ولاسيما سوق دبي الأكثر ضرراً وخسارة، ويمكن ترتيب الدول حسب حجم الخسارة الأعلى على النحو الآتي (الإمارات، السعودية، قطر، الكويت، عمان، البحرين).

- وجود أرضية هشة للأسواق المالية الخليجية لأنها قائمة على المضاربات والربح السريع مع درجة المخاطرة المتزايدة واستقبال بعض من هذه الأسواق للأموال الأجنبية، مما ساعد على خروج هذه الأموال عندما شعر أصحابها بأن الخطر قادم، إذ قام المستثمرون ببيع الأسهم بكميات كبرى، أي تم اتباع سياسة القطيع، وهذا ما أدى إلى حدوث الانهيار التام في تلك الأسواق؛ فنحجم التأثير كان بحجم انفتاح الأسواق الخليجية على الاقتصاد العالمية، وهذا ما يثبت صحة فرضية البحث.

التوصيات: من خلال النتائج المتوصل إليها في هذا البحث، فإننا نقدم الاقتراحات التالية:

1. توحيد الجهود المشتركة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للتخفيف من آثار الأزمة المالية العالمية على اقتصادياتها ومجتمعاتها وأمنها الوطني أو تفاديها بصورة تامة، وذلك من خلال تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف من قبيل إنجاز السوق الخليجية الموحدة والعملية الخليجية الموحدة بأسرع ما يمكن؛

2. تشجيع الصناديق السيادية وتقديم الحوافز اللازمة لها للاستثمار داخل اقتصاديات

الدول الخليجية، والذي سيكون له انعكاسات إيجابية للغاية على أداء تلك الاقتصاديات، وسيساهم بالتأكيد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي الأمني، لدول الخليج العربية. كما

يمكن لهذه الصناديق إن تلعب دورا مهما في دعم أية شركة عامة متعثرة من خلال شراء حصص فيها، أو تملك جزء من أسهمها.

الهوامش والمراجع:

1. Barthalon Eric : "Crises Financières "; Revue problèmes économiques, N° 2595, 1998.
3. ¹ . البدوي عبد الحافظ: "إدارة الأسواق المالية - نظرة معاصرة- "، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص39.
4. ¹ . دانيال أرنولد: " تحليل الأزمات للأمس واليوم " ،ترجمة عبد الأمير شمس الدين ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ،بيروت ، 1992 ، ص11.
5. (*) - من أبرز مرادفات كلمة أزمة : اختلال ،اضطراب ،ركود ،كساد ،ضيق ،شدة ،مرض ،خطر ،نقص ،أخيار ،عدم التأكد ،توتر ،انفصام ،أخيار ،قلق ،اضطراب ،هجوم ،إفلاس ، نقص وعدم التوازن، ومن أهم المضادات :رفاهية ،توازن.
6. ¹ . عرفات تقي الحسيني: " التمويل الدولي " ، دار للنشر الأردن ، 1999 ، ص 200.
7. (**) - العولمة جعلت أدت الى تكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال تفرض فيه الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية الحاكمة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي انسجاما بل تطابقا بين جميع الأقطار ،ومهما كانت مواقعها وتفصيلاتها.
8. (***) - لقد أدى تحرير التحركات النقدية ابتداء من عام 1974 الى تسهيل وإعادة تدوير الأموال القدرة والناجحة عن تجارة المخدرات ،وتجارة السلاح ،وذلك عن طريق الإعفاء من الضرائب وسرية حسابات البنوك.
9. (****) - مصطلح اقتصاد الفقاعة هو وصف لحالة تحدث عندما تنسب المضاربة على سلعة ما في تزايد سعرها بطريقة تؤدي لتزايد المضاربة عليها وقتها يبلغ سعر هذه السلعة مستويات خيالية في تشبيه انتفاخ البالون ،حتى يبلغ مرحلة ما يسمى بانفجار الفقاعة (الاخيار) وهبوط حاد ومفاجئ في سعر هذه السلعة.
10. ¹ . زكريا سلامة عيسى شنتاوي : " الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي "، الطبعة الأولى ،دار الفرائس للنشر والتوزيع ،2009، ص (198-203).
11. ¹ . الكندري، فيصل: " الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاستثمار العقاري " ، الإسكندرية، منشأة المعارف ، 2009 ، ص71.
12. ¹ - رمزي زكي: " العولمة المالية"، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى 1999، ص 73 .
13. ¹ - باري أيشنجرين ومايكل موسى: "صندوق النقد الدولي وتحرير حساب رأس المال " ،مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد الرابع، ديسمبر 1998، ص 21.
14. ¹ - المرجع السابق، ص 82.
15. ¹ .عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية ،مصر ، ص 35.
16. (****) - إثر ظهور موجة التحرر المالي و المصرفي في العالم و خاصة مع بداية سنوات التسعينات تصاعدت بشدة الأزمات المصرفية، و معظمها كان ناجما عن سياسات التحرير المالي و المصرفي.
17. ¹ . رفيقة صباغ : " الأزمات المالية وأثرها على الدول النامية ،دراسة تحليلية لأزمة الرهن العقاري وأثرها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي " ،رسالة دكتوراء في العلوم الاقتصادية ،تخصص تحليل اقتصادي ،جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013-2014 ، ص 11.
18. أنظر إلى : هبة محمود الطنطاوي الباز : " الأزمات المالية المعاصرة، الأسباب ،العلاج ،الدروس المستفادة ،دراسة مقارنة " ، كلية التجارة ،قسم الاقتصاد ،جامعة عين شمس ، 2008 ، ص12.
19. ¹ . Adil Naamane: « Les Indicateurs D' Alerte Des Crises Financières » ، Centre d'Analyse Théorique Et de traitement des données économique ; 2001; P 07.

20. ¹. ضياء مجيد الموسوي: " الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1990، ص 09.
21. (*****) - خلال 25 سنة من عام 1968 إلى 2003 شهد العالم حدوث 100 أزمة مالية (حوالي 3 أزمات في كل عام).
22. ¹ - صباغ رفيقة، مرجع سبق ذكره ، ص 28.
23. ¹ - سامية زيطاري: " ديناميكية أسواق الأوراق المالية في الدول الناشئة: حالة أسواق الأوراق المالية العربية" ، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004 ، ص ص(97-98).
24. بوكساني رشيد: " معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 2005 ، ص 262 .
25. ¹. مفتاح صالح، معارفي فريدة: " متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية: دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، 2010، ص 191
26. ¹ - أنظر إلى : ايكارت ورتز : " الأسواق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، مركز الخليج للأبحاث ، 2011.
27. (*****)- تفيد تقارير دولية إلى أن المشاريع التي تم تأجيلها أو تجميدها في دول مجلس التعاون في نهاية عام 2009 تقدر بحوالي 575 مليار دولار، وذلك المقارنة مع إجمالي المشاريع التي كانت قيد التنفيذ والتي تقدر بحوالي 2.5 تريليون دولار في نهاية عام 2008 .
28. ¹. إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي،: " قراءة في الأزمة المالية المعاصرة " ، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2009، ص 216.
29. صندوق النقد العربي: " التقرير العربي الموحد " ، 2009، ص ص (36-38).
30. ¹ - رفيقة صباغ ، مرجع سبق ذكره ، ص 243.

السياحة كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات في الجزائر
Tourism as a strategic alternative to the fuel sector in Algeria

الدكتورة مريم آيت بارة

Dr. Mariam Ait Bara

مخبر LFIEGE

جامعة باجي مختار عنابة

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز الدور الفعال الذي يقوم به قطاع السياحة في عملية التنمية الشاملة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية ضمن الاقتصاد العالمي و تسليط الضوء على واقع مساهمة القطاع السياحي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. و قد خلصت هذه الورقة إلى أن السياحة في العصر الحالي صناعة متكاملة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكثير من البلدان التي اهتمت بتنميتها، على عكس الجزائر و التي بالرغم من إدراجها للاستثمارات السياحية في الخطة الوطنية للتنمية، فإنها لم تحض بنفس القدر من الاهتمام مع القطاعات الأخرى، و يعود ذلك لطبيعة النموذج المنتهج و المتمثل في الاعتماد على الصناعة البترولية، بالإضافة إلى النقائص والمشكلات التي يعانيها قطاع السياحة. إلا أن الجزائر تفتنت في السنوات الأخيرة إلى أهمية هذا القطاع و أدركت أنه ضرورة حتمية، خاصة في الوقت الراهن أين تعيش البلاد أزمة اقتصادية بعد التراجع الكبير المسجل في أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث ظهرت بعض المبادرات من السلطات العمومية للنهوض بالقطاع السياحي و تنميته من خلال تبني المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 و الذي يشكل الإطار المرجعي للسياسة السياحية و الإستراتيجية التنموية الواجبة الإلتفاع لتفعيله مستقبلا ، خاصة و أن الجزائر تمتلك الموقع والمساحة والتنوع البيئي و الاستقرار السياسي والأمني والموارد البشرية و المالية، التي تساعد لتكون بلدا سياحيا متميزا في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

Résumé

Cette recherche vise à souligner le rôle actif que joue le secteur du tourisme dans l'opération de développement global dans tous ses aspects économiques et sociaux dans le cadre de l'économie mondiale et faire la lumière sur la réalité de la contribution du secteur du

tourisme dans le processus de développement économique et social en Algérie. Cette recherche a conclu que le tourisme dans l'ère actuelle est une industrie intégrée qui contribue dans la réalisation du développement économique et social de nombreux pays, qui se sont intéressés à leur développement, contrairement à l'Algérie, qui , malgré l'introduction d'investissements touristiques au plan national de développement , ils n'ont pas bénéficié d'autant d'attention et d'intérêt par rapport aux autres secteurs, et cela est dû à la nature du modèle suivi et consiste en la dépendance sur l'industrie pétrolière, en plus des lacunes et des problèmes rencontrés par le secteur du tourisme. Toutefois, l'Algérie s'est aperçue au cours des dernières années de l'importance de ce secteur et a réalisé qu'il constitue une nécessité impérative, Surtout au moment où le pays vit une crise économique après la baisse des prix du pétrole enregistrée au niveau des marchés mondiaux, d'où certaines initiatives ont été faites par autorités publics pour promouvoir le secteur du tourisme et son développement à travers l'adoption du schéma directeur d'aménagement touristique pour la création de perspectives de tourisme en 2030 et qui forme un cadre de référence de la politique du tourisme et de la stratégie de développement à suivre pour l'activer dans l'avenir, surtout que l'Algérie dispose de l'emplacement, la surface ,la diversité environnementale , de la stabilité politique et sécuritaire , les ressources humaines et financières, ce qui permet d'être un pays touristique exceptionnel dans l'avenir.

Mots-clés: tourisme, développement économique, développement social, schéma directeur d'aménagement touristique.

مقدمة

تعد السياحة واحدة من أكبر الصناعات نموا في العالم ، فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية باعتبارها قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما تحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية. عموما، عرفت السياحة ازدهارا كبيرا في العديد من القارات وخاصة القارة الأوربية ، في حين أن القارة الإفريقية تعرف إقبالا سياحيا محتشما ، نظرا لغياب العديد من العوامل الأساسية لقيام صناعة سياحية في أي بلد ، ورغم ذلك تعرف بضع الدول في شمال إفريقيا تجارب ناجحة في مجال قطاعها السياحي كمصر وتونس والمغرب، مما ساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدى هذه الدول. و بالنسبة للجزائر فهي إحدى الدول الإفريقية التي حاولت بعد استرجاع استقلالها النهوض بقطاعها السياحي من خلال العديد من المحاولات إلا أن هذه الأخيرة تبقى متواضعة ولا ترقى بالسياحة الجزائرية إلى مصف الدول السياحية ، إذ بقيت

إنجازاته جد محدودة إذا ما قورنت ببلدان العالم بصفة عامة وبالبلدان المجاورة و الشقيقة بصفة خاصة، و في الوقت الحالي تطمح الجزائر إلى دخول سوق السياحة الدولية و جعلها واحدة من الأولويات القومية و تحويلها إلى أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى، كما أن انهيار أسعار النفط و دخول البلاد في أزمة اقتصادية دفع السلطة إلى البحث عن مصادر وقطاعات أخرى بديلة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، ومن أبرز هذه القطاعات التي أضحت تحتّم الدولة بتطويرها هو القطاع السياحي نظرا للإمكانيات التي توفّرها الجزائر في هذا القطاع وتحلي ذلك من خلال زيادة الاستثمارات فيه وتبني برامج سياحية ضخمة تهدف إلى النهوض بهذا القطاع الاستراتيجي من أجل التخلص من الاقتصاد الريعي وخلق بدائل تنموية خارج القطاع النفطي. حيث تولي الحكومة قطاع السياحة والصناعة التقليدية اهتماما معتبرا ووضعت ضمن الحلول الإستراتيجية رفقة قطاعات الفلاحة والصناعة و قطاع الخدمات للوقوف في وجه تداعيات أزمة النفط وانخفاض مداخيل البلاد مؤخرا، كما تسعى الوزارة المختصة لتحسين مستوى البنى التحتية والخدمات بقطاع السياحة لجعله قطاعا منافسا قادرا على استقطاب أكبر عدد من الزبائن، كما تعمل وزارة السياحة على تحضير أرضية عمل مشتركة مع بعض الوزارات كوزارة المجاهدين والثقافة والبيئة للخروج بقرارات من شأنها تسهيل وترويج قطاع الصناعة التقليدية. كما تعلق الجزائر آمالا كبيرة على الإستراتيجية الجديدة التي جاء بها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 ، حيث يعتبر أول إستراتيجية شملت كافة الجوانب السياحية ، وتمتد على عدة مراحل على المدى القريب والمتوسط و البعيد.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في كيفية النهوض بقطاع السياحة في الجزائر، وجعله يواكب التطور الذي أحرزته الدول الأخرى في هذا المجال، حيث لا تقل إمكانيات الجزائر السياحية التي تتوفر عليها (طبيعية، حضارية و مادية) أهمية عن مثيلاتها ، مما يمكنها من تطوير هذا القطاع وجعله أكثر مردودية في اقتصادها و أفضل بديل لقطاع المحروقات. وتبقى مسؤولية ذلك على عاتق الحكومات الجزائرية المتعاقبة ، وتوظيف هذه المقومات السياحية لدفع عجلة التنمية إلى الأمام.

عموما، تتمحور إشكالية البحث في السؤال التالي: "في ظل انهيار أسعار النفط، هل يمكن الاعتماد على القطاع السياحي كبديل استراتيجي للمحافظة على الاقتصاد الجزائري؟".

فرضية البحث:

هناك اهتمام كبير من طرف السلطات المسؤولة في الجزائر بتحسين و ترقية قطاع السياحة ، و ذلك من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يعمل على جلب الأسواق و زيادة الاستثمار، مما يجعل الاعتماد على هذا القطاع كأحسن بديل لقطاع المحروقات من أجل المحافظة على الاقتصاد الجزائري.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كون القطاع السياحي أصبح يمثل بديلا اقتصاديا مهما من شأنه أن يساهم في نمو الدخل الوطني، من خلال توفير إيرادات مهمة بالعملية الصعبة وهذا بالنظر إلى ما تنفرد به بلادنا من مميزات سياحية هامة، كما تبرز أيضا أهمية بحثنا هذا من خلال العناية الكبيرة التي توليها الدولة الجزائرية لتنمية هذا القطاع الحساس.

أهداف البحث : يمكن حصر أهداف البحث في النقاط التالية:

- ✓ تحديد مفهوم السياحة أنواعها المختلفة ، و رصد مختلف الآثار الناجمة عنها ؛
- ✓ توضيح أهمية دور قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية؛
- ✓ تشخيص السياحة الجزائرية ؛
- ✓ إظهار الإمكانيات السياحية وتسهيل الأضواء على كيفية العمل على استغلالها بطريقة فعالة وجدية مستقبلا؛
- ✓ تحليل الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 .

منهج البحث:

تم الاعتماد في إعداداته على المنهج الاستقرائي، بإتباع الأسلوب الوصفي في ذكر المفاهيم و التعاريف المختلفة، التي لها علاقة بالموضوع ، كما تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في تقييم مستقبل السياحة الجزائرية من خلال تسليط الضوء على المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق 2030.

هيكلية البحث:

للإحاطة بجميع جوانب إشكالية البحث ارتأينا تقسيم البحث إلى المحورين التاليين:

أولا- مفاهيم عامة حول السياحة.

ثانيا- السياحة في الجزائر بين المؤهلات و آفاق النهوض.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول السياحة

أولا: مفهوم السياحة

بدأت المحاولات الأولى لتعريف ظاهرة السياحة في الثمانينات من القرن التاسع عشر، و كان أول تعريف محدد للسياحة يعود للعالم الألماني جويير فرولر (Guyer Freuler) عام 1905 م بوصفها "ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة و الاستجمام و تغيير الجو و الإحساس بجمال الطبيعة و تذوقها و الشعور بالبهجة و المتعة بالإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة " .⁸⁴

و ما يعاب على التعريف السابق إهماله الجوانب الاقتصادية المترتبة عن النشاط السياحي، و هو ما حاول العالم النمساوي شوليرن شراتنهومن (Schullard.H.V) التركيز عليه في تعريفه للسياحة عام 1910 م، حيث أشار إلى أن السياحة هي " :اصطلاح يطلق على العمليات المتداخلة و خصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب و إقامتهم المؤقتة و انتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة"⁸⁵ .

ركز هذا التعريف على الجانب الاقتصادي و لكنه أهمل هو الآخر الجانب النفسي و الثقافي للسياحة.

بعد هاذين التعريفين تعاقبت الكثير من التعاريف المختلفة و الحديثة للسياحة من خلال كتابات الكثير من الباحثين، الهيئات الإقليمية و الدولية خاصة الاقتصادية و السياحية أهمها:

تعريف منظمة السياحة العالمية: " السياحة هي تنقل (انتقال) المسافر إلى مكان خارج بيئته المألوفة لفترة معينة من الوقت لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى " .⁸⁶

من خلال التعاريف السابقة يفهم بأن السياحة لها أكثر من تعريف واحد و كل منها يختلف عن الآخر باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى السياحة، فالبعض ينظر إليها بوصفها ظاهرة اجتماعية، و آخرون يرونها ظاهرة اقتصادية، و منهم من يركز على دورها في تنمية العلاقات الإنسانية و الثقافية بين الشعوب . و لكن الأمر الذي تتفق فيه الكثير من التعاريف هو أن السياحة تنشأ للحصول على الراحة و ليس للعمل، و أنها يجب أن لا تؤدي السياحة إلى إقامة دائمة و لا تكون لأقل من 24 ساعة.

ثانيا: مفهوم السائح

⁸⁴ يحيى السعيد و سليم العمراني، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية -حالة الجزائر- ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 26، 2013، ص 97.

⁸⁵ المرجع نفسه، ص 97.

⁸⁶ Messaoudi Fatma, *Impact de l'attractivité du tourisme balnéaire sur le développement du littoral de la wilaya de Tizi-Ouzou (cas de la daïra de Tigzirt)*, mémoire en vue de l'obtention du diplôme de master académique, université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, Algérie, 2013, P 8 .

يحظى مفهوم السائح باهتمام الدارسين والباحثين في مختلف التخصصات العلمية (الاقتصادية، الاجتماعية، النفسية، والجغرافية)، وفي الأدبيات الحديثة باعتباره الشخص الرئيسي المعني بالسياحة. حيث عرفته منظمة السياحة العالمية بأنه: "أي شخص يسافر إلى مكان مختلف عن بيئته المعتادة أقل من اثنتي عشرة شهرا متصلة، وذلك لأي غرض من الأغراض بخلاف مزاوله عمل بغرض التكسب".⁸⁷

و بالنسبة لإيف تينارد (Yves Tinard): "يمكن اعتبار السائح كل شخص ينتقل خارج محل إقامته لمدة لا تقل عن 24 ساعة أو ليلة كاملة و لا تزيد عن 4 أشهر لأجل أحد الأسباب التالية: المتعة، الصحة، المهمات و الاجتماعات، رحلات الأعمال و التنقلات الخاصة، الرحلات الدراسية".⁸⁸

ثالثا: أركان السياحة

يمكن تلخيصها فيما يلي: النقل (بأنواعه: البري، البحري و الجوي)، الإيواء، البرامج السياحية.⁸⁹

رابعا: أسس السياحة

يمكن تلخيص أسس السياحة فيما يلي:

الطلب السياحي: يعرف البعض الطلب السياحي على أنه مجموع الوافدين إلى البلد، كما يتأثر الطلب على المنتج السياحي بنوعين من العوامل هي:⁹⁰

عوامل الدفع: و تشمل الهروب من الروتين اليومي الذي يعيش به الفرد مثل طبيعة العمل، الملل، الحاجة النفسية إلى التغيير و البحث عن الجديد.

عوامل الجذب: و تشمل نقاط الجذب في المواقع السياحية و هنا يبرز دور ترويج المنتج السياحي في الأسواق العالمية.

و يتميز الطلب السياحي ببعض السمات و الخصائص و هي: الحساسية، المرونة، الموسمية و المنافسة.⁹¹

⁸⁷ عشي صليحة، الآثار التنموية للسياحة -دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب- ، مذكرة مقدمة

لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2005، ص 11.

⁸⁸ يحيى السعيد و سليم العمرأوي، مرجع سبق ذكره، ص 98.

⁸⁹ حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة

حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم

التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012، ص 23.

⁹⁰ المرجع نفسه، ص 30-31.

العرض السياحي: يتضمن العرض السياحي جميع ما تقدمه و تعرضه المنطقة السياحية على سُواحها الفعليين و المتوقعين و يتضمن العرض السياحي عوامل الجذب الطبيعية،التاريخية و الصناعية و كذلك الخدمات و السلع التي قد تؤثر على الأفراد لزيارة بلد معين و تفضيله عن بلد آخر و من مكونات العرض السياحي ما يلي:

المناخ ، التضاريس، المراكز الصحية الطبيعية و النباتات و الحيوانات المختلفة.⁹² و يتصف العرض السياحي في أي دولة من الدول السياحية بعدد من الخصائص الهامة التي تحدد ملامحه الرئيسية أهمها⁹³: استخدامه في أماكن تواجد، عدم المرونة و أن السلعة السياحية لا تنتقل إلى المستهلك.

الإيرادات السياحية: هي كل ما تحققه الدولة من إيرادات السائحين و ما تحققه السياحة كنشاط اقتصادي و كوعاء ضريبي إلى جانب ما يحققه الأفراد،الشركات الوطنية،المؤسسات العمومية والخاصة في مجال السياحة، الفنادق،الطيران،الملاحة...و تتأثر هذه الإيرادات بمجموعة من العوامل و المتغيرات منها: قوة المنتج السياحي للدولة،مستوى الخدمات السياحية المختلفة،أسعار السلع والخدمات السياحية في الدولة،طبيعة النظام السياسي و الاقتصادي في الدولة المصدرة للسياحة و في الدول المصدرة للسائحين إلى جانب العلاقة بين الدولتين و حجم الإمكانات الطبيعية والمادية المتوفرة في الدول السياحية.⁹⁴

الإنفاق السياحي: يشير إلى المبالغ المدفوعة مقابل حيازة السلع و الخدمات الاستهلاكية و كذلك الأشياء الثمينة لاستعمال الزائر أو للتصرف فيها أثناء زيارته و هو يشمل إنفاق الزائر نفسه بالإضافة إلى الإنفاق النقدي على السلع و الخدمات الاستهلاكية التي يدفعها الزوار مباشرة يشمل الإنفاق الاستهلاكي،و الإنفاق يعد بمثابة عائدات سياحية للدول المضيفة و يدون في جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات و تتوقف حجم الإيرادات على حجم ما ينفق داخل

⁹¹ محمد الصيرفي، التخطيط السياحي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 46.

⁹² حميدة بوعموشة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

⁹³ بوفليح نبيل و تقرورت محمد، دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال افريقيا الجزائر، تونس،

المغرب، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر الواقع و الآفاق، البويرة، 11-12 ماي 2010، ص 4.

⁹⁴ المرجع نفسه، ص 6.

الدول المضيفة و ذلك حسب مجموعة متغيرات منها عدد الليالي التي يقضيها السائح و نوعية الإقامة....و غيرها.⁹⁵

خامسا: أنواع السياحة

يمكن تقسيم السياحة إلى عدة أنواع حسب معياري المنطقة الجغرافية و الهدف أو الغرض كما يلي:

السياحة حسب المنطقة الجغرافية: تقسم السياحة حسب هذا المعيار إلى:⁹⁶

سياحة داخلية: و تعني سفر مواطني الدولة داخل حدود بلدانهم ، كما تشمل انتقال السائحين داخليا و يتم إنفاق العملة المحلية.

سياحة إقليمية: هي السفر و التنقل بين دول متجاورة تكون منطقة سياحية واحدة مثل الدول العربية ، الدول الإفريقية ، دول المغرب العربي ، دول جنوب شرق آسيا ، و تتميز السياحة الإقليمية بانخفاض التكلفة الإجمالية للرحلة نظرا لعنصر المسافة التي يقطعها السائح.

سياحة خارجية: و هي انتقال الأفراد أو السياح انتقالا مؤقتا من بلد لآخر من أجل السياحة و التعرف على بلاد جديدة و عادات أهلها و طرق معيشتهم و تفكيرهم و مدى ما قدموه من إنجازات ، حيث تساهم السياحة الخارجية في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية.

السياحة حسب الهدف (الغرض): تنقسم السياحة حسب هذا المعيار إلى:

السياحة الدينية: و تعتبر من أقدم أنواع السياحة وتتمثل في زيارة المواقع الدينية ، ومن أشهر المواقع الدينية في العالم نجد مكة المكرمة و المدينة المنورة في المملكة العربية السعودية ، و هذا النوع من السياحة يهتم بالجانب الروحي للإنسان ، و بالتالي فهي مزيج من التأمل الديني و الثقافي ، أو السفر من أجل الدعوة أو من أجل القيام بعمل خيري.⁹⁷

⁹⁵ حميدة بوعموشة، مرجع سبق ذكره، ص 36.

⁹⁶ عوينان عبد القادر ، السياحة في الجزائر -الإمكانيات و المعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 19-20.

⁹⁷ مروان محسن السكر، السياحة مضمونها و أهدافها، سلسلة الاقتصاد السياحي، الجزء الأول، الأردن، 1994، ص 13.

السياحة العلاجية : و هي سياحة لإمتاع النفس و الجسد معا بالعلاج ، وتعتمد على استخدام المراكز و المستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية و أفراد لديهم من الكفاءة ما تساهم في علاج الأفراد الذين يلجئون إلى هذه المراكز⁹⁸.

السياحة الإستشفائية: و هي زيارة المنتجعات السياحية التي خصصت لهذا الغرض ، و تعتمد على العناصر الطبيعية في علاج المرضى و شفائهم مثل الينابيع المعدنية و الكبريتية و الرمال و الشمس بغرض الاستشفاء من بعض الأمراض⁹⁹.

السياحة البيئية : و هي السفر و الانتقال من مكان إلى آخر بغرض الاستمتاع و الدراسة و التقدير بروح المسؤولية للمناطق الطبيعية و ما يصابها من مظاهر ثقافية تقليدية ، و بتعبير آخر هي السفر من أجل زيارة الحميات الطبيعية ، و التي تهدف جميعها إلى المحافظة على الموروثات السياحية الحضارية و الأثرية و البيئية و الطبيعية¹⁰⁰.

السياحة التاريخية: يعد هذا النوع من أحسن أنواع السياحة ، حيث تجذب أفواج كبيرة من السياح ، خاصة إذا توفرت هذه الآثار التاريخية على مراكز للراحة و الترفيه و على كل ضرورات المحافظة عليها ، كما أن للآثار السياحية دور مهم في تحقيق التفاهم و تقوية العلاقات¹⁰¹.

السياحة الثقافية : يهتم هذا النوع من السياحة بشريحة معينة من السائحين على مستويات مختلفة من الثقافة و التعليم ، حيث يتم التركيز على زيارة الدول التي تتمتع بمقومات تاريخية وحضارية كثيرة ، و يمثل هذا النوع نسبة 10 % من حركة السياحة العالمية ، و نجد هذا النوع من السياحة متمثل في الاستمتاع بالحضارات القديمة و أشهرها الحضارة الفرعونية المصرية القديمة و الحضارات الإغريقية والرومانية والحضارات الإسلامية و المسيحية على مر التاريخ و العصور¹⁰².

السياحة الترفيهية : و هي من أقدم أنواع السياحة و أكثرها انتشارا ، و تكون السياحة الترفيهية بغرض الاستمتاع و الترفيه عن النفس ، ويطلق عليها بالهوايات مثل صيد السمك ، الغوص و التزلج و الذهاب إلى المناطق الجبلية و الصحراوية¹⁰³.

⁹⁸ المرجع نفسه، ص 14.

⁹⁹ المرجع نفسه، ص 14.

¹⁰⁰ عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 21.

¹⁰¹ المرجع نفسه، ص 22.

¹⁰² المرجع نفسه، ص 23.

¹⁰³ المرجع نفسه، ص 23.

سياحة المؤتمرات: ارتبط هذا النوع من الساحة بالعلاقات بين أغلب دول العالم ، و يعتمد النهوض بهذا النوع من السياحة على توفر عوامل عدة منها اعتدال المناخ ، و وجود الفنادق و القاعات المجهزة لعقد الاجتماعات و المطارات الدولية¹⁰⁴.

السياحة الرياضية: يقصد بها الانتقال من مكان الإقامة إلى مكان آخر في دولة أخرى لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة أو الاستمتاع بمشاهدها ، و مثل هذه الأنواع نجد دورات الألعاب الأولمبية و بطولات العالم المختلفة¹⁰⁵.

سادسا: أهمية السياحة

أصبحت السياحة من أهم الظواهر المميزة لعصرنا الحاضر نظرا لما تتمتع به من أهمية في جوانب عديدة منها:

الأهمية الاقتصادية: تبرز الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال ما يلي:¹⁰⁶

خلق مناصب عمل: إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي، وتمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهز بمستلزمات الإنتاج. فالسياحة لها القدرة على توليد مناصب عمل أكثر من أغلب الأنشطة الصناعية الكلاسيكية، فهي توظف أكثر من 4 مرات بالنسبة لصناعة السيارات و 10 مرات قطاع البناء. تدفق رؤوس الأموال الأجنبية : تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة.

تحسين ميزان المدفوعات: السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، الإيرادات السيادية التي تقوم الدولة بتحصيلها من السائحين، وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.

¹⁰⁴ المرجع نفسه، ص 23.

¹⁰⁵ المرجع نفسه، ص 23.

¹⁰⁶ عيسى مرازقة و محمد الشريف شخشاخ، التنمية السياحية المستدامة في الجزائر دراسة أداء و فعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، بسكرة، 09-10 مارس 2010، ص 4.

الأهمية الاجتماعية: تعتبر السياحة مطلب اجتماعي ونفسي هام من أجل استعادة الإنسان لنشاطه وعودته للعمل بكفاءة من جديد. كما تساهم في الحد من ظاهرة البطالة، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين¹⁰⁷.

الأهمية الثقافية: تعد السياحة أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين الشعوب وأداة لإيجاد مناخ مشبع بروح التفاهم والتسامح بينهم حيث تعمل على انتشار ثقافات الشعوب وحضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة مما يساعد على توطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم¹⁰⁸.

الأهمية السياسية: تؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول، كما أن النتائج الإيجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية¹⁰⁹.

الأهمية البيئية: تكمن الأهمية البيئية للسياحة من خلال الوعي المتزايد بأهمية البيئة وضرورة حمايتها خاصة بعد الأضرار البالغة لها نتيجة ممارسات الأفراد من جهة و ممارسات الشركات و المصانع من جهة أخرى ، و بالتالي بدأ الوعي والعمل الميداني في التزايد من أجل العمل على إنقاذ البيئة و استدامتها للأجيال القادمة ، و تجسد ذلك في ثقافة متكاملة تتمثل في الثقافة البيئية لدى الأفراد انعكست في الجانب السياحي فيما يسمى بالسياحة البيئية¹¹⁰.

الآثار السلبية: من جهة أخرى لا تخلو أيضا السياحة من الآثار السلبية والمتمثلة فيما يلي¹¹¹:

- الانحلال الخلقي نتيجة تصادم الأفكار والطبائع.
- ظهور آفات خطيرة في المجتمع نتيجة التقليد وكذا الأمراض الفتاكة.
- البناءات الفوضوية التي تتلف الطبيعة والأراضي الفلاحية.
- الانقسام الطبقي الذي يظهر لنا سياحة ريفية وأخرى دنيا.
- فقدان الهوية الوطنية والتقاليد في حالة عدم إعطائها أهمية خاصة.

¹⁰⁷ المرجع نفسه، ص 5.

¹⁰⁸ عثمان محمد غنيم و بنيتا نبيل سعد، **التخطيط السياحي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع،

الأردن، 1999، ص 22.

¹⁰⁹ عيسى مراوكة و محمد الشريف شخشاخ، مرجع سبق ذكره، ص 6.

¹¹⁰ عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 28.

¹¹¹ هدير عبد القادر، **واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطورها**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 10.

— ظهور عادات استهلاكية في الدول النامية لا تتناسب مع مستوى معيشتها نتيجة الحركة السياحية الخارجية.

المحور الثاني: السياحة في الجزائر بين المؤهلات، التحديات و آفاق النهوض أولا: تاريخ الظاهرة السياحية في الجزائر

قبل الاستقلال: باعتبار الظاهرة السياحية في الجزائر حديثة النشأة، فإن ظهورها في الجزائر يعود إلى الحقبة الاستعمارية، أي قبل الاستقلال (1962)، ويعود ذلك إلى بداية القرن التاسع عشر، خلال الاحتلال الفرنسي، ففي سنة 1897 أسس المستعمر اللجنة الشتوية الجزائرية، وبواسطة الرعاية والإشهار تمكنت من تنظيم قوافل سياحية عديدة من أوروبا نحو الجزائر، فهذه المرحلة جلبت العديد من السياح الأوروبيين لاكتشاف المناظر الطبيعية لبلادنا، وهو ما دفع المستعمر الفرنسي إلى التفكير في إنشاء هياكل قاعدية لتلبية حاجيات الزبائن الأوروبيين (السياح)، وفي سنة 1914 تم تشكيل نقابة سياحية في مدينة وهران، وفي 1916 تشكلت نقابة سياحية في قسنطينة، وفي سنة 1919 تم تشكيل فدرالية السياحة، والتي تجمع 20 نقابة سياحية تواجدت آنذاك، وفي نفس السنة تم إنشاء القرض الفندقية المكلف بمنح القروض للمستثمرين في المجال السياحي، وفي سنة 1931 تم إنشاء الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي و السياحي، الذي كان يهدف إلى تنمية السياحة، وأصبح يسمى فيما بعد بمركز التنمية السياحية، واستمر نشاطه حتى بعد الاستقلال. وقد بلغ عدد السياح في الجزائر سنة 1950 حوالي 150 ألف سائح، لذا أدرك المستعمر آنذاك أهمية الموارد السياحية في الجزائر، والبرنامج الموسع الذي تم وضعه، والخاص بالتجهيزات السياحية في مخطط قسنطينة سنة 1957، والخاص بإنجاز 17200 غرفة لفنادق حضرية، 17% منها ممرزة في الجزائر العاصمة، لدليل على أهمية السياحة في الجزائر.¹¹²

غداة الاستقلال: ورثت الجزائر 5922 سرير، تولى تسيير هذه الهياكل لجنة مختصة في تسيير الفنادق و المطاعم و التي تأسست سنة 1965 و خاضعة لنظام التسيير الذاتي. و في سنة 1966 تخلت الدولة عن هذه اللجنة و أسندت مهامها إلى الديوان الوطني للسياحة الذي أنشأ سنة 1962 و كان تحت وصاية وزارة الشباب و الرياضة إلى غاية 1964، و بواسطة قرار رئاسي تم إحداث وزارة السياحة و تتمثل مهام الديوان في تسيير أملاك الدولة و التعريف بالمنتج السياحي الجزائري في السوق الدولي للسياحة و ذلك بواسطة وسطائه الثلاث في الخارج

¹¹² عبد القادر شلاي، الواقع السياحي في الجزائر و آفاق النهوض به في مطلع 2025، الملتقى الوطني

حول السياحة في الجزائر: و اقع و آفاق، البويرة، 11-12 ماي 2010، ص 4.

(ستوكهولم، باريس و فرانكفورت). عموما خلال الفترة (1962-1966) لم يستند القطاع السياحي من أية تنمية محددة المعالم و تميزت السياحة خلال هذه المرحلة بضعف و ترد الهياكل السياحية، نقص في اليد العاملة المؤهلة، انعدام الوكالات السياحية التي تتكفل بالدعاية و الإشهار، انعدام أي تنظيم للهياكل و الثروات السياحية، ... و غيرها من النقائص التي دفعت الدولة إلى محاولة استغلال الثروات السياحية و تعتبر سنة 1966 بداية الاهتمام الحقيقي بالقطاع السياحي من خلال أول عمل حكومي على المستوى الوطني، فبعد تقييم شامل قدمته وزارة السياحة حول مجمل الثروات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر، و بعد تحديد أهمية و فوائد السياحة و نوع المنشآت السياحية الواجب إحداثها تم تحديد توجهات الميثاق السياحي و المتمثلة أساسا في: تحسين الشروط السياحية الطبيعية و الثقافية، اختيار مناطق التوسع السياحي و إنشاء و تطوير الصناعة الفندقية.¹¹³

ثانيا: الإمكانيات السياحية في الجزائر

الإمكانيات (المقومات) الطبيعية: و يمكن عرضها باختصار كما يلي:¹¹⁴

أ. **الموقع والمناخ:** تقع الجزائر شمال القارة الأفريقية وهي تتوسط بلاد المغرب العربي الكبير يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب الأقصى وموريتانيا ومن الجنوب النيجر ومالي. و تمتد أرض الجزائر في أقصى اتساع لها على مسافة تزيد عن 1900 كلم من الشمال إلى الجنوب و 1800 من الشرق إلى الغرب. و تبلغ مساحة الجزائر 2381741 كلم² وهي من أكبر بلدان المغرب العربي مساحة، ويبلغ عدد سكانها 39,5 مليون نسمة وهذا في جانفي 2015.

تتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ:

- **مناخ متوسطي** على السواحل الممتدة من الشرق إلى الغرب ودرجة الحرارة متوسطة عموما في هذه المناطق من شهر أكتوبر إلى أفريل وتقارب 18 درجة، أما في شهر جويلية وأوت فتصل إلى أكثر من 30 درجة، ويكون الجو حارا ورطبا.

¹¹³ خالد كواش، مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 225-227.

¹¹⁴ https://ar.wikipedia.org/wiki/السياحة_في_الجزائر. Le 15 /07/2015, à 15 :34.

-مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا يتميز بموسم طويل بارد ورطب في الفترة من أكتوبر إلى ماي وتصل درجة الحرارة أحيانا إلى 5 درجات أو أقل في بعض المناطق أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة جافة وتصل إلى أكثر من 30 درجة.

- مناخ صحراوي في مناطق الجنوب والواحات ويتميز بموسم طويل حار من شهر ماي إلى سبتمبر حيث تصل درجة الحرارة أحيانا إلى أكثر من 40 درجة أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي ودافئ، هذا ما يمكن نشاط حركة السواح في فصل الشتاء.

ب. الساحل الجزائري :يمتد الساحل الجزائري على مسافة 1200 كلم، وهو يتميز بارتفاعه وتكونه الصخري، وتوجد به عدة فضاءات سياحية نادرة، ومن أهم المناطق السياحية الممتدة على هذا الساحل نجد : القالة، تيقزيرت، سيدي فرج، تنس، بني صاف،..الخ.

ج. المناطق الجبلية :أهم ما يميز المناطق الجبلية في الجزائر وجود سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي والتي تعطيان فرص الاكتشاف والصيد، وأهم المرتفعات السياحية نجد محطة الشريعة والتي تمارس فيها رياضة التزلج على الثلج.

إن خبايا المناطق الجبلية لا تقتصر على المرتفعات والمغارات والكهوف فحسب وإنما هناك ثروات أخرى لها أهميتها للسائح مثل الحيوانات المتنوعة والطيور النادرة والنباتات المائية العذبة والتي تتميز بالبرودة صيفا والفتورة شتاء وكل هذه تعتبر بمثابة عوامل جذب للسياح عندما تثير فيهم الفضول والرغبة في اكتشاف المكنونات السياحية التي تتوفر عليها مختلف مناطق الجزائر.

د. المناطق الصحراوية :تبلغ مساحة الصحراء الجزائرية حوالي 2 مليون كلم مربع موزعة على خمسة مناطق كبرى هي أدرار ، إليزي ، وادي ميزاب تمراست و تندوف.

هـ. المحطات المعدنية: الجزائر بلد غني بطبيعته الساحرة وقدراته السياحية والثقافية الهائلة والمتعددة وحتى الطبيعة كان لها الفضل في أن تمنح الجزائر مناظر خلابة، كما وهبتها العديد من المنابع المعدنية بخصائص علاجية مؤكدة ، تبين حسب الدراسة التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية وجود 202 منبع للمياه المعدنية يتركز أغلبها في شمال البلاد 20 ، ومن أهم هذه الحمامات نجد: حمام ريغة بعين الدفلى، حمام بوحنيفة بمعسكر ، حمام قرقور بسطيف، حمام الصالحين بالمدية.

الموارد الثقافية والتاريخية والدينية:

تنفرد الجزائر بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة ، وتعتبر من بين الدول التي تتوفر على المناطق الأثرية، وتظهر هذه الثروة في تصنيف اليونسكو لسبع مناطق أثرية ضمن التراث العالمي، وهي:¹¹⁵

- ✓ **تيمقاد** : تم إنشاؤها من طرف الإمبراطور ترجان عام 100 م وهي تقع بباتنة.
- ✓ **تيبازة** : وهي من المدن الرومانية العتيقة.
- ✓ **جميلة** : وهي تقع بسطيف وهي من أقدم المدن الرومانية بالجزائر.
- ✓ **الطاسيلي** : وتحتوي على أكثر من 15000 لوحة تعكس تحولات المناخ وهجرة الحيوانات وتطور الحياة البشرية في الصحراء خلال 6000 سنة قبل الميلاد.
- ✓ **قلعة بني حماد** : تقع ببشارة بالمسيلة وهي من المدن الإسلامية تأسست سنة 1007 م وكانت عاصمة للدولة الحمادية.
- ✓ **قصر ميزاب**: انشأ من طرف الإباضيين.
- ✓ **القصبة**: توجد بالعاصمة وهي مدينة إسلامية.

إضافة إلى هذه الموارد الثقافية فإن الحضارات التي توالى الجزائر على مر العصور تركت إرثا ثقافيا وتاريخيا ودينيا يتواجد في أغلب مناطق الجزائر ويمكن ذكر أهم المراحل من خلال ما يلي:

الحضارة الرومانية : عمرت قرابة الخمس قرون ، وتوجد آثارها في العديد من المدن أهمها : تيمقاد ، جميلة ، تيبازة ، شرشال ، قالمة وتبسة.

الحضارة الإسلامية : من أهم المعالم القديمة للحضارة الإسلامية التي لا تزال شاهقة في العديد من المواقع الأثرية نجد قلعة بني حماد بالمسيلة والمنصورة بتلمسان والجزائر العاصمة بمساجدها العتيقة هذا دون أن ننسى الزوايا والتي من أهمها نجد الزاوية التيجانية، الرحمانية، وزاوية كوننة، والتي تعتبر منتج سياحي رائع.

المرحلة الاستعمارية : شيد الاستعمار عدة فنادق كانت موجهة للمستوطنين الأوروبيين، بالإضافة لهذه فإن المواقع الحربية والمعتقلات أصبحت مناطق أثرية تاريخية.

كما للصناعات التقليدية والتظاهرات الثقافية المختلفة دور مهم في تحسين الصورة السياحية للبلد و تلعب دورا كبيرا في ترقية السياحة، فالصناعات التقليدية تتنوع من منطقة لأخرى ومن بينها نجد صناعة الفخار، صناعة الحلبي الفضية والذهبية، صناعة الزرابي، التطريز على القماش...

¹¹⁵ عيسى مرازقة و محمد الشريف شخشاخ، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.

■ **إمكانيات الاستغلال:** و تتمثل فيما يلي:¹¹⁶

- **خدمات النقل:** إن التطور الحاصل في وسائل النقل بمختلف أنواعه ساهم في ترقية السياحة، وبالنسبة للجزائر ورغم المجهودات المبذولة والتي مازالت تبذل في تحسين شبكة المواصلات إلا إنها تبقى غير كافية وهذا نظرا لكبر مساحة الجزائر.

- **قدرات الاستقبال:** ورثت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال، طاقات إيواء تقدر ب 5922 : سرير، وقد ارتفعت طاقات الإيواء بناء على الإحصاءات المتعلقة بالمتاحات الفندقية، والقدرة على الاستيعاب، لتصل إلى أزيد من 92000 سرير فندقي موزعة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمختلط.

ثالثا: أثر السياحة على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر

أثر السياحة على التنمية الاقتصادية في الجزائر: و ذلك من خلال مساهمة قطاع السياحة في:

إيرادات القطاع السياحي: تعتبر الإيرادات السياحية من بين العناصر التي تستغلها الحكومة في تحسين الأداء الاقتصادي، سيما إذا كانت هذه المداخل معتبرة، ومن البديهي القول أن هذه الإيرادات تتحقق من إنفاق السائحين. و حسب وزارة السياحة والصناعات التقليدية بحسب الديوان الوطني للإحصاء بلغت عائدات القطاع السياحي الجزائري 430 مليون دولار، وذلك سنة 2012 ، أي بمعدل زيادة قدره 30٪ مقارنة بسنة 2009. وتعتبر هذه الإيرادات ضعيفة بالنظر دائما إلى مؤهلات الاستثمار السياحي في الجزائر، وذلك لغياب إستراتيجية واضحة و بعيدة المدى تركز على اعتبار القطاع السياحي عنصرا مهما من عناصر التنمية المستدامة¹¹⁷.

الناتج الداخلي الخام: على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين أداء القطاع السياحي في الجزائر، إلا أن مساهمته في الناتج الداخلي الخام لا تزال ضعيفة ، حيث بلغت أعلى مستوى لها حدود 2,4 ٪ سنة 2009 مع ملاحظة تذبذب في حصة القطاع السياحي من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1999- 2010 ، كما بلغت أدنى مستوى لها سنة 2005. وما يجدر التشديد عليه في هذا الصدد هو ضعف مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام، بالنظر إلى الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية من جهة، وبالنظر إلى المؤهلات السياحية التي

¹¹⁶ المرجع نفسه، ص 11.

¹¹⁷ بوبكر بداش، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات و السياسات: رؤية استكشافية و احصائية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، ربيع 2014، ص 20.

تملكها الجزائر من جهة أخرى، فكما سبقت الإشارة لم تتعد نسبة 2,4 ٪ في أحسن الأحوال، في حين تتجاوز نسبة المساهمة 10 ٪ في دول الجوار¹¹⁸.

ميزان المدفوعات: يعتبر ميزان المدفوعات سجل منظم يتكون من جانبين جانب دائن تدرج به كافة العمليات التي تحصل منها الدولة على النقد الأجنبي مقابل ما تصدره من السلع والخدمات إلى العالم الخارجي، وجانب مدين تدرج به كافة العمليات التي تدفع فيها الدولة مقابل ما تستورده من العالم الخارجي، أما فيما يخص ميزان المدفوعات والخاص بالسياحة لدولة الجزائر فقد كان موجب في سنتي 2009 و 2010 حيث بلغ رصيده في سنة 2009 ما قيمته 28 مليون دولار، وفي سنة 2010 مبلغ 45 مليون دولار وهو ما سينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية بالجزائر.¹¹⁹

أثر السياحة على التنمية الاجتماعية في الجزائر: و ذلك من خلال مساهمة قطاع السياحة في:

التشغيل و الحد من البطالة: يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات القادرة على خلق مناصب العمل، حتى وإن كانت موسمية، وفي الجزائر تمت ملاحظة تزايد مساهمة هذا القطاع في توفير مناصب العمل، والحد من تنامي نسبة البطالة. حيث تشير الإحصاءات المتعلقة بالتشغيل في هذا القطاع إلى نمو معتبر في عدد مناصب العمل التي وفرها هذا القطاع، حيث انتقل العدد من 82000 منصب إلى 396000 منصب خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2010، أي بمعدل زيادة قدره 482 ٪. وبحسب موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية، فقد بلغ عدد المناصب 420000 لسنة 2012.¹²⁰

تحسين المستوى المعيشي للسكان: لقد كان لقطاع السياحة دور كبير في تحسين المستوى المعيشي للأفراد الجزائريين، حيث بلغ نصيب الفرد الواحد من إجمالي الإيرادات السياحية ما قيمته 6,43 دولار سنتي 2006 و 2007 ليرتفع في سنة 2008 ليصل إلى ما قيمته 8,66 دولار و هو ما سينعكس إيجاباً على المستوى المعيشي للأفراد الجزائريين.¹²¹

¹¹⁸ المرجع نفسه، ص 19.

¹¹⁹ فلاق علي، التنمية السياحية و أثرها على التنمية الاقتصادية المتكاملة في الوطن العربي، مجلة البحوث

و الدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية، المدينة، العدد 6، مارس 2012، ص 78.

¹²⁰ بوبكر بداش، مرجع سبق ذكره، ص 18.

¹²¹ عشي صليحة، مرجع سبق ذكره، ص 94.

رابعا: آفاق النهوض في مطلع 2030

تعريف مخطط التهيئة السياحية (SDAT 2030)

يمثل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (Schéma Directeur d'Aménagement Touristique)، و هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (SNAT) لآفاق 2030، الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر. و قد تم إعدادده سنة 2007 من قبل وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة (MATET) بالتعاون مع اللجنة الفرنسية-ODIT (France)، و التي قامت بكتابة تقرير الخبرة حول النقاط و المحاور المرجعية لهذا المخطط. و يتضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية نظرة الجزائر للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق (على المدى القصير 2009 ، المدى المتوسط 2015 ، و المدى الطويل 2030) كما يحدد وسائل و شروط تحقيقها مع ضمان التوازن الثلاثي المتمثل في العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية و حماية البيئة، و هذا في إطار التنمية المستدامة على مستوى كامل التراب الوطني بالنسبة للعشرين سنة المقبلة.

أهداف مخطط التهيئة السياحية (SDAT 2030) : و يمكن تلخيصها فيما يلي:¹²²

- ترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات؛
- تنشيط التوازنات الكبرى ، الانعكاسات على القطاعات الأخرى؛
- التوافق الدائم بين ترقية السياحة و البيئة؛
- تهمين التراث الطبيعي، التاريخي و الثقافي؛
- تهمين صورة الجزائر.

سيرورة إعداد مخطط التهيئة السياحية (SDAT 2030)

يعتمد إعداد SDAT 2030 على تشخيص معمق بمساهمة نقاش الملتقيات المحلية، الجهوية و الوطنية ، و قد سمح هذا النقاش بإبراز و شرح الرهانات الكبرى للسياحة ، إشكالياتها الكبرى و اتجاهاتها على الصعيدين الوطني و الدولي ، و يمكن عرض مراحل إعداد SDAT 2030 فيما يلي:¹²³

¹²² Ministère de l'Aménagement de territoire de l'environnement et du tourisme, Schéma directeur d'aménagement touristique SDAT 2030, Livre 1 Le diagnostic : audit du tourisme algérien, Janvier 2008, P 25.

¹²³ Idem, P 26.

- **المرحلة الأولى:** ميزانية، تشخيص، اتجاهات علمية، إشكاليات و رهانات.
- **المرحلة الثانية:** تحديد التوجهات الإستراتيجية.
- **المرحلة الثالثة:** تحديد الخطوط التوجيهية لـ SDAT 2030 (الحركيات أو الديناميكيات الخمس)، و المتمثلة في:
 - ✓ مخطط وجهة الجزائر؛
 - ✓ مخطط الأقطاب السياحية للامتياز؛
 - ✓ مخطط النوعية السياحية؛
 - ✓ مخطط الشراكة العمومية - الخاصة ؛
 - ✓ مخطط تمويل السياحة.
- **المرحلة الرابعة:** برامج العمل ذات الأولوية (الانطلاقة 2008/2015).
- **المرحلة الخامسة:** تحديد إستراتيجية تنفيذ المتابعة و القيادة.

النتائج و التوصيات

النتائج: تم التوصل من خلال هذا البحث إلى النتائج العامة التالية:

-تعتبر السياحة اليوم صناعة متكاملة تتميز باتساع أنشطتها و تعدد أنواعها، و ما يميزها أيضا أنها كنشاط اقتصادي تؤثر على الكثير من قضايا التنمية خاصة الاقتصادية منها في العديد من الدول التي تهتم بها.

-رغم التحسن المسجل في الطلب السياحي الوافد إلى الجزائر، لكنه يبقى ضعيفا مقارنة بالطلب المحقق في دول أقل إمكانات من الجزائر و مقارنة بحجم الطلب السياحي العالمي ككل.

-هناك مجموعة من المشكلات التي تشكل تحديا لصناعة السياحة في الجزائر تستوجب ضرورة مواجهتها في حال وجود إرادة سياسية لتثمين هذا القطاع.

-اعتراض قطاع السياحة في الجزائر عقبات وعراقيل حالت دون النهوض به و تطويره ، و اختلفت هذه العراقيل و تنوعت في شتى المجالات و أهمها الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية بعد الاستقلال ، و الوضع الأمني الصعب التي مرت به الجزائر فترة التسعينات.

-إن ضعف القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني الجزائري يعود أساسا إلى إهماله في مختلف برامج التنمية الاقتصادية، واعتباره غير ذي أهمية مقارنة بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد، وبدلا عن ذلك كان الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات والصناعات الثقيلة، التي التهمت كتلا نقدية ضخمة دون أن يكون لها مردودا ملموسا.

-القطاع السياحي في الجزائر لا يزال ضعيف ودون المستوى المطلوب ، ولم يرق إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه ، هذا رغم توفر الإمكانيات خاصة الطبيعية منها ، التي يمكن أن تجعل من الجزائر بلدا مستقطبا للسياح ، و قدرة على منافسة الدول الرائدة في المجال السياحي.

-هناك اهتمام كبير من طرف السلطات المسؤولة في الجزائر بتحسين و ترقية قطاع السياحة من أجل زيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يعمل على جلب الأسواق و زيادة الاستثمار. مما يمكن الاعتماد عليه ك أحسن بديل لقطاع المحروقات من أجل المحافظة على الاقتصاد الجزائري. و هذا ما يشهد صحة فرضية البحث المطروحة.

التوصيات: من أجل النهوض بالسياحة الجزائرية و ترقية هذا القطاع و جعله بديلا استراتيجيا لقطاع النفط يمكن اقتراح بعض التوصيات:

*إنعاش التسويق السياحي و تنظيمه بما في ذلك برامج التوعية الرسمية، و العمل على إدخال وسائل الاتصال و الإعلام الحديثة كالانترنت في العملية من أجل تحسين صورة الجزائر في الخارج و الترويج لها.

-الاستغلال الأمثل للإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر و الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في المجال السياحي و على رأسها مصر ، تونس و المغرب من أجل رسم معالم سياسة سياحية تسمح للجزائر بأخذ مكانها ضمن السوق السياحي العالمي، و لا يتم ذلك إلا من خلال تهيئة الظروف و المناخ الملائم و الإطار القانوني و التشريعي، و العمل بالتخطيط السياحي، و التسويق السياحي للتعريف بالمنتج السياحي الجزائري في السوق العالمي للسياحة.

-تشجيع الشراكة و الاستثمار في هذا القطاع خاصة أنه يعتبر مصدرا هاما لتمويل الاقتصاد بدل الاعتماد الكامل على الاستثمار في قطاع المحروقات.

-توفير الأمن شرط أساسي لتطوير هذا القطاع باعتباره من القطاعات الحساسة وتطوير النظافة في الأماكن السياحية وغيرها

-ضرورة تحسين شبكة النقل والمواصلات.

-تحسين الخدمات السياحية، وذلك بالاهتمام بتكوين وتدريب العاملين في هذا القطاع من خلال رفع مستواهم التعليمي و التأهيلي، في مراكز خاصة وكليات متخصصة في مجال السياحة و الفنادق. والاهتمام أيضا باللغات العالمية بالنسبة للمرشدين، سيما اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة العولمة بلا منازع.

-الترويج للأنواع الأخرى من السياحة، سيما السياحة العلاجية المتاحة بكثرة في الجزائر، والاهتمام بنشر الثقافة السياحية لدى المواطنين والعاملين في هذا القطاع.

-الاهتمام بالصناعة التقليدية ، حيث أن السائح الأجنبي يتوق لمعرفة عادات و تقاليد البلد المضيف ، و الجزائر تزخر بعادات و تقاليد كثيرة و متنوعة ، فلا بد من الاهتمام بها و تثمينها و جعلها تساهم في ترقية السياحة الجزائرية.

-ضرورة الاستمرار في التطبيق الفعلي والحقيقي لبرامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، باعتباره السياسة الجديدة للسياحة الجزائرية على المدى الطويل، و تجنب الوقوع في الأخطاء التي وقعنا فيها بعد الاستقلال.

"عموما، الوقت الراهن مع الظروف التي فرضتها أزمة أسعار البترول هو وقت النهوض بقطاعات بديلة تكون السياحة في مقدمتها لخلق اقتصاد بديل للمحروقات يحافظ على الصحة المالية للخزينة العمومية للبلاد".

المراجع:

- ¹ يحيى السعيدى و سليم العمراوي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية -حالة الجزائر-، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 26، 2013.
- ¹¹ Messaoudi Fatma, **Impact de l'attractivité du tourisme balnéaire sur le développement du littoral de la wilaya de Tizi-Ouzou (cas de la daïra de Tizirt)**, mémoire en vue de l'obtention du diplôme de master académique, université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, Algérie, 2013.
- ¹ عشي صليحة، الآثار التنموية للسياحة -دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب- ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2005.
- ¹ حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012.
- ¹¹ محمد الصيرفي، التخطيط السياحي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
- ¹ بوفليح نبيل و تقوروت محمد، دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال افريقيا الجزائر، تونس، المغرب، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر الواقع و الآفاق، البويرة، 11-12 ماي 2010.
- ¹ عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر -الإمكانيات و المعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013.
- ¹ مروان محسن السكر، السياحة مضمونها و أهدافها ، سلسلة الاقتصاد السياحي، الجزء الأول، الأردن، 1994.

- ¹ عيسى مرازقة و محمد الشريف شخشاخ، التنمية السياحية المستدامة في الجزائر دراسة أداء و فعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، بسكرة، 09-10 مارس 2010.
- ¹ عثمان محمد غنيم و بنيتا نبيل سعد، التخطيط السياحي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 1999.
- ¹ هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطورها، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- ¹ عبد القادر شلال، الواقع السياحي في الجزائر و آفاق النهوض به في مطلع 2025، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر: واقع و آفاق، البويرة، 11-12 ماي 2010.
- ¹ خالد كواش، مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 34: 15، Le 15 /07/2015، https://ar.wikipedia.org/wiki/السياحة_في_الجزائر.
- ¹¹ بوبكر بداش، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات و السياسات: رؤية استكشافية و احصائية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، ربيع 2014.
- ¹ فلاق علي، التنمية السياحية و أثرها على التنمية الاقتصادية المتكاملة في الوطن العربي، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية، المدية، العدد 6، مارس 2012.
- ¹ Ministère de l'Aménagement de territoire de l'environnement et du tourisme, Schéma directeur d'aménagement touristique SDAT 2030, Livre 1 Le diagnostic : audit du tourisme algérien, Janvier 2008

أثر جاذبية بيئة أداء الأعمال على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي

The impact of the attractiveness of the business performance environment on the flow of foreign direct investment in the Maghreb countries

د. هوام لمياء أ.د. ربحان الشريف

Dr.houam lamia Pr.rehane cherif

جامعة باجي مختار عنابة الجزائر

ملخص:

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي اليوم من أكثر المواضيع إثارة للاهتمام في مختلف الدول، حيث أصبح التنافس على استقطاب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية منها يمثل جانبا مهما ضمن السياسات الاقتصادية لجميع الدول ، و على غرار عديد الدول تسعى دول المغرب العربي إلى تحسين جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر في ظل بيئة تتسم بالمنافسة الشديدة بين مختلف دول العالم للفوز بالمزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها. حيث أقدمت كل من الجزائر، تونس و المغرب على عدة إصلاحات في بيئة أداء الأعمال خلال العشر سنوات الماضية، إلا أن هذه الدول لم تصبح بعد موقع جذب مهم للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بغيرها من الدول النامية و هو ما يعكس ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول. تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، من خلال طبيعة و اتجاهاته و أهم الدول المستثمرة في هذه الدول، بالإضافة إلى مكانة مناخ الاستثمار لكل من الجزائر، تونس و المغرب ضمن بعض المؤشرات الدولية. الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار، بيئة أداء الأعمال، الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار

Abstract:

Foreign investment is one of the most interesting topics in various states, where competition to attract both local and foreign investment, is an important aspect within the economic policies of all States, like many countries of the Arab Maghreb countries seek to improve their attractiveness for foreign direct investment in the highly competitive environment among the various countries of the world to win more foreign investment flows. Where did all of Algeria, Tunisia and Morocco for several reforms in an environment of business performance over the past 10 years, however, these States had not yet become the site of an important attraction of foreign direct investment compared to other developing countries and is what reflects the weak FDI flows to these countries.

This paper aims to identify the reality of direct foreign investment in the countries of the Arab Maghreb, from the nature of and trends and the most important countries invested in those States, as well as to the status of the investment climate of Algeria, Tunisia and Morocco within some international indicators..

Keywords: the investment climate, business environment, foreign direct investment, international investment climate indicators.

مقدمة:

منذ النصف الثاني من القرن العشرين على وجه التقريب يأتي الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس قائمة القضايا ذات الاهتمام الخاص، سواء من قبل حكومات الدول المضيفة أو المصدرة لهذه الاستثمارات أو من قبل المنظمات الدولية و رجال الأعمال و الباحثين، و برغم الجدل الدائر حول كثير من قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه لا يمكنه تجاهل دوره كآلية من آليات دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و بصفة خاصة في الدول النامية، حيث إن زيادة الاستثمارات في أي دولة ينعكس عليها بالمزيد من التنمية و التقدم، حيث يسهم الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا المتطورة في المجالات الفنية و الإدارية و التسويقية المختلفة، بالإضافة إلى إيجاد فرص عمل جديدة و يسهم في تنمية القدرة التنافسية التصديرية، فمعظم الدول تتنافس فيما بينها لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال منح أنواع مختلفة من الحوافز و الامتيازات و الإعفاءات المشجعة له، حيث يبحث الاستثمار الأجنبي المباشر عن بيئة مستقرة تحقق زيادة رأس المال و النمو وتوجد آثارا إيجابية و ترفع من الكفاءة و الإنتاجية. فحركة السلع والخدمات و رؤوس الأموال في العالم تشهد تغيرات مستمرة على صعيد الحجم و التوزيع الجغرافي و القطاعي، و النظم و القواعد و العوامل الحاكمة و المحددة لحركتها، و تفرز تلك التغيرات بشكل مستمر فرصا تجارية و استثمارية تدفع الدول لنامية و المتقدمة على حد سواء لاقتناصها و مواجهة التحديات التي تحول دون الاستفادة منها، و لمسايرة هذه التطورات أخذت دول المغرب العربي على عاتقها مهمات خلق المناخ الاستثماري الملائم بنية اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك في سياق استكمال برامج الإصلاح الاقتصادي التي باشرتها منذ مدة، و للاندماج في السوق العالمية التي تتميز بمنافسة شديدة، و رغم الجهود المبذولة إلا أن الأوضاع الاقتصادية و السياسية خصوصا غير المستقرة أثرت بشكل كبير على المساعي في هذا الاتجاه، و هو ما خلق بيئة استثمارية تتميز بعدم اليقين الذي يفقد ثقة المستثمرين الذين يستهدفون البيئات الاقتصادية الآمنة و المستقرة دون المغامرة في بيئات غير ذلك. بدليل أن الاستثمارات الوافدة إلى دول المغرب العربي منذ أكثر من عقد من الزمن ظلت في مجملها متواضعة و دون المأمول مقارنة بدول نامية أخرى قطعت أشواطاً معتبرة في مجال جذب هذا النوع من الاستثمارات.

إشكالية الدراسة:

تتمثل الإشكالية التي نسعى لمعالجتها من خلال هذه الورقة البحثية في البحث المختزل في السؤال الرئيسي التالي:

هل لبيئة أداء الأعمال في الجزائر، تونس و المغرب أثر في جذب القدر الكافي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي شروط المناخ الاستثماري الملائم؟
- ما هو حجم و اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي؟
- ما هو موقع دول المغرب العربي ضمن المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار؟.

فرضيات الدراسة:

- للإجابة على الإشكالية المطروحة، و الأسئلة المتفرعة عنها؛ تم صياغة الفرضيات التالية:
- إن أساس جذب و زيادة الاستثمارات المحلية و الأجنبية هو ضرورة توفر مناخ استثماري ملائم
- إن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي مازال ضعيفا رغم الجهود التي بذلتها هذه الدول لتحسين مناخها الاستثماري.
- ضعف بيئة أداء الأعمال في الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس ضمن المؤشرات الدولية من شأنه أن يحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها البالغة من حاجة الدول سواء كانت متقدمة أو نامية ، إلى العمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي، بالنظر لما يحققه من منافع تعود على الدول المضيفة، خاصة في مجالات التشغيل، الإنتاج، نقل التكنولوجيا و غيرها من المنافع المباشرة و غير المباشرة. و بهذا فهو يعمل على توفير كل التسهيلات و الحوافز و الضمانات، إضافة إلى إزالة كل الحواجز و العراقيل التي تعيق طريقه خاصة منها القوانين و التشريعات المعقدة لحركة رؤوس الأموال الأجنبية، وكذا ضعف المنظومات المالية و المصرفية و الحواجز الجمركية و العراقيل البيروقراطية، لذا يتطلب على هذه الدول و من بينها دول المغرب العربي تحسين مناخها الاستثماري من أجل جذب المستثمرين.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة في هذا الإطار إلى تبيان واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، من خلال طبيعة واتجاهاته ، بالإضافة إلى مكانة مناخ الاستثمار لكل من الجزائر، تونس والمغرب ضمن بعض المؤشرات الدولية، لمعرفة مدى ملائمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة و تحليل أبعادها، و الإلمام بهذا الموضوع ، تم المزج بين المنهجين الوصفي و التحليلي ، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في تقديم الإطار النظري للمناخ الاستثماري، أما المنهج التحليلي فاعتمدنا عليه في تحليل بيانات و نتائج تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي، بالإضافة إلى مكانة مناخ الاستثمار لكل من الجزائر، تونس والمغرب ضمن بعض المؤشرات الدولية.

أولاً: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر و مقوماته

إن تباطؤ عملية التنمية الاقتصادية يرجع إلى عدد من العوامل يقع في مقدمتها ما يعرف بفجوة التمويل، و هي الفرق بين الادخار المحلي و الاستثمارات، لذا كان الاتجاه إلى سد هذه الفجوة من خلال تشجيع الاستثمار المحلي أو جذب الاستثمار الأجنبي و ذلك من خلال تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار ، وحتى تتمكن الدول النامية من مواجهة تحديات المنافسة الدولية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنه يتوجب عليها معرفة العناصر الأساسية التي يمكنها أن تؤثر في توجيه قرارات الاستثمار من أجل توفيرها.

1- مفهوم المناخ الاستثماري:

هناك العديد من التعاريف لمناخ الاستثمار وفيما يلي نستعرض أهمها:

- يقصد بالمناخ الاستثماري: "مجملة الظروف التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة. و تعتبر هذه الظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيا أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة، و تترجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار"¹²⁴.
- كما ينصرف تعبير مناخ الاستثمار إلى مجمل الأوضاع و الظروف المؤثرة في اتجاهات رأس المال، فالوضع العام للدولة و مدى استقرارها السياسي و الأمني و تنظيماتها الإدارية، و ما تتميز به من

¹²⁴. يعقوب علي جانقي، تقييم تجرية السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي"، ورقة بحث ضمن مؤتمر التمويل والاستثمار: تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص: 05.

فعالية وكفاءة و نظامها القانوني و القدرة على تطبيقه، و مدى مرونته و وضوحه و اتساقه مع السياسة الاقتصادية للدولة، و طبيعة السوق و آلياته و إمكانياته، و ما تمتاز به الدولة من منشآت قاعدية، و عناصر إنتاج و ما تتميز به الدولة من خصائص جغرافية و ديمغرافية، كل ذلك يشكل مكونات ما أصطلح على تسميته بمناخ الاستثمار، و من ثم فهي عناصر متداخلة و تؤثر و تتأثر بعضها ببعض¹²⁵.

و مما سبق فإن مفهوم مناخ الاستثمار يشير إلى مجموعة الأوضاع و الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية و القانونية و التنظيمات الإدارية، التي تحدد شكل الفرص و الحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل و توسيع نطاق أعمالها، و يعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة بعضها متعلق بمدى توافر منشآت البنية الأساسية، و النظم القانونية و السياسية، و البعض الآخر بالسلوكيات الحكومية التي لها تأثير على التكاليف و المخاطر و العوائق أمام المنافسة.

2- العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار:

يمكن حصر العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار فيما يلي¹²⁶:

عدم استقرار الاقتصاد الكلي: يؤدي عدم استقرار الاقتصاد الكلي إلى تراجع الحوافز لدى المستثمرين لتنفيذ مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، حيث يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي، و من بينها سعر الفائدة، سعر الصرف، و تراجع مستوى البطالة و التضخم؛

تقييد حرية انتقال رؤوس الأموال: يؤدي لجوء بعض الدول إلى تقييد انتقالات رؤوس الأموال و أرباح الشركات للخارج، إلى إحجام المستثمرين و خاصة الأجانب عن الاستثمار بتلك الدول؛

صعوبة الحصول على الائتمان: تهدد مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان الملائم بشروط اقتصادية، و الذي قد يتطلبه سواء في مراحل التأسيس أو التشغيل الحصول؛

¹²⁵. زايري بلقاسم، منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية والاستثمار الأجنبي المباشر: عناصر تحليلية لمناخ الاستثمار في جنوب وشرق المتوسط، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، جامعة سكيكدة، 14-15 مارس 2004.

¹²⁶. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، منشورات قطاع الدراسات التنموية، مصر، 2004، ص: 5-6.

انخفاض كفاءة البنية الأساسية: يؤثر مستوى كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار مثل أسعار خدمات النقل و التوزيع، و من ثم على العائد المتوقع من الاستثمار؛
عدم وضوح الهيكل الضريبي: مما يؤدي إلى إضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له، بالإضافة إلى ارتفاع ضريبة الشركات؛
انخفاض كفاءة العمالة: يمثل انخفاض كفاءة اليد العاملة حتى و لو كانت متواضعة من حيث التكلفة أحد أهم معوقات الاستثمار، و هو ما يفسر أسباب عدم قدرة الدول التي تفتقر إلى مستويات التعلم و التدريب الملائمة على جذب الاستثمارات على الرغم من انخفاض مستويات الأجور بها؛

عدم الانفتاح الاقتصادي: يؤدي إلى تضائل فرص الوصول إلى مصادر متعددة لمدخلات الإنتاج و السلع الاستثمارية المستخدمة في الاستثمار، وكذلك انخفاض القدرة التصديرية للمشروعات الاستثمارية الجديدة؛

تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار: ما يؤدي إلى عدم تحقيق الشفافية و الوضوح أمام المستثمرين، بالإضافة إلى غياب القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، و تلك التي تنظم المنافسة و تمنع الاحتكار؛

تعقد الإجراءات الإدارية: و تعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر، بالإضافة إلى وجود الفساد الذي يزيد من تكاليف الاستثمار، و عدم توفر المعلومات عن فرص وحوافز الاستثمار.

3- محددات المناخ الاستثماري:

نظرا لحاجة البلدان النامية للاستثمارات الأجنبية، و المنافسة فيما بينها على جذب هذه الاستثمارات، فإن هذا يثير التساؤل حول ماهية العوامل التي يتوقف عليها انتقال الاستثمارات الأجنبية، و التي تجعل دولة ما أكثر جاذبية لهذه الاستثمارات عن غيرها من الدول، و لقد بينت التجربة أن المستثمرين الأجانب يفضلون البلدان التي تتميز باستقرار سياسي و اقتصادي و قانوني، و أن الأسواق المفتوحة و قلة اللوائح التنظيمية، و البنية الأساسية الجيدة و انخفاض تكاليف الإنتاج تمثل عوامل أساسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الحفاظ عليها، و يمكن القول بأن انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتوقف على العديد من العوامل الاقتصادية، السياسية و القانونية، و أن هذه العوامل تمثل مناخ الاستثمار؛ و الذي يشير إلى مجمل الأوضاع القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، و مكونات هذه

البيئة متغيرة كما أنها متداخلة إلى حد كبير¹²⁷، و هو ما يؤثر في القرار الذي يتخذه المستثمر لتفضيل دولة ما عن غيرها من الدول . مما سبق هناك مجموعة من المحددات تلعب دورا كبيرا و مؤثرا في جذب الاستثمار الأجنبي من أهمها¹²⁸:

الاستقرار الاقتصادي: و يقصد به تحقيق التوازن في السياسات الاقتصادية المتبعة في البلد للرفع من معدل النمو و القضاء على عجز ميزان المدفوعات و الحفاظ على استقرار الصرف و التحكم في عجز الموازنة العامة و معدلات التضخم

الهياكل القاعدية: وتعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في قرار المستثمرين وبالأخص المستثمرين الأجانب، و نقصد بها كل من شبكة الكهرباء، شبكة الاتصالات و المواصلات، شبكة المياه، السكك الحديدية و النقل البحري، و تلعب الهياكل القاعدية دورا في تخفيض التكاليف التي يتحملها المستثمر الأجنبي، مما يزيد في ربحية المشروع و بالتالي اتخاذه لقرار الاستثمار.

الحكم الراشد: من دون شك أن إرساء قواعد الحكم الراشد يعتبر ضرورة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و يعرف حسب البنك الدولي للإعمار و التنمية بأنه الطريقة التي يمارس بها الحكم في تسير و إدارة اقتصاد بلد ما و الموارد الاقتصادية، و يحدد البنك ثلاثة مصادر للحكم الراشد: نوعية و شكل الحكم، الطريقة التي يتم بها استعمال السلطة في إدارة اقتصاد البلد و موارده لغرض التنمية، و قدرة الحكام على رسم و تشكيل و تنفيذ السياسات و تأدية الوظائف. و يقوم الحكم الرشيد على مجموعة من المعايير أهمها: شفافية نظام الحكم، المساءلة و سيادة القانون، إشراك النظام الحاكم للقوى الأخرى (السياسية و الاجتماعية) في عملية صنع القرار، الفعالية و الاستجابة لاحتياجات المواطنين على أساس إدارة عقلانية و راشدة للموارد، المساواة و تكافؤ الفرص¹²⁹.

الاستقرار السياسي: يعتبر هذا العنصر عاملا أساسيا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و عدم توفره من أشد و أخطر العوامل التي تطرد الاستثمار الأجنبي، حتى و إن كانت مردودية الاستثمار المتوقعة كبيرة، و خير دليل على ذلك هو أن الدول التي تحتل المراتب الأولى في جذب

¹²⁷. مصطفى نادية، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة وهران، 2006-2007، ص44.

¹²⁸. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، الطبعة الأولى، 2007، ص ص

51-54.

¹²⁹. كاكي عبد الكريم، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، المركز الجامعي غرداية، 2011، ص 46.

الاستثمار الأجنبي المباشر كلها تتمتع بالاستقرار السياسي، بينما نجد الدول التي تعاني من النزاعات و الاضطرابات السياسية تحتل مراتب متأخرة في هذا المجال.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن وجود نسيج من المؤسسات المحلية المؤهلة الصغيرة و المتوسطة ضروري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لما يفتحه من فرص أمام المستثمر الأجنبي من التملك أو القيام بعمليات الاندماج، أو اللجوء إليها للقيام بعملية المناولة. و قد أدركت العديد من الدول أهمية هذا العنصر في التنمية عموماً، و في جذب الاستثمار الأجنبي بالأخص، فأولت اهتماماً بالغاً لإنشاء هذا النوع من المؤسسات، و رصدت مبالغ ضخمة لدعمها و خصصت لها العديد من الهيئات المكلفة بمتابعتها و مراقبتها، و قد انعكس ذلك بشكل إيجابي جداً على تدفقاتها من الاستثمار الأجنبي المباشر و على اقتصادها بشكل عام، و من هذه النماذج دول جنوب شرق آسيا و بالأخص ماليزيا .

مناخ الأعمال: و هو يتمثل في قاعدة البيانات التي تحدد بيئة الأعمال دخل البلد كإجراءات تأسيس الكيان القانوني للأعمال، تسجيل العقود، تسجيل العقار، إنفاذ العقار، الحصول على الائتمان، حماية المستثمر، إفلاس الشركة. و بالتالي على الدول المستضيفة للاستثمار تبني إجراءات أقل تعقيداً و أقل تكلفة لأداء الأعمال لتعزيز مناخها الاستثماري. و في هذا الإطار يجمع الخبراء الاقتصاديون على أن من أهم العوامل التي تعيق الاستثمار الأجنبي في الدول المتأخرة في هذا المجال تبقى إجراءات تأسيس الكيان القانوني للأعمال (إجراءات منح رخصة الاستثمار) و قد تسبب ذلك في نفور المستثمرين نحو جهات و دول أخرى تعرف مرونة في الإجراءات الإدارية¹³⁰.

العوامل القانونية: و تتمثل في الأنظمة القانونية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف، خاصة القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات، و تحديد الشكل القانوني الذي يجب أن تتخذه و القطاعات المسموح بالاستثمار فيها . و كذا الحماية القانونية المكفولة للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير تجارية، و التي تشمل الحماية ضد المخاطر السياسية كالتأميم، نزع الملكية المصادرة والتجميد... والحماية ضد المخاطر الناجمة عن الاضطرابات الداخلية، وكذلك الحماية ضد مخاطر عدم تحويل الأرباح تحويل الأرباح والأصل الرأسمالي . و كذا الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات الأجنبية، و درجة الكفاءة في التطبيق وكيفية حل المنازعات التي تنشأ بين المستثمرين و الجهات الحكومية، ذلك أن من أهم الأشياء التي تجعل

¹³⁰ . المرجع السابق، ص 49

المستثمر يحجم عن استثمار أمواله في دولة ما هو عدم توفير حماية كافية في قانون الملكية و العقود، إضافة إلى الإسراف في التعقيدات و الإجراءات القانونية.

حجم السوق: و يقصد به أساسا ديناميكية السوق، أي مدى تطوره ونموه في المستقبل، فالمستثمر الأجنبي لا يهتم بحجم السوق بحد ذاته بقدر اهتمامه بالنمو الحاصل في هذا السوق، فعدد السكان لا يعكس حجم السوق، و إنما الفرص المتوفرة في هذا السوق هي التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الموارد البشرية المؤهلة: و يقصد بها توفر يد عاملة قليلة التكاليف و الأهم من ذلك أن تكون مؤهلة بغرض استخدامها في عملية الإنتاج التي تتطلب تقنيات عالية.

النمو الاقتصادي: إن الدول التي تمتاز بنمو اقتصادي و تستقطب الشركات الأجنبية و لهذا يجب على الدول المضيفة أن تستقطب الاستثمارات الأجنبية بإفرازها قدر كبير من التقدم لمواكبة العصر وكذلك بنمو اقتصادي مرتفع و أرصدة ميزانية مستقرة و معدلات فائدة حقيقية و كذا ميزان مدفوعات ملائمة للسوق.

و من خلال استعراض محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، يستخلص أن أهم العوامل التي تساهم في جذب أحجام كبيرة من هذا الاستثمار تتمثل في نظام قانوني يتسم بالكفاءة و العدالة، قوى عاملة متعلمة و ماهرة، شبكات نقل كفاءة و متطورة، سياسة قوية لمكافحة الاحتكار، سياسة سليمة على مستوى الاقتصاد الكلي و ثقافة مولدة للثروة . فمن المستبعد أن تستطيع الدول جذب تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نظام الحوافز و الإعفاءات الضريبية دون الإلمام بهذه الشروط.

ثانيا- تحليل واقع و اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي

تعد قضية تنشيط الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص هدفا رئيسيا لجميع الحكومات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ،ولذا تستهدف الخطط الحكومية تنمية مختلف أنواع الاستثمار ورؤوس الأموال على اختلاف أنواعها وتقسيماتها. و دول المغرب العربي من بين هذه الاقتصاديات التي سعت منذ فترة ليست بالقصيرة باتجاه العمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لتمويل برامج التنمية الاقتصادية المحلية، لكن الملاحظ على هذه الدول أنها جذبت حتى عام 2015 جزءا متواضعا جدا من إجمالي التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاديات النامية، و أكثر من ذلك فقد شهد توزيع تلك التدفقات و على قلتها تباينا واضحا و هو ما سيتم التعرض له من خلال ما يلي:

1- اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم و الدول العربية:

على الرغم من التوترات وتضاعف المخاطر السلبية في الاقتصاد العالمي فقد استعادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاهها التصاعدي. و ارتفعت التدفقات العالمية بنسبة 9 % لتبلغ 1.45 تريليون دولار سنة 2013 و ازدادت هذه التدفقات في المجموعات الاقتصادية المتقدمة منها، النامية و الانتقالية، و ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 9 % ليبلغ 25.5 تريليون دولار. ففي سنة 2012 انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 18 % إلى مبلغ 1.35 تريليون دولار وكان هذا الانخفاض الحاد في تناقض مع سائر المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للنواتج المحلي الإجمالي و التجارة الدولية و العمالة التي سجلت جميعها معدلات نمو إيجابية على الصعيد العالمي. ودفعت هشاشة الاقتصاد و حالة عدم اليقين التي تلف السياسات العامة في عدد من الاقتصاديات الرئيسية بالمستثمرين إلى توخي الحذر¹³¹. و حسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014 سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية ارتفاعاً جديداً لتبلغ 778 مليار دولار سنة 2013 و تشكل نسبة 54% من مجموع التدفقات العالمية الوافدة، رغم أن معدل نموها تباطأ إلى 7 % بمتوسطه البالغ 17 % خلال السنوات العشر الماضية. و لا تزال بلدان آسيا النامية المنطقة التي تتلقى القدر الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تفوق التدفقات الوافدة إليها بكثير تلك التي يحصل عليها الاتحاد الأوروبي الذي يشكل المنطقة التي تحظى بأعلى حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. و سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مناطق أخرى نامية ارتفاعاً كإفريقيا أيضاً، زيادة بنسبة 4 % و بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي زيادة بنسبة 6 %. ومع أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة استأنفت انتعاشها بعد انحدارها الحاد سنة 2012 فإن حصتها من مجموع التدفقات العالمية لا تزال تقف عند مستوى متدن تاريخياً 39 % و لا تزال دون الذروة التي بلغت في عام 2008 بنسبة 57 %. و تشكل البلدان النامية و الاقتصادات الانتقالية في الوقت الحاضر نصف البلدان العشرين الأعلى نصيباً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تحتل الصين المرتبة الثانية عالمياً بقيمة تدفقات الاستثمار

¹³¹ . UNCTAD , World Investment Report, 2013,P 22.

الأجنبي المباشر الوافدة ضمن أهم 20 اقتصادا مستضيفا سنة 2013 بقيمة 124 مليار دولار بعد الولايات المتحدة الأمريكية ب 188 مليار دولار.¹³²

أما على صعيد التدفقات الصادرة فقد ارتفعت بنسبة 9.2 % لتبلغ 1410 مليار دولار خلال سنة 2013 علما أنه ما يقارب 61 % من تلك التدفقات مصدرها الدول المتقدمة فيما ساهمت الدول النامية بنسبة 32 % و الدول المتحولة بنسبة 7 % سنة 2013. هذا و يتوقع الأونكتاد استمرار ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال السنوات الثلاث المقبلة ليبلغ 1.6 تريليون سنة 2014 و 1.75 تريليون دولار في 2015 و 1.85 تريليون سنة 2016، مدفوعا بشكل رئيسي من قبل النمو المرجح للاستثمارات في الاقتصادات المتقدمة. و من المرجح أن يعود التوزيع الإقليمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمط السائد قبل سنة 2012 بحصة أكبر للبلدان المتقدمة لتصل إلى 52 % سنة 2016 في مقابل هبوط متوقع لحصة الدول النامية و الأسواق الناشئة بسبب مخاطر عدم اليقين المرتبطة بالتطورات السياسية و الصراعات الإقليمية التي من الممكن أن تعرقل التحسن المتوقع في تدفقات الاستثمار. و بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية 454 مليار دولار و صنفت ستة اقتصادات نامية و انتقالية بين أكبر 20 مستثمرا في العالم سنة 2013.¹³³

و يشير تقرير الأونكتاد للاستثمار العالمي سنة 2015 إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم انخفض بنسبة 16% إلى 1.23 تريليون دولار في 2014، مرجعا ذلك إلى ضعف الاقتصاد العالمي، و السياسات الاستثمارية غير المستقرة وكذلك المخاطر الجيوسياسية، إلى جانب أثر تصفيات الأعمال على الاستثمار. إذ أصبحت الصين أكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن ما مجموعه تسع دول من العشرين الأكثر استثمرا في العالم هي دول نامية. و قد استمر تدفق رؤوس الأموال في المجالات المتعلقة بالقطاعات الخدمية و هذا بسبب تحرر هذه القطاعات و سهولة تداولها. و قد انخفض أيضا الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة غرب آسيا، و هي المنطقة التي تشمل عددا من دول الشرق الأوسط و دول الخليج، و تركيا، و الأردن، و العراق، بنسبة 4 % إلى 43 مليار دولار، ما يعكس المتغيرات الاقتصادية عالميا، و

¹³² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014،

الكويت، 2014، ص ص 70-71.

¹³³ UNCTAD , World Investment Report, 2014,P112.

المخاطر الأمنية المستمرة. يذكر أن تركيا هي أكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة غرب آسيا، في حين راوحت الاستثمارات في منطقة الخليج العربي مكانها بالرغم من استمرار النمو في اقتصاديات هذه الدول.¹³⁴ و اجتذبت الاقتصادات النامية مجتمعة 681 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر أي ما يزيد على 55 % من مجموع الاستثمارات الأجنبية و هي لا تزال المنطقة الرائدة من حيث حصتها من تدفقات الاستثمار العالمي الوافدة . و يستشرف التقرير ما بعد سنة 2014، فقد جاء فيه أن هناك دلائل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي سيتعافى بالتأكيد حيث يتوقع أن تنمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي بنسبة 11 % لتبلغ 1.4 تريليون دولار في عام 2015. و يتوقع التقرير أيضا ارتفاعات أخرى حيث ستبلغ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 1.5 تريليون دولار سنة 2016 و 1.7 تريليون دولار سنة 2017 . و من المتوقع أن تشهد البلدان المتقدمة ارتفاعا كبيرا في التدفقات في سنة 2015 بنسبة قد تتجاوز 20 % مما ينم عن نشاط اقتصادي أقوى. أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى البلدان النامية فستظل عالية حيث سترتفع بمعدل 3 % على مدى السنتين المقبلتين¹³⁵. و الجدول الموالي يظهر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة و الصادرة لمناطق العالم للفترة (2011-2015) كما يلي:

جدول رقم (01): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة و الصادرة لمناطق العالم للفترة (2011-2015)

(المبالغ: مليار دولار)

المنطقة	تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة					تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة				
	2011	2012	2013	2014	2015	2011	2012	2013	2014	2015
الدول المتقدمة	880	679	697	522	962	1216	873	826	801	1065
-الاتحاد الأوروبي	490	401	326	306	504	585	376	320	311	576
-أمريكا الشمالية	263	209	301	165	429	439	365	363	372	367
الدول النامية	725	639	671	698	765	423	357	409	446	378

¹³⁴ .UNCTAD , World Investment Report, 2015, P115.

¹³⁵ . UNCTAD, World Investment Reports, 2012.2013.2014.2015.2016, PP 112-214.

										-إفريقيا
										-آسيا
										-شرق
11	15	16	12	7	54	58	45	56	48	وجنوب
332	398	359	299	304	541	468	842	401	431	شرق آسيا
293	365	312	266	270	448	383	834	321	333	-جنوب
8	12	2	10	13	50	41	36	32	44	آسيا
31	20	45	23	22	42	43	54	48	53	-غرب
33	31	32	44	111	168	170	186	178	244	آسيا
										-أمريكا
										اللاتينية
										والكاربيبي
31	72	76	54	73	35	56	100	85	95	الدول
										المتحولة
1474	1318	1311	1284	1712	1762	1272	1468	1403	1700	العالم

Source: UNCTAD, World Investment Report, 2012.2013.2014.2015.2016, PP 112-214.

أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية شهدت تراجعاً بنسبة 10 % من 44.3 مليار دولار سنة 2014 إلى 40 مليار دولار سنة 2015 ، و ظلت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي بلغ 96.3 مليار دولار سنة 2008 . و قد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2.3 % من الإجمالي العالمي البالغ 1.76 تريليون دولار، و 5.2 % من إجمالي الدول النامية البالغ 765 مليار دولار . وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية شهدت تذبذباً خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل كبير من 0.4 % سنة 2000 إلى 6.6 % سنة 2009 و هو أعلى مستوى لها ثم تراجعت مرة أخرى إلى 3.2 % سنة 2013 ليلعب المتوسط العام خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2015 نحو 3.5 % . و قد تواصل خلال العام 2015 تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات و السعودية للعام الثالث على التوالي على نحو 48 % من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، فقد تصدرت الإمارات بنحو 11 مليار دولار و بحصة 27.5 %، تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 8.1 مليارات دولار و بحصة 20.4 %، كما حلت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 6.9 مليارات دولار و بنسبة 17.3 % من الإجمالي العربي¹³⁶. أما أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية فقد شهدت

¹³⁶. UNCTAD, op.cit., PP 112-214.

ارتفاعاً من 781 مليار دولار سنة 2014 بمعدل 4.2 % لتبلغ 814 مليار دولار سنة 2015 ، و مثلت الأرصدة الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 3.3 % من الإجمالي العالمي البالغ 25 تريليون دولار. وشأنها شأن التدفقات تركزت الأرصدة في عدد محدود من الدول حيث استحوذت كل من الإمارات و السعودية و مصر على 52.8% من إجمالي الأرصدة الواردة للدول العربية . فقد تصدرت السعودية بقيمة 224 مليار دولار و بحصة 27.5%، ثم تلتها الإمارات في المركز الثاني بقيمة 111 مليار دولار و بحصة 13.6%، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 94.3 مليار دولار و بنسبة 11.6 % من الإجمالي العربي¹³⁷.

و في المقابل شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية قفزة بنسبة 96% من 14.5 مليار دولار سنة 2014 إلى 28.4 مليار دولار سنة 2015، و مثلت تدفقات الاستثمارات الصادرة من الدول العربية ما نسبته 1.9% من الإجمالي العالمي البالغ 1474 مليار دولار، و 7.5 % من إجمالي الدول النامية البالغ 378 مليار دولار. و مثلت الكويت و السعودية و الإمارات و قطر المصادر الرئيسية للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 86.2 % سنة 2015، حيث تصدرت الإمارات القائمة بقيمة 9.3 مليارات دولار و بحصة بلغت 33% تلتها السعودية بقيمة 5.5 مليارات و بحصة 19.7 % ثم الكويت في المرتبة الثالثة عربياً بقيمة 5.4 مليارات و بحصة 19.3%¹³⁸. أما على صعيد أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية فقد بلغت 298.5 مليار دولار بنهاية 2015 و مثلت 1.2 % من الإجمالي العالمي البالغ 25 تريليون دولار. و قد تصدرت الإمارات قائمة الدول العربية بقيمة 87.4 مليار دولار و بحصة بلغت 29.3% تلتها السعودية بقيمة 63.3 مليار دولار و بنسبة 21.2% ثم قطر في المرتبة الثالثة عربياً بقيمة 43.3 مليار دولار و بنسبة 14.5 %¹³⁹.

2- اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي:

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول المغرب العربي الثلاث انخفاضاً من 7.082 مليار دولار أمريكي عام 2010 بمعدل 10.53 % إلى 6.336 مليار دولار عام 2011، لتعرف خلال عامي 2012 و 2013 انتعاشاً معتبراً، حيث ارتفعت إلى 7.213 مليار دولار عام 2012 بمعدل 13.84 %، و إلى 8.202 مليار دولار عام 2013 بمعدل 13.71 %. إلا أن سنة 2014 تميزت بتراجع مفاجئ لنمو الاستثمارات

¹³⁷. UNCTAD, op.cit., PP 112-214.

¹³⁸. UNCTAD, op.cit., PP 112-214.

¹³⁹. UNCTAD, op.cit., PP 112-214.

الأجنبية المباشرة والوافدة إلى دول المغرب العربي حيث انخفضت بصورة كبيرة مسجلة إجمالي تدفق قدره 6.662 مليار دولار، و بمعدل سالب ناهز 19.26 %. و مثلت الاستثمارات الواردة إلى دول المغرب العربي ما نسبته 1.15 % من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية عام 2010، و نسبة 0.93 % عام 2011، و 1.13 % عام 2012، لتبلغ أعلى نسبة لها عام 2013 حين بلغت حدود 1.22 % ثم تتراجع خلال عام 2014 إلى نسبة 0.97 %، وهي نسب تدل بكل تأكيد على أن حصة دول المغرب العربي من إجمالي التدفقات الوافدة إلى الاقتصاديات النامية قد شهدت تذبذبا واضحا خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 2010 و 2014¹⁴⁰.

هذا، و قد تبين أداء دول المغرب العربي بشكل واضح، فالجزائر عرفت تذبذبا في التدفقات الوافدة إليها، حيث تلقت في عام 2010 حوالي 2.264 مليار دولار مستحوذة بذلك على حصة من الاستثمارات المتدفقة إلى المنطقة قدرت بنسبة 31.97 %، و في عام 2011 تلقت 2.571 مليار دولار بنسبة قدرت بـ 40.58 %، و في 2012 تراجعت التدفقات لتصل 1.499 مليار دولار بنسبة استحواذ قدرها 20.78 %، لتحسن الأوضاع خلال عام 2013 إذ وصل إجمالي التدفقات الواردة إلى 2.661 مليار دولار بنسبة 32.44 %، ثم تعاود التراجع من جديد في عام 2014 حيث وصلت إلى 1.488 مليار دولار بنسبة استحواذ قدرها 22.47 %، كما شهدت الجزائر سنة 2015 استثمارات أجنبية سالبة بقيمة -587.3 مليار دولار و تمثل 18% من الإجمالي العربي كما بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بنهاية 2015 نحو 26.2 مليار دولار و تمثل ما نسبته 3.2 % من الإجمالي العربي خلا نفس الفترة¹⁴¹.

أما التدفقات إلى تونس لم تتجاوز في أحسن أحوالها رقم 1.603 مليار دولار الذي حققته في عام 2012 بنسبة استحواذ وصلت إلى 22.22 %، فيما تراجعت كثيرا في عام 2014 حيث لم تتلق سوى 1.06 مليار دولار و هو أدنى تدفق تسجله تونس خلال خمس سنوات، حيث لم تتحصل إلا على نسبة 16.01 % من إجمالي التدفقات إلى دول المنطقة، و خلا سنة 2015 نجحت تونس في استقطاب استثمارات أجنبية قيمتها 103.2 مليار دولار تمثل ما

¹⁴⁰. UNCTAD, op.cit., PP 112-214.

¹⁴¹. UNCTAD, op.cit., PP 112-214.

نسبته 2.5 % ، كما بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى تونس ما قيمته 33 مليار دولار و بحصة تمثل 4% من الإجمالي العربي خلال عام 2015¹⁴².

في حين شهد المغرب تدفقات متنامية منذ عام 2010 حيث سجل 1.574 مليار دولار، لترتفع في عام 2014 إلى 3.582 مليار دولار، مقابل ارتفاع في نسبة الاستحواذ من 22.23 % إلى 54.09 % خلال العامين السابقين على التوالي. في حين شهدت تونس تدفقات متذبذبة منذ عام 2010 أين سجلت آنذاك أعلى تدفق خلال آخر خمس سنوات بمقدار 3.113 مليار دولار و بنسبة استحواذ قدرت بـ 43.96 % ، و خلا سنة 2015 نجحت المغرب في استقطاب استثمارات أجنبية تقارب قيمتها 3.2 مليار دولار و بنسبة تقدر بـ 7.9% من الإجمالي العربي في حين بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية الواردة نحو 48 مليار دولار خلال سنة 2015 و بنسبة تقدر بـ 6% من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة.¹⁴³

والجدول التالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاثة للفترة (2011-2015) كما يلي: جدول رقم (06): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة و الصادرة إلى الجزائر، تونس ، و المغرب للفترة (2011-2015)

(المبالغ: مليار دولار)

البلد	السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	التدفقات الواردة	2.580	3.052	2.661	1.488	-587.3
	التدفقات الصادرة	534	193	117	-18.3	103.2
تونس	التدفقات الواردة	1.148	1.603	1.117	1.060	1.001
	التدفقات الصادرة	21	13	22	39	33
المغرب	التدفقات الواردة	2.568	2.728	3.298	3.582	3.162
	التدفقات الصادرة	179	406	332	444	649

Source: UNCTAD, World Investment Report, 2012.2013.2014.2015.2016, PP 115-214.

كما شهد الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي الثلاث خلال الفترة (2010-2014) ارتفاعا محسوسا حيث ارتفع من 299.519 مليار دولار أمريكي عام 2010 إلى 393.76 مليار دولار عام 2014، مسجلا بذلك نموا يقدر بنسبة 31.46 %، لكن الملاحظ أن دول المنطقة سجلت مستويات متباينة أعلاها في الجزائر، فالأوضاع الاقتصادية غير المستقرة التي

¹⁴². UNCTAD, op.cit., PP 112-214.

¹⁴³. UNCTAD, op.cit., PP 112-214.

تعيشها دول المغرب العربي منذ أكثر من خمس سنوات، أدت إلى تدفقات متذبذبة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ففي الوقت الذي كانت فيه الاستثمارات تشكل نسبة 2.36 % من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة مجتمعة خلال عام 2010، تراجعت بشكل كبير خلال عام 2011 بنسبة وصلت إلى 1.82 %، لتعرف الأوضاع تحسنا ملحوظا خلال عامي 2012، و 2013 بنسب وصلت حدود 2.04 %، و 2.23 % على التوالي، و لم تحافظ تلك النسب على وتيرتها المتزايدة بل عرفت انخفاضا شديدا إذ تراجعت النسبة إلى أدنى معدل لها خلال الخمس سنوات الماضية و وصلت إلى 1.68 %.¹⁴⁴ و قد تباينت قيم مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من دولة لأخرى، ففي الجزائر دلت النسب المتحصل عليها على عدم استقرار التدفقات الوافدة إليها حيث شهدت النسبة تراجعا خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 2010 و 2012 من 1.4 % إلى 0.72 %، ثم تسجل تحسنا مميّزا خلال عام 2013 بنسبة وصلت إلى 1.25 %، لتتراجع بصورة حادة خلال 2014 وتسجل أدنى نسبة لها على الإطلاق خلال خمس سنوات بلغت 0.65 %. و على خلاف الجزائر فقد دلت النسب المتحصل عليها على الوتيرة المتزايدة للتدفقات الواردة إلى المغرب حيث انتقلت من نسبة لم تتجاوز 1.74 % خلال عام 2010 لتصل إلى أعلاها خلال عام 2014 و تبلغ 3.18 % و هي نسب مشجعة للغاية بالنسبة للاقتصاد المغربي الذي يحظى بثقة عالية من قبل المستثمرين الأجانب. و في تونس أثرت الأوضاع السياسية غير المستقرة على أوضاع التدفقات من الاستثمارات الوافدة إليها، حيث سجلت أرقام المؤشر تراجعا واضحا، فقد كانت النسبة في عام 2010 تناهز 7.07 % لتتراجع بشكل حاد وتصل إلى 2.38 % عام 2013، و 2.16 % خلال 2014.¹⁴⁵

3- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي:

على الرغم من الفرص و المؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع سواء تعلق الأمر بالزراعة، الخدمات، السياحة، الصناعة، و غيرها، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية لا يزال محدودا في الجزائر و خلال الفترة ما بين جانفي 2011 و ديسمبر 2015 بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي فيها 381 مشروع يتم تنفيذها من 315 شركة عربية و أجنبية، و بتكلفة

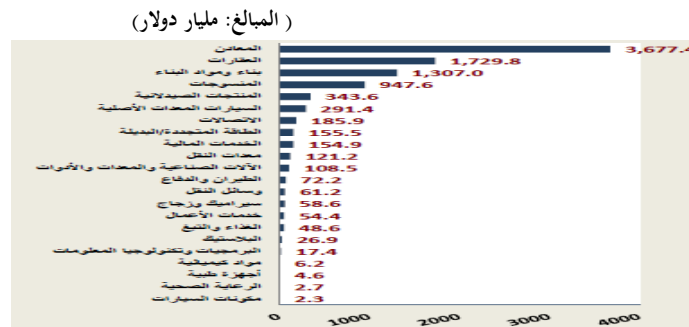
¹⁴⁴. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت،

2015، ص ص 72-73.

¹⁴⁵. المرجع السابق، ص 74.

استثمارية إجمالية تبلغ نحو 60 مليار دولار و توظف نحو 92 ألف عامل. و قدر تركزت الاستثمارات العربية و الأجنبية الواردة إلى الجزائر في قطاعات المعادن بمقدار 3.7 مليار دولار، العقارات بمقدار 1.7 مليار دولار، و البناء و مواد البناء بـ 1.3 مليار دولار¹⁴⁶. و الشكل الموالي يوضح التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (جانفي 2011- ديسمبر 2015):

شكل رقم (01): الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي ما بين (جانفي 2011- ديسمبر 2015



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، الكويت، 2016، ص 119.

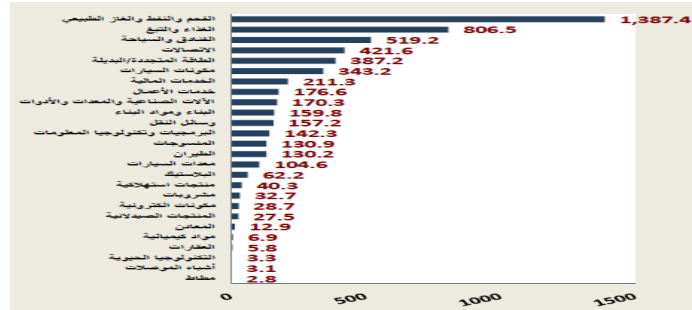
أما تونس و خلال الفترة ما بين جانفي 2011 و ديسمبر 2015 فقد بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي فيها 390 مشروع يتم تنفيذها من 322 شركة عربية و أجنبية، و بتكلفة استثمارية إجمالية تبلغ نحو 27.2 مليار دولار و توظف نحو 92.9 ألف عامل. و قدر تركزت الاستثمارات العربية و الأجنبية الواردة إلى تونس في قطاعات الفحم و النفط و الغاز الطبيعي بمقدار 1.4 مليار دولار، الغذاء و التبغ بمقدار 807 مليار دولار، و الفنادق و السياحة بـ 519 مليار دولار¹⁴⁷. و الشكل الموالي يوضح التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس خلال الفترة (جانفي 2011- ديسمبر 2015):

شكل رقم (02): الاستثمارات الواردة إلى تونس حسب التوزيع القطاعي ما بين (جانفي 2011- ديسمبر 2015

¹⁴⁶. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، الكويت، 2016، ص 114.

¹⁴⁷. المرجع السابق، ص 114.

(المبالغ: مليار دولار)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، الكويت، 2016، ص 115.

أما عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي في المغرب فقد بلغت 797 مشروعاً يتم تنفيذها من قبل 636 شركة عربية و أجنبية، و بلغت التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 59.8 مليار دولار و توظف نحو 216.5 ألف عامل، و قد تركزت الاستثمارات العربية و الأجنبية الواردة إلى المغرب منذ جانفي 2011 في قطاعات السيارات بمقدار 3.3 مليار دولار و الطاقة المتجددة بـ 2.9 مليار دولار و الفنادق و العقار بـ 2.8 مليار دولار.¹⁴⁸ و الشكل الموالي يوضح التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب خلال الفترة (جانفي 2011- ديسمبر 2015): شكل رقم (03): الاستثمارات الواردة إلى المغرب حسب التوزيع القطاعي ما بين (جانفي 2011- ديسمبر 2015) (المبالغ: مليار دولار)

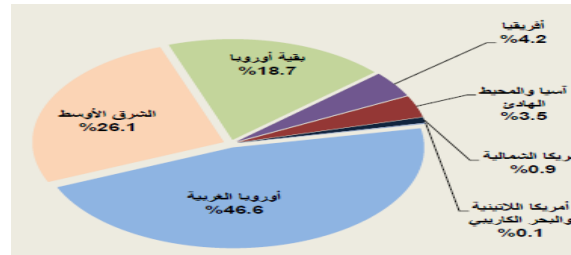


المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، الكويت، 2016، ص 175.

¹⁴⁸. المرجع السابق، ص 174.

4- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي:

خلال الفترة ما بين جانفي 2011 و ديسمبر 2015 حلت اسبانيا ، قطر و تركيا على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصة الدول الثلاث 65% من الإجمالي. فيما تصدرت شركة ORTIZ الاسبانية للإنشاءات قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر حيث تنفذ 5 مشاريع ضخمة بتكلفة استثمارية تقدر بـ 9.2 مليار دولار¹⁴⁹. و الشكل التالي يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر كالآتي: شكل رقم (04): أهم الدول المستثمرة في الجزائر للفترة (جانفي 2011-ديسمبر 2015)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، الكويت، 2016، ص 119.

أما عن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجزائرية في الخارج فقد بلغت 15 مشروع حيث بلغت التكلفة الاستثمارية الإجمالية 1.7 مليار دولار و توفر نحو 3 آلاف منصب عمل، كما حلت اليمن، كوت ديفوار، تونس، اسبانيا، العراق، الولايات المتحدة الأمريكية، و إيطاليا على التوالي في قائمة أهم الدول المستقبلية للاستثمارات الجزائرية، في حين تصدرت سوناطراك النفطية أهم الشركات الجزائرية المستثمرة في الخارج بـ 06 مشاريع و بتكلفة تقدر بـ 1.2 مليار دولار¹⁵⁰. أما فرنسا و المملكة المتحدة و النمسا على التوالي فتعد أهم الدول المستثمرة في تونس حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصة الدول الثلاث 52% من الإجمالي. و تصدرت شركة OMV النمساوية قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في تونس حيث تنفذ مشروعين بتكلفة استثمارية تقدر بـ 976 مليار دولار¹⁵¹. و الشكل التالي يوضح أهم الدول المستثمرة في تونس كالآتي:

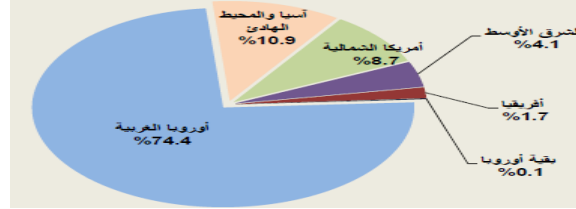
¹⁴⁹. المرجع السابق، ص 119.

¹⁵⁰. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية و

الصادر منها، العدد الفصلي 32، الكويت، أبريل 2015، ص 15.

¹⁵¹. المرجع السابق، ص 114.

شكل رقم (06): أهم الدول المستثمرة في تونس للفترة (جانفي 2011-ديسمبر 2015)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، الكويت، 2016، ص 115.

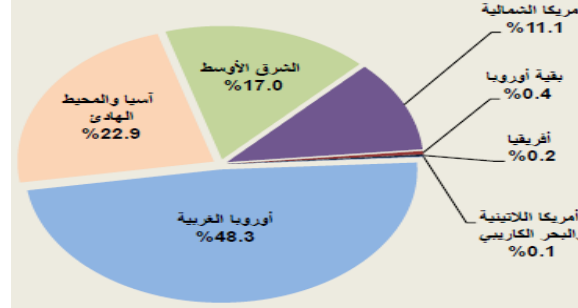
أما عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي التونسية في الخارج بلغت 68 مشروعاً يتم تنفيذها من قبل شركات تونسية، و بلغت التكلفة الإجمالية لتلك المشاريع نحو 2.2 مليار دولار و توظف نحو 6.3 ألف عامل. و قد حلت الجزائر و ليبيا و رواندا و السعودية و فرنسا و الصين و المكسيك و مصر و رومانيا و المغرب على التوالي في قائمة أهم الدول المستقبلية للاستثمارات المغربية حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، ، فيما بلغت حصة الجزائر و ليبيا و رواندا نحو 82 % من الإجمالي. تصدرت مجموعة الوكيل قائمة أهم الشركات التونسية المستثمرة في الخارج حيث تنفذ 3 مشاريع بتكلفة إجمالية تقديرية تبلغ 137 مليار دولار¹⁵². أما في المغرب فقد حلت الإمارات و فرنسا، الإمارات، الصين و اسبانيا على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة فيها حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصة الدول الأربع نحو 63 % من الإجمالي، و تصدرت شركة شنهاي للكهرباء الصينية قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في المغرب حيث تنفذ مشروعين بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 2 مليار دولار¹⁵³. و الشكل التالي يوضح أهم الدول المستثمرة في المغرب كالتالي:

* أنشئت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات سنة 1974 و باشرت عملها في أبريل 1975 و تضم المؤسسة جميع الدول العربية ما عدا جمهورية جزر القمر الإسلامية، و وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية و الأجنبية المستثمرة في المشاريع الإنمائية بالدول العربية و ضد المخاطر التجارية و غير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها و لمختلف دول العالم؛ كما تعمل على زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكتملة و الخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة و مناخ الاستثمارات العربية و أوضاعها و إبرازها لمختلف الفرص الاستثمارية المتاحة.

¹⁵². المرجع السابق، ص 14.

¹⁵³. المرجع السابق، ص 174.

شكل رقم (08): أهم الدول المستثمرة في المغرب للفترة (جانفي 2011 – ديسمبر 2015)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، الكويت، 2016، ص 174.

أما مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المغربية في الخارج بلغت 99 مشروعاً يتم تنفيذها من قبل الشركات المغربية، و قد بلغت التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات نحو 5.3 مليار دولار و توظف نحو 9.2 ألف عامل. حلت كوت ديفوار و فرنسا و إسبانيا و تشاد و ليبيا و إيطاليا و بوركينا فاسو و غانا و الجزائر و هولندا على التوالي في قائمة أهم الدول المستقبلية للاستثمارات المغربية حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصة كوت ديفوار و فرنسا و إسبانيا 55% من الإجمالي. و قد تصدرت مجموعة الضحى قائمة أهم الشركات المغربية المستثمرة في الخارج حيث تنفذ 8 مشاريع بتكلفة استثمارية تقديرية تبلغ 2.6 مليار دولار¹⁵⁴. فمن خلال تتبع حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، تونس و المغرب خلال السنوات الأخيرة، نلاحظ أن الأرقام كانت متقاربة نسبياً بين هذه الدول، و شهدت تذبذباً من سنة إلى أخرى بين الارتفاع و الانخفاض، وكانت مجمل هذه التدفقات ضعيفة جداً مقارنة بإمكانيات هذه الدول.

ثالثاً- مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي في بعض المؤشرات الدولية المختارة

لأجل معرفة مكانة الجزائر، تونس و المغرب و تقييم مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار، و التي من بينها ما يلي:

1- المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر شهرياً عن مجموعة -Political Risk Services (PRS)- من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية -International Country Risk Guide (ICRG)- منذ عام 1980، لغرض قياس

¹⁵⁴. المرجع السابق، ص 29.

المخاطر المتعلقة بالاستثمار، و يغطي المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية. و يتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50% من المؤشر المركب)، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25%)، مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25%). و يقسم المؤشر المركب للمخاطر القطرية الدول لخمس مجموعات حسب درجة المخاطرة، بحيث كلما ارتفعت درجة المؤشر انخفضت درجة المخاطرة ¹⁵⁵ ، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (07): ترتيب الجزائر، تونس و المغرب في المؤشر المركب للمخاطر القطرية

متوسط قيمة المؤشر للسنوات الخمسة الأخيرة	ترتيب الدول 2015	قيمة المؤشر جانفي 2015
الجزائر	74%	67.3%
تونس	80%	62.8%
المغرب	99%	66.5%

Source: International Country Risk Guide, Volume XXXVI, Number 1 January 2015, P 98.

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه يتضح أن كل من الجزائر، تونس و المغرب تقع ضمن فئة الدول ذات المخاطر المعتدلة، كما يلاحظ أنها لم تتحسن في تصنيفها خلال السنوات الأخيرة، بل بقيت في نفس الفئة كـالجزائر، أما عن تونس والمغرب فقد تراجعتا في ترتيبهم مع بقائهم ضمن نفس الفئة. وهذا ما يؤكد أن درجة المخاطر في الجزائر هي أقل نسبيا مما هي عليه في كل من المغرب و تونس، و هذا ما يؤكد آخر ترتيب قامت به مجموعة (PRS) فقد حصلت الجزائر على الرتبة 74 من بين 140 دولة يغطيها المؤشر، في حين حصلت المغرب و تونس على الرتبة 99،80 على التوالي. و لعل الانخفاض الأخير و المفاجئ لأسعار البترول هو ما جعل قيمة مؤشر المخاطر المالية و مؤشر المخاطر الاقتصادية المكونين للمؤشر المركب للمخاطر القطرية في الجزائر مرتفعين مقارنة بتونس و المغرب ¹⁵⁶.

¹⁵⁵. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2007، ص 97.

¹⁵⁶. <http://epub.prsgroup.com/icrg-tables>

2- مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر هذا المؤشر عن معهد Heritage Foundation بالتعاون مع صحيفة Wall Street منذ العام 1995 و يستخدم لقياس درجة التضيق التي تمارسها الحكومة على الاقتصاد و تأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع. كما يساهم هذا المؤشر في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية، و وجود عوائق للتجارة و مدى سيادة القانون وقوانين العمالة، حيث ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية وتتبعه من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى و كذلك أصحاب القرار و المسؤولين لجهة خلق انطباع ايجابي عن البلد، و يدعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر¹⁵⁷. و يمكن توضيح مكانة الجزائر وتونس والمغرب ضمن هذا مؤشر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (08): ترتيب الجزائر، تونس، و المغرب في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (2011-2015)

الدولة	السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	الترتيب عالميا/ التقيط في المؤشر	52.4/132	51.00/140	49.60/145	50.80/146	48.90/157
تونس	الترتيب عالميا/ التقيط في المؤشر	59.6/93	58.6/95	57.0/107	57.4/109	57.7/107
المغرب	الترتيب عالميا/ التقيط في المؤشر	58.5/100	60.2/87	59.6/90	58.3/103	60.1/89

Source: The Heritage foundation, Index of economic freedom, www.heritage.org/index

من الملاحظ أن هناك تقارب بين كل من المغرب و تونس ضمن هذا المؤشر حيث سجل المغرب نقاط تتراوح بين 58.3 و 60.2 حيث احتل المرتبة 89 دوليا سنة 2015، بينما تونس سجلت نقاط بين 57.0 و 59.6 وكانت في المرتبة 107 عالميا سنة 2015، بينما سجلت درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر سنة 2015 بـ 48.9 نقطة مئوية و هو رصيد أقل من كل المتوسطات الإقليمية و العالمية، مما جعل الاقتصاد الجزائري في المرتبة 157 من بين 177 دولة و

¹⁵⁷. لتفاصيل أكثر حول المؤشر أنظر: www.heritage.org/index

المرتبة ما قبل الأخيرة بين الدول العربية، حيث تراجعت الجزائر في المؤشر بقيمة 1.9 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2014، و هذا بسبب انخفاض ملحوظ في حرية الاستثمار و إدارة الإنفاق العام و نقص التحرر من الفساد و الحرية النقدية، بالإضافة إلى نقص الكفاءة التنظيمية و ضعف الأسواق المفتوحة، و وجود قيود جمركية و عرقلة القطاع الخاص.

3- مؤشر الشفافية:

منذ 1995 تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر مدركات الفساد لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية و جهود محاربة الفساد . يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات و مصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة و درجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في البلد المعني، و تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و 10 الذي يعني درجة شفافية عالية.¹⁵⁸ و الجدول التالي يوضح وضع دول المغرب العربي ضمن مؤشر الشفافية خلال الفترة (2011-2015) كمايلي:

جدول رقم (09):ترتيب الجزائر، تونس و المغرب ضمن مؤشر الشفافية للفترة (2011-2015)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الدول	180	176	177	175	176
الجزائر	الترتيب	112	105	94	100
	النقاط/10	2.8	3.4	3.6	3.6
تونس	الترتيب	73	75	77	69
	النقاط/10	3.8	4.1	4.1	4.3
المغرب	الترتيب	80	88	91	80
	النقاط/10	3.4	3.7	3.7	3.9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية، الموقع: www.transparency.org

انطلاقا من معطيات الجدول تعد تونس الأحسن من بين الدول الثلاثة ضمن مؤشر الشفافية العالمي رغم تراجعها قليلا في الترتيب العالمي خلال الفترة (2011-2015) إلا أن تنقيطها كان

¹⁵⁸. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت، 2001، ص 88.

يدل على أن درجة الشفافية بما مقبولة نوعا ما مقارنة بالجزائر و المغرب، وحسب تقرير التنافسية لعام 2014-2015 فإن الفساد في تونس لم يمثل سوى نسبة 6.7%،¹⁵⁹ وكان المغرب في المرتبة الثانية بين الدول الثلاثة حيث سجل تأخرا خلال السنوات الاخيرة ضمن هذا المؤشر ليصل الى المرتبة 80 عالميا بتنقيط 3.9، حيث أن الفساد يشكل عقبة بنسبة 10% للمستثمر¹⁶⁰. بينما تراوح تنقيط الجزائر ضمن مؤشر الشفافية الدولي خلال الفترة (2011-2015) بين 2.7 و 3.6 و هو تنقيط ضعيف يدل على وجود فساد كبير و بيئة استثمارية غير شفافة في الجزائر في هذه الفترة.

4- مؤشر التنافسية العالمي:

يشير التقرير العالمي للتنافسية (2014-2015)، أن الجزائر انتقلت إلى المرتبة 79 من أصل 144 دولة شملها التصنيف بعد أن كانت في المرتبة 100 في تقرير (2013-2014)، غير أن المغرب كانت الأحسن في التصنيف حيث حصلت على الرتبة 72 و كانت الأحسن على مستوى المؤشرات الجزئية الثلاثة مقارنة بتونس و الجزائر. كما سجل التقرير تأخر تونس من المرتبة 83 سنة 2013 إلى المرتبة 87 سنة 2014¹⁶¹، و هو دليل على تدهور مناخ الاستثمار في تونس و تدهور قدرتها التنافسية مقارنة بكل من الجزائر و المغرب، كما يرى التقرير أيضا أن الجزائر احتلت مرتبة مقبولة إلى حد ما في مؤشر المتطلبات الأساسية خاصة فيما يخص حالة الاقتصاد الكلي و حجم السوق مقارنة بتونس و المغرب، بينما جاءت متأخرة كثيرا في مؤشر معززات الكفاءة خاصة كفاءة أسواق العمل و السلع و المال، و أيضا مؤشر عوامل الابتكار و التطور عكس المغرب الذي تقدم كثيرا في هذا المؤشر مقارنة بالجزائر.

5- أداء الجزائر، تونس و المغرب ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال:

بين تقرير البنك الدولي حول سهولة ممارسة الأعمال في دول المغرب العربي لسنة 2015 أن كل من الجزائر ، تونس و المغرب تراجعوا في الترتيب العام للمؤشر العام لسهولة أداء الأعمال بين 2014 و 2015 حيث احتلوا جميعا مراتب متأخرة جدا حسب الترتيب العالمي، خاصة الجزائر التي تراجعت بسبعة (07) مراتب كاملة لتحتل المرتبة 154 و هي مرتبة جد متأخرة، و هذا

¹⁵⁹ World Economic Forum, The global competitiveness report 2014-2015, Full Data Edition, Geneva, 2014, P 366.

¹⁶⁰ Ibid, p 278.

¹⁶¹ World Economic Forum, The global competitiveness report 2013-2014, Full Data Edition, Geneva, 2013, pp 15-22.

يدل على تعقيد الإجراءات الإدارية و تكلفتها و الوقت المستغرق لإتمامها من قبل المستثمرين، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (11): وضعية الجزائر، تونس و المغرب ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال لسنتي 2014 و 2015

البيان	الجزائر			تونس			المغرب		
	2014	2015	التغير	2014	2015	التغير	2014	2015	التغير
الترتيب في المؤشر العام	147	154	↓7	56	60	↓4	68	71	↓3
بدء المشروع	139	141	↓2	89	100	↓11	47	54	↓7
استخراج تراخيص البناء	122	127	↓5	85	85	→0	55	54	↑1
الحصول على الكهرباء	150	147	↑3	38	38	→0	87	91	↓4
تسجيل الممتلكات	156	157	↓1	69	71	↓2	126	115	↑11
الحصول على الائتمان	169	171	↓2	111	116	↓4	99	104	↓5
حماية المستثمرين	123	132	↓9	77	78	↓1	118	122	↓4
دفع الضرائب	174	176	↓2	77	82	↓5	57	66	↓9
التجارة عبر الحدود	131	131	→0	38	50	↓12	40	31	↑9
إنفاذ العقود	120	120	→0	77	78	↓1	81	81	→0
تسوية حالات الإعسار	94	97	↓3	54	54	→0	108	113	↓5

Source: <http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria>
<http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/tunisia>
<http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/morocco>

تراجعت الجزائر في معظم المؤشرات الفرعية ما عدا مؤشر الحصول على الكهرباء حيث تقدمت بثلاثة مراتب، أما تونس فلم تكن أفضل حالا من الجزائر حيث تراجعت هي الأخرى في معظم

المؤشرات الفرعية، أما المغرب فحقق مراتب متقدمة في معظم المؤشرات الفرعية مقارنة بالجزائر و تونس، فيما يخص مؤشر بدء المشروع أو تأسيس شركة جاء المغرب في مرتبة متقدمة حيث احتل المرتبة 54 عالميا و الأولى عربيا، حيث لا يتطلب بدء النشاط التجاري سوى 5 إجراءات عكس الجزائر الذي يتطلب 13 إجراء و تونس 10 إجراءات، حيث قلل المغرب عدد الإجراءات خلال الفترة (2006-2015) من 12 إجراء إلى 5 فقط، أيضا لا يكلف الأمر سوى 11 يوما سنة 2015 بينما كان الأمر يتطلب 33 يوم سنة 2006 لتسجيل الشركة بينما الجزائر 22 يوم، أما تكلفة الرسوم في المغرب فلا تتعدى 9.2 % من متوسط الدخل الوطني للفرد، في حين تكلف في الجزائر 11.162 % أيضا جاء المغرب متقدما في مؤشر استخراج تراخيص البناء مقارنة بكل من تونس و الجزائر، حيث احتل المرتبة 54 عالميا و السابعة عربيا، بينما الجزائر المرتبة 127 عالميا و 13 عربيا، تتطلب عملية استخراج تراخيص البناء في المغرب 12 إجراء خلال 94 يوم بينما في الجزائر تتطلب نفس العملية 17 إجراء خلال 204 يوم.¹⁶³ و لتوصيل الكهرباء للمشروع، كانت تونس الأحسن إذ لا يتطلب الأمر سوى 4 إجراءات خلال 65 يوم، بينما نلاحظ تأخر الجزائر في هذا المؤشر حيث احتلت المرتبة 147 عالميا و 17 عربيا من بين 19 دولة، إذ يتطلب توصيل الكهرباء بها 5 إجراءات خلال 180 يوم، في حين المغرب نفس عدد الإجراءات لكن خلال 62 يوم فقط.¹⁶⁴ أما عملية تسجيل الملكية العقارية و هو يعتبر من أهم المشاكل التي تعيق المستثمر في الجزائر، حيث يتوجب على المستثمر القيام بـ 10 إجراءات خلال 55 يوم، ما يعكس المرتبة المتأخرة للجزائر في هذا المؤشر حيث احتلت المرتبة 157 عالميا سنة 2015 و ما قبل الأخيرة عربيا فيما نفس العملية تتطلب 4 إجراءات خلال 39 يوم فقط في تونس.¹⁶⁵ تأخرت الجزائر أيضا في مؤشر دفع الضرائب حيث احتلت المرتبة 176 عالميا و 19 عربيا، فيما جاءت المغرب في المرتبة 66 عالميا و تونس في المرتبة 82، فمن حيث عدد المدفوعات سنويا و التي تشمل عدد مرات التردد على السلطات المعنية لسداد الضرائب فرغم أن الوضع تحسن في كل دول المغرب العربي خلال الفترة (2006 - 2015) نجد أن عدد المدفوعات

¹⁶² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بيعة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015،

الكويت، 2015، ص 14.

¹⁶³ المرجع السابق، ص 14.

¹⁶⁴ المرجع السابق، ص 15.

¹⁶⁵ المرجع السابق، ص 16.

سنويا يبلغ 27 مرة و يستغرق الأمر 451 ساعة مما يعكس معاناة المستثمر في عملية دفع الضرائب.¹⁶⁶ أيضا سجلنا تأخر الجزائر مرة أخرى في مؤشر التجارة الخارجية، حيث يقدر عدد المستندات لإتمام عملية التصدير 8 مستندات في 17 يوم، أما عملية الاستيراد فيتوجب تقديم 9 مستندات خلال 26 يوم، أما في المغرب فيتوجب دفع 4 مستندات خلال 10 أيام فقط بالنسبة للتصدير و6 مستندات خلال 14 يوم فقط بالنسبة للاستيراد¹⁶⁷.

6- أداء الجزائر، تونس و المغرب في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:

أطلقت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات سنة 2013 مؤشر "ضمان لجاذبية الاستثمار" (DIAI : Dhaman Investment Attractivness Index) كأحد أكثر المؤشرات الدولية شمولاً من حيث عدد المتغيرات المعتمدة و التغطية الجغرافية لقياس جاذبية دول المنطقة العربية و العالم للاستثمار الأجنبي المباشر و بما يعزز من قدرة متخذي القرار على اكتشاف مواطن القوة و الضعف في البيئة الاستثمارية و اقتراح السبل الفعالة لمواجهتها و لمساعدة الجهات المعنية بجذب الاستثمار في الدول العربية على تحقيق الهدف الذي أسست من أجله . و يأتي هذا المؤشر استجابة لتزايد حدة المنافسة بين الدول النامية و من بينها الدول العربية على جذب الاستثمار الأجنبي كقوة دفع للاقتصاد المحلي من أجل تحسين قدرته على النمو و دعم حركة و استدامة الاندماج و التكامل و التبادل التجاري بين دول العالم، كما اعتمد المؤشر على أهم و أحدث قواعد البيانات و المعلومات المتوفرة الحكومية و الدولية لرصد و تجميع و ترتيب نحو 114 متغيراً ، فضلاً عن مرونته و قابليته للتطوير ليراعي المستجدات في مستوى البيانات المتاحة أو التغطية الجغرافية أو المنهجية و غيرها، و يتكون المؤشر من ثلاث مجموعات رئيسة يندرج تحتها 10 مكونات أساسية، و خلال سنة 2015 فقد حلت مجموعة الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر العام للجاذبية يبلغ 40.4 نقطة، وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تلتها دول شرق آسيا و المحيط الهادي في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا و آسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، ثم دول أمريكا اللاتينية و الكاريبي في المرتبة الخامسة، فيما جاءت دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة و أخيراً دول أفريقيا في المرتبة السابعة. و مقارنة بتقرير سنة 2014 فقد ارتفعت جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة طفيفة نتيجة ارتفاع قيمة المؤشر

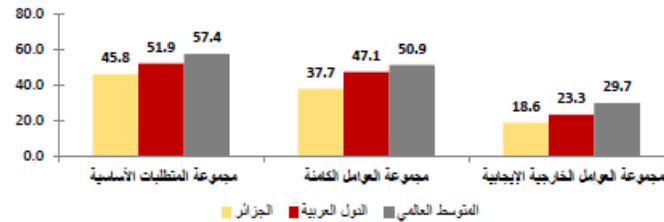
¹⁶⁶. المرجع السابق، ص 17.

¹⁶⁷. المرجع السابق، ص 20.

في الدول العربية بمقدار 0.1 نقطة و بنسبة 0.29%، كما تزعمت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للسنة الثالثة على التوالي ترتيب الدول العربية بقيمة 49.9 من إجمالي 100 نقطة خلال 2015 و بمستوى أداء نسبي متوسط، و حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 41.4 نقطة من إجمالي 100 نقطة و بمستوى نسبي منخفض رغم تحسن أدائها مقارنة بسنة 2014، كذلك جاءت دول المغرب العربي في الرتبة الثالثة عربيا بقيمة 39.2 نقطة من إجمالي 100 نقطة و بمستوى أداء نسبي منخفض. و ارجع التقرير ضعف جاذبية الدول العربية للاستثمارات الأجنبية إلى عوامل عديدة أبرزها التوترات السياسية و التقلبات الاقتصادية، التضخم، ارتفاع الأسعار المتواصل، ارتفاع نسبة عجز الموازنات الحكومية، مشاكل بيئة أداء الأعمال، تراجع كفاءة البنية التحتية و الخدمات اللوجستية، وخصوصا في مجالات التجارة و النقل، و تراجع الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بسبب عوامل عديدة أهمها ضعف التكنولوجيا.

أما فيما يخص ترتيب الجزائر في المجموعات الأساسية للمؤشر العام لضمان جاذبية الاستثمار لسنة 2015، يتبين أن الجزائر سجلت 45.8 نقطة من مجموع 100 نقطة من إجمالي المؤشر في مجموعة المتطلبات الأساسية كما يبدو أنها تقترب من المتوسط العربي الذي وصل إلى حدود 51.9 نقطة و تقل عن المتوسط العالمي الذي بلغ 57.4 نقطة. أما في مجموعة العوامل الكامنة، سجلت الجزائر 37.7 نقطة مبتعدة عن المتوسط العربي الذي وصل إلى 47.1 نقطة، و بأداء ضعيف أقل من المتوسط العالمي²⁹، و هو ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (10): أداء الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2015

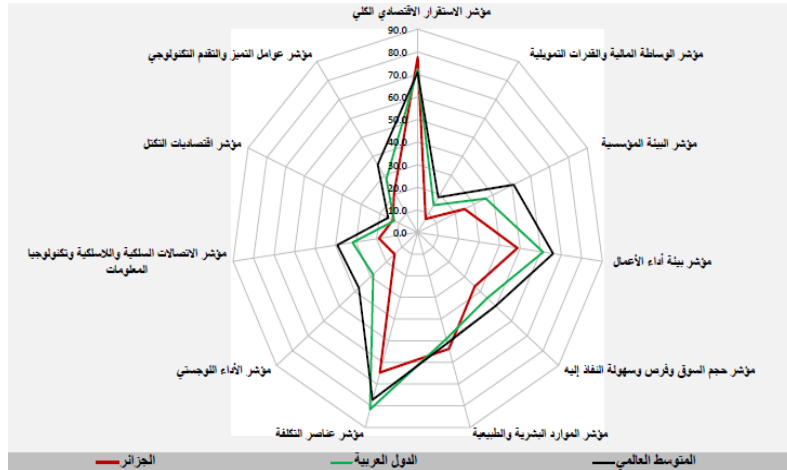


المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت، 2015، ص 120.

كما تفوق أداء الجزائر من خلال مؤشرين هما مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي يعد من المقومات الضرورية لجذب الاستثمار وفق المفاهيم النظرية و التطبيقية و هذا جيد بالنسبة للجزائر كذلك مؤشر الموارد البشرية و الطبيعية حيث تجاوزت المتوسط العالمي و المتوسط العربي، أما باقي المؤشرات سجلت الجزائر أدنى أداء بالنسبة للمتوسط العربي و العالمي، و هو ما يبينه الشكل

الموالي: شكل رقم (11): أداء الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

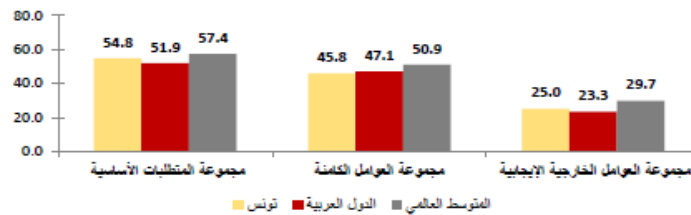
لسنة 2015



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت، 2015، ص 120.

أما فيما يخص ترتيب تونس في المجموعات الأساسية للمؤشر العام لضمان جاذبية الاستثمار لسنة 2015، يتبين أن تونس سجلت 54.8 نقطة من مجموع 100 نقطة من إجمالي المؤشر في مجموعة المتطلبات الأساسية كما يبدو أنها تقترب من المتوسط العالمي الذي وصل إلى 57.4 نقطة و تقل عن المتوسط العربي الذي بلغ 51.9 نقطة. أما في مجموعة العوامل الكامنة، سجلت تونس 45.8 نقطة مبعدة عن المتوسط العالمي الذي وصل إلى 50.9 نقطة، و بأداء يقترب من المتوسط العربي²⁹. و هو ما يبينه الشكل الموالي:

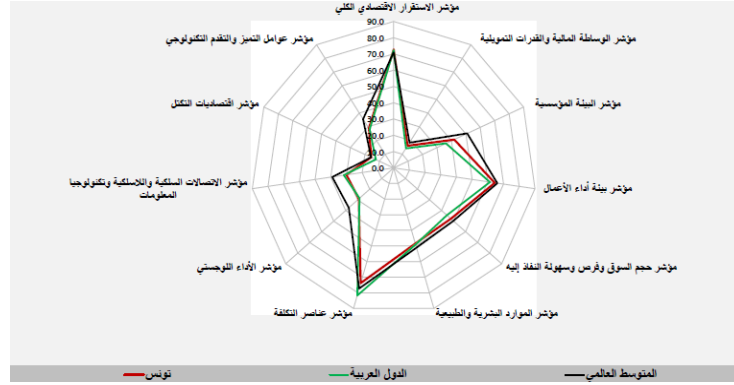
شكل رقم (12): أداء تونس في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2015



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت، 2015، ص 116.

كما تفوق أداء تونس من خلال مؤشرين هما مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي و مؤشر بيئة أداء الأعمال حيث تجاوزت المتوسط العالمي و المتوسط العربي. أما باقي المؤشرات سجلت تونس أداء يقترب بالنسبة للمتوسط العربي و العالمي، و هو ما يبينه الشكل الموالي:

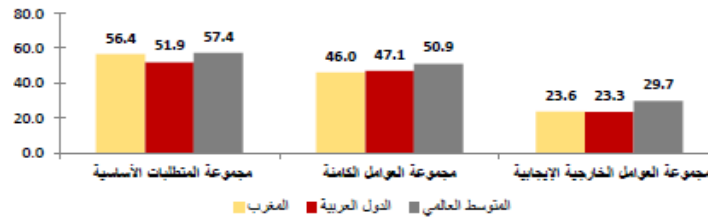
شكل رقم (13): أداء تونس في المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2015



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت، 2015، ص 120.

أما فيما يخص ترتيب المغرب في المجموعات الأساسية للمؤشر العام لضمان جاذبية الاستثمار لسنة 2015، يتبين أن المغرب سجلت 56.4 نقطة من مجموع 100 نقطة من إجمالي المؤشر في مجموعة المتطلبات الأساسية كما يبدو أنها تقترب من المتوسط العربي الذي وصل إلى حدود 57.4 نقطة و تقل عن المتوسط العربي الذي بلغ 51.9 نقطة. أما في مجموعة العوامل الكامنة، سجلت المغرب 46 نقطة مقتربة من المتوسط العربي الذي وصل إلى 47.1 نقطة، و بأداء أقل من المتوسط العالمي²⁹. و هو ما يبينه الشكل الموالي:

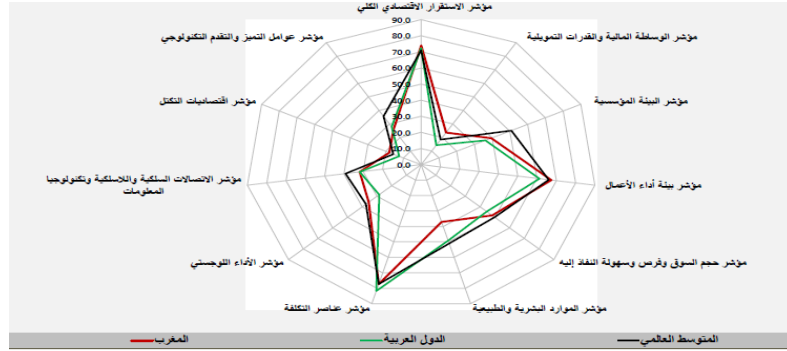
شكل رقم (14): أداء المغرب في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2015



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت، 2015، ص 176.

كما تفوق أداء المغرب من خلال مؤشرين هما مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي و كذلك مؤشر بيئة أداء الأعمال أين تجاوزت أداء المتوسط العربي و العالمي، أما باقي المؤشرات سجلت أداء يقترب من أداء المتوسط العربي و العالمي، و هو ما يبينه الشكل الموالي:

شكل رقم (15): أداء المغرب في المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2015



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت، 2015، ص 176.

خاتمة:

يعتبر الاستثمار أحد المحركات الأساسية للتنمية شرط أن تتوفر البيئة أو المناخ الملائم بإطاره التشريعي وخصائصه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يعني تقليص العراقيل التي تقف في وجه الاستثمار. و دول المغرب العربي على غرار الدول الأخرى تهتم بأن توفر المناخ المطلوب للاستثمار الأجنبي المباشر و تستفيد من إيجابياته.

➤ و قد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج هي:

*ترتبط جاذبية أي بلد للاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى فاعلية مناخه الاستثماري، و هذا ما يبرز التباين والاختلاف الملحوظ بين البلدان النامية و المتقدمة و بين البلدان النامية فيما بينها؛
*تشير جميع البيانات المتوافرة، إلى ضعف أداء دول الجزائر، تونس و المغرب في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حتى و إن كان هناك تباين واضح من دولة لأخرى، فقد استحوذت عموما الجزائر و المغرب على مجمل التدفقات الواردة لدول المنطقة من الاستثمارات، في حين كان نصيب تونس دون المأمول؛
*أظهرت البيانات أن التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر و تونس و المغرب تركز في قطاعات معينة أهمها قطاع الصناعة و الطاقة، و إهمال قطاعات أخرى مهمة مثل الفلاحة و الصحة؛

*جاءت دول المغرب العربي و خاصة الجزائر في مراتب متأخرة ضمن المؤشرات الدولية الخاصة بمناخ الاستثمار، مما يعكس صعوبة القيام بالاستثمار في هذه الدول التي تميزت بدرجة حرية

اقتصادية منخفضة و زيادة درجة المخاطر القطرية و درجة الفساد، و هو ما يفسر عزوف

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول.

*إن الضعف الذي تعرفه دول المغرب العربي في مجال اجتذاب الاستثمارات الأجنبية يشكل خطراً كبيراً على مستقبل المنطقة، فهي بحاجة ماسة لمثل هذه الاستثمارات من أجل توطيد التكنولوجيا الحديثة، و إنجاح مسار الاندماج في الأسواق العالمية، و خلق مزيد من فرص العمل للشباب المنطقة خاصة في ظل النمو السكاني السريع. فرغم وجود إصلاحات في بيئة أداء الأعمال، إلا أنها لم تكن كافية للتقليل من المعوقات و العراقيل التي تعيق القيام أداء الأعمال،

➤ من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن إبداء الاقتراحات التالية:

*يجب على دول المغرب العربي تطوير الأداء في مؤشرات الاقتصاد الكلي، و البيئة المؤسسية، وبيئة أداء الأعمال، من أجل توفير الحد المطلوب من الاستقرار الاقتصادي، و دعم عمل الأسواق، و رفع درجة المنافسة، و أمان المعاملات و العقود المبرمة، و التي تعد من الأمور الأساسية المحفزة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

*العمل على تذليل العراقيل و محاربة ظاهرة الفساد الإداري و المالي، و تسهيل الحصول على التمويل من خلال تفعيل النظام المصرفي و سوق المال بالإضافة إلى زيادة درجة حماية المستثمر الوطني و الأجنبي و منحه المستثمر حرية اقتصادية أكبر، و فتح مجال الاستثمار أكثر أمام القطاع الخاص؛

*محاولة جذب المستثمرين نحو قطاعات خارج قطاع المحروقات لتنويع مداخل الدولة و تجنب أخطار تقلبات أسعار البترول كالاهتمام بالاستثمار في الفلاحة و السياحة؛

*العمل على تحسين و إصلاح المناخ الاستثماري بشكل عام، على النحو الذي يجذب و يحفز الاستثمارات الأجنبية و المحلية على حد سواء، و ذلك من خلال إدخال تعديلات و إصلاحات مستمرة على التشريعات و القوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع و تحفيز النشاط الاستثماري، و تبسيط الإجراءات و الرسوم، و القيام بإصلاحات اجتماعية، سياسية اقتصادية و إقليمية؛

*تطبيق كافة الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات و الاتفاقيات الثنائية المتعددة الأطراف

الخاصة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر و حمايته و تجنب الازدواج الضريبي؛

*إلغاء تعدد القوانين المنظمة لعملية الاستثمار وجعلها في تشريع واحد يتصف بالوضوح والشفافية والاستقرار وعدم التناقض مع ضرورة اعتماد و تطبيق قوانين منع الاحتكار و دعم المنافسة و مكافحة الفساد و السوق الموازية و حماية حقوق الملكية الفكرية و المستثمر الأجنبي؛

* تعاني الجزائر من نقص كبير في مجال الإعلام الاقتصادي يجب تداركه بتوفير المعلومة الاقتصادية في وسائل الإعلام المحلية و العالمية، المكتوبة و المسموعة و المرئية و التي تركز على محورين أساسيين هما المستثمر و المعلومة الاقتصادية، فالتعاون مع وسائل الإعلام المتخصصة يمكن من نشر المعرفة و التوعية الاستثمارية إلى كافة المستثمرين المحتملين مما يساعد على توجيههم و عقلنة قراراتهم الاستثمارية؛

* الاستفادة من تجارب و خبرات البلدان الناجحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سواء المتقدمة من أ أو النامية، و خاصة تلك التي قامت بها البلدان النامية و مكنتها من أن تكون أقطاب عالمية لجذب الاستثمار ثم تصديره؛

* تشجيع الاستثمارات العربية البينية المباشرة، و بذل المزيد من الجهود في إرساء الاستقرار السياسي ودعمه في المنطقة العربية؛

* ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري من خلال إعادة هيكلة الموارد البشرية بالشكل الذي يسمح بالرفع من نوعية أ، و يعزز إنتاجية أ، و يحسن مهاراتها، و ذلك لا يحدث إلا من خلال تحسين واقع المنظومة التعليمية التي تبدو متدهورة في دول المغرب العربي، و تنمية القدرات البحثية والإبداعية بتوفير الوسائل و الأدوات اللازمة لذلك.

إن مكامن ضعف دول المغرب العربي في جذب الاستثمارات الأجنبية له ما يبرره من عدم الاستقرار السياسي، إلى ضعف البنية الاقتصادية، و هو ما يجعل من حوافز الاستثمار شبه غائبة. لذلك فإنه من الضروري العمل باتجاه التشخيص الدقيق لواقع اقتصاديات المنطقة و تحديد مكامن الضعف لمعالجتها بشكل صحيح، و عناصر القوة و استغلالها على نحو أفضل. فتحسين المناخ الاستثماري بشكل عام يتوقف على عدة متغيرات ينبغي التوقف عندها و دراستها بعمق.

أثر التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات - الدور الوسيط لتحقيق النجاح الاستراتيجي في جامعة الحدود الشمالية أنموذجاً الملخص باللغة العربية

* عبدالرزاق سالم الرحاحله، قسم إدارة الأعمال، كلية إدارة الأعمال والاقتصاد، جامعة الاسطرلاب الدولية

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات - الدور الوسيط لتحقيق النجاح الاستراتيجي في جامعة الحدود الشمالية أنموذجاً-، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للتعامل مع متغيرات الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من (711) موظفاً وموظفة، تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة بلغت (111) موظفاً وموظفة يعملون في جامعة الحدود الشمالية، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وفي ضوء ذلك جرى جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن مستوى التخطيط الاستراتيجي بأبعادها (الرؤية، والرسالة والاهداف الاستراتيجية) في جامعة الحدود الشمالية جاء مرتفعاً، وأن مستوى إدارة الأزمات بأبعادها جاء مرتفعاً، وأن مستوى النجاح الاستراتيجي بأبعادها جاء مرتفعاً، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) للتخطيط الاستراتيجي بأبعادها (الرؤية، والرسالة والاهداف الاستراتيجية) في إدارة الأزمات بأبعادها (الانذار المبكر بالأزمة، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتقديم الحلول والاستغلال الأمثل للموارد) في جامعة الحدود الشمالية. ووجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) للتخطيط الاستراتيجي بأبعادها (الرؤية، والرسالة والاهداف الاستراتيجية) في تحقيق النجاح الاستراتيجي بأبعادها (الاستراتيجية المحددة، والتنفيذ الاستراتيجي الفعال، والهيكل التنظيمي المسطح) في جامعة الحدود الشمالية، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) تحقيق النجاح الاستراتيجي بأبعادها (الاستراتيجية المحددة، والتنفيذ الاستراتيجي الفعال، والهيكل التنظيمي المسطح) في إدارة الأزمات بأبعادها (الانذار المبكر بالأزمة، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتقديم الحلول والاستغلال الأمثل للموارد) في جامعة الحدود الشمالية، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستراتيجي بأبعادها (الرؤية، والرسالة والاهداف الاستراتيجية) في وجود تحقيق النجاح الاستراتيجي بأبعادها (الاستراتيجية المحددة، والتنفيذ الاستراتيجي الفعال، والهيكل التنظيمي المسطح) في جامعة الحدود الشمالية، وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق مبدأ المشاركة والاعتماد على بوجهات نظر العاملين والمتعاملين مع الجامعة في الاعتبار هو جزء من ثقافة التخطيط الاستراتيجي التي يجب تواتر العمل بها بشكل اعتيادي وليس بشكل موسمي أو عند وجود أزمة ما .

الكلمات المفتاحية: التخطيط الاستراتيجي، إدارة الأزمات، تحقيق النجاح الاستراتيجي، جامعة الحدود الشمالية

The impact of strategic planning in crisis management - the mediating role to achieve strategic success at Northern Border University as a model

Abstract in Arabic

* Abdul Razzaq Salem Al-Rahhala, College of Business Administration, Northern Border University

The study aimed to measure the impact of strategic planning in crisis management - the mediating role to achieve strategic success at the Northern Border University as a model-. The simple amount reached (111) male and female employees working at the Northern Border University, and the questionnaire was used as a tool for the study, and in light of this, data were collected, analyzed and hypotheses were tested. At the Northern Border University, it was high, and that the level of crisis management in its dimensions was high, and that the level of strategic success in its dimensions was high, and there was a statistically significant effect at the level of significance ($0.05 \geq \alpha$) for strategic planning with its dimensions (vision, mission and strategic objectives) in crisis management with its dimensions. (Early warning of the crisis, identifying strengths and weaknesses, providing solutions and optimizing the use of resources) at the Northern Border University. And the presence of a statistically significant effect at the level of significance ($0.05 \geq \alpha$) for strategic planning with its dimensions (vision, mission and strategic objectives) in achieving strategic success with its dimensions (specific strategy, effective strategic implementation, and flat organizational structure) at Northern

Border University, and the presence of a statistically significant effect At the level of significance ($0.05 \geq \alpha$) achieving strategic success in its dimensions (specific strategy, effective strategic implementation, and flat organizational structure) in crisis management with its dimensions (early warning of the crisis, identifying strengths and weaknesses, providing solutions and optimal utilization of resources) at the Northern Border University, and the presence of A statistically significant effect at the level of significance ($0.05 \geq \alpha$) for strategic planning with its dimensions (vision, mission and strategic objectives) in the presence of achieving strategic success in its dimensions (specific strategy, effective strategic implementation, and flat organizational structure) at the Northern Border University. The study recommended the necessity of applying The principle of participation and taking into account the viewpoints of employees and dealers with the university is part of the culture of strategic planning, which must be carried out frequently. All as usual, not on a seasonal basis or when there is a crisis.

Keywords: strategic planning, crisis management, achieving strategic success, Northern Border University.

المقدمة

يشهد العالم تطوراً علمياً وتكنولوجياً هائلاً متسارعاً، مبشراً بولادة مرحلة جديدة مختلفة شكلاً ومضموناً عن السابق، مما جعل مؤسسات التعليم في مواجهة العديد من التحديات، التي تتطلب إعادة النظر بفلسفتها، واستراتيجيتها، وسياساتها التعليمية والبحثية.

ويعد التخطيط الاستراتيجي من أكثر المواضيع أهمية وبروزاً وتجدداً في علم الإدارة في الآونة الأخيرة؛ باعتباره عملية مستمرة، تتعلق بالمستقبل فهو أحد النماذج الحديثة للتطوير والتغير في الجامعات؛ لأنه يعمل على الانتقال من الممارسات الإدارية الغير منظمة، إلى الممارسات الإدارية المعتمدة على المشاركة، والابتكار، والتميز، والإبداع، كما أنه يمثل إحدى الطرق لمواجهة صعوبات المستقبل، (Kaur and Kaushik, 2021).

وأصبحت الأزمات ضرورة حتمية لا بد من وقوعها، فالأزمات والمشكلات لا يمكن أن تنتهي فهي ممتدة من تجارب الماضي وأخطائه، وينبغي الاستفادة من الدروس السابقة والتجارب الماضية، مروراً بالحاضر والواقع وما واجهنا من عراقيل وصعوبات، ومعوقات وتحديات، ويجب اليقظة للمستقبل، والتنبؤ لما قد يحدث للمنظمات باختلاف أنواعها وأشكالها من مخاطر محتملة الحدوث (الرشدي، 2019).

ويمرّ العالم اليوم بالعديد من الأزمات المتنوعة التي تحيط بالفرد أو الإدارة أو المؤسسة، وبعض هذه الأزمات مثل - جائحة كورونا- عندما تقع قد تؤدي إلى خسائر كبيرة وعواقب وخيمة، لذلك يحتاج الفرد أو الإدارة أو المؤسسة إلى التعرف على الأزمات التي يحتمل مواجهتها والتصرف حيالها بشكل يضمن ألا تحول الخسائر التي نشأت بسبب حدوث الأزمة دون تحقيق الأهداف الأساسية ومواصلة الحياة والأعمال.

وبحثت هذه الدراسة أثر التخطيط الاستراتيجي في تحقيق إدارة الأزمات مع إظهار أهمية الدور الوسيط لتحقيق النجاح الاستراتيجي في جامعة الحدود الشمالية بهدف الوصول إلى نتائج وتوصيات علمية وعملية تسهم في تطوير الجامعة وبالتالي تحقيق أهدافها المنشودة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تواجه المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة أزمات متعددة ومتباينة في الحدة والتأثير خاصة -في ظلّ جائحة كورونا-، شأنها في ذلك شأن المنظمات الأخرى، مما يزيد من احتمالية مواجهتها لأزمات تهدد قدرتها على تحقيق أهدافها واستمراريتها، وهذا ما فرض عليها ضغوطاً كبيرة في التكيف مع الظروف والأحداث ومواجهة التحديات والتغيرات الصعبة، ويترتب ذلك التخطيط الاستراتيجي المناسب للتغلب على الأزمات وإدارتها بشكل يحقق للجامعة نجاحها. وتبرز مشكلة الدراسة من خلال

قياس أثر التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات - الدور الوسيط لتحقيق النجاح الاستراتيجي في جامعة الحدود الشمالية أنموذجاً -

ويتفرع عن مشكلة الدراسة الأسئلة التالية:

- 1- ما مستوى التخطيط الاستراتيجي بأبعادها (الرؤية، والرسالة والاهداف الاستراتيجية) في جامعة الحدود الشمالية؟
- 2- ما مستوى إدارة الأزمات بأبعاده (الانذار المبكر بالأزمة، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتقديم الحلول والاستغلال الأمثل للموارد) في جامعة الحدود الشمالية ؟
- 3- ما مستوى تحقيق النجاح الاستراتيجي بأبعاده (الاستراتيجية المحددة، والتنفيذ الاستراتيجي الفعال، والهيكل التنظيمي المسطح) في جامعة الحدود الشمالية؟
- 4- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستراتيجي بأبعادها (الرؤية، والرسالة والاهداف الاستراتيجية) في إدارة الأزمات بأبعاده (الانذار المبكر بالأزمة، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتقديم الحلول والاستغلال الأمثل للموارد) في جامعة الحدود الشمالية ؟
- 5- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستراتيجي بأبعادها (الرؤية، والرسالة والاهداف الاستراتيجية) في تحقيق النجاح الاستراتيجي بأبعاده (الاستراتيجية المحددة، والتنفيذ الاستراتيجي الفعال، والهيكل التنظيمي المسطح) في جامعة الحدود الشمالية ؟
- 6- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إدارة الأزمات بأبعاده (الانذار المبكر بالأزمة، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتقديم الحلول والاستغلال الأمثل للموارد) في تحقيق النجاح الاستراتيجي بأبعاده (الاستراتيجية المحددة، والتنفيذ الاستراتيجي الفعال، والهيكل التنظيمي المسطح) في جامعة الحدود الشمالية ؟
- 7- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستراتيجي بأبعادها (الرؤية، والرسالة والاهداف الاستراتيجية) في إدارة الأزمات بأبعاده (الانذار المبكر بالأزمة، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتقديم الحلول والاستغلال الأمثل للموارد) بوجود تحقيق النجاح الاستراتيجي بأبعاده (الاستراتيجية المحددة، والتنفيذ الاستراتيجي الفعال، والهيكل التنظيمي المسطح) في جامعة الحدود الشمالية؟

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية: تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع الدراسة الذي سيقوم بالربط بين المتغيرات المتمثلة بالتخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات، وتحقيق النجاح الاستراتيجي، وذلك للتعرف على الدور والأهمية التي يمكن للتخطيط الاستراتيجي من إدارة الأزمة مما يحقق النجاح الاستراتيجي في جامعة الحدود الشمالية، كما تكمن أهميتها في تأسيس إطار فكري للتخطيط الاستراتيجي ودورها في تحقيق النجاح الاستراتيجي لتعزيز رؤية المنظمة وتحقيق أهدافها المنشودة.

الأهمية العملية: تزويد الإدارة العليا من مدراء وحدات أو دوائر ورؤساء الأقسام و الموظفين بالمعلومات والبيانات اللازمة فيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي وتأثيره على إدارة الأزمات، وكذلك معايير تحقيق النجاح الاستراتيجي من أجل تعزيزها لدى الافراد العاملين في الجامعات، ويعتبر ارتباط البحث بعمل وأداء الجامعات ركيزة أساسية في تحقيق الاقتصاد المعرفي في الأردن، وكذلك تعتبر هذه الدراسة قاعدة معرفية يمكن الانطلاق منها إلى دراسات مستقبلية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى معرفة أثر التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات مع إبراز الدور الوسيط لتحقيق النجاح الاستراتيجي في جامعة الحدود الشمالية، وذلك من خلال دراسة وتحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

- توضيح المفاهيم المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي، وإدارة الأزمة، وتحقيق النجاح الاستراتيجي، بأبعادهم المختلفة لتكوين صورة متكاملة وواضحة عن هذه الأبعاد، وتكوين إطار معرفي لها.
- التعرف على مستوى التخطيط الاستراتيجي بأبعادها (الرؤية، الرسالة والاهداف الاستراتيجية) في جامعة الحدود الشمالية .
- التعرف على مستوى إدارة الأزمات بأبعاده (الانذار المبكر بالأزمة، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتقديم الحلول والاستغلال الأمثل للموارد) في جامعة الحدود الشمالية.
- التعرف على مستوى النجاح الاستراتيجي بأبعاده (الاستراتيجية المحددة، والتنفيذ الاستراتيجي الفعال، والهيكل التنظيمي المسطح) في جامعة الحدود الشمالية .

فرضيات الدراسة؛ إستناداً إلى مشكلة الدراسة وأسئلتها تمت صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة الأولى Ho1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستراتيجي بأبعادها (الرؤية، والرسالة والاهداف الاستراتيجية) في إدارة الأزمات بأبعاده (الانذار المبكر بالأزمة، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتقديم الحلول والاستغلال الأمثل للموارد) في جامعة الحدود الشمالية.

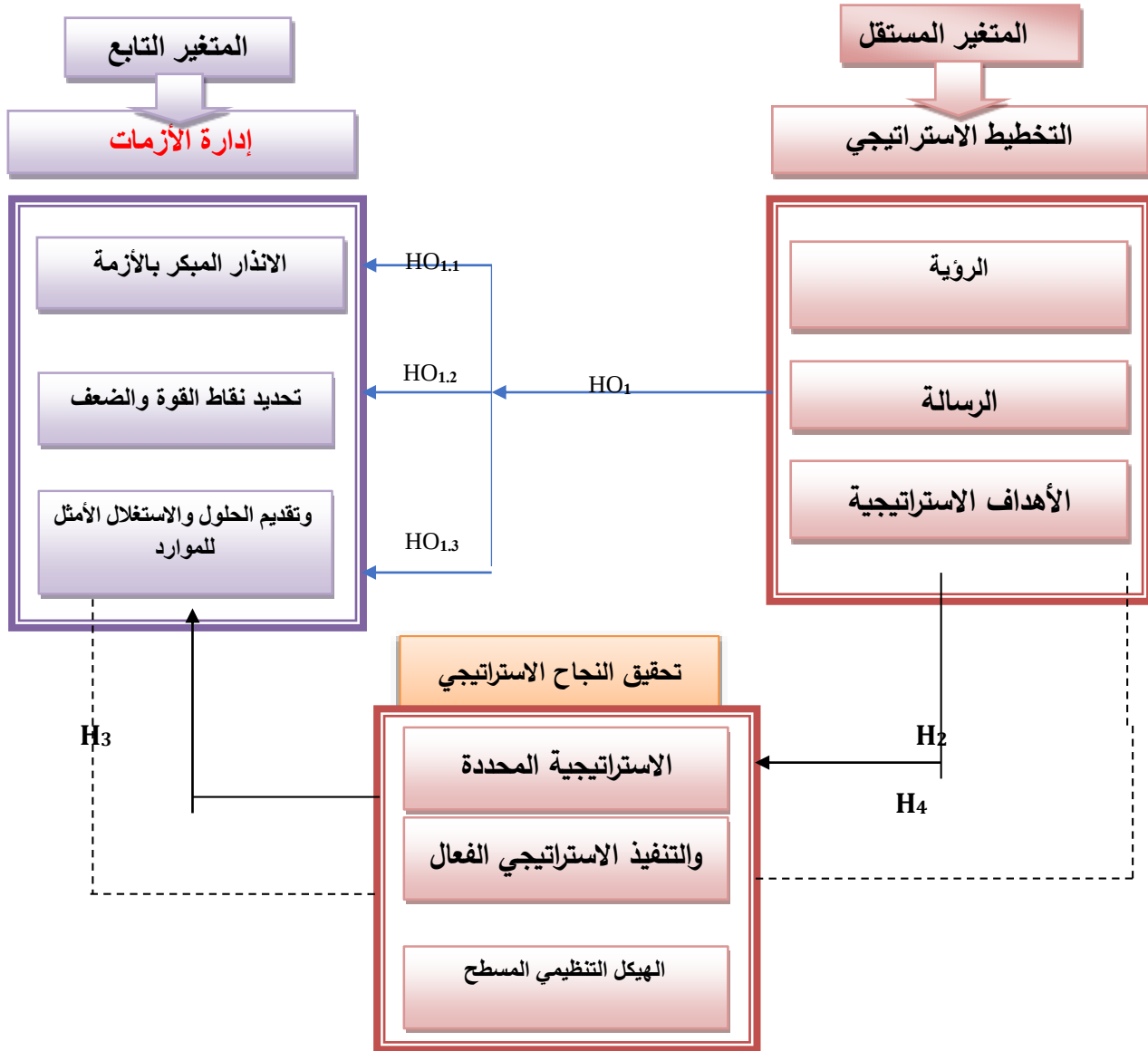
الفرضية الرئيسة الثانية Ho2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستراتيجي بأبعادها (الرؤية، والرسالة والاهداف الاستراتيجية) في تحقيق النجاح الاستراتيجي بأبعاده (الاستراتيجية المحددة، والتنفيذ الاستراتيجي الفعال، والهيكل التنظيمي المسطح) في جامعة الحدود الشمالية .

الفرضية الرئيسة الثالثة Ho3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) تحقيق النجاح الاستراتيجي بأبعاده (الاستراتيجية المحددة، والتنفيذ الاستراتيجي الفعال، والهيكل التنظيمي المسطح) في إدارة الأزمات بأبعاده (الانذار المبكر بالأزمة، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتقديم الحلول والاستغلال الأمثل للموارد) في جامعة الحدود الشمالية .

الفرضية الرئيسة الرابعة Ho4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستراتيجي بأبعادها (الرؤية، والرسالة والاهداف الاستراتيجية) في وجود تحقيق النجاح الاستراتيجي بأبعاده (الاستراتيجية المحددة، والتنفيذ الاستراتيجي الفعال، والهيكل التنظيمي المسطح) في جامعة الحدود الشمالية .

أنموذج الدراسة

لتحقيق الغاية من هذه الدراسة ووصولاً إلى أهدافها المعنية في تحديد مدى العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع والوسيط، فقد قام الباحث ببناء أنموذج افتراضي للدراسة مستنداً إلى بعض الدراسات السابقة، والشكل التالي يوضح أنموذج الدراسة ومتغيراتها.



شكل (1) أنموذج الدراسة المصدر: من إعداد الباحث في ضوء المراجع والدراسات السابقة كدراسة (مشاقبة وبني خلف، (2020)، (المري، 2020)، (الديراوي 2018)، (KITONGA, 2017).

التعريفات الإجرائية

- **التخطيط الاستراتيجي:** هو عملية تطوير رسالة الجامعة وأهدافها وخططها وسياساتها للمرحلة المستقبلية، بما يتناسب مع الفرص والتهديدات المتوقعة في البيئة الخارجية استناداً إلى نقاط القوة الداخلية، ويتكون المتغير المستقل من ثلاثة أبعاد :

- **الرؤية:** هي الطريق المستقبلي للجامعة الذي يقوم بتحديد الوجهة التي تهدف الجامعة في الوصول إليها، القوة التنافسية التي تسعى لتحقيقها، ما هي القدرات والإمكانات التي يجب أن تمتلكها؟ وكيفية تنمية هذه الإمكانيات والقدرات.
- **الرسالة:** هو الهدف الأساسي الذي أنشئت الجامعة من أجله، وتحدد من خلالها نطاق عملها وعملياتها، والذي يميزها عن غيرها من الجامعات الأخرى.
- **الأهداف الاستراتيجية:** هي النتائج المطلوب التوصل إليها من أجل تنفيذ رسالة الجامعة وعادة تغطي هذه الأهداف فترة أطول من سنة.
- **إدارة الأزمات:** هي عملية إدارية خاصة تتمثل في مجموعة من الإجراءات الاستثنائية التي تتجاوز الوصف الوظيفي المعتاد للمهام الإدارية؛ ويتكون المتغير التابع من ثلاثة أبعاد هي :
 - **الإنذار المبكر للآزمة:** هو تنبؤ موظفي الجامعة بالآزمات في مراحلها الأولية.
 - **تحديد نقاط القوة والضعف:** وتكون من خلال قيام موظفي الجامعة بدراسة جوانب الآزمة وتحديد الأسباب التي أدت إلى وقوعها، ونقاط القوة التي لديها وذلك للسيطرة على الآزمة، والسيطرة على جوانب الضعف التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق فشل في إدارة الآزمات.
 - **تقديم الحلول والعمل على الاستغلال الأمثل للموارد:** وتكون من خلال امتلاك الجامعة موارد يمكن أن تساعد في إدارة الآزمة.
- **النجاح الاستراتيجي:** وهو القدرة على الاستمرار والتكيف والتطور والنمو في ظل الأهداف التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها، ويتكون المتغير الوسيط من ثلاثة أبعاد :
 - **الاستراتيجية المحددة :** وهي التي تكون من خلال التخطيط وصياغة الاستراتيجية.
 - **التنفيذ الاستراتيجي الفعال:** هي التي تستلزم موهبة إدارية ومقدرة على توقع العقبات التي قد تنشأ أثناء التنفيذ، وتكون بتوافر مجموعتين، هما النشاطات الرسمية المتمثلة في الأدوات الإدارية (الخطط، والسياسات والميزانيات)، والأنشطة غير الرسمية، وتتضمن القيادة الاستراتيجية والثقافة التنظيمية.
 - **الهيكل التنظيمي المسطح:** وهو الذي تحدد الجامعة من خلاله محتوى ونوعية علاقاتها الداخلية بين الوحدات والأقسام لضمان التنسيق والتعاون فيما بينها لبلوغ الأهداف المحددة، ويظهر ذلك من خلال خطوط السلطة والاتصالات بين تلك الوحدات والأقسام.

الإطار النظري

التخطيط الاستراتيجي

أشار Hughes and Hodgkinson (2021)، أن مفهوم التخطيط الاستراتيجي يعتبر من المفاهيم الحديثة نسبياً في مجال البحوث الإدارية، الذي بدأت وتطور في المجال العسكري ثم انتقل للمجال الإداري، ويتمثل جوهر التخطيط الاستراتيجي بالقدرة على صناعة المستقبل التاريخي وليس المستقبل العادي أو الطبيعي الذي تفرضه الأحداث والتغيرات للجامعات، فهو يتضمن معاني الرؤية التنبؤية للمستقبل القادم، والبصيرة باتجاهاته شكله والقدرة على رؤية المخاطر والتحديات وحساب الانعكاسات السلبية له. لذلك هو خطة موحدة ومتكاملة وشاملة للجامعة خاصة يربط مزايا التنافسية بطبيعة التحديات التي ستواجهها والقدرة على التحكم بها، لذلك فهو شكل من أشكال التفكير الإبداعي، لأنه نشاط ذهني يسبق توقع الأحداث، ويرسم تصوراً أولياً لها، واختيار مسار الملائم لتحقيق رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها (أحمد، 2021). ويتضمن التخطيط

الاستراتيجي في الجامعات سلسلة عمليات شاملة لجميع المجالات المرتبطة بالجامعة، ويمثل اختبار مستقبلي لها، وعادة يشترك فيه أكبر عدد ممكن من الافراد العاملين، بهدف تحديد ما ينبغي أن تكون عليه الجامعة مستقبلا، وطرق استغلال نقاط قوتها الداخلية، والفرص المتاحة في بيئتها الخارجية، والتنسيق الملائم ما بين نقاط القوة والفرص، بشكل يقود إلى اتخاذ القرارات الجوهرية التي تحدد ملامح مستقبل الجامعة، ووضع الخطط اللازمة لتحقيق سلسلة من القرارات التي تتعلق برؤيتها ورسالتها وأهدافها بالاعتماد على التنسيق الفعال بين المستويات الإدارية المختلفة، لتنمية سلوك المواطنه التنظيمية لدى الافراد العاملين،(سالم، 2021)، وعرف التمام (2021) التخطيط الاستراتيجي بأنه: عملية تتضمن مجموعة من المفاهيم والإجراءات والأدوات لتنمية الخطط طويلة الأجل ومكوناتها؛ استعدادا للتعامل بفعالية مع الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية المحيطة بالجامعة، بالاستناد الى نقاط القوة والضعف التي تملكها الجامعة في بيئتها الداخلية فهو يتضمن رؤية الجامعة ورسالتها، اهدافها الاستراتيجية.

أبعاد التخطيط الاستراتيجي:

أشار كلا من Williams ، (2021)، وعبدالعال، (2021)، وسالم، (2021) ان التخطيط الاستراتيجي يسعى إلى تحديد التوجهات المستقبلية للجامعات مع الأخذ بالاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ويحدد القطاعات المستهدفة وهو عمليه متجده يتم تحديثه بشكل دوري لدراسة المستجدات الخارجية والداخلية، ويتكون التخطيط الاستراتيجي من ثلاثة أبعاد وهي:

أولاً: الرؤية (Vision) : هي وصف أو تصور مستقبلي لما تطمح الجامعة بالوصول اليه، ونوعية القدرات والامكانيات التي تخطط لتنميتها للوصول الى تصورها المستقبلي، والتي تعتبر المسار المستقبلي لها، وتعتبر مرشد في اختيار توجهات الجامعة في أنشطتها وسياساتها وفعاليتها، في الحاضر والمستقبل، حيث تعمل الادارة العليا في الجامعات على اعداد ووضع الخطط الاستراتيجية ونقلها للافراد العاملين لديها مع التركيز على معايير الاداء التي يجب الالتزام بها للوصول الى الرؤية الاستراتيجية التي تم التخطيط لها وهذا يعطي معنى جديداً لمهام كل فرد في من الافراد العاملين مما يتطلب الاهتمام على تنمية سلوك المواطنه لديهم ويساعدهم على العمل وفق الرؤية الاستراتيجية مدركين تاثير الجهد الجماعي لهم في تحقيق الرؤية الاستراتيجية.

تتضمن الرؤية المستقبلية للجامعات جميع المجالات الاساسية للتطوير والتي تتمحور حول الهدف الأسمى للرؤية المستقبلية لها وهو تحقيق الجودة النوعية الشاملة (للجامعة) في التعليم والبحث وخدمة المجتمع، وتتضمن الرؤية ما يلي،(التمام، 2021)، (Hughes and Hodgkinson, 2021):

1. تطوير السياسات ومناخ صناعة القرار .
2. وتطوير البرامج والمناهج والمقررات الدراسية.
3. تطوير طرق التدريس والادوات والتقنيات المستخدمة في التعليم.
4. تطوير البنية التحتية والأجهزة المسؤولة عن البحث العلمي وخدمة المجتمع بما في ذلك أنشطة نقل وتطوير التكنولوجيا.
5. رفع كفاءة الافراد العاملين في الجامعة على جميع المستويات الادارية .
6. تطوير انظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تستخدمها الجامعة .
7. تنمية المواطنه التنظيمية لافراد اعاملين ودعمها وتوجيهها.
8. تطوير أنظمة تقويم وقياس الأداء وتحديد المسؤوليات والمساءلة.

ثانياً: الرسالة (Mission) : هي تلخيص مختصر للهدف الذي انشأت من اجله الجامعة، وتصف هدف المنظمة الشامل، وتعتبر أداة توجه الافراد العاملين والعلماء وأصحاب المصلحة، وتلفت انتباههم بحماس وشغف نحو أهداف المنظمة.. فهي الإطار الذي يميزها عن غيرها من الجامعات الاخرى الأخرى، من حيث مجال نشاطها ومنتجاتها وخدماتها وأسواقها، الذي يعكس الهدف الجوهرى لوجودها وهويتها ونوعية عملياتها وأشكال ممارستها، وتتضمن أبعاداً سياسية واجتماعية وثقافية وقانونية.

يعتبر نوع وحجم الجامعة وملكيته من المعايير والاسس التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد رسالتها، وكذلك دورها (جوهري، قانوني)، وطبيعة المنافع التي تقدمها سواء كانت هذه المنافع اقتصادية تركز على الأرباح، أو منافع اجتماعية ونفسية، أو خدمية، أو مصالح عامة، وكذلك تحديد فئات المستفيدين والأطراف المرتبطة بالجامعة، ونطاق نشاطها الجغرافي إذا كان محلياً أو عالمياً، لان اي تطور تجريه الجامعة ينعكس على رسالتها، وتعتبر المرونة والوضوح ودقة التعبير والواقعية والموضوعية من السمات تمتاز رسالة الجامعات، وأن تكون طموحة ومحفزة للعمل والإبداع للافراد العاملين وتعبّر عن قيمها وفلسفتها بصورة شاملة وواقعية.

تمثل رسالة الجامعة عنصراً هاماً وأساساً ترتكز عليه في تحديد رؤيتها وأهدافها، فهي إطار يميز الجامعة عن غيرها من الجامعات الاخرى الأخرى، من حيث مجال نشاطها وخدماتها ومنتجاتها وخدماتها وأسواقها، والتي تمثل الهدف الجوهرى لوجودها وهويتها، فهي وثيقة مكتوبة تؤسس على القيم والاعتقادات، وتعليمات الجامعات، وتحدد علاقاتها مع أصحاب المصالح الرئيسة فيها، ويجب ان تتضمن رساله الجامعات ما يلي،(أحمد، 2021)، (عبدالعال، 2021):

1. تمثل الإطار المميز للجامعة مما يعزز تفردها وخصوصيتها وهويتها عن الجامعات الاخرى الأخرى.

2- تعتبر الهدف الأساس لوجود الجامعة

3- تعتبر الركيزة التي تبنى عليها الغايات والأساس في وضع الأهداف.

4- تمثل التعبير عن هدف انشاء الجامعة بشكل مجرد وليس بشكل تفصيلي.

5- توضح الاتجاه العام للجامعة وطبيعة عملها.

6- تجيب على أسئلة محددة تتفق معظم محتوياتها عليها.

ثالثاً: الاهداف الاستراتيجية (Strategic Objectives) : هي النهايات أو النتائج الجوهرية التي تسعى الجامعة لتحقيقها من خلال الأنشطة وترتبط بالفترة المستقبلية وتشير إلى ما تريد الخطط الاستراتيجية تحقيقه، وتتعلق بالخطط والسياسات ونوعية القرارات التي تحدد كيفية القيام بالتنفيذ المهام والأنشطة والعمليات، والقرارات التي تحدد طريقة التأكد من حسن التنفيذ، ويجب أن تكون العلاقة بين الأهداف والرؤية والرسالة محكمة لكي تستطيع الأهداف التعبير عن رؤية ورسالة الجامعة، ويجب ان تكون واقعية وقابلة للتطبيق نظرياً عملياً، وتصف الهدف المحدد بوضوح ودقة، وان تكون قابله للضبط والقياس، لكي يتم قياسها عبر الخطة الاساسية لها وضبط ما تم إنجازه وما سيتم انجازه، وان تكون متناسقة مع مهام وأنشطة الجامعة، ومنسجمة مع طريقة العمل في الجامعة وان تكون ضمن إطار زمني محدد، على المستويين المرحلي والمستقبلي.

تعمل الجامعات على تحديد رؤيتها (Vision) التي تمثل طموحها أولاً، ثم تحديد رسالتها (Mission) التي تعبر عن سبب وجودها، وتحديد أهدافها (Goals) التي تشير إلى النتائج العامة للجامعة، ثم تعمل على تحديد أهدافها الاستراتيجية

(Strategic Objectives) التي تمثل نتائج محددة يجب تحقيقها في فترة زمنية محددة، وذلك بعد دراسة وتحليل البيئة الداخلية والخارجية لها ، حيث تقرر الظروف البيئية طبيعة الفرص والتهديدات التي تحيط بالجامعة ،(سالم، 2021) .

تمثل الأهداف الاستراتيجية بالنسبة لإدارة الجامعة دليلاً ومنهج عمل، تبني على أساسها نظم التقويم والمراقبة لديها التي من وجود انحرافات عن رؤيتها ورسالتها، ويساعدها ذلك على مواجهة المخاطر والتهديدات والاستفادة من الفرص المتاحة، ومساعدة الأفراد العاملين في تنمية سلوك المواطن التنظيمية، وتفيد الإدارة العليا في الجامعات من في وضع استراتيجياتها على الأقسام والوظائف، وتوزيع السلطات، (أحمد، 2021).

إدارة الأزمات

تعد الأزمة (Crisis) مفهوماً قديماً اصطلاحاً واستخداماً وتعني في اللغة العربية: الشدة والقحط، وأزم عن الشيء أي أمسك عنه، والأزمة الحمية، والمأزم هو المضيق.

وجاء مفهوم إدارة الأزمة بأنها تطبيق الاستراتيجيات المصممة لمساعدة منظمة حدث فيها حدث سلبي وبشكل مفاجئ نتيجة لحدث لا يمكن التنبؤ به أو كنتيجة غير متوقعة من بعض الأحداث التي كانت تشكل خطراً محتملاً، مما يستدعي أن تؤخذ القرارات بسرعة للحد من الأضرار التي لحقت بالمنظمة مع تحديد شخص ليكون مديراً للأزمة في حال حدوثها (Margaret, 2013).

وعرفها (Salvador & ikeda, 2018) بأنها المنهج الذي يتم اعتماده من قبل المنظمة للتعامل مع أي حدث مفاجئ يظهر خلال فترة عمل المنظمة، والأساليب والأدوات المتبناة من قبل المنظمة والتي من شأنها التخفيف من آثار الأزمة وسلباتها، ويستنتج الباحث مما سبق بأن إدارة الأزمة أسلوب إداري حديث، يهتم بالتنبؤ بالأزمات المحتملة عن طريق الاستشعار، ورصد المتغيرات البيئية، الداخلية والخارجية المولدة للأزمة، والاستعداد بجميع الموارد المتاحة لمنع الأزمة، أو الإعداد للتعامل معها بكفاءة عالية للحد من الخسائر المادية والمعنوية والعودة للوضع الطبيعي في أسرع وقت، وبتكلفة أقل، ثم دراسة الأسباب المسببة للأزمة، واستخلاص النتائج لمنع حدوثها، أو تحسين طرق التعامل معها مستقبلاً مع محاولة تعظيم الفائدة الناتجة منها لأقصى درجة.

6.2.2 مراحل إدارة الأزمة

يمكن تفصيل مراحل إدارة الأزمة كما يلي: (الصيرفي، 2008)؛ (كامل، 2009)؛ (الخفاجي، 2010)؛ (عبد القادر، 2014)

المرحلة الأولى: مرحلة اكتشاف إشارات الإنذار:

عادة ما ترسل الأزمة قبل وقوعها بفترة طويلة سلسلة من إشارات الإنذار المبكر، وتتمثل في الأعراض التي تبني باحتمال وقوع الأزمة، وما لم يوجه الاهتمام الكاف لهذه الإشارات فمن المحتمل جداً أن تقع الأزمة، فنظم الإنذار المبكر هي أنواع خاصة من نظم المعلومات تعطي إشارات أولية مسبقة للمشاكل، ويمكن عن طريقها التعرف على أبعاد موقف معين قبل تدهور الأمور وتحولها لأزمة تمثل خطورة على المؤسسة، فهي عبارة عن تصميمات أو أدوات أو أساليب تعطي إشارات باحتمال حدوث خلل ما، يمكن من خلالها التعرف على أبعاد الموقف قبل تدهوره وتحوله إلى أزمة تمثل مصدراً للخطر على المنظمة.

المرحلة الثانية: مرحلة الاستعداد والوقاية

وهي تمثل الأنشطة الهادفة في تغطية الإمكانيات والقدرات وتدريب الأفراد والمجموعات على كيفية التعامل مع الأزمة، ويجب أن تتوفر لدى المؤسسة استعدادات وإساليب كافية للوقاية من الأزمات، ويتلخص ويتلخص الهدف من الوقاية في اكتشاف نقاط الضعف في المؤسسة، ومعالجتها قبل أن تستفحل ويصعب علاجها، والسعي من أجل منع الأزمة من الوقوع، أو أن نديرها بشكل أفضل، ويتطلب ذلك إعداد مجموعة من السيناريوهات البديلة لمقابلة جميع الاحتمالات وتوقع المسارات التي يمكن أن تتخذها الأحداث، واختيار ذلك كله حتى يصبح دور كل فرد مألوفاً وواضحاً (الجيزاوي، 2018).

ويؤكد ذلك على أهمية إشارات الإنذار المبكر، لأنه من الصعب أن تمنع وقوع شيء لم تنتبأ أو تنذر باحتمال وقوعه، ويطلع على الإدارة في المرحلتين السابقتين إدارة المبادرة.

فالاستعداد لمواجهة الأزمة يشمل الاختيار الدقيق والمستمر لأي إشارات إنذار مبكر تتلقاها الإدارة عن الأزمات المحتملة الحدوث، بناء على ذلك فإن إدارة الأزمات التي تتمتع بدرجة عالية من الوعي بالمخاطر هي الإدارة التي تتعامل بكفاءة مع الأزمة بكافة مراحلها وهي التي تستطيع أن توفر كافة الاحتياجات والمتطلبات المادية والبشرية والفنية لمواجهة الأزمات تحت أي ظروف من الظروف.

- مرحلة احتواء الأضرار والحد منها (مواجهة الأزمة)

وتعني هذه المرحلة تنفيذ خطة المواجهة التي تم وضعها في المرحلة السابقة لتقليل الأضرار الناجمة عن الأزمة، فالهدف من هذه المرحلة هو إيقاف سلسلة التأثيرات الناتجة عن الأزمة، ويتم احتواء الآثار عن الأزمة وعلاجها، حيث إن كفاءة وفاعلية هذه المرحلة تعتمد إلى حد كبير على المرحلة السابقة التي تم فيها الاستعداد والتحضير لمواجهة الأزمة، ومن الضروري عزل الأزمة لمنعها من الانتشار في بقية أجزاء المنظمة (الرشدي، 2019).

وعندما لا تتوفر الوسائل والإجراءات اللازمة، أو عندما تكون النظم في حالة سيئة فإن الأزمة تتفاقم ويكون من الصعب كثيراً التوصل إلى وسائل وأنشطة لاحتواء الضرر ومن ثم يصعب السيطرة عليها أو التحكم فيها.

فبعد أن تقع الأزمة، على الفرد أن يقدّر حجم الخسائر والأضرار بدقة كي يستطيع أن يحتويها أو يحد منها، ومن هذه الخسائر التي لا بد من الحد منها واحتوائها هي: (الإصابات، الأمراض، الحرائق، الانهيار، انخفاض الروح المعنوية، الدافعية، الانهيار الأخلاقي، تدني السمعة، الفضائح، والذعر).

ولا يكفي معرفة أساليب وطرق احتواء وعلاج الأضرار والخسائر، بل على المنظمة أن تعبئ جهودها من خلال دفع كافة الأطراف ذات العلاقة للمشاركة في جهود احتواء الخسائر.

المرحلة الرابعة: مرحلة استعادة النشاط :

لا بد من إعادة الأوضاع لما كانت عليه قبل الأزمة واستعادة مستويات النشاط، وهذه المرحلة إعادة التوازن، والقدرة على إنجاز فعاليات مرحلة إعادة التوازن، وهو جانب يستوجب قدرات فنية وإدارية وإمكانيات كبيرة ودعمًا مالياً ويتم استعادة النشاط وإعادة البناء بجهود واعية ومخططة سلفاً ورسمية، وهناك خطوات لإعادة البناء واستعادة للنشاط كما يلي: (عبد الرحمن وإبراهيم، 2018)

- **تشخيص وتحليل الأزمة:** حيث يتم جمع أكبر قدر من المعلومات عن الأزمة، وأبعادها، واتجاهاتها، ومساراتها وآثارها، ويتم ذلك كله بمعايشة الأزمة نفسها، ومن خلال معاينة ميدانية للخسائر والأضرار وتدخل مستشارين خارجيين (أحياناً) لتنظيم عمليات التشخيص من خلال مجموعة اجتماعات ومقابلات.
- **تحديد أهداف التطوير واستعادة النشاط:** وعادة ما تشمل هذه الأهداف جوانب مثل النهوض بالجوانب المعنوية والنفسية، وبناء على هذه الأهداف العامة يتحدد خطط التطوير واستعادة النشاط في شكلها وتفصيلاتها.

- وضع خطط التطوير واستعادة النشاط :وتشمل هذه الخطط:
- خطط بناء المباني والمرافق.
- تحديد أساليب التعويض واحتواء الأضرار والخسائر .
- خطط تنمية العلاقات داخل المنظمة.
- خطط لتنسيق الجهود المبذولة.
- تحديد المسؤولين عن كل خطة من الخطط السابقة.
- تحديد الجدول الزمنية الخاصة بالتنفيذ.
- تنفيذ الخطط :مع المتابعة المستمرة لمدى تحقيق الأهداف والنتائج الجزئية، وتصحيح أي أخطاء على الزمن القصير، وتلعب الشفافية والوضوح والديمقراطية الإدارية (أي المشاركة) دور كبير في تحقيق النتائج المرجوة.
- الرقابة :فعلى فرق العمل المختلفة، والإداريات التنفيذية أن ترفع تقارير دورية عن مدى تحقيق الخطط والأهداف الموضوعية، وبموجب هذه التقارير يتحدد ما تم تنفيذه وما تبقى من التنفيذ، وكفاءة استخدام فرق العمل والإدارات المختلفة للموارد المتاحة، وما هو مطلوب توفيره لإتمام عمليات استعادة النشاط وتطوير أداء المؤسسة.

أنواع الأزمات

الخطوة الأولى للإدارة السليمة للأزمة هي تحديد طبيعة أو نوع الأزمة لكن تحديد نوع الأزمة ليس عملية سهلة لأن أي أزمة بحكم طبيعتها تنطوي على عدة جوانب متشابكة إدارية اقتصادية إنسانية جغرافية وسياسية، وبالتالي تتنوع التصنيفات بتعدد المعايير المستخدمة في عملية تحديد نوع الأزمة. وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف الأزمات استنادا إلى المعايير التالية: (المطيري، 2011؛ أبو ليلي، 2018)

- 1- حسب نوع ومضمون الأزمة: فالأزمة قد تقع في المجال الاقتصادي أو السياسي، ووفق هذا المعيار قد تظهر أزمة بيئية أو سياسية أو اقتصادية ... وداخل كل نوع قد تظهر تصنيفات فرعية مثل: الأزمة المالية ضمن الأزمة الاقتصادية وهكذا.
- 2- حسب النطاق الجغرافي للأزمة : إن استخدام المعيار الجغرافي يؤدي إلى ما يعرف بالأزمات المحلية التي تقع في نطاق جغرافي محدود أو ضيق ، كما يحدث في بعض المدن والمحافظات البعيدة كانهيار جسر
- 3- حسب حجم الأزمة : فقد تكون الأزمة صغيرة أو محدودة تقع داخل إحدى المنظمات أو مؤسسات المجتمع، وقد تكون متوسطة أو كبيرة.
- 4- ويعتمد معيار الحجم على معايير مادية كالخسائر الناجمة عن أزمة المرور أو تعطل في توليد الطاقة الكهربائية ، ثم هناك في كل أزمة معايير معنوية كالأضرار والآثار التي لحقت بالرأي العام وبصورة المجتمع أو المؤسسة التي تعرضت للأزمة..

- 5- حسب المدى الزمني لظهور وتأثير الأزمة: في هذا الإطار هناك نوعان من الأزمات: (باداود، 2016)
 - الأزمة الانفجارية السريعة: وتحدث عادة بسرعة وفجأة كما تختفي بسرعة وتتوقف نتائج هذه الأزمات على الكفاءة في إدارة الأزمة ، مثال ذلك: اندلاع حريق ضخم في مصنع لإنتاج مواد كيميائية.

- الأزمة البطيئة الطويلة : تتطور هذه الأزمة بالتدرج ، وتظهر على السطح رغم كثرة الإشارات التي صدرت عنها لكن المسؤولين لم يتمكنوا من استيعاب دلالات هذه الإشارات والتعامل معها ، ولا تختفي هذه الأزمة سريعا بل قد

تهدد المجتمع لعدة أيام ، من هنا لا بد من تعديل الخطة الموجودة لمواجهة الأزمة ووضع خطة جديدة والتعامل معها بسرعة وبدون تردد.

6- حسب طبيعة التهديدات التي تخلق الأزمة: تختلف التهديدات التي تواجه المنظمة أو المجتمع وبالتالي يمكن تصنيف الأزمات استناداً إلى نوعية ومضمون التهديد ، فهناك تهديدات خارجية موجهة ضد المعلومات ومجموعة متعلقة بالأعطال والفشل وتهديد خارجي موجه ضد اقتصاد المنظمة والخسائر الفادحة وتهديدات نفسية وأمراض مهنية (أبو ليلي، 2018).

1- حسب أسباب الأزمات: ويمكن تقسيمها حسب هذا المعيار إلى: (المطيري، 2011)

- أزمات تظهر نتيجة تصرف أو عدم تصرف المنظمة وتتضمن الأخطاء الإدارية والفنية أو الفشل في تحقيق أساليب العمليات المعيارية.

- الأزمات الناتجة عن الاتجاهات العامة في البيئة الخارجية.

- الأزمات الناتجة من خارج المنظمة وليس للمنظمة أي دخل في حدوثها.

2- حسب طبيعة أطراف الأزمة : استناداً إلى طبيعة الطرف أو الأطراف المنخرطة في الأزمة أو تأثيرها على الدولة. يمكن التمييز بين الأزمات الداخلية والخارجية ، فإذا تعلق الأمر بأحد جوانب السيادة الخارجية للدولة أو انخرط طرف خارجي في الموقف كانت الأزمة دولية خارجية ، أما إذا ارتبط الأمر بتفاعلات القوى السياسية والمجتمعية في الداخل كانت الأزمة داخلية.

النجاح الاستراتيجي

يقوم مفهوم النجاح الإستراتيجي على تحقيق عنصرين أساسيين هما الفعالية المتمثلة بمدى قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها بشكل علمه وما يتعلق منها برعاية مصالح مختلف الأطراف المتعاملين معها على وجه الخصوص، والكفاءة المتمثلة في مدى استخدام الموارد المتاحة الاستخدام الأمثل (حمادي، 2021).

فقد عرفه (الزعنون، 2019) التركيز على بناء العلاقات مع الزبائن والحفاظ عليهم، وأن المنافسة في الأعمال هو مفتاحاً للوصول إلى النجاح. ويعرفه (الشرايري، 2020) بأنه: مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى تحقيق التميز والريادة وزيادة العوائد وإضافة قيمة عليا للأعمال والنمو والاستمرار، عبر اعتماد استراتيجية واضحة، وتنفيذ فعال، وثقافة تحفيزية، ومواهب العاملين وقيادة فاعلة وابتكارات مستمرة وصفقات متكررة. أمّا كل من ميابودي ومونتافرين (Meyers, 2019) بأنه: كافة الأنشطة التي تقوم بها المنظمة وتحقق من خلالها رسالتها ورؤيتها وأهدافها بكفاءة وفعالية، وهي مسؤولية جميع المديرين في المنظمة وبمختلف مستوياتهم الإدارية. وعرفه (عبد العزيز، 2020) بأنه: قدرة المنظمة على البقاء في ميدان الأعمال، والتكيف والاستجابة، والنمو، والتعلم المستمر في ظل الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. ويعرفه اللافي والخشمان (2020): (56) بأنه: "ما تسعى له منظمات الأعمال على اختلاف أشكالها، وذلك من خلال الإدارة الناجحة والاهتمام بالموارد البشرية بتحفيزهم وتطوير أدائهم، وتحقيق رسالتها ورؤيتها وأهدافها".

ويمستنتج من التعريف التعريفات السابقة، أن النجاح الاستراتيجي هو: قدرة المنظمة على البقاء في ممارسة أعمالها ومدى تكيفها واستجابتها للظروف البيئية ونموها ضمن قطاع عملها وتقديم أفضل ما يكون من خدمات لجمهورها والذي يعدّ المؤشر الرئيس في تحقيق أهدافها التي تأسست المنظمة من أجله.

أبعاد النجاح الاستراتيجي

إن النجاح لا يعتمد على أسباب فردية، بل على توليفة من الأبعاد الرئيسة، هي:

- **الاستراتيجية المحددة:** تهتم الشركات الناجحة بصياغة استراتيجية واضحة محددة. في حين تتخبط الشركات الفاشلة في صياغة إستراتيجيتها، كما أشار (اللافي والخشمان، 2020) أن النجاح الاستراتيجي بوضع رؤية مستقبلية محددة وأهداف بعيدة المدى تسعى المؤسسة لتحقيقها، وهذه لن تتحقق عن طريق العمل بعشوائية، فالخطة الاستراتيجية هي أفضل أداة للتقويم المستمر من خلال معرفة ما تم إنجازه مقارنة بما ينبغي تحقيقه".

- **التنفيذ الاستراتيجي الفعال:** تهتم الشركات الناجحة بالتنفيذ بطريقة فعالة، فحرص على إرضاء عملائها، بينما تشعر الشركات الفاشلة بالشلل والعجز عن التنفيذ لإستراتيجيتها.

ويرى الجنابي وحبش (2018) أن هناك بعد آخر قبل البدء في تنفيذ الإستراتيجية، وهو ضرورة تحديد مستويات الأداء لكل مجالات الاستراتيجية داخل المنظمة، وذلك تمهيداً لمرحلة تقييم الأداء، وتبدأ هذه العملية بتحديد ما يجب قياسه، حيث يقوم فريق العمل التخطيطي بتحديد الأنشطة، والعمليات، والنتائج الواجب متابعتها وتقييمها وهل سيتم قياس شامل لنتائج العمليات والأنشطة؟ أم سيتم الاقتصار على بعضها. ويعتمد هذا على طبيعة النشاط ورؤية المسؤول المباشر، كما يتطلب القياس الجيد تحديد توقيت القيام بعملية القياس وهل يجب ان تكون قبل أو في اثناء أو بعد تأدية النشاط ، وهذا يساهم في جعل عملية التنفيذ للإستراتيجيات عملية فعالة.

ويرى الباحث ان التنفيذ الفعال للإستراتيجية هو أن تسعى منظمات الأعمال الى إيجاد وجهات نظر داعمة لإستراتيجياتها المحددة وحشد جميع الطاقات البشرية والمادية لإنجاز الأعمال المطلوبة ضمن الجداول الزمنية المحددة لها وبدون أخطاء قد تؤدي الى فشل هذه الإستراتيجيات ، وأن تتماشى مع رؤية ورسالة المنظمة على المدى البعيد .

- الهيكل التنظيمي المسطح:

يعدّ الهيكل التنظيمي الوعاء الذي تولد الاستراتيجية في إطاره، ومن ثم تنفيذها، وهو يمثل مجموعة العلاقات والمستويات والمسؤوليات والصلاحيات داخل المنظمة التي تتسم بجانبين الثبات والمرونة، والعلاقة بين الهيكل التنظيمي والاستراتيجية تمثل مفتاح نجاح عملية التنفيذ (جاد الرب، 2016).

كما تعمل المنظمات الناجحة من خلال نظام لا مركزي فتمكن فروعها ومديريها اتخاذ القرارات. بينما تصر المنظمات الفاشلة على مركزية الإدارة وتسحب جميع الصلاحيات من فروعها وأقسامها وتركزها في يد الإدارة العليا وحدها، مما يعيق قدرتها التنافسية.

الدراسات السابقة

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة من خلال توضيح الجوانب الرئيسة لموضوع الدراسة، تم الاستفادة والاستعانة ببعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والتي لها علاقة مباشرة بمتغيرات الدراسة، وتم ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم كما يلي:

دراسة (مشاقبة وبني خلف، 2020) بعنوان: واقع ممارسة استراتيجية إدارة الأزمات من وجهة نظر القادة الإداريين في جامعة آل البيت الأردنية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع ممارسة استراتيجية إدارة الأزمات من وجهة نظر القادة الإداريين في جامعة آل البيت الحكومية. قامت الباحثتان بتطوير أداة الدراسة اعتماداً على الأدب النظري والدراسات السابقة الخاص باستراتيجيات إدارة الأزمات ذات العلاقة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم التحقق من صدق الأداة وثباتها. تكون مجتمع الدراسة من جميع القادة الإداريين متمثلة في (عميد ونائب عميد، رئيس قسم، مدير دائرة، مدير مركز، ورئيس وحدة) في جامعة آل البيت الحكومية، والبالغ عددهم (110) قائداً وقائدة إدارية، وبلغ حجم العينة بعد توزيع أداة الدراسة بشكلها النهائي (102) قائداً وقائدة إدارية وكان ذلك عدد الاستبيانات المستردة والصالحة للتحليل بعد التوزيع، وتمثل ما نسبته (93%) تقريباً من مجتمع الدراسة. أظهرت النتائج أن القادة الإداريين في جامعة آل البيت الحكومية يمارسون استراتيجية إدارة الأزمات بدرجة مرتفعة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في استراتيجية إدارة الأزمات لدى القادة الإداريين في جامعة آل البيت الحكومية تعزى إلى متغيرات الدراسة وهي الجنس والخبرة والمؤهل العلمي. وفي ضوء نتائج الدراسة اوصى الباحثان بضرورة قيام وزارة التعليم العالي بوضع استراتيجيات مقترحة لإدارة الأزمات في الجامعات ومرونة التغيير والتعديل فيها بما يتناسب مع ظروف كل أزمة قد تحدث.

دراسة (المري، 2020) بعنوان: " أثر الرشاقة الاستراتيجية في تحقيق النجاح الاستراتيجي في البنوك التجارية القطرية"

هدفت إلى قياس وتحليل أثر الرشاقة الاستراتيجية بأبعادها (الحساسية الاستراتيجية، ووحدة القيادة، وسيولة الموارد في تحقيق النجاح الإستراتيجي بأبعاده (التنفيذ الفعال للاستراتيجية، رضا العملاء، ونمو الأعمال، والثقافة التحفيزية للموظفين) في البنوك التجارية القطرية، البالغ عددها خمسة بنوك، وتكوّن مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في الإدارتين العليا والوسطى في هذه البنوك، البالغ عددهم (197) موظفاً، وتم أخذ مجتمع الدراسة بأكمله كعينة شاملة، وتم استخدام أسلوب المسح الشامل للمسميات الوظيفية: مدير عام، نائب مدير عام، مدير دائرة، مدير فرع، والبالغ عددهم (197) مبحوثاً. واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات والتي تكونت من (35) فقرة . وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للرشاقة الاستراتيجية بأبعادها: الحساسية الاستراتيجية، وحدة القيادة، سيولة الموارد مجتمعة في تحقيق النجاح الإستراتيجي بأبعاده: (التنفيذ الفعال للاستراتيجية، نمو الأعمال، رضا العملاء، الثقافة التحفيزية للموظفين مجتمعة في البنوك التجارية القطرية. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بأبعاد الرشاقة الاستراتيجية في البنوك التجارية القطرية لدورها المهم في تحقيق النجاح الاستراتيجي وتعزيز القدرات الديناميكية.

دراسة (الشراري، 2020) بعنوان: " أثر القيادة التحويلية في تحقيق النجاح الاستراتيجي: جودة حياة العمل متغير وسيط: دراسة ميدانية في الجامعات الخاصة والحكومية العاملة في إقليم شمال الأردن"

هدفت إلى التعرف على أثر القيادة التحويلية في تحقيق النجاح الاستراتيجي بوجود جودة حياة العمل كمتغير وسيط في الجامعات الخاصة والحكومية العاملة في إقليم شمال الأردن، ولتحقيق أهداف الدراسة الحالية تم تطوير استبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات. وتكونت عينة الدراسة من (324) موظفاً من العاملين بمستوى الإدارة الوسطى والعليا في الجامعات المبحوثة، تم إختيارهم بطريقة العينة الطبقية النسبية من مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (859) موظفاً، واستخدمت الدراسة الأساليب الاحصائية الوصفية والاستدلالية لتحليل بياناتها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها وجود أثر دال إحصائياً للقيادة التحويلية في تحسين جودة حياة العمل، ووجود أثر دال إحصائياً لجودة حياة العمل في تحقيق النجاح الاستراتيجي، وإن جودة حياة العمل تلعب دوراً وسيطاً في تعزيز الأثر لنمط القيادة التحويلية في تحقيق النجاح الإستراتيجي.

دراسة الديراوي (2018) بعنوان: أثر التخطيط الاستراتيجي على أداء المنظمات، ريادة المنظمات كمتغير وسيط:

دراسة تطبيقية على المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة

وهدف إلى تعرف العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وأداء المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى حاجة المنظمات إلى إحداث حالة من الريادة باعتبارها متغير وسيط ودورها في تحقيق تميز أداء المنظمات. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطبيق أسلوب العينة العشوائية من المنظمات الاجتماعية العاملة بقطاع غزة مقدارها (250) مفردة تم استرداد (227) استبانة بمعدل استجابة بلغت (90.8%). ومن أهم النتائج التي قدمها البحث: وجود علاقة ارتباطية موجبة بين جميع ابعاد التخطيط الاستراتيجي (أهداف، صياغة، اعداد، تطبيق، رقابة وتقييم التخطيط الاستراتيجي) وأداء المنظمات الاهلية العاملة في قطاع غزة، مع تأكيد دور الريادة كوسيط ومعرز للأثر بين التخطيط الاستراتيجي وأداء المنظمات.

دراسة (KITONGA, 2017) بعنوان: Strategic leadership Practices and Organizational performance in-not-for-profit Organizations in Nairobi County in Kenya

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور ممارسات القيادة الاستراتيجية في تطوير الأداء التنظيمي في المنظمات غير الربحية في كينيا حيث سعت إلى (تحديد التوجه الاستراتيجي، تطوير رأس المال البشري، التأكيد على الممارسات الأخلاقية، تنفيذ رقابة تنظيمية متوازنة) ودورها في تطوير الأداء التنظيمي، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي واعتمد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتكون مجتمع الدراسة من (1475) موظف وكان حجم العينة (305) موظف بالإضافة إلى إجراء مقابلات وجها لوجه وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة ارتباط قوية بين ممارسات القيادة الاستراتيجية والأداء التنظيمي.

وقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في مكان تطبيقها فهي تتناول مكان حساس جداً ملئ بالآزمات وهي المؤسسات التعليمية ولما لهذه الجامعات من دور مهم في تقديمها لخدماتها المختلفة للمجتمع والتي لم يسبق التطرق إليها في الدراسات السابقة التي تناولت أثر التخطيط الاستراتيجي في إدارة الآزمات، الدور الوسيط لتحقيق النجاح الاستراتيجي. كما تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بزمن التطبيق.

منهجية الدراسة

تعدّ منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً أساسياً يتم من خلاله تحديد المنهج المتبع، ومجتمع وعينة الدراسة ووحدة المعاينة والتحليل، وكذلك أدوات الدراسة المستخدمة للحصول على البيانات والمعلومات، وطرق إعداد وكيفية بناء وتطوير هذه الأدوات والطرق التي قام بها الباحث في تصميم أداة الدراسة، انتهاءً بتحديد الأساليب والمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واختبار الفرضيات واستخلاص النتائج.

نوع الدراسة وطبيعتها

تعتبر هذه الدراسة تطبيقية (Applied) من حيث الطبيعة وإيضاحية (Explanatory) من حيث الغرض لمحاولتها الوصول إلى معرفة أثر المتغيرات المستقلة (التخطيط الاستراتيجي) في المتغيرات التابعة (إدارة الآزمات)، والمتغير الوسيط (النجاح الاستراتيجي) أما من حيث تخطيط وضبط الدراسة فهي غير مخططة (Non Contrived Researc) لأنها تجري في البيئة الطبيعية للمنظمات دون تدخل الباحث. كما تعتبر دراسة مقطعية (Cross-Sectional) من حيث الأفق الزمني؛ لأنها تجري على عينة في وقت واحد.

3.3 منهجية الدراسة

على الرغم من تعدد المناهج العلمية التي يمكن استخدامها في البحوث والدراسات العلمية فإن الباحث اعتمد في دراسته الحالية على المنهج الوصفي - التحليلي من خلال التعرف على أثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة اعتماداً على البيانات التي تم توفيرها من خلال الاستبانة المعدة خصيصاً لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها.

الاستراتيجية المتبعة في الدراسة

اعتمد الباحث في تنفيذ البحث على استراتيجية المعاينة، والتي تستند على الطريقة الاستدلالية للإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها المختلفة، وقام الباحث في تصميم أداة الدراسة بجمع البيانات والمعلومات وتحليلها بطريقة تساعد في الإجابة عن أسئلة الدراسة لجمع البيانات والمعلومات وتحليلها بطريقة تساعد في الإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها المختلفة، وتحقيق أهدافها كما هو موضح، وضمت خطة شاملة تضمن نجاحها.

مجتمع الدراسة ووحدة المعاينة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس والعمداء ورؤساء الأقسام في جامعة الحدود الشمالية والبالغ عدد العاملين فيها (711) للعام الدراسي 2022/2021 وجرى اختيار عينة عشوائية تكونت من (111) من أعضاء هيئة التدريس والعمداء ورؤساء الأقسام بالجامعة، وتم استقصاء آرائهم بغية الحصول على خلاصات حول مجتمع الدراسة.

أدوات الدراسة وطرق جمع البيانات والمعلومات:

تم استخدام مصدرين أساسيين لجمع المعلومات، وهما:

- **المصادر الثانوية:** عمل الباحث في هذا الجانب على مراجعة الأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة؛ من خلال الاطلاع على آراء الباحثين ممن كتبوا في مجال الدراسة الحالية، إذ تم الإطلاع على المصادر العملية العربية والأجنبية ذات العلاقة، وما تتضمنته من مؤتمرات وتقارير وبحوث ورسائل وأطاريح فضلاً عن المقالات والبحوث التي يتم الحصول عليها من الأنترنت ذات العلاقة بموضوع الدراسة. إذ إن هدف الباحث من اللجوء للمصادر الثانوية إثراء الإطار النظري للدراسة وبناء متغيراتها، وصياغة الاستبانة.

المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التطبيقية للدراسة الحالية، تم تطوير استبانة كأداة رئيسة للدراسة، والمتضمنة (40) فقرة بمقياس ليكرت الخماسي (Five Likert Scale) وقد اعتمد الباحث على المقاييس الواردة في الدراسات السابقة.

صدق أداة الدراسة وثباتها:

للتأكد من الصدق الظاهري للاستبانة، عرضت الاستبانة على عشرة أساتذة من ذوي الخبرة العاملين في الجامعات الأردنية والسعودية والجامعات العربية، وذلك لإبداء آرائهم حول الاستبانة من حيث سلامة العبارات ودقة صياغتها وتحقيقها لأهداف الدراسة، ومدى صلاحيتها لقياس المفاهيم الواردة في أبعاد متغيرات الدراسة، وللتحقق من صدق الاستبانة تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين كل فقرة والدرجة الكلية الذي تنتمي إليه، وكذلك بين كل مجال والدرجة الكلية للمحور المنتمية إليه، وكانت جميع العلاقات الارتباطية بين الفقرات والمتغيرات التي تقيسها دال احصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، ويستدل ان العلاقات الارتباطية حقيقية ودال احصائياً. ولاختبار ثبات أداة الدراسة، قام الباحث باستخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cronbachs Alpha) لقياس مدى ثبات أداة القياس وفقاً لإجابات الأفراد المبحوثين والبالغ عددهم (211)، والجدول (1) يوضح نتائج الاختبار، إذ تشير البيانات الواردة في الجدول (1) إلى أن معامل كرونباخ ألفا لجميع متغيرات الدراسة أكثر من (60%)، مما يشير إلى وجود اتساق وترابط عالٍ بين عبارات استبانة (Sekaran & Bougie, 2016)

جدول (2) قياس الثبات معاملات كرونباخ ألفا لمحاور ومجالات الاستبانة

الرقم	المتغيرات	عدد الفقرات	أرقام الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
1	الرؤية	4	4-1	0.881
2	الرسالة	4	9-5	0.893
3	الاهداف الاستراتيجية	4	12-9	0.902
4	الانذار المبكر بالآزمة	4	16-13	0.931
5	تحديد نقاط القوة والضعف	4	21-17	0.899
6	تقديم الحلول والاستغلال الأمثل للموارد	4	25-22	0.883

7	الاستراتيجية المحددة	4	29-26	0.911
8	التنفيذ الاستراتيجي الفعال	4	31-30	0.871
9	الهيكل التنظيمي المسطح	4	35-32	0.883
7	المقياس الكلي	36	35-1	

يبين الجدول (1) قيم معاملات ألفا كرونباخ لمحاور ومجالات الاستبانة، وجميعها كانت قيم مرتفعة (أكبر من 60 % المقبولة)، مما يعني إلى أن الاستبانة تتمتع بقدر مرتفع من الثبات.

الأساليب الإحصائية التي استخدمت في الدراسة

تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات والحصول على النتائج كما يلي:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على استجابات أفراد العينة على كل فقرة من فقرات الاستبانة.
- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للتحقق من ثبات الاستبانة وصدق الاتساق الداخلي.
- تم استخدام اختبار معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Facto، ومعامل Tolerance
- تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression).
- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression).
- تحليل المسار (Path Analysis)، ولإجراء التحليل تم استخدام برنامج AMOS 23,Version
- التدرج الإحصائي التالي للحكم على درجة الموافقة للمتوسطات الحسابية، حسب المعادله التالية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{أعلى درجة} - \text{أدنى درجة}}{\text{عدد الفئات المفترضة}} = \frac{5-1}{3} = 1.33$$

- وفيما يلي المعيار الإحصائي لترتيب درجة الموافقة للمتوسطات الحسابية لاجابات افراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة ومجالاتها:

المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
2.33-1	منخفض
3.67-2.34	متوسطة
5 - 3.68	مرتفع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات: لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات الإستبانة، فقد تم استخراج واستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات افراد عينة الدراسة، وتحديد مستوى إدراكهم فيما يتعلق بكل بُعد من أبعاد متغيرات الدراسة، والحكم على درجة الموافقة، وتحديد الأهمية النسبية لكل فقرة.

1. المتغير المستقل (التخطيط الاستراتيجي)

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات افراد العينة عن الفقرات التي تخص أثر للتخطيط الاستراتيجي بأبعادها (الرؤية، الرسالة، الأهداف الاستراتيجية)، والجدول (2) يبين ذلك:

جدول (3): المتوسطات الحسابية لاجابات افراد العينة عن أبعاد التخطيط الاستراتيجي

الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	درجة التقييم
1	الرؤية	3.74	مرتفع

2	الرسالة	3.69	مرتفع
3	الأهداف الاستراتيجية	3.84	مرتفع
	التخطيط الاستراتيجي ككل	3.76	

يتضح من الجدول (2) ان المتوسطات الحسابية لاستجابات افراد العينة على ابعاد التخطيط الاستراتيجي بالمجمل جاءت بمستوى مرتفع، ولكي يتضح مستوى متغير التخطيط الاستراتيجي بشكل مفصل، فقد قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات افراد العينة عن فقرات كل مجال من مجالات التخطيط الاستراتيجي بأبعاده (الرؤية، والرسالة، والأهداف الاستراتيجية) بشكل منفرد، كما يلي:

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات متغير التخطيط الاستراتيجي

الرقم	الفقرة	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
2	توجد للجامعة رؤية واضحة ومكتوبة	1	3.80	0.66	مرتفعة
1	تصف الرؤية الإستراتيجية للجامعة الشكل الذي تريد ان تبدو عليه في المستقبل	2	3.76	0.67	مرتفعة
3	تتلائم أهداف رؤية الجامعة مع الوضع العام لمتطلبات المجتمع.	3	3.70	0.71	مرتفعة
4	يتم تحديد سياسات وإجراءات تطبيق الرؤية الإستراتيجية للجامعة.	4	3.68	0.70	مرتفعة
	الرؤية		3.74		مرتفعة
الرقم	الفقرة	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
8	يتم مراجعة رسالة الجامعة بشكل دوري لغايات التحسين المستمر .	5	3.76	0.69	مرتفعة
6	تسعى الجامعة من خلال رسالتها الى تحقيق التميز في مجال عملها.	6	3.74	0.68	مرتفعة
5	تشجع رسالة الجامعة الافراد العاملين لديها على الإبداع في العمل.	7	3.70	0.75	مرتفعة
7	يساهم الافراد العاملين في الجامعة في حل مشكلات العمل .	8	3.56	0.71	متوسطة
	الرسالة		3.69		مرتفعة
الرقم	الفقرة	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
11	تسعى الجامعة لتطوير قدرات الافراد العاملين لديها وتحسينها وتنميتها في مجال تحديد الاهداف.	9	3.89	0.70	مرتفعة

مرتفعة	0.68	3.86	10	تضع إدارة الجامعة أهدافا مرحليه (اقل من سنة) واضحة ومكتوبه تسعى لتحقيقها.	9
مرتفعة	0.75	3.81	11	يوجد لدى الجامعة خطة لتأمين الإمكانيات والمهارات المهمة التي تحتاج اليها عملية تحديد أهدافها.	11
مرتفعة	0.77	3.78	12	يتوفر لدى القائمين على عملية تحديد الاهداف الخبرة والكفاءة المطلوبة.	12
مرتفعة		3.84		الأهداف الاستراتيجية	

3- المتغير التابع (إدارة الأزمات)

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات افراد العينة عن الفقرات التي تخص إدارة الأزمات بأبعاده (الانذار المبكر بالأزمة، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتقديم الحلول والاستغلال الأمثل للموارد)، والجدول (4) يبين ذلك:

جدول (4): المتوسطات الحسابية لاجابات افراد العينة عن أبعاد إدارة الأزمات

الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	درجة التقييم
1	الانذار المبكر بالأزمة	3.76	مرتفعة
2	تحديد نقاط القوة والضعف	3.73	مرتفعة
3	تقديم الحلول والاستغلال الأمثل	3.72	مرتفعة
	متغير إدارة الأزمات	3.74	مرتفعة

يتضح من الجدول (3) ان المتوسطات الحسابية لاستجابات افراد العينة على إدارة الأزمات بأبعاده (الانذار المبكر بالأزمة، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتقديم الحلول والاستغلال الأمثل للموارد) مجتمعة جاءت بمستوى مرتفع، ولكي يتضح مستوى متغير إدارة الأزمات بشكل مفصل، فقد قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات افراد العينة عن فقرات كل مجال من مجالات إدارة الأزمات بأبعاده (الانذار المبكر بالأزمة، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتقديم الحلول والاستغلال الأمثل للموارد) بشكل منفرد، كما يلي:

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات إدارة الأزمات

الرقم	الفقرة	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
3	تعمل إدارة الجامعة على تطبيق آليات تساعد بالتنبؤ بالأزمات.	1	3.80	0.70	مرتفعة
1	تستطيع إدارة الجامعة ان تتلقى انذار مبكر بحدوث الأزمات في مراحلها الأولية.	2	3.77	0.72	مرتفعة
2	لدى إدارة الجامعة خبرات ادارية تستطيع التنبؤ بوقوع الأزمات	3	3.75	0.75	مرتفعة
4	تتم عملية الإنذار المبكر للآزمات داخل الجامعة من خلال نظم ادارية متطورة الكترونيا.	4	3.71	0.74	مرتفعة
	الانذار المبكر بالأزمة		3.76		مرتفعة

الرقم	الفقرة	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
5	تقوم إدارة الجامعة بدراسة جوانب الازمة وتحديد الاسباب التي ادت الى وقوعها	5	3.76	0.69	مرتفعة
8	تعمل إدارة الجامعة على دراسة جوانب الازمة وتحديد سبل التعامل معها	6	3.74	0.70	مرتفعة
7	تدرس إدارة الجامعة نقاط القوة التي لديها وذلك للسيطرة على الازمة	7	3.72	0.74	مرتفعة
6	تحاول إدارة الجامعة ان تقوم بالسيطرة على جوانب الضعف التي يمكن ان تؤدي الى تحقيق فشل في ادارة الازمات	8	3.70	0.72	مرتفعة
	تحديد نقاط القوة والضعف		3.73		مرتفعة
الرقم	الفقرة	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
11	تمتلك إدارة الجامعة موارد يمكن ان تساعد في ادارة الازمة	9	3.75	0.70	مرتفعة
10	تمتلك إدارة الجامعة القدرة على الاستغلال الافضل للموارد	10	3.73	0.72	مرتفعة
9	ان تقديم الحلول المبتكرة يساعد في تحقيق الاستغلال الامثل للموارد	11	3.70	0.75	مرتفعة
12	يمكن ان تؤدي عملية الاستغلال الامثل للموارد الى تحسين اداء ادارة الازمة	12	3.69	0.79	مرتفعة
	تقديم الحلول والاستغلال الأمثل للموارد		3.72		مرتفعة

3- المتغير الوسيط (تحقيق النجاح الاستراتيجي)

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات افراد العينة عن الفقرات التي تخص تحقيق النجاح الاستراتيجي بأبعادها (الاستراتيجية المحددة، والتنفيذ الاستراتيجي الفعال، والهيكل التنظيمي المسطح)، والجدول (6) يبين ذلك:

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات افراد العينة عن متغير تحقيق النجاح الاستراتيجي

الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	درجة التقييم
1	الاستراتيجية المحددة	3.80	مرتفعة
2	التنفيذ الاستراتيجي الفعال	3.75	مرتفعة
3	الهيكل التنظيمي المسطح	3.71	مرتفعة
	متغير تحقيق النجاح الاستراتيجي	3.75	مرتفعة

يتضح من الجدول (6) ان المتوسطات الحسابية لاستجابات افراد العينة على ابعاد تحقيق النجاح الاستراتيجي بأبعاده (الاستراتيجية المحددة، والتنفيذ الاستراتيجي الفعال، والهيكل التنظيمي المسطح) بالمجمل جاءت بمستوى مرتفع، ولكي يتضح مستوى متغير التخطيط الاستراتيجي بشكل مفصل، فقد قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات افراد العينة عن فقرات كل مجال من مجالات تحقيق النجاح الاستراتيجي بأبعاده (الاستراتيجية المحددة، والتنفيذ الاستراتيجي الفعال، والهيكل التنظيمي المسطح) بشكل منفرد، كما يلي:

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات تحقيق النجاح الاستراتيجي

الرقم	الفقرة	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
2	تهتم الجامعة بصياغة استراتيجية واضحة ومحددة لعملها.	1	3.83	0.60	مرتفعة
3	تتوافق أهداف الجامعة الإستراتيجية مع رسالة ورؤية الجامعة.	2	3.81	0.63	مرتفعة
1	تحدد إدارة الجامعة معايير أداء واضحة مرتبطة بأهدافها لقياس مدى النجاح الاستراتيجي.	3	3.80	0.72	مرتفعة
4	لدى الجامعة القدرة على ترجمة الاستراتيجيات المحددة إلى آليات عمل قابلة للتنفيذ.	4	3.77	0.69	مرتفعة
	الاستراتيجية المحددة		3.80		مرتفعة
الرقم	الفقرة	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
8	يتم تنفيذ الأعمال بطريقة فعالة داخل الجامعة.	5	3.80	0.70	مرتفعة
5	توظف الجامعة مواردها المختلفة (مالية، بشرية، معلوماتية) لضمان التنفيذ الفعال.	6	3.77	0.71	مرتفعة
7	تركز الجامعة في تنفيذ عملياتها الاستراتيجية على الكفاءة.	7	3.73	0.75	مرتفعة
6	تقدم الجامعة الدعم اللازم للإدارات بما يمكنها من التنفيذ الناجح للخطط والبرامج.	8	3.71	0.74	مرتفعة
	التنفيذ الاستراتيجي الفعال		3.75		مرتفعة
الرقم	الفقرة	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
9	يتم توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بشكل محدد في الجامعة.	9	3.76	0.62	مرتفعة
12	يتمتع العاملون بالاستقرار الوظيفي.	10	3.72	0.65	مرتفعة
10	تسود روح التعاون في الجامعة وأقسامها .	11	3.69	0.61	مرتفعة
11	توجد مشاركة شفافة في المعلومات بين المراكز الوظيفية في الجامعة.	12	3.66	0.66	مرتفعة

مرتفعة		3.71		الهيكل التنظيمي المسطح	

التوزيع الطبيعي للبيانات

تتوفر اختبارات عدة للتحقق من أن بيانات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي، أهمها: قياس معاملات التفلطح، والالتواء للبيانات، وإذا حقق معامل الالتواء قيمة (صفر) أو قيمة قريبة منه، ومعامل التفلطح (3) أو قيمة قريبة منه، فإن ذلك يدل على أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي، والجدول الآتي ذو الرقم (8) يوضح النتائج.

جدول (8) بيانات التوزيع الطبيعي متغيرات الدراسة

تقديم الحلول والاستغلال	تحديد نقاط القوة والضعف	الانذار المبكر بالأزمة	الاهداف الاستراتيجية	الرسالة	الرؤية	
0.222-	0.301-	0.077-	0.342-	0.271-	0.145-	Skewness معامل الالتواء
2.752	2.562	2.611	2.352	2.833	2.525	Kurtosis معامل التفلطح

يبين الجدول ذو الرقم (8) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات، باستخدام اختبار معاملات التفلطح والالتواء، ويظهر بأن معاملات الالتواء جميعها تقترب من قيمة الصفر، ومعاملات التفلطح تقترب من قيمة (3)، ويستدل من قيم معاملات الالتواء والتفلطح للمتغيرات أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي.

اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity Test):

يعد فحص الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة من متطلبات إجراء تحليل الانحدار الخطي بأنواعه، ويكشف الاختبار عن العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة ومدى قوتها، إذ تعدّ غير مرغوبة.

وقد تم استخدام اختبار معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Facto، ومعامل Tolerance، للتأكد من خلو المتغيرات من هذه الظاهرة، والجدول ذو الرقم (9) يوضح النتائج.

جدول (9) معامل تضخم التباين (VIF&Tolerance) Variance Inflation Facto

المتغير	معامل التضخم (VIF)	Tolerance
الرؤية	1.002	0.509
الرسالة	1.142	0.492
الاهداف الاستراتيجية	1.220	0.399

وللتأكد من أن المتغيرات المستقلة تخلو من ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد، يجب أن يبلغ معامل تضخم التباين أقل من (10)، ومعامل Tolerance أكبر من (0.1) ومن خلال الجدول ذو الرقم (9)، يتضح أن جميع معاملات تضخم التباين

للمتغيرات المستقلة أقل من (10)، ومعامل **Tolerance** أكبر من (0.1)، وهي دلالة على خلو البيانات من ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد

ولاختبار الفرضيات تم استخدام ثلاث أنواع من الاختبارات الإحصائية؛ لإثبات الفرضيات، وذلك وفق الآتي:

- تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) .
- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) .
- تحليل المسار (Path Analysis).

الفرضية الرئيسية الأولى H_01 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستراتيجي بأبعاده (الرؤية، الرسالة والاهداف الاستراتيجية) في إدارة الأزمات بأبعاده (الانذار المبكر بالأزمة، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتقديم الحلول والاستغلال الأمثل للموارد) في جامعة الحدود الشمالية" ولاختبار الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) ، والجدول الآتي ذو الرقم (10) يوضح النتائج.

جدول (10) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة Sig	المتغيرات المستقلة	قيمة B	قيمة t	مستوى الدلالة Sig
تحقيق النجاح الاستراتيجي	0.628	0.431	99.660	3	0.000	الرؤية	0.299	4.221	0.000
				109		الرسالة	0.117	2.109	0.000
				111		الاهداف الاستراتيجية	0.307	4.003	0.000

تم اختبار الفرضية الرئيسية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وكانت النتائج وفق الآتي:

- تم استخراج قيمة F الجدولية لمقارنتها مع قيمة تحليل التباين للاختبار F المحسوبة، وذلك للتأكد من معنوية الانحدار واتضح أن قيمة F المحسوبة (99.660) أكبر من قيمتها الجدولية (2.51)، وهي تثبت معنوية النموذج المستخدم في تحليل الانحدار.
- تم مقارنة مستوى الدلالة للاختبار مع مستوى الدلالة المعتمد بالدراسة؛ لبيان وجود أثر إحصائي على المتغير التابع، ويبين الجدول ذو الرقم (10) أن مستوى الدلالة لـ F بلغ (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة وقيمتها (0.05)، ومنه نرفض الفرضية الرئيسية الأولى ونقبل البديلة والتي تنص على " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستراتيجي بأبعاده (الرؤية، والرسالة والاهداف الاستراتيجية) في إدارة الأزمات بأبعاده (الانذار المبكر بالأزمة، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتقديم الحلول والاستغلال الأمثل للموارد) في جامعة الحدود الشمالية بوجود علاقة ارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، تبين أن قيمة معامل الارتباط = (0.628)، وبلغ معامل التحديد (R^2) (0.431) تمثل قيمة R^2 وهو يدل على القدرة تفسيرية للمتغيرات المستقلة من المتغير التابع ويستدل أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (43.1%) من

تحقق تحقيق النجاح الاستراتيجي. ويتضح من الجدول أيضًا، أن قيمة مستوى الدلالة للمتغيرات المستقلة: (الرؤية، الرسالة، الاهداف الاستراتيجية) ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05)، فهي حققت مستويات دلالة أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الاختبار و البالغ (0.05)، وهي على التوالي: (0.000 ، 0.000 ، 0.000).

الفرضية الرئيسية الثانية Ho2: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستراتيجي بأبعاده (الرؤية، والرسالة والاهداف الاستراتيجية) في تحقيق النجاح الاستراتيجي بأبعاده (الاستراتيجية المحددة، والتنفيذ الاستراتيجي الفعال، والهيكل التنظيمي المسطح) في جامعة الحدود الشمالية".

ولاختبار الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، والجدول الآتي ذو الرقم (11) يوضح النتائج.

جدول (11) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	F المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة Sig	المتغيرات المستقلة	قيمة B	قيمة t	مستوى الدلالة Sig
تحقيق النجاح الاستراتيجي	0.501	0.372	72.014	3	0.000	الرؤية	0.111	1.149	0.000
				109		الرسالة	0.241	3.573	0.000
				111		الاهداف الاستراتيجية	0.301	3.411	0.000

تم اختبار الفرضية الرئيسية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وكانت النتائج وفق الآتي:

- تم استخراج قيمة F الجدولية لمقارنتها مع قيمة تحليل التباين للاختبار F المحسوبة، وذلك للتأكد من معنوية الانحدار واتضح أن قيمة F المحسوبة (72.014) أكبر من قيمتها الجدولية (2.51)، وهي تثبت معنوية النموذج المستخدم في تحليل الانحدار. وتم مقارنة مستوى الدلالة للاختبار مع مستوى الدلالة المعتمد بالدراسة؛ لبيان وجود أثر إحصائي على المتغير الوسيط، ويبين الجدول ذو الرقم (11) أن مستوى الدلالة لـ F بلغ (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة وقيمتها (0.05)، ومنه نرفض الفرضية الرئيسية الثانية ونقبل البديلة والتي تنص على " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستراتيجي بأبعاده (الرؤية، والرسالة والاهداف الاستراتيجية) في تحقيق النجاح الاستراتيجي بأبعاده (الاستراتيجية المحددة، والتنفيذ الاستراتيجي الفعال، والهيكل التنظيمي المسطح) في جامعة الحدود الشمالية "
- وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير الوسيط، تبين أن قيمة معامل الارتباط = (0.501). وبلغ معامل التحديد (0.372) تمثل قيمة R² وهو يدل على القدرة تفسيرية للمتغيرات المستقلة من المتغير الوسيط ويستدل أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (37.2%) من تحقيق النجاح الاستراتيجي. ويتضح من الجدول أيضًا، أن قيمة مستوى الدلالة للمتغيرات المستقلة: (الرؤية، الرسالة، الاهداف الاستراتيجية) ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05)، فهي حققت مستويات دلالة أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الاختبار و البالغ (0.05)، وهي على التوالي: (0.000 ، 0.000 ، 0.000).

- الفرضية الرئيسية الثالثة Ho3: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتحقيق النجاح الاستراتيجي بأبعاده (الاستراتيجية المحددة، والتنفيذ الاستراتيجي الفعال، والهيكل التنظيمي المسطح) في إدارة الأزمات بأبعاده (الانذار المبكر بالأزمة، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتقديم الحلول والاستغلال الأمثل للموارد) في جامعة الحدود الشمالية."

لاختبار الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression، واختبرت عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول (12).

جدول (12) نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية الثالثة

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	F المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة Sig	المتغيرات الوسيطة	قيمة B	قيمة t	مستوى الدلالة Sig
إدارة الأزمات	0.663	0.497	84.014	3	0.000	الاستراتيجية المحددة	0.201	3.058	0.000
				109		التنفيذ الاستراتيجي الفعال	0.492	7.661	0.000
				111		الهيكل التنظيمي المسطح	0.086	1.514	0.000

- تم استخراج قيمة t الجدولية لمقارنتها مع قيمة تحليل التباين للاختبار t المحسوبة، وذلك للتأكد من معنوية الانحدار واتضح أن قيمة t المحسوبة (84.014) أكبر من قيمتها الجدولية (2.51)، وهي تثبت معنوية النموذج المستخدم في تحليل الانحدار، وتم مقارنة مستوى الدلالة للاختبار مع مستوى الدلالة المعتمد بالدراسة؛ لبيان وجود دور إحصائي للمتغير الوسيط على المتغير التابع، ويبين الجدول ذو الرقم (12) أن مستوى الدلالة لـ t بلغ (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة وقيمتها (0.05)، ومنه نرفض الفرضية الرئيسية الثالثة ونقبل البديلة والتي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتحقيق النجاح الاستراتيجي بأبعاده (الاستراتيجية المحددة، والتنفيذ الاستراتيجي الفعال، والهيكل التنظيمي المسطح) في إدارة الأزمات بأبعاده (الانذار المبكر بالأزمة، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتقديم الحلول والاستغلال الأمثل للموارد) في جامعة الحدود الشمالية"، ويستدل بقيمة R وهي تدل على العلاقة الارتباطية بين المتغير الوسيط والتابع؛ قيمتها = 0.663. وبلغ معامل التحديد (0.497) تمثل قيمة R² وهو يدل على القدرة تفسيرية للمتغير الوسيط من المتغير التابع، ويستدل أن تحقيق النجاح الاستراتيجي قادر على تفسير ما نسبته (49.7%) من تحقيق النجاح الاستراتيجي.

- الفرضية الرئيسية الرابعة Ho4: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستراتيجي بأبعادها (الرؤية، والرسالة والاهداف الاستراتيجية) في إدارة الأزمات بأبعاده (الانذار المبكر بالأزمة، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتقديم الحلول والاستغلال الأمثل للموارد) بوجود في تحقيق النجاح الاستراتيجي بأبعاده (الاستراتيجية المحددة، والتنفيذ الاستراتيجي الفعال، والهيكل التنظيمي المسطح) في جامعة الحدود الشمالية."

• اعتمد الباحث على تحليل المسار Path analysis لاختبار الفرضية الرئيسية الرابعة و لإجراء التحليل تم استخدام برنامج AMOS 23,Version . و يعتمد التحليل على إيجاد التأثير المباشر و غير المباشر على المتغير التابع. فإن كان التأثير غير المباشر أكبر من التأثير المباشر فهي تعد دلالة على انتحقيق النجاح الاستراتيجي يلعب دور الوسيط بين المتغيرين المستقل والتابع، و العكس صحيح . الجدول (13) يبين النتائج.

الجدول (13) نتائج تحليل الفرضية الرئيسية الرابعة

البيان	Ch ²	GFI	CFI	AGFI	RMSEA	مستوى الدلالة	قيم معاملات التأثير المباشر	قيم معاملات التأثير غير المباشر	المسار	T المحسوبة	مستوى الدلالة
أثر التخطيط الاستراتيجي من خلال تحقيق النجاح الاستراتيجي	201.531	0.921	0.221	0.065	0.061	0.000	التخطيط الاستراتيجي في تحقيق النجاح الاستراتيجي	0.801	التخطيط الاستراتيجي في تحقيق النجاح الاستراتيجي	7.331	0.000
							تحقيق النجاح الاستراتيجي في إدارة الأزمات	0.791	تحقيق النجاح الاستراتيجي في إدارة الأزمات	19.663	0.000
							التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات	-0.081	التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات	11.214	0.000

GFI : Goodness of fit index مؤشرة ملائمة الجودة

CFI: The comparative fit index مؤشر الموائمة المقارنة

RMSEA: Root Mean Square Error of Approximation مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي

جميع مؤشرات ملائمة الجودة تظهر صلاحية استخدام البيانات من الجدول السابق، وظهرت النتائج أن مربع كاي (Chi Square χ^2) ذات دلالة معنوي عند مستوى دلالة (0.05) وبلغت قيمته (201.531)، بالإضافة إلى مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي RMSEA بلغت قيمته 0.061 وهو أقل من (0.08). ويستدل على مناسبة النموذج. مؤشرة ملائمة الجودة GFI يجب أن يكون قريب من قيمة (1.00) حيث بلغت قيمته في الجدول (6) 0.921، وكذلك فيما يتعلق بقيمة مؤشر الموائمة المقارنة CFI يجب أن تكون قيمته قريبه من (1.00) وبلغت في الجدول (0.921)، وتدل تلك القيم على ان مؤشر ملائمة القيم ملائم لاستخدام تحليل للمسار. ومن من الجدول (13) يتبين ان هنالك تأثير مباشر و غير مباشر على المتغير التابع ، فيما يتعلق بالتأثير المباشر نلاحظ انه يتمثل في قيمه تأثير التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات = -0.081، و تأثير تحقيق النجاح الاستراتيجي في إدارة الأزمات = 0.791 ، وفيما يتعلق بقيمة التأثير غير المباشر ، يتبين من الجدول ان قيمة تأثير التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمات تزداد عند استخدام متغير تحقيق النجاح لاستراتيجي حيث بلغت القيمة (0.603) و هي قيمة اكبر من قيمة تأثير التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمات في حالة كان التأثير مباشر. وبذلك نرفض الفرضية الرئيسية الرابعة و نقبل البديلة " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستراتيجي بأبعادها (الرؤية، والرسالة والاهداف الاستراتيجية) في إدارة الأزمات بأبعاده (الانذار المبكر بالأزمة، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتقديم الحلول والاستغلال الأمثل للموارد) بوجود في تحقيق

النجاح الاستراتيجي بأبعاده (الاستراتيجية المحددة، والتنفيذ الاستراتيجي الفعال، والهيكل التنظيمي المسطح) في جامعة الحدود الشمالية .

مناقشة النتائج

- أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات - الدور الوسيط لتحقيق النجاح الاستراتيجي في جامعة الحدود الشمالية أنموذجاً بالمجمل جاء مرتفعاً، مما يعزى إلى أنه توجد للجامعة رؤية واضحة، كما تسعى لتطوير قدرات الافراد العاملين لديها وتحسينها وتنميتها في مجال تحديد الأهداف، وتطبيق آليات تساعد بالتنبؤ بالأزمات، ودراسة جوانب الازمة وتحديد سبل التعامل معها تهتم الجامعة بصياغة استراتيجية واضحة ومحددة لعملها، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (مشاقبة وبني خلف، 2020) دراسة (المري، 2020) دراسة الديراوي (2018) دراسة (KITONGA, 2017).
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) للتخطيط الاستراتيجي بأبعاده (الرؤية، والرسالة والاهداف الاستراتيجية) في إدارة الأزمات بأبعاده (الانذار المبكر بالأزمة، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتقديم الحلول والاستغلال الأمثل للموارد) في جامعة الحدود الشمالية.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) للتخطيط الاستراتيجي بأبعاده (الرؤية، والرسالة والاهداف الاستراتيجية) في تحقيق النجاح الاستراتيجي بأبعاده (الاستراتيجية المحددة، والتنفيذ الاستراتيجي الفعال، والهيكل التنظيمي المسطح) في جامعة الحدود الشمالية.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) تحقيق النجاح الاستراتيجي بأبعاده (الاستراتيجية المحددة، والتنفيذ الاستراتيجي الفعال، والهيكل التنظيمي المسطح) في إدارة الأزمات بأبعاده (الانذار المبكر بالأزمة، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتقديم الحلول والاستغلال الأمثل للموارد) في جامعة الحدود الشمالية.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستراتيجي بأبعاده (الرؤية، والرسالة والاهداف الاستراتيجية) في وجود تحقيق النجاح الاستراتيجي بأبعاده (الاستراتيجية المحددة، والتنفيذ الاستراتيجي الفعال، والهيكل التنظيمي المسطح) في جامعة الحدود الشمالية.

التوصيات

- في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:
- تطبيق مبدأ المشاركة والاختصاص بوجهات نظر العاملين والمتعاملين مع الجامعة في الاعتبار هو جزء من ثقافة التخطيط الاستراتيجي التي يجب تواتر العمل بها بشكل اعتيادي وليس بشكل موسمي او عند وجود أزمة ما.
- يجب على الإدارات أن تعمل على مراعاة الجوانب المحيطة بالأزمة عند صياغة الخطط والبرامج عند اتخاذ إجراءات إدارة الأزمات.
- يجب على الإدارات أن تبذل مزيد من الجهد في دراسة جوانب الأزمة وتحديد سبل التعامل معها
- تبني هياكل تنظيمية تتسم بالمرونة وتسهم في تعزيز الاتصال، وتمكين الموظفين، وتوسيع قاعدة مشاركتهم.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- أبو ليلي، هنادي (2018). المرونة الإستراتيجية وأثرها في إدارة الأزمات : دراسة تطبيقية في الجامعات الأردنية الخاصة، مجلة المتقال للعلوم الاقتصادية والإدارية، 4 (1)، 49-7.
- أحمد، قاسم عبدالحسين، (2021)، التخطيط الاستراتيجي الجامعي اللازم لاستثمار مخرجات مدارس المتميزين، مجلة البحوث التربوية والنفسية، (71)، 653-675.
- باداود ،أشرف (2016). قياس كفاءة نظم دعم القرارات على إدارة الأزمات بالتطبيق على المديرية العامة للجوازات - الطائف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الطائف، السعودية.
- التمام، عبدالله بن علي بن سالم، (2021)، درجة ممارسة ادارة الجامعة الاسلامية لاساليب ادارة الازمات خلال جائحة كوفيد 19 وعلاقتها بالتخطيط الاستراتيجي، مجلة الاسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية، عدد خاص، 241-317.
- جاد الرب، سيد (2016). الإدارة الاستراتيجية، القاهرة: مصر، دار الفكر العربي.
- الجنابي، ياسين، وحش، عبدالله (2018). أثر إدارة الموهبة في تحقيق النجاح الاستراتيجي من خلال الأداء التنظيمي المستدام في شركة أسيا سيل للاتصالات المتنقلة في العراق، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، 4 (13)، 188-201.
- الجزاوي، محمد (2018). دور الإستراتيجية في إدارة الأزمات في قطاع البناء والتشييد: دراسة ميدانية على قطاع البناء والتشييد السعودي، مجلة الاستراتيجية والتنمية، 1 (14)، 8-28.
- الخفاجي، عثمان إبراهيم احمد، (2010). تقانة المعلومات الإدارية ودورها في الإدارة الفاعلة للآزمات التنظيمية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال مقدمة لمجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- الرشدي، صلاح علي جديان (2019). دور الكفاءات البشرية في إدارة الآزمات بالمستشفيات الحكومية الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم إدارة الإعلام، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- سالم، أحمد عبدالعظيم أحمد،(2021)، التخطيط الاستراتيجي لبناء الموارد البشرية بجامعة العريش: نموذج تطبيقي مقترح، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، (129)، 67-98.
- الصيرفي، محمد (2008). إدارة الآزمات. الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع.
- عبد الرحمن، نسرين وإبراهيم، علي (2018). تقييم واقع التخطيط لإدارة الأزمة في القطاع الصحي - دراسة ميدانية على المستشفيات الحكومية في محافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 40، العدد 4.
- عبدالعال، ياسر علي عليان، (2021)، درجة امتلاك الادارة الجامعية في جامعة ال البيت لمهارات التخطيط الاستراتيجي، مجلة مؤته للبحوث والدراسات- سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، 36(1)، 111-141.
- كامل، عبد الوهاب محمد (2009) "سيكولوجية إدارة الآزمات"، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع معلوف ، لويس: " المنجد" ، بيروت ، المطبعة الكاثوليكية.
- اللافي، خلف، والخشمان، أيسر (2020). تطبيق نظم عمل الأداء العالي وأثرها في تحقيق النجاح الاستراتيجي: دراسة ميدانية في الجامعات الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 28 (1)، 48-79.

المري، محمد (2020). أثر الرقابة الاستراتيجية في تحقيق النجاح الاستراتيجي في البنوك التجارية القطرية، *مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية*، 20 (1)، 1-21.

مشاقبة، نور خالد موسى وبني خلف، ميساء محمد سالم (2020). واقع ممارسة استراتيجية إدارة الأزمات من وجهة نظر القادة الإداريين في جامعة آل البيت الأردنية، *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*، 69 (1).

المطيري، فيصل سعد متعب (2011). "تأثير استخدام أساليب التخطيط الإستراتيجي على إدارة الأزمات لدى القطاع المصرفي الإسلامي الكويتي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

المراجع الأجنبية

Kaur, H. and Kaushik, S. (2021), "Examining the integration of continuous improvement and strategic planning in select pharmaceutical companies in India: a case study", *The TQM Journal*, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print.

Hughes, P. and Hodgkinson, I. (2021), "Knowledge management activities and strategic planning capability development", *European Business Review*, Vol. 33 No. 2, pp. 238-254.

Williams, D.A. (2021), "Strategic planning in higher education: a simplified B-VAR model", *International Journal of Educational Management*, Vol. 35 No. 6, pp. 1205-1220.

Margaret, Preedy,; Glatter, Ron; Wise, Christine (Edit)(2013) Strategic leadership and educational improvement, Paul Chapman& The Open University, London.

Meyers, R. C. (2019). **The Relationship Between Strategic Success Paradigm and Performance in Nonprofit Hospitals, Doctoral dissertation**, Alliant International University.

Salamzadeh, Y., Bidaki, V. Z., & Vahidi, T. (2018). Strategic Thinking and Organizational Success: Perceptions from Management Graduates and Students, **Global Business & Management Research**, 10(4).